



747

٢١٧٣
ح ٠

حاشية الشرقاوي على التحرير للانصاري - ٩٢٦ هـ ،
تأليف الشرقاوي ، عبد الله بن حجازي - ١٢٢٧ هـ .
بخط محمد صالح بن ميسى الحلبي الشافعي سنة ١٢٣٤ هـ .

جزءان (٢٣٩+٢٣٢ ق) ٢٩ ص ٢٦ × ١٨ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ محتاد ، ناقصة الأول
وبأثناء الجزء الثاني نقص طبع بمطبعة دار الكتب
التركية الكبرى سنة ١٣٣٢ هـ . ٦٣٨٦

الأزهرية ٣ : ٥٠٧ معجم المطبوعات ١ : ١١١٦
١ - المذهب الشافعي ٢ - المؤلف ب - الفاسخ
ج - تاريخ النسخ د - حاشية على التحرير للانصاري

Copyright © King Saud University

٢٤٥/٨/١٤

كلمة

الجزئيات
٤

بذلك

فكفره من حيث التشبيه لا التحسيم **قوله** ومنكر العلم بالجزئيات
 هم الفلاسفة اشتوا علمه تعالى بالكلية دون الجزئيات لأن
 العلم بالكلية هو العلم بغير الجزئيات والجزئيات هي
 الأصل كغيرهم ونظيرها بعضهم في قوله بثلاثة كفر الفلاسفة **العداء**
إذا نكروها وهي وطعا مشبهة **قوله** علم بجزئيات حدوث عوالم
حشر لأحاديثها كانت مشبهة **قوله** وطعا بطل بل علمه تعالى
 عام للكلية والجزئيات ولو غير متناهية واستحالة علم
 بالانتهائية له إنما ثبتت في الحوادث ومثل انكار علمه انكار
 علمه بالمقدوم لعدم علمه تعالى له وللمستحيل ومعنى علمه
 علمه تعالى باستحالة وانه لو تصور وقوعه لزمه من الفساد كذا
 وبهذا يتميز علمنا به **قوله** خلافاً لاولي اي بغير مثله وغير من وجده
 قد احرمت اما الله اولى وجده قد احرمت فلا بأس بذلك وسياتي
 ما في هذا التفصيل **قوله** وان عده الاصل في المذكور ان الكلام الاصل
 هو المعتد في ولد الزنا ومن لا يعرف له اب لكن بشرط ان يكون الاقتداء
 به من ابتداء الصلاة ولم يكن المقتدى بمثله وعبارة مردا اطلق جماعة
 كراهية ولد الزنا ومن لا يعرف ابوه وهي مصدرة يكون ذلك في ابتداء
 الصلاة ولم يساوه المأسوم فان ساواه او وجده قد احرمت واقتدى
 به فلا بأس اهـ لكن بحث في التفصيل المذكور بان من كره الاقتداء به
 لا فرق ان يقتدى به من هو مثله او غيره ولا بين الابتداء والانتها
 واعلم ان حكم الاقتداء بهذه حكم اما متبها في الكراهية وخلاف الاولى
 ومع ذلك تحصل فضيلة الجماعة كما في الموداة خلف المقضية
 وعكسه وخوف ذلك كما مر **قوله** ومن لا يعرف له اب كما للقيط وهو
 من عطف العام على الخاص لان ولد الزنا لا يعرف له اب ينسب
 اليه شرعاً وكذا ولد المملأ عنه فبينه وبين ما قبله العموم والخصوص
 المطلق لاحتواءه معها وانفرادها في القليط وعدم انفرادها
 عنه **قوله** نحو اي بعد اتفاقها في الصفات الالهية وهو خبر
 عن الاممي والبصير تصحفي مستويان **قوله** من علم منها ذكر الخ اي
 مع الاستواء في البلوغ وعدمه والحرية وضدّها والا فيقدم البالف
 ولو عبداً على الصبي ولو حراً والحر الفقيه على العبد الافقه اهـ

قوله ثم اذا اجتمع الى بعد ان فرغ من احكام الامامة شرع في صفات اهلها وقوله
جماعة فاعمل اجتماع والمراد اجتماع في غير مسجد وغير ذلك وليس منهم امام اعظم
ولا نايبه فحل هذا في غير الامام الرابع وغير صاحب المكان وغير الوالي اما هؤلاء
فمقدمون على غيرهم كما ياتي وذكر المتن تحت مراتب وحذف بعض مراتب
كما ستعرفه **قوله** الافقه اي الا ان يكون عاريا فيقدم عليه الفقهاء المستوفون
للاعتنا من الشارع بالمراتب وقوله في الصلاة اي الاعلم بالتفريع الفقهي
المتعلق بها وان لم يحفظ من القرآن الا الفاتحة والمراد بها غير صلاة الختان
اما طي فيقدم فيها الاس على الافقه لان دعا الاس اقرب الى الاجابة وقوله
على غيره متعلق بتقديم **قوله** وغير احفظ منه لما روى البخاري انه لم يجمع القرآن
في حياته صلى الله عليه وسلم سوى اربعة انصار زيد بن ثابت وابي بن
كعب ومعاذ بن جبل وابوزيد وجاب في رواية زيادة ستة ونظما بعضهم قوله
لقد جمع القرآن في عهد احمد **قوله** علي وعثمان وزيد بن ثابت
ابي ابي زيد ومعاذ وخالد **قوله** تنهيم ابو الدرداء وابي النضاب
قوله واما خبر سلم وارد على تقديم الافقه على الاقر **قوله** فهو في المتن
اي انه وارد في تقديم الاقرات الفقهاء الذين استوفوا في الفقه وزاد بعضهم
على غيره بالقراءة قال النووي لكن في قوله فان كان في القراءة سوا فاعلم
بالسنة دليل على تقديم الاقرات مطلقا وهو قد جاب بانه قد علم ان المراد
بالاقرات في الخبر الافقه في القرآن فاذا استوفاه فقدم استوفوا في فقهه
فاذا زاد احدكم بفقه السنة فهو احق فلا دلالة فيه على تقديم الاقرات
الافقه في القرآن على من دونه ولا نزاع فيه اذ في الروض **قوله** يتفقهون
مع القراءة اي يتفقهون معاني الايات مع القراءة فكما نزلت اية فهو مضافا
فقد قال ابن مسعود رضي الله عنه ما كنا نجاء وعشر ايات حتى نفرك امرها
ونعياها واحكامها وفيه ان الكلام في فقه الصلاة وما يتعلق بها لا في فقه
الايات وعلومها الا ان يقال ان من جملة ذلك فقه الصلاة **قوله** الاكثر
قراءة اي حفظا وكذا الاكثر معرفة لقراءة من القرات السبع او بعضها
واسقط المصم مرتبة وطى الاصح قراءة فيقدم على الاكثر قراءة وان لم يحفظ
الا لبعض **قوله** الاور اسقط مرتبة وطى الازهد فيقدم على الاور لان
الزاهد هو من يقتصر من الحلال الضرف على قدر الحاجة والورع من يترك
الشبهات خوفا من الوقوع في الحرام وياخذ الحلال وان زاد على قدر حاجته

فالورع

الزاهد

فالورع ترك الشبهات خوفا من الوقوع في الحرام والزهد الاقتصار
على قدر الحاجة من الحلال بقينا وهو قسم من الورع لا قسم له لان
الورع مقول بالتشكيل فاول مراتبه اجتناب الشبهات فان
من ترك ما زاد على الحاجة من الحلال كانت المرتبة العليا **قوله** الاقدم
هجرة اسقط مرتبة وهي المهاجر فيقدم على من لم يهاجر والمراد
الاقدم هو اياه كما سياتي وقياس تقديم من اسلم بنفسه
على من اسلم بنفسه كما ياتي بتقديم من هاجر بنفسه على من هاجر
احدا بآيه وان تأخرت هجرته وظاهر تقديم من هاجر احدا صوله
اليه عليه الصلاة والسلام على من هاجر احدا الى دار الاسلام لا على
من هاجر بنفسه اليها اخذنا ما مروى يدخل في الاصول الاثنى ومن
ادلى بها كابي الام وان لم يعتبر ذلك في الكفاية لان المدار فيها على
شرف يظهر عادة التفاحية وطحا على ادنى شرفا وان لم يكن كذلك
قاله في الايقاب **قوله** الى المدينة اي من مكة الى المدينة في زمته صلى الله
عليه وسلم وقوله الى دار الاسلام اي بعده عليه الصلاة والسلام
ولا ينظر للهجرة من بلاد الاسلام الى بعضها وان نذبت من بلاد
لا يقام فيها الدور **قوله** في الاسلام اي لا يترك السن فلا عبرة سن
الكفر فيقدم شاب اسلم امسى على شيخ اسلم اليوم فان اسلمها
قدم الشيخ ويقدم من اسلم بنفسه على من اسلم تبعا وان تأخر اسلام
الاول لان فضيلته في ذاته هذا اذا كان اسلامه المتأخر قبل بلوغه
من اسلم تبعا اما لو اسلم بعده فيظهر تقديم التابع كما قاله ابن الرقعة
قوله الخبر سلم دليل للارابعة الاخيرة اما الاول فتقدم دليله وهو فعله
عليه الصلاة والسلام **قوله** اقرأوه لكتاب الله اي ان كانوا
مستوفيين في فقه القرآن وزاد بعضهم بالقراءة وقوله فان كانوا
في القراءة سوا اي وفي فقه القرآن ايضا فاذا استوفوا في ذلك
وزاد بعضهم بفقه السنة قدم كما اشار اليه بقوله فاعلمهم
بالسنة كما مر ذلك **قوله** سلما اي اسلاما ومنه قوله تعالى دخلوا
في السلم كافة وهو تفسير لقوله سلما **قوله** الى قرينين اي او غيرهم
فيقدم النسب الى من هاجر ولوس غير قرينين على ولد المهاجر ولو
منهم لان الهجرة مقدمة على النسب فلو لم يهاجر مقدم كآبيه ويعلم من

ذلك ان ولد التابى الاقدم طهجة مقدم على ولد الصحابى المتاخر
عن التابى فيها لانه يوجد في المفضول ما لا يوجد في القاضل وكذا
كان ولد الآول ليس له نفس الميت الثاني على قياس هذا يكون المنتسب
للمقدم مقدم على المنتسب بالمؤخر فان الافقه مقدم على ابن الاقر
وهو ابن الاورى وهكذا **قوله** ممن قام به ما يعتبر في الكفاة كالعلم
والصلاح فيقدم ابن العالم والصلح على ابن غيره وكما ظهر في الدنيا
الذين سلموا من الفتنة وخوفه لان في الانتساب شرفا مما قبل
من اعتباره فيقدم المنتسب اليوم على غيره **قوله** فيقدم الكهاشمي
او المظلي على غيره خير مسلم الناس تبع لقريش في هذا الشأن الامامة
المظلي فبقينا عليها الطغرى وعلى قريش كل من كان في نسبه هم
شرف اقد شرف الروض **قوله** فالاحسن ذكر ابي سيرة بين الناس وخيرا
هو المعروف بالعدالة الظاهرة بان لم يتبع من لم يعلم منه عداوته
منقص بقطرها والاحسن هو من يكون ثناء الناس عليه بالجميل
الكثير **قوله** فالانظف ثوبا اي فبدرنا فضيلة وعقوله فالاحسن صوتا
اي لا يقال الناس عليه بل اعتمد بفضله تقديمه على الانظف ثوبا
قوله فالاحسن خلقا اي بان يكون حكم الاعضاء من الافة
مستقما فهو غير الاحسن وجهها اي صورة خلافا لمن ادعى احوالها
قوله فالاحسن وجهها اي اجمل صورة وهو غير الاحسن خلقا كما
سمعت وبعد الاحسن وجهها للاحسن زوجة فالابيض ثوبا
فيقدم على لابس الاسود خيرا خيرا البياض ويقدم على لابس
وجهها على غيره فان استويا وشاحا اقرب هذا كله اذا لم
هناك راتب ولا امام اعظم او نايبه ولا رب منزل والاقدم
الوالي بمحل ولايته على غيره فيقدم في ذلك المحل ولو على المال
والامام الراتب وان احتضرت ذلك الغير بصفات رتبة
فقمة وغيره فبعد الامام الراتب وهو من ولاه الناظر ولاية
او كان شرط الواقف فان لم يحضر استحب ان يبعث اليه ليعضد
فان خفف فوات اول الوقت استحب ان يتقدم غيره الا ان يخاف فتنة
فصلوا فادري وبعده الساكن بحق لا على مهمل وسيد غير سيد
مقاتب له فان لم يكن الساكن اهلا كما مرة قدم من يكون اهلا هكذا

هذا هو الوجه في
الانتساب وهو
الوجه في
الانتساب

حاصل

حاصل ما ذكره في شرح الاصل **فايده** قال الاستوى رجل يجوز
كونه اما لاما موما وهو الاصل الاصم يصح ان يكون اما لاما لا
بافعاله لاما موما اذ لا طريق له الى العلم بانتقالات الامام الا ان كان
بحسنه ثقة يعرفه بها والغير السيوطي بذلك فقال
من بحر الطويل الاخير ربي عن صلاة امرأتين هو بحار تبسيط دونها وجيز
تصح اذا صلى اماما ومفردا **قوله** وان كان ماسوما فليس يجوز
باب كيفية اي صفة صلاة السجدة في الصلاة
فيه فامانة الصلاة اليه على معنى في تكرار الميل لانه معنى لا صلاة له
واما اضافة الكيفية للصلاة فعلى معنى اللام والمراد بيان كيفيتها من
حيث القصر والجمع لامن حيث الاركان والشروط وغيرها اذ لا يخالف
غيرها في ذلك **قوله** من فرض المراد به ما يشمل الركعة والشروط والمراد
بالغير المكروهات والمبطلات والذات لها خمسة امور **قوله** جواز القصر
وجواز الاتمام لما سمع من عائشة رضي الله عنها قالت يا رسول الله قصرت
واتممت وافطرت وصمت بفتح التاء الاولى وضم الثانية فيها وجوز
عليه فقال احسنت يا عائشة واما خبر فرضت الصلاة ركعتين
اي في السفر المقتضى عدم جواز الاتمام فيه فعنه لمن اراد الاقتصار
عليها جميعا بين الأدلة نعم قد يكون افضل من الاتمام فيما اذا بلغ سفره
ثلاث مراحل ولم يختلف في جواز قصره وانما قدمه على الجمع للاجماع
عليه والاختلاف في الجمع فخصه بغيره بالمطر والوجوه بالنسبة
وانما شرع ذلك تخفيفا على المسافر لما يحقه من المشقة ولذا سئل
امام الحرمين حين جلس موضع والده للتدريس وذكر في درسه السفر
قطعة من القذا فقال له رجل من الحاضرين وقال له اما لك السفر
قطعة من القذا فقال له لا لادن فيه فراق الاحباب **قوله** اجماعا
قدمه لشمله للامن والخوف بخلاف الآية فانها خاصة بالثاني
وان لم يكن فبدا كما سيأتي **قوله** واذا ضربتم اي سافرت في
في الارض فليس عليكم جناح اي انتم وحين ان تقصر والى ان
تقصر وانما في الخلاصة والخوف في ان وان يطرد البيت
وان ختم ليس بغير اي او اتم أخذ من قوله عليه الصلاة في
الحديث صدقة اي الصلاة في الامن صدقة اي رخصة تصدق الله

بها على الشقة السفر فاقبل صدقته **قوله** رابعة هي الظهر والعصر
والعشا وقوله مكتوبة اي اصاله وان وقعت فلا تدخلت صلاة
الصبي والمعاودة فله قصرها حوازا ان قصر اصلها وهو الاولى
فان اتى بها وجوبا ثم ان لم تكن الاولى مفقودة عن القضاء بان تبين
عدم انعقادها فله قصر الثانية لان الاولى كالعدم اما لو شئ فيها
تامة ففقدت فليس له قصر الثانية لانها لم تزلت ذمته تامة
بخلاف ما لو بان عدم انعقادها وفي بعض النسخ زيادة مودة
بعد قوله مكتوبة اي ولو ادركها كان ساقرا وقد بقي من الوقت
ما يعر كفة فله قصرها وان لم يشع فيها واحترز به عن الثانية
فان فيها تفصيلا بين كونها فائتة سفقة قصر ولا ولكن هذه
الزيادة لا تناسب قول المصنف ولو فائتة سفقة ولو فائتة سفقاي
سواء كانت مودة او فائتة سفقاي يقتضيان ذلك ههنا فائتة
سفقاي او حضرا وجب اتمامها وله قصر فائتة السفر ولو
في غير السفر الذي فائت فيه **قوله** وخبر ما ذكر اي وهو رابعة
وقوله الصبح والمغرب اي بالاجماع واما خبر فرصت الصلاة ركعة
في الحرف فيقول على انه يصلونها مع الامام وينفرد بالآخرى والحكمة
في عدم قصرهما ان الصبح لو قصرت لم تكن شفعاء وخرجت عن
موضعها والمغرب لا يمكن قصرها الى ركعتين لانها لا تكون الا وراولا
الى الركعة لوجها بذلك عن باقي الصلوات وكما يصح الجمعة
قوله والمنذورة خرجت بقيد الاصاله الملاحظ فيها سبق وقوله
فلا قصر فيها اي في الثلاثة **قوله** فيصل الى التخيبة والبنا للفاعل
اي الشخص والتفدية والبنا للمفعول اي الرابعة والرابعة في كلام
الشيخ يصح فيها الرفع والنصب **قوله** عشرة بل احد عشر والحادي
عشر تكون السفر لفرض صحيح زيادة على ثلثه ما حاشا **قوله** تكون السفر
طويلا اي يقينا لان المسافة تحديده لا تقريبيه فان شك في طولها
فلا قصر لان الرخصة لا يمار اليها الا بيقين وفارقت المسافة بين الامام
والماصوم بان القصر وقع على خلاف الاصل فناسب الاحتياط والفتن
بانه لم يروى ان المنصوص عليه فيها من الصحابة بخلاف ما هنا نعم يكفي الظن

علا بقوله

بها على الشقة السفر فاقبل صدقته
قوله رابعة هي الظهر والعصر
والعشا وقوله مكتوبة اي اصاله
وان وقعت فلا تدخلت صلاة
الصبي والمعاودة فله قصرها
حوازا ان قصر اصلها وهو الاولى
فان اتى بها وجوبا ثم ان لم تكن
الاولى مفقودة عن القضاء بان تبين
عدم انعقادها فله قصر الثانية
لان الاولى كالعدم اما لو شئ فيها
تامة ففقدت فليس له قصر الثانية
لانها لم تزلت ذمته تامة بخلاف
ما لو بان عدم انعقادها وفي بعض
النسخ زيادة مودة بعد قوله
مكتوبة اي ولو ادركها كان ساقرا
وقد بقي من الوقت ما يعر كفة
فله قصرها وان لم يشع فيها
واحترز به عن الثانية فان فيها
تفصيلا بين كونها فائتة سفقة
قصر ولا ولكن هذه الزيادة لا
تناسب قول المصنف ولو فائتة
سفقاي سواء كانت مودة او فائتة
سفقاي يقتضيان ذلك ههنا فائتة
سفقاي او حضرا وجب اتمامها وله
قصر فائتة السفر ولو في غير
السفر الذي فائت فيه قوله وخبر
ما ذكر اي وهو رابعة وقوله
الصبح والمغرب اي بالاجماع
واما خبر فرصت الصلاة ركعة
في الحرف فيقول على انه يصلونها
مع الامام وينفرد بالآخرى والحكمة
في عدم قصرهما ان الصبح لو قصرت
لم تكن شفعاء وخرجت عن موضعها
والمغرب لا يمكن قصرها الى ركعتين
لانها لا تكون الا وراولا الى الركعة
لوجها بذلك عن باقي الصلوات
وكما يصح الجمعة وقوله والمنذورة
خرجت بقيد الاصاله الملاحظ فيها
سبق وقوله فلا قصر فيها اي في
الثلاثة قوله فيصل الى التخيبة
والبنا للفاعل اي الشخص والتفدية
والبنا للمفعول اي الرابعة والرابعة
في كلام الشيخ يصح فيها الرفع
والنصب قوله عشرة بل احد عشر
والحادي عشر تكون السفر لفرض
صحيح زيادة على ثلثه ما حاشا
قوله تكون السفر طويلا اي يقينا
لان المسافة تحديده لا تقريبيه
فان شك في طولها فلا قصر لان
الرخصة لا يمار اليها الا بيقين
وفارقت المسافة بين الامام
والماصوم بان القصر وقع على
خلاف الاصل فناسب الاحتياط
والفتن بانه لم يروى ان المنصوص
عليه فيها من الصحابة بخلاف ما
هنا نعم يكفي الظن

علا بقوله فان شك في المسافة اجتهد **قوله** اربعة برده بضمين
جمع برده قال في الخلاصة وفعل لا سرزاي بده قد زيد الام اعلا لا فقد
وهي سير الاثقال اي الحيوانات المثقلة بالاحمال مسيرة يومين
مقدرا كذلك اويقوم وليلة ولو غلبت عندك مع اعتبار الخط
والترحال والاكل والشرب وغير ذلك على العادة الغالبة وقد رها
في شئ باثنين وعشرين ساعة ونصف ونوقش بان مقدار الاكل والشراب
غير معلوم فقد ينقص وقد يزيد وقد يقال المعتبر العادة الغالبة
في ذلك وهي معلومة وضبطت المسافة بمسيرة ما بين مصر ومكة
المسحورة الى طنجة فان القلب الى عدم القصر في ذلك اصل قرره شيخنا
عطية وهي بالاميال ثمانية واربعون ميلا هاشمية ذهابا فقط فلا
حسب الايات معه حتى لو قصد مكانا بينة ان لا يقم فيه بل يرجع
فليس له القصر وان ناله مشقة مرحلتين متواليين لانه لا يسي
سفر طويلا والغالب في المرحض الاتباع والميل الف باء والباء مشقة
اذرع وخرج بالها شمية المنسوبة لبني هاشم وهم القبايل لوقوع
التقدير في زمن خلافتهم الاموية المنسوبة لبني امية فالمسافة بها
اربعون اذ كل خمسة منها قد رستة هاشمية **قوله** ولومع كغراي ولو
كان ابتداء السفر مع ما ذكر فاقوع منه حالة الكفر او الصبي بحسب
المسافة وله القصر في ذلك السفر حيث اسلم او بلغ على ما ياتي **قوله** فلو
اسلم قصر اي وان كان الباقي دون مرحلتين كالعاصي **قوله** السفر وهو السفر
من نشاء مباحا ثم عصى ثم تاب فيترخص من محل توبته وان لم يبق
من المسافة مرحلتين حلتان نظرا لاوله واحده وبقاى الكافر
المذمور العاصي بالسفر وهو من انشاء مقصية ثم تاب توبة
صححة فانه لا يترخص الا اذا كان الباقي من سفره مرحلتين
فالتريانه لما كان مع اهل القصر ابتداء غلظ عليه بائدا سفر
طويل بعد توبة من المقصية بخلاف الكافر فانه ليس من اهل
الابتداء فموجب له في قصره بعد اسلامه وان بقي من سفره دون
مرحلتين **قوله** او بلغ في اثنا عشر قصرته اي الصبي قبل بلوغه لا يقصر
ولو كان مهيئا وليس كذلك فكان الاولى اسقاطه اذ ليس كالكافر
فيما ذكر الا ان يصور محله بما اذا كان سفره بغيرا من وليه وهو مهيئا

فانه عاصي صغرة فلا يقصر قبل البلوغ ويقصر بعده ان كان الباقي من حلقه
فالتزجخله في الكافر كما مروا جاب بعضهم بان المراد بقوله بلغ اي مع
التميز وكان قبل ذلك غير متميز وفيه ان من الشروط قصد حمل معلوم
اول شفره ولا يتاقي ذلك لغز المنزله **قوله** اربعة فراسخ فجلتها ستة عشر
فرسخا كما قاله ابو شيخان مسيرة كل فرسخ اثنان وعشرون درجة ونصف
اخذ من تقسيط اليوم واللييلة الثلاثة والستين درجة على الستة
عشر فرسخا ولكن ينقص من ذلك قدر من الخط والترطال وغير ذلك ولذا
صنطها في شي بما تقدم **قوله** خطوة بضم الخ اسم لها بين القدمين ووجهها
خطي قال في الخلاصة **هـ** وفعل جمعا لفعله عرف **هـ** اما بفتحها فهي نقل القدم
وجمعها خطا بضم الخ كركوة وركا **قوله** كل خطوة ثلاثة اقدام اي كل
قدمين ذراع كل ذراع اربعة وعشرون اصبع كل اصبع ست شعيرات
معتدلات معتصمات بطن كل شعيرة الى ظهر الاخرى كل شعيرة ست
شعيرات من شعر البرذون اي البقل وانما فعلوا ذلك لان المسافة
تحديدية كما مر **قوله** فذلك اي تكون المسافة اربعة برد وقوله لا علقه
التعليق حذف اول السند ولوا ان كان حذف الراوي شذوه ويرتقى
لمن فوقه من المشايخ وقوله واسنده محطف على علقه والاسناد ان يذكر الرواة
جميعا والارسال حذف الراوي الاخير والفضل اسقاط اثنين من الوسط
والانقطاع اسقاط واحد منه وقوله بصيغة الجزم كقول اي لا بصيغة
التميز يضي كروي وقيل وذكروا يقال **قوله** بسند صحيح اي رجال ثقات
وقوله كان ابن عمر يدل من ما وقوله يقصر ان يفتح الباء وفيه الشاهد
ويفطر ان يضمها **قوله** ومثله اي المذكور من القصر والفطر وهذا
جواب عما يقال ان فعل الصحابي ليس بحجة وقوله بتوقيف اي تعليل
من النبي عليه الصلوة والسلام برويه او سماعه فتكون في حكم المرفوع وضع
الاسند لانه كما روي عن علي انه صلى في ليلة اربع ركعات في ركعة واحدة
ست سجدا فقال الشافعي رضي الله عنه لو صح ذلك عن علي رضي الله
تعالى عنه لكانت به لانه يفعل ذلك بتوقيف بلغة ولا يفعله من قبل رايه وذلك
انه رضي الله عنه قال كيف اخذ يقول من لو عاصيته وحاجبني فحجته اي
عارضته فيما اخذه من الكتاب والسنة بما اخذه انا منها فهو مثل
الصحابي في ملكة الادراك والاحذ من الكتاب والسنة وان كان

الصحابي

الصحابي اعلامه من جهة اخرى **قوله** فمتنع الى مفهوم المتن **قوله**
كونه متاحا اي في ظنه وان لم يكن متاحا في الواقع كما يقع لبعض
الامراء يرسل يكتبوا فيه قتل ابناء ظلالا او خطب لبلده
ولا يعلم من معه المكتوب بذلك فيقصر لان سفره متاح في ظنه
وكذا لو خرج جهة معينة تبعا لشخص ولا يعلم من معه
وقوله واجبا كان الى اشارة الى ان المراد بالكتاب ما قابل الحرام
فينصدق بالفراجه كسفره وحججه وهو المندوب كزيارة
قبره صلى الله عليه وسلم والمكسرة كسفر التجارة في الكفاة
الموق او منفرد او كزائمه واحد فقط لكن الكراهية في هذا
اخف من الكراهية للمنفرد نعم ان كان انسه بالله تعالى حيث
صار انسه مع الوحدة كانشي غيره مع رفقة لم يكره في حقه
ما ذكر وكذا لو دعت حاجة الى البعد والاستغناء عن الرفقة المجد
لا يلحقه بخوفهم والمباح المستوي الطرفين كسفر التجارة في غير تاجر
قوله فلا يقصر للحامي اي ولو صورة كما لو وصفت ضرب الصبي من
وليه فلا يقصر لان سفره من جنس سفر المصيبة للمنع منه نزما
فمنع من الترخيص فيه من هو من جنس المكلف وان لم ياتم وقوله به
اي بسفره وان قصد به المصيبة وغيرها كان قصد به قطعه الطريق
وزيارة اهلك لانه لم يخرج عن توفه عاصيا بسفره وسوا كان
عصيانا بذلك ابتدأ ان انشاء مصيبة من اول الامر وهو
العاصي بالسفر فقط او في الاثنان انشاء طاعة ثم قلبه
مصيبة وهو العاصي بالسفر في السفر فلا يترخصان قبل
التوبة فان تابا ترخص الاول ان كان الباقي مرحلتين فالتزجخله
الثاني مطلقا فاما العاصي في السفر وهو من انشاء طاعة
ولم يقلبه مصيبة فسياتي في كلامه قريبا انه كالطابع فالعاصي
ثلاثة اقسام ومن سفر المصيبة ان يتعب نفسه او دابة له
بالركض بلا غرض شرعي **قوله** كتاب اي طار من سيده من
غير كد ولا تعب وقوله فلا يناط اي الترخيص بالمصيبة اي
لا يكون سببه مصيبة **قوله** قال الشيخ ابو محمد اي الجفني وتلامه
معتقد اذا كان الحامل له على التنقل مجرد الروية اما لو كان الحامل له

التنزه لازالة الكدرات البشرية او الامراض فيترخص لان ذلك غرض صحيح
 والقصد من ذكر كلام الشيخ افادة شرط زائد على العشرة وهو كونه
 الكسوف لغرض صحيح كما مر **قوله** لا يها أي مجرد الروية وانث لاكتسابه
 الثاني من المطابق اليه قال في الخلاصة وربما السببان اولاً ثانياً
 ان كان الحذف موطئاً **قوله** اما العاصي في سفره يحترز الضمير في به وقوله
 في سفر مباح أي كسوف تجارة **قوله** ونية القصر اليها ما لو فو الظاهر مثلاً
 ركعتين سواء نفى ترخصاً او اطلق اما لو نفى ركعتين مع عدم الترخيص
 فان صلواته بتطل لتلاعه ومنها ما لو قال اودى صلاة الكسوف فلو نفى
 الاتمام او اطلق اتم لانه النوى في الاولى والاصل في الثانية **قوله** كما صلا النية
 يوحى من التشبيك انه لا بد ان تكون عند تكبيرة الاحرام كما قال ابو
 شجاع وان نفى القصر مع الاحرام فلا تكفي عند الخروج من البلد خلفه
 للوقوف ولا بعد التكبير وانما ياتي هنا ما قيل من اشتراط المقارنة
 الحقيقية والاكتفي بالعرفية **قوله** ومجاورة البلد أي عراة ولا عبرة بمزارعها
 ولا شأنيها وان كان فيها قصور تسكن في بعض فصول السنة او
 كلها على المعتد ولا حجاب بحجب كحجب على العامر او زرع او اندرت
 اصول حيطانه ولا يبرك قلبي الخيل وخوفه والحلة وهي بيوت العرب
 المجتمعة او المتفرقة كالبلدان كانتا يجتمعون للستر أي الحديث ليلا
 في نادوي مجلس واحد ويستعير بعضهم من بعض والافكا للبلاد
 ويشترط في الحلة مجاورة منظر الرماح وملعب الصبيان ومركب
 الخيل وخف ذلك وان لم يكن لهم شيء منه وكذا مجاورة عرض وارومهميط
 ومنه عدان اعتدلت الثلاثة فان افترقت سقطت اعتبار مجاورة
 الحلة عرفاً فقط **قوله** ان لم يكن له سور مختص به أي في صوب
 مقصده بان لم يكن له سور أصلاً او له سور غير مختص كقري متفائلة
 جميعها سور واحد فلا يشترط مجاورته أوله سور مختص به
 لكن في غير صوب مقصده بان سافر من جهة ليس فيها سور كان
 خلفه فلا يشترط في جميع ذلك الامجاورة العراة **قوله** او مجاورة
 سورة أي وان تعد ذلك السور بالحق به بتحويل أهل القرى عليها
 بالتراب وخفه فان لم يوجد سور مجاورة الخندق وان لم يكن به ماء
 فان لم يوجد خندق فمجاورة القنطرة وهي القوصرة امام الباب الذي

خرج منه

يخرج منه فان اجتمعت الثلاثة فالمدار على السور والاخيران
 فلا بد من مجاورتها جميعاً والحاصل ان المسافر من العمران مبدئ
 سفره مجاورة سور مختص ببلده صوب مقصده فان
 لم يوجد سور كذلك فمجاورة الخندق فان لم يوجد خندق فمجاورة
 القنطرة فان لم يوجد شئ من ذلك فمجاورة العمران والمسافر من الخيام
 مبدئ سفره مجاورة تلك الخيام ومراقبها ومجاورة عرضها وان
 ان سافر في عرضها ومهبط ان كان في ربيعة ومصحف ان كان في
 وهذه هذه ان اعتدلت الثلاثة كما مر والمسافر من محل لا عمران
 به ولا خيام مبدئ سفره مجاورة رحله ومراقبه هذا كله في سفر
 البر اما سفر البحر المتصل بالبلد كاهل جدة والسويس والطور
 وبولاط ودمياط واسكندرية فالمعتبر جري السفينة او الزورق
 اليها اخرمة ان كان لها زورق فيترخص من السفينة ومن الزورق
 بمجرد جري الزورق وان لم يصل الى السفينة وان لم يشر بالفعل واما
 ما دامت تذهب وتعود فلا يترخص ومحل هذا ان لم يجر مجاورة للبلد
 فان جرت مجاورة لها كما فرس بولاقي الى جهة الصعيد فلا بد
 من مفارقة العمران وفارق ما فرس في البريان العرف لا يفهمه هنا
 مسافر الا بذلك وينتهي سفره بوصوله الى ما شرطت مجاورته
 على ما ياتي **قوله** ان كان له سور كذلك أي مختص به في صوب مقصده
 كما مر سياتر زويلة وباب الفتوح فلا عبرة بالمسارعة التي وراعيها
قوله فيلكن مجاورته أي وان كان داخله اما في حربة ومزارع
 لان جميع ما هو داخله تعدو ومنها سافر منه اذ حضر **قوله** لا يها
 لا تعد من البلد ولذا لا تدخل في بيوتها على المعتد فهي بمنزلة قرية
 او بلد اخر منفصلة عن بلد السور فلو سافر من قرية فيها الى
 جهة السور بعد سافرا بمجرود وحوله منه الى البلد ولو كان
 له دار خارجة وادخله اعتبر التي انشا السفر منها **قوله**
 وعدم نية الإقامة أي عدم قصد لها فلا يشترط ادوام التواجد
 نية القصر **قوله** فيلكن الاطلاق فلو نفى الإقامة وهو مستقل
 ما كثر اتم لا تنفاساً الرخصة اما لو نفى ما وهو غير مستقل
 كالزوجة والجندى او وهو ساير فلا يشترط ذلك وقوله واطمأن أي

قوله أي في العمارة
 التي هي خارج السور
 ٢١

وعدم نية اتمام الا وهو الشرط الاول **قوله** اي في الصلاة
خرج نية الاقامة بعدها فلا تنقض مطلقا فلا تنقذ عليها بالطلاق واما
نية الاقامة قبلها فتأتي اقول **قوله** وفي معنى الثانية وهي نية الاتمام
وقوله عدم التردد في انه يقصر او يتم مثله عدم التردد في انه يستمر
على السفر او يقيم فلو قال وفي معناها بضمير التثنية وذكر هذه ايضا كان
اولي **قوله** وعدم اتمام اي اقتدا وقوله ولو لحظت اي وان لم تسع تكبيرة
الاحرام لان المدار الربط كما مر **قوله** مقيم او مسافر وتنقذ صلاة مسافر
خلف متم جهل المأموم حاله وتنقذ نية القصر بخلاف المقيم لو نواه
لم تنقذ صلاته لانه ليس من اجل القصر اصلا فيكون متلا عبدا والمسافر
من اهله في الجملة فان علم او ظن حاله لم تنقذ صلاته على المقتدر لتلاعبه
قوله او في جمعة او صبح اي كان الامام يصلي الصبح او الجمعة والمأموم
يصلي الفشا مثلا خلف الصبح او العصر بمجموعة تقديما له
خلف الجمعة فيجب عليه الاتمام وان كان الامام يقصر غيرها لان
الصبح والجمعة يصدق عليهما انها تامتان اذ لا يدخلها قصر
قوله ليقول ان عباس رضي الله عنهما اي جوا بالتمسك به ما بال
المسافر يصلي ركعتين اذ انقروا واربعا اذ ايتهم بمقيم وقوله
انه اي الاتمام السنة اي الطريقة الشرعية المنقولة عن النبي
صلى الله عليه وسلم وقول الصحابي ذلك او من السنة كذا او امرنا به
او نهينا عنه حكمة حكم الحديث الترفيع **قوله** كما المقيم اي مقيم عليه
في الدليل وفيه انه المقيم متم ايضا الا ان يقال الترادف المماثل
فما ير المقيم **قوله** وفي معناه اي مضمي عدم الاتمام بكمرة عدم
الاتمام بمشكوك في سفره قال في المنهج وعدم اقتتايه بمن جهل
سفره او لم يتم فلو اقتدى به او بمن ظنه مسافرا فبان مقيما فقط
او مقيما ثم محذرا انتم انتهي **قوله** او بمشكوك اي وعدم اتمامه بمشكوك
بعد قيامه بان اقتدى به ثم قام فشكل المأموم الى وخرج بمشكوك
بالو علم فهو كمن في سفره ثلاث مراحل فلا يلزم الموتر به
الاتمام ثم ان جعل هذا شرطا مستقلا كان قوله سابقا اول
الصلاة بشرط في الشرط وهو الذي يدل عليه قول ابني شيخان
وان ينوي القصر مع الاحرام الا ان كان شرطا اخر **قوله** وان بان اي في قيامه

وهو عدم نية
عدم التردد في
الاتمام وقوله

كان
هو

لثالثة

لثالثة انه ساه بحذف الياء والتنوين قال في الخلاصة ٥٥٥
وحذف ياء المنقوض ذي التنوين ما لم ينصب اولي من نوبت فاعلم
وليس له ان يسجد للسجود في هذه الحالة **قوله** كما لو شئت في نية
نفسه اي في انه نوى القصر او لا فيلزمه الاتمام وان تذكر حالا
لتأدي جزء من الصلاة حال التردد على اتمام ولو قام القاصر لثالثة
عامدا عالما بلا موجب لا تمام كنيتها او نية اقامة بطلت صلاته
او ساهيا او جاهلا فليعد عند تذكره او علمه ويسجد للسجود
ويسلم فان اراد عند ذلك ان يتم عارضا ثم قام متا نية الاتمام
في قيامه ولا عبة بها قبل ذلك ولا يلزمه بها الاتمام فان لم يتذكر حتى
اتم ارعاهم نوى الاتمام لزمه ان ياتي بركعتين ويسجد للسجود وان لم
ينوي الاتمام يسجد للسجود وهو قاصر ورعنا انه التزايدان لفوافده
في المنهج بزيادة **قوله** معلوم اي من حيث المسافة بان يعلم ان مسافته
مرحلتان فالكثير سواء كان مقيما ببيت المقدس واسيوط او غيرهما
كالشام والصعيد وليس المراد بالمعلوم في كلامه المضي لان ذلك ليس
بشرط بل المدار على علمه بطول السفر في ابتدائه بان يقصد قطع
مرحلتين فالكثير لقوله انا ذهب الى ان اتمام او الصعيد ومن ذلك طالب
ابق علم انه لا يجده في دون مرحلتين **قوله** فلا قصر لهما وان طأ لتردده
وهو من لا يدري اين يتوجه اي مادام هاتيا فلو اراد غرضا صعبا
وقصد سير مرحلتين كان يكون معه بضاعة يعلم انه لا يسيها مثلا
قبل مضيتها فله القصر لانه خرج حينئذ عن كونه طائما كالواشاه
مقصية ثم تاب وكالهايم من يقب نفسه او دابة بالركض بلا
غرض شرعي كما مر **قوله** فلا قصر لهما على اي يجوز من اصله وفي
الصلاة التي نواها لا مرخص عرض له وانما لجانف المذكور من طرف
الرباعية ركعتين فنواها في السفر كذلك فلا تنقذ صلاته
في الصوريين بلا خلاف في الاولى وان قرب اسلامه لتلاعبه
ومثلا الثانية لتفریطه اذ لا يعذر احد بحمل مثله ذلك ويظهر
من عدم انعقادها انه يقيد بها مقصورة وهو كذلك على المقتدر
ويحذف من قوله فلا قصر ان له الاتمام وان كان جاهلا بجواز القصر
الاتمام فلا تصح صلاته والفرق ان الجهل في الاولى عا د الى القصر

بحوار
ما

وقد مضى في افعال الصلاة على الاصل فصحت واما الثانية ففيها فعل
 زيادة في الصلاة مع عدم اعتقاد تلك الزيادة وهو مبطل **قوله** وهذا
 اي الشرطان الاخران وقوله ولو ظنه ان بعد ان ذكر شروط القصر
 شرع في ذكر فروع تتعلق به وخرج بظنه ما لو شك في انه مسافر او مقيم
 فيمنع عليه القصر كما **قوله** وهو اولى اي اولوية صحة لانه يومهم
 ان الظن ليس حاكمه كذلك وعموم لان سبيلة العلم تفهم من الظن
 بالاولى **قوله** وشك اي تردد قبل الصلاة او فيها في نية القصر لكونه
 غير حتمي في اقل من ثلاث مراحل وقوله فتواه اي المأموم اي جزم نية
 القصر بخلاف سبيلة الشك الاليتة فانها غير جازم بل معلق واحترز
 بقوله وشك في نيته عما لو شك عليه مسافرا او لم يشك كان كان الامام
 حنفيا في روى ثلاث مراحل فانه يتم لامتناع القصر عنده حينئذ وكذا
 لو اخبره قبل احرامه بان عزيمته على الاتمام **قوله** بقيد زوته بقوى
 التي قد يقال لاحاجة لهذا القيد لانه قد علم من قوله وعدم ايتام يتم
 فلو قال والتصریح به هنا من زيادتي كان له وجه اه شوري **قوله**
 ان قصر اي ثبات قاصرا بان علم بقصره بقربينة او باخباره وان كان
 صبيا او فسقا حيث صدقه المأموم فان كذبه اثم **قوله** فان اثم او لم
 يتبين له حاله في محترز ان قصر اي علم بالقصر وعدم تبين حاله كان
 مات الامام او جرح او هرب **قوله** لزمه الاتمام اي وتلفق نية القصر مع
 ان بان له حدث الامام قبل علمه بانمايه او معه قبله القصر والاقامة فلما
 ذكر كالاتمام **قوله** فقال بقلبه وكذا لما نه قبل التحريم والابطال صلاة
 لانه كلام اجنبى وهذه غير سبيلة المتك كما علمت نعم هي قريبة منها
 فلما اخذها غاية كما في المنهج بان قال عقب قوله قصر ان قصر وان علق
 نيته بنيته فقال ان قصر قصرته الخ كان اخصر **قوله** لم يضر التعليل
 لانه تصریح بمقتضى الحال وما كان كذلك لا يؤثر في النيات وانما يقع
 صوم الشك عن رمضان اذا علق وتبين انه منه احتياط لفرض الصوم
 وايضا الاصل في يوم الشك انه من شعبان لان الاصل مقاووه ولذا اصر
 تعليقه اخر رمضان اذا تبين انه منه وهذا الغالب على المسافر القصر
قوله ان قصر الامام اي وعلم بقصره كما مر واعلم انه ينتهي سفره بوصوله
 الى ما شرطت مجاوزته من سور او غيره وان لم يدخل منه هذا اذا رجع

الى وطنه

قوله
3

الى وطنه اما الرجوع الى غير وطنه في شرط في انتها سفره احد
 امرين اما الاقامة فيه بالفعل اقامة قاطعة للسفر وهي اربعة
 ايام غير عوي الدخول والخروج واما نية الاقامة فيه قبل بلوغه
 له وهو ما كنت مطلقا او اربعة ايام صحاح والفرق ان الوطن له قوة
 لا توجد في غيره وينتهي سفر ايضا بنية رجوعه ما كثر الا الى غير
 وطنه لحاجة بان عوي الرجوع الى وطنه مطلقا او لغيره لغير حاجة
 فلا يقصر في ذلك الموضع الذي وقعت فيه اليه فان سافر منه
 فمجرد جدي فان كان طويلا قصر والا فلا فان عوي الرجوع الى غير
 وطنه لحاجة لم ينته سفره بذلك وكنية الرجوع التردد فيه
 واذا جاوز في هذه الحالة السور ثم رجع لحاجة ابيع له القصر
 داخله وينتهي ايضا باقامته بالفعل في اثنا الطريق مثلا بموضع
 لغير حاجة أصلا او لها لكن تحقق عدم قضائها في اربعة ايام
 فبنتهي بمجرد الاقامة فان توقفها كل وقت قصر ثمانية عشر
 يوما غير عوي الدخول والخروج قاله روم ما يقع كثيرا في زماننا
 من دخول بعض الحاج ملكه قبل الوقوف بخوم يوم مع عزيمته على
 الاقامة ببلدة بعد رجوعهم من نية اربعة ايام فالكثير من قطع
 سفرهم بمجرد وصولهم لبلدة كنية الاقامة بها ولو في الاثنى عشر يوما
 رجوعهم اليها من نية لانه من جملة مقصدهم فلا تأثير لنيته الاقامة القصيرة
 قبلها ولا الطويلة الا عند الشروع فيها وهي انما تكون بعد رجوعهم من نية
 ودخولهم ملكة للنظر فيه مجال والثاني اقرب اتم **قوله** جواز الجمع اما
 مع القصر او التمام والمراد بالجمع عدم الامتناع فيصدق بالندب
 فيما اذا كان عالما بيقته به والوجوب فيما اذا بقي من وقت القصر
 مثلا ما يسهل اربع ركعات فيجب حينئذ الجمع تأخير مع القصر ويعلم من
 ذلك انه اذا ضاق وقت الصلاة التي تقصر عن اتمامها كان القصر
 واجبا وانه لو ضاق وقت الاولى عن الطهارة والقصر لزمه ان
 ينوي تأخيرها الى الثانية لقد رتب بذلك على اقامتها ادا **قوله**
 غير متحيرة اما على فلا تجمع تقديما لفقد بعض شروطه وهو صحة
 الاولى بقينا او ظنا وهو مستغنى عنها لاحتمار وقوعها في الحيض ولها
 الجمع تأخير لعدم اشتراط ذلك فيه ودخل في الغير من لزمه

CopyRight

الاعادة كفا قد اظهرت والتمس محل يقرب فيه وجود الما وكذا
 المتحاونة فلما الجاه **قوله** ولا يبرأ عصر وغرب وكذا لو نذر ربح
 ركعات وقت الظهر واربعاً وقت العصر من يوم واحد ثم سافر
 قبل دخول وقتها فلا يجوز له الجمع بان يصلي ثمان ركعات في وقت
 الظهر او العصر فالنذر انما يسلك به مسلك واجب الشرع
 في الغزائم دون الرخص والالتزام بالقصر فيه قاله في الايجاب
قوله لسفر في نسخة بالباء وقوله طويل فلا جمع في القصر خلافاً
 لما لا وما جمعه عليه الصلوة والسلام في عرفة ومزدلفة فلانه
 كان مستديماً سفره الطويل اذ لم يقم قبلها ولا بعد ظهر اربعة ايام
 فالجمع للسفر وعند ابي حنيفة للنسك **قوله** في وقت الاولى اي بان
 يوقع الثانية في وقتها **قوله** فان كان سائراً في وقت الاولى وكذا ان كان
 نازلاً فيهما او سائراً فيهما فالأخير في هذه الثلاثة افضل لعدم سهولة
 التقديم والخروج من خلاف من منعه ولا في وقت الثانية وقت
 الاولى حقيقة بخلاف القلي اما لو كان نازلاً في وقت الاولى سائراً
 في وقت الثانية فالأفضل التقديم وهذا هو المصنف وان كان قوله
 والا يشمل ثلاث صور واعتمد هذا ابن حجر تبعاً للمصنف **قوله** فتأخيرها
 افضل اي ما لم يتميز التقديم بها كجماعة يخلو عنه التأخير والا فالقديم
 افضل **قوله** وذلك اي جواز الجمع تقديماً وتأخيراً فهو راجع للمتن
 وقوله والمطر عطف على السفر **قوله** سبعا جميعاً اي من الركعات
 وكذا غانياً وانما نص على العدد دون ان يقدر المغرب والعشا
 والظهر والعصر لايهام ذلك جواز القصر لما بينه وبين الجمع من
 العلة الجامعة وهي الرخصة المحبوزة لكل منهما في السفر فربما
 يتوهم من ذكر الجمع في المطر ان القصر مثله فذوق ذلك بالتنصيص
 على عدد الركعات وقوله الظهر والعصر يرجع لقوله غانياً وما
 بعده يرجع لقوله سبعا فهو لفظ وشروط **قوله** قال الامام
 مالك اي ووافقة الشافعي في هذا التاويل غير مقلده لان المحدث
 لا يقلد المجتهد لكن استشكل بان في بعض الروايات ولا مطر
 واجب بان المعنى ولا مطر بشرط اولاً مطر دائم فلو انقطع
 في اثنا الثانية **قوله** ارى ذلك بضم الهزة وفتحها بمعنى اظن او

اعتقد اي

اعتقد اي وظن المجتهد ينزل منزلة اليقين قوله له اي للمطر
قوله لان المطر قد ينقطع الخ اي فيجوز ان يخرجها في وقتها
 من غير عذر بخلاف السفر اذ **قوله** رخصته اي المطر
 والحاصل ان الشروط سبعة ان يوجد المطر عند التحرك
 بها وعند تحلله من الاولى فبينهما وان يصلي جماعة وان تكون
 الصلاة بمصلي بعيد عرفاً وان يتأذى بالمطر في طريقه والرتيب
 والاولاوية الجمع **قوله** بمن يصلي جماعة الجماعة شرط على المقتد
 فقول القليوني وكذا فزادي بمسجد ضعيف ولا يشترط الا
 عند الاحرام بالثانية فقط على المقتد ايضاً وان انفردوا في
 اقيمت اما الاولى فلا يشترط فيها الجماعة اصلاً لوقوعها في وقتها بل
 تجوز فزادي ولا بد من نية الامام الجماعة او الامة والالم تنفقد
 صلاته بزمان علم المأمومين لم تنفقد صلاتهم ايضاً والا تنفقدت
 ولا بد ايضاً ان لا يتأذى المأمومون بالاحرام عنه فان تأثروا ولكن
 ادركوا بعد احرامهم معه زمناً يسع الفاتحة قبل ركوعه صححت
 صلاتهم والا فلا فلو احرموا حال ركوعه لم تصح صلاتهم كالامام لعدم
 الجماعة **قوله** يمكن اي مسجد وغيره **قوله** يتأذى فلو ضابط المصنف
 والمراد اذني لا محض يحتمل عادة لا مثاله وخارج به من يمشي في شين
 او بابه عند باب المسجد نحو الامام الراتب ان يجمع تباعاً للمؤمنين
 وان لم يتأذى بالمطر ونحوه مثله المجاوزون بالمسجد على المصنف
 خلافاً للقليوني **قوله** ان ذابا اي بحيث يبلان الثوب وكذا ان
 لم يذوباً وتمازى قطعاً كبراً لا يحصل التأذى بها وما اذا انقطع
 المطر وكان ينزل من الميازيب او السقوف وحصل منه تأذى فيجوز
 الجمع حينئذ بخلاف الوحل فلا يجوز الجمع به **قوله** في جمع التقديم اي
 بان تجمع العصر معها في وقتها بشرط ان تقع صحيحة يقيناً او ظناً
 والا فلا جمع وخبر بذلك جمع التأخير فلا يجوز جمعها مع القصر
 في وقتها لان شرطها الوقت **قوله** ويشترط الخ ذكر التقديم اربعة
 شروط وللأخير شرطين ولا يشترط التقديم تحقق بقا وقت الاولى
 اذا اصل بقاؤه فهو جائز بالنسبة فان كان الوقت باقياً فهو جامع والا فهو
 فاعل للثانية في وقتها ولا يشترط للتأخير ترتيب ولا اولاً **قوله** الترتيب

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠

بان يبدأ بالاولى لان الوقت لها والثانية تتبع فلو صلى العصر قبل
 الظهر او العشاء قبل المغرب لم يصح لان التتابع لا يتقدم على متبوعه وله اعادة
 الاولى بعد الثانية ان اراد الجمع فلا يقع ما قدمه فرضا ولا نفلا ان كان عامدا
 عالما والواقع له نفلا مطلقا هذا ان استمر جهله الى فراغه منها فان علم
 وهو فيها لم يقع له فرضا ولا نفلا ما لم يكن عليه فرض من نوعها فتقع عنه
 قوله **قوله** ولو لا ان كان الموالاة والمتابعة بان لا يطول بينهما فصل عرفا فان طال
 ولو بعد تركه وهو وانما ضرر من الطويل قدر صلاة ركعتين ولو باخذ
 مهلك اي بالفعل المعتاد فان خالف المعتاد وصلى الراتبة بينهما في مقدار
 الفصل اليسير لم يضرب ويشترط مع الموالاة ان تقع الاولى صحيحة يقينا فلو
 ذكر بعد فراغها ترك ركعتين من الاولى بطلتا وله الجمع تقديميا وتأخيرا ومن
 الثانية وامتن صحتها بتدركه بان لا يطول الفصل بين سلامه منها وتذكره
 تدركه وصح الجمع او طال الفصل وجب تأخيرها الى وقتها ولا جمع وان شك
 بان لم يدرك الترتيب من الاولى او الثانية نزمه اعادتها بجمع تقديم
 بان يصلى كل منهما في وقته اتفاقا او يجمعها تأخيرا على المعتد وانما انتبه
 جمع التقديم لاحتمال انه من الثانية مع طول الفصل بها وبالأولى المعتادة بعدها
قوله لانه المانع اي المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** ولا بالطلب
 اي طلب الما وقوله الخفيف اي عرفا بان يكون دون ركعتين باخذ مهلك والاضر
 وقوله للتيسر اي لاجل صحته وكذا لا يبطل بالتميم ولا بالتمضو ايضا لانه من
 مصلحتها بل لو كان الفصل اليسير ليس لمصلحتها كما كل بقيات الاضطر
 هذا كله اذا تحقق عدم طول الفصل بان لا يسع ركعتين باخذ مهلك كما
 عرفنا شك في الطول وعدمه لم يجز له الجمع لانه رخصة ولا يصار
 اليها الا بيقين **قوله** ونية الجمع اي بقلبه والابطال صلاته **قوله** ولو لمع
 التحلل اي التسمية الاولى وكذا مع التحريم كما يدل له كلامهم وانما كفت
 عند التحلل لحصول الفرض بذلك **قوله** عن التقديم سهوا اي او عينا
 والاوجه انه لو تركه بعد تحلله ثم اراده قبل قول الفصل جاز **قوله** وبقا
 السفر الى وكذا يشترط بقا وقت الاولى الى عقد الثانية وان خرج في
 اثنا على المعتد وقوله في الجمع له اي للسفر وضيقه قينا بعد عايد على السفر
قوله الى عقد الثانية وان لم يقارن عقد الاولى على المعتد **قوله** فلو شرع في
 الظهر مثلا بالبدفارت السفينة فتوى الجمع صح وهذا كما يستثنى من اشتراط

دوام السفر

دوام السفر وقتها ويفرق بينه وبين حدوث المطر في اثناها
 حيث لا يجمع به على الاصل لا اشتراط وجوده في اولها بان من شأن
 السفر ان يكون باختياره فنزل اختياره له منزلة السفر بالفعل حتى لو
 كان بغير اختياره كان له الجمع على المعتد ولا كذلك المطر **قوله** العذر وهو
 السفر وقوله لذلك اي لا جمل ان يقارن العذر وهو المطر بالجمع **قوله**
 ليتحقق بالبناء للفاعل فانصاهما بالرفع والنصب والمفعول فهو بالرفع
 لا غير وضيقه انصاهما للاولى ويؤخذ من قوله ليتحقق الاشتراط امتداده
 بينهما فيعتبر وجوده في اربعة مواضع ويشترط يتقنه حتى لا يلف
 الاستصحاب لانه رخصة لا بد من تحقق سببها فلو قال لا خير بعد
 سلامه انظر هل انقطع المطر او لا بطل جمعه للشك في سبب الرخصة
قوله بقدر ركعة ضعيف والمعتد ما في الجمع **قوله** اذا بادركها اي الركعة
 منه اي وقت الاولى تكون الصلاة اذا اي مجازيا بالتبعية ما وقع خارج
 الوقت لاقيه لاحقيها اذا لا يحصل بركعة **قوله** ووقع في الجمع ما يخالف
 ذلك وهو انه لا بد ان تقع النية في وقت يسع الاولى تامة ان اراد انما
 ومقصودة ان اراد قصرها وهذا هو المعتد كما قاله الزياوي ولا ينافيه
 تعبير الرخصة الذي اغتربه المصنف بالوفاء فانه كانت اذا لان مراده
 الا اذا الحقيق وهو لا يحصل بركعة كما مر لا المجازي الذي يحصل به
 بذلك **قوله** او لم يبق الا بالقصف باوفي صحاح النسخ وهو
 ظاهر **قوله** ووقت الاولى فضا سوا قدمها على الثانية او اخرها
 عنها على المعتد **خاتمة** ذكر في الروضة واصلا ان الرخص
 المتعلقة بالسفر الطويل اربع العسر والفطر وسبع الخف ثلاثا
 والجمع على الاظهر والذي يجوز في القصر ايضا اربع ترك الجماعة
 وكل الميتة وليس يختصا بالسفر والتميم واستقاط الفرض
 به وليس يختصا بالسفر ايضا والتفيل على الدابة وزيد على هذه
 الاربعة امور منها سفر المودع بالوديعة لعذر وسفر الزوج
 باحد نياه بقرعة **فرو** القصر للمسافر افضل ان بلغ
 سفره ثلاث مراحل وليس مداه ولا ملاحا معه عياله في
 السفينة والا فلا تمام افضل والصوم له افضل من الفطر ان لم يشق
 عليه لان فيه براءة الزمة فان شق عليه بان طقه منه نحو لم يشق

في السفر
 في وقتها
 في وقتها
 في وقتها

احواله عادة وهو بتعبير المؤلف في شئ المنهج بضره فالفطر افضل
اما اذا خشي منه تلف منفعة عظمى فوجب الفطر فان صار
عصى واجزاه ومحل جواز الفطر للسافر اذا رجي اقامة يقضي
فيها والاداء كان مريالا ولم يرج ذلك فلا يجوز له الفطر على
المعتدل اذ ايه الى اسقاط الوجوب بالكسبة وقال ابن حجر بالجواز
وفايده فيما اذا افطر في الايام الطويلة ان يقضيه في ايام
اقصر منها ويمتنع الجمع بمرضى ومحل وظالة على المقصد
باب صلاة الجمعة سميت بذلك لاجتماع
الناس لها او لجمع الخيرة فيها او لجمع خلق سيدنا ادم عليه الصلاة
والسلام فيها لجمع اعلى عرفات وبقائها افضل ايام الاسبوع خرج
عرفه يفتق الله فيه ستاياه وهو الف عتيق من النار من مات
فيه اعطي اجر شهيد ووفي فتنة القبر وطى السؤال بان يخفف
عنه لان عدم السؤال اصلا خاص بالانبياء ونحوهم لم يستثنى
من العموم وليلتها افضل الليالي بعد ليلة القدر افضل ليلا
الاسرا بالنسبة لنا اما بالنسبة له عليه الصلاة والسلام
فليلة الاسرا افضل اذ وقع له فيها رؤية الباري تعالى بعين رايه
على الصحيح وليلة المولد افضل منها والمزاد بليلة الاسرا وليلة
المولد المستكان المعينتان لانظار طمان كل سنة وعند الخالبة
ان يوم الجمعة وليلتها افضل وفرضت بركة ليلة الاسرا ولم تقم
بها ليلة المسلمين او لحفا الاسلام واول من اقامها بالمدينة قبل الهجرة
اسعد بن زرارة بقرية على ميل من المدينة يقال لها نقيع الخضات
اما باجتهاد او امراله ولم يصعب بن غير حين بعثه عليه الصلاة والسلام
بالمدينة ومرايتها افضل الصلوات وهي من خصايص هذه الامه وليلت
ظهور مقصورة لانه لا يقضى عنها وان كان وقتها وقتة وتدارك به
كما سياتي بل صلاة مستقلة على الاصح لقول سيدنا عمر رضي الله عنه
الجمعة ركعتان من غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم وقد
خاب من افترى وطى عزيمة لانها انتقال من التكليف بالظهور الى
التكليف بها وقيل رخصة لانها انتقال من اربع لاثنتي **قوله** بضم الميم
الحاصلة ان الميم مثلثة وتسكن فالجملة اربع لفات لكن ان كان

الجمعة بمعنى

اول اجتماعها

الفيم بمعنى المفعول اي مجموع فيه الناس ومفتوحه بمعنى الفاعل
اي جامع للناس وهذه قاعدة كلية فيما كان على وزن فعله يقال رجل
صالحه يكون الحاي مضحوك عليه ومنه عرفة بمعنى مفروقة
وضحكة محرك الحاي صاحك على غيره وكذا همزة كسرة بمعنى هائز
لاز وقرئ قوله تعالى من يوم الجمعة بضم الميم فقط وما لقياس في القرأة
مدخل فكل ما اجازته القرأة اجازته اللفظة ولا عكس وهذه اللغات
الاربع في اسم اليوم واما اسم الاسبوع فهو بالسكون لا غير يقال سرت
جمعة بسكون الميم واستشكل التانيث فيه وهو اسم لمذكر اليوم او
الاسبوع واجيب بان التاليف اللفظ نحو علامة وجمعها جمعات وجمع
قوله اذا نودي في اني ان هو الاذان الواقع بين يدي الخطيب من الواقع
جانب المنبر لانه الموعود في زمنه عليه الصلاة والسلام اما غيره فحدث
في زمن عثمان وتسكن اجابه كل منهما وان كان احدهما يلقى الاخر
فاذا وقع البيع وخوه من القعود والصانع ولو كتابة من تلمسه
ولوع من لا تلمسه بعد الشروع في الاذان المذكور حرم مع صحته
هذا اذا جلس له في غير المسجد اما فيه فليكره او في الطريق راجعا
اليها فلا يكره او وقع قبل الشروع في الاذان بغير الزوال **قوله** اي
فيه وقيل من بيانية بيان لا اذ اي اسعوا الى ذكر الله وقت السجدة
للصلاة وذلك الوقت يوم الجمعة والمراد بذكر الله الصلاة وقيل
الخطبة تسمية للكل باسم الجزء ووجه الدلالة من الآية انه امر بالشي
وظهور الوجوب واذا وجب الشيء وجب ما يسي اليه ولانه يقى
عن البيع وهو مباح ولا ينهى عن فعل المباح الا لفعل واجب **قوله** خبر
مسلم وخبر من ترك ثلاث جمع تها ونا طبع الله على قلبه **قوله**
لقد طمست ان امر اي بان امر اصله الامر فقلت الجمعة الثانية
الفا قال في الخلاصة ومدا ابدال ثانيا في الخبر من صلاة البيت **قوله**
ثم احرق علي رجال على زائدة اي رجالا في بيوتهم وهم فيها حتى
يحترقوا او البيوت فقط ويكون فيه التقدير بالطلاق الماد واستشكل
الحديث بان التحريق فيه قتل بالمثلثة وهو حرام واجيب بانه ورد
في عموم منافقين يتركون الصلاة راسخا يولد لذلك صدره وهو
اشقل الصلاة على المنافقين صلاة الفساق والفجر ولو فعلوا ما فيها

كلمة

لا تقوها ولو حبوا ولقد سمعت الخ وحدثهم جازا اذا تصيب طريقا لقتلهم
 واجيب على تقدير كونه في المومنين لانه عليه الصلاة والسلام لم يحرقهم
 وانما ظم يحرقهم ولا يلزم من الهم الفصل لا يقال لو لم يحرقهم لظنهم
 به لانا نقول لعله هم اجتهاد ثم نزل وحي بالمنع او تغير اجتهاده وبان
 ذلك كان قبل تحريم القتل بالمثلثة وبان ذلك من خصايصه عليه الصلاة
 والسلام **قوله** عن الجمعة الرواية المشهورة عن الجماعة ولذا استدعوا
 المصم بهذا الحديث على وجوب صلاة الجماعة ولكن الشئ مطلع فلهذا اطلع
 على رواية فيها عن الجمعة **قوله** ومعلوم اي من خارج وهذا جواب عما يقال
 انه ذكر شروطها ولم يذكر حقيقتها والحكم على الشيء فرع عن تصوره وحاصل
 الجواب انه معلوم من خارج فالحكم في قوله وتختص باشتراط الخ حكم على
 معلوم لا مجهول **قوله** ركعتان يجهر فيها اجماعا وطى عند وجود شروطها
 فرضا عين اتفاقا ونقل قول انها فرض كفاية غلط او خضر **قوله** وفيها
 كالسنة والمبطلات والمكروهات وفي نسخة وغيرها وطى صحيحة ايضا
قوله باشتراط اموري مجموع امور فلا يرد انه ذكر منها الاسلام
 والتكليف وطا لا يختصان بها واجيب ايضا بان المختص طاه غيرهما
 لا وحدهما والشيء مع غيره غير منفردا والباد اخلة على المقصور
قوله لصحتها اي وانفقادها ولو بها وانما يزداد شرط وهو
 عدم المنذر فهذه الستة شروط في كل من الثلاثة ولذا سياتي كما
 يفيد طاه ثم يقول وانما اعيد الخ والجمع ليس بقيد فالمراد الجنس
 الصادق بينا واحدا ومثل البناء العرب وهو بيت في الارض
 والكهف اني الفار في الجبل فيلزم اهلها الجمعة وان خلتا عن
 الابنية ويشترط اجتماع الابنية عرفا او ان لا يزيد ما بين
 المنزكين على ثلاثمائة ذراع داخلها او خارجها في محل لا يقصرها
 الصلاة الا بعد مجاوزة مما تقدم في المسافر افاده الرحائي
قوله ولو من خشب كبلاد اسلام بعد وقوله او قصب اي
 فارسي وهو الغاب وقوله الا كذلك اني في ابنية **قوله** بخلاف الصحا
 الخ مختار ابنية فلا تصح فيها استقلالا ولا تبعا سواء في خطبتها
 ومن سبها ومنها مسجد انفصل عن البلد بحيث يقصر المسافر
 قبل مجاوزته فلا تصح فيه لانهم حينئذ مسافرون ولا تنفقد الجمعة

قوله
 الاقامة اي اقامتها وقومها
 في امة قال عوف عن
 المصنف اليه
 ٢
 دانه تقام

المسافر

المسافر ولو اتصلت الصفوف وطالت حتى خرجت من القرية صحت
 الجمعة الخارجين تبعا ان كان وقوفهم في محل لا تقصر الصلاة الا بعد
 مجاوزته والا فلا تصح لهم الجمعة وان زادوا على الاربعين وهذا هو
 المصنف كما في شرم ولو كانت الخيام بصرى او فصل بها مسجد فان
 عدت الخيام معه بلدا واحدا ولم تقصر الصلاة قبله صحت الجمعة
 به والا فلا كما يؤخذ من الضابط المذكور واعلم ان اقامة الجمعة لا تنفقد
 على اذن الامام او نائبه باتفاق الامة الثلاثة خلافا لابي حنيفة ومن
 الشافعي والاصحاب انه يندب استيذانه فيها خشية الفتنة
 وخوف جأ من الخلافة اما بقدرها فلا بد فيه من الاذن لانه محل
 اجتهاد **قوله** وان كان بها خيام اي من اقمته وخونها اذ لا
 تسمى بنا فلا تلزمهم الجمعة حيث لم يلفهم البناء من محل
 الجمعة ولا تصح منهم فيها لانه عليه الصلاة والسلام لم يامر المقيمين
 في حقل المدينة بها **قوله** ولو انهدمت الخ هذا في معنى انهدم
 في ابنة كانه قال ابنية ولو باعتبار ما كانت كنهه الصورة طاه
 وليس لنا الجمعة تصح في فضاها فيها وذكرها ثلاثة فتعود
 الاول قوله انهدمت وخرب به ما لو اقام جماعة في محل لا حد
 بنية فيه فلا تصح فيه قبل اتمام البناء استصحا بالاصل في الخالي
 الثاني قوله اهلها وخرب به ما لو اقام غير اهلها اذ رعيهم وان لم
 يولدوا فيها الثالث قوله على العمارة اي عازمين عليها وخرب بها
 ما لو طلق اقام اهلها غير عازمين على العمارة بان غزوهم على الخراب
 او اطلقوا اي لم ينو شيئا فلا تصح جمعهم **قوله** لزمتهم الجمعة
 فيحرم عليهم تركها اي وصحت منهم لان الصحة لازمة للزوم بخلاف
 القلي ولذا عبر به وليس لنا الجمعة تصح في فضاها في هذه **قوله**
 وسواك في مقلاد ام لا لانها وطنهم ومظال بفتح الميم مدغم
 اصله مظال جمع مظل بضمها اسم فاعل بمظل اي شئ يظللهم
 ويعينهم من حر الشمس **قوله** اوضح الي واخصر ايضا وانما كان او طاه
 لان الخطم بكسر الخاء علامات الابنية قبل وجودها ولا يلزم
 من حصولها حصول الابنية وليست كافيها وانما عبر باوضح لانها
 الجواب عن الاصل بان اضافة خطمة للابنية بيان ان خطمة هي ابنية

٦
 انقشة

٧
 ومنهم من يوشل اهلها

عن ابن حجر في فتح الباري **قوله** مسلما تميز مفرد قال في الخلاصة
 وميز العشر للتسعين **هـ** هو آخر ما روي عن حينا **هـ**
 وقوله مسلما اي بالفا عا قلا فهو شرط تضمن شرطه فحله
 الشروط ستة **قوله** لا يظعن اي لا يسافر في الزمان وهو تفسير
 للاستيطان ولو توطن ببلدين اعتبر ما فيه اظله وماله فافيه اظله
 فما اقامته فيه اكثر فان استوت انعقدت به في كل منهما اقول
قوله الحاجة كزيارة وتجارة **قوله** لانه عليه الصلاة والسلام وليل
 على شرائط التوطن وقوله يجمع بضم الياء وفتح الجيم وتشديد الياء
 المكسورة اي يصلي الجمعة بحجة الوداع اي فيها وكانت في السنة
 العاشرة من الهجرة ولم يجمع بعد فرض الحج الاطعي وفيها نزل قوله
 تعالى اليوم اكملت لكم الدين **قوله** مع عزيمته على الاقامة اي بركة بعد
 عرفة اي ما اي قليلة غير قاطنة للسفر فلذا جمع تقديم الجمع
 للسفر وقال ابو حنيفة كان يقام والجمع للنسك **قوله** لعدم التوطن
 علة لقوله لم يجمع وفيه نظر لاحتمال انه لم يجمع لعدم الابنية بعرفة
 او للسفر كما يدل له ظاهر قوله وصلي بها الظهر والعصر تقديم وان
 امكن كون الجمع للمطرف في دلالة الحديث المذكور على عدم انعقاد
 بالمقام غير التوطن نظر لعدم اقامته عليه الصلاة والسلام في تلك
 الحجة اقامة قاطنة للسفر ولذلك قال السبكي لم يصح عندي دليل
 على عدم انعقاد مقامه وقضيته انه لو اقام اربعين بكرة سنة
 وليس بها غيرهم لا يجب عليهم الجمعة اذا لم يتوطنوا او هو مشكوك وان كان
 فهو المذهب كما قاله غيره قال سريكتي في الدليل ان غالب احوالها
 التعبد ولم تثبت اقامتها بغير التوطن **قوله** وكان يوم عرفة اليوم الجمعة
 اي فقي وقولنا الحج حبيذ مزيد فضل وان كان لم يرد فيه دليل يخصه
قوله فيها في حجة الوداع وقوله وصلي بها الظهر والعصر حمل انهما
 مقصورتان واثماتان **قوله** فلا تصح الا شروعا في محترراخذ القيود
 المذكورة على الترتيب وقوله ولا يغير مكلف اي من صبي ومجنون وسكران
 وقوله ولا يغير ذكر اي من انثى وحشي نعم لو كان الحنثي لا يذاعلى الاربعين
 ثم بعد احرامهم بطلت صلاة واحدهم دامت جمعهم لاحتمال ذكورتهم
 ويقتضي في الروايات ما لا يعتد في الابتداء **قوله** ولا يغير سوط من كان اقام

قوله اربعين اي ولوس الحن وحدهم اوسع الناس ان علم وجود الشرع انما
 فيهم من الذكورة وغيرها وكانوا على صورة بني آدم ولا يعارض ذلك ما نقل في
 عن النكاح من كنف مدعي رويهم عللا باطلاق الكتاب لانه محمول على من ادعى
 رويهم على ما خلقوا عليه لا على صورة بني آدم اما الملايكة فلا تنفقد عنهم لانهم لا
 غير مكلفين ولو كان بقض الاربعين صلاحها لمحل اخر او مريض صلى الظهر
 او كان فيهم من لا يعتقد وجوب بعض الاركان او شك في اثنائه بجمع
 الواجب بخلاف ما اذا علم منه مفرد عندنا فلا يجب ولو لم يكن في البلد قلة
 الاربعون او انفراد في جسي صحت جميعه حيث وجدت فيهم الشروط والا
 وان كانوا ملتصقين ولو كان فيهم في هذه الحالة اي قصر في التكلم انصهر
 جميعهم لبطالان صلاته فينقصون فان لم يقصر والامام قاري صحت
 كما لو كانوا اميين في درجة واحدة بشرط كل ان تصح صلاته لنفسه
 وان يكون مقننه عن القضا كما في ثم روي ان لم يصح كونه اما بالمقام
 خلافا للقبول ومحل الاكتفاء بربعين في غير صلاة ذات الرقام اما فيها
 في شرط زيارتهم على ذلك ليجوز الامام بربعين ويقف الزايد في وجهه
 التعد ولا يشترط بلوغ ذلك الزايد اربعين ولو حال التحريم كمن
 هذا قبل المقتضى كسابق **قوله** من كل فرقة اربعين او اعلم ان العلماء
 اختلفوا في العدد الذي تنفقد به الجمعة على خمسة عشر قولا
 احدها تصح من الواحد رواه ابن حزم وعليه فلا يشترط الجماعة
 بل تصح فرادى الثاني اثنان كاجماعه وهو قول النخعي واهل الظاهر
 الثالث اثنان مع الامام عند ابي يوسف ومحمد والليث الرابع ثلاثة
 معه عند ابي حنيفة وسفيان الثوري الخامس سبعة عند حمزة
 السادس تسعة عند ربيعة السابع اثني عشر عند ربيعة ايضا
 في رواية الثامن مثله غير الامام عند اسحاق التاسع عشرون في رواية
 ابن حبيب عن مالك العاشر ثلاثون كذلك الحادي عشر اربعون
 بالامام عند الامام الشافعي الثاني عشر اربعون غير الامام عند الشافعي
 ايضا ووجه قال عمر بن عبد العزيز وطيفة فقول الشافعي ولو بالامام رد
 على هذا القول الثالث عشر عشرون عند احمد في رواية وحكي عن عمر
 بن عبد العزيز الرابع عشر ثمانون حكاه المازري الخامس عشر كثير
 من غير حصر ولعل هذا الاخير ارجحها من حيث الدليل نقله في المواضع

اي
 صحت

هكذا قبل المقتضى كسابق
 انه لا يشترط في الفرقة
 الثانية بلوغها اربعين

عن ابن حجر

عن ابن حجر في فتح الباري **قوله** مسلما تميز مفرد قال في الخلاصة
 وميز العشر للتسعين **هـ** هو آخر ما روي عن حينا **هـ**
 وقوله مسلما اي بالفا عا قلا فهو شرط تضمن شرطه فحله
 الشروط ستة **قوله** لا يظعن اي لا يسافر في الزمان وهو تفسير
 للاستيطان ولو توطن ببلدين اعتبر ما فيه اظله وماله فافيه اظله
 فما اقامته فيه اكثر فان استوت انعقدت به في كل منهما اقول
قوله الحاجة كزيارة وتجارة **قوله** لانه عليه الصلاة والسلام وليل
 على شرائط التوطن وقوله يجمع بضم الياء وفتح الجيم وتشديد الياء
 المكسورة اي يصلي الجمعة بحجة الوداع اي فيها وكانت في السنة
 العاشرة من الهجرة ولم يجمع بعد فرض الحج الاطعي وفيها نزل قوله
 تعالى اليوم اكملت لكم الدين **قوله** مع عزيمته على الاقامة اي بركة بعد
 عرفة اي ما اي قليلة غير قاطنة للسفر فلذا جمع تقديم الجمع
 للسفر وقال ابو حنيفة كان يقام والجمع للنسك **قوله** لعدم التوطن
 علة لقوله لم يجمع وفيه نظر لاحتمال انه لم يجمع لعدم الابنية بعرفة
 او للسفر كما يدل له ظاهر قوله وصلي بها الظهر والعصر تقديم وان
 امكن كون الجمع للمطرف في دلالة الحديث المذكور على عدم انعقاد
 بالمقام غير التوطن نظر لعدم اقامته عليه الصلاة والسلام في تلك
 الحجة اقامة قاطنة للسفر ولذلك قال السبكي لم يصح عندي دليل
 على عدم انعقاد مقامه وقضيته انه لو اقام اربعين بكرة سنة
 وليس بها غيرهم لا يجب عليهم الجمعة اذا لم يتوطنوا او هو مشكوك وان كان
 فهو المذهب كما قاله غيره قال سريكتي في الدليل ان غالب احوالها
 التعبد ولم تثبت اقامتها بغير التوطن **قوله** وكان يوم عرفة اليوم الجمعة
 اي فقي وقولنا الحج حبيذ مزيد فضل وان كان لم يرد فيه دليل يخصه
قوله فيها في حجة الوداع وقوله وصلي بها الظهر والعصر حمل انهما
 مقصورتان واثماتان **قوله** فلا تصح الا شروعا في محترراخذ القيود
 المذكورة على الترتيب وقوله ولا يغير مكلف اي من صبي ومجنون وسكران
 وقوله ولا يغير ذكر اي من انثى وحشي نعم لو كان الحنثي لا يذاعلى الاربعين
 ثم بعد احرامهم بطلت صلاة واحدهم دامت جمعهم لاحتمال ذكورتهم
 ويقتضي في الروايات ما لا يعتد في الابتداء **قوله** ولا يغير سوط من كان اقام

ها

يوم الجمعة

عاز ما على عودته لوطنه ولو بعد مدة طويلة كالمجاورين لتعلم علم القرآن
او تجارة وسما يقع كثير من جماعات يخرجون من بلدهم بعد اذوة مثلاً
ويستقرون بلدة اخرى وينتظم الصلوات الى بلدهم ولو بعد سنين فلا
يحسبون من اهل تلك البلدة المقيمين بها وان طال مدتهم وقوله
لما مر وهو قوله لانه عليه الصلاة والسلام في امره وقوله في وقت الظهر
اي المحدث والطرفين من الزوال الى مصير ظل الشيء مثله **قوله** فلو خرج
الوقت اي يقينا او ظناً بخبر عدل او فاسق وقع في القلب صدقه خلاف مجرد
الشك فانه لا يضر في الاثنا لانه يقتصر في الدوام لا يقتصر في الابتداء وان
الاصل بقاؤه ويضرب في الابتداء فيتنوع انقضاءها للثبوت فيه فيصلو ظهر
فلو تبين في انقضاء الظاهر ان الوقت باق بطلت واستأنفوا الجمعة ان بقي
ما يتصلها والا استأنفوا ظهر ايضا ولو علق في صورة الشك فنوى
الجمعة ان بقي الوقت والا فظهر صحتها بتدبير بقا الوقت لانه
انصرف مقتضى الحال كنية ثلاثين عاماً عند ان كان من رمضان
والا لم يصح ولو سلم الامام التسمية الاولى وتسعة وثلاثون في الوقت
وسلمها بالافق خارجة صحت الجمعة الامام ومن معه فقط دون المسلمين
خارجة فلا تصح جمعتهم وكذا الجمعة المسلمين فيه لو نقصوا عن الاربعين
كان سلم الامام فيه وسلم كل من معه وهو التسعة والثلاثون
او بعضهم بعضهم خارجة فلا تصح جمعتهم وانما صحت الجمعة
للامام وحده فيما لو كان في موضع دون ذلك لان الحديث في صلاته
فيما اذا ففقط اذا فقد فقد الطهورين بخلاف طريقهما في الجمعة
خارج الوقت **قوله** وهم فيها ولو عند التسمية الاولى منها وقوله
انتموها ظهر بنا على ما فعل منها حينئذ يسر القراءة ولا
يجتاز الى نية الاتمام نعم يسر ذلك وانما ظهر بنا من جهة الانها
صفتها صلاتها وقت فوجب بنا اصولها على اقصرها صلاة
الحضرة مع السفر مع حضور السفر ولا يجوز الاستئذان لانه
يعد من الى اخراج بعض الصلاة عن الوقت مع القدرة على
ابقاها فيه **قوله** لو بان الامام حينئذ لو بان الامام ان تم
القدر بغيره والا فلا تصح ومثله ترك بعضه القراءة
او السجدة كما يقع في الارياق من الماسوفين المالكين فلينبه له

رمضان
٦

واحد
٦

جنباً او
صححت

قوله في الركعة

قوله في الركعة الاولى اي يتماز بها بان يستمر معه الى السجود
الثاني اما الثانية فلا يشترط فيها الجماعة فلو صلى الامام
باربعين ركعة ثم احدث او فارقوه ولو بالاعذر فاستمر كل منهم
لنفسه اجزأتهم الجمعة ويشترط ان لا تبطل صلاة واحد
من الاربعين بحدث او اخذه قبل سلام نفسه والا بطلت صلاة الكل
وان كان هو الاخر وان ذهب الاولون الى اماكنهم ولمزمهم اعادةها
جمعة ان امكن والا فظهر وبهذا يلغى فيقال شخص احدث في
المسجد فبطلت صلاة اخر في بيته وخرج بحدث الشخص
قبل سلامه حدث من تمت صلاته فلا يضر ما توجه به بعضهم لانه
ليس في صلاة فالحاصل ان الجماعة شرط في الركعة الاولى فقط والعقد
شرطي صحتها واعلم انه تجب نية خوف الامامة فيها كالمندورة والمقادة
والجمعة بالتطهر ولو كان الامام من لا تلزمه كصبي ومساقر والمعتد
انه لا يشترط لصحتها تقدم احرام من تنقذ بهم على غيرهم بدليل
صحتها خلف الصبي والعبد والمسافر اذا اتم الصلوة بغيره **قوله** لانه
اي المذكور من الجماعة لا يفيد كونها في الركعة الاولى والا فلا يغور
اي المنقول من النبي صلى الله عليه وسلم الجماعة في كل ما فالمراد بالآخر
في الجملة **قوله** ان لا يسبقها ولا يقارنها اي يشترط عدم السبق
والمقارنة ويتصور معرفة ذلك بان يشهد مسافران او مسواها
ان احرام هذا سبق احرام هذا او قارنه فان كان المشاهد من
تأخره الجمعة لم تصح شهادته لنفسه بتركها والعبرة باحرام
الامام وقوله بالتحريم اي باخذه وهو الراي الكبير وخرج به التحلل
والخطبة فلا عبرة بالسبق او المقارنة فيها **قوله** فيه اي التحريم
وقوله بحملها خرج به السبق والمقارنة في غير محلها فلا يجوز ان
قوله الا ان عسر اجتماع الناس اما لكثرةهم او لقتال بينهم كحرام
وسعد او بعد اطراف البلد بان يكون من بطرفها لا يملكهم
الصوت بشرطه الاية والعبرة بمن يغلب فعليه لها في ذلك
المكان على المعتد وان لم يحضر بالنقل وان تلزمه كالمراة والعبد
وان تصح منه كالمجنون وقيل بمن تلزمه وقيل بمن تصح منه والمعتد
غلبة الحضور ولو في بعض الايام لمولد السيد البدوي فيجوز التفرد

أيام المولد ولا تحب صلاة الظهر ولا كذلك بعد المولد وأعلم أنه إذا قدرت
الجمعة حاجة نان عصر الاحتياج مكان جاز التقدّر بقدرها وصحت
صلاة الجمع على الأصح سواء وقع أحرام الأئمة بها أو مرتباً أو سبق الظهر
مراعاة لمقابله أو غير حاجة في جميعها أو بعضها أو لم يدر عقل هو حاجة
أو لا كما في مصر ووقع أحرام الأئمة مقادير في الغيبة والسبق بطلت جمعة
لكل واستوفيت أن اتسع الوقت فيجمع الناس بمحل أو محال بقدر الحاجة
ويصلون جمعة أو جمعتين مثله وكان القياس أن يفعل في مصر هكذا أو تس
صلاة الظهر حينئذ بعد الجمعة في صورة الشك أما في صورة الغيبة فتبرأ
وتمت باعادة الجمعة فلا تسب الظهر بعد ظاهراً لا تصح فإن اتسع الوقت
أو لم يتفق لهم إعادة يومها كما في مصر وجب الظهر أو تسباً أو علم السبق
ولم ينس صحته للسانقات إلى انتها الحاجة وبطلت فما زاد
ثم من غلب على ظنه أنه من السابقات لم تحب عليه صلاة الظهر
بل تسب أو من الزايدات أو شك وجب عليه ذلك أو علم سبق
فواحدة بعينها ثم تسب أو علم سبق فواحدة لا بعينها واجب
استيناف الظاهر فقط لا التباس بالصحة بالقاسية ففسد
التقدّر لغير حاجة خمس وأعلم أيضاً أن صلاة الظهر بعد الجمعة
أما واحدة كما في مصر على ما مر أو مستحبة فيما إذا كان التقدّر
بقدر الحاجة فقط أو زائداً عليها في بعض الصور كما مر أيضاً وأحرام فيها
إذا كان بالبلد جمعة واحدة كبعض قرى الأرياف **قوله** مكان أي ولو
غير مسجد كشاري وخان **قوله** وهذان الشيطان وطمها الجماعة وعدم
سبق جمعة وأعلم أن من أدرك مع امام الجمعة ركعة ولو ملققة لم
تفته الجمعة فيصلي بعد زوال قدوته بخلافه أو سلامه ركعة
أخرى فليس أن يجهر فيها بذلك بل يقر ويقل لنا منفردي يصلي
بعد الزوال صلاة يجهر فيها وإن أدرك دون الركعة فانتبه
الجمعة فيتم بعد سلامه صلوا ويقر ويقل لنا منفردي يصلي
جمعة موافقة للإمام ولأن التباساً لم يحصل منها إلا بالسلام وبذلك يقر
ويقال لنا شخصي غوي ولا يصلي وصلي ولا غوي **قوله** وتقدم خطبتين
هذا الصنيع أو لم يقل بعضهم وسادسها خطبتين لا يهام ذلك أن
ذات الخطبتين شرط للجمعة وأن تقدمها شرطاً لها وليس كذلك بل هما

تقدمها شرطاً لها

مع تقدمها

مع تقدمها شرط لصحة الجمعة وكان في صدر الإسلام بعد الصلاة
فقد متالان الشرط مقدم على المشروط وسبب تقدمها أن أهل
المدينة أصابهم جوع فقدم دحية بن خليفة الكلبي بخارجة من الشام
والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب للجمعة فأنصرفوا ولم يبق منهم
الاثنان في أنفسهما أو اثني عشر أو أربعين إلى غير ذلك من الأقوال
السابقة فقالوا الذي نفسي بيده لو خرجوا جميعاً لا ضرم عليهم
الوادئ ناراً وكانوا يستقبلون العير بالطبل والتصفيق وذلك
طموحاً باللهو في الآية وخص مرجع الضمير فيها بالتجارة لأنها
المقصودة وقيل حذف من الثاني كبر لالة الأول والتقدير أو هو
أنفضوا إليه **قوله** ممن تصح خلفه أي صادرين ممن تصح الإمام
وهذا يفيد اعتبار كونه ممن لا تتركه الأعادة كمنعهم على وجه
لا يقطر يثمة الصلاة وكونه غير ممن قصر في التعليم فإن لم يصبر
فيه صحت خطبته لصحة الصلاة خلفه وعده من الأربعين **قوله** في الوقت
أي وقت ظهر يومها وقوله لأنه المأثور أي المنقول عن النبي عليه الصلاة
والسلام لما روي أنه كان يخطب بعد الزوال فلو جاز تقدمها لقدمها
صلى الله عليه وسلم أيقاعاً لها في أول الوقت وتخفيفاً على المتكبرين وإن
كان خروجهم صلى الله عليه وسلم إلى الجمعة متصلاً بالزوال ومثله جميعه
الأئمة في جميع الأصناف **قوله** وهو أي الإمام متطهر خرج به الساعون
فلا يشترط طهرهم كما لا يشترط سترهم ولا قميصهم كما يسفهونه ولا
كونهم داخل محل إقامتها حيث كانوا داخل خلف السور ولا يشترط
نية الخطبة والمعتبر صحة طهر الخطيب عند السامعين فلا يكفي
طهر حنفي واقع بلائيه كما يجوز من قوله ممن تصح خلفه الجمعة
قوله من الحدث أي الأصغر والكبير فلو أحدث في أثناء الخطبة
استأنفها وإن سبقه الحدث وقصر الفصل بخلاف ما لو حدث
استخلف هو أو القوم وأحد من الحاضرين فإنه يبين على
ما فعله الأول من الخطبة نعم لا يجوز التناهي إلا مطلقاً فإذا
اغتم على الخطيب قبل أن يتم الخطبتين لم يجز البناء منه ولا من الخليفة
لزوال الأهمية فيه دون الأولى أو أحدث بين الخطبتين والصلاة
وتصبر عن عزب لم يصبر **قوله** والخبث أي غير المفقوع عنه في بدنه

الثاني كالببيع وقت نداء الجعقة فانه لازم مع الحرية ولو قال بغير قوله لزم
 وجاز كان **قوله** فلا يجوز بيع مكاتب يملكون ملكا تاما بحيث
 يجوز التصرف فيه وكنز ام الولد وولدها ولحم الاضحية والموقوف فهذه
 الخمسة خرجت بذلك القيد بلا حطة **قوله** بغير رضا فان رضى
 صح لانه يخرجها عن حق العتق **قوله** لتعلق حق العتق الاضافة للبيان **قوله**
 لذلك اي لتعلق حق العتق بها وهو فيها اقوى ولذا قال في عليا المكاتب
 وانما ذكر حكمها مع علمه من القياس للاستدلال عليه بالعلة الثانية
 الزائدة على علة المكاتب **قوله** وولدها اي ولاولدها الحادث بعد
 الاستيلاء من زوج او زنى لا الموجود قبله فانه من **قوله** ولا يبيع كمن
 اضحية الى ومثل الكلب الجلد والشعر والصوف ومحل امتناع بيع ذلك
 في حق المضي اما من انتقل اليه اللحم او خوه فان كان فقرا جاز له البيع
 او غنيا فلا يجوز للخدم ان يبيعوا جلددها لانهم فقرا فلا يتصدق دفعه
 لم يجعله سقا خلافا لما ذكره قل ولا فرق في الاضحية بين الواجبة
 والمنذوبة **قوله** لقوله تعالى الخ وجه الدلالة انه اقتصر فيها على الاكل
 فلا يتصرف في الاضحية بغيره وايضا فهي ضيافة الله تعالى لخاصة
 خلقه والضيف لا يتصرف فيها ضيف به الا بالاكل فقط **قوله** لانه غير
 مملوك اي لا دمي والا فهو ملك لله تعالى على المعقد **قوله** كالطير مثال
 للمعبد من تسليمه حيا ومثال المعجزة عن تسليمه شرعا المرحون فلو
 قال والمرحون عطف على الطير كان اظهر **قوله** غير النحل لما هو في بيع
 بيعه لمن رآه عند خروجه بشرط كونه امه المسماة باليصوب في الكوة
 لانه يغلب رجوعه حينئذ ولان الله تعالى اجري عاداته بانه لا ياكل
 الا من كسبه ولا ياكل مما قدم له في محله فلو لم يبيع بيعه وهو
 طائر لكان في ذلك كبر مشقة والكوة بفتح الكاف وضما مع تشديد
 الواو وبكرها مع تخفيف الواو والخلية **قوله** فاستثنى الخ تفريع على العلة
 وهي قوله لانه غير مملوك وقوله منتقدا اي معترض لان استثناءه من
 المملوك يقتضي انه منه مع انه غير مملوك للادمية كما مر وقد يقال
 هو استثناء منقطع او من الاستدلال بمفهوم الاولى ووجهه ان اذا
 قلنا انه لا يبيع بيعه على القول المرجوح من انه ملك للموقوف
 الموقوف عليه فلا يبيع على انه ملك لله تعالى بالاولى وعلى هذا فاما ملكه

خرج
 ٥

فيجوز
 صح

الاصل

الاصل احسن مما سلكه الشئ لا يها مه صحة البيع اذا قلنا بملكه لغير
 لغير الله تعالى وليس كذلك **قوله** وملك المبيع هذه كقراءة المنهاج
 وعبر في المنهج بقوله والملك وقال في شئ انه اولى لشؤله ملك المبيع
 وفوائده سواء كانت متصلة او منفصلة كاللبن والصوف والبيض
 والمهر والحل الحادث في زمن الخيار ونفوذ العقد والاستيلاء وحل الوقي
 والمراد حله من حيث الملك وانقطاع سلطنة البايع وان حرم من حيث
 عدم الاستيلاء فالفوائد المذكورة لمن انفرد بالخيار وان لم يتم له العقد
 لحدوثها في ملكه **قوله** لمن انفرد بالخيار وان لم يتم له العقد لحدوثها في
 ملكه **قوله** لمن انفرد به من العاقدين اي لمن انفرد بشيئ له من
 وقع له العقد فلا يرد مالوكا العاقد وكذا فان الملك لم يملكه لانه الذي
 وقع له العقد دون الوكيل فالمراد بالعاقد من وقع له العقد لانه وجد منه
 والتمس على من انفرد بالخيار من بايع او اشترا فان انفرد به المشتري وتم له البيع
 فالامر ظاهر او **قوله** المشتري فلا رجوع له ايضا **قوله** لنفوذ تصرفه
 فيه اي لو قبضه او شانه ذلك فلا يرد ان يوصي بوقف الملك على قبضه
 اذ هو **قوله** الموقوف وفي هذه الحالة ان اتفاقا على من يتفق عليه ويرجع
 عليه بما انفق فالامر ظاهر وان لم يتفقا بان امتناعا من الانفاق
 اجبر الى اكر احدهما عليه ثم يرجع بما انفق على الاخران بان عدم ملكه
 فان لم يكن هناك كك حاكم وانفق احدهما بقصد الرجوع واشهد رجوع
 على صاحبه والا فلا **قوله** لان البيع علة للوقف **قوله** ويتصور كون
 خيار المجلس اما خيار الشرط فامر ظاهر ولو اجتمع خيار شرط
 وخيار المجلس لاحدهما فهل يغلب الاول فيكون الملك موقوفا او الثاني
 فيكون لذلك الاحد الظاهر الاول لان خيار المجلس اسرع واولى بوثا
 من خيار الشرط لانه اقتصر غالبا على افاده **قوله** مكرها اي بغير
 حق اما به كان وقع العقد في ملك الغير فاخرجه او اخرجها فيقطع
 اذ رجعي **قوله** ويمكن الاخر الخ فهذا التمكن بسقط خياره اذ هو **قوله**
قوله وحيث حكم بملك المبيع لاحدهما هذا مقابله المتع لانه فرض الكلام
 في المبيع وكان الاولى ان يقول للمشتري لان الاخر صادقه بالبايع وليس
 مراد او نظير ذلك يقال في قوله للاخر ولو تلف المبيع بافة سماعية في زمن
 الخيار قبل القبض انفسح البيع او بعده ان قلنا الملك للبايع انفسح ايضا

للبايع
 صح
 لعدم توقف نفوذ الشرط
 في الملك الخ

او يحمله او يحمله ومنه سيف او عكاز في اسفله خاصة او موضوع
عليها فلا يجوز قبض ذلك ولا قبض حرف منبر عليه خاصة في محل
اخر ومن ذلك ان يكون فيه عظم غايج من عظم الفيل فان قبض
بيده على محل النجاسة بطلت خطبته مطلقا وان قبض على محل
طاهر منه فان كان ينحدر بغيره بطلت ايضا والا فلا **قوله** مستتر اي سائر
لغيره وقوله قائم الخ انما جعل القيام شرطا فيها ركنا في الصلاة لان الصلاة
اقوال وافعال فثابت جعل القيام الذي هو فعل من اجزائها بخلاف الخطبة
فانها اقوال فقط فجعل القيام شرطا لها لانه خارج عن مساها وكذا يقال في
الجلوس بينهما مع الجلوس بين السجدين وقوله عند القدرة متعلق بكل
من ستر وقام وقوله يلوح بتشديد الواو المسورة اي يشير لان
الجلوس يقتضي انه كان قائما وقوله به اي بهذا الشرط وهو القيام
فائدة ليس عقب السلام من الجمعة قبل ان يثنى رجله ويكمل
قراءة الفاتحة والاخلاص والمعوذتين شيئا سبعا ثم يقول يا غني يا غني
يا سيدي يا سيدي يا رحيم يا ودود اعنني جلادك عن حرمانك وبفضلك عن
سواك اربع مرات من واظب عليه اعناؤه الله تعالى ورزقه من حيث
لا يحتسب وعقر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وحفظ له دينه ودنياه
واصله وولده ذكر ذلك ابن حجر والخطيب قال شيخنا الحق والدعا المذكور
واروي حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** سماع الباقين
مع متعلقة بحذوف تحت الخطبتين او حال منهما والاعتبار السامع من الجالسين
بالقوة بان يكونوا بحيث لو اضفوا السمع فلا يضره خلو خطبته بخلاف
الصرير والنوم الثقيل ولو لبعضهم لا يجرى النفاذ فلا يضره لانه كالتشاكل
بالمحادثة نظر لا يضر صمم الامام لانه يعرف ما يقول اما الاسماء من
الخطيب فبما لفعل فيجب عليه ان يرفع صوته حتى يسمعه الجالسون
قوله قفوا اولي من قوله تخضروا اي لانه لا يلزم من الخضور السماع بان
يكون مع صم او نوم فيقتضي كلام الاصل ان ذلك كاف وليس كذلك بخلاف
السماع فانما يلزم منه الخضور **قوله** من تنفقد بهم اي من يتوقف انفساد
عليهم وهم ارسعون او تسعة وثلاثون سواء فترفع الخطيب صوته بآرائها
حتى يسمعوها تسعة وثلاثون سواء بالقوة لا بالفعل كما رفقوا شغل
بعضهم مع بعض وكانوا الوصفوا السمعوا انفي على المعتد والمعتبر سماعهم

لا رافلا وان لم

وان لم يسمعوا ما زاد عليها ولا يشترط فهم معناها وشملهم الخطيب كمن
يؤم قوما ولا يعرف معنى الفاتحة فلا يكفي الاسرار ولا الاسماء دون ذكر الامن
لا تنفقد بهم ولا الخضور مع صم او نوم على ما مر وكبره السلام من المستمعين
حال الخطبة خلافا لائمة الثلاثة حيث قالوا بجرمته وحمل الآية الذنب نعم دعوت
له ضرورة وجب اوسن كالتمثيل لواجب والنهي عن محرم ولا يترك قبل الخطبة وبعدها
وبينها ولو لغير حاجة وجب رد السلام لان هذا دعا للغير وهو لا يجب ورد السلام
تامين وتركه يخفف المسلم وتقدم حرمة الصلاة ولو فرضا مضيقات من حضور المنبر
ومثلها سمحود التلاوة والشكر فيمنع وان سجد الخطيب ولو من البعيد المشغل
بتلاوة لان شأن ذلك الاعراض **قوله** ويجلس بالنصب عطف على سماع على قوله
وليس عباة وتقر عين البيت قال في الخلاصة وان على اسم خالص فضل عطف
تنصبه ان ثابت او منخرف وكذا يقال في واحد وما بعده واقل الجلوس ان يكون
بقدر الطمانينة في الصلاة كما في الجلوس بين السجدين وليس ان يكون
بقدر سورة الاخلاص وان يقرأها فيه فلو ترك الجلوس بينهما حبا واجرة
فيجلس ويأتي بخطبة اخرى ومن خطب قاعدا لغير فصل بينهما وجوبا
بسكتة فوق سكتة التنفسي والحي وكمن من خطب قائما او مضطجعا
لغيره عن الجلوس فيفضل كل منهما بسكتة **قوله** ولا يتعين لفظ الوصية
اي ولا لفظ التقوى كما علم من قوله وخفي ما اي كالمراقبة والحق كرا قضا الله
وخافوه والتقوى امثال اوامر الله واجتناب نواهي **قوله** بخلاف الحمد والصلاة
اي ما دونهما فتشبه باي صيغة كانت كالحمد لله او احمد الله او انا حامد لله
او لله الحمد وكالصلاة على محمد او صلى او نصلي فلا يكفي غير مادة الحمد كالحمد
ولا غير مادة الصلاة كالرحمة ولا يكفي الضمير وان تقدم مرجعه ويتعين ايضا
لفظ الله فلا يكفي الحمد للرحمن او الخالق ولا يتعين لفظ محمد والفرق ان لفظ
الجلالة بالنسبة لبقية اسمائه تعالى وصفاته مزينة تامة فانه الاختصاص
التام به تعالى وفيهم منه عند ذكره سائر صفات الكمال بخلاف بقية اسمائه
تعالى وصفاته ولا كذلك لفظ الحمد بالنسبة لبقية اسمائه عليه الصلاة
والسلام فانه ليس له مزينة تامة عليها ولا يفهم منه عند ذكره سائر
صفات الكمال وانما تعين مادة الحمد والصلاة دون الوصية والتقوى لان
الفرق منها الوعظ كما اشار اليه بقوله ويظهر وهو حاصل بغير لفظها
كما طيهوا الله ولا نام تنعبد لمفظها قط بخلاف لفظي الحمد والصلاة فانما تنعبد

وان كره ابتداء
وليس تنصبت
العاظم والرد
عليه والفرق
بينه وبين رد
السلام ان

بها في مواضع في الجملة اي بقطع النظر عن صيغة مخصوصة **قوله** فيها
 اي في كل من الخطبتين والكراد بالسلف الرضائية وبالخلف من بعدهم
 من التابعين وتابعيهم واما المتقدمون فهم من قبل الاربعية فكل
 والمتأخرون من بعدهم فانهم عارطان معناه مختلف **قوله** ويقرأ
 اية مفهومة او بعضها منها طويلا على كقول تعالى يا ايها الذين امنوا
 اتقوا الله حق تقاته وقلوه من عمل صالح فلنصفه ومن اساء
 فعلها وانما اشترط الافهام هنا لان المقصود الوعظ بخلاف العايز
 عن الفاتحة لا يشترط في الايمان ببدلها الافهام بل اذا حفظ اية غير مفهومة
 ولو منسوخة الحكم فقط دون التلاوة كفت قراتها ولا يفي عن ايات
 تشمل على الاركان كلها غير الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لعدم اية
 شاملة عليها لانه لا يسي خطبة فاذا قرأها خفي يا ايها الناس اتقوا ربكم الآية
 بقصد القراءة والوعظ حصلت تركية القراءة فقط فان قصد الوعظ
 فقط حصل او القراءة فقط او اطلق حصلت القراءة فقط فيها ومثل
 ذلك ما اذا قرأ الحمد لله الذي خلق السموات والارض الآية بقصد الحمد والتلاوة
 الخ ما مر **قوله** في احدها يقرأ بالالف لانه مقصور وان كتب بالياء **قوله** لكن
 يس كونه في الاولى وتلفي قبلها وكذا بينها وقوله لتكون في مقابلة الخ
 فيحصل التعادل بينها ويتحقق في كل واحدة اربعة اركان **قوله** للمؤمنين
 خصوصا كالحاضرين او مجموع المسلمين ما لم يردوا في غيرهم والجميع
 امتنع لوجوب اعتقاد دخول طائفة من المؤمنين النار ولو لم يردوا
 ذكر ثابته **قوله** والمؤمنات الايمان به سنة وليس من الاركان
 فلو اقتصر عليه لم يكف بخلاف ما لو اقتصر على المؤمنين **قوله** قال الامام
 اي امام الحرمين لانه المراد عند الاطلاق في كتب الفقه بخلافه في كتب
 الاصول او الكلام فالمراد به الرازي **قوله** وارضى بضم الحنة بمعنى اظن
 وفتحها بمعنى اعتقد **قوله** بامور الاخرة اي خصوصا او عموما **قوله** او طار
 جمع وطروء وهو الحاجة ويطلق على الشهوة ومنه فلما قضى زيد منها وطرا
 الآية **قوله** ولا يسي بتخصيصه بالساعة كقوله اللهم اغفر للحاضرين
 بل يفي بتخصيص بعض السابقين اذا كان ذلك البعض اربعين فلو انصرف
 من خصهم واقام الجمعة باربعين لم يدع لهم كفي لكن التهم اولي بتخصيصه
 بالحاضرين وتقدم انه يمتنع اللهم اغفر لجميع المسلمين جميع ذنوبهم بخلاف اللهم

اغفر لهم

اغفر لجميع المسلمين ذنوبهم وخرج بقوله بالساعة بتخصيصه بالظاهرين
 كرجاء الله فلا يفي **قوله** لا يسي به استفيد من ذلك انه مباح اما الدعا
 لامة المسلمين وولاية امورهم عموما بالصلاة والهداية فسنة **قوله** مجازفة
 اي مباينة وخروج عن الحد بالعدل المعطى كل ذي حق حقه الذي لا يظلم
 مع تونه اصل الوصف فيه فهذا مكره ان لم يخش من تركه ضررا او فتنه
 والاوجب كما في قيام بعض الناس لبعض ولا يشترط في خوف الفتنه غلبة
 الظن بل يكفي اصله وقوله ونحوها كوصف بالاوصاف الكاذبة كالساطان
 المفازي والحال انه لم يقرأ اصلا فيجوز ذلك الا لضرورة والاوجب
قوله موالاتها بان لا يطول فضل عرفا بغير الوعظ بين الامكان كل منها
 ولا بينها ولا بين فراغها والصلاة وضبط قوله بقدر تركعت باخف ممكن
 فان نقص عن ذلك لم يضرب وسكت عن ترتيب اركانها لان الاصل انه ليس
 بشرط بل سنة فقط **قوله** عربية اي وان كان القوم يحيا لا يفهمونها لانهم
 يعرفون انه يعظمهم به ويجب عليهم تعلمها بالعربية ويتفنى في ذلك واحد
 منهم فان لم يتعلم احد منهم اتقوا الله ولا تصح خطبتهم قبل التعلم فيصالحون
 ظهر هذا كله مع امكان التعلم فان لم يكن خطب واحد منهم باي لغة
 شريطة ان يفهم الحاضرون تلك اللغة على المعتمد بخلاف العربية
 لا يشترط فهمها بالامكان لانها اصل وغيرها بدل فان لم يحسن
 احد منهم الترجمة فلا جمعة لهم لا تنفذ شرطها **قوله** وجميع ما اعتبر
 فيها الجملة ما ذكره اثني عشر شرط الطهر والستر والقيام والولا
 والجلوس بينهما والذكورة والوقت ووقوعها في اية وقيلها قبل
 قبل الصلاة والاسماع والسماع ويشترط ايضا تعيين فرضها من سنتها
 كما في الصلاة على تفصيل تقدم **قوله** والوعظ ولا يضرب تطويله كما
 يقع الا ان بل ذلك سنة فلا يمنع الولا كما مر وكذا لا يضرب تكرره بعض
 الاركان كما يقع الا ان ايضا وقوله والمؤمنات الاولى اسقاطه لانه
 سنة كما مر **قوله** فاركان لها وهي خمسة اجمالا ثمانية تفصيلا لان
 الثلاثة الاول تجري في الخطبتين **قوله** كل مسلم مكلف انما ذكر او ان
 لم يختص بالجمعة فوطئة لا بعد طهارتها والمراد بالكاف البالغ العاقل والحق
 به متقدم بل عقله فيلزمه قضاءها **قوله** رخص في ترك الجماعة
 كجوع وعطش ومرض وخوف ويلحق به الاشتغال بتجهيز الميت ومثل

وكونها
عربية

فالمراد على معرفة
بقرينة انه وعظ
وان لم يعرفوا
يعظمهم به

وعنها ما بان الصلابة استمرت على فعلها بعد عليه الصلاة والسلام
فلو كانت خاصة بزمنه عليه الصلاة والسلام أو سبقت لم يفعلوها
قوله وأذا كنت فيهم إلى روي أن المشركين لما رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
أصحابه قاموا إلى الخيل يصلون جميعاً وفرغوا منها ندبوا أن لو أبو العباس
وقالوا ليس ما صنعنا حيث ما اقتدنا عليهم فقال بعضهم لبعض دعوه
فإن لهم بعد صلواته على أحب إليهم من أبيهم وأبنائهم يعني صلاة العصر
فإذا أقاموا فيها فشدوا عليهم فأقبلوا فقتلوا جبريل عليه الصلاة والسلام
فقال يا محمد إنها صلاة الخوف وإن الله عز وجل يقول وإذا كنت فيهم أي حاضر
معهم في غزوهم وأنت مخافون العدو والمخاطب للنبين عليه الصلاة والسلام
والمراد ما هو أي فليقتل أي فليقتل طائفة منهم بطلان فصلهم صلاة تامة
أو ركعة منها وليأخذوا أسلحتهم والضرب بالأصلح أو لغيرهم فإن كان
المصلح فإخذون من السلاح كما لا يشق عليهم عن الصلاة كالسيف والخنجر
لا الرمح وإن كان لغيرهم فظاهاً فإذا سجدوا أي صلوا وفرغوا من صلاتهم
مع الإمام أطلقوا أسلحتهم على الجز ويحتمل أن المراد فإذا سجدوا مع الإمام
وفرغوا من الركعة فليكنوا من وراءكم يحرسونكم أما بعد نية المفارقة
وتمام صلواتهم وحدهم أو يدونها مع اقتدارها بالإمام حكماً ولأن طائفة
أخرى لم يصلوا صلاة طائفة وهم الذين كانوا تجاه العدو فليصلوا
ملك وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم فالأية محتملة لصلاة بطن خل
وهي أن يصل الإمام بكل فرقة صلاة تامة وعلى ذلك اقتصر الجلال
ولصلاة ذات الرقاع وعسنان وسياتي بيانها فإن قيل لم ذكر أول
أسلحتهم فقط وثانياً حذرهم وأسلحتهم أجيب بأن في أول الصلاة قيل
ما يتنبه الطور ليكون المولى مستغنياً بالصلاة بل يظنون كونهم
قائمين لأجل الحاربة وأما في الركعة الثانية فقد يظن للعدو كونهم
للصلاة فهنا يتنزهون الفرصة في الهجوم عليهم فلهذا خص الله عز وجل
بزيادة حذر **قوله** واختار الشافعي أي اختارها مع خوار غير طائفة
لصحة الأحاديث بها وقد قال إذا سمع الحديث فهو منهي وأضر بعقوبي
عرض الحارط وإنما اختار هذه الأنواع لسهولة وكثرة مخارجها
وقلة الاعتقال فيها **قوله** وذكر معها أي مع هذه الثلاثة رابعاً هو
من جملة الستة عشر وإن كان ظاهر عبارته أنه غير مقابله جزم بعضهم

هذا الحديث
في الصحيحين
والترمذي
والبيهقي
والدارقطني
والإمام
الشافعي
والإمام
الحنبلي
والإمام
المالكي
والإمام
الغزالي
والإمام
السيوطي
والإمام
الزبيدي
والإمام
الخطيب
والإمام
البرقوقي
والإمام
البرهان

وجعل الأنواع

وجعل الأنواع سبعة عشر وظاهرها أيضاً أن الشافعي انفرد بهذا الآية
وجزم به عبد البر وانظر ما إذا يصنعون في الآية الصريحة في جواز
قوله أو جابه القرآن أي نصافي قوله تعالى فربما لا يخلو غيره
فإنه وإن جابه القرآن أيضاً لكن لا على طريق النص لما مر من أن الآية
محتملة لذات الرقاع وبطن خل **قوله** وهو صلاة شدة إلى باصافنة
الصلوة للشدة تميزت عن غيرها وإن كان كل منها صلاة خوف **قوله**
وبان الأربعة أي متناوشت وأشرافاً فلا يرد أن المذكور في المتن ثلاث
كيفية فقط ووجه الحصر في الأربعة أنه إن اشتد الخوف فالربع والأربع
فإن كان العدو في جهة القبلة ولا سائر فالأول وإن كان في غير هذا
فيها وثم سائر فالثاني والثالث **قوله** أن كان العدو في هذه الشروط
الثلاثة المذكورة هنا شروط للجواز والصحة بخلافها في الأنواع الأربعة
فإنها شروط للسنية فتجوز بدونها وقوله يمنع رويته أي العدو
وقوله بحيث تسجد بيان للكثرة أفاد به أن المراد بها المقاومة كائناً
من المسلمين وما بين من المشركين لا يكل واحد منا يصبر أشد منهم
فتصبر كل مائة كما يتبين عند جعلهم صفين وهذه أدنى مراتب الكثرة
وهي أن يكون العدو بقدرنا **قوله** صفين أي مثلاً كما يشير إليه قوله
بعد ويجوز غير ذلك على ما سياتي وإنما اقتصر هنا على الصفين لأنه
الوارد في الحديث وقوله وصل بهم أي أحرمت وركع واعتدل بالجمع فقوله ويرى
صف أي في الاعتدال وإنما اختصت الحراسة به دون الركوع والجلوس
لأنه وقوف فيسهل فيه القتال بخلافهما فإنه وإن أمكن فيهما المشاهدة إلا
أنه لا يسهل فيها ذلك ولأنه يلزم على حراستهم في الركوع خلعهم عن الإمام
بأربعة أركان مؤهلة ودون السجود لأنه يلزم على حراستهم فيه أحدث
فقدرة في الصلاة لم تعهد إذ لو كانت الحراسة في السجود لجاز لهم فيه القعود
أذا تمكن الحراسة الأحيينذ ويستحب للإمام أن يفتي قبل الأحرار من
يسجد معه أولاً ومن يحرس **قوله** فإذا قاموا أي الإمام ومن سجد معه
وقوله ولحقوه أي في القيام أو سجودهم فيه ويكونون كالسوق فإن أدرى
معه شيان الفاحشة قرأه وسقط عنهم الباقي فإن وجدوه ركباً واجب
عليهم متابعتها فيه وسقطت عنهم الفاحشة فإن خلفوا عنه بركتين
فقلين بأن هوى للسجود بطلت صلاتهم وكذا إذا وجدوه معتدلاً أو ساجداً

Copyrighted material

فتبطل صلاتهم **قوله** ثم ركع اي بعد قيامه وقراءته معهم وقوله بالجميع تنازعه
كل من ركع واعتدل ولو صرح بقوله ثم ركع في الركعة الاولى بان قال بركعتين
وصلى بهم واحرم وركع واعتدل بالجميع فيسجد الخ واحال عليه في الركعة الثانية
كان موافقا للقاعدة وهي الخذف من الاواخر لالة الاوائل **قوله** وسجدوا اي
من حرس لكنه راع معنى من وقوله فاذا جلس اي الامام ومن سجد معه ولم
ولم يذكرهم لا يجمع وكذا ما بعد اقول **قوله** سجدوا اي الاخرى والجارحون
وقوله وطعن اي قول المتن فيسجد بصف الخ وقوله والثاني اي وسجد الثاني
وقوله في الثانية متعلق بهذا المقدور **قوله** بعد تقدمه وتاخر الاول اي بان
ينفذ كل واحد بين اثنين من غير افعال كثيرة مبطله فان مشى احد
اكثر من خطوتين بطلت صلاته **قوله** صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
اي صفتها وقوله بفغان بضم الفين وسكون السين المهملة اسم
قرية من عطفان كانت بقرب خليص على مرحلتين من مكة وفيها بئر
يقال انه صلى الله عليه وسلم نزل فيه سميت بذلك لعسف السيل
فيها اي سلطانها عليها وكان عليه الصلاة والسلام في الف واربعماية
وخالد بن الوليد في مائتين من المشركين **قوله** وصادق عطف على صادق
الاول وقوله بذلك اي المتكبر من سجود الاول في الاولى والثاني في الثانية
بغير القيد السابق وهو التقدم والتاخر **قوله** ولو بتقدم وتاخر فالسجود
اربع صور في سجود الصف الاول في الاولى والثاني في الثانية صورتان بقاءهما
على حالهما والتقدم والتاخر وفي سجود الصف الثاني في الاولى والثاني
في الثانية صورتان كذلك اي هو بركعتين **قوله** وهذه اي قوله وسجود
الثاني بلفظيهما من فرائده لان الله صلى الله عليه وسلم سجود الاول في الاولى
الصادق بالتصويرين المتقدمين فقط **قوله** ويجوز غير ذلك منه
حراسة صف في الركعتين او فرقة من صف فيهما مع دوام الباقي
على المتابعة او فرقتان على المناوبة سواء كانتا من صف او من صفين
اما مع تقدم وتاخر او لا بشرط ان تكون الحراسة مقاومة للوقوف
لو كان الجارح واحدا بشرط ان لا يزيد الكفار على اثنين **قوله** فرفعهم
الامام فركعتين اي حيث تقاوم كل فرقة العدو والخيرة في جهل احداها
الاولى والاخرى الثانية الى رايه فيجزم عليهم تخالفته اخذ من قولهم
يجب طاعة الامام ظاهر او باطنا فيما لا اثم فيه فان لم يامر بشي فانخيرة

للقوم فان

للقوم فان تنازعوا في امر او امراد بالامام امام الجيوش فان
فوضه لامام الصلاة كان بايعته ويجوز الشك من فركعتين بالشك
السابق **قوله** حيث اي في مكان لا يلفظ فيه سهام العدو بان
ينحاز بهم في ذلك **قوله** ثم عند قيامه اي بعد انتصابه والمفارقة
حينئذ مندوبة وعقب رفعة من السجود الثاني في الركعة الاولى
جائزة وعندها في الركعة الثانية واجبة فلو لم تنو المفارقة
حينئذ بطلت صلاتها لانها قصدت المبطل وشرعت فيه وهو
سبقها الامام باكثر من ركعتين وان لم تات بالباقي ولا بد من نية للمعا
على كل حال واما اي قاعها في محل مخصوص فتارة يكون مندوبا وتارة
يكون جائزة وتارة يكون واجبا كما علم فقوله تفارقة الاخرى بالنية
اي حتما كما في شئ المنه **قوله** ثم تذهب الى العدو وليس للامام ان
يخفف الصلاة الاولى لا شغلا لقلوبهم بما علم فيه ولجميعهم تخفيف الثانية
التي انفردوا بها ليلاد يطول الانتظار وليس تخفيفهم لو كانوا اربع
فروق فيما انفردوا به اهم **قوله** منتظر لها فيه انه لم ينتظر الا الثانية
الاخرى لا الذاتية الا ان يقال ان في كلامه حذفا اي لذاتها ومجي
الاخرى **قوله** ونجى تلك الفرقة والاجتاج الامام حينئذ الى نية الامانة
ثانيا على الاقرب لانه النية الاولى منسحبة على جميع الصلاة قاله
عنه **قوله** ثم تتم صلاتها اي من غير نية مفارقة لاقتدائها به حكما
وان انفردت عنه حيا وقوله وتلقه في شهادته اي وهو منتظر
لها فيه ويجوز ان توافقه فيه ولا يجوز لها ان تقدم قبل سلامه فاذا
سلم اتت لنفسها كالمسوق لانه اذا جاز هذا في الامر فاولى ان
ان يجوز في الحق لكن ما ذكره اولى للتخفيف والاسراع **قوله** ويسلم
بها اي لتجوز معه فضيلة التحلل كما جازت الاولى فضيلة التيمم
قوله ولو لم تفارقة الاولى اي لم تنو مفارقتها ولم تتم صلاتها ايضا
وما ذكره في العباب من ان ذهابها يكون بعد نية المفارقة
امر جائز لا لازم فلا يخالف كلام الشافعي **قوله** ساكتة اي من غير
سلام ولا صياح ولا كلام لان ذلك يبطل كما ياتي في التيمم الرابع
وقوله افلا سلمت الى العدو اي ساكتة كما مر افاده قول
قوله والاولى اي الكيفية الاولى رواية سهل اي روي عنه اللفظ الدال

رقة

بخلاف تفسير المصنف فانه يقتضي ان المدار على اشتداد الخوف حصل معه
التحاشي او لم يحصل كما مر **قوله** صلوا في وما دام يرجو الامن لا يفعا فاما اذا
انقطع رجاءه فعلاها متى في اول الوقت او اخره قيا ساعلى فاقد الطهورين
واما باقي الانواع فالظاهر فيها عدم اشتراط ذلك هذا هو المعتقد وقوله
كيف حال من فاعل اسكن على القاعدة فيما اذا تقدمت على جملة اي على اي
حال امكنهم فعل الصلاة فيه وركبنا بالانج بدل من كيف او بيان لها **قوله**
واما اي بالركوع والسجود وعند العذر ويكون الايمان بالسجود
اخفض ليحصل التمييز **قوله** فزجالات اي فصلوا حال كونكم رجالا جمع
راجل اي ماشي وقال النووي في تحريمه ان الرجل الكافر على رجله واقفا
كان او ماشيا ونظيره صحيح واصحابه وهو اولى مما قبله **قوله**
قال ابن عمر اي في مقام تفسير الآية لان ما قاله زيد على تفسيرها
قوله واحتمل اي اعتقد ذلك اي عدم الاستقبال مع الراكب والماشي
وحالة التحريم وغيرها ومثل عدم الاستقبال الضربات المتوالية والقدر
والبعد عن الامام كشرا والسجود على نحو ماشي او ركب فيستفاد ذلك
ولو امكنه الاستقبال ان ركب وجب وسقط القيام لان الاستقبال
الكره منه بدليل عدم وجوبه في النقل في الحضر ولا كذلك الاستقبال ولو
وطي نجاسة لم تبطل صلاته وله اسكان سلاح نجس بما لا يفي عنه
للحاجة اليه ويقضي في صورتين لنسرة عذره **قوله** اذا كان اي عدم
الاستقبال قال رحمه الله تعالى ونفصنا به في المنهج وعذري في ترك القبلة
لعدو **قوله** وطال الزمان اي عرفا فان قصر لم تبطل لكنه يسجد
للسجود على القول المعتقد **قوله** ويجوز اقتداء بعضهم بل هو افضل
ان لم يكن الحزم في الانفراد والا كان افضل **قوله** مع اختلاف الجهة
اي ولو تقدموا على الامام **قوله** كما مصلين اي حول الكعبة والتشبيه
في مطلق الجواز فلا يبعد انه لا يضر التقدم معنا في جهة الامام
بخلافه ثم **قوله** فان اسر كانه قال هذا ظاهرا دام الخوف فان
اسر الخوف **قوله** نزل وجوبه اي فوراً فان اخر تبطل صلاته **قوله**
وان كثر عمله اي التحاشي اليه **قوله** ولا يضر الخرافة ان كان الاولى
ان يصير بالافلا انه تفرغ على قوله نعم لو تفرغ استدرج هذا
اذا اريد الاخراف في النزول فان اريد الخرافة في التناهي

في ترك القبلة
في الخوف

الصلاة

الصلاة لحدوث خوف كما قال العنا في فلا اولوية **قوله** لكنه
يكبره اي عند الحاجة اليه كما مر والا تبطل صلاته لتركه
الواجب **قوله** اكثر عملا من النزول اني قال بيا والحق غير
القالب به وبهذا يندفع ما يقال ان ذلك يختلف بالقروية
والخفة واجيب ايضا انه في الاولى فعل شيئا مستغنى عنه وخروج
عن هيئة الصلاة المعتادة وفي الثانية فعل واجبا ودخل في
في الحقيقة المعتادة **قوله** وبما منه النقل فاذا خطف في الصلاة
وخاف ضياعه جازت صلاة شدة الخوف وكما لا الاختصاص ولو شردت
دايته فتبعها الى صوب القبلة شيئا يسيرا تبطل صلاته او كثر الخوف
تبطلت فان تبعها الى غير القبلة تبطل مطلقا هذا ان يخف ضياعها
بل لهدوها عنه فيترك المشي اما اذا خاف ذلك فلا يبطلان مطلقا
كما يوحى من كلامهم قاله العنا **قوله** ولو تغير ظاهره وان لم
يستحفظه عليه وهو معصوم اقول **قوله** وحرق بالتحريك
ومثله الكدم **قوله** ليقتضي منه اوليا خذ منه دينه وهو معسر
ومحجز عن بيته الاعار **قوله** وهو يرجو العفو اي يكون غضب
المحقق اما اذا كان لا يرجوه فتمتنع عليه هذه الصلاة **قوله**
ما مر ثم وهو صلاة شدة الخوف وهذا شامل لما لو طرأ ذلك
وهو محرم بالصلاة او قبل احرامه كلى خاف ضيق الوقت او
لم يرج زوال ذلك قبل ضيقه ومثل ذلك الخروج من ارض مفسوبة
اذا صلى كذلك حال خروجه منها ولو بالايام وحث عليه الامامة على
المعتقد والاصح منعها المحرم قصد عرفة وقت العنا وخاف ان
صلاها كالعادة فوت الحج بعدم ادراكه عرفة فلا يجوز له
صلاة شدة الخوف بل يلزمه اخراج العنا عن وقتها وحصل
الوقوف لان قضا الحج صعب بخلاف قضا الصلاة ولانه عند
جواز تأخيرها عن وقتها الخوف عذر السفر وتجهيز بيت حنيفة
انفجاره او تغيره فهنا اولى ولو كان يدرك منها ركعة بعد
تحصيل الوقوف وجب تأخيرها جزيا والعمرة المنذورة في وقت
معين كالحج ولا يصليها طالبا عدو خاف فوته لو صلى متمكنا
نعم ان خشى شره او كينا او انقطاعه عن رفقة فله صلاتها

قوله لا الاستسقاء مثلها الفايقة بهذر فلا تشرع فيها صلاة شدة
 الخوف الا ان خيف ففزعها بالموت **قوله** كما راقبت مثلها التحية
 اذا فرض وتوقع القتال في مسجد وكذا التراويح فله صلاة بها
 كصلاة شدة الخوف **باب** القضا
 وهو القضا والاعادة اي حكمهما من وجوب الاول في الفوات بغير عذر وفي
 ونزبه في الفوات به وفي النقل ونزب الثانية هذا هو مقصود
 المت واما تفرقها فلم يذكره الا في القضا في الاصل ضد الاداء وقد
 يطلق كل بعض الآخر فاذا قضيت مناسكك وقد اوتيت ديني **قوله**
 وهو فله الصلاة كلها فرضا او نفلا صلاة او غيرهما بصوم وقوله
 او الاداء ركعة خاصة بالصلاة وهذا هو المقصد في الاصول وقيل
 ما وقع في الوقت ادا وما بعده قضا وقيل الكل ادا متعلا ما وقع في الوقت
 واذ بقي من الوقت ما يسع دون ركعة نوى القضا وجوبه اذا توجه
 لنية الاداء حينئذ بل لا تصح نية بعد الوقت هذا اذا اراد التقصير
 والاداء او القضا بنية احدها لا يحب ومجمله ايضا اذا قصد الاداء
 الشري اما اذا قصد المعنى اللغوي فلا يضرب وشمل كلامه ما لو
 احرم بها وقت في وقت يسعها او اكثر ولم يقع منها في الوقت
 الاداء ركعة فتكون قضا لكن لا اثم فيه لانه من المداخر ولو
 نوى القضا الحقيقي فخرق الله العادة بامتداد الوقت لم يتطل
 صلواته لان ذلك هو الخطاب به ابتداء والامتداد نادرا لاحكامه
قوله بعد وقت الاداء متعلق بفعل يعني ان القضا فعل
 العبادة كلها بعد الوقت او فعل اقل من ركعة فيه والباقي خارج
 واما الاداء فهو كما سياتي فعل كل العبادة في الوقت او فعل ركعة
 كاملة فيه والباقي بعده والمراد بوقت الاداء الزمان المقدر له شرعا
 موسعا وهو ما يسع غير وظيفة الوقت من نعمها كالظهر ومضيقا
 وهو ما لا يسع غيرهما من نعمها كرمضان وايام الليالي البيضفان
 يقدر له زمان في الشريعة بالنذر والنقل المطلقة وغيرهما وان كان
 فورا كالايام والامر بالمصروف والنهي عن المنكر للقاء والايام
 فله ادا ولا قضا وان كان الزمان مشورا بالفعلة **قوله** استدرجنا
 مفعول لاجله تداركنا بذلك الفعل كما اي شي سبق لفعله اي

عليه

لفعل ذلك

لفعل ذلك الشئ ولامه للتقدمة متعلقة بقوله مقتضى الذي هو
 فاعل سبق والمقتضى الطالب للفعل وجوبا او ندبا وهو دخول الوقت
 او الامر بفعله بعد دخوله واستناد الطلب لذلك مجازا الطالب
 حقيقة هو الشارع ولا فرق بين ان يكون الطلب متعلقا بالمتدبر
 كما في قضا الصلاة المتركة بلا عذر او بغيره كما في قضا النائم الصلاة
 والحائض الصوم فان الطلب حال النوم والحض متعلقا بغيرها لانهما
 لانها حينئذ غير مكلفين والتفصيل بالمقتضى اعلم من التفصيل بالوجوب لان
 النوافل الموقوفة اذا فاتت تقضى في الاظهر وخرج بقوله استدرجنا
 كمن صلى في الوقت صلاة صحيحة ثم اراد فعلها خارجا في جماعة فانها
 لا تنسى قضا ولا اعادة لان شرط المعادة ان تكون في وقت الاداء فاطلة
 وخرج ايضا صلاة الحائض اذ لم يسبق لفعلها مقتضى فلا قضا عليها **قوله**
 والاعادة بخبر وعطف على القضا وهي لغة فعل الشئ ثانيا وفي هذا
 اصطلاح الاصوليين ففعل العبادة ثانيا لخلل او عذر كتحصيل الثواب
 وفي اصطلاح الفقهاء فعل المكتوبة المودة او النافلة التي تست في الجماعة
 في وقت الاداء جماعة لرجاء الثواب فالمراد بها عذرهم بغض ما صدقات المعنى
 الثاني عند الاصوليين فقوله في وقت ادائها ثانيا اي لعذر وهو
 تحصيل الثواب **قوله** من موقت اي فرضا كان او نفلا كما نضح التراويح
 وخرج به الكسوف والخسوف كما سياتي ولو كان عليه فوات واراد قضاها
 سن ترتيبها خروجها من خلاف من اوجبه وان فات بعضها
 بلا عذر وبعضها به ويبدأ بالفايت اولها وان فات بلا عذر
 وما بعده به فلو فاتت عصر بلا عذر وظهر به قدم الظهر
 هذا ان كانت يوم واحد اما لو فاتت العصر يوم والظهر
 من يوم بعده فيبدأ بالعصر بمحافضة على الترتيب واذ لمكان
 لا يعرف عددها فقال القفال يقضى ما تحقق شركه اي فلا
 يقضى المشكوك فيه وقال القاضي حين يقضى ما زاد
 على ما تحقق فله فيقضى ما ذكر وهو المقصد **قوله** متى
 تذكره اي في اي زمان تذكره وقد روي فان لم يذكره او تذكره
 ولم يقدر على فعله لم يقضى ويقضيه متى تذكره ولو في وقت
 الكراة نعم ان تذكره وقت الخطبة امتنع عليه فيؤخره لما

قوله او يفرغ
 بالمستدرج على
 هو

ك ما فعل بعد
 وقت الاداء
 لا يقصد الا
 استدراك
 ملح

صواب العبادة وان
 فان عذر وما بعده بلا
 عذر لانه التوهم
 هو

بعد الصلاة **قوله** تقضى ظهر اي اذا خرج جميع وقتها اما اذا لم يخرج
ولكن لم يبق منه ما يسفها وخطبتين فتصل الظهر او الاضحية
قوله لا خوف خلا فالكتب حيث قال تقضيها جمعة اي في الجمعة القابلة
لان شرطها الوقت **قوله** الحذر الصريح الى دليل لقوله يقضى ما فات
متى تذكره الى وانما خص النائم والناسي اشارة الى ان المومنين ليس
من شأنه ان يترك الصلاة متعمدا فليس النوم والنسيان قيد او
يحتمل انها قيد لخروج الغالب فلا يفهم له او انه نية بالادنى على
الا على كقوله تعالى فلا تقبل لها في فاذا امر المحدث بالقضا
فاولى اري امره من تعدي بالتأخير اخرجنا عليه عن وقته ودين الله
احق بالقضا كما ثبت في الحديث الصحيح فقد استفيد من الحديث وجوب
قضا الصلاة على من قصد التارك خلا قال ابن حزم الظاهري وابن عبد
السلام من الشافعية في قولها بعدم وجوب القضا عليه **قوله**
والمبادرة الى ما كان قوله متى تذكره معناه في اوقات تذكره وذلك لا
يقضى الفورية تيسر لها بقوله والمبادرة الى **قوله** وكذا في فضله ستة
تلك اشارة الى ان التفصيل المذكور خاص بما بعدها **قوله** ان فات
مخذر كنتم لم يتعد به ونسيان لم ينشأ عن تقصير كلف شرط
ولو تيقظ من نومه وقد بقي من وقت الفريضة ما لا يسع الا الوضوء
او بعضه فحكمه حكم من فاتته بعد ركعة فلا يجب قضاها فذكر الوضوء
وقت الفريضة ما لا يسع الا الوضوء او بعضه فحكمه حكم من فاتته بعد
ركعة فلا يجب قضاها فذكر الوضوء ما يسع الوضوء ورون
ركعة قدم الفايته لان صاحبة الوقت صارت فايته ايضا اخذ
بما قالوه من انه لا يلزم الا اذا عينه وقصد الا اذا الحقيقي لم
تتعد صلاته ولو شك بعد خروجه هل فعلها او لا لزك
قضاها لان الاصل عدم فعلها كما لو شك في النية ولو بعد
الخروج بخلاف ما لو شك بعد خروجه هل الصلاة عليه او لا
بان بلغ او افاق اول النهار وشك هل حصل ذلك قبل طلوع
الشمس فتجب عليه الصبح او بعده فلا يجب فانه لا يلزمه
شي **قوله** والادب ان فاتت بغير عذر وجبت المبادرة فلا يجوز
ان يصرف زمنا في غير قضاها كما لا يتطوع الا فيما يضطر اليه كنوم

او مونة

او مونة من تلزمه مونة وكذا فيما ذكره بقوله الا ان كان الخاف
الى واستثنى من صور من قوله متى تذكره وقد عرفت فله
سواقات بعد اتمام لا اي في اي وقت تذكره الا وقت
خوفه الى ويحتمل ان استثنى من مخدوف اي يقضى في كل
حال الا في حال خوفه فوت حاضرة الى **قوله** فوت حاضرة
اي فوت ادائها بعد ادراك ركعة منها فان لم يخف فوت
ادائها فوت جاعتها فاذا كان يمكنه ادراك جميعها
او ركعة منها قدم الفايته وخرج بفوت ادائها فوت
جاعتها فاذا خاف فوتها بدأ بالقضا خلا فالما يقع الان
من ان من عليه صلاة الظهر اذا دخل ووجد جماعة العصر
قائمة بنويها دون الظهر **قوله** وجوب اي في الفريضة
على تفصيل ياتي ونبدأ في النوافل لجواز تركها بالكلية
فلما سقط لفظ وجوب او زاد بها كان اولى لان ما قبله عام
في الواجب والمندوب فتأمل اقول **قوله** وتصبري كالاصل بخوف
فوتها الى غير مخوف الفوت ولم يعبر بالضيق لان المعتد بعين الفوت
بادراك ركعة وعبر بعد بقوله فبان ضيقه اي عن ركعة
فلا يخالفه اعطاني **قوله** ما ذق ففقه وهو لم يخف وضيق
نفية الخوف وذلك ان عدم خوف فوت الحاضرة اي فوت
ادائها صادق بصورتين كما مر **قوله** بما اذا امكنه ان يدرك
ركعة اي وصادق بما اذا امكنه ان يدرك كلها وقوله ايضا اي
كما يقضيها فيما اذا امكنه ان يدرك جميع الحاضرة فيقدم
الفايته حينئذ وجوب ان فاتت بلا عذر لوجوب قضاها فورا
ونبدأ ان فاتت به بخلاف ما اذا امكنه ان يدرك ركعة من
الحاضرة فانه يندب تقديم الفايته حينئذ مطلقا **قوله** كما
شملة المستثنى منه هو قول المتقضى ما فاتته متى تذكره
لان قوله الا ان خاف استثنى منه وهو شامل لما استثنى فيه خوف
فوت الاداء اعم من ان يكون ذلك الاداء ادراك الصلاة تامة
او بادراك ركعة منها **قوله** ويحتمل اطلاق الجواب عما يقال
انه يلزم عليه اخراج بعض الصلاة عن وقتها وهو حرام **قوله**

على غير ذلك الإشارة للصورة المتقدمة وهي ما اذا امكنه ان يترك
من المودة ركعة وغيرهما هو تعدد للتأخير اي ومحو لا ايضا على
غير صورة المد الجائز وهو ان يشرع في الصلاة والباقي من الوقت
يسمى جميعها ثم بعد القراءة حتى يخرج وهو فيها فلا حرمة عليه
مطلقا لكن ان اوقع منها ركعة في الوقت فهي اداء والا فقصا
لا اثر فيه وان كان ذلك مكررها اذ لا يلزم تلازم بين الاداء
وعدم الحرمة كما لا يلزم بين القضا والحرمة فان من اخر الصلاة
لفرض عذر حتى ضاق عنها الوقت حرم عليه وان وقعت ادا وقد
لا يقع منها شيء فيه ولا يحرم كما في مسألة المد المذكورة **قوله** ولو
تذكر الخ وهو في معنى الاستثناء ايضا وقوله انما اي الحاضرة وان
وجب قضا الفأيتة فورا لكونها فاتت بلا عذر ثم بعد اتمام الحاضرة
يقضى الفأيتة وليس له ان يعيد الحاضرة ولو منفردا خروجا من
خلاف من اوجب الترتيب بتقديم الفأيتة على الحاضرة **قوله** مقتضا
سعة الوقت ليس بقيد وقوله فبان ضيقه اي عن ادائها بان
لم يبق منه ما يسع ركعة وقوله وجب قطعها اي قطع فرضيتها
فلا ينافي ان له قلبها مطلقا حيث فعل منها ركعة
فاكثر لا اقل من ذلك بل هو افضل من قطعها **قوله** اول مجر عطف
على خاف المستثنى من طلب القضا عند التذكر وكذا قوله وان
قدرا الخ وقد جفف في استثناء هذين من قضا ما فاتته عند تذكره
له وقدرته عليه لان القدرة لم توجد فيها حال التذكر الا ان يقال
انه اراد القدرة على الفعل ولو بلا شرط مضمون عن وجوب
الاعادة او يقال هو استثناء منقطع **قوله** او مقام بفتح الغيم يعني
المكان وهو المراد هنا اي محل للقيام وموضعها مصدر بمعنى الإقامة
قوله فلا يقضى ما فاتته هذا ظاهر في الفأيتة بعد رما الفأيتة
بلا عذر فكما الحاضرة التي يخاف فوتها لوجوب الفور فيها **قوله** والاخير
وهو الازدحام على البير والمقام فان الاصل اقتصر على مسألة
الازدحام على الثوب **قوله** في انه لا يورد فيها ذكر اي فيها اذ لم يجد غير
ثوب الخ ولو مقيا وكالبير في ذلك مفتعل الحام فاذا تناوب عليه جمع
الخوف من البرد وعلم ذو النوبة انها تاتي في الوقت وجب انتظارها

وامتنع

وامتنع التيمم سواء كان تأخره بنحو تقديم صاحب الحمام السابق
على غيره او بتطهرى غيره عليه ومنعه من التقديم وان علم انهما
لا تاتي الا خارج الوقت صلى بالتيمم فيه ثم يجب القضا ان كان تيمم
ملاخر غير ما تناوبوا فيه لكن امتنع من استعماله لنحو برودة الا
فلا **قوله** والا صلى اي الحاضرة **قوله** رعاية حرمة الوقت ظاهره
وجوب الاعادة عليه وليس كذلك اذ لا يجب عليه مطلقا سواء
كان المحل تسقط فيه الصلاة بالتيمم ام لا على المقتدر كما لو
حال بينه وبين الماء سبع او خاف دوران الرأس مثلا في السفينة
قوله او ان قدر اي بعد خروج الوقت كما يصرح به التفسير بالقضا **قوله**
على القضا خرج الاداء بان وجد التراب في الوقت والمحل لا يسقط فيه
الفرض بالتيمم فيلزمه فعله ثانيا ويلزمه القضا بعد ذلك وجوب
يتصور في حقه فضل الصلاة اربع مرات بان صلى اولا فاذا طهر مرة ثم
وجد التراب بمحل لا يسقط فيه الفرض بالتيمم فيجب عليه التيمم كما مر
ثم وجد الماء بعد ذلك فيجب عليه اعادتها ثم وجد من يصلحها جماعة فليس
في حقه اعادتها ايضا فالثلاثة الاول واجبة والاخرى سنة والاربعة كذا
واقعة في الوقت **قوله** فلا يقضى به اي بالتيمم اي يمتنع عليه ذلك
وقوله اذ لا فائدة في القضا اي لوجوب الاعادة عليه **قوله** اما غير
الموقت هذا محترز بقول المتكلم اول الباب من موقت **قوله** كالا
ستبقا دخل تحت الكافي النفل المطلق والكسوف وتحمية المسجد
وكل ما له سبب فلا يقضى لانه يفوت بفوات سببه وما ذكره
من طلب صلاة الاستسقاء بعد القيا انما هو للشكر لا للاستسقاء
لفوته بالقيا لا يقال ما ذكر من ان الاستسقاء اذافات لا يقضى
بها في ما تقدم من انه لا يفعل في شدة الخوف لانه لا يخاف فوته
لانا نقول هو ممكن الفوات الا انه لا يخاف فواته لامتناع سببه
عالميا **قوله** ومن صلى الخ هذا شروع في الشق الثاني من الترجمة وقوله
صلاة اي مفروضة مودة غير مندورة فلو نذر اربع ركعات مثلا
في وقت الظهر ثم صلاها لم تسع اعادتها نعم ان كانت المندورة
نحو عيد سنت اعادتها وغير صلاة الخوف او شدة لانه اغتفر
المبطل فيها للحاجة فلا تكرر وغير صلاة الجنائز نعم لو اعادها صحت

ووقعت نفلا مطلقا ولو مقصورة اعادها تامة وجمعة حيث سافر
 لبلد آخر او جاز تقدرها وفرضا يجب قضاؤه كقيمته وظاهر
 مفذ ورقي الجمعة ومفذر حتى على الجدي ايضا لان وقتها عليه يسع
 تكررها مرتين بل اكثر مما مر ولو صليت الاولى جماعة وان كانت الجماعة
 في الثانية هم الجماعة في الاولى بعينهم وان لم يحضر غيرهم ومثل المفروضة
 في سن الاعادة النفل الذي تنسى فيه الجماعة كالنفل والكسوف ثم
 يستثنى منه وتر رمضان فلا يعاد على المعتمد لحديث لا وتران في
 ليلة وهل تنسى اعادة رواتب الفرض بحيث اعادته قلاسم امتا
 القبلية فلا يتجه الا عدم اعادتها لانها واقعة في محلها سواء قلنا
 الفرض الاول او الثانية او احدهما لا بعينها يحتسب الله ما شا
 منها واما البعدية فيحتمل من اعادتها مراعاة للقول الثالث لجواز
 ان يحتسب الله له الثانية فيكون ما فعله بعد الاولى واقعا قبله
 الثانية فلا تكون بعدية لها **قوله** صحيحة اي قطعها بان لا يجزى
 خلا في صحتها وذكر بعض شروط الاعادة وجمعتها اثني عشر شرط
 الاول ان تكون الاولى مكتوبة موداة او نافلة تنسى فيها الجماعة
 ما عدا وتر رمضان ولو من زورة كعيد نذرهما والثاني ان تكون
 صحيحة وان لم تنفي عن القضا كصلاة المتعم لرد او بمحل يغلب
 فيه وجود المانع يستثنى من ذلك فاقد الظهور فانها وان كانت
 صحيحة لكنها لا تقاد لانتها لا يتنفل بها فان لم تكن صحيحة
 وحبت اعادتها والثالث اعادتها مرة واحدة فقط على المعتمد
 وقال المزني تقاد حيا وعشرين مرة وكان يفعلها كذلك وقال
 الشيخ ابو الحسن البكري تقاد من غير حصر ما لم يخرج الوقت والرابع
 نية الفرضية والمراد انه ينوي اعادة الصلاة المفروضة حتى لا يكون
 نفلا مستبرا لا اعادتها فرضا او انه ينوي ما هو فرض على المكلف لا الفرض
 عليه فلو نوى الفرض عليه حقيقة بطلت صلاته وهذا اندفع الاعتراض
 بانه كيف ينوي الفرضية وهي نفل على الرادح ولذا لو بان فساد الاول
 لم تقع الثانية عنهما بل يجب اعادتها على الصحيح وقيل لا يجب لبتين ان
 الفرض حينئذ هو الثانية وجمع بينهما من رحيل الثاني على ما اذا علم بالخلل
 قبل الاحرام بالثانية ونوى الفرض والاول على ما اذا علم به بعده وفي هذا الجمع نظر

لانه اذا

لانه اذا علم بالخلل قبل الاحرام لم تكن الثانية مفادة بل هي الفرض
 والاولى لا غنية نعم لو نسي انه صلى الاولى فصلها مع جماعة
 فبان فساد الاول اجزائه الثانية لانه نوى الفرض حقيقة بخلافه
 والخامس ان تقع كلها جماعة من اولها الى اخرها فالجماعة فيها كالطهارة
 لكن يكفي الاقتداء بالراكع لان ذلك اول صلاته لا شرط بوقوعه فلا يكفي
 وقوع بعضها في جماعة حتى لو اخرج نفسه فيها من القدوة بنية المفارقة
 وان اقتدى باخر فور ارسبقه الامام ببعض الركعات لم تصح
 وقضية ذلك انه لو وافق الامام من اولها لكن تاخر سلامه عن سلامه
 بحيث عدم منقطعها عنه بطلت وانه لو كان المعيد اماما فبساطا المأموم
 عن احرامه بطلت صلاة الامام وانه لو راى جماعة وشك هل هم في الركعة
 الاولى او فيما بعدها امتنعت الاعادة معهم وهو كذلك في الجميع على المعتمد
 نعم لو تحقق الامام وهو مسلم ولم يسجد كان للمعيد ان يستجد ان لم
 يتاخر كثيرا بحيث يبعد منقطعها عنه ولو شك المعيد في ترك ركعة
 لم يتطل صلاته بمجرد ذلك بل حتى يسلم الامام لاحتمال ان يتذكر قبل
 سلامه عدم ترك ركعة فلا يحتاج للانفراد بركعة بعد سلام الامام
 اما اذا علم ترك ركعة وعدم ترك الامام كمثلته فتتطل صلاته حالا
 والسادس ان تقع في الوقت ولو ركعة فيه على المعتمد والابع ان ينوي
 الامام الامامة كالجمعة والثامن ان تقاد مع من يرى جواز الاعادة او
 نذرها فخرج ما لو كان الامام المعيد شافعا والمأموم خفيا او بالكلية
 لانه يرى بطلان الصلاة بخلافه بخلاف ما لو كان المعيد
 المعيد شافعا خلف من ذكر فلهي صحيحة والتاسع حصول
 ثبات الجماعة حالة الاحرام بها فلو انفرد عن الصف مع
 امكان الدخول فيه لم تصح اعادته كمرأصة ذلك المصوفة
 لفضيلة الجماعة وكذا لا تصح اعادة العدة اذا لم يكونوا عبا او
 في ظلة لعدم حصول غراب الجماعة حينئذ والعاشر القيام فيها
 والحادى عشر ان لا يكون اعادتها الخروج من الخلاف فان كانت اعادتها
 لذلك صلى وقد سمع بعض راسه في الوضوء وصلى في الحمام او مع سبلان
 دم من بدنه فان الاولى باطلة عند مالك والثانية عند احمد والثالثة
 عند ابي حنيفة رضى الله تعالى عن الجميع سنت اعادتها في هذه الاحوال

كان

ولو منفردا لان هذه ليست هي الاعادة المرادة هنا فلا يشترط لها
 جماعة والثاني عشر ان تكون في غير صلاة شدة الخوف فانها لا تعاد
 على الاوجه لان المبطل احمل فيها الحاجة فلا تكرر قوله ولو منفردا اي
 فينوي خلفه وتحصل الجماعة حينئذ فلا يشترط ان تكون موجودة قبل
 ذلك **قوله** سئل له اعادتها وحرم قطعها لان لها حكم الفرض الا في حواز
 تركها قبل الشروع فيها وفي جمعها مع الاصلية بتيمم **قوله** لا يربطها اي
 بالاعادة وفي بعض النسخ به وهو عائد عليها ايضا بتاويلها به
 بالمذكور **قوله** وفي خبر غير اني داود الخ وهو قوله عليه الصلاة والسلام
 بعد صلاته الصبح رجلين لم يصليا معه وقال اصلنا في رجالنا
 اذا صلينا في رجالنا ثم اتينا مسجد جماعة فصلينا معهم فانها
 كما نافلة اه وقوله مسجد جماعة ليس بقيد بل هو لاغلب
 وقوله صليتما يصدق بالانفراد والجماعة سواء استوت
 الجماعة ام زادت احداها بفضيلة ككون الامام اعلم او
 ارفع او الجمع اكثر او المكان اشرف **باب كيفية**
 وحكم علاج المعذور المراد بكيفية صفتها وهي بالنسبة للمريض
 كونه يصلي على اي حال كان من قيام او قعود او غير ذلك وبالنسبة
 لغيره كونه يصلي بالايام والمراد بحكمها بالنسبة للاول وللآخر
 وجوب الاعادة وبالنسبة لغيره وجوب الاعادة للندرة والكيفية
 والحكم مختلفان بالنسبة للمعذور **قوله** الا في بيانها اي في هذا الباب وهو
 المريض والفريق والمحجوس مكان نجس والمصلوب ونحوه وانما افرد
 عما قبله بترجمة لعدم صلواته للاداء **قوله** كيف امكنه اي على اي حال
 امكنه قايما او منحنيا او قاعدا او مضطجعا او مستلقيا ولا يشترط
 لحالة الا اذا انحز عن اهل منها لوطر العجز في القيام انتقل لغيره
 وهو بقرا ولا تلزمه اعادة ما صلاه غير قائم وقوله ولو موميا
 اي مشيدا وقوله للضرورة علة للحكم وهو عدم الاعادة **قوله** لانه معذور
 عذره اي كثره وعقوده علة للحكم وهو عدم الاعادة **قوله** لانه معذور
 علة لعدم نقص ثوابه ولو قدم الحديث وقال ويقاس بما فيه غيره
 ككان اولي واما قول بفضله انما قدم القلة العقلية على الحديث
 لعدمها لسائر باب الاعذار ففيه نظر لان الكلام في المريض لا في

حتى
 ص

غيره فلا حاجة

غيره فلا حاجة للمعذور المذكور **قوله** ما كان يعمل اي العمل بمعنى ثوابه
 بشرط ان يتوفر ما زاد على الفعل لولا العذر به كذا قاله بعضهم
 واعتقد شيخنا الحنفى ان ذلك ليس بشرط وقوله صحيحا راجع
 للمريض وما بعده للمعذور وهو لفظ ونشر مرتب **قوله** الشقة الظاهرة
 عبارة بعضهم الشديدة والمراد منها واحد وهي ما يتدرب
 الخشوع او كماله وان لم يتبع التيمم **قوله** او نحوه بالرفع عطف
 على خوف اي او المعتبر نحو ذلك الكدم امكان مداواة عينه
 فيما اذا كان بها رمد ولم يمكن مداواتها الا باستلقائه واما
 تمثيل الخوف بخوف من في سفينة الفرق او دوران الرأس فيصلي
 قاعدا ولا اعادة عليه ففيه نظر سواء اجر لفظ الخوف عطف على
 مرض او دفع عطف على خوف لان الكلام فيما يقتضي المريض
 وخاف الفرق والدوران ليس من افراة **قوله** ويصلي الفرق
 اي التشرع على الفرق فهو مجاز الاول لا الفرق بالفضل لانه
 ميت لا يصلي وقوله يحمل نجس مثله المتنجس بالاول **قوله** كالم
 اي للضرورة وهذا تعليل للكيفية **قوله** ويقيدان الخ نعم لو كان
 على المحجوس ثوب واكثر منه على النجس وانما ركوعه وسجوده
 عاريا لم يجب عليه اعادة قاله ابن شريف **قوله** لندرة ذلك
 علة للحكم المذكور وهو وجوب الاعادة نظير ما مر في الاشارة
 للمذكور من الاشراف على الفرق والنجس يحمل نجس
قوله وثاقه بفتح الواو وكسر هاء لم يقرأ الا بالفتح لان القراءة
 سنة متبعة فليس كما اجازته اللفظة نحو القراءة به
 وقوله بالارض ليس بقيد الواقعة اولا اي اول مرة
 اعترضه بانه يقيدان الواقعة ثانيا في الوقت وهي المفردة
 قضاء وهو ما ذهب اليه بعضهم والمعتد انهما اذا سوا كانت
 الحثل في الاولى او مجرد الثواب والجب بانها احتراز عنها
 من حيث انه لا يتأتى فيها التفصيل المذكور بل هي اداف فقط
 لان شرطها الوقت وتوركة كما مر بخلاف الواقعة اولا فانها
 قد تكون قضا ولذا قال فيها والافقضا فقيد باولا لاجل قوله
 المذكور وكان الاولى ذكر هذه المسئلة في الباب السابق لان

وقضية ذلك التعليل
 ان من منعها بغير مرض
 واجلها على قلعه بعيد
 وبه جزم في فتاويه
 وقال ابن حجر لا يجب
 لاندخل قدور
 كالمريض ود بالفرق
 بينهما لان المريض
 عاجز حسا وشعرا
 والمنع عاجز شعرا

بين القضا والاداء تناسب التضاد الا ان يقال انما اخرها من حكم
 المتعذر والحرمان فيها لان صلاته توصف بالاداء والقضاء ويرجم
 لها لان الزيادة على الترجمة ليست مهيبة على انه قد يقال ان
 داخل في الترجمة لان ذلك من جملة الحكم **قوله** وكذا اذا وقع منها
 ركعة اي فلهي اذ امع الحزمة ان وقعت في وقت الحزمة
 والمراد بالاداء هنا الاداء المجازي لا الحقيقي لانه لا بد فيه من
 ايقاع العبادة كلها في الوقت ويستثنى من قوله وكذا ان وقع
 منها فيه ركعة الجمعة فان شرط ادائها ان تقع كلها في الوقت
 فاذا خرج في اثنا عشر انقلب ظهرها فلا تقوم الجمعة حينئذ
 هذا ان نظر الى استمرار الصلاة بوصف كونها جمعة فانما ينظر
 الى ذلك بان قطع النظر عن هذا الوصف فلا حاجة الى استثنائه لانه
 يصدق على صلاة الظهر المذكورة تعريف المودة **قوله**
 والا اي بان يقع منها شيء في الوقت او وقع منها فيه ركعة
 ركعة وينبغي القضا حينئذ كما مر ان اراد التعذر له **قوله** فقضا
 اي سواء اتم مع ذلك ام لا كما علم مما تقدم انما من المعلوم ان
 ثواب القضا دون ثواب الاداء سيما اذا اعصى بالتأخير
 وما ذكر من التفصيل بين الركعة ودونها في كون الصلاة اتم
 ادا او قضا هو المقتضى من اربعة اوجه وقيل ان وقع بعضها
 في الوقت فلهي ادا مطلقا وقيل قضا مطلقا وقيل ما وقع في الوقت
 ادا وما بعده قضا والتميز لا يتصور الا في الصلاة بخلاف
 الصوم والجمعة لانه لو احرز بالثاني وخرج وقته تحلل بعمل غيره
 ما ذكره **قوله** اي مودة وهو وقع لما يتقدم من الحديث من ان
 جميع الصلاة بتلك الركعة وانما لا يلزمه تكميل الصلاة والمراد
 ركعة فاكثرها **قوله** والفرق بين الركعة ودونها **قوله**
 على معظم انما عبر بذلك لانه ليس فيها تشهد ولا صلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم ولا سلام وهي من جملة افعال الصلاة
 والمراد بها ما يشمل فعل اللسان والقلب كالنية وليست هذه
 المذكورة من الركعة الاخيرة **قوله** كالتمكيد انما يجعل
 تمكيد لا حقيقة لان التكرير هو الايتان بالشيء ثانيا متدابة

تاكيد الاول

تاكيد الاول وهذا ليس كذلك انما هو الركعة في الصلاة
 مقصود في نفسه استقلالها لا كما في الاول كما ان كل واحدة
 من خمس اليوم ليس تكميلا لمثلها في الامس **قوله**
صلاة العيد اي عيد الفطر والاضحى والعيد شتمق
 من الصور وهو الرجوع لتكريره بتكرير السجدة او لعود
 السرور به وده ومنه غفران الذنوب والعفو عن النار
 اخبر بك من رمضان اذ يفتق فيها بقدر ما عتق في جميع
 الشهر وهو ستمائة الف عتق كل ليلة فلما كان يوم عيد
 ذلك الفتق سمي عيد او لكثرة عوايت الله تعالى فيه على
 عباده وهو وادى فاصلة عود بكسر العين قلبت واوه
 لوقعها اثر كسرة كبريات وميزان وجمعة اعياد وانما جمعها
 مع انه وادى للزواجر في الواحد وقيل للفرق بينه وبين اعياد الشعب
 وهو والاستسقاء والكسوف من خصايصها واول عيد صلاة النبي
 صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة
 وشرع في شعبانها ولا اخر بتركها صلواته ولا قتال وتقدم ان صلاة
 الاضحى افضل من صلاة عيد الفطر والاضحى تفضيل يوم
 رمضان يوم عيد الفطر والتهنئة بالعيد سنة ويدخل
 وقتها في الفطر بظروب الشمس وفي الاضحى بصبر عرفة
 كالتمكيد وبالعالم والشهر على العقد مع المصافحة ان اتخذ
 الجنس وخلت عن ريبته كامرأة وامرء اجنبي والبناء
 والدعاء بالمغفرة وجعل الله للمؤمنين في الدنيا ثلاثة اعياد
 عيد الفطر والاضحى وكلها بعد احكام الصلوات وليس
 العيد لمن ليس الجديد بل هو لمن طاعته تزيده ولا من تحمل
 بالملبس والمركوب بل لمن غفرت له الذنوب وحللت له
 عمر من عيد الفطر رضي الله عنه راي ولما له يوم عيد وعليه
 فليس خلق قبلي فقال له ما يملكك فقال يا بني اخشى ان يتكسر
 قلبك في يوم العيد اذ رآك الصبيان بهذا القبيح الخلق
 فقال يا امير المؤمنين انما يتكسر قلب من اعدمه الله رضا
 او عفا عنه واباه وان لا رجوا ان يكون الله راضيا عني برضاه

نسخة
 ومن رعاها
 في شربها

والفسوف

شدة

فكل عمر رضي الله عنه رحمة اليه وقيل ما بين عينيه ودعاه فلكان
انزل الناس بعده واما بعد علم في الاخرة فهو اجتماعهم برحمته
ورويته في حضرة القدس فليكن شئ عظمهم الزمان ذلك كما قيل
وكل للباقي ليلة القدر اه ورتب كما كل ايام التقا يوم الجمعة
وعندي عيد كل يوم اربع به **هـ** جمال محياها بعين فزيرة
قوله كما مر اي اول كتاب الصلاة في التفسير حيث قال في اربعة
اشياء فرض عين وكفاية وسنة ويكرهه **قوله** لمواظبة عليه
الصلاة والسلام وليل المحزون كانه قال موكره لمواظبة الخ
ودليل اهل السنة فقه عليه الصلاة والسلام والاية المذكورة
بنا على ما ذكره الشافعي في تفسيرها وحدث الاخر في كل على غير ما قال
لا الا ان تطوع بنا على ان الاستئذان منقطع او المراد من قوله
باجاب صلاة عليه ما نذروا وغير ذلك وقد يقال ان
المواظبة تنبع اصل السنة كما تنبع التاكيد فلا حاجة
الى دعوى الحديث في كلام الشافعي ولا يدعي على المواظبة تركه
عليه الصلاة والسلام صلاة عيد النحر يعني لانه لا ينافيها
مع انه لا دليل على تركها مطلقا لاحتمال انه صلاة فرائد في سنة
عندنا كما لك لهذه الادلة واما قول الشافعي رضي الله عنه من وجبت
عليه الجمعة وجب عليه حضور العيد فحول على التاكيد وعندنا في
حقيقة رضي الله عنه واجبة علينا وعند احمد رضي الله عنه كفاية
واستدلالا بآية فصل لربك واخر اذ الامر للوجوب وقال الحنفية
في الحديث الا ان تطوع فقليل واستدلوا به على اتمام كل نقل
شرع فيه وقال احمد ان حديث الاخر في المذكور يدل على انها
لا يجب على كل احد فتبينت الكفاية واجيب بان الانساق
ان المزار صل العيد وليت سلم لا يقتضي وجوب النحر عشا وانتم
لا تقبلون به وليت سلم فهو خاص به عليه الصلاة والسلام كما اختص
به النحر فان اختلفت معه الامة وجب ادخال الجميع فلما دل الدليل
على ادراج بعضهم كما ذكره كان ذلك خارجا في القياس وتقدم
الجواب عن الحديث **قوله** قيل المراد ان في كل صلاة الصلاة
المحروضة بالمزدة لفة واخذ البدن بمن وقيل صنع اليمين على الشمال

عمر النحر

عند النحر اي العنق في الصلاة وسبب نزولها ان ناسا
كانوا يصلون ويرحون لغير الله تعالى فامرهم الله
عليه الصلاة والسلام بان يصلوا ويحرمه فقهنا بهذا
لاننا سب القول الاخير والكوثر ظهر في الجنة او القرآن
او النبوة او كثرة الاتباع والامة **قوله** صلى ركعتان اي
مع خطبتين ليتم التشبيه بالجمعة لانه شيا في انهما
يشتركان في الخطبتين وشرقا في امور شريكتين كل واحد
هو مطلب الجماعة فيها الا لهما في فتن له فرائد ولو يفيد
منه على المقدم ويحرم بهما بنية عيد الفطر والاضحى
لما تقدم من ان النقل الموقت لا بد فيه من القصد والتعيين
في التكبير ثم يستفتح ثم ياتي بسبع تكبيرات ولا يفوت دعا الافتتاح
بالشروع في التكبيرات فله ان ياتي به بعد الشروع فيها وانما يفوت
بالتعود ولا يجوز الاحرام بكثر من ركعتين **قوله** الا في اشيا
دفع به ما بين من التشبيه بالجمعة من انها مثلها من كل وجه
قوله لان المستثنى لا يخص فيها ومنه النية وقوله كما بينه
اي عدم الاختصاص وعبارته وبقي من الفروق ان صلاة العيد
تصح فرائد وقصا وبدون الاربعين وبدون الكاملين وبدون
المكتمين وبدون خطبة **قوله** وذلك اي المذكور من الاشيا وقوله
كلوة الخ وتكرر سبعة ففرق **قوله** من الطلوع الى الزوال اي بخلاف
الجمعة فانها من الزوال الى مصير ظل الشئ مثله وترك هذا الشئ لوضوئه
وكذا يقال فيها عند الثاني مما سياتي والمراد بالطلوع طلوع البقش
لان ما لم يظهر من قرص الشمس تابع لما ظهر طلوعا وغروب **قوله**
والا فضل تاخيرها الى اي يكون فعلها في اول الوقت المفضل وتكون حينئذ
مستثناة من قوله يسر تعجيل الصلاة لاول وقتها **قوله** الى ان ترتفع
الشمس فان فعلت قبل الارتقاء لم تترك على المقدم لانها من ذوات
السموات نعم على خلاف الاولى وقوله كرفع ظهر سبعة اذ رفع فقرها والمراد
ارتفاعها كذلك في رأي القم والاقامة بنية **قوله** في المجدد
فيه الجنس الصادق بالواحد والمتعد وفعلها في المساجد المتعددة
افضل من فعلها بالصحة الشرف المساجد بكرة تعدد مجامعها بلا

حاجة كضيق محل واحد عن الجمع وللإمام المنع منه حينئذ **قوله** فليكره
 للتشويش الخ وحينئذ فيطلي الإمام ببعضهم ويأمر من يصلي في
 الصحيح بياقهم أو يخرجهم إلى الصحيح أو يستألف نداء في المسجد
 من يصلي من تأخر من ضعفة وغيرهم ويكره لهذا الخليفة أن يخطب
 بغير إذن الإمام أو علم رضاه بذلك فإن خلافه حرمت ويسأل الإمام
 أن يصرح له بالأذن فيها ويعلم من هذا أن القاضي لو ولي شخصاً في
 إمامة مسجد لم تدخل الخطبة فيها إلا بالنص عليها الأحطية الجمعة
 لتوقف الصلاة عليها وكذا عكس ذلك **قوله** كذا في بعض كتب اللغة وفي
 بعضها أنه التشويش بالهابل الشين الأولى قال في القاموس هو بالين
 الحين وهو مردود وقيل وعبرة القاموس وبينهم حقواش اختلافه
 والتشويش كانها الحى والنصواب التشويش وقال في مادة أخرى
 هو تشويشاً حطاً خلط والريح بالتراب جات به الواناً وقلوباً
 اختلطوا كقوله وشوا **قوله** قبل القراءة فلو ترك التكبير وقدر ولو لم
 لم يهد إليه ولا يطلب تداركه في باقي صلاته لفوات محله بخلاف
 ما لو تركه وتصور ولو غدا فإنه يعود إليه لعدم فواته بذلك كما لا
 يفوت الافتتاح بشروعه في التكبير بل يأتي به ثم يكبر ومن القراءة
 البسلة كما لا يخفى واقتصر المتن على قوله قبل القراءة للإشارة إلى
 ما من فواته بما زاد الشئ والاستعانة ببيان الأمل **قوله** سبعة
 أي يقينا سوى تكبيره التحم والركوع وكذا قوله خسا فلو شك في شيء في
 أو في أي تكبيرة تحتم بها جعلها الأخيرة وأعاد الكل بخلاف شكه طلاقاً وعبارة
 أولاً فإنه ليس في صلاة ولو تركه في الأولى كلاً أو بعضاً وهو مفقود وإمام أو
 سبق بذلك وهو مأموم بان أدرك الإمام في القراءة أو بعض التكبيرات
 لم يتداركه في الثانية بل يقتصر فيها على خمس بخلاف السورة إن تركها
 في الأولى فإنه يأتي بها في الثانية لأنها سنة مقصورة دون التكبير وكذا
 لا يتدارك ذلك المأموم في الأول فإن تداركه قبل ركوعه لم تبطل صلاته
 والأبان تذكر في الركوع أو بعده وعاد للقيام ليكبر وهو عام لم تبطل
 صلاته ولو تركه الإمام لم يأت به المأموم فإن أتى به لم تبطل صلاته لأنه
 ذكر هذا أن اتحدت صلواتها أما لو اقتدى بمصلي العبد بمصلي الصبح
 مثلاً فإنه يأتي بالتكبير والفرق اتحاد صلواتها هنا واختلافها هناك

قوله والريح بالتراب
 أي وهو تشويش التراب

والمخالفة مع

والمخالفة مع اتحاد الصلاة تفش في الجملة وتعد افتياتاً على الإمام بخلافها
 مع اختلافها ولو نقص إمامه عن السبع أو الخمس أو غير عقبة القراءة تابعه
 ندباً في العدد في محله سواء نقص باعتقاد الخفي لم يثبوتاً وما لم يثبت
 أولاً فإن خالفه كره بخلاف تكبيرات الانتقالات وحلقة الاستراحة ونحو
 ذلك فلا تكره مخالفة الإمام فيها بل يأتي بها المأموم إذا تركها الإمام والفرق
 بينها وبين التكبيرات هنا مع أن كلا سنة لا تفش المخالفة بها انت
 تكبيرات الانتقالات مجمع عليها فكانت أكد وأيضاً فالاشتغال بالتكبيرات
 هنا قد يؤدي إلى عدم سماع قراءة الإمام بخلاف التكبير حال الانتقال
 وأما حلة الاستراحة فليشورت حديثها في الصحيحين وهذا التكبير
 ليس فرضاً ولا بعضاً بل هيئة كالتهود والافتتاح فلا يسجد لتركه
 عمداً أو سهواً وإن كان تركه كلاً أو بعضاً مكرهه ولو قضي
 الصيد كبر على المقتد **قوله** يفصل نداء فان لم يفصل في كل
 تكبيرة في نفس وله توالياً ولو رفع اليدين ولا تبطل صلاته على
 المقتد فيكون هذا مستثنى من بطلانها بالعل الكثير لأن ذلك
 مطلوب منها ومنه يؤخذ صحتها فيما إذا اقتدى بخفي وإلاها
 على المقتد خلافاً لمن قال بالبطلان لأنه عمل كثير في غير محله
 إذ هو عند ثم بعد القراءة في الركعة الثانية أما في الأولى فقبلها
 كما هو عندنا لا تجزئه الأولى أنه مطلوب في الجملة فأغنى عن هذا
 قاله المحشى واعتد شيخنا الحنفى البطلان فيما لو اقتدى بخفي
 المذكور **قوله** بين كل تكبيرة حين يخرج بذلك ما بين تكبيرة الأحرار
 والأولى من السبع وما بين تكبيرة القيام والأولى من الخفي فإنه
 لا يأتي فيه التسبيح المذكور وكذا بين السابعة أو الخامسة وبين تكبيرة
 الركوع فحالة التسبيح المأني به للفصل في الأولى ست مرات وفي الثانية
 أربع **قوله** منها ما ذكر أي من السبع والخفي فلا يقول قبل الأولى
 ولا بعد السابعة كما مر **قوله** يقول أي سراً **قوله** في قول ابن عباس وقال
 البيضاوي هي أعمال الخيرات أي الأمور التي يبقى ثوابها **قوله** بغير ذلك
 كما بينته الأصل ذكر الأصل من الفير ثلاثة فقيل هو أن يكبر ثلاثاً ويقول
 معها لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد وقيل الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً
 وسبحان الله بكرة وأصيلد وقيل سبحان الله ولا اله الا الله زاد النبي شراً

والفرق بين التكبيرات
 هنا وفي صلاة الخائف
 حيث لا يرافقه فيها
 النهان أركان وحركى خلاف
 في زيارة الرحمن القولى
 خلاف ما هنا

وقيل هو سمي بذلك لتبارك اسك وتعالى جبر وجل
 شأون ولا اله غيره وقيل هو لا اله الا الله وحده لا شريك له
 الملك وله الحمد بيده الخير واليه المصير وهو على كل شيء قدير
 ان يقرب بعد الفاتحة في الركعة الاولى وفي الثانية اقتربت اوسم اسم
 ربك الاعلى والفاشية وان ارض الماسمون بالتطويل والمعنى في
 ذلك ان يوم هذا العيد يشبه يوم الحشر في اجتماع الناس والسورتان
 فيها احوال الحشر وقيل الواحد جبل محيط بالديار من زبرجد وهو
 من وراحيات تغيب الشمس من ورايه مسيرة سنة وما بينهما
 ظلمة وقيل هو فاتحة السورة **قوله** والترجم اي من حيث انه
 اقتصر عليه في المتن فيشعر بارجحيته **قوله** لا اذان لها اي لا عند
 صعود الخطيب المنبر ولا عند غيره ولا اقامة عند من يركع عنه
 ولا عند غيره واقتصر الاصل على الاول من كل منهما لظهور
 المخالفة فانه الذي للجمعة وتقدم انه ينادى لها الصلاة
 جامعة او صلاة المفيد او تحف ذلك وان هذا يدل على اقامة
قوله شهدت اي حضرت وقوله غير مرة ولا مرتين اي بل اكثر
 من ذلك **قوله** في ابتدا الخطبة الاولى تسعا وفي الثانية سبعا
 اي لمتساوي الخطبتان بالركعتين اذ في الاولى تسع تكبيرات
 بتكبير الاحرام والركوع وفي الثانية سبع تكبيرات بتكبير
 القيام والركوع ويفوت بالشروط في اركان الخطبة كما قاله
 وقال شي لا يفوته بذلك ومن دخل غير المسجد والامام يخطب
 استمع واخر الصلاة الا ان ضاق الوقت فيقدمها او دخل المسجد
 بدا بها وتدخل فيها التحية ثم يستمع ويجوز الاتيان بالتحية وتأخير
 العيد الا ان يضيق الوقت **قوله** فيها اي التسع والتسع **قوله**
 وانما هي مقدمة لها اي لان الشئ قد يفتح باليس منه **قوله** وذكر
 حكم كان الاولى ان يعيد الكافي اي يس ان يعلمهم في خطبة عيد
 الفطر احكام الفطرة من كونها واجبة ومن كون الجنس والقدر
 والمصرف كذا وفي الاخرى احكام الاضحية من كونها سنة كفاية
 في حق اهل البيت ومن كون الجنس والصفات الجزية والمصرف كذا
 واول الوقت واجبه ولا فرق في ذلك بين الاداء والقضاء وقابده في الثاني

العملية

العملية في المستقبل وانما خافت العيد الجمعة في هذا ان لاصقة ولا اضحية فيها
 حتى تبين احكامها في الخطبة ال فيها للجنس الصادق بالخطيب كما قاله الشافعي
 وقوله وتقدم هذا هو الفرق السبب واعلم ان الخطيب المستوعب
 خطبة الجمعة والعيد والكسوف والاستسقاء والجمع وكلها بعد
 الصلاة الا خطبة الجمعة وعرضه قبلها وكل فيها ثنائيات الا الثلاثة
 في الجمع فنادى ولا زاد في غير هذا السكتا بافراد او معنى الولا
 ان لا يفصل بينهما ومعنى الافراد ان ياتي بكل تكبيرة بنفس واحد
 فان تحلل ذكرين كل تكبيرتين او قد بينهما بنفس واحد كان خلاف
 الاولى لم يعقبها اي بل يحرم ان قصها بها لانها عبادة قاسية
 ويعقبها الصلاة وقوله بخلاف الجمع يتعلق بالثمن وفرقوا الجمع
 انما تترامه لان الماد بالتقدم في قولهم وشان الشرط ان يتقدم عدم
 التاضد السالم ذلك للمقارنة فيقتضي ان تقدمه ليس يلزم بل قد
 بقاوين كعوض الشرط المقارنة للشرط وصين فلا يمنع تقدم الخطبة على
 الصلاة لاحتمال انها من الشرط المقارنة وشان الشرط ان يتقدم اي ان
 لا يؤثر فلا مرد ان من الشرط ما يكتفي بمقارنته ولا يشترط تقدمه كالترجم
 للقبلة بغير تكبير الاحرام ولولم يورث التقدم بما ذكر لا يقتضي عدم وجود الشرط
 بقاونه وليس كذلك لما علمت وما من الجملة فريضة هذه حكم لا يلزم لها
 فلا تمنع التقييم وهذا وجه ثلث للشرط الثاني واعلم ان خطبة العيد خطبة
 الجمعة لا اركان والسنة لا في الشرط فيجوز ان السرا الا اذا نذر الصلاة والخطبة
 فحينئذ يخطب قائما وترك الطهر فبقت بقا الاية اذا كان جنباً على المعتد
 وان حرم عليه ويستحب الاتيان بهذه الانوار وان لم تشرط لم لا تحصل السنة
 الا اذا كانت الخطبة عربية والخطيب ذكراً ومصول الاسماء والسماء لان هذه
 الاربعة شروط لكل خطبة فشرطها في حضور السنة فلا تخطب المرأة
 اصلاً ولا يستحب ان يخطب لامرأة فاذ ان الجمعة ويسمى الخطبة لغير
 ذكر وتقدم ان المنفرد لا يخطب ولا الخليفة الا اذا نذر الامام او علم

رمضان بالصلوة وتشارك في صلاة الاضحية في كل سنة
 بالصلوات يقول ويشارك في الصلاة في كل سنة
 من صلاة الاضحية في كل سنة في كل سنة
 اي غير الصلوات ويجوز ايضا في كل سنة في كل سنة
 احياء ليلة العيد كما يحل يوم من الطلعات ويحل احياء باحيا
 واقلة صلاة كل من العشاء والصبح في جماع وقد ورد من ابي ليلى العبد لله
 عليه يوم يوم القلوب وموتها اشتغالها بالدين واقتنائها بها اي لم يتخلل
 الدنيا وينبغي تأخير المصل عن اذ هذه الصلاة بخلاف المصنف فانهم يقيم عليها
 ويعلمون ان لا يقف في عيد الفطر فما يقع من التكبير خلف الصلوات ليكنه بعة واذا
 وقع يكون بعدا بالنسبة للفظ خلافا لما قاله قل جهر اي في المنادل
 والاسواق وغيرها لان في الجهر ظاهرا ربحا الحياء ويستثنى من ذلك
 المله والخشي فيكون لها الجهر بفضة الاجاب وهو اعني اي لان كلام
 المصل لا يحل الاضحية ولا ما اذا ثبت عيد الفطر بخبره بان حكمه بغيره
 سأل بتام العدد لا يروى لللال اي الحرم الى اي حرام الامام من
 صلى ما نوا واحرام نفسه من صلى منفردا وبالكسوال في المصل لان سبيل
 في اعيان الصلاة في جميع ذلك الزمن اقول والذي في شهر ربيع
 في ان المار بغير الامام في الصلاة دخوله وقت اذ قوله فيها وان لم يدخل بالفضل
 اي دخل الامام عليها بغير المنفرد اليه اي الى الحرم فانما هو من المصلي
 قوله والتكبير اولى بالاشتغال به اي من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة
 اذ اوقف للصلاة لجماعه وان توقف في ذلك السور ويقتصر عليه وهو خلافا في كل سنة
 وبين ما ذكره وتكبير ليلة الفطر كما في المصنف فلا يقبله اما في الاضحية فهو افضل من
 المصنف وقوله وتكبير الحق اربعة صوم رمضان وتكبير الله اي عند اكلها عن الصلاة
 والخطبة اي عن وقتها اي اقول من صلاة صبح المصنف وقوله في كل سنة
 وان لم يفعل الصبح في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
 الاغروب ايام التشريق في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
 فان تكبير الصلاة في الاول وبالصوم في الثاني جهر على الغالب من عدم الصلاة قبل الاضحية

له ويندب

اي و

له ويندب التكبير عقب المغرب ايضا وشمل قوله من صلاة الصبح التكبير
 الواقع بعد مغرب ليلة عيد النحر او عشاها او صبحها فهو من المصنف
 على المصنف خلافا لقل كما مر **قوله** كغير الحاج دخل في غير المصنف
 فهو كغير الحاج **قوله** من ظهر يوم النحر اي لانها اول صلاته بعد انتحارته
 التلبية هذا ان تحلل ذلك الوقت فان تقدم تحلله عليه او تأخره عنه اعتبر التحلل
 مطلقا لان شعاري من التحلل التلبية فان التحلل الا بعد ايام التشريق
 فاته التكبير وسكت عن حكم تكبير الحاج بالنسبة لعيد الفطر لان
 الغالب عدم الاحرام بالحج حينئذ **قوله** الى صبح اخر ايام التشريق
 هذا ضعيف والمهم ان استمراره الى غروب الشمس من اخر
 ايام التشريق **قوله** وقيل غير الحاج كالحاج المصنف ما مر من ان
 تكبيره من صبح يوم عرفة والحاصل ان العمل باختلاف في التكبير
 هل يختص بالكتوبات او يوم النوافل وبالموداة او يوم القضية
 وبالرجال او يوم النساء وبالجماعة او يوم المنفرد والمقيم او يوم السافر
 وبالكسوة او يوم عرفة او ظهره او صبح النحر او ظهره اربعة اقول
 وهل انتهوا الى ظهر النحر او ظهر ثمانية او صبح اخر التشريق او
 ظهره او عصره فلهذه خمسة مضروبة في اربعة الا بتدبير غزير
 لفظها تكون ظهر النحر مبتدأ ومنتهى كلمتها معا يتفق
 تسعة عشر بغيرها في الاثنى عشر السابقة بتات
 ما يتبين وثمانية وعشرين **قوله** وهذا التكبير يكون في هذا محل
 معنى والا فختلف متعلق بالتكبير الواقع في الترتيل لهذا المقدر
 وقوله خلف الفرائض ولو ترك التكبير عند او صبح عقب
 الصلاة تداركه وان طال الفصل لانه شعار الصلاة بخلاف
 سجود السهو ولذا عبر بخلف دون عقب واحسن صيغة
 ما اعتاده الناس وهو الله اكبر ثلاثا لا اله الا الله والله اكبر
 الله اكبر والله الحمد الله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله وحده
 بكرة واصिला لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده واعز جنده وظهر
 الاحزاب وحده لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ونوكره الكافرين
 ثم الصلاة والسلام على النبي عليه الصلاة والسلام واله وصحبه باي صيغة

ايام

الايام

كانت فلا تتعين الصيغة التي عليها العمل الآن وكل ذلك
وارد حتى لفظة تراعى حذره لانه رواه العلقمي والكره
اول النهار والاصيل اخيه والمراد تعميم الاوقات وقوله
صدق وعده اي في وعده والمراد بعبدة محمد صلى الله عليه وسلم
وضمير حذره لله سبحانه وتعالى واذا اراد شيئا من عبدة
الانعام او علم به في عشر ذي الحجة من له التكبير كما في **قوله** وان
استثنى هذا الاصل يحمل كلامه على ما فيه تاخير خصوص ما اذا خيف
تغير الميت بخوف ظهور روح قاله الرحمان **قوله** وخلف النوافل اي ولو
مطلقة وقوله مقضية اي روي ما فات فيها او في غيرها **قوله**
الا يستحق تلاوة استثنى او ما منقطع لانها ليست من الصلاة
ولا يقال ان النوافل شاملة لغير الصلاة فيكون استثناء ذلك منها
متصلا لاننا ندرل وصفها بالقضاء ينافي ذلك ويقضي قصرها على
الصلاة الا ان يقال المراد القضاء في بعض افرادها وهو الصلاة واعلم
ان اجتناب الناس بعد العصر للعبادة كما يفعله أهل عرفه ويسمى بالتقوى
قلا الامام احمد رضي الله عنه لابي بن كرهه الامام مالك رضي الله عنه
وفعله الحسن وسبقه ابن عباس رضي الله عنهما قال النووي رحمه الله
تعالى ومن جعله بدعة خفف امره ومزاده انها حنة ونقل الطوفي
ايه قال بجرمة ذلك لما فيه من اختلاط النساء بالرجال كما هم شاهد
الآن وهو وجيه واعلم ان الملايكة ليأتي عبيد في السما كما ان
لمؤمني الشريفة عبيد فنفيد الملايكة ليلة نصف شعبان
وليلة القدر ولما كانوا الانيامون وكان الليل افضل من النهار
وكان عبيد لهم ليل بخلاف البشر فان الله جعل لهم الليل سكونا
فان قيل لا ليل عند الله لانه خاص بما تحت سرة القبر والملايكة
مترققون عنهم وعالمهم مضي دائما قلنا المراد به بالليل عندهم
الزمن الذي يكون ليل عند البشر

صلاة الاستسقاء اعلم ان الاستسقاء عقب العيد لتمام المشاهدة
بينهما في كيفية الصلاة والخطبة من طلب التكبير فيها وان ابدل في خطبة
الاستسقاء بالاستغفار ومن خشي التشبه بصلاة العيد في كلامه
بخلاف الكسوف ابعد الشبه فيها زيادة القيام والركوع والان وقت

صلاة المختار

قول الحسن
اي البصري
او موصي

صلاته المختار وقت صلاة العيد وهذا اندفع الاعتراض على المصنف
بانه كان ينبغي ان يقدم صلاة الكسوف كما صنع في المنهج لانها افضل
من صلاة الاستسقاء كما مر **قوله** حتى سنة اي ولو سافر ومنفر
ولم يقل موكدة لعله من طلب الحاجة فيها كما مر او لاجل تسميته
الاي ثلاثة انواع اذا الموكدة هو الاخير منها **قوله** عند الحاجة
اي من انقطاع ما اوقفته بحيث لا يكفي او لموجته او الاستزادة
بها فنع كاستزادة النيل ايام زيارته ولا فرق بين حاجة
المستسقي وغيره فلو انقطع عن طائفة من المسلمين واحتاجت
اليه من غيرهم ان يستسقوا لهم ويستلموا الزيادة
لا تفهم لان المؤمنين كعضو الواحد اذا اشتكى بعضه
اشتكى كله وصح دعوة المرء لاجنه بظهر الغيب مستحابة
عند راسه ملك موكل كلما دعي لاجنه قال الملك المتوكل به امين
ولك بعثله وهذا من الخيل في اجابة دعا الراعي فان دعا الملك بحاج
قطعا واصافة ظهر الغيب من اضافة المشبه به للمشبه اي
بالغيب الذي هو كالظهور في القوة يقال فلان ظهر فلان اي مقويه
فالرعا المذكور قوي في الاجابة كالظهور والاضافة للبيان نعم
ان كانت الطائفة التي انقطع ذات بدعة ورجي لم يندب الاستسقاء
لهم زجرا وتاديبا ولان العامة تظن بذلك حتى يرتفع
امالوا انقطع الماء ولم تحس الحاجة اليه ولا نفع به في ذلك الوقت
فلا يجوز ولا يصح الاستسقاء **قوله** كما مر راجع لقوله سنة **قوله**
الاستسقاء ويستسقى لها بقوله تعالى واذا استسقى موسى لقوله
وعبر في ذلك بالاستسقاء لان شرع من قبلنا ليس شرعا لنا
قوله والاستسقاء اي لفظة طلب السقاه من الله تعالى
او من غيره ولو خفف قولك لفيرك اسقني يقال سقاه
واسقاه بمعنى واحد وقد جمعوا لبيد في قوله
سقى قدومي بني نجد واسقى **قوله** غبار القبايل من هلال
وشرط طلبه من الله تعالى بواحد من الانواع الاربعة فقوله
وهو اي الاستسقاء شرعا **قوله** مجرد الدعاء من اضافة
الصفة للموصوف اي الدعاء المجرد عن الصلاة والخطبة ولو

لش
ص

عنها
ص

يسئل

اخر عصوصم باستجابة دعائها شخص في الحال بان كان من اهل الدلال
الماخوذ من لفظ الكلام واضطر الناس للسقيا وجب عليه ان
ان تعين طريقا لرفع الضرر وان لم يسئل انما اذا لم يتبين بان
تعد من يتوقع به الضرر فلا يجب عليه ذلك الا اذا سئل
افاده الشورى مع زيادة واستتبع في عدم الوجوه مطلقا
قوله خلف الصلوات اي ولو نافلة وقوله وخوف لك لثقت
درس العلم وعقب الاذان وقوله وهو ما ذكرته في اي قل
يذكر المتن الاكثية من الثلاث **قوله** في ريعان ولا تحذر
الزيادة عليها في احرام واحد على المتقدم خلافا لما نقله المتن
في اخر الباب وما نقل عن مروان بن حجر من جواز الزيادة فلا يقول
عليه فان مر قد ضرب عليه بخطه كما قاله الحنفى رحمه الله تعالى
وتكرر مع الخطتين حتى يسقوا اما بلا صوم ان اشتدت الحاجة
اوبه على الهيئة الاتية ان لم تشد فان سقوا قبل الصلاة اجتمعوا
لشكر ودعا وصلوا وخطب بهم الامام شكر الله تعالى وطلبوا للمزيد
قال تعالى ليم شكرتم لاني تزدنكم والمراد بالصلاة صلاة الاستسقا
وكونها للشكر لا ينافي ذلك لحصوله بها **قوله** فيما لها اي فيما ثبت
لها ومن جملة ان يكبر في الاولى سبع وفي الثانية ثمانية وانما يقرا
في الاولى بعد الافتتاح والتعوذ وفي الثانية اقربت او الاعلى
والغاشية وانه يفضل بين التكبير بما مر **قوله** الا في المناداة اي
استثنى المتن من تشبيه الصلاة بالصلاة ثلاثة والحظم
بالخطبة ثمانية فجملة الفرق المستثنيات احد عشر اي واما
العيد فلا ينادى قبله ويحرم صوم يومه وفيه الزينة وكذا يقال
فيما ياتي **قوله** بان يامر الامام اي نداء والمراد به الامام الاعظم وشبهه
ناية كمالا في القاع في العام والولاية لا يجوز والى الشوكة في البلاد
التي لا امام فيها يعتبر ذو الشوكة المطلق فيها ولو ترك الامام
او نائبه الاستسقا فله الناس كلهم لا يختصون الى الصلوات اذا كان
بالعلم الوالي بالبلد حتى ياذن لهم خوف **قوله** بالاجتماع متعلق بامر
او ينادى بان يقول حكم ما رسم فلاح ان تخضعوا بغير كذا فتعني
الوقت موكول الى راي الامام **قوله** وبالنوبة واما الامام بها تأكيد

اي و

الفتنة

لوجوبها

لوجوبها الشرعي فلا بد وانما واجبة مطلقا ولو من صغيرة وانما فعل
ما يكفره لان ذلك من احكام الاخرة وشروطها ثلاثة التزم والافتقار
والعزم على ان لا يعود ويدخل فيها رد المظالم او مصالحة الاعدا
ونص ابي شجاع عليها تأكيداً لما بها **قوله** او خارج عطف على
الاجتماع فالامور به ثلاثة اشياء ولا يجب اخراج البهائم الا عند
الامرية فان لم يورثه جاز اخراجها ما لم يعلم منع الامام منه ويندب
ان يفرق بينها وبين اولادها ليكثر الصياع والصيد وكما يهاجم
في طلب الاخراج الصبيان والشيوخ والعجائز ومن لا طقسه له
النبا والخنف القبيح المنظر لا يجامع اقرب للاجابة ومقنة اخراج
الصبي في ماله على المتقدم ان كان يستحق لفيرة ففوته في مال الوالي
ان اخبره ولا يمنع اهل الزمة من الحضور لانهم ستر عيونهم وقيل
واسع لكنه مكره لانهم ربما كانوا سبب الخط وكبره ايضا امرهم بالخروج
وينفردون بيوم على المتقدم كما الخط عليه كلامهم وروثه شتمنا الحنفى
فمنعهم من الحضور معن لان مقصدته وطى المضاجعة والمشاغبة
لنا محقة بخلاف مقصد خروجهم استقلالاً فانها غير محقة وتلك
المقصدية هي انه ربما صادف خروجهم يوم الاجابة فيظن ضعف المسلمين
بهم حينئذ فان الله تعالى قد يجيبهم استدراجا واما قوله تعالى وما دعا
الكافرين الا في ضلال فالمراد بصلاتهم فتفعل العامة عن كون ذلك على
سبيل الاستدراج فالمتقدم انهم من الحضور معنا ولا يمنعهم
خروجهم استقلالاً وقيل لا يمنعهم ولكن لا يخلطون بنا في صلواتنا بل
يتمزجون في مكان لانه قد يحل بهم عذاب بكفرهم فيصينا قال تعالى
وانتقموا فتنة الذين ظلموا منكم خاصة **قوله** ومن هذا الى
من قوله في وقت معين حيث وكل تعيينه لراي الامام وهذا جواب عما
يقال ان من جملة ما خالفت فيه صلاة الاستسقا صلاة العيد انها لا تحصى
بوقت فلما ذكره وحاصل الجواب انه معلوم بما ذكره **قوله** لا تختص
بوقت صلاة العيد يقتضي انها تختص بوقت غير وليس كذلك فلو
قال كما في المنها لا توقيت كان الاولى فيجوز فعلها في اي وقت ولو وقت
كراهية لانها ذات سبب فذارت معه كصلاة الكسوف كذا وقتها
المختار توقيت صلاة العيد **قوله** وفي صوم يومها الخ عطف على المستثنى

قبله اعني النادرة وحسين فهو ليس داخل تحت الامر به انه
يسن للامام الامريه ويجب عليهم الصوم بامرهم فيه
تبييت النية والتعيين واذا لم يبيت النية وتعيينها
صحة وقوعه نقلا مطلقا واجزا عن الصوم المأمور به فتبييت النية
انما هو لرفع الحرمة واذا لم ينفذها لم يجب عليه الا ان لا يفرط في
رمضان لحرمة الوقت ولا يجب قضاءه لوقاات لان وجوبه ليس بعينه بل
لعارض المحرم الامريه والقصد منه الفعل في الوقت لا مطلقا نعم امر الامام
بالقضاء وجب ولا يجوز فيه الفطر الا بعد رمضان نعم لا يجوز الفطر
للمساكين لانه لا يقضى ويكفي صوم تلك الايام عن تذرا وقضا او كفارة او فطر
كصوم اثنين وخمسين لان المقصود وجود صوم فيها ولا يجب الصوم على الامام
الامر به سواء قلنا ان التكليف يدخل في عموم كلامه ام لا بعد ان يجب الانسان
شيا على نفسه ولو سبق قبل اتمام الصوم المأمور به لزمهم صوم بقية ايامه
لانها كالشي الواحد وفانته لم تنقطع اذ ربما كان سببا للمزيد ولو وقع
سبب استنقا في النصف الثاني من شعبان فامر الامام حينئذ بالصوم
وجب لما في غيره من بقية الاشهر لوجود سببه وهو الحاجة للاستنقا
وامر الامام به واذا امر بالصدقة وجب اقل من قول والمخاطب بذلك من
حب عليه زكاة الفطر فمن فضل عنه شي مما يعتبر شر لزمه التصديق منه
بما ذكره هذا ان يعين الامام قدر اقل من ذلك على كل انسان لزمه
ما عينه ان كان غنيا ثم ان كان ذلك المعين يقارب الواجب في زكاة
الفطر وهو صاع اعتبر عن الفطرة وهو من يملك ذلك زائدا على
كفاية يومه ولينته او يقارب الواجب في احد خصال الكفارة
كعشرة امداد في كفارة اليمين اعتبر عن الكفارة وهو من
يملك ذلك زائدا على كفاية العمر القالب فان زاد على اكثر ما وجب
في الشرع لم يجب واذا امر بصوم غير ما مر وجب يوم كالنذر المطلق
فان زاد على ذلك اعتبر بما وجب في الشرع فان زاد عليه لم يجب
على قياس ما مر وهكذا العتق والصلاة لكن يعتبر وجوب
العتق بالحر والكفارة فحيث لزمه بيع العبد في احدهما بان لم يحتاجه
لزمه اعتاقه هنا واذا امر الامام بشي ثم رجع ولو قبل التمسك
لم يسقط الوجوب والحاصل انه يجب طاعة الامام فيما امر به ظاهر

وبما

وباطنا فيما ليس بحرام ولا مكروه فان امر به يجب تأكيده وجوبه او ينوب
وجب وكذا يجب ان كان فيه مصلحة عامة كترك شرب الدخان
المعروف فاذا نادى بعدم شربه وجب عليهم طاعته لان في ابطاله
مصلحة عامة للمسلمين اذ في تعاطيه ازرا وخسرة لذوي الصلوات
ووجوه الناس خصوصاً اذ كان في خوالا سواق كالقهاوى وان كان
شره يقطع النظر عما يعرض له من مكرها على القدر وقدر ان السلطان
امرنا به بان ينادى بعدم شرب الناس له في الاسواق والقهاوى
فما لقوه وشره ففهم عصاة ويحرم شربه الان في ذلك امتثال الامر
قوله وثلاثة من الايام متواليه وصومها اكد من صوم يومها الذي هو
الرابع لان هناك قولاً بانه لا يصوم **قوله** لان له اى للصوم وقوته
في رياضة النفس اى نادى بها وقع شهوتها وقوله واجابة الدعاء
اي حديث يوم الصائم عبادة وصحته تسبيح ودعاؤه مستجاب
وذكره مفسر وفي رواية ثلاثة لا ترد دعوتهم الصائم حتى
يفطر والامام العادل والمظلوم وفي رواية دعوة الصائم والوالد
والمساكين وانظر بعضهم لا ترد دعوته في قوله
وسبعة لا يرد الله دعوتهم **قوله** مظلوم والوالد ذو صوم وذو مرض
ودعوة الاخ بالقرب شئ **قوله** لامة ثم ذو حج بذان قاضي
قوله وترك الزينة اظهار التذلل والخضوع المنقضى الى القول
الدعاء وبذلك فارتقت غير ما ذكر **قوله** ثياب بذلة من اضافة
الموصوف للصفة كسمي الجاهل لكن بعد تاويل بذلة بمبتذلة
اي مستهنة وان كانت نظيفة اذ البذلة الخدمة ولا يصح
وصف الثياب بها ويصح ان تكون الاضافة على معنى اللام
وحسين فلا يحتاج للتاويل المذكور **قوله** وهي التي تلبس حال
الشغل بغير الشين وفتحها اي ولم تكن جديدة اذ الجديد
مستفوع منه مطلقا ويخرجون من طريق ويرجعون من اخر
مشايخ في ذهابهم ان لم يشق عليهم لاحفافة ولا مكثوف في الروي
فان ذلك مكروه على المعتد واما في رجوعهم فلهم الركوب **قوله**
للايمان قال ابن عباس رضي الله عنهما خرج رسول الله صلى الله عليه
وسلم الى الاستنقا مبتذلا متواصفا حتى اتى المصلى فلم يزل

اي

اي وهو

في التضرع والدعاء والتكبير حتى يصل ركعتين كما يصل العبد قال في شرح المنهج
 فعله ان لا يتزينون ولا يتطيّبون بل ينظفون بالثياب والسواك وقطع
 الروائح الكريهة وفارق العبد بانه يوم زينة وهذا يوم شدة واشتد
قوله وينزعها اي لا يلبسها مطلقا اما ما او غيره وان كان ظاهرا
 عبا زنه رجوع الضمير للامام فقط فكان الاول ان يقول وينزع
 الخ وقوله بعد فراغه من الخطبة اي وبعد رجوعه الى بيته
قوله مع خطبتين متعلق بحذوف في صفة لركعتين وافهم
 كلامه انه لا يلقى خطبة واحدة كما في العيد وهو كذلك **قوله**
 فيما لها اي من الاركان والشروط والسنن ويعلم من ذلك
 انه لا يجب فيها قيام الا ان نذر لها فيجب وينبغي ان
 يجلس او لا يصعد المنبر يخطب **قوله** الا في صحتها الاستثنى
 ثمانية اشياء **قوله** لا يصح ان كما قال الشافعي انظر الى الصحة
 في تقدمها في العيد والسوق ولا يقال الا تمام هنا بالمرحى او الوعد
 اقتضى صحة التقديم لانه يتسلمه لا يقتضى مع الصحة بل الاولوية
 وخوذلك هو كلامه واقول هذا السؤال لا يرد مع تعليل الشا التقدّم
 في صلاة العيد الاتباع وتثنية السوق به من غير اشتراط ذلك ولا شك
 ان صحة التقديم والتأخر في مثل ذلك لا تؤثر الا من الاتباع فهذا
 السؤال غفلة منه وجل من لا يسهو **قوله** وفي الكفار كما في الاول
 اسقاط لفظ الكفار لانه يوم عدم حصه مع انه محصور في بيع
 في الاول وسبع في الثانية لانه كيد التكبير في العيد وحيد فهو
 مكرر مع ما ياتي لا يقال انه اعادة توطئة للصيغة لانا نقول الصيغة
 المذكورة في التثنية ولا يكون ما في المتن توطئة لما في التثنية ولا يقال ان
 كلامه هنا ليس فيما تفتت به الخطبتان بل مراده انه من اثار
 الاستغفار في اثنا عشر لانا نقول بمنع ذلك قوله بدل اثار التكبير
 الى مقتضى انه ليس اثار التكبير في اثنا خطبتين العبد مع ان مقتضى خلافه
 الا ان يقال ان الشرع في هذا على ما قبل المحدث اما هنا فيسكن اثار الاستغفار
 في اثنا الخطبتين حتى يكون اكثر مما في الخبر في داود والخامس من لازم الاستغفار
 جعل الله له من تكريمه وجاوس كل ضيق مخزجا ورزقه من حيث لا يحتسب
 ويكثر فيها ايضا من الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام **قوله** ويدعو

علي التوبة
 صلح

في الخطبة

في الخطبة الاولى اي لاني الثانية وهذا من جملة الاستثناء زاد على
 ما في المتن وقوله اللهم اي قائل اللهم اي يا الله اي لا يحرق النذر قال
 في الخلاصة والاكثر اللهم بالتقوى **قوله** وشديا اللهم في قريضا
 اي وهو قوله شعور قوله وفي اذا ما حدث الماء اقول يا اللهم يا الله
قوله اسقنا بقطر الصبر من اسقى قال الله تعالى واسقنا
 ماء غدقا ويوصلها من سقى قال تعالى وسقاهم من شرابا
 ظهورا غيثا اي مطرا مغيثا اي منقذا من الشدة ههنا
 اي لا ينقصه شيء يتعلق بظاهر البدن كان يشرق في
 ان يكون سهل السالك في نزوله مريئا اي محمدا الطهارة
 في الباطن بان لا يحصل منه شيء يورثه فالمراد انه لا يحصل
 منه ضرر ظاهر او لا باطنا **قوله** مريفا بفتح الميم وكسر الزا
 وبيا مشددة تحية اي ذاربع اي بما وخصب وفي رواية بعضها
 مع الموحدة التحية من قولهم ارفع البعير ربحا اذا اكل الربع
 وفي اخرى يرضيها مع كسر المشاة الفوقية اي ربح وفي البهايم
 من قولهم ارتفعت المشاة اذا اكلت ما شاءت عندنا اي التبر النفوس
 او غيثا او قطر كبار مجللا بفتح الجيم وكسر اللام اي يجلل الارض اي
 يعلو محل الفرس وقيل هو الذي يجلل الارض بالنبات سبحا بفتح السين
 وتشديد الهمزة اي شديدا الوقع على الارض يقال سبح الماء
 سح سح السبح من باب رويروا اذا سال من فوق الى اسفل وساح
 سح اذا جرى على وجه الارض طبقا بفتح الطاء والياء اي طبقا على
 وجه الارض اي مستوعبا لها فيصير كما لطبق عليها يقال هذا
 مخاطبة له اي مساوله وفي هذا من التثنية ما لا يخفى اذ كل كلمة
 فيها من المعنى ما ليس في التي قبلها اذ لا يلزم من كونه مطرا ان يكون
 مغيثا وهكذا ومقام الدعاء مقام اطلب فلذا جمع ههنا بين مجللا
 وطبقا مع ان المقصود من كل التعميم **قوله** واما اي سقنا بفتح السين
 انتها الحاجة اليه فان رواه عذاب **قوله** من القانتين اي الايمان
 بما خيره من رحمة الله تعالى وهو من الكبار ان يعتقد احواله ذلك والا
 كفر والعباد بالله تعالى وقال الحنفية انه كفر مطلقا وحذف الله من الدعاء
 شيئا وهو اللهم ان بالصا د والبلاد والبهايم والخلق من الملائكة والذوار

فالمجرب
 ع

ان

بفتح اللام المشددة وبالهمزة الساكنة والمرشدة الجوع والجهد بفتح
 الجيم وقيل بضمها قلعة الخير وهو الحال والضم لك أي الجوع ما لا يملك
 تشكوا بالنون الألف بك اللهم انبت لنا الزرع وأدر لنا الضرر
 باللب وهو بفتح الهمزة وتشديد الهمزة وفتح الراء المشددة من الأوزار
 وهو الأثر والضرر بفتح الضاء والمجعة وانزل علينا من بركات السماء
 أي خيراتها وهو المطر وانبت لنا من بركات الأرض أي خيراتها وهو
 النبات والثمار وخصها بالذكر لأن السحاب تجري مجرى الأب والأرض
 تجري مجرى الأم ومنها حصل جميع الخيرات فخلق الله تعالى في شجرة
 النهر ورفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف عنا البلاء لا
 يكشفه عنك **قوله** اللهم أنا نتفقر إليك أي نطلب منك
 تبرؤك وفضلك وقوله كنت أي ولم تنزل لأن المأضي المستعمل
 في خاتمه تعالى يصلح للمضي والحال والاستقبال فيكون للدوام
 والاستمرار وكذا يقال في الآية بعد وقوله غفار أي كثير المغفرة كما
 قال ربنا أي المظلة لأن المظلة ينزل منها إلى السحاب أو السحاب
 نفسه أو المطر من إطلاق اسم المحل على الحال وعلى الأولين يكون نسبة
 الأرض إليها مجازا عقليا **قوله** مدرار أحال من السماء وقوله أي كثير
 الدراري النزول على الأرض واخذنا من ذلك من صيغة المبالغة قال
 في الخلاصة **قوله** ففعل أو مفعول أو ففعل البيت **قوله** يا أيها
 ربكم أي إلى قوله انصارا وهو خذ من الآية الاستغفار لجلب الرزق
 والوكر وقوله كما قال سيدنا آدم عليه الصلاة والسلام ربنا ظلمناك
 أنفسنا الآية وكما حال سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام رب
 اني ظلمت نفسي فاغفر لي كما قال سيدنا يوسف عليه الصلاة والسلام
 لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين وسن ان تضرر بالمشقة
 المحتر ان يتقوله اللهم جو البنا ولا علينا بلا صلاة **قوله** وفي الاسرار
 رابع الفروق **قوله** في المذكورات أي الثلاثة وهي كثرة الاستغفار
 وما بعده وقوله كما تقر أي من الأيمان بقوله فيها بعد ما تقدم
 فهي ما خفزة ما هنا **قوله** تخف ثلثها ظرف للبعدية من ظرفية الكل
 في خبره ويصح ان يكون بدلا من ذلك **قوله** حينئذ أي حين التوجه وإذا
 فرغ من الدعاء استدبر القبلة واقبل على الناس تحننهم على طاعة الله تعالى

في ان يفرق

الى ان مضى ولو استعمل في الأولى لم يوه في الثانية **قوله** واذا جهزتموه
 التي وختار ان يقرأ غفرت دعاءه فقله تعالى قد اجبت دعوتكم
 فاستجبوا وقولنا فاستجبنا له فلكشفنا ما به من شر وقوله تعالى
 وهو فاستجبنا له وخبرنا من الغفر وكذلك شجع المؤمنين وما
 اشبهها من الآيات تفاولا بالاجابة أو شرح الروض **قوله** وفي تحويل
 الرد أي للامام وغيره وان كان ظاهر قوله عند توجهه للقبلة قصر
 ذلك على الامام والردا ما يسترا على البدن بخلاف الازار فانه ما يستر
 اسفله وكان عرض ازاره عليه الصلاة والسلام ذراعين وشبرا
 وطوله اربعة اذرع **قوله** فيجعل بينه يساره تقير للتحويل
 وقوله بعد فيجعل اعلاه الخ تقير للتكليس وكل منها خاص بالرجل
 دون المرأة والخنثى والحامة العقاول بتغير الحال إلى الخصب بغير
 الخاء السعة فقد كان عليه الصلاة والسلام يحب القل الحس وفي
 رواية واحب القل الصالح **قوله** ويكره أي الردا المربع اما الدور
 والمثلث والطوريل فليس فيها الا التحويل لأن تكليسا متصرفا
 ويحصل التحويل والتكليس معا بجعل الطرف الاسفل الذي على
 شقه الأيمن على عاتقه الأيسر وعكسه **قوله** في الدعاء أي جيبه
 ولو عند الدعاء بتحصيل شيء كما مر في قوله اللهم اسقنا الخ لأن القصد
 رفع الخراب والخطأ اما مطابقة في نحو ما ذكرنا أو التزاما في
 تحق النهر اكشف عنا من البلاد أو لولا جتمع في دعائه طلب شيء ورفع
 شيء آخر كما كتب الامير في رقة وقال اللهم اني اسئلك حصولنا
 في هذه أو قال اللهم اقض جوابي وكان فيها طلب ورفع جعل ظهوره
 كفيه إلى السماء لأن وراءه الفاسد مقدم على جلب المصالح **قوله** وفي ابدال
 التكسير تقدم ان هذا ليس بمراد مع ما سبق لأن ذلك في الاثنان وهذا
 في الاثنان **قوله** فيقول أي على الاحتمال واقله استغفر الله وانما اختار
 المصم هذه الصيغة لما ورد ان من قالها غفر له وان كان قد فرغ من الرجف
 اهوق **قوله** ويسئ الاستغفار الخ هذا زائدا على الفروق وقوله باهل الخير
 خصوصا عما راى الساجد لما ورد ان الله تعالى اذا اراد ان ينزل بركة
 عند اهل النظر الى اهل المساجد فنصرف عنها وبالصبيا ولو غيرهم من
 وبالبنوايم كما مر لما ورد في حديث لولا شيوع ركع وصبيان رضع وبنايم

فيها
 صح

العكس
 الصور العكس
 وهو الثاني في الاول
 وطائفة في الثاني
 هو

ان كسوفها لا اجل موته فزاد عليهم زعمهم قوله الموت احد كابرهم وقوله والحياتة كالحجاج
 فيه اخبار الغيب لانها كسفت في زمانها فخيرهم ان سب ما يقع ليس هو حياة الحجاج بل ذلك
 امر يخوف الله به عباده وقيل الحكمة بتبني عبادة الشمس والقمر على انهما مسخران
 من اللان ولو كانا الهين لدعا هذا التقصير عن انفسهما ولما حي نورهما واولاده على
 الله عليه وسلم سبعة القاسم فزيب فرقيه ففاطمة فام كلثوم فعبد الله وعلقب
 بالطيب والفاهر فابراهيم وهو في مارية القبطية ولد في ذي الحجة سنة ثمان
 الهجر وعاش سنة اشهر او ثمانية ايام وقيل ثمانية عشر شهرا وقيل سنة وعشرة
 اشهر وسنة ايام فتوفي سنة عشر للهجرة ذلك اي شئ منه لاستحالة اجتماعها
 عادة في وقت واحد وان كان جائزا في القدرة الالهية اذ رحمتهم فصلوا
 اي الصلاة المعروفة لانه من الجمل المبين بفعله صلى الله عليه وسلم اقول
 حتى ينكشف غاية للمحافظة لا الصلاة اذ لا يس تكرارها هي ركعتان فيجمع
 كنية صلاة الكسوف مع تعيين انه كسوف شمس او قمر نظير ما مر في العيد
 ويجوز الزيادة على ركعتين ولا توصف باداء ولا قضا سواء ادرك ركعة
 في الوقت ام لا بعدهما خطبتان اي فلا يصحان قبلهما ولا تجزى خطبة
 واحدة وقوله فيما لها اي للصلاة والخطبتين من الاركان والشروط والسنن
 ومنها الفصل كالحجة نعم لا يس لها التطميط لخلق وقام ولخو ذلك لانه
 حال سوال وزلة وغير يكون في ثياب بذلة لما ذكر افاده من رفعه في المسجد
 وان ضاق لجلد صلاة العيد لانها زياقات بالاجلاد لا تكبيرات فيها
 اي في الصلاة والخطبتين وقوله وفي انه يس الخ اي محييت الاحرام
 بها والدعوى شرع فيها بقصد الاثبات بهذه الكيفية وجبت الاقراء
 لانها نقل مقيد لا يغير عما نوى فاذا نوى كيفية معينة فان اطلق تخير

فاذا رايتهم
 ع

على

التي هي على المعتمد وقوله طوال صفة للتلافة المذكورة قبله
قوله وكذا يس فصله كذلك او لم يذكره في المتن للمخلاف فيه
 بين الشيخين في طول عند النوى خلافا للرافعي اما الركوع
 فيطول باثنا عشر فافعال هذه الصلاة على ثلاثة اقسام وقوله
 نحو الركوع اي كل سجود كالركوع الذي قبله **قوله** وهذا تقرب اعترض
 بانه لا تقارب لان القيام الثالث اطول من الثاني على الاول وعلى
 الثاني بالعلس واجيب بان المراد بالتقريب التخييل بينهما كما قاله
 من روى عبادته ويستفاد من مجموع النصين تخييرة بين تطويل
 الثالث على الثاني ونقصه عنه **قوله** وفي الثاني مما في اية منها
 اي معتدلة لان ذلك هو عدد ابي الاعمران وهي وان قاربت
 البقرة في عدد الاي لكن اغلب اي البقرة اطول من غيرها وفي الثالث
 كناية وخبر من اي البقرة لان ابي النسيابة وخصة
 وسبعون وهي تقارب ما به وخبر اية من البقرة لطولها
 وقوله وفي الرابع كناية لان اي الائمة مائة وثلاثة وعشرون
 وهي تقارب مائة من البقرة لطولها ولا فرق فيما ذكر بين
 المحصور وغيرهم سواء رضوا بذلك ام لا **قوله** في الركعات
 اي والسجودات على طبق الركعات كل سجود في الركوع
 الذي قبله فيسوي في الاول كناية اية والثاني كناية والثالث
 كسفين والرابع تخيير **قوله** ومن قصد فعلها الخ قضيتها
 انها لا تفعل كذلك الا عند القصد وان لو اطلق نيتها حملت
 على الافضل وقال ابن حجر محل على كونها سنة الظاهر ولكن معتمد
 من التخيير بين ان ياتي بها سنة الظاهر وان ياتي بها بالكيفية
 الاكمل كما مر هذا ان لم يشتر في القيام الثاني من الركعة الاولى
 فان شرع فيه انقطع التخيير وتفتت الكيفية الثانية اعني
 الاثبات بتمامين وركوعين واعتمادا كين وان لم يجب تطويلها
 ولا تطويل البقرة ولو نزل بكيفية بغيرها تفتت ولا يكفيه
 غيرها وان كانت اعلى ولو نزل بصلاتها واطلق الكيفية بترتين
 سنة الظاهر لانه اقل ما ينطلق عليه اسم صلاة الكسوف
قوله كذلك اي سنة الظاهر اي من حيث الكيفية فلا ينافي طلب

الجماعة هنا قال الشافعي رضي الله عنه وهذه الكيفية تأتي في غير
 الكسوف كالزوال والصواعق والرياح لكن فرادى **قوله** وإذا
 أتى بالافضل أي بان قصده في احرامه وقوله فلا يجوز زيادة ركوع
 الخ أي في الركعتين ولا في احداها كما هو معلوم لانه يلزم عليه
 مخالفة احداها للآخرى ولا يكررها نعم ان صلاتها منفردة كانت
 له صلاتها بعد ذلك جماعة كما في المكتوبة لما تقدم من سنن الامامة
 في كل نفل تطلب فيه الجماعة **قوله** لتنادي الكسوف أي استمراره
 ويعلم ذلك لمن في الركعة الاولى بقول اهل الحجة من علماء الهيئة
 بقدر من مكنته **قوله** يحتمل بالثلاثة أي يحتمل **قوله** في الخطبة
 ان فيها الخسوف أي كل من الخطبتين لا الثانية فقط **قوله** على الخروج
 من المواضع أي التخليص منها فيشمل رد المظالم ولو في العرض
 وقوله والصرف من عطف الخاص للاهتمام ولو خطب الامام
 وامره بهذه الاشياء وجبت كما في الاستسقاء **قوله** الففلة
 هي الاشتغال بما انتهى عن الله تعالى وعن التفكير في الآخرة
 والاعتبار الصلوات بما في يده من المال وركون النفس اليه
 بان لا يترك زواله **قوله** ولا نها صلاة ليل أي او ما في حكمه لانها
 لا تقوت بطلوع الفجر كما سيأتي **قوله** لا تكون القراءة الخ هذا جواب
 عما قال ان صلاة الكسوف القصر صلاة العيد في كونها جهرية
 فلا يصح استئذانها وفي الاسرار وفي الجهر الخ وحاصل الجواب
 انه وجه الاستئذان مخالفة هذه الصلاة للعيد في كونها تارة بالجهر
 واخرى بالاسرار وجاب ايضا بان الاستئذان باعتبار المجموع أي
 بالنسبة لكسوف الشمس دون خسوف القمر وقوله الاجهرية
 أي اذا وقضا **قوله** وتقوت صلاة كسوف خبز بالصلاة الخطبة
 لأن القصد منها الوعظ وهو لا يقوت بذلك بل في مسلمان في
 خطبة عليه الصلاة والسلام للكسوف انها كانت بعد الاخذ
 أي التمام يقينا ولا تقوت ما بقي منه شيء كما لو كشف ذلك
 القدر ابتداء ولا بالشك في الخلا بها كما حال سحاب روضها
 ولا عبرة بقول النجاشي انها انجلت او كسفت لانه تخير فيصلي
 في الاولى لأن الاصل بقاؤه دون الثاني لأن الاصل عدمه وتوا حرم
 بها كسنة

قوله بالاجل

بها كسنة الظاهر ظاهرا بما قبل الوقت فتبين خلافه وقوت نفل
 مطلقا بخلاف ما لو احرم بها الكيفية الاكمل اذ ليس لنا نفل مطلق
 مطلق علون تلك الصورة كما قاله الزياتي **قوله** وبغيرها أي الزوال
 محل سلطانها والمساو بالقروب القروب الحقيقي يخرج ما لو
 حصل في أيام الرجال كسوف الشمس في الوقت المحكوم عليه
 بانه ليل فيصلي له فيه لا يقرأان عزيت حكما لم تغير حقيقة
 ويجهل بالقراءة لانه وقت جهر وكذا يقال في الاخذ الا في المزار
 به الحقيقي يخرج ما لو حصل للقمر خسوف عند طلوع الشمس
 من مقرها في الوقت المحكوم عليه بانه نهار فيصلي له فيه
 سرا كما مر وهذا يلغى فيقال لها صلاة كسوف شمس في الليل
 جهرا وصلاة خسوف قمر مع طلوع الشمس **قوله** وصلاة كسوف
 القمر بالاخذ أي التمام يقينا على ما مر **قوله** ولا بطلوع الفجر أي بقا
 الانتفاع بصلواته بل يصلي اذا خسف بعده ولو كان خاسفا
 قبل الفجر فلم يصلي حتى طلع الفجر صليت ولا يقال ان طلوعها يصيرها
 قضا لأن ما قبل الفجر هنا كبقية فالوقت واحد ولو اجتمع مع
 الجائزة عيدا وكسوف قدمت لخوف تغير الميت بتأخيرها ولما كانها
 بغير صيتها او كسوف وفرض الجمعة وظهر قدم الفرض ان ضاق
 وقته والا فالكسوف لتعرض صلاته للفتوات بالاخذ ثم يخطب
 الجمعة متعريضا له بان يقرأ حديث ان الشمس والقمر آيتان
 الخ او يطلق ولا يجوز ان يقصد معها في الخطبة لانه لا يشهد
 بين فرض ونفل مقصود ثم يصلي الجمعة او كسوف ووتر قدم الكسوف
 وان خيف ففهما معا لانها اذا لا تقضي او جنازة وفرض وعيد
 وكسوف فالكسوف مع الفرض فيما مر من التفضيل لكن له ان يقصد
 العيد والكسوف بالخطبة لانها سنتان والقصد منهما واحد
 وهو الوعظ مع انهما تابعا للمقصود وهذا انما يستشكل
 ذلك بعدم صحة السنتين بنية صلاة واحدة اذ لم تتلا خلا
 كتحية وسنة وضوء محل تقدم الجنازة فيما ذكرنا احضرت
 وحضر الولي والا فرد الامام جماعة ينتظر لها واشتغل مع الكافية
 بغيرها وتسقط الجمعة عن المنتظرين لها ومثلهم اصدقا الميت والمشتغلون

قال في الاجل
 قوله في طالع الشمس
 الا في

بتشبيعه كالحاليين ومحل تقديمها ايضا اذا خشي تغير الميت
 او كان التاخير لا لكثرة المصلين والاحراز ما خيره بل هو الافضل
 في الثانية فهذه ست صور يقدم فيها الاضيق فتاثير الاكد والتقديم
 في جميعها على طريق الوجوب افادة في المنهج مع زيادة **قوله**
صلاة النفل الى اخر هذا الباب عن الابواب قبله وان كان ما ذكر فيها
 بعضا منه لكونه افضل مما ذكرهنا ولا لانه اشبه الفرائض بطلب
 الجماعة والخطبة فيه وللخلاف في وجوبه كفاية او غنينا واصل مشروعية
 النفل من الروايات وغيرها انه يجبر الخلل الواقع في الفرائض كترك خنوع
 وتدبر قراءة ولا يجبر ترك الفرائض في الدنيا بل لا بد من فعلها
 في الآخرة بان مات ولم يفعلها فيقوم كل سبقة منه مقام ركعة
 من الفرض ومعلوم ان كونه يجبر الخلل في غير تركه عليه الصلاة
 والسلام اذ لا ينقص فيها وشرع بقائه مشروعية متاخرة عن الحجرة **قوله**
 وهو اي شرعا ما ترجح الشرح اني افضل واختار فعله ختم الحرام
 والمكروه لانه اشرع رجع تركهما والمباح لعدم الترجيح فيه هذا ان
 اوقعت ما على شيء فان اوقعت على عبادة خرجت هذه من اول
 الامر وخرج بقوله وجوب تركه الواجب وهذا بمعنى قولهم ما يثاب
 على فعله ولا يعاقب على تركه اما النفل لغة فهذه الزيادة **قوله** ويعبر
 عنه اي عما رجع الى وجلة ما ذكره من الالفاظ المترادفة سبعة ومنها
 الاحياء والاولى وقيل السنة عليه النبي صلى الله عليه وسلم والسجدة
 ما تركه احياها واعترض مرادفه الحسن لما ذكره يقول ابن السكيت الحسن
 الماذون فيه واجبا وسندوا ومباحا واجبا بان مرادفته لها
 باعتبار احد ما ضربا او اصطلاحا للفقهاء او لغيرهم وقوله مع
 الفرائض اي معها في المشروعية سواء كانت قبلها او بعدها **قوله**
 ركعات بفتح الكاف جمع ركعة بسكونها قال في الخلاصة ٥٥٥٥
 والسالم العبد الثلاث اسماء **قوله** اتباع عين فاه بما شكله ٥٥٥٥
قوله ركعتا الفجر وله في نيتها عشر كيفيات سنة الصبح سنة
 الفجر سنة البرد سنة الوسطى على القول بانها الوسطى على القول
 سنة الغداة وله ان يحذف في السنة ويضيف فيقول ركعتي الصبح
 ركعتي الفجر ركعتي البرد ركعتي الوسطى ركعتي الغداة ويريد على ذلك

فرائض
 مشروعة الفري
 لان صح

ما واظب

كيفيات

كيفيات وهما ركعتي الصلاة التي يشوب لها اوقنت لها
 داما والوتر ولو ركعة افضل من ركعتي الفجر للخلاف في وجوبه **قوله**
 ركعتان قبل الظهر اي وجوبه ان يطلق في سنة الظهر القبليّة
 مثلا ويخصه بركعتين واربع والمقدم تساوي القبليّة والبعدية
 في الفضيلة كما جزم به في شيء على مرر ودل عليه كلام البهجة حيث
 عطف بالواو التي لا تقيد ترتيبا وقيل ان البعدية افضل لان
 التابع يشرق بشرق متبوعه وقد اجتمع الشيخان في مرر والشيخ
 البكري في بعض الاول لا يفسد احدها الاخر قبل القبليّة افضل
 او البعدية فثبوتها وفضل البكرى البعدية فنقل المجلس
 الى الجامع الازهر فاعتزضوا عليها بانها يحفظان البهجة
 والمسيلة فيها والمؤكد افضل من غير المؤكد **قوله** بعد ها اي الظهر
 او الجمعة فافرد الضمير بنا على ما هو الاصح بعد العطف باولاها
 لاحد الشئين واما قوله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولي بها
 فعلى لغة قليلة ولربما به مطابقا للمرجع بان يقول بعده اي
 الاحد مراعاة لمعناه وهو الصلاة ومحل طلب سنة الجمعة البعدية
 اذ لم يصل الظهر بعدها فان صلى بعدها كان عليه العمل لان في مصر
 لم يطلب لها بعدية لا مؤكدة ولا غيرهما لقيام سنة الظهر
 مقامها فحيلة ما يطلب منه من السنن للجمعة والظهر ثنتي عشرة
 ركعة **قوله** وفي ركعتي الفجر وكذا في كل ما لم يرد له قراءة مخصوصة
 وفي ابتداء كل من النهار والليل بهتيم السوريتين في الرابطة مناسبة
 قوية **قوله** بسورتي الاخلاص فحسبها بذلك لما فيها من خلاص
 التوحيد صريح في قل هو الله احد والتزاما في قل يا ايها الكافرون
 لان نفي الشريك يستلزم ما ذكره ولا تغليب في تسمية قل
 يا ايها الكافرون بالاخلاص بل تسمى بذلك حقيقة كما نقله
 السيوطي في الاتقان لان اسم السور وترتيبها وترتيب
 الايات امر تقضي وقيل تغليب وعليه جرى في المنهج حيث
 قال في ركعتي الطلوع بقرا سورتي الكافرون والاخلاص **قوله**
 وروي ايضا في وروي ايضا المرشخ في الاولى والمرشخ
 في الثانية لان ما ذكره في ذلك اليوم ولذا قيل من صلاهما

سميا
 صح

بالر والحمد لله رب العالمين في ذلك اليوم الموعود السنة الافتتاحية على ما في هذه
 الروايات والجمع بينهما او ان يثبت منها خلاف الاول لان المطلوب تخفيف
 ركعتي الفجر لا يقال ان في الجمع بينهما الخروج من الخلاف لانا نقول
 محل مراعاته ما لم يلزم عليه ترك سنة كالتخفيف هنا وقيل
 يجمع بينهما فيقدم الآية ثم المخرج ثم قل يا ايها الكافرون في الاولى والآية
 والحمد لله رب العالمين ثم قل هو الله احد في الثانية واورده عليه ان في ذلك تطويلا
 والمطلوب في ركعتي الفجر التخفيف كما مر واجاب بان المراد تخفيفها
 عدم تطويلها ولا شك ان الاتيان فيها بما ذكر لا يعد تطويلا وكذا
 لو زاد عليه في الاولى ربنا انما باننا انزلت الآية وفي الثانية انا ارسلناك
 بالحق بشيرا ونذيرا الى ومرتبته ههنا متاخرة عما مر على هذا القول
قوله التي في البقرة هذا ايضا اذ لا تشبه بآية العمران لان فيها
 قولوا وفي الثانية قل **قوله** ويسى ان يفصل الى ويسى ان يقول
 بينهما ما نقل عن الترمذي الحكيم حيث قال رايته الله تعالى في المنام مرارا
 فقلت له يا رب اني اخاف زوال الايمان فارني بهذا الدعاء بين سنة
 الصبح والقرضه احدا واربعين مرة وهي يا حي يا قيوم يا بديع السموات
 والارض يا ذا الجلال والاكرام يا الله لا اله الا انت اسالك ان تحي قلبي
 بنور معرفتك يا الله يا الله يا رحمن الرحيم ونقل الياقيني عن الشافعي
 رضي الله عنهما ان من وضع يده اليمنى على صدره وقال سبحان الله
 القدوس الخلاف الفعول سبع مرات ثم قال ان يشاء يذهب غمك ويات
 بخلق جديد وما ذلك على الله بعزيز ذكي ولو مرة واحدة حفظك من
 وساوس الشيطان وكل خاطر سوء يقول ذلك اي وقت اراد **قوله**
 بينهما محل ذلك اذا قدم السنة على الفرض فان اخرها اضطر
 بعد ان يصليها معا لا بينهما **قوله** باضطر اي على يمينه او يساره
 والاول اولى ويسى ان يقول في اضطراره اللهم رب جبريل وميكائيل
 واسرافيل ومحمد صلى الله عليه وسلم اجبرني من النار وينبغي ان
 يزيد وعزرايل ايضا وقوله او كلام اي ربي وقوله او نحوه اي
 المذكور من الاضطرار والكلام كتحول واستلوت وذكر ولا فرق في سبب
 الفصل بما ذكر بين المودة والمقضية وحكمته تذكر ضمة القدر
 اول النظم فيكون باعشاله على اعمال الآخرة **قوله** بعد ما اني بعد الظهر

والجمعة

او الجمعة وافرد الضمير لما مر **قوله** رايدت على ما راي قبلها وبعدها
 ويدخل وقت الرواتب الثانية قبل الفرض بدخول وقتة والتي بعده ولو
 وشرا بفعله فلا يجوز صلاتها قبله ولو قضا ولا يلغى فيقال لنا صلاة
 خرج وقتها ولم يدخل وهي المتأخرة اذا خرج وقت الفرض ويخرج وقت
 النوعين بخروج الفرض ففعل القبليته فيه بعد الفرض اذا لا يشترط
 ملاحظة التاكيد فتصرف اليه السنة عند الاطلاق في الاحرام ركعتين
 ويجوز الاربعه القبليته مثلا باحرام واحد بل لو اخرجها عن الفرض جاز
 ان يصلي الثانية باحرام واحد وينوي بقبليته الجمعة سنتها ولا
 اثر لاحتمال عدم وقوعها صحاحه لانه يكتفي غلبة الظن بصحتها
 فان لم يطلب على الظن ما ذكرنا غلب عدم صحتها او شك
 فيها لم يأت بها قبل تبين الحال فان تبين عدم صحتها لم تكلف
 عن سنة الظهر فيما يظهر وقد ذهب بعضهم الى الاكتفاء بذلك
 كما يجوز بنا الظهر على الجمعة ورد بان وجهه بعضها فاستحسن البنا
 عليه وهذا هو الوجه في ذلك وقيل انه ياتي بها في صورة الشك
 وينوي سنة الوقت وقيل ينوي سنة الظهر والظاهر ان سنة
 الجمعة شرطها الوقت كالجمعة فلا تضم بعد خروجه ولا تقضى **قوله**
 ركعتان قبل المغرب ويقدم عليها اجابة المؤذن فان تعذر جهتها
 فضيلة التخمير لا سراغ الامام بالفرض عقب الاذان اخرها الى بعد الفرض
قوله وهذا القسم اي الراتب غير المؤكدة **قوله** ومنه الوتر لم يرد
 من الرواتب نظر الى عدم صحة اضافته للعشا فلا يصح ان ينوي فيه
 سنة العشا وجعله في المنهج منها نظر الى تعرفه فعلاه على
 فعلها كسنتها المتأخرة حتى لو خرج وقتها وارا دفعه قضاء
 قبل فعلها لم يصح لان القضاء يحكي الاداء ولو صلى العشا واورتر
 فتبين بطلانها كان تذكر ترك ركعتي منها لم يصح وتره وكاء نافلة
 لكن يرد على هذا صلاة التراويح فانها لا تسمى راتبة مع توقفها على
 العشا واجيب بان المتبادر من الراتبة ما يفعل في جميع السنة
 لا ما يكون في خصوص رمضان **قوله** بعد فعل العشا اي وقبل
 طلوع الفجر الصادق وقوله ولو جمع تقديم قلوبا موقفا بعد
 فعل العشا وقبل الوتر وجب تأخيرها الى وقتة الحقيق **قوله** يحصل

وقت

تأخرتها

بركعة لكن الاقتصار عليها خلاف الاولى والمراومة على ذلك مكرهة
ولونوى الوتر واطلق حمل على ثلاث على المعتمد والفرق بين ما هنا والكسوف
ان ما هنا اختلاف في الزاوية اي العدد فيحتاج الزاوية الى ثبوت
ابتداء الوتر فيحمل على اقل الكمال واما اختلاف في الصفة فتصح
فيه التحيز وايضا لما كان اقل الوتر وهو الواحد مكرهها تركت النية
على اقل الكمال بخلاف ما مر وقيل بتحيز هنا ايضا **قوله** او ثلاث
ولو حمل فلا فائز ارام فيحمل الاحدى عشرة او جعله خاسرا فلا
يصح على المعتمد لانه لما صلى ركعة الوتر صار ما بعدها مستقلا وقد
ورد لا وتران في ليلة **قوله** او احدي عشرة فان زاد عليها باحرام
واحد بطل الجميع ان كان عامدا عالما والا وقع نفلا مطلقا فافضلها
صح التحيز في مرات وبطل الساردس ان كان عامدا عالما والا
انعقد نفلا مطلقا فان مر **قوله** او تر وخمس الى اتي بهذا الحديث
لا تمام الدليل على جملة العدد وقيل فثبت به ثلاثة اعداد وما
قبله مثلهما والخمس مكررة وحكمة الايمان بضعفة الامر في هذا دون
الاول الاشارة الى طلب الريادة **قوله** على شرط الشيخين اي رجاها
قوله ولم زاد افا دكلما ان الركعة ليس فيها الاكيفية واحدة واذا
او تر بثلاث سن ان يقرب بعد الفاتحة في الاولى بسبح اسم
ربك وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد
والمعقودتين فان او تر باكثر من ثلاث قرا ما ذكر في الثلاث
الاحيرة **قوله** الوصل متبعا موخر ومن زاد خبر مقدم اي الوصل
ثابت لم يزد الى وضابط الوصل والفصل ان كل واحد حرام جمعت
فيه الركعة الاخيرة مع ما قبلها فهو وصل وان فصل فيما قبلها فهو
فصل بان سلم من كل ركعتين مثلا وحمل احرام فصلت فيه
ما قبلها فهو فصل ويقول في نيتها من الوتر لانها بعضه حقيقة
او الوتر وتخير في غيرها بين سنة صلاة الليل ومقدمة الوتر
وسنة على الاضافة الثانية وهي اولى وركعتين من الوتر
لا الوتر لانه شفع فان وصل او تر بواحدة فقط نوى الوتر تعذر
ان تقدم الوصل فصل تحيز فيه كما مر ولو صلى ما بعد الاخيرة
وتركها اتيب على ما فعله غراب كونه من الوتر لانه يطلق على

قوله باحرام واحد
اي على وجه التحيز
فان كان عامدا

وكل
ص

مجموع

مجموع الاحد عشر ومثله من اتي بعض التراجم **قوله** يتشهد
في الاخيرة قدمه على ما بعده لانه افضل منه كما في التنبيه
بالمغرب وقد ورد لا تر وثلاث ثلاث هذه بصللة المغرب
لا يقال التشبيه لا يظهر الا فيما اذا او تر بثلاث
ركعات فان او تر بخمس او سبع مثله فلا تشبيه لانه نقول هو
موجود ايضا من حيث الايمان به تشهد من اجدها قبل الاخيرة
والاخر بعدها او يقال المراد التشبيه في الجملة اي في بعض
الصور وهو ما اذا او تر بثلاث **قوله** ولا يجوز فيه اكثر من
تشهدين قلوا في ذلك عامدا عالما التحيز بطلت صلته او
ناسيا او جاهلا فلا وكان نفلا مطلقا **قوله** بان يتشهد في الاول
التعقيب بالكافي لعدم انحصار صور الفصل فيها ذكره اذ منها
ما لو صلى اربعا يتشهد وسلم ثم اربعا او اثنتين متتاليتين في
الفصل تشهد بعد كل ركعتين او اربع او غير ذلك والممتنع
ان يتشهد في خمس مثلا ثم يصل بعد ما تقدم ومن صور
ايضا ما لو صلى عشر باحرام واحد وتشهد بعد كل ركعتين ثم
الحادية عشر باحرام اخر **قوله** وبعد كل ركعتين عطف
على الضمير المحذوف بقى اي وسلم بعد كل ركعتين اذ السلام
لا يكون الا بعد سبق الوصل وان كان مدفوعا بما علم من قوله
ومن زاد الي من انه لا يصح ان يتشهد في كل ركعتين ويسلم في
الاخيرة **قوله** وهو افضل لا يقال بل الوصل افضل مراعاة خلاف
اي حنيفة لانه نقول مراعاة الخلاف شرط منها ان لا يقع
مراعاة في خلاف اخر ومن العلماء لا يحيز الوصل كما لا يحل
الافضلية ان يستوي العدداك والا فالاحدى عشرة مثلا
فصل او صلاة افضل من ثلاث مثلا فضلا وقد يكون الوصل افضل
مع المتساوي فيها اذ المربع الوقت الثلاثة موصولة فهي افضل
من ثلاثة مفصلة لان في صحة قضا النوافل خلافا **قوله** لانه
اكثر صلاة لزيادته عليه بالسلام والنية وتكبيرة الاحرام وغير
ذلك افا رده في ثم المنهج **قوله** وليقتل الى القنوت لغة الدعاء
وشرعا ذكر مخصوص مشتمل على ثنا ورد ما تحصل سنة القنوت

وظر عبارة انه معطوف
على في الاخرة وهو لوجه انه
كيفية من الكيفية الوصل في
مطلبة مراعاة
الخلاف في بين
الاية

قوله من الفقه
اي لان
او

بكل ما اشتهل على ذلك حيث قصده وحكمة اختصاص الصبح به دون
 باقي الصلوات انها واقعة عقب نوم وكسب وتقصير وقيل
 لقصرها فكانت بالزيادة اليق **قوله** وهو اللهم اهدني تطلق
 الهداية على الدلالة على طريق توصيل الى المطالع وعلى خلق الاهل
 في القلب والاول مشترك بين الله وغيره كالانبياء والاوليا وسائر
 الدعاة اليه والثاني مختص به تعالى والمراد هنا الثاني هو
 مجموع الامرين لا محذور الاول لانه لا يستلزم المقصود وهو
 الوصول بالفعل **قوله** فيمن اي مع من هديتهم او متعلق بمحذوف
 اي اجعلني من جافين هديتهم وكذا ما بعده وما في اي من
 بلايا الدنيا والاخرة وتولني اي كن ناصر او حافظا لي وبارك
 لي فيما اعطيت اي اعطيتني في وقتي اي احفظني من غرام
 انك تقضي اي تحكم ولا يقضي اي يحكم عليك وانه لا يذبح
 بكسر الدال اي لا يحصل ذلك لمن كنت مواليا اي حافظا له تبارك
 ربنا اي تزايد برك فان ابدل حرفا من ذلك بغيره ولو جرد فم
 كان اقبح بدل في سجد لله وهذا افضل من قنوت سيدنا
 عمر الاق **قوله** او نحوه اشار به الى عدم الحصر في القنوت المشهور
 واما قوله وهو اللهم فليس فيه حصر القنوت المشهور ولا ضرر فيه
قوله وفي الصلاة المكتوبة لنا زلة الى وجهه الامام في الجهرية هي
 والسرية والموداة والمقضية ويسر به المنفرد مطلقا لقنوت الصبح
 فيما ذكره من المكتوبة النافلة والمنذورة وصلاة الحيازة فلا يشرع
 القنوت فيها لنا زلة اه قاله العياشي **قوله** لنا زلة اي نزلت بالمسلمين
 ولو واحد بشرط ان يمر بفضله كعالم او شجاع **قوله** كونا ومنه
 الطعن والطاعون قاله في القاموس الوهاب بالقصر الطاعون وكل مرض
 حار والجمع اوبيا ويحد والجمع اوبية اه بالمعنى ولا يشك على الدعاء برفع
 ذلك كونه شهادة لعدم الحصارها فيه اذا سبها كثيرة وقوله وتخط
 اي احتباس من مطر يقال تخط العام تمنع وتخرج وتطلق على الضرب
 الشديد وقوله وحرف اي من عذر **قوله** بعد اعتداله فيه نظر لانه ليس
 بعد اعتداله الا الهوى للسجود فابعده عنه لانه ليس بمخلد للقنوت
 واجيب بتقدير مضى اي بعد اوله اي فيه ولو عبر به لكان اولي

من حيث هو في ذلك
 بل حصر القنوت

خلع
 جلدات ما نزلت بالكفار كان
 نزل بهم الوباء فلا يس الدعاء
 برفعه عنهم لانه يظن ضعفه
 المسلمين حكم حاله ولا يرفع
 اذ في اقامتهم مصلحة لنا
 بتكثير الجزية ولا يطل به
 الصلاة

وقد يقال

وقد يقال ان مراده بالاعتدال المعنى المصدري اي رفع الرأس
 ولا شك ان القنوت واقع بعد ذلك لانه **قوله** بعد القنوت
 المذكور اي ان جمع بين القنوتين وله الاقتصار على احدهما والاول منهما
 افضل وقوله وتشرقيدي وليس كذلك **قوله** اللهم انا نستعينك
 ونستغفرك الظاهر انه دعاء وفيه التماس اي نطلب منك العانة
 والمغفرة وقوله الاتمامه ونستهديك اي نطلب منك الهداية ونؤمن
 اي نصدق بك ونثوق بك عليك ونشفي عليك الخير كله اي بالخير مشترك
 ولا نكفرك ونخلع ونترك تغيير من يغيرك اي يعصيتك اللهم بان
 نعبدك اي نعبدك لا غيرك واليك نصلي ونسجد عطف خاص واليك
 نشفي ونخفد اي نسرع نرحم رحمتك ونخشى عذابك ان نخطئ
 الحد بفتح الجيم وتسرعا اي الحق بالحق لمحقق بفتح الحاء وسرها
 اي لا حق لهم **قوله** محصورين اي لا يصلي معه غيرهم وان لم يحصر
 عددهم اقول **قوله** قنوت عمر رضي الله عنه نسب اليه لانه الاول رواه
 عنه عليه الصلاة والسلام وقيل انه ابتكره وفيه نظر لانه لو كان
 كذلك لم يجر العدول عن الاول المنقول عنه عليه الصلاة والسلام
 اليه وفي بعض النسخ ابن عمر **قوله** ومنه صلاة الضحى سميت باسم وقت
 فعلها اقول **قوله** يسبح اي الجبال اي يصلي وانظر ما المراد بصلاة
 الجبال والذي في الجلال يسبح بتسبيحه اه اي فاذا سجد راود
 اجابته بالتسبيح ثم قال بالعشي اي وقت صلاة العشاء والاشراق
 وقت صلاة الضحى وهو ان تشرق الشمس ويتناهي ضوءها
 اه وهو صريح في ان المراد بالتسبيح حقيقة لا الصلاة فلا تكون الاية
 دليلا لما نحن فيه **قوله** قال ابن عباس صلاة الاشراف الضحى هو المقعد
 وقيل غيرها قال في العباب رتعتا الاشراف غير الضحى ووقتها عند
 الارتقاء اه فوقتها على هذا فهو وقت صلاة الضحى وعليه فيندب
 قضاؤها اذا قامت لانها ذات وقت **قوله** من ارتقاء الشمس هو
 المقعد وقيل من الطلوع ويسر ان عود الى الارتقاء كما بعد وقتها
 المختار اذ امضى ربع النهار ليكون في كل ربع منه صلاة وللخير الصحيح
 صلاة الاوابين حين ترضى الفصل بفتح الميم اي تترك من شدة الحر
 في خفاها **قوله** هذا ما في الروضة واصحها ضعيف وما بعده هو المقعد

بك

فاكثرها ثمان عدد او فضلا فان زاد عليها باحرام واحد بطل الجميع والا
فان زاد هذا اى كان عامدا لمعالم فان كان ناسيا او جاهلا انفق ذلك
نفلا مطلقا **قوله** قالوا اي ثم قال كما عبر به في شرح الاصل فهو كلام
مستأنف **قوله** صلاة التوبة اي قبلها كما هو ظاهر الحديث حيث قال
يستغفره الا استغفار هو التوبة على الرجوع وايضا فالصلاة وسيلة
لقبول التوبة فتقدم عليها وقال بعضهم انها بعد الواجب الا استغفارا غير
التوبة بل هو لل شكر على حصولها ولطلب قبولها ودوامها وقاله مرسى رتبعها
قبلها وركعتان بعدها ولكن صلاة التوبة انما هي الركعتان اللتان قبلها
اما اللتان بعدها فليسا للتوبة بل للشكر على قبولها بحسب رجايه وجعل
الاستغفار ثوبة يدل على ان الذنب في صدر الحديث هو الصغيرة لكن يرد
عليه ان يكفرها بالوصف الا ان يقال ان تكفيرها بذلك امر متعلق بالآخرة
فلا يسقط به وجوب التوبة منها المتعلق باحكام الدنيا والمنايا
يحمل الذنب على ما يغيب الكبره ويراد بالاستغفار بالنسبة لها الايات
بما تشاء المظفرة وهو التوبة **قوله** فيقوم بالرفع عطفا على يذنب
لا بالنصب اذ لا يصح ان يكون جوابا للنفي وخبر ليس الا غفله
قوله ومنه صلاة التراويح سميت بذلك لانهم كانوا يترجعون
في صلاتها عقب كل اربع ركعات منها ويطوفون في ذلك سبع مرات فراء
الطواف اربع **قوله** عشرون ركعة اي غير اهل المدينة اما اهلها فلهم
فعلها ستة وثلاثين بثمانية عشر تسليمة وانما فعلوها كذلك لان اهل
مكة كانوا يطوفون بين كل ترنتين سبعة اشواط فجعل اهل المدينة
يدل كل اسبوع ترنجة ليسانهم في الفضل وليس لغزهم ان يفعلها
كذلك لشرفهم بحجرة النبي عليه الصلاة والسلام اليهم ومرفقه عندهم
واذا افتتحة في المدينة واراد قضاها فيها وارجاها كان له فعلها ستا
وثلاثين بخلاف ما لو افتتحة في غيرها واراد ان يقضها فيها كان له
يفعلها عشريته عملا بالاصل في الشقية ان القضا يحكي الاد والمرد
بأهل المدينة من كان بها حال الاد ولو افتتحتها او محتملا في سفر وفعلهم
لها ستا وثلاثين كان في اخر القرن الاول لا في اوائل الهجرة واذ فعلوها
كذلك لكانت ثواب العشرين ثواب التراويح وعلى الستة عشر
الكثير من ثواب النفل المطلق لانها ارقى منه هذا هو الاقرب من تردد

ای سترخون

في المسئلة

في السبيلة **قوله** بين صلاة العشاء أي الصلاة فانه تبين
بطلانها وقوع ما صلاة بغلا مطلقا وصلى التراويح كما مر في الوتر
ولو جمعها مع المغرب آخر التراويح الى وقتها الاصل كما مر قال عمدة
وفعلها عقب العشاء اول الوقت من بدء الكسالى ليس من
القيام المستوفى **قوله** بعشر سلما فلوجه بيت أربع منها
باجرام لم تنفقد ان كان غامدا عما لا والاوقع له بغلا مطلقا كما لو
زاد على العشر المذكورة وقدم ان العبرة فيمن فاته وقت
الاداء فيقضيهما غير اهل المدينة ولو فيها عشرية واحدها ولو في
غيرها ستا وثلاثين ولا بد في بينهما من التقيد بخوم التراويح
ولو الركعتين الاخيرتين او قيام رمضان ولا تقضي النية المطلقة
كما مر **قوله** للاتباع اي اتباع النبي عليه الصلاة والسلام روى
الشيخان انه عليه الصلاة والسلام خرج من حيوف الليل اي في حوفة
لنالي من رمضان وهي ثلاثة متفرقة ليلة الثالث والخامس والسادس
والعشرين وصلى في المسجد وصلى الناس بعسلاته فيها اي
رابطين صلاتهم بصلاته في ذلك الليالي وكان يصلي بهم ثمان
ركعات ويكملون باقيتها في بيوتهم فكان يسمع لهم ازينا زينا
النحل وما روى انه عليه الصلاة والسلام صلى بهم عشرين فهو
ضعيف ثم تكاثروا في الليلة الرابعة وهي ليلة الثامن والعشرين
فلم يخرج لهم وقال لهم صبيحتهم خشيت ان تفرض عليكم صلاة
الليل فتعجزوا عنها ولا يشكوا هذا **قوله** ليلة الاسراء
هذه خمس وعشرون **قوله** لا يبدل القول لدي لان ذلك
في اليوم واللييلة فلا ينافي فرض شيء في العامة او ان فرضيتها
معلقة على مواظبة عليه الصلاة والسلام عليها ويكون
ذلك ناسخا لما وقع ليلة الاسراء لان الوقت وقت تشرع
او المراد ان يفرض على الجماعة في المسجد **قوله** مع مواظبة
الصحابة الخ لما كان الدليل الاول لا يفيد كونهما عشرين من
لما مر في هذا ليفيد ما ذكره ومواظبة الصحابة عليها
كذلك كان في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه باجتهاد
منه وهي بدعة مستحبة ثم صار اجماعا وقد يقال ان

الاجتهاد ولا مداخله في مثل ذلك فلا يكون طريقا في تشريع تلك
 الصلاة فالاولى ان يقال انه بلفظه ان النبي عليه الصلاة والسلام
 بعد رجوعه بيته كان يكملها عشر فرائض وان احتمل انه كان
 يترك ذلك ولذا لم يقل النبي لواطبة النبي عليه الصلاة والسلام
 والسري في كونها عشر ان الرضا تب التوكدة في غير رمضان
 عشر ركعات فظنوا عفت فيه لانه وقت جد وشهر **قوله**
 لحث الشارع منه ما مر من انه قال لهم في صبيحة تركها خشيت
 ان تفرض عليكم اي جماعتها كما ذكره اهل العلم على ما سبق وقوله
 عليها اي على الجماعة **قوله** وان يؤخر بعد هذا اي وحين ان يؤخر
 بعد هذا ويؤخره بعد هذا انما هو افضل فقط اما فعله فلا يتقيد بذلك
 وكذا طلب الجماعة فيه **قوله** الا ان وثق باستيقاظه اي بنفسه
 او غيره ثم ان فعله بعد نوم حصل به سنة التهجيد ايضا والا كان
 وتر لا تهجد فيشبهها عموم وخصوص وجهي مجتمعان في صلاة
 بعد نوم سنة التور بصلاة قبل النوم والتهجد بصلاة بعده من
 غير نية التور فقول بعضهم ان التور يسمى تهجدا محمول على
 ما اذا التور بعد نوم وقوله بعضهم بتفريقها محمول على ما اذا التور
 قبله **قوله** فالأخير افضل اي وان فعله فرائض وكان بحيث لو
 قدمه زاد عدده ولواخره نقص من ذلك فالأفضل بتقديمه كما
 اعتمد في شئ حله فالشورى وتبعه قال هنا **قوله** اخر الليل
 اظهر في مقام الاضمار ليلة يتوهم عود الضمير على الاول والاخر
 وكلاهما فاسد **قوله** مشهودة اي يشهد بها الملائكة **قوله**
 وذلك افضل اي الصلاة اخره افضل منها اوله واتي باشارة البعد
 مع قرب المشار اليه اشارة الى بعد منزلته وعلوها والظاهر
 ان هذا من بنية الحديث لا من كلام النبي ويحتمل انه من كلامه
 واعاده وان علم من المتن لذكر الخلاف بعده **قوله** هذا ما في
 المجموع هو المعتد على القاعدة فيها اذا اشتمل على كلام الروضة
 والمجموع مع تقديم الثاني وقوله ان كان لا تهجد له اي وان وثق
 بيقظته وقد علمت ضعفه **قوله** وخرج بعد نفا التور في غير
 رمضان انما اقتصر في الاخراج على ذلك لما تقدم من ان قوله بعدها

وينبغي التور

٢
 لغير جماعة لكن
 محل ذلك ان يكون
 العددان او زاد
 التاخير اما لو كان
 بحيث لو قدمه

ليس بقيد

ليس بقيد من حيث فعله ولا من حيث طلب الجماعة بل من حيث هو
 الاصلية فقط فقيد البعدية في كلامه نظرا للغالب والا فلا فرق
 في سنة الجماعة بين ان يفعل بعدها او لا فله يخرج الاوتر غير رمضان
 فان دفع ما يقال ان قيد البعدية كما اخرج وتر غير رمضان اخرج وتره
 الواقع قبل التراويح ويسن ان يقول بعد التور سبحان الملك القدوس
 رب الملائكة والروح ثلاثا رافعا صوته بالثالثة ثم يقول اللهم اني اعوذ
 برضاك من سخطك ومعافائك من عقوبتك واعوذ بك منك
 سبحانك لا احصي ثننا عليك انت كما اثنت على نفسك ففعلها
 حديثا في ابي داود **قوله** ومنه قيام الليل الاضافة على معنى في المراد
 بالقيام الصلاة تسمية للكل باسم الجزء واقوله ركعتان ولو غير
 بالتهجد كما اولى وهو لغة رفع النوم بالتكليف واصطلاحا
 صلاة التطوع في الليل بعد النوم ولو يسيرا وان لم ينقض الوضوء
 وبعد فعل العشاء ولو مجموعة مع المغرب بقدر ما كان بشرط ان
 يقع التهجيد في وقتها الحقيقي وهو بعد مغيب الشفق ولا يشترط
 في النوم ان يكون بعد فعل العشاء بل اذا نام بعد المغرب ثم استيقظ
 وتهجد وقع تهجدا وبوجه من التقيد المذكور انه لا يحصل
 بالفرض اذا كان اوقضا من نام عقب المغرب ثم صلى المغرب في وقتها
 لا يسمى متوجدا وهو المقتدر وقيل يسمى وعليه فيعرف بان
 عبارة بعد نوم وقيل يحصل بالفرض القضاء دون الاداء ونقله
 الشيخ سلطان من الرازي واعتمد شيخنا البلاوي واعتمد شيخنا
 عطية الاول وبينه وبين التور عموم وخصوص وجهي مجتمعان
 في التور بعد نوم وينفرد التور بكونه قبله والتهجد بكونه بعده
 كما مر **قوله** لحث الشارع عليه الا فقد ورد فيه ايات واجاز كقوله
 تعالى ومن الليل فتعجب به نافلة لك وقوله تعالى كما غافا قايلا من الليل
 يحسبون وخبر من افضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل
 وخبر الحاكم عليه بقيام الليل فانه واجب الصالحين قبله وهو
 فريضة الى رتبة ومكسفة للسياات ومنهاة عن الاثم ويسكن للتهجد
 نوم القيلولة وهي النوم قبل الزوال وهي بمنزلة السجود
 للصائم لقوله عليه الصلاة والسلام استعينوا بالقيلولة على قيام الليل

وبالصوم على صيام النهار وبالتمر والزبيب على برد الشتاء وسى
 لمن قام يصلي يتصدق ان يوقظ من يطمع في تحججه ويستحب ان يقول
 القيام عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من قام في الحديث الصحيح
 في الثاني انه عليه الصلاة والسلام قال من اتى فراشه وهو يئس ان
 يقوم فليصلي فغلبته عينه وفي رواية عينا حتى يصبح كتب له ما نوي
 وكان ثمة صدقة عليه من ربه وان يصلي المستيقظ في النوم من وجهه
 وان يستاك وان ينظر الى السماء وان يقرأ في خلق السموات والارض
 الى اخر السورة وان يفتح تحججه بصلوة ركعتين خفيفتين واطالة
 القيام افضل من تكثير الركعات ان استوى الزمن وان ينام من نفس
 بفتح العين من باب تنصير في صلاته حتى يذهب غمومه ولا يفتاد من
 التحجج غير ما يظن ادايته عليه وان يسي ان يكثر الدعاء والاستغفار
 في جميع ساعات الليل والذكر النصف الاخير وافضلها غيلو الاسحار
 وتيرة قيام كله دايما وتخصيص ليلة جمعة بقيام بصلوة وترن تحجج
 اعتاده **قوله** اي ثلثه الاوسط فسر بذلك لانه المراد والاخوف
 الليل اسم لما بين العشاء والفجر **قوله** او غيرها اي من الكسور
 غير ما ذكره كالارباع والاحاسي والاسباع وقوله وافضل من ذلك اي من
 جوفه واخره سدره الرابع والخامس لا شتمال السدرين المذكورين
 على بعض الجوف وبعض الآخر ولينام السدرين السادس فيكون
 انشط لصلوة الصبح **قوله** وهذا اي السدرين السادس الرابع
 والخامس فالمراد باللاوسط في كلامهم ما كان في غير الطرفين الاول والاخر
قوله ودليل ذلك اي الافضل المذكورة في الاقسام الثلاثة فدليل الاول
 ما ورد من انه سئل عليه الصلاة والسلام اي الصلوة اي اي اوقاتهما
 افضل بعد المكتوبة فقال جوف الليل ودليل الثاني ما ورد من قوله عليه
 الصلاة والسلام ينزل ربنا تبارك وتعالى اي حائل مكتوب امره كل ليلة
 الى سما الدنيا حين يبقى ثلث الليل الاخير فيقول من يدعوني فاستجب
 له ومن يسألني فاعطيه ومن يستغفرني فاغفر له ودليل الثالث
 قوله عليه الصلاة والسلام احب الصلوة الى الله تعالى صلاة داود
 كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدره **قوله** واحد
 لعدد ركعاته فله ان يصلي ما شاؤ ولو من غير ثنية عدد وان يقتصر

على ركعة

على ركعة من غير ركعة اهم **قوله** الصلوة خير موضوع بالاضافة
 اي افضل شيء موضوع اي شروع من المندوبات فلا يرد قول الشافعي
 طلب العلم افضل من صلاة النافلة لانه فرض كفاية وعدمها اي خير
 وضعه الله تعالى اي شرعه والا اول اولي الافادته افضلية الصلوة
 على غيرها وان كان زائدا على المدي وهو كونه لا حد لعدد ركعات
 النفل المتناو من قوله استكثر او اقل **قوله** وقيل حدتها بصلوة
 الليل والمناسب الكلام المنع ان يقول حده اي قيام الليل وقوله
 والترجيح اي ترجيح الاول المستفاد من الاقتصار عليه **قوله**
 ومنه تحية المسجد التحية التعظيم والارام اي تحية رب
 المسجد وتكظيمه بتلك الصلوة فان قصد بها سنة البقعة
 لم يصح لانها من حيث هي بقعة لا تقصد بالعبادة شرعا وانما
 يقصد ابقاء العادة لله فيها بل لو قصد استحقاتها لكان
 لذاتها كغفر ولا تنعقد ولا يشترط ملاحظة المضائق المذكور
 بل يكفي الاطلاق وشمل ذلك المساجد المتلاصقة كالجامع الازهر
 والجوفية فتطلب التحية لكل واحد اذا انتقل منه للاخر اما اذا
 انتقل من بعض اجزا المسجد لبعض اخر فلا تطلب ولا يشترط
 يتيقن المسجدية بل يكفي غلبة ظنها ولو بالاجتهاد فتطلب التحية
 لما هو على صورة مسجد كما لو راى في القرب ولا يكونه خالص من
 المسجدية فتطلب في المشاء وان قل البعض الذي جعل مسجدا
 لان ما من جزء الا وفيه مسجدية وغيرها بخلاف الاعتكاف لا يصح
 في ذلك لانه يشترط فيه ان يقع في مسجد خالص مسجدية وخرج
 بالمسجد المدارس والربط وما في الاراضي المحتلة وما في سواحل البحار
 وما في الاراضي الموقوفة او المسيلة لدفع الموقف مثلا كما جرد العرفه
 نعم ان عرس من حد بلاط واجرة في ارض مستأجرة له ووقفه
 مسجدا هو وقفه وطلب فيه التحية والمراد بيقين المسجدية
 او ظنها فيما مر العلم بيقينه ووقفته او ظنها وليس من علاماته
 المنارة ولا الشرافات ولا المنبر ولا اخذ **قوله** لراخله ولو
 في طويته من اعلى او اسفل ولو محجولا او راكبا لم لو كان في سفينة
 فيه فتوى التحية ثم خرجت منه باختياره قبل ان يتمها او كانت

خارجة فنوها ثم دخلت المسجد لم تصح في الصورين اذ لا بد من وقوعها
 في المسجد ابتداء ورواها فان خرجت من غير اختياره انقلبته نفلا مطلقا
 ولو نوى قلب التحية او نحوها نفلا مطلقا لا قرب البطلان وشمل داخله
 المستكشف اذا خرج منه ثم عاود رواه لم يقطع خروج وجه الاعتكاف في لوجود
 السبب وهو الدخول ويؤخذ من ذلك عدم طلب التحية للحائس في المسجد
 لعدم وجود السبب ولو دخل المسجد فرائى الصلاة قد قامت وهو في الصف
 الاخير سعى الى الصف الاول وان فاتته تكبيرة التحريم مع الامام **قوله** ان اراد
 الجلوس تبع في التقييد به ابن دقيق العيد اخذ من التقييد بالجلوس في
 الحديث الاقرب ورواه خراج القالب فيكون الامر بها مطلقا على مطلق
 الدخول وتومارا او مترددا فليس ذلك بقيد على المعتقد وكذا كونه
 متطهرا بل لو تطهر في المسجد في زمن قصير لم يفتته التحية ويكره
 دخوله بلا طهارة ويندب لمن لم يأت بالتحية لحديث ابن يقولا ربيع
 مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر زاد بعضهم
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فانها تقول ركعتين في الفضل
 فتندفع بها الكراهة ومحل الاكتفى بها حيث لم يتيسر له الوضوء في المسجد
 قبل طول الفصل والا فلا تكفي لتقصيره بترك الوضوء في بيته وبالاولى
 ما فوكان متطهرا واشتغل بشئ اخر خلافا لما قاله **قوله** ركعتين متعلق
 بمحذوف اي وتحصل ركعتين اي لا بركعة ولا بصلوة جازية ولا بسجدة
 تلاوة او شكر ولا تقفوت بشئ من ذلك واذا انقارضت مع سجدة التلاوة
 قدم عليها لانه افضل للاختلاف في وجوبه كما سياتي **قوله** فاكثروا طهرا
 تحية سواء نوى عند احرامه عددا او اطلق وله الزيادة على ما نواه كما
 في النفل المطلق ومحل جواز الاكثر في غير الداخل بعد جلوس الخطبة
 الخطيب اما هو فيمنع عليه الزيادة على ركعتين فلو نوى اكثر لم
 ينعقد ولو نوى ودخل المسجد فان اقتصر على ركعتين نوى بها
 احد السببين اوها واكتفى بذلك في اصل السنة والا ففضل ان يصلي
 اربعا وينبغي ان يقدم تحية المسجد ولا تقفوت بها سنة الوضوء
 كما قاله **قوله** بتكسية واحدة فان سلم ثم اتي بركعتين للتحية لم
 تنعقد الا من جاهل فتعقد له نفلا مطلقا **قوله** قبل جلوسه
 سياتي مفهومه في قوله وتنقض ايضا بجلوسه عند الخ **قوله** حتى

نحوه
٣

قوله فان لم يدر
 الركعتين انهما للتحية
 او ركعتين للصلوة
 اه

ورقت

ورقت الكراهة لانها ذات سبب متقدم وقوله اذا لم
 يقصد بدخوله حينئذ التنية اي فقط تان قصد غيرهما او اطلق
 قال في المنهج وتحيه لم يدخل بنية لها فقط **قوله** فلا يجلس بصيغة
 النهي وتقدم ان هذا خراج للقالب فلو جلس ليأتي بها واتى بها فورا
 من قصود جاز وكذا الواحرم بها قايما ثم اراد القعود لتمامها **قوله**
 وتكرر التحية اي طلبها وقوله ولو على قرب للرد على من قال بعدم
 سنها حينئذ للمشقة وقوله لتجدد السبب اي الدخول **قوله**
 ويكره التحية اي الاشتغال بها ومثلها غيرها كالرواتب والمنذورة
 ما لم ينضيق وقتها ويؤخذ من التعبير بالكراهة صحتها حينئذ
 لان النهي لا امر خارج **قوله** اذا وجد المكتوبة تقام اي يوفي لها
 بالكلمات المعروفة وذكر متنا وشراها انها تكرر في اربع صور فلا
 تطلب في ثلاث ومثل القيام قربه بحيث يغوته فضيلة التحريم لو
 اشتغل بها **قوله** فلا صلاة يصح ان يراد به تنفي الكمال وان يراد
 به النهي اي لا صلاة كاملة او لا تصلوا حينئذ الا المكتوبة والكراهة
 المستفادة من ذلك تنزيهية لانها ليست لذات الصلاة بل
 لامر خارج عنها وهو تقويت فضيلة تكبيرة الاحرام وغيرها مع
 الامام فلا تقتضي عدم انعقاد غير المكتوبة ثم ان اريد بالنفي
 المذكور النهي فدلالة على الكراهة ظاهرة وكذا ان اريد به
 تنفي الكمال اذ لا معنى لذلك الا كراهة الفعل كما قام ابن حجر **قوله**
 ولا بها تحصل بها اي يحصل غايتها الخاص وان لم ينوها على المعتقد
 قال في السجدة وفضلها بالفرض والنفل حصل اي سواء نويت
 ام لا وقيل انه يسقط بها الطلب فقط واما ثوابها الخاص فيتوقف
 على النية **قوله** وان لم تنو اي تكفى بشرط ان لا تنفي فان نفيت
 لم تحصل ثوابها لوجود الصارف **قوله** قال اي الاستوى في التمام
 وهو ضعيف **قوله** فان صلى جماعة محترق **قوله** اذا لم يكن الداخل
 قد صلى ففي مفهوم كلامه تفصيل وقوله لم يكره هذا محل الخلاف وما بعده
 محل توافق وقد علمت ان كلامه ضعيف والمصنف ما اطلقه الاصحاب
 من كراهة التحية اذا صلى رجب المسجد ثم دخل فوجد المكتوبة
 تقام فينسى تفديها على التحية سواء صلى الاولى جماعة او فرادى

او صلى مع غيره
٤

لان الجماعة الثانية مختلف في فرضيتها بخلاف النجاسة والاخر اذا
 صلحها في حالها ثم ادر كذا جماعة فصلها معهم فانها كلها
 نافذة به لما يعوم وترك الاستفصال على انه لا فرق بين من صلى
 جماعة او فرادى ولانه اذا ترك الجماعة واشتغل بالنجاسة وعائنه
 الظن وظاهره ان محله حيث ادرت الركعة الاولى لان من العادة
 انما يكون حينئذ كمن **قوله** او اذا دخل المسجد اي يريد الطواف
 فيه فالحقيقة بالثبوت للبيت الطواف ولبقية المسجد الصلاة فان
 لم يرد الطواف نذبه في حقه نجاسة المسجد بالصلاة **قوله** فصلها
 فكل ما من معطوف على دخل وليس مصدر انما قيل لفساد المعنى **قوله**
 فلا يشتغل بنجاسة المسجد ولو لم يكن النجاسة في هذه الحالة فينبغي انقطاعها
 لانها مطلوبة منه في الجملة غاية الامر انه طلب منه تقديم الطواف في
 لحصولها بسنة ولو لم يكن الطواف كما هو الافضل ثم نوى بالركعتين بعده
 النجاسة صحته واندرج فيها سنة الطواف كما لو نوى بها سنة الطواف
 فتحصل بها النجاسة فان لم يصل سنة الطواف فعل النجاسة مستقلة
 فان فعل النجاسة بعد سنة الطواف لم تنفك على الاقرب **قوله** او اذا اخاف
 اي توهم ففوت الصلاة فزنا كانت او نفلا فتركه النجاسة حينئذ اما اذا
 تحقق فزنا فان كانت فرضا حرمت النجاسة او نفلا كرهت والمراد
 بفوت الصلاة خروج بعضها عن الوقت وان ادرت منها فيه ركعة
 بعد فعل النجاسة وليس المراد ففوت اداها لان مقتضاه انه اذا لم
 يخف ففوت اداها بان امكنه ان يدرك منها ركعة بعد فعل
 النجاسة ياتي بها وليس كذلك والفرق بين ما هنا وبين ما مر في باب
 القضاء من ان المراد بفوت الصلاة ففوت اداها انه لم يشتغل بفرض
 مثل الذي عليه وهذا اشتغل بنفل والاستغفار به على وجه يفوت
 الفرض حرام **قوله** اذا خرج من مكانه اي سوا كان منزله ام لا وقوله
 للخطبة اي في وقتها وكان متهيئا لها اما لو خرج قبل وقتها كما جرت
 به العادة او لم يكن متهيئا بان احتاج لتأخيرها عن الركعتين
 له النجاسة في صورتين وخرج بالخطبة المندرس فتنس له النجاسة
 وقوله في اخرها اي الخطبة **قوله** فتسقط النجاسة في ذلك اي في الصور
 الخمس المستنفيات في اتمت الثلاثة المكروهة والاشارة خلاف

الاولى

الاولى سقوط واعتبر بان السقوط فرع عن الطلب مع انها غير
 مطلوبة من اول الامر في الصورتين الاخريتين واجيب بان طلب
 ما قبلها عليها او بان المراد بالسقوط عدم الطلب في الآية بالاستقلال
 اذ هي في الصورة الاولى والثالثة حاصلة مع غيرها وفي الثانية لم تفت
 كما مر فقولا في الابتداء وخرج ما عدا الاولى والثالثة وقولنا استقلال
 اذ خلت **قوله** وتتم ايضا بان سجد عداها متعينا سواء طال القصد
 ام لا وكذا بالاعراض عنها اما لو كان مسبقا فلا تنفك الا مع طول
 الفصل ولا فرق في ذلك بين جلوسه للشراب وغيره وكان الوكان مضطرا
 او مستلقيا وقوله وكذا الخ فصله بكونه الا القيد راجع الى غلط وخل
 فواتها بالجلوس فيمن لم يرد ان يصليها فيه وكان قادرا على القيام اما
 لو اراد ان يصليها فيه فلا تنفك به او كان غير قادر على القيام بان
 كان مقصدا فلا تنفك الا اذا قصد الاضطرار او طال الفصل فان لم يوجد
 واحد منهما لم تفت وتنفك ايضا بطول الوقوف عرفا ومثله الزدولو
 سهوا او جهلا فيها فلو قال المصم وتنفك بطول الفصل ولو سهوا
 او جهلا كان اولى لان الجلوس ليس بقيد كما علمت ولو نذر سنة
 الوضوء ونجاسة المسجد لم يكتفه ركعتان يتيم بهما النذر على
 الاقرب لان كل واحدة صارت نذرا مستقلة ولو اغتسل من عليه
 الحدثان من غير وضوء وقبلنا بالانذار كانه له صلاة ركعتين غير سنة
 الفصل عن الوضوء لحصول الوضوء مع غيره وان لم يفعله مستقلا ففوت
 عليه انه اتى بوضوءه كانه الايتان به في ضمن غيره والظاهر انه يناب
 عليه ما لم يفعله كالنجاسة واعلم ان النجاسات سبع نجاسة المسجد الصلاة
 والبيت بالطواف والحرم بالاحرام ومنى بالرمي وعرفة ومزدلفة بالوقوف
 ولقا المسلم بالسلام والمصافحة والخطيب بالخطبة يوم الجمعة **قوله**
 ومنه صلاة التيسير اضيفت الى التيسير لاشتغالها عليه ولانه المقصود
 فيها ولا بد فيها من التحسين وان كانت نفلا مطلقا والمعتد انها لا تنفك
 في وقت الكراهة لانها ليست ذات وقت ولا سبب ويسى دعاؤها
 المشهود وقبل السلام وبعد التشهد وهو المهر في اسبيلك ووفيق
 اهل الهدى واعمال اهل اليقين ومناجاة اهل التوبة وعزم اهل الصبر
 ومحمد اهل الخشية وطلب اهل الرغبة وتعب اهل الورع وعرف اهل العلم

مطل

مطلبة الصلاة
التيسير
ودعاؤه

حتى احاطت لك اللهم اني اسالك مخافة تحجبني عن معاصيك حتى
 لطافتك علما استحق به رضاك وحتى انا صحتك في التوبة خوفا منك
 واخلص لك النصيحة حبلا واوقل عليك في الامور كلها حتى ظن بك
 سبحان خالق النور او سبحانك يا خالق النور وفي بعض الروايات زيادة
 وهي زينا التمجيد لنا نورنا واعظم لنا انك على كل شئ قدير رحمتك يا رحيم
 الراحمين ثم يسلم ثم يبال حاجته **قوله** اربع ركعات اي وهي اربع ركعات
 بحر من ثمانية صلاة التسبيح والافضل فعلها باحرار من ان يصلاها
 ليلا وباحرام ان يصلاها نهارا لانه ربما منعه الاشتغال بالخواج
 فيه عن اتمامها والحديث صلاة الليل مثنى مثنى ولا يرد صلاة الليل
 والنهار لانها ضعيفة **قوله** بعد القراءة اي للفاخرة وكذا السورة ان قرأها
 والاولى فيها اويل سورة التيسع فيقر الحديد والحشر والصف والجمعة او
 عطف باواني الثمان للمناسبة بينهما وبينها في الاسم فان لم يفعل فسورة الزلزلة
 والعاديات والهاكم والاخلاص وخبر بعد القراءة قبلها فلا ياتي فيه تسبيح
 وهذا على رواية ابن عباس التي ذكرها المصنف وهي الفاضلة اما على رواية ابن
 مسعود المفضولة فنقول قبل القراءة خمسة عشر وبعد عشر وعليها
 فلا تسبيح في جلسة الا سراحة والتشهد **قوله** والله اكبر زاد في الاحياء
 والاصول ولا قوة الا بالله العلي العظيم او قاله الخطيب **قوله** والتشهد اي قبله او
 بعده ولكن الافضل ان يكون بعده كما انه في القيام بعد قراءة الفاتحة **قوله**
 وجلسي الا سراحة اي في الركعة الاولى والثالثة عقب السجدة الثانية
 من كل ركعة ويزيد في السجدة المذكورة مكبوا ثم يقوم بعد جلسة
 الا سراحة غير مكب **قوله** عشر افعول ليقول وهو مرتب بخسب
 المعين بكل من الركوع وما بعده وليس متنازعا فيه تنازعا اصطلاحيا
 حتى يرد عليه قول ابن حبان انه لا يقع التنافي الا في ثلاثة عوامل
 بالا ستقرا وجتاج للجواب عنه بان ذلك انما هو في كلام العرب ووجه
 عدم الورود انما ليست عاملة فيه بحسب اللفظ **قوله** خمس وسبعون
 في كل ركعة فيكون جملة التسبيح في الركعات الاربعة ثمانية مائة **قوله**
 ان استطعت بقية التاتعوية خطا بالعباس رضي الله عنه
 فانه عليه الصلاة والسلام قال يا عمر الاصلك الا تحبوا الا انفقك
 قال بلى يا رسول الله وفي رواية يا ابن ابي قال يا عمر صل اربع ركعات تقرا

عطف باواني الثمان
 لان المطلوب اربع
 فيها تكون خامسا

في ركعة

في ركعة فاتحة الكتاب وسورة فاذا انقضت القراءة فقل
 سبحان الله الخ خمس عشرة مرة الى ما ذكره ومما هو فلو كانت
 دونك مثل رجل علم غفرها الله تعالى لك يا عمر ان استطعت
 ان تفعلها الى ما ذكره الخ **قوله** في كل يوم في شئ الاصل في كل ليلة **قوله**
 لان فيها تفيير الصلاة اي بتطويل الركن القصير وروى هذا ابان
 تفيير يسروا بان محل امتناع التفيير بالمرور وكما هنا وكما في
 تطويل الاعتدال بالقنوت وقوله وحديثها اي ولا حدينها ضعيف
 رد بان حصى او صبيح على انه لا يفيض كونه ضيفا كان هؤلاء
 به في فضائل الاعمال بشرطه المذكورة في موضعها كما قيل مثله
 في دعا الاعضاء المعقود نذرها وقد وافق النووي على ذلك في اذكاره
 ناقلا له من جماعة من العلماء والاوليا القاملين ولو ترك تسبيح ركن
 كالركوع لم يفسد اليه ولا يسجد للسهو لتركه بل ينقله لركن طويل
 بعده كالسجود ولا ياتي به في الاعتدال مثلا لانه ركن قصير فلا
 يتحول وهذا هو المعقود ولو سلم بما يجبر بالسجود وسجد لركعت
 فيه بتسبيح صلاة التسبيح ولو شك في عدد مرات التسبيح اخذ
 باليقين ويقدم ذكر كل ركن على تسبيحه **قوله** صلاة الاستخارة
 سميت بما يطلب بعدها من طلب خير الامور مثلا فيجرى بها في
 صلاة الاستخارة لانها ذات سبب قاله قل **قوله** ركعتان خبر
 صبيح المحذوف اي هي ركعتان ويفهم من ذلك انها لا تحصل
 بركعة ولا سجدة تداوة ولا صلاة جنازة وحمل استحيائها
 في غير وقت الفراحة لان سببها متأخر **قوله** خبر البخاري الخ
 وفي الترمذي خبر من سعادة ابن آدم كثرة استخارة الله تعالى
 ورضاه بما رضى الله به ومن شقاوته ترك استخارة الله تعالى
 وسخطه بما قضى الله وورده لا خاب من استخاره ولا ندم من شتار
قوله في الامور كلها اي الواجبة ولو وجوبها موسعا كما في هذا العام
قوله او المندوبة فيستخار بين مندوبين ايها يبداء به او يقتصر
 عليه او المباحة لا التجرمة والمكروهة فلا يستخار في تركها **قوله**
 اذا هم اي عزرو وقوله فليركع قرنه بالالف لانه جواب اذا المنفصلة
 معنى الشرط واحترز بتفيير الفريضة عن خصوص صلاة الصبح وهو محمول

الطريق فلو كانت
 دونك مثل رجل علم
 غفرها الله تعالى لك
 يا عمر ان استطعت
 ان تفعلها الى ما ذكره
 الخ

مطلوب

على الاكتمال **قوله** برحمتين ليس بقدر كما سياتي وتكون الصلاة قبل الرعا
 قاله ابن ابي حنيفة والحكمة في ذلك ان المراد بالاستخارة حصول الجمع
 بين خيرى الدنيا والاخرة فيحتاج الى قهر باب الملك ولا شئ لذلك
 انجح من الصلاة لما فيها من تعظيم الله تعالى والشئ عليه والافتقار اليه
 قالوا وحالا **قوله** ثم يقول اي بعد الصلاة ان في انبائها في سجود الركعة
 الاخرة او بعد التشهد فان انشرح صدره لشئ من اول مرة فعلا او
 تركا فذاك والاكراه الصلاة والدعاء فقط الى سبع مرات
 حتى ينشرح صدره فان لم ينشرح ووقع منه شئ كان ذلك هو خير
 في الواقع ببركة الاستخارة والمراد انشراح خال عن هوى النفس
 وميلها المصحوب بغرض ظاهر او باطن يحمله على ذلك ويرينه
 للقلب حتى يكون شئاً لميله **قوله** استخيرك اي اطلب منك
 بيان خير الامرين والى اما للابسة اي حال كون الخير ملتبساً بهلك
 له انه خير اي ان خيريته بحسب علمك لا بحسب علمي فاني قد
 اعلم انه خير وهو شر في علمك او حال كونى ملتبساً بعلمك اي
 نورك القلبي الذي تهيم لي فادرك به خيريته وعلى هذا فيكون المطلوب
 حصول النور المذكور ايضا واما للسببية اي ان وصفه بالخيرية بسبب
 علمك خيريته لا بسبب علمي فقد يوصف بالخيرية بسبب علمي وهو
 متصف بالخيرية بسبب علمك انه كذلك والمفني ان ادركت خيريته
 بسبب علمك ~~الذي تهيم لي~~ الذي تهيم لي على ما مر واما للاستعانة اي
 اطلب منك بيان خير الامرين مستعيناً على ادراك خيرها بعلمك الذي
 تهيمه اياي واما للقسر اي اطلب منك ما ذكرنا قسم عليك بعلمك
 ان شئت لي خيرها **قوله** واستقدرك اي اطلب منك القدرة على
 هذا الامر بسبب انك القادر الحقيقي ويحتمل انها للقسر مع الاستعانة
 والقدر كما في رب ما اتقمت على وانها للاستعانة اي اطلب منك
 ان تقدرني على هذا الامر حال كونى مستعيناً بقدرتك التي تهيمها
 لي اي ملاحظاً ان القدرة عليه منك لا مني ولا يخفى ما في هذا من
 التكلف **قوله** واسئلك الى مفعوله محذوف اي واسئلك ما ذكر
 من بيان خير الامرين والقدرة على هذا الامر حال كونها من فضلك
 اي من الامور المتفضل بها لا الواجبة عليك وقوله فانك تقدر

تفصيل

تفصيل لقوله بعلمك وبقدرتك على اللغز والنشر المشوش وحذف
 متعلق الفعلين لا فائدة العموم اي على كل شئ ممكن تعلقت به
 ارادتك وبكل شئ ولو مستحيلاً كما هو مقدر في علم الكلام **قوله**
 علم الغيوب اي الامور الغائبة عنا وصيغة المبالغة بالنظر
 لكثرة متعلقات العلم وان كان موصوفة واحدة **قوله** ان كنت
 تعلم الايمان بصيغة الشك يوهم نسبة الجهل له تعالى لاقتضا
 التردد في كونه عالماً وذلك لا يجوز واجيب بان الشك انما هو في كونه
 العلم متعلقاً بالخير او الشر والمفني ان كان في عالمك ان هذا الامر
 خير ام فالتشك في تعلق العلم بالخيرية او الشرية لا في اصل العلم وقيل
 ان بمعنى اذ كما في قوله تعالى وخافوني ان كنتم مؤمنين واورد عليه
 ان الاصل ان لا يكون الحرف بمعنى الاسم ولا انما لو كانت بمعنى هذا
 لكانت ظرفاً متحولة لا قدر وقرنه بالقامع من ذلك لان ما بعده
 لا يعمل فيما قبلها الا بعد اما وقد يجاب بان القامع زائدة فلا تمنع من
 العمل وقيل ان المقصود من ذلك تفويض الامر له تعالى **قوله** هذا
 الامر ليس المراد انه ياتي بذلك بل يسمى حاجته كالبيع والشر
 والزواج فيسمى الزوجة ولا تبطل بذلك صلته لانه دعا **قوله**
 ومعاشي قال في القاموس العيش الحياة بما يشي يعيش عيشاً
 ومعاشاً ومعيشة وعيشة بالكسر وعيشة وعيشة والطعام
 وما يعاش به والخبز والعيشة التي تعيش بها من الطعام
 والمشرب وما تكون به الحياة وما تقاش به او فيه ام المقصود
 منه فالمعاش اما الحياة واما ما يعاش به **قوله** وعاقبة امرى
 اي اخيرى وقوله او قال ان شئت من الراوى وهو جائز فالضمير له
 وينبغي الجمع بين الروايتين احتياطاً وكذا في كل ذكر جاني بعض
 الفاظه شك من الراوى بسبب الجمع بينها كلها ليتحقق الايمان
 بالوارد افاده الشورى **قوله** واجله بعد الهمة مقابل
 العاجل والمراد بما مر عاجل الامر يشمل الدين والمعاش **قوله**
 فاقدره لي اعترض بانهم ذكروا ان من الدعاء المحرم الدعاء المريب
 على استيناف المسئلة اي المقصود لا استينافها كما قدر في الخبر
 لان ذلك يفيد ان لا وقفا وان الامر بخروج ان الدعاء بوضحة التقوى

أخصى

انما يتناول المستقبل دون الماضي لانه طلب وطلب الماضي محال فيكون
 مقتضى هذا الدعاء ان يقع تقدير الله في المستقبل من الزمان والله
 تعالى يستحيل عليه استئنا في الزمان هكذا قاله القرافي وهو مبني
 على اتحاد القضاء والقدر والمشهور خلافه وان الاول الارادة مع
 التعلق او العلم معه والثاني اتحاد الله تعالى الشيء على قدر مخصوص
 على وفق الارادة او العلم وعلى قدره فالقدر صفة فعل حادثه تتجدد
 في المستقبل لان صفات الافعال عين الاشاعة هي تعلقات القدرة
 الحادثة هذا ان اريد بالقدر حقيقة فان اريد به اليسر مجازا
 فلا اراد ومفني اقدره لي اجعلني قادرا عليه بان تيسره لي فقطف
 ويسره لي حينئذ للتفسير وقد نظم معنى القضاء والقدر المذكورين على
 الاظهر في قوله **ارادة الله مع التعلق** في ازل قضاءه فحقق
 والقدر الايجاد للامور على وجه معين ارادة علاه وبعضهم قد
 قال معنى الاول العلم مع تعلق في الازل والقدر الايجاد للامور
 على وفق علمه المذكور اظهر الاول للجمهور والثاني نقله الابي عن غيرهم
قوله شرني في ديني ومعاشي امي او معاشي وهكذا كل ما في جانب
 الشر بخلاف ما في جانب الخير لان الانسان لا يطلب تيسر الامر الا
 اذا كان خيرا في العاجل والاجل بخلاف دفع الشر فانه يطلبه متى كان
 شرا ولو في احد الامرين **قوله** او قال تقدم ان هذا شك من الراوي **قوله**
 واصرفني منه اتي بذلك بعد ما قبله لانه لا يلزم من صرف الامر عنه صرف
 قلبه عنه فقد يصرف عنه ويدوم قلبه متعلقا به وطلب ان لا يبقى
 في قلبه بعد صرفه عنه تعلق به **قوله** واقدري الخيري اجعله مقدورا لي
 اي يسره **قوله** ثم ارضني به بالهم من ارضي وتركه من رضى بالتشديد
قوله ويسمي حاجته اي عند قوله هذا الامر لانه المراد بالحاجة كمال
 اي بعينها بان ينطق بها مستحضرها بقلبه ويكتفي بتسميتها
 في الاول وفي الثاني **قوله** قال النووي اي في اذكاره **قوله** من النوافل
 قيد للاجمل والا فتحصل بالقرآن ايضا كما مر لان المقصود ووجه دعاء
 عقب صلاة فينبوي الاستخارة مع الفريضة ولا يصير التشريك
 لانها سنة غير مقصودة كالنحية فتحصل بتسميتها مع غيرها من
 فرض او نفل اكثر من ركعتين نعم لا تحصل بغير نيتها بخلاف النحية

وان كان له الاتيان بدعا الاستخارة لعدم توقفه عليها **قوله** ويقرا بعد الفاتحة الى واسمى بعضهم ان يزيد في الركعة الاولى وقوله تعالى وربك يخلق ما يشاء ويختار الى قوله يعلمون وفي الثانية قوله تعالى وما كان لمومن ولا مومنة الى قوله مبينا لانها من اجاب المقصود ويبقى باليتين المذكورتين عقب السورتين **قوله** وهو غريب اي من حيث روايته لانه انفراد به راوا واحدا ومن حيث قلته وجوده او ذكره **قوله** عطفه ليس بقيد بل يجوز ان يتقارنه لانه بعد استماع الشمس الذي هو وقت الكراهة **قوله** عند الرجوع اي حالة انتهائ الرجوع وقوله من سفره اي ولو قصر الخف ميل **قوله** في المسجد ليس بقيد بل مثله غيره كالمدرسة والرباط **قوله** ويسن ايضا ركعتان عقب دخوله بيته قرره شيخنا عطية **قوله** ركعتا الوضوء هذا اقلها والا فتحصل بما تحصل به التحية من ركعتين فالكثرو مع فرض ونقل سوا نويت او لا **قوله** ولو محمدا اي سوا كان عن حدث او محمدا او تفوت بطول الفضل على الادوية وقيل بالحدث وقيل بالاعراض ذكر ذلك الامر **قوله** عقبه اي عقب فراغه وقوله فاصبح الوضوء اي اتى بواجباته وسننه وقوله لم يحدث فيها نفسه بيان للاكمل **قوله** غفر الله الي وخبر الصحيح ايضا دخلت الجنة فرأيت بلا فيها فقلت له لم تستبقني الى الجنة فقال لا اعرف شيئا الا اني لما حدثت وضعت الاصلية عقبه ركعتين ذكره في شرح الاصل **باب السجود** اي انواعه وهي الخمسة المذكورة واحكامه من كونه قبل السلام او بعده وكونه واجبا او مندوبا ويؤخذ من حصر انواعه فيما ذكر انه لو تقرب الى الله تعالى بسجدة من غير سبب لم يصح **قوله** سجود صلاة الاضافة على معنى في وقوله وتقدم بيان اي بيان كونه ركنا وبيان حقيقته وهي وضع الجبهة او الكفين واصابع القدمين وغير ذلك مما مر **قوله** في احكامها اي باب احكامها من شرائط وفرائض وسنن ومكروهات **قوله** وسجود لا يزم للمامور اي لا جلا المتابعة فتبطل الصلاة بتركه اذا فعله الامام واما اذا لم يفعل فيندب للمامور فقط وعلى فعله

فيسجد مع الامام وجوبا واخر صلاة نفسه ندبا سواء وقع السجود
 مرة الامام قبل اقتدائه او بعده على المعتد **قوله** وسياتي في الباب
 اي في قوله الله في مسوق يسجد مع امامه الخ وفي قوله ويلزم المأموم
 ما ادركه مع امامه وذكر من جملة ما لا يجوز السجود التلاوة في
 لزوم المتابعة فيه **قوله** ايضا **قوله** وسجد وتلاوة من اضافة
 المسبب للسبب **قوله** وانما ليس اي خلافا لاي حنفية حيث قال
 بالوجوب ودليلنا على ذلك ان زيد بن ثابت قرأ على النبي صلى الله
 عليه وسلم والنجم فلا يسجد رواه الشيخان وصح عن عمر رضي الله
 عنه التصريح بعدم وجوبها على المنبر وهذا منه في هذا الموضع
 العظيم مع سكوت الصحابة رضي الله عنهم دليل اجماعي راما
 ذمه تعالى من لم يسجد بقوله واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدوا
 فوارد في الكفار يدل على ذلك وما بعده **قوله** للقارئ
 اي قراءة مشروعة بان لا تكون محرومة لانها كقراءة الحب المسلم
 اذا قصد بها ولوم الزكرك خلاف ما اذا اطلق وكما لقراءة بغد الغيبة
 ولا مكروهه لانها كقراءة مصلى في غير القيام كالركوع فشمئ ذلك
 قراءة المرأة برفع صوتها بحضرة الاحياء لان حرمتها لعرض خوف الفتنة
 لانها في مشروعة في الجملة وقراءة الكافر الحنب وان لم يرج اسلامه
 وان كان معاندا على المعتد فيسجد من سمع قرائتها ولا بد ان تكون
 القراءة ايضا مقصودة بان يكون القارئ موقفا ولو ملكا وجوبا ولو
 قرأ الآية بين يدي مدرسا لفسر له معناها لا يقال انه لم يقصد التلاوة
 فلا سجود لها لانا نقول بل قصد تلاوتها لتقرير معناها بخلاف من
 قراها لفسادها ولو كان خطيبا وامكنه السجود عن قرب مكانه
 او اسفل المنبر واما السامعون فيجب عليهم السجود على المعتد
 ولا يجزئ لانه ربما فرغ قبلهم فليكون فيه اعراضا عن سماع الاركان
 مخنفة بذلك التلاوة والكران او السامعون والناس فلا يسجد لقراهم
 وان تكون لجميع اية السجدة وان تكون من قارئ واحد ولو خلا
 وان تكون في غير صلاة الحاضرة فهذه شروط خمسة عامة في المصلي
 وغيره فان كان القارئ مصليا زيد ان لا يقصد بقراءته السجود
 في غير صبح الجمعة بالمر تنزيل فتبطل صلاته بذلك ان كان عالما بالتحريم

سجدها
 ٧
 ٩
 صلاة الرغوي

فان كان

فان كان المصلي ما موما شرط في حقه ان لا يسجد الا بالسجود
 امامه اما غير المصلي فلا يغير في حقه قرائته بقصد السجود
 كما اعتد به في خلاف الشورى ولو قرأ آية سجدة بدلا عن
 الفاتحة لم يجزه عنها **قوله** متطهر او غير متطهر فانما لا يطهر
 لم يسجد لنيل قطع القيام المفروض ويستقضى ذلك ان سامعه
 يسجد نظر الى انها قراءة مشروعة ولا يقال انها بدلية الفاتحة
 التي لا يسجد فيها والبدل يحل حكمه لا ان يقول ان
 عدم السجود انما هو للقلة السابقة التي في قطع القيام المفروض
 وهي ليست بوجوده الا في حق المصلي دون السامع **قوله** والمستمع
 يقوم وقصد السامع من سماعه سماعا لا فلفظا
 على ما قبله عام وقد علم الاول لان تأخر السجود بشرط القراءة
 السابقة ولو حصل مقتضى السجود من القراءة او السماع قبل
 صلاة النخبة سجد ثم صلاها ولا تنفوت بذلك لا لخلو من قصير
 لعذر فان اراد الاقتصار على احدها فالسجود افضل للاختلاف
 في وجوبه كما مر ويؤخذ من ذلك انه لا ياتي هنا ما مر في النخبة من
 سبحانه الله الخ اربع مرات اذا كان القارئ غير متطهر لقوله
 بوجوب ذلك وخبر القارئ ومن بعده العالم بنحو مشاهدة
 فلا يصح منه السجود لعدم شمول دليل السمع السامع له
 وهو قوله تعالى واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون لانه لم يقرأ
 عليه القرآن **قوله** عقب قراءة الخ يؤخذ من ذلك انها تنفوت بطول
 الفصل عرفا ولو سجد او جهلا بان تزيد على قدر ركعتين
 باخف ممكن من الوسط المعتدل فان نقص عن ذلك
 فلا طول كما قاله في شئ وتنفوت ايضا بالاعراض ولا تقضي
 فلو كرر الآية سجد لكل مرة عقبها فان اخر السجود فأت
 لما طال فيه الفصل ويسجد لغيره بعده ان شاء وكيفية سجدة
 واحدة تحفه ان قصده او اطلق فان قصد بعينه فأت بعينه
 الاخر **قوله** اية السجدة الاضافة للجنس لانه لا بد من ايتين في بعض
 السور وهي الاسراء والنحل والنمل وفصلت وما عدا هذه الاربعة
 فاية فقط وضابط اية السجدة التي يسجد عند قرائتها كناية

انما السجود
 بوجوبه
 في كل ركعة
 من كل صلاة
 في كل ركعة
 من كل صلاة

اي السجود
 بان يقرأ
 في كل ركعة
 من كل صلاة

منع فيها جميع الشاكرين صريحا ورضنا انما شامخ فيها بعضه كقوله
 تعالى يتلون الحيات الله اناء الليل يظهرون ثانيا في طائفة
 مخصوصة فلا يسجد كغير قراتها ومثال ما شامخ فيها الساجدون ضمن
 قوله تعالى واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون ولا يرد على ولا لاية
 انما هو في السجود واقترن لانه وان كان خطأ بالنبي عليه الصلاة
 والسلام الا ان المقصود من السجود هو السجود وقيل ان حجر ان هذه
 صفة شانه من الضابط المذكور **قوله** السجود الصحيح الخ ونحوه
 انه عليه الصلاة والسلام قال اذا قرأ آدم السجدة فوجد سجدة فوجد
 الشيطان يبكي يقول يا اويله امر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة
 وامرت بالسجود فقصيت في النار **قوله** فيها سجدة جملة خالية
 وقوله وسجد موقاي موافقة له في السجود من غير اقتداء لانه
 غير مندوب وان كان جائزا **قوله** حتى ما يجد الفعل منصوبا
 مضمرة بعد حتى لان ما هنا نافية فلا تنضم اليه العمل واما قوله في الصلاة
 ووصل ما يذوق الحروف مبطل اعمالها البيت فهو في ما الزائدة كما قيل
 بذلك الاشعور في ولا يضيح زياتها هذا لفساد المعنى فقول
 حجر في ثم الاربعين عند قوله عليه الصلاة والسلام ان احدكم لم يعمل بعمل
 افضل الجنة حتى ما يكون الخ ان الفعل مرفوع لانه ما لفت حتى عن العمل
 فيه نظر لما علت **قوله** لما كان جبهته اعترض بان الموضع هو المكان
 فيصير المعنى مكانا المكان الخ واجب بان المكان بمعنى التمكن او انه
 مصدره يمي ما خوذ من كان التامة بمعنى الوجود والوصول
 اي الوصول لجبهته ووقعها او ان اضافته للجبهة للبيان
قوله وفي رواية للمسلم تخصيص لما قبله افادته ان الواقعة كانت
 في غير الصلاة **قوله** ويعتبر لصحته اي سجود التلاوة وقوله
 مع ما مر اي في سجود الصلاة من الطهر والنسوة والتوجه من
 ودخول وقتها وهو بالفراخ من ايها ووضع الجبهة مكشوفة
 ووضع جزم من باطن كل من الكعبين والقدمين والركبتين وترك
 خوف كلام وغير ذلك مما مر **قوله** النية اي المشتملة على التقييد
 كنوت سجود التلاوة وقوله تكبيرة التحريم تكبيرة الصلاة
 وقوله وسلام اي بعد الجلوس فلا يكفي الايتان به قبله ولا من قيام

تقليم
٤

وسجود

او سجود على المعتقد **قوله** خارج الصلاة خمسة اما فيها فان كان
 المصلون اما ما او منفردا فالواجب عليه السجود مع النية بالقلب
 لا باللسان والا سطلت صلاته وان كان مع مومنا فالواجب عليه
 سجود المتابعة وان لم يحصل منه نية السجود **قوله** السجود
 في سجود وهو عطف على التحريم فيقضي انه ليس برفع اليدين عندهن
 السجود وهو ضعيف وانما يسجد له التكبير دون الرفع ولعل
 المصنف اراد ذلك فسبقه القلم اقول وقد يقال ان كلامه لا يقتضي
 ذلك لانه انما جعل الرفع عند التكبيرين لتقارنهما وعدم الفاصل
 بينهما وان كان سنة لا ولي منها فقط دون الثانية ولا غير **قوله**
 دون اللام المفيدة للتفصيل **قوله** والذكر في السجود فيقول فيه
 سجود وجهي للذي خلقه وصدره وشوق سمعه وبصره بحوله
 وقوته فتبارك الله احسن الخالقين ويسى ان يقول اللوح
 الكتب لي بها عند ان اجرا واجعل لي عندك ذكرا وضع عني
 بها وزرا واقبلها مني كما قبلتها من عبدك داود ادرى من المنقر
 بحروفه وقوله كما قبلتها اي قبلت نوعها والافسحة داود للقرآن
 وهذه التلاوة فيقول ذلك في سجدة من غيرها **قوله** اربع
 عشرة سجدة ومما لها معرفة في الاعراق وهي اول سجدة
 في القرآن عقب اخرها وفي الرعد عقب الاصال وفي النحل
 عقب يوم مرون على الاصم وفي الاسراء عقب خشوعا وفي مريم
 عقب تكبرا وفي الحج الاولى عقب ما يشاء والثانية عقب لعلمهم
 تفلحونه وفي الفرقان عقب نفورا وفي النمل عقب العظم
 على الصبح وفي السجدة عقب لا يستكبرون وفي فصلت عقب
 لا يسجدن على المعتقد وفي النجم عقب اخرها وفي الانشقاق عقب
 لا يسجدن على الاصم لا اخرها وفي اقرا عقب اخرها فالتى
 وقع فيها خلاف النمل والنمل وفصلت والانشقاق والبقية لا خلاف
 فيها **قوله** عند الرفع منه خرج التكبير عند التحريم فانه واجب كما مر
 في قوله وتكبير التحريم **قوله** ليس منها سجدة من هي عند قوله تعالى
 وخزرا كفا وانا ب وسجود في صلا الاسكان والفتح والكسرة لا تنوين
 وبه مع التنوين واذا التبت في المصحف كتبت حرفا واحدا واما

في سجود
التي هي
التي هي
التي هي

المراد بالافق
السجدة
التي هي

هذه التلاوة
تكون على
التي هي

في غيرهم من يكتبها كذلك ومنهم من يكتبها باعتبار اسمها ثلاثة

أخرف وعلى الأركان معناه صدق والقرآن مجيد وللقيم والمعنى
صدق محمد عليه الصلاة والسلام والقرآن اقتسم الله تعالى بالقرآن
أن محمد عليه الصلاة والسلام صدق في جميع ما جاء به وعلى الفتح
فهو منقول من الفقه الماضي ومعناه صدق محمد الناس حتى جعلوا
في ملته والقرآن مجيد ورقت القيد أيضا وعلى الكسوف منقول
من فعل الأمر أي صادك بهما والمطابقة والمقابل والمعنى عرض
عملك على القرآن فأتى بأوامره وأنتد بنواحيه قالت عائشة
رضي الله تعالى عنها كإن الذي صلى الله عليه وسلم خلقه القرآن **قوله**
بل نفي سجدة شكر أي على فتور توبة داود من خلاف الأولى الذي
ارتكبه مرة باب حسنات الأبرار سيئات المقربين وهو أنه
اضرب في نفسه إن مات ونديرة في الغزوة التي أرسله
فيها يزوج بن زوجته وما وقع في كثير من التفاسير من أنه عشق
امرأة الوثنية فهو باطل ولو صح وجب تأويله بما لم يثبت عندهم
ووجوب اعتقاد نزاهتهم من ذلك الشقاق الذي لا يقع
من أقل صالح هذه الأمة فكيف من أصطفاهم الله لنبوته
وأهلهم لأسالته وجعلهم الواسطة بينه وبين خلقه وإنما خص
داود بذلك مع وقوع نظيره لآدم وإيوب وغيرهما لأنه لم ينقل
عنهم مثل ما نقل عنه من القلق المزج والبكا حتى نبت العشب
من دموعه مخجوزي بامر هذه الأمة بالشكر على قبول توبته
وأن لم تكن نعمة وأصلة اليهم ليحلوا علو منزلته عند الله تعالى
وأنه أنعم عليه نعمة تستوجب دوام الشكر من العالم إلى قيام
الساعة **قوله** لا تدخل الصلاة فلو فعلها فيها عامدا لما بالتحريم
بطلت صلاته وإن قصد التلاوة وحدها أو مع الشكر أو ناسيا أو
جاهلا فلا ويسجد لله وهو ولو أتى بها الإمام الحنفى لم يتابعه
الشافعي بل يفارقه أو ينتظره ويسجد لله وهو لا يسجد إلا مع الإمام
ولو اعتقاد منزل منزلة السهو ولذا لم يكن مبطلا وتحصل
فضيلة الجماعة على كل من الأمرين وإن كان الثاني أفضل ولا ينافي
ذلك شوق العبرة باعتقاد المأموم أن يحمله فيما لا يرى المأموم جنة

قوله نظير
وهو الجود

في الصلاة

في الصلاة أفاده من زيادة **قوله** ونسجد لها شكرا أي عند تلاوة آياتها
فينسجدها بالاجد الشكر وأنه لا يلاحظ كونه على حضور التوبة
على المعتمد ولا ينافي كونها ينوي بها الشكر فلو لم أن سبب التلاوة
لأنها سبب لتدبر قبول تلك التوبة ولذا لم ينظر هنا لما سياتي في
سجود الشكر مع هجوم النعمة لأنها متوسطة بين سجدة محض
التلاوة وسجدة محض الشكر **قوله** من سجد لله سجدة أجزأه من حسناته
في وقت لم يعذر وقوعها فيه سواء كان ينويها أم لا وكذا قوله أو
اندفاع نعمة ولا فرق في النعمة بين أن تكون خاصة به كأن حدث
له مال أو ولد ولوميتا لأنه ينفع في الآخرة أو ينحدر ولد أو عامة لجميع
المسلمين كالخطر عند الخط بخلاف ما إذا كانت خاصة بمسلم أجنبي
وخرج بالتجدد النعم المستمرة كالعافية والسلام والفني من
الناس فلا يسجد لها لأنها لا تنقطع فينوي إلى استغراق العمر
ومن النعمة قد وفرايب وشفا مريض وحدوث وظيفة فإنه
وهو أهل لها ولا بد أن يكون حصول النعمة من حيث لا يحتسب
أي من حيث لا يدري ليتخرج ما لو تسبب فيها تسببا تقضى العادة
بحصولها عقبه كخرج متقارفا لتاجر يحصل عادة عقبه أسبابه فلا
يسجد حينئذ ويعلم من ذلك عدم اعتبار تسببه في حصول الولد
بالوظي والعافية بالولد ذلك لا يندب في العادة إلى فعله وبعد
فيها نعمة ظاهرة قاله **قوله** أو اندفاع نعمة كنجاة من هدم أو
عزق قال في شمس المنهج وقيد في المجموع نقلا عن الشافعي والأصحاب بالنعمة
والنعمة بكونها ظاهرية يخرج الباطنية كالعرفه وسر المسامحة
أو أو خراج ما ذكره ضيف لأنه يسجد للنعم الباطنة وأما التقيد
بالظاهريتين فصحيح لأن المراد بذلك أن يكون لها وقع للخروج
الشيء المحقر فلا يسجد له **قوله** وروية مبتلى أي وإن كان الرائي
كذلك على ما سياتي والمراد بالروية ما يشمل العلم ولو بنحو سماع
صوت لأعمال أو من في ظلة ولا فرق في المبتلى بين أن يكون مبتلى
في بدنه أو عقله مما يعد نقصا في كمال الخلقة أو أصابها عرقا ومنه
العنى والصبر والبخر والصناعات المستحكمة وخوضها ولا بد أن
يكون من الأدميين أو غيرهم **قوله** أو عاص أي متجاهر بعصيته

ولو صغيرة وان لم عليها فان لم يكن متجاها لم يسجد لرويته وعبارة
 المتكلم مع شرحه او رواية مبتلى او فاسق فعلى بقوله لان مصيبة
 الدين اشد من مصيبة الدنيا ولهذا قال عليه السلام اللهم لا تجعل
 مصيبتنا في ديننا والحمد لله المصيبة تمنى على السلامة منها
 ومن العاصي الكافر كالذمي ولو راى العاصي عاصيا مثله سجد
 مطلقا ان كان سجوده زجرا له عن المعصية فان كان لشكر
 على السلامة عما ابتلى به لم يسجد ان كان سجده من كبره او
 عصى الراي اوقوع ويجوز هذا التفصيل الاخر فيما لو راى المبتلى
 مبتلى مثله قد سجد لشكر الله تعالى على السلامة مما ابتلى به ان كان
 مبتلى بغير بلائه او بمثله لكنه اعظم فالجدا نوعا وصفة ومجلا فلا
 سجود اقراره بمرور الوقت وسجود الشكر عن سببه سجود
 قنصر الفضل عما والا فلا واذا تعددت اسباب السجود كما
 هيبت النعمة عند روية المبتلى والعاصي كفاء سجود واحد على
 المعقود كنظير من سجود التلاوة **قوله** ويظهر في السجدة
 ولو ذكر الضمير لكان اولى وقوله للعاصي اي بقية المار ان لم يخف
 منه ضميرا والا اخفاها ولو قال ويظهر بها لا للمبتلى كان احر فانه
 يظهرها لنفسه لتجد نعمة او اندفاع نعمة ايضا ما لم يتضرر
 من رها وعبرة المنه ويظهرها لنفسه نعمة ولا اندفاع نعمة الى
 اخر عبارته **قوله** لا للمبتلى اي لا يتاذى نعمه ان كان غير معذور
 كقطوع في سرقة او محالود في زني ولم يعلم بوقته اظهر حاله والا
 فبسر حاله مردوين ان يقول اذا راى مبتلى الحمد لله الذي عافاني
 وما ابتلاني وفضلني على كثير من خلقه تفضيلا فقد ورد ان من عافاه
 الله تعالى من ذلك البلا طول عمره اعادة ابن حجر **قوله** ولا يكون الا خارج
 الصلاة ولو فعله فيها عامدا عالما بطله كما في سنة المنهج وظاهر كلامه
 انه يكون في الطواف وهو كذلك كما في ثم **قوله** وسجود سهو من
 اضافة المسبب للسبب الاغلب والافقد يكون سببه العذر كترك
 التشهد الاول قصد او المراد بالسجود مطلقا الخلل الواقع في الصلاة
 مجازا من اطلاق الخاص وارادة العام ثم صار حقيقة عرفية في ذلك وانما
 اضافوا السجود حينئذ للسجود اشارة الى انه ينبغي ان لا يقع الخلل

المصيب

في الصلاة

في الصلاة من العاقل عن عهد والسهولة نسيان النبي والفيلة
 عنه وشرعا نسيان بشي مخصوص من الصلاة كما بقاؤها غالبا
 ومن غير الغالب يتوهم لغير ذلك كسقوط الركعة القصيرة وتكرار
 سهو او غيره ذلك ما ذكره المصنف وفي التعبير بالنسيان ما مر من
 انه للغالب او المراد به مطلق الخلل ولم يصدر لبيان بسجود
 السهو مع انه المقصود بطول الكلام عليه فقد مر غيره كتنفر
 له وهو يكون في الغرض والنفل لا في صلاة الجساسة لسانها على التحريف
 بخلاف سجود التلاوة والشكر فانه بدخولها على المعقود والامان
 من جبر الشئ بالكره منه لانه عهد في ترك سجود طيلة من القنوت
 وافتاد سجود يوم بجماع فانه يستعين يوما لعاجز عن العتق
 فاذا تكلم بها فيها او ترك الطمانينة في السجود اعادها
 ان كان رفع ثم يسجد للسهو فان تذكر قبل صيرورته الى الجلوس
 اقرب اتي به ولا يسجد للسهو لانه الى الان في محله ولو قصد ان
 يقنت لتأذلة ثم تركه سهوا او عمدا لم يسجد له وان صلى صلاة
 النسيب او راتبة الظهر او اربعاء نفلا بقصد تشهد اوله وتركه
 في الطرك يسجد خلافا لابن حجر في الاخيرة **قوله** بان يسجد في محله
 الا في سجدين فلو اتي بواحدة بطلت صلاته بالشرع فيها
 ان قصد الاقتصار عليها ابتداء فاقصد ان ياتي بسجدين
 ثم اتي بواحدة فقط واقتصر عليها لم تبطل صلاته وهذا يجمع
 بين الكلامين المتناقضين وله اذ لم تبطل صلاته ان فعل
 الثانية ان لم يبطل الفصل فاجال فانت وله حينئذ فعله كاملا
 ومثل ذلك ما لو قصد ترك الطمانينة فيه فيضرب ابتداء فقط دون
 ما اذا عرض له ولو سلم المسبوق ناسيا مع الامان فان تذكر عن
 قرب كل صلاته وسجد للسهو والاستانافها فان تذكر قبل
 منه عليك ولم يكن عوي الخروج منها لم يسجد للسهو والاشهر
قوله وسببه تسعة على حذوف مضائق اي احد تسعة اشياء
 ولا يخالف هذا جعله اربعة في المنهج تبعا لاصله لانه عد
 هنا افراد بعض الاسباب المذكورة ثم اسبابا مستقلة
 والخطيب يسير ويؤخذ من حصر الاسباب فيما ذكرناه لو

عليه

الادوية

اسبابا مستقلة

فيما

قول
٤

٧
ثالثا
٤

سجد اما منه الحنفى مثلا لما رآه هو قد نه لم يجز له متابعتها اعتبارا
بمقتضى انه كمن ينسب الى ان يسجد بعد ذلك لا جمل هذا السجود
النصارى من الامام لانه في اعتقاده خال لا يقتضى السجود **قوله** ترك
بعض اي كلا او بعضا والمراد تركه يقينا اما تركه شكيا فليس
سببا مستقلا في قوله وشك في الصلاة **قوله** ولو عمدا ولو اجل
ان يسجد ويجوز نية السجود في وقت السجود عند المأمور
انه علم على خذل الصلاة نعم ان قصد به حقيقته بطلت صلاته
لثلاثة احوال اولى من ان يخلل السجود **قوله** وتكرير الركعة
بالتكرير الزيادة وقوله ركن اي فالتكرير اخذ من الدليل نعم لا يسجد لتكرير
الركن في صلاة الكسوف لانه مطلوب فيها **قوله** وقيل بذلك اي بما
في الحديث من زيادة الركعة غيره وهو زيادة ركن فالتكرير جامع للخلل
فالاستدلال بالحديث بطريق القياس الادون على ما فيه لا بطريق
النسب **قوله** وسجوده الخ جواب عن سوال وقوله فيه اي الظاهر
قوله محمول الخ لا يقال لم يثبت انه سجد بعده حتى يكون عاركا
لانا نقول لم يثبت عدم سلامه بعده حتى يكون زائدا والاحتال
في الافعال بسقط الاستدلال بموان القابل بالسجود بعد السلام
يوجب السلام بعده ايضا لهذا الدليل ليس نصا في دعواه واما
حين قلنا دليل اخر فهو ان السجود قبل السلام اخر الامرين من
فعله عليه الصلاة والسلام وبانه عليه الصلاة والسلام امر به
قبل السلام وفعله تارة بعده وتارة قبله وفعله يمكن نقله
اليه بخلاف امره فانه مضموم فيه من السجود فكان سجده فله السجود
على قوله الذي لا يحتمل اولى **قوله** سجد حال من فاعل تركه اي تركه حال
كونه ساجدا لا من السلام لانه سجد عامدا **قوله** اما تركه تركه عمدا
اخذ المحترز على اللف والنشر المشعشع وقوله وتكرير القول
اي غير تكبيرة الاحرام ومثلها النية فان تكريرها مبطل كما سيذكره
قوله على الاصل اي القاعدة في ان ما لا يبطل عمده ولا سجد كالتفات
او خطوتين لا يسجد لسجوده ولا لفه ومثله ما يبطل عمده وسجوده
كسلام كثير لعدم ورود السجود للاول وبطلان الصلاة في الثاني
نعم يستثنى من الاول اشياء منها ما ذكره بقوله وينقل ركن الخ اما

ما يبطلها

ما يبطلها عمده دون سجوده فيسجد له وعكسه محال فالاقسام العقلية
اربعة **قوله** ونقل ركني قولي الخ فمما جاء به الاصل المذكور وقوله
على الاصل في ذلك وقوله او غيره اي غير ركني الشارح الى ان الركن ليس
بقيد وعبارة المتى مساوية لعبارة المنهاج وقد عترضها في المنهاج
بان الاول التكبير بنقل مطلوب قولا غير مبطل نقله لسجوده الركعة
وغيره نعمه استثنى منه التسليمات فلا يسجد لنقلها على المعقد
وان قصد هذا لان جميع الصلاة قائمة بها اذ لم يثبت عن التسليم
في شي منها بخلاف في القراءة فانها منتهى عنها في غير محلها وخرج بالتفسير
بقوله قولي الفعلي فان نقله عمدا مبطل وقوله غير مبطل نقل
السلام وتكبيرة الاحرام عمدا بان كبرنا بنا قاصدا التحريم فانه مبطل
لان من افترق صلاة كبر افترق اخرى بطلت الاول وفارق نقله
الفعلي نقل القولي بانه لا يغير هيئة الصلاة بخلاف نقل الفعلي
ولا يرد على كون نقل القولي مقتضيا للسجود نقل الصورة قبل
الفاحة حيث لا يسجد له لان القيام محلها في الخلة اي قطع النظر
عن كونها قبل الفاقة او بعدها وكذا يقال في نقل الصلاة على النبي
عليه الصلاة والسلام قبل التشهد اقامه في المنهاج بزيادة
قوله لقراءة الفاقة اي سوا قصد القراءة امر لا كما استظهر
في خلاف الزيادة ومثل الفاقة التشهد بخلاف القنوت فانه
يشترط فيه قصد فاذا قننت قبل الركوع بقصد القنوت سجد
وان اما دة بعده **قوله** في القعود متعلق بقوله كقراءة وشار
به الى ان النقل في ركن مؤبد بخلافه في القصير فانه مبطل والمراد
القعود الذي ليس بدله عن القيام وان كان يصلي من قعود فجزا
غيره **قوله** ترك التحفظ فيه اذ التحفظ ليس ببعض من الصلاة بل
بل هو هيئة وترك الهيئة لا يسجد له الا ان يقال ان التحفظ لما
كان مأمورا به امر موكدا اشبه البعض في التاكيد فطلب السجود
له فقوله لا يسجد الا لترك البعض اي او ما شابهه في التاكيد **قوله**
موكدا صفة لحذو في اي امر موكدا لانه لا بد من التحزم عن الخلل في الصلاة
وجوبا او نكاحا كالتكيد التشهد نظير في التاكيد والحاصل انه لا يسجد لترك
التسليم ولا للصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام قبل التشهد او القنوت

له بان كان يصلي

الظاهر ان النقل

اي اذا لم يقصد القنوت
والسجود لم يرد

قبل الركوع او السجدة قبل الفاتحة او البسملة قبل التشهد **قوله** وهو فرض
 الخ اي ان صار به الى القيام اقرب منه الى القعود وروى ما اذا استوى
 الامران او كان الى المحكوس اقرب وخرج بقوله سهوا بالنسبة له
 ما اذا قصد النهوض فتبطل بمجرد شروعه فيه **قوله** وقعود في محل
 السجود فان كان قائما قد سهوا فلا تبطل صلاته وان طال لكنه يسجد
 للمسهوف ان كان قعودا في محل القيام عند كانه قد في اثنا الفاتحة او
 سلم الا ما مر فقعود المسبوق عامدا عما بالتحريم وكان قعوده في
 غير محل قعوده جلوسه لو كان منقرا باطلت صلاته بذلك ان طال
 زمته بان كان زائدا على قدر جلسة الاستراحة المطلوبة فان كان بقدرها
 لم تبطل ويسجد للمسهوف عند الوقوف من اعتداله قدر ذلك ثم يسجد
 او يقدم سجدة التلاوة للاستراحة قبل قيامه فلا تبطل بها
 الصلاة لانها مفهومة فيها غير ترك بخلاف خلو الركوع فانه لم يجهد
 فيها الا ركنا فكان تأثيره في تغيير نظرها اشده **قوله** لذلك صرح به
 ان الاشارة لترك التحفظ الذي هو علة لالا يبطل عمده وهو غير مناسب
 لان الترتيب لا يتصور من الساجي الذي الكلام فيه فيتحقق انها رابعة
 لحسن الصحاحين الذي استدل به لان هذا يقضي افزاده افادة قوله
 واعتراضه المذكور يريد ايضا على صورة السهو التي هي بعض العمل
 بالعلة المذكورة سابقا **قوله** بان شك في ترك شي منها اي من
 اركانها كما يصح به ما بعده فخرج بالشك ما لو ترك ترك ركعة
 فانه ياتي به على التفصيل المار في ترك الترتيب ويسجد مع
 الزيادة فقط بخلاف ما لو تركه بعد السلام ولم يبطل فصل ياتي
 به ولا سجود لعدم الزيادة وبالشك في ترك الشك في فصل منقضي
 عنه وان ابطال عمده ككلام قليل ناسيا فلا يسجد له لان الاصل عدمه
 وبالشك في ترك ركعة الشك في ترك شرط فهو مبطل فلا يسجد له
 ايضا وكالشك في ترك ركعة الشك في ترك بعض معية كقنوت
 بان قال هل ايتت به او لا فيسجد لانه الاصل عدم الفعل وخرج
 ببعض المنذور في الجملة اي في جملة مندوبات الصلاة بان قال
 هل ايتت بجميع مندوباتها او تركت منها واحدا فلا تترك له
 ولا سجود عنه لان المتروك قد لا يقتضي السجود وبالمعية البعض المتبهم

كسح الحلة المهمة الوقت والمكان والمراد المكان الاخر متبادرا
 لاحقيقة في ذلك

اول العبارة يفيدان القعود

قوله ما لو تركه بعد السلام اي في
 المتروك وهو ولو لم يبطل الحال وذلك
 معروضة في ترك السلام فالكسبية
 وقوله لم يبطل الفصل هذا ليس
 بغيره وان طال اه مخرجي
 ولو استطاع الهاء الضمير فقط
 بعد كما في بعض النسخ فيكون في
 العبارة شيء مماثل اه

بان قال هل

بان قال هل ايتت بجميع الاعراض او تركت منها واحدا فلا يسجد
 له ايضا لضيقه بالاتباع والمراد بالشك هنا مطلق التردد والتمسك
 للفظ والوهم لا خصوص المصطلح عليه الذي هو التردد بين
 امرين مع استوائهما **قوله** فيسجد على المتيقن وهو الاقل ولا يرجع الى
 ظنه ولا الى قول غيره وان كان خفيا كغيره حيث لم يبلغ عدد التواتر
 واما مراجعته عليه الصلاة والسلام للصحابة رضي الله عنهم وعوده
 الى الصلاة في خبر ذي الديد بن فليس من باب الرجوع الى قول غيره وانما
 هو محمول على تذكره بعد مراجعته او انهم بلغوا عدد التواتر وهو
 جمع يومين تواترهم على الكذب ولو لم يوفوا او فسقة او صبيان
 واقبله ما زاد على رتبة فاذا بلغ المخبرون ذلك العدد علم بقوله
 اما فعلهم فلا يعمل به على المقيد **قوله** ان احتمل ان ما اتي به زائد بقيد
 عن هذا السبب بايقان الفعل مع التردد في زيادته **قوله** فلو شك في التفرغ
 على ما قبله على طريق اللغ والنشر المشوغي **قوله** اي ثالثة ام رابعة
 اي هل صليت ركعتين وهذه ثالثة او ثلاثا وهذه رابعة وقوله فتذكر
 فيها اي قبل الانتصاب لغيرها وخرج بذلك ما لو تذكر بان دام عليه
 الى السلام فيسجد على اليقين وياتي برتبة ويسجد للمسهوف **قوله**
 انها الثالثة اي او الرابعة وانما اقتصر على ذلك لاجل قوله واتي برتبة
 لانه اذا تذكر انها الرابعة لا يحتاج للاتيان برتبة وقوله لا يحتمل زيادة
 لانه لا بد منه سواء كان في الثالثة او الرابعة **قوله** وان تذكر في الرابعة
 اي بعد ان شك ان ما اتي به ثلاثة وهذه التي يريد الاتيان بها رابعة
 ام اربعة وهي خاصة فبني على اليقين معه وانتصب للاتيان برتبة
 ثم بعد انتصابه تذكر في اثنا ايها وقبل السلام انها رابعة ام رابعة
 وهي خاصة فبني على اليقين وانتصب للاتيان برتبة ثم بعد انتصابه
 تذكر في اثنا ايها وقبل السلام انها رابعة **قوله** لان ما فعله منها قبل التذكر
 اي عند الانتصاب لها وقبل التذكر وقوله محتمل للزيادة اي لاحتمال ان يكون
 من الخامسة وان يكون من الرابعة **قوله** الشك بعد السلام اي وان
 قصر الفصل والمراد السلام الذي لم يحصل بعده عود للصلاة اما لو
 شك بعد سلام حصل بعده عود لها كما سلم ناسيا لسجود السهو
 ثم عاد عن قرب وشك في ترك ركعة فيلزمه تداركه لانه بان يعود ان

قوله فلا يسجد
 لان كلامه
 قوله لا يسجد
 لان كلامه

قوله بان دام
 ان يقول لو لم
 الانتصاب للسجود
 وتبينه للسجود
 اه مخرجي

الشك واقع في صلب الصلاة وبذلك يلغى ويقال لنا شخص عاد الى
سنة لزمه فرض او يقال لنا سنة اوجبت فرضا وخرج بالشك
بعد السلام ما لو علم بعده ترك ركعتين فان طال الفصل استأنف
الصلاة والا دخل بنفسه فيها وتراكمه **قوله** في غير النية والتكبير
اي من ان يكون الغير فرضا او شرطا كان شك في الطهر بعد يتحقق
الحديث فلا يضر ذلك حيث كان بعد السلام لكن لا يصلح به صلاة اخرى
اما في اثناء الصلاة فيضرك كما وخرج بذلك ما لو شك في الحديث بعد
يتحقق الطهر فلا يضر مطلقا في اثناء الصلاة او بعدها وكما شك في الطهر
الشك في نية الوضوء فلا يضر بعد السلام لكن لا يصلح به صلاة اخرى بخلافه
قله فيضرك بغير النية والتكبير الشك فيها او في احد هما بعد السلام
فانه يلزمه الاعادة لانه شك في اصل الاعادة وكذا لو شك هل نوى
الفرض او التطوع لا الشك في نية القدوة في غير الجمعة وانما يضر الشك
بعد فرائض الصوم في نيته المشقة الاعادة ولانه يقتضي في النية مالا
يفتقر فيها ضما ولو كان عليه كل من الظهر والعصر فاضل واحدة وشك
هل نوى فيها ظهرا او عصرا وجبت اعادتهما جميعا **قوله** ولا اعتبار
حكم الشك اي كون حكمه وهو التاخير يعتبر حينئذ اي حين كان بعد
السلام **قوله** كثير الكلام تعتبر القلة والكثرة بالعرف وقول لا الكثير
هو ما زاد على ست كلمات وتقدم الكلام على ذلك **قوله** وغير القليلة
خرج ما لو اخرج في غير مقصده اليها فلا يسجد لانها الاصل وقوله
لجاء الدابة اي او لغيره كنسبان او جهل وخرج بذلك ما لو شهد الاخر في
فان صلاته تبطل **قوله** هذا ما صححه الرافي معتد وقوله كل المنصوص
ضعيف **قوله** اما اذا طال زمنه محترز قول المتكسر قصر زمنه وقوله فلا
يسجد معتد **قوله** قبل بضم القاف وفتح الموحدة وسكون المنة
التخنيص تصغير قبل بمعنى ملاصق السلام بعد فراغه من الواجب
في التشهد والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام فان سجد قبل
ذلك بطلت صلاته او سلم بعد فوات وكذا سجد او جهلا وطال الفصل
او عرض ما عكس ولو تطهر قبل طول الفصل وخرج وقت جمعة
والا بآن سلم جهلا وقصر الفصل عرفا ولا يبرطر اما
بعد السلام فلا يفوت وان خرج الوقت لانه من المد الجائز فليعتد

قوله في غير مقصده
الصلوات استقاطا لفظا غير
هـ

في جميع

في جميع ذلك ويسى ان يقول في سجوده سبحان من لا ينال ولا
يسهل ولا يسهل لا يبق بالحال قال بعضهم وفي العبد يستغفر الله تعالى **قوله**
زيادة او نقص اي او بها كان صلى الظهر خسا وترك التشهد الاول
فاو ما نعمة خلص بخور الجمع وقوله خبر الصحيحين دليل للثاني وهو
النقص وقوله خبر مسلم دليل الاول وهو الزيادة وقوله فيطرح
الشك اي لا يعمل بمقتضاه وقوله على ما استيقن السبع والثاني
زايدات اي يتحقق قوله شفع له صلاته اي لان الغرض من
السجود جبر الخلل فكان الزيادة نزع من الصلاة ولم يحصل
فيها ركن كان صلى الاربع تماما كما كان ارغاما للشيطان اي الصاقلان
بالرغام بالفتح اي التراب كناية عن الغاظة وذلك **قوله** اي ردتها
نفسه لشق وقوله وما تضمنت اجواب عما يقال لم يردت بالضمير
مثنى بان يقول شفعنا لاه السجدة مثنى وحاصل الجواب
انها تضمنت الجلوس بينهما فحصل التعدد فلذا اي بضمير الجمع
قوله ولا يتكرر اي لا يزداد على سجدة واحدة كنز مقتضى السهو
كان ترك التشهد الاول وقعوده والصلاة على النبي عليه الصلاة
والسلام بعده وقعوده وتكلمه قليلا ناسيا وسلم في غير محل
السلام ناسيا ونحو ذلك ويجبر خلل الكلام قصده او اطلق فان
قصده مقينا جبره فقط وفات جبر غيره ولا يسجد لذلك
الغير فكان تركه ابتداء وانما عبر بالقرار لا بالزيادة لا جمل
الاستثنا بعده **قوله** حقيقة مطلقا اي لا في هذه الصور الا نية
ولا في غيرها والمراد بالحقيقة كون المقصود بتكثير الخلل لانه اذا
تكرر ليس الجبر الثاني **قوله** ولا صورة اي في الصلاة فقط وقوله الا
في سبع استثنان ذلك فقد تكرر في هذه السبع صورة لا حقيقة
كما مر **قوله** الا في سبوق اي لم يقتد بالامام بعد سجود السهو الا
ولا يلزمه السجود على المقعد ويتصور في المسبوق ان يسجد عشر
سجرات بان يقتد في الرابعة بثلاثة ايمية كل في الاخرة ونها كل
امام منهم ويسجد معه فهذه ست ثم قام وسجدا فانه يسجد
فهذه ثمان فان كان اقتدى برابع في اول صلاته ادركه في التشهد
الاخير وسجد معه كملت له عشر سجرات **قوله** سها امامه اي قبل

اي تغرد الجمع

حكمة

فمن ان اعطاهم الامام في الصلاة لا الاقل من اربعة ركعات
 فبما جاء في الخبر ان من صلى ركعة واحدة في صلاة
 الجمعة او في غيرها من الصلوات لم يدر ما يصير له
 من الاجر والجزاء في الآخرة ولا في الدنيا
 فلو كان الامر كذلك لكانت الصلاة عبثا
 والعبث لا يوجب ثوابا ولا عقابا
 فلو كان الامر كذلك لكانت الصلاة عبثا
 والعبث لا يوجب ثوابا ولا عقابا

فان قيل انما هو في الصلاة لا الاقل من اربعة ركعات
 فبما جاء في الخبر ان من صلى ركعة واحدة في صلاة
 الجمعة او في غيرها من الصلوات لم يدر ما يصير له
 من الاجر والجزاء في الآخرة ولا في الدنيا
 فلو كان الامر كذلك لكانت الصلاة عبثا
 والعبث لا يوجب ثوابا ولا عقابا
 فلو كان الامر كذلك لكانت الصلاة عبثا
 والعبث لا يوجب ثوابا ولا عقابا

وسجد آخر



وسجد آخر ثم تحقق انه كان سجدة واحدة لم يدر ما يصير له
 من الاجر والجزاء في الآخرة ولا في الدنيا
 فلو كان الامر كذلك لكانت الصلاة عبثا
 والعبث لا يوجب ثوابا ولا عقابا
 فلو كان الامر كذلك لكانت الصلاة عبثا
 والعبث لا يوجب ثوابا ولا عقابا

Copyrighted material

فذكر غيره ليس في محله لانه لم يترجم له **قوله** لا تشهد ان والقنوت
 بالرفع عطف على ما ادركه اي لا الفاظهما واما الجلوس والقيام فواجبان
 لانه الواجب المتابعة في الافعال لا الاقوال **قوله** لكن يسئ له التبعية
 فيها حتى لو كان مسبوقا بالسنة ان ياتي بجميع الفاظ التشهد من
 الواجب والسنة ولا يقتصر على المستحب في الاول **قوله** نعم استدراك
 على قوله والتكبيرات اي اذا كان الامام في احد التشهدين او في السجود
 مثلا ونحوه انما هو في هذه الحالة وكبر للامام فلا يحتاج اذا انتقل لامامه
 فيما ذكر ان يكبر بل ينتقل ساكتا لان ذلك ليس للمتابعة ولا ما يجب
 للامام **قوله** لا انتقال اليه اي الى ما ادركه فيه وكذا ضمير اليه في بعد وجعل
 الضمير الاول للامام لا يظهر وقوله لعدم متابعته اي لان انتقال الامام
 الى ما ذكره وجد قبل الاقتران واما الانتقال بما ادركه فيه فيكبره وكذا
 لو قام بعد سلام الامام فيقوم مكبرا ان كان جلوسه مع الامام في محل
 جلوسه لو كان منفردا بان ادرك في الثالثة الرابعة او ثمانية الثلاثة
 ثم قام ليأتي بما عليه فيقوم مكبرا فان لم يكن محل جلوسه قام ساكتا
 اي غير مكبرا بل يقوم مسجعا مثلا لان الصلاة لا يناسبها السكوت
 وعبرة بالخبر ولو ادركه في اعتداله فابعده واقفة فيه وفي ذكره وذكر
 انتقاله عنه لا اليه واذا سلم امامه كبر لقيامه او بدله ان كان محل جلوسه
 والا فلا **قوله** بخلاف ما بعده اي ما بعده ما ادركه فيه فيكبر للانتقال اليه
 وان لم يحجب له المتابعة للامام فيه وقوله والركوع اي بخلاف
 الركوع فانه اذا ادركه فيه يكبر للانتقال اليه وان لم يحجب له حال الانتقال
 لانه محسوب له **قوله** ويسقط عنه القيام الى محله ما ذكره متنا وشرحا
 سبعة اشياء ومحل سقوط ما ذكر ان كان الامام اهلا للمحل والاحتياط
 فلا وما ذكره قل هنا ليس بظاهر في الركوع اي ويدرك الركعة بشرط
 ان يطمئن يقينا قبل ارتفاع الامام عن اقل الركوع وهذا في غير الركوع
 الثاني من صلاة الكسوف لانه انما تدرك الركعة فيه بادرار الركوع
 الاول من كل ركعة اطلاق **قوله** الجهرية اي التي جهر الامام فيها ولو
 سرية وعكسه بعكسه فالعبرة بالمفعول لا بالشروع كما مر **قوله**
 للنهي عن قراته فلو خالف وقرا اشيب على اصل القراءة وان كان مخالفا
 للسنة بايتانه بالشئ في غير محله ويجوز ذلك في جهره بالذكر

وايتانه

وايتانه به في غير محله **قوله** فان لم يستمعها اي قراءة الامام لصهر
 او بعد او سماع صوت لم يفهمه او اسرار ولو في جهرية لما مر من
 ان العبرة بالمفعول لا بالشروع وقوله او كانت الصلاة سرية
 اي اسرف فيها الامام ولو جهرية نظير ما مر **قوله** اذا تركها الامام
 اي عمدا او سهوا كما مر وقوله فيتركها المأموم اي وجوبا لانها مما
 تنحس فيه المخالفة مع ان المأموم يحدث جلوسا تشهد لم يفعله
 الامام فلا ينافي ما سياتي في القنوت **قوله** ويسقط عنه ايضا
 القنوت اي اذا سمعه والاقتت هو **قوله** او يوافق في الثاني او
 يقول اشهدوا صدقت وبررت ولا تبطل به الصلاة على المعتمد
 ويفتقر الخطاب هنا لانه مطلوب ووجود الرابطة بخلافه واجابة
 المصلي للمؤذن فانه لا يفتر لعدم طلبه وعدم الرابطة **قوله** ومن
 الدعا الى ان المراد الرعاقيون فيها وكذا من اوله الى لفظ قضيت
 وما بين ذلك كله ثنا فوافق فيه او يسكت او يقول ما مر فلو ترك الامام
 القنوت وقيامه معا فهو للسجود فان امتن المأموم ان يفتت
 ويدركه في السجود الاول ندب له ففعله او في الجلوس بين السجدة
 كره له ففعله او بعد هضبة للسجدة الثانية وجب تركه فان اتي به غامرا
 عما بطلت صلاته بمجرد الخلف لانه قصد المبطول وشرع فيه ولو قبل
 ان يهوى الامام وما ذكره قل هنا فيه نظر **باب**
صلاة الجماعة اي جماعة الصلاة الارتباط الحاصل بين الامام والمأموم
 واعترض بان الاولى تقديم هذا على صلاة النفل لان الجماعة من قسم الفرض
 واجيب بانه انما اخبر بحرياتها فيه كالفرض **قوله** اقل الجماعة امام ومأموم
 اي بخلاف الجمع فان اقله ثلاثة ولا يطلق على اثنين الامحاز او الكلام في
 ما صدقات لفظ الجمع ولفظ الجماعة كرجال ورجلين **قوله** لا في
 لفظ جمع اي مع مر فانه يطلق على اثنين حقيقة لان مدلوله ضممتين
 الى شئ ولا في لفظ جماعة فان اقله ثلاثة ومحل كون اقلها اماما
 ومأموما في غير جماعة الجمعة اما هي فلا بد فيها من اربعين وذا لم
 يوجد صالح في البلد الا امام ومأموم كانت فرض عين عليها لاقامة
 الشفاعة والا ففرض كفاية **قوله** والاصل في طلبها لم يقل في وجوبها
 ليكون كلامه جاريا على كل الاقوال في انها فرض عين او كفاية او سنة

انما كان في لفظ الخطاب كصلواته
 على النبي وآله

وزيد

لان الطلب بهم ذلك **قوله** طائفة تطلق على الواحد كما تطلق على اكثر
 فصح الاستدلال بذلك على المدعى وهو ان اقلها ما ذكره **قوله** امر بها
 في الحديث يحتمل امر الوجوب والندب وعلى كل فالامر بها في الامر
 اولى ويحتمل ان يراد الندب في الخوف والوجوب في الامن لانها اذا
 نذبت مع المشقة فتجب عند عدمها وعلى هذا فلا يقال ان الامر بها
 في الامن اولى لعدم احتياج الامر به وان كان الثاني زايدا للتاكيد الاول
قوله افضل يؤخذ من التيمم بافضل التيمم يعلم ان الانفراد جائز اذا
 لو كان مقتضاها ان المنفرد انما والاثر لا اجر له فلا فضيلة في صلاته
 مع انه اثبت لها في الحديث فضيلة **قوله** القد بغيره وذل محبة اي المنفرد
 وقوله درجة اي صلاة كما في رواية وخبرنا فسرته بالوارز **قوله** وقوله
 فيها اي الصبيح **قوله** وقوله ضحيا اي مثالا **قوله** لان ذلك
 يختلف ولا ان القدر لا يفسد من **قوله** احوال المصلين من الخشوع
 والتدبر في القراءة والمحافظة على السنن والمصلين بيا واحدة للمحرم
 واماما الكلمة فحذف وفة لالتقاء الساكنين قال مراراً الاختلاف
 بحسب قرب المسجد وبعدة او ان رواية الاولى في الصلاة الجمعة
 والثانية في السرية لانها تنقص من الجماعة بسماع قراءة الامام
 والتامين **قوله** او انه عليه الصلاة والسلام اعز الناس
 هو الرابع سواكثر الجمع ام لا وافضلته الكثير على القليل من حيث الاتان
 حيث القدر من صلى مع واحد له سبعة وعشرون ومن صلى مع القليل من
 درجات الثاني اكل وعلى هذا فالانصب ذكر الحديث الثاني قبل الاول لكونه
 عليه الصلاة والسلام قال قبل الاول كما هو مقتضى التوجيه فيقدم وضعا
 تقدم وجود او ملك عليه الصلاة والسلام ثلاث عشرة سنة مدة بقاءه
 بمكة يصلي غير الخس وهو ركعتان بالفداء وركعتان بالهش والمخس
 بعد فرضها بغير جماعة لان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقومون
 يصلون في بيوتهم فلما حاجر عليه الصلاة والسلام الى المدينة اقام الجماعة
 وواجب عليها والمراد انه كان يصلي بغير اظهر جماعة فلا ينافي ما قرر
 من ان خبره عليه الصلاة والسلام صلى به صلى الله عليه وسلم وبالصلاة
 رضي الله عنهم صبيحة الاسراء ايضا كان عليه الصلاة والسلام يصلي
 بعد ذلك يصلي وصلى ايضا بخديجة فشرعت بمكة صبيحة ليلة الاسراء
 رضي الله عنه عليه الصلاة والسلام

وقول ابن

وقول ابن حجر شرعت بالمدينة مراده انه شرع اظهرها ومن المعلوم ان
 مشروعية الصلاة كانت ليلة الاسراء وعلى مقدمة على المحبة بسنية
 فلا وجه لما قاله بعضهم فعنا **قوله** في المكتوبات ذكر قيود اخذ
 محترزها على اللفظ والنشر المرتب **قوله** الموداة يستثنى منها الصلاة
 التي وجبت لحمة الوقت مع وجوب لمعادتها فالجماعة سنة فيها ويستثنى
 ايضا صلاة شدة الخوف وظهور المعذورين يوم الجمعة لان الشعار يظهر بقامة
 الجمعة فلا حاجة الى ظهور شعار اخر يظهر هذا اي من شأن الشعار ان
 يظهر به للاحتياط لتوقف ظهوره على جماعة الظهور **قوله** واجبة افاده
 الشورى **قوله** غير الجمعة بالنصب على الحال لا بالحر لانه ذكره متوقفا في اليوم
 فلا توصف به المعرفة **قوله** ومن كفاية اي في الركعة الاولى فقط لاني جميع
 الصلاة وقد يعرض لها التيمم كما يرفوض الكفايات كما لم يوجد
 زيادة على من تقدم به من امام وما عوم فتكون حينئذ فرض عين عليها
 وكذا لوراي امامنا ركعا وعلم انه اذا اقتدى به ادرك ركعة
 في الوقت لان صلى منفردا ويؤخذ من ذلك حجة بما فيها اذا راي
 الامام في جلوس التشهد الاخير وعلم انه لو اقتدى به فيه لم يدرك
 ركعة في الوقت وان صلى منفردا ادركها **قوله** على الرجال الاحرار اي
 البالغين العقلاء المستورين بغير ما يزرى كحليين المقنين ولو بادية
 الغير المعذورين بشي مما سياتي ولومن الحن فليست فرض كفاية
 على من اتصف بضد شي من ذلك **قوله** لخبر ما من ثلاثة الى دليل
 على كونها فرض كفاية ووجه الدلالة منه انه غير بقوله لا تقام بينهم
 اعلم من ان يكون المقيم كلهم او بعضهم ولو كانت فرض عين لقام
 لا يقيمون اي كلهم واما ثمانية وثلاثة متبدا مجزور عن الزيادة
 والخبر الا استحوذوا وقوله في قرية او بدوي بادية عنفة اولى
 وحالة لا تقام فيهم صفة ثمانية وقام الحديث فليلك بالجماعة فانما
 بالكل الذب من الفهم القاصية بالنصب معقول بانظر اي البعيدة
 عن اخوانها ولم يذكر الشئ ذلك لانه ليس فيه دلالة على ما افاده
 كونها فرض كفاية لان عليك اسم فاعلم بمقتضى الزم فندل على كونها فرض عين
 فرض كفاية بان استيلاء الشيطان يكون على ترك التدب فلا يكون
 ما ذكره دليل على الفرضية واجيب بان المقصود منه التحذير

الصواب
استثنى

ما ذكره
 فيكون
 على كونها

اتباعه في امر يحصل به الاثر وهو انما يكون في الواجب **قوله** فتجب تقريعه
 على كونها فرض كفاية او على الحديث المفيد لذلك على ما مر في قوله بحيث يحتمل
 انها حيثية تقييد واطرافها لما بقدرها للبيان اي يقيد ظهور الشعار
 ويحتمل انها بمعنى مكان والبا معني في الجملة بعدها صفة لها والعائد
 محذوف وفي القرية بدل منها والتقدير في مكان يظهر فيه الشعار ثم
 ابدل من ذلك قوله في القرية الى والشعار بكسر الشين وفتحها جمع شجرة
 بمعنى علامة اقامة الجماعة وهي فتح الابواب وعدم احتشام الناس من
 الدخول فيشاع عند الطارقين انهم مقيمون الجماعة ولا بد من ذلك في كل
 موداة من الخمس ويقا تلهم الامام حتى يقيمونها على الوجه المطلوب ولا يحصل
 الشعار الا باقامتها من اهل الوجوب ولو من الحيوان كما هو على صورة البشر
 بخلاف ما اذا كانا على صورهم لانها مخففة فيصير الحضور مفهوما فلا يحصل
 باقامتها من الصبيان ومثل ذلك احيا الكعبة بالنسك فانه لا يحصل الا بفعل
 المكلفين الاحرار لان القصد منه تعظيم شفاير الله تعالى وفعل غيرهم ليس
 فيه تعظيم بخلاف صلاة الخازنة فان مقصودها الدعاء وهو من الصغير
 اقرب الى الاجابة لانه زينة عليه ومثلها الجهاد لان المقصود منها نكابة
 العدو وهو من الصغير انكى واذا فعلها من لم يظهر به شعارها مع من
 يظهر به وقعت له فرضا او مستقلا سنة لان فرض الكفاية اذا
 فعله من يسقط عنه الحرج وقع سنة في حقه الا في الخازنة والجهاد **قوله**
 في القرية اي في محل منها ان كانت صغيرة ولو غير مسجد كتبت على المقرة
 وفي محال ان كانت كبيرة ولو غير مساجد على ما مر ولا بد في خصوص الشعار ان
 ان يكون المحل الذي تفعل فيه يمتنع قصر الصلاة فيه كما في الجملة كما قاله
 الزياتي وقرره شيخنا البراءون خلافا لما قاله الشوقري وقوله مثلا اني به
 ليضدان القرية ليست بقيد بل المراد محل الاحتفاء فيشمل البلد والبادية
قوله وخرج بما ذكر الى **قوله** وخرج ايضا بالالفين الصبيان وبالفقلا
 غيرهم فلا يصح منهم والمستورين القراءة فلا تكون فرضا عليهم بل هي
 والا تفرد في حقهم سواء الا ان يقولوا عيا او ظلمة فيستحب لهم وبالمقيمين
 المسافرون فلا تجب عليهم **قوله** وصلاة النساء والخائفي وهذا بخلاف صلاة
 النساء على الخازنة فلا تسكن لهن الجماعة فيها سواء خازنة الرجل او المرأة
 وكان الاولى ان يقول والنساء والخائفي فلا تجب عليهم لان محترز الرجال

من ذكر

من لا صلواتهم **قوله** ومن به روق ولو بعضا وان كان بينه وبين سيده
 مهايأة والنوبة له سواء انفرد الارقا بالبلد ام لا خلافا لمن رجع خلاف
 ذلك ولا بد من اذن السيد مطلقا لانها صفة تابعة فليست كالسنة
 الرواتب **قوله** فلا يجب فيها اي المذكورات السنة وقوله وجوب كفاية
 صادقا بان تجب وجوب عين كما في الجمعة او تكون سنة كما في غير المنذورة
 اولاسي ايضا بل تكون مباحة كما في المنذورة ومثلها صلاة العزرة فذكر
 للجماعة ثلاثة احكام في الصور الست التي خرجت بالقيود المقضية
 لكونها فرض كفاية وبقي انها تكون مكروهة في حق مقضيتين مختلفتين
 وحراما فيما اذا راي الامام في جلوس التشهد الا حيزا لا مخرج له احكام
 الجماعة ستة **قوله** في الجمعة اي في الركعة الاولى منها كما مر ومثلها الجمعة
 بالمطر فتجب الجماعة فيها في اول الثانية والمعاودة فتجب الجماعة في جميعها
 وكذا المنذورة جماعتها فلا بد من الجماعة في جميعها لان التذرية سلك
 به مسلك واجب الشرع فان انفرد في بعضها صححت وان لم يخرج
 من العهدة **قوله** اذا اتفق فيها صلاة الامام والمأموم اي عدد
 ونوعا كظهوره فان اختلفا نوعا فقط كعصر خلف ظهره ونوعا
 وصفة كقرب خلف ظهره كانت الجماعة مكروهة ومع ذلك تحصل
 فضيلتها كفرض خلف نفل وعكسه وموداة خلف مقضية وعكسه
قوله اي لا رخصة في الرخصة يسكنون الخا ويجوز ضمها لفعة
 السهولة واصطلاحا الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر كما كل
 الميتة للمضطر وقصر الصلاة واللفظ للسافر والمراد هنا المقني
 اللغوي **قوله** الا العذر هو مسقط للحزمة على القول بان الجماعة واجبة
 وللكراهة على القول بانها سنة والمعتقد حصول فضيلة الجماعة
 عند العذر وان لم يكن عازما على فعلها لولا وجوده على المفقدا
 قيل في المريض وقيل لا بد من العزم لكن دون فضيلة من فعلها
 والمنفي في كلاهما النوى الفضيلة الكاملة وترد شهادة
 المداوم على تركها بعذر بخلاف من داوم عليه بعذر واذا
 امر الامام الناس بالجماعة وجبت الا عند قيام العذر **قوله** فلم يات
 يسكنون اليها وبكسرهما مع اختلاف اسواشباع لانها مفقولة
 وليست اخر الفعل بل اخره الي التي حذفها الجازم **قوله** اي كاملة

مطلب

اي فضل له

هو خير لاوله متعلق به وانما الركن كالملة لتقصها بفوات الجماعة فيكون عليه
او يتركه على ما مر **قوله** والعذر كقطر ذكر عشرة اعذار بفضها عام وهو
الثلاثة الاول والبقية خاصة والمراد بهومه عدم اختصاصه بشخص
دور اخر فلا يشترط وجوده ليلا ونهارا ولا في جميع الامكنة وخصوصه
بضد ذلك **قوله** بحيث يبل الثوب بخلاف ما لا يبله فهو قسط الما من سقوط
الطريق عذر وان لم يبله لعلبة نجاسة او استقذاره قاله الزياي
ويبل بضم الموحدة من باب رد ردا ما تكسرهما فمعناه صح المريض
من مرضه يقال بل من مرضه يبل بالسر بلا اذا صح من مرضه **قوله**
بفتح الحاء قال في المنهج على المشهور انه مقابلته سكونها وتولفية ر ر يه
وان كانت حائنة لان الحاء حرف حلق وكثرة الوصل فيها ذكر شدة
البرد او التلحم على الارض بحيث يشق المشي على ذلك في شققة
في الوصل **قوله** لتلوينه الرجل ولا يكلف الركوب وكالرجل الثوب لا النعل
لان اقل شيء يلونه **قوله** وزيح يجوز ان ينشأ بدليل سخرها عليهم وتذكيرها
خروج عاصف ومثل الرزم الظلمة الشديدة فهي من الاعذار وكذا شدة حر
وشدة برد ليل او نهار كمشقة الحركة فيها قاله في المنهج فان احس بذلك
قوى الخلقه فمن العذر العام او ضعيفها فمن الخاص **قوله** دور النهار قال
في المهمات والمتجه الحاق الصبح بالليل في ذلك اخرج المنهج **قوله** ورافعة
حدث المفاعلة هنا ليست على ما بل المراد بها اصل الفعل وقوله ببول
تصوير للحدث وعبر في شئ المنهج بمن البيانية **قوله** فيبدأ بتفريع نفسه
لكراهة الصلاة حينئذ هذا ان اشبع الوقت بحيث لو قدرها ادران جميعها
فيه والا صلى الفرض ان امن سبقة فيها وامر ضرر من حبس الزم وقوة
يسمى التيمم والاقامة وان خرج الوقت وقوله لذلك اي لانه يذهب
الخشوع **قوله** ايضا كل لقما محل ذلك ان كان يكتفى بها فان لم يكتف بها
بل كان يتطلع الى غيرها اكل حتى يشبع الشبع الشرعي بان يتلى ثلث
الامعالاتها ثمانية عشر شبرا فيجعل ستة منها للطعام وستة
للشراب وستة للنفس هذا ان اشبع الوقت فان ضاق اقتصر على
اكل القور قرره شيئا عطية بها بالمشاة التحتية وفي نسخة استقام
بها فتكسر بالمشاة الفوقية **قوله** مما ياتي عليه اي يجلس عليه ويشاول
مرة واحدة وقوله كسويق هو دقيق الشعير والبر الحقل المضاف

اليه ليه

اي فضل له

اليه ليه او ماء او نحوها فيذوب في ذلك ويشرب مرة واحدة **قوله**
من نفس اي نفسي من يلزمه الذب عنه لعدم المشقة عليه او
لكونه وديعة ام لا كثيرا كان ام لا تظن ومن ذلك ما لو وضع خبزه
في التنور وخاف عليه من الحرق لو صلى جماعة وكذا لو خاف محوصته
لو صلى قبل خبزه او غسل ثيابه وخاف عليها من السرقة اذا ذهب
يصلي مع الجماعة او يصل الجماعة بشرط ان لا يقصد بفسادها استقام
ذلك **قوله** وغيرها غير النفس العضو والمنقطة وغير المال الاختصاص
قوله هو ظالم يمنع به ان كان موصرا وخبر بذلك ما لو كان معصرا وهو
قادرا على بيعة الاعمار فلا يسقط عنه طلب الحضور نعم لو كانت الدعوى
عند حاكم لا يري ثبوت الاعمار بالبيعة الا بعد الحبس كالحنفى سقط عنه
الطلب وكذا لو كان معصرا وهو ما جاز من بيعة الاعمار **قوله** وعليه يوم
بان تجزى دفعه مرة الصلاة ومثل ذلك غلبة النفس اما مجزى النفا
والسنة بمر السنين واما ما يتقدم من الفقر فليس بعذر **قوله**
واقامة على مريض اي قيام بخدمته فمصلحته كشراذ وواينا
له ففعل بمعنى الباقى ويقدر مضافا الى قيام بخدمة مريض الى ويوضحهم
فسر الاقامة بالمريض اي تعاطي مصالح المريض وهو يرجع لما تقدم
ولا فرق في المريض بين ان يكون محزنا او لا كفا سق فيس القيام بخدمته
من حيث المرض لان حيث الفسق كما قيل في اينا من الضيف انه يسق
من حيث كونه ضيفا لان حيث كونه فاسقا **قوله** كزوج وصديق اي
وصوه ومملوك واستاذ وعتيق ومعتق **قوله** منزله اي وان
كان له متعهد وقوله اي نزله الموت اي اسبابه لا روى عن ابن عمر
رضي الله تعالى عنهما انه ترك الجمعة وحضر عند قريبه سعيد ابن زيد
احد العشرة رضي الله عنه لما اخبر ان الموت نزله افاده خضر **قوله**
او مريض عطف على منزله اي او لم يكن منزله لكن كان ياتى
بحضوره خوفا به بخلاف الاجنبى لو انسى به فلا يكون ذلك عذرا في
حقه ولا يخفى ما في كلامه من الرأفة لان عطفنا نحو القريب على مريض
يقضى انه غير مريض وقوله او مريض ياتى به يقتضى انه معطوف
على مريض المتقدم وانه ليس من اقسام نحو القريب وليس كذلك
فيها وعبارته في المنهج سألته من ذلك ونصها مع شرحها وحضور مريض

الذي عنه وهو المسلم الحقون
الذي قوله والاس
سواء كان له ام لا

س

مختصا ولم يكن

ملا متعهد او متعهد وكان نحو قريب مختصا لكن بانس به بخلافه
له متعهد وللمتدين نحو قريب او كان ولم يكن مختصا ولا بانس
بالخاصة باختصار **قوله** وان كان له متعهد تهيي في كل من المنزلة به من
بانس بالخاصة عنده **قوله** وتقييد الاجرة وطى قوله او مريض بانس به وقوله
من زيا دني اي على التقييد وكذلك صنع في المنهج كما علمت **قوله** رفقة بتثليث
الراسموا بذلك للارتفاق اي الانتفاء **قوله** في سفر اي ولو قصر او لا بد
ان يكون لفرض صحبه وقوله من الوضوء يفيد ان مجرد الوضوء كاف في
سقوط الجماعة وان لم يتضرر بالتخلف وهو كذلك لانها وصف ومثلها
التيمم لانه وسيلة بخلاف الجمعة **قوله** ورجا وجدا صلاة المراد بالوجدان
ما يشمل الحقوق وبالصلاة ما يفهم الناد والشارد والابق اذ يقال في البعير
المنفلت نداء وفي الناة شدة وادراكها لحقوق وفي غير المعلوم محله في غير
الرفيق ضال وفي الرفيق مطلق ابق وادراك ذلك وجدان وبقي من الاعذار
اكل ذي ربع كربه تنقسم بضم المثلية مع الواو والهمز وبصل وكرات بضم
الكاف وفتحها وفحل بضم الفاء او كان ما ذكرنا او مطبوخا بفتح
يودي وان قل ومن ذلك الدخان كما ذكره في سقط بذلك ككلم
الجمعة والجماعة بشرطين ان تعذر التمس وان لا يقصد بأكمله الاطلاق
والاوجب عليه الحضور واعتزال الناس واعلم ان اكل ذي ربع الكرية
مكروه مطلقا سواء كان في المسجد او غيره بشرط ان لا تشوق نفسه
اليه وان لم يجد غيره ياتدم به فاقاقت نفسه اليه او لم يجد غيره لذلك
فلا كراهة وذكر في المواهب انه عليه الصلاة والسلام اكل البصل مطبوخا
وبقي منها ايضا الخوف من عقوبة تقور وجد قد في وتغذير الله تعالى
لاذمي رجوا الخائف العفو عنها بغيره فيجب مدة رجاية العفو وهي
مدة يعرف فيها ستون قلب من له الحق بخلاف ما لا يقبل العفو كسرقة
وشرب وزنا اذ ابلغت الامام وثبتت عنده او كان لا يرجو العفو
واستشكل الامام رجوا الغيبة له عليه قود بان موجه به اي بسبه
وهو القتل كبيرة والتخفيف بالغيبة ينافي ذلك لانه يجب عليه تسليم
نفسه حاله لولي المقتول واجاب بان العفو مندوب اليه اي مستحب
والغيبة طريقه في ازارت كما ان ردا المقصوب واجد حلالا ويجوز اخذ
اذ لم يجد من يشهده عليه لانه لا يصدق في دعوى الردف لتسليم وانما

واجبا حاله

واجبا حاله لكن لا كان العفو مستحبا ولا يتوصل له الا بالغيبة كانت جائزة
وبقي منها ايضا ما لو حلفا عليه نحو والدة ان لا يخرج لحقوف عليه بخلافه
ما لم زفت اليه جديدة بكر او غيب فيعذر في ترك الجماعة والجمعة ايام الزفاف
وان كان لا يجب عليه ترك ذلك فيها على المقتد **قوله** وكل ذلك اي ما تقدم من
الاعذار والمراد الكل المجعول لا الجعي لانه بعض الاعذار لا يتاقي معه اقامة
الجماعة في البيت كخوف الا نقطاع عن الرفقة ورجا وجدان الضالة وكذا
مدافعة الحدث والتشوق للطعام فانه لا فرق في كون ذلك من الاعذار
بين ان يكون في بيته او لا **قوله** والا بان تاقي له اقامتها في بيته بنحو
زوجته بان سهل عليه امرها والصلاة معه وطى ممثلة له فلا يسقط
عنه الطلب اذ لا عذر حينئذ في الترك **قوله** ولا تحصل الجماعة للماموم الخ
هذا شرط من شروط العقوبة السابقة وذكره دون غيره توطئة لقوله وتترك
الجماعة الا لان كلام الممتنع كما ان يكون غير مرتبط بعقوبة بعض قاضا الى ان
هناك نوع ارتباط وايضا لما لم تحصل حقيقة الجماعة الا بذلك الشرط اقتصر
عليه وباقي الشروط توافق نظرها في الافعال الظاهرة فلا يصح الافتد
مع اختلافه مكتوبة وكسوف او جنازة ونالها تبعه امامه بان يتاخر
تحريمه عن تحريمه وان لا يسبقه بركنين فعليه فاما ما اذا لا يتاخر
عنه بها بلا عذر فان قارنه في التحريم ولو شكنا ضرر رابعها العلم
بانتقالات الامام برويته او سماع لصوته او صوت مبلغ عدد رواية
وخامسها اجتماعها بمكان فان كانا بمسجد فالشرط ان لا يكون غير ما يمنع
الا ستطرق الى الامام وان كان لا يمكنه التوصل الى الامام الا بآواز ورر وانقطاع
اي استدبار للقلعة وان كانا بغيره زيد على ذلك القرب وان لا يلزم
على وصول الماموم للامام ما ذكره سادسها موافقته في سنن فحش
مخالفته فيها فعلا او تركا كسجدة تلاوة وشهد وشا بها عدم تقديمه
في المكان على امامه **قوله** ولا تحصل الجماعة اي لا تحصل حقيقة التي هي
الربط بين الامام والماموم الابنية سواء حصل مع ذلك فضلها ام لا
بان تقديمه على امامه ولو ببعض ركننا لانه حرام بل بركنين مبطل
كما لو تاخر عنه بها لغير عذر او قارنه في فعل لانه مكروه وكذا في قول
طلب ان يتاخر عنه فيه كالفاتحة في الركعتين الاولى والثانية ولو في السرية
بحسب ظنه **قوله** الابنية الافتد كلامه ظاهر في بنية الماموم دون الامام

والتوقان

المشهور

لانه لم يذكر نية الامامة الا ان يقال اكتفى عنها نية الجماعة لصلاحتها للامام
ايضا وتنص بالقبض على نية الجماعة والاقتداء او نحوها واجبة
على الامام والمأموم مع الاحرام في كل صلاة لا تصح فرادى وهي الجمعة والقادة
والجمعة بالمطر والمنذورة جماعة فان لم ينعقد فرادى لم ينعقد صلواتها
فمن المنذورة جماعة تنعقد فرادى مع الاثر بترك النية ومنذوبة للامام
في غير ذلك لنبال فضل الجماعة من حين وجودها لانه لا يحصل الا بها ولا تنعقد
على ما قبلها وواجبة على المأموم ان اراد المتابعة مطلقا ولو في اثنا صلواته
في غير جمعة كما مر فان لم ينعقد ما وجب وقصد في فعل او سلام بعد انتظار
كثير بطلت صلواته لانه وقفها على صلاة غيره بلا رابط بينها اما لو تابعه
اتفاقا او بعد انتظار يسير او كثير بلا متابعة لم يضر لكن نيته في اثنا
صلواته بتركه مفقودة فضيلة الجماعة حتى فيما ادركه مع الامام على
المعتمد فالاولى الاقتصار على ركعتين ويسلم ثم يقدرى خلف ذلك الامام
وكما ان ادخل نفسه مع الامام في اثنا صلواته بتركه كذا لا قطعها بغير
عذر بخلاف ما اذا كان به كتطويل الامام فلا يكره ولا يفوت ثوابه ويجوز
الانتقال للجمعة اخرى الا في الجمعة لا يلزم من انتاج جمعة بعد اخرى كما مر
ولو علم الاجران الساجد بمنعه من الجماعة وكان الشارح يوقف على
حضوره حرمة عليه ايجار نفسه بعد دخول الوقت وكذا ان علم انه
يمنعه من الجمعة فيجوز عليه ايجار نفسه بعد الفجر هذا ان لم يضطر
لذلك والا حاز **قوله** وتترك الجماعة الى اعلماء الكلام على ما يتعلق
بالجماعة من خمسة مقامات ادراك فضيلتها وادراك الجمعة
وادراك الركعة وادراك فضيلة التحريم وتكلم المصنف على الثلاثة الاول
على الترتيب وترك الرابع وهو ادراك فضيلة التحريم وانما يحصل
ادراكها بنشئ بحضوره له واشتغاله به عقب تحريمه امامه فان لم
يحضره او تراجى فانت كمن تغتفر الوسوسة الخفيفة وعلى التي لا يكون
زمنها يسر ركعتين فعليه ولو طويلا وقصيرا فها من الوسط المعتمد
والا كانت ثقيلة هكذا ذكره الحلبي وقع في خواشي المنهج والمعتمد
ما ذكره في حاشيته على مروي وهو ان الخفيفة هي التي لا يمتنع فيها من
يسر القيام ومعهظمه فان مضى فيها ذلك فتقيلة ويندب الحرص
على ادراك تلك الفضيلة في الحديث ان من لازم تكبيرة الاحرام اربعين

يوما

يوما كتبت له براءة من النار وبراة من النفاق ولو خاف فوت هذه
الفضيلة لم يرسع في المشي لم يرسع وجوبا ولو تعارض في حقه
الصف الاول وتكبيرة الاحرام قدم الصف الاول او الصف الاول
واخر ركعة مع الامام قدم اخر ركعة عند الزيادة والصف الاول عند
الكبير وتقدم ان الانفراد عن الصف مكره مفقوت فضيلة الجماعة في الجملة
وقيل فضيلة الصف وانما تقطع الصفوف بان يقف اثنان معا او
ثلاثة معا فتحصل لهم فضيلة الجماعة وتفوت فضيلة مساواة الصفوف
فقط كما قاله **قوله** اي فضيلتها دفع به ما يتوهم من تكرره مع ما قبله
قوله بادراك تكبيرة اي قبل الشروع في السلام وان لم يقدر معه
بان سلم عقب تحريمه كما قاله في ثم المنهج فلا بد من اتمام التكبيرة
قبل الشروع في ذلك والا انقضت فرادى على منعه من روقا لا
يجز تنعقد جماعة لان الشروع عنده ادراك التكبيرة قبل تمام
السلام ولو احرز فتيين ان الامام سبقه بفراغ السلام لكن عارض
قرب الخوف من عليه استمرت القدوة وعلى المأموم موافقته
في سجود السهو **قوله** لا ادراكه ركنا اي قبل الشروع في السلام
كما مر والمراد بالركن جنبه والافها ركنا او المراد ركنا ظاهرا
واما النية وان كانت غير مدركة الا انها غير ظاهرة **قوله** لكنها دون
فضيلة من ادركها من اولها قال في ثم المنهج ومقتضى ذلك ادراك فضيلتها
وان فارقها وهو كذلك ان فارقها بعذر راه وقد مر ذلك وفضيلة كل
من تاخر من المأمومين دون فضيلة من سبقه في الاقتداء اظن ان
مشتكون في اصل الفضيلة وهو السبعة والعشرون درجة
واما كما لها كيف فانما يحصل بادراكها من اولها الى اخرها وادراك
فضيلة الجماعة القليلة من اولها افضل من ادراك الجماعة الكثيرة في
اثناها **قوله** وروى ابو داود والبيهقي على الدعويين وخالف ادراك الجماعة
بادراك تكبيرة وكون فضيلة ذلك دون فضيلة من ادركها من اولها
تستفاد الاولى من قوله فيما ساق وجه الدلالة حمل صلواتهم والثانية
من قوله المراد انه مثله التي ولو استقط الواد كان **قوله** ثم ادراك
فقط وقوله فوجد الناس اي المصلين جماعة وقوله قد صلوا في السلام
لان الفعل وهو صلى مقصور اخره الف فاذا اسند لضيق الجمع حذفت

فيه بل يشي بسبكه
خلاف ما لو كان في حقه
فوت الوقت او الجمعة
لوم يسرع فانه
يسرع

وبقيت ألفا الفحة قبلها وليلا عليها **قوله** اجزائي ثواب من صلاتها
 اي تعهد بقوله او حضرها اذ كان ذلك شكاً من الراوي واو على بابها
 والافهي بمعنى الواو ويكون العطف للتفسير **قوله** صلوا على شرعوا
 في الصلاة اعترضه قول بما نصه تاويل صلوا بشرعوا يشمل من
 احرم في قيام الاول مع انه منهم لا مثله فلا يقيد بمن لم يعتد ذلك
 ولا غيره وكذلك كل من ادرك جزءاً منها فهو منهم فيه فتوابه
 كفتوا بهم وما في الجمعة لا ياتي هنا لان البدنة هناك واحدة اي
 والدرجات هنا متعددة والتفرقة بين من اعتاد وغيره لا تظهر
 اذ من عزم عليها لولا العذر انما يحصل له ثواب العزم لا ثواب الجماعة
 ومن لم يعزم لا شيء له ولو اعتاد الحضور ولكن الحكم ما قاله وانما عظم
 شيء سمح به الفلكر اذ واقول هذا الاعتراض ساكت وقدمت به
 مخدوشة اما قوله مع انه منهم لا مثله فمردود بما مر من ان تمام
 الفضيلة لا يحصل الا بادران الجماعة من اولها الى آخرها واما من
 تاخر اجرامه فهو انزل درجة لكن ان حصل له عذر التحق بسبب
 ذلك بمن حضرها من اولها فهو ليس منهم وان كان مثله في حصول
 الفضيلة واما قوله وما في الجمعة لا ياتي هنا فمردود ايضا بان المساواة
 في الكمية او الكيفية موجود عند التقدير والوحدة بلا فرق بينهما
 واما قوله انما يحصل له ثواب العزم لا ثواب الجماعة فمردود ايضا
 بان ذلك العزم له دخل في الحاقه بمن حضر الجماعة من اولها فلا ترتب
 عليه الثواب العظيم التحق صاحبه بمن حضر الجماعة من اولها **قوله**
 كية اي عذر او قوله لا كية اي صفة كالسبح في الذات **قوله** بادران
 ركعة اي ركعة كاملة ولو ملققة كما في مسيلة الرحمة ولو زائدة فلو
 قام الامام لثالثة سهواً فاقترى به مسبوق في قيامها او ركوعها
 جازلاً بانها زائدة وادرك معه جميعها ادرك الجمعة وحسب له
 هذه الركعة على الصحيح فاذا سلم الامام اتي بياقي صلاته فان علم
 انها زائدة لم تعتد صلاته على الصحيح وقال القفال انها تنعقد جماعة
 ولو كان ادراك الركعة الكاملة وحده كما لو تذكر الامام بعد فرائ
 الركعة الثانية ترك ركني فقام لياقي بركعة وعلم منه المسبوق
 ذلك واقترى به فيها فانه يدرك بها الجمعة لكن بشرط بقا القوم على

من

مع الامام

القدوة

القدوة بان داموا منتظرين سلام الامام ليس له ايضا اذ لو فارقه
 وسلم لم يحصل الجمعة لعدم وجود العدد والجماعة بخلاف ما اذا
 انتظروه فانها موجودة ان حصى وخبر بقولنا وعلم منه انما اذا لم يعلم
 منه ذلك فلا يجوز له متابعتها كما صرحوا به فيما لو بقي عليه ركعة فقام
 الامام في مسلة لا يجوز له متابعتها جهلاً على انه تذكر ترك ركني وبما
 تقرير يظهر ان المسبوق اذا ادرك امام الجمعة بعد رفع راسه من ركوع
 الثانية ينوي الجمعة وجوباً ان كان من اهلها والاقتداء بالاحتمال ان الامام
 ترك ركناً فيقوم ان تداركه فيحصل معه الجمعة بالشرط السابق وغير
 الجمعة في ذلك **قوله** مع الامام اي مع وجود صفة الامامية اما الغرض اوله
 فلو كان خليفة استخلفه الامام بعد ركوعه في الركعة الاولى وصل
 بالقوم بقيتها ادرك الجمعة وهذه الركعة التي صار اماماً فيها لانه
 في وقت تتوقف صحة صلاة القوم عليه وهذا فارق ما لو وقع مثل
 ذلك في الركعة الثانية والحاصل ان الخليفة ان ادرك الامام في قيام
 الركعة الاولى وان بطلت صلاة الامام فيه او ادركه في ركوعها واطمان
 معهم وان بطلت صلاة الامام بعده ختمت الجمعة ذلك الخليفة من
 والمقتدين وان ادركه في اعتدالها فما بعده تمت الجمعة لهؤلاء **قوله**
 بعد سلام الامام اي ان انتظره وهو الافضل والاقله فراقه بعد
 فرائ الركعة بتمام السجدة الثانية ويترك لنفسه ولو قال انما
 في المنهج بعد زوال القدوة لكان اغمر شموله سلام الامام
 وبطلان صلاته ومفارقة المأموم **قوله** فليصل اليها اخرى الرواية
 بضم المشاة الخفية وفتح الصاد المهملة وتشديد اللام المكسورة
 وعذاه بالي لتضمنه معنى يضم او يضيف كما في رواية فليضيف اليها
 اخرى واما ضبط ذلك بفتح المشاة وكسر الصاد فاحتمال عقلي
 وليس رواية خلافا لما يقتضيه كلام المحشي ويقر في تلك الركعة
 جهرا وبه يكفر فيقال لنا من فرد يصل بعد الزوال صلاة يجهر فيها
 وذكر هذا الحديث لرفع ما يوجب هذه الاول من ادراك جميع الصلاة ركعة
 فقط فتبين بهذا ان المراد بالادراك ادراك الاداء بمعنى عدم القوت
قوله كل بالرفع مبتداً والباقي باسناد للملابسة متعلقة بمحذوف خبر
 والجملة حالية مرتبطة بالنصير وفي نسخة بنصب كل بدل من ضمير

فندبا

تمت ص

التثنية لا تؤكد لان شرطه التوكيد به ان يكون مضافا لفظا وباسناد
 حال من ذلك ومنها على كلا النسختين متعلق بمحذوف حال من كل **قوله** اذراك
 ركوع اي مع الامام ولو صبيا وقد يجب الركوع مع الامام اذ كان يدرك به
 ركعة في الوقت فتحرر من مقارنته حينئذ قبله وقوله مع بقيتها اي مع فعل
 بقيتها ولو منفردا بان فارق الامام ولو في نفس الركوع قبل ان ينتقل
 عنه وكذا لو احدث الامام بعد ان اطمأن في الركوع ولو كان حدثه فيه
 قبل ان ينتقل عنه فلا يقدح ذلك في ادراك التمام للركعة لانه
 اذرك ركوعا محسوبا للامام وهذا في غير الجمعة لا من انما لا تدرك
 الا بركعة **قوله** بقيد زدرته هذا القيد محله عند عدم متابعتها الامام
 في جميع الركعة فان تابعه في جميعها حبت له وان لم يحسب للامام
 كفضل صلاة كاملة خلف محدث وكذا لو ادركه في القيام فانه
 يدرك الركعة وان لم يحسب للامام ويدل لذلك قول الشيخ بهي في
 ركوع خامسة اذ مفهومة انه اذا ادركه في قيامها يدرك الركعة
 وهو كذلك وعبارة مروية في التمام مع الامام الذي لم يحسب
 ركوعه بالركعة كاملة بان ادرك معه قراءة الفاتحة حبت
 له الركعة لان الامام لم يتجمل عنه شيئا فهران علم سهوه او حدثه
 ثم نسخ لزمته الاعادة لتقصيره كما علم مما مر **قوله** محسوب
 ولا بد ان يطعن بيقينا قبل ارتفاع امامه من اقله سواء كان قريبا
 او بعيدا وان يقع جميع تكبيرة الاحرام وهو قائم وشمل كلامه
 ما لو اقتدى غير صلي التكسوف بمن يصليها كل ركعة بركوعين
 بعد فراغ الركوع الاول من الركعة الثانية وادركه ركعتان في
 الركوع الثاني منها فندرك الركعة لانه صدق عليه انه ادرك ركوعا
 محسوبا للامام وان لم يدرك به الركعة لو كان يصلي التكسوف
 لانه وان كان محسوبا للامام لكنه بمنزلة الاعتدال فلا تدرك الركعة
 الا باذراك الركوع الاول منها كما سياتي **قوله** في ركوع خامسة اي وفي
 ركوع ثالثة قام اليها فاصبر سهوا وكذا ركوع ركعة شتى
 الامام الفاتحة في قيامها **باب ما يحرم ذكره في ركعة شتى**
 اعترض بانها كما ذكر في هذا الباب ما يحرم ذكره في ركعة شتى
 بقوله وللحارب الخ واجيب بان في كلامه اكتفا واشرا الاول بالذكر

لانه خلاف

لانه خلاف الاصل ولان افراده محصورة بخلاف ما يحل فانه على
 الاصل اذ الاصل في الاشياء المحل وافراده كثيرة غير محصورة
 وبان المحل فيها ذكره عارض والاصل فيه التحريم وانما قوله
 ويحل للشخص ان يلبس وابته الخ فذكره تقوية للمستثنى
 الذي هو محرم والحكمة في الباب منوعة بما يبعد استعماله
 سواء بسواء امر لا لان ما لا ضابط له لغة ولا شرعا يرجع
 فيه الى الفرق والاستعمال كذلك وهو من الصفات مع عدم الاضرار
 وقيل ان شئ من الكبار ويمكن حمله على حالة الاضرار **قوله** طهوى
 لفظ استعمال وقوله لشمله علة مقدمة على المعلوم وقوله وعنده
 اي كالكفاية عليه ولو نحو صدق ولو لا امرأة حيث كان الكاتب
 رجلا نهران احتاجت اليها في حفظ ثوبها جازت للرجل فان
 كان الكاتب امرأة فلا حرمه ولو للرجل وكره عليه او جلوس
 تحت كساء موسية او تدنواي تدني به كالحاف وجهه حرير لا خشوع
 وجبة محشوة وظاهرها او باطنها حرير لا خشوعا وقلنسوة كذلك
 اما مجرد وضع شئ عليم بلا خياطة فلا يكتفى ومن ذلك القباور وق
 فاذا كانت نظائره وظواهره حرير فلا بد من خياطة غشاء
 يعصها اما لو كان احدها حريرا فقط فالقبرة به في الخياطة
 عليه وكما جلوس عليه او الاستناد له بلا حائل فيها ولو رقيقا
 وان لم يخط ومثل ذلك وضع الخد على الخد الحرة في ثوبين وضع
 شئ عليه وان لم يخط او ستر جدار به الاستراكة ومثله
 ستر قبور الانبياء على المقعد بخلاف قبور غيرهم ولو من اهل
 الصلاح والولاية على المقعد ويحرم الباس للرداب لانها لا تنفق
 عن ستر الجدار به وغطا العامة وكسب الدراهم ويحل كسب
 المصنف وتلك اللباس وستر الطريق شئ وليقة الرواة لانها
 مستورة بالحبر وستره قبيح وخيط خاطة او سحجة
 واختلف في سترها فقيل حلال مطلقا وقيل حرام مطلقا
 والمقعد التفصيل فالشرابة التي هي طرف الخيط عند المسماة
 بالمادنة تحل اذا كانت من اصل خيط السحجة والاصح
 بخلاف ما بين الحجابات من الشراب فانها تحرم ولو من اصل

المعروف المحل حيث كانت
 من خيط مطلقا

مطلب

الخيط ولا يحرم خلقه ملك وتسمى بالقفطان لقلة زمن لبسها
وتحلى أيضا خيط منطقة وهي المسماة بالحياصة ويجل المشي عليه
لأنه لم يفرقته له حال لا يعد مستعملا له عرفا وقضية ذلك أن التردد
عليه يحرم وليس كذلك بل هو جاز على المعتقد بخلاف تردد الجنب
في المسجد تعظيما له بخلافه هنا فان فيه امتثالا ويجوز الدخول
بين ستر الكعبة وخياريها ليجوز الدخول لانه ليس استعمالا وايضا
فهو دخول الحاجة ويجوز الالتصاق لسترها من خارج في نحو
المكثرم قياسا على جواز الدخول بينه وبين الجدار ويحرم تركه
ستور الكعبة بالذهب والفضة على المعتقد ومثله ستور قبور
الانبياء خلافا لما نقل عن البلقيني ويحرم التفريق على الزينة المحرمة
لكنها يجوز الحرير بخلاف الحرور والحاجة وامتناع ابن الرفعة من المرور
ايام الزينة كان ورعاه منه ولو ائره الناس عليها لم يحرم عليهم لعذرهم ويحرم
التفريق عليها حينئذ ايضا لان ستر الجدران بالحرير حرام في ذاته
وعدم حرمة وضعه لعذر الاكراه عارض وما هو حرام في ذاته يحرم
التفريق عليه لانه رضي به فقوله يحرم اي حالة الاختيار بالحاجة
تخرج حالة الضرورة المذكورة في قوله وللحارب الخ وحالة الحاجة
المذكورة في قوله ويجل لبس الحرير لنحو حلة الخ فإسباقي تعقيد لهذا
قوله على الرجل اي البالغ العاقل ولو كان في حالة من طيب بغير الزينة
على الراجح في الأصول وقوله وخشني اي احتياطا لاحتمال ذكره **قوله**
استعمال الحرير خرج بالاستعمال الاتحاذ فلا يحرم على المعتقد بخلاف
النقدية والفرق ضيق بابها بخلاف باب الحرير بدليل جواز
المنسوج منه اذا لم يكن أكثر بخلاف المنسوج من النقدية فانه يحرم
مطلقا والحرير والخز والديباغ والابر يسقط القطع المحزنة والسندس
والقز مضمي واحد الا ان القز ما قطعته الرودة وخرجت منه
حية وهو كبد اللون ليس من ثياب الزينة بخلاف الحرير وخوه
فانه ما يحل عنها بعد موتها فالقز نوع من انواع الحرير وكما حرير في
الحرمة المنعطف اي المصنوع بالزعفران كله او بعضه بحيث يطلق
عليه في الفرق انه من عطر فانه يحرم واما المعصفر فانه مكروه
بخلاف سائر المصبوغات من احمر واصفر واخضر واسود ومخطط

فانها تحل

فانها تحل من غير كراهة في شئ منها على المعتقد **قوله** نهانا رسول الله
الى صيغة النهي لا لبسوا الحرير ولا الديباغ رواه الشيخان وكان
الأولى للشئ ذكر ذلك لعدم طول **قوله** والديباغ يكسر الدال وفتحها كما سباني
ما غلط من ثياب الحرير وهو فارسى معرب مأخوذ من القديم وهو
والثقبين والتقويس اصله ديباه وجمع ديا بيم وديا بيم **قوله**
وان تجلس عليه اي بغير حائل على ما رواه الثوري والجلوس عليه كالذي
قبله تقننا ويقاس باللبس والجلوس غيرهما من سائر وجوه
الاستعمال **قوله** ولما فيه من ظهور الخ ولما فيه من الخنوفة اي الميل
لطبع النساء المنا في شهامة الرجال قلما كان الحرير ثوب رفاهية
وزينة وفي لبسه ابداري يلبق بالنساء حرمان التشبه بهن
حرام وضبط ابن دقيق العيد ما يحرم التشبه بهن فيه فاف
ما كان مخصوصا بهن في جنس وهيته او غالبا في زينة خرم وكذا
يقال في عكسه وهو ان ما كان مخصوصا بزي الرجال او غالبا في
زيهم يحرم على النساء كالطرابيش الخاصة بالرجال **قوله**
السرق هو بالمهمل الاسراف ومجاوزة الحد وبالمهجمة العلو
والرفعة وكل ما سب هذا **قوله** وزنا اي في الورع وخرج به ظهوره
في الرواية فلا عبرة به فالاطالسي المعروفة حلالا كما قرره شيخنا
السراوي وقرر شيخنا عطية انها حرام وفيه تضيق على الناس **قوله**
دون عكسه وهو ما اكثر غير حرير وزنا اي يقينا فيحل بخلاف
المشكوك في كثرته فيحرم على المعتقد لانه رخصة فلا يصار اليها
الا بيقين ومثل ذلك التفسير تعظيما للقران بخلاف ضمة الانا اذا
شك في صفرها وكبرها فانها لا تحرم والفرق ان الاصل في الانا قبل
التضييب الحل بخلاف الحرير فان الاصل فيه لبس النساء التخيير المزداد
باليقين ما يشمل غلبة الظن وبالشك خلافه **قوله** لذلك اي لما في ذلك
من ظهور السرق فهو علة لحرمة استعمال ما اكثر حرير **قوله** فيها اي
فيها اكثر حرير وعكسه لان القدر للغال **قوله** ودون ما اذا استويا
عطفا على دون عكسه اي فيحل اذا استويا يقينا وكذا لو شك في
الاستواء والقلة الاولى **قوله** لانه اي ما استويا فيه فالضرب عائد
على معلوم من المقام على حد قوله تعالى اعدوا لها اقرب للتقوى وقوله

لا يسمى ثوب حريرا اي فلا يحرم بخلاف القرآن المستوي مع التفسير
فانه يحرم حمله مع الحدث تعظيما له كما مر **قوله** المصيرت بضم الميم
الاولى وفتح الصاد وتشديد الميم الثانية مفتوحة هكنا ضبطه في
القاسوس **قوله** اي الخالص المراد به ما يشمل ما كثره حرير فيقيد
جواز الطراز والسدا بما اذا استوى الحرير مع غيره او غلب غير
الحرير **قوله** وسدا الثوب الواو بمعنى او ولذا اقرض الضمير بعد
ومثل السدا اللحية والسدا مقصور بوزن المحصى ما يمد طولاً في
النسب واللحية خلافه **قوله** اي الطراز هو ما ركب من الحرير على
الثوب بغير الابرة كالاشربة التي تجعلها القواضة على شقوقهم
فيجعل التطريز بشرط ان تكون كل رقعة قدر اربع اصابع عرضا وان
زاد طولها وكذا الترقيع بشرط ان تكون كل رقعة قدر اربع اصابع
طولا وعرضا ويشترط في كل منهما ان لا يزيد على وزن الثوب والاحرم
اما ما ركب بالابرة كالمركب على المنسج فالقيمة فيه بالوزن فان زاد
على وزن الثوب حرره والا فلا ومن ذلك المنشفة المركب عليها حرير
فتحرر ان زاد وزنه والا فلا واما التطريز اي التصفيف
فيجعل اذا كان السجاف قدر عادة امثاله وان انتقل عنه فلا يطبق
المنتقل اليه قطعه بخلاف عكسه ولا فرق بين ان يكون في باطن
الثوب او ظاهره كما يفعله بعض البلاد وعبارة المنسج وش
وحل ما طرز او رقع بحدس قدر اربع اصابع او طرف به قدر عادة
وفرق بينه وبين اعتبار اصابع فيما مر بان التطريز محل حاجة
وقد تمس الحاجة للزيادة على الاربع بخلاف ما مر فانه محذور زينة
فيستقيد بالاربع اه باختصار **قوله** كله او بعضه بدل من الضمير المستتر
الواقع نايب فاعلم وليس ذلك نايب فاعلم كما قيل لانه يلزم عليه
ان يكون محذوفاً من المتن وهو لا يحذف الا في مواضع ليس هذا منها **قوله**
المطلبي بفتح الميم وكسر اللام او بضم الميم وفتح اللام والاول من طلا والثاني
من اطل **قوله** اذا حصل منه اي ما ذكر من المنسج والمموه فهو قيد
فيها ومن المموه اطراف الثاقلات التي فيها فيجعل ذلك ان لم يحصل
منه شئ بالعرض على النا والاحرم نفعه ان قلنا ايا حنيقة جاز فانه
يجوز عنده اذا كان قدر اربع اصابع **قوله** ان هذين حراما اعترض بان

اربعة
٦

قصب
٦

فيه مخالفة

فيه مخالفة للقياس من وجهين احدهما عدم مطابقة الخبر للمبتداه
وثانيهما تعلق الحكم وهو الحرمة بالذات مع انه لا يتعلق الا بالفعل
واجيب عنهما بان الكلام على حذف مضاف اي استعمال هذين محذوف
استعمال واقام هذين مقامه وعن الاول ايضا بان حرام مصدر وهو
لا يشي ولا يجمع وعن الثاني ايضا بان الحكم عليها بالحرمة من حيث استعمالها
لان حيث ذانها **قوله** اما المرة فيجعل لها ذلك اي استعمالها ذكره
لبساً وقرناً وغيرها هذا بالنسبة للحرير وما كثره منه اما المنسج
والمموه بنسب او فضة وكذا المطرز بها او باحدتها فيجعل لها النسبة
فقط على المقدم ويمتنع عليها فرشته والخلوص عليه وغيرهما من
سائر وجوه الاستقالات لان علة التحريم فيها الداعي الى اليها
ورطبها المتوحد الى كثرة النسل المطلوب للشارع وذلك لا يوجد
في غير اللبس ولذا اقتصر عليه في المنسج بقوله ولا مراة لبس حليها وما
نسج بها لان بالغت في سرفها كمن الاولى لان اسرفت بتدل
بالغت فانها ان اسرفت حرماً وان لم تبلغ في السرف والى اصلان سائر
انواع الذهب والفضة يحذر استعماله للنساء ومن ذلك القبقاب
فيحذر لها اتخاذها من ذهب او فضة الا في صورتيه الاولى والى
اذ لا فرق في تحريمها بين الرجال وغيرهم ومنها القفاق والباخر التي
من ذهب او فضة فتحرم على الرجال والنساء والثانية المنسج
والمموه والمطرز بها على التفصيل المتقدم ومن ذلك يعلل ان
نقش الحلي والكتابة عليه جائزة لهن قال سمر والفرق بين
جواز كتابة المصنف بالذهب حتى للرجال وحرمة تحليته
بالذهب للرجال ان كتابته راجعة لنقش حروفه الدالة عليه
بخلاف تحليته بالذهب فالكتابة ادخل في التعلق به **قوله** المحذر
المذكور حيث قيد فيه بالرجال والحق بهم الحناني احتياطاً ولم يوجد
ذلك في النساء **قوله** واللولي المراد به من له ولاية التاديب فيشمل
الاب والجد والعم والوصي والام والابن الكبير وقوله الباسي ما ذكر اي
من الحرير وما كثره منه والمنسج والمموه وكذا ما كثره منه بالهلي
ولومن ذهب وان لم يكن يوم عيده وله الباس فاعلم من ذهب حيث
لا اسراف مائة **قوله** للصبى اي ولو مراها فاذ ليس له شهامة او قوة

المخالفة

خنوفة الحرير ليس ونعمومته بخلاف الرجل ولا انه غير مكلف
 والحق به القز الى في الاحياء المجبور ويدل عليه التعليل المذكور افاده في شئ
 المنهج بزيادة **قوله** الا ان يضربا يقال صدى يصدر بالهمز من باب تعجب
 وصدر الحديد وغيره وسنخه ولا ينافي هذا قولهم ان الذهب لا يصدر الا انه
 محمول على الفالب او على نوع منه او على الخالص دون ما خالطه غيره ام محشي
قوله فلا يحرم ذلك محله اذا اكثر الصدا بحيث يحصل منه شئ بالعرض
 على النار **قوله** وللمحارب تقدم ان هذا تقييد لقوله يحرم استعمال
 الحرير وكذا قوله بعد ويجل لبس الحرير مما مر **قوله** لا يعني عن غيره اما اذا
 عني عنه غيره فنحو لبسه وقوله اذا فاجاته في نسخة اسقاط
 الالف وقوله الحرب اي الجائزة لا غيرها وقوله بفتة اي حينئذ
 من تحصيل غير الحرير واخذ ذلك الشئ من معنى الحاجة فكما قال في شئ المنهج
 ونجاة حرب بضم الفاء وفتح الجيم والمد وفتح الفاء وسكون الجيم اي يقتضي
قوله لذلك اي للضرورة وقضيتته ان الحاجة لا تنجم هنا وفيما مر وان
 يقدر بقدر الضرورة واذا زالت وجب نزعها وهو كذلك ويدل له قوله
 في المنهج وشئ لا للضرورة كحر وبرد مضرب وحقارة حرب ولزجدة
 غيره او حاجة كحرب وقيل فقطفه الحاجة على الضرورة يقتضي ان
 ما يقتضي فيه الضرورة لا يقتضي فيه مجرد الحاجة ثم وجدت الرجائي
 قال المراد بالضرورة ما يهر الحاجة **قوله** ويجل شد السن من غير
 خلاص انما صرح بالعامل لان ذلك عام في المحارب وغيره ولو قال وشد
 السن لتوهم انه خاص بالمحارب والافيهما للجنس فتشمل الواحد والمتعدد
 وكذا حمل انما ذهبا من ذهب او فضة وان قدر على غيرها فالشد ليس
 بقيد وكالس الاغلة والاف لا روي ان موصله من اسعد قطع
 انفه يوم الكلاب بضم الكاف اسم لما كانت الواقعة عنده في الجملة
 فاخذ انفا من ذهب وقيس بالانف الاغلة والسو ولا يجوز ذلك
 في الاصبع واليد لانها لا يحملان فيكونان لمحرد الزينة بخلاف الاغلة
 فانها للحاجة لانه يمكن تحريكها واما الاناملتان فان كانتا من اعلى الاصبع
 جاز انما زها لوجوه العمل بواسطة الاغلة السفلى او من اسفله امشع
 لعدم العمل **قوله** بالنسبة للذهب اي وقيس به الفضة **قوله** ويجل
 لبس الحرير انما قدر العامل اشارة والتدشبه كذلك ما لم يجد غيره من

لنحو حكمة الخ قوله
 فحين صفة كاشفة لان
 الديباج ما غلظت ثياب
 الحرير

عرجة
 ٧

لباس اودوا
 لبس اودوا
 لبس اودوا

لباس اودوا على الراجح كما صرح به مر في شئ خلافا لما في المحشي فتق
 وخبر غيره حرما استعماله كالتيادوي بالنجس فلا يعتبر في ذلك ولا
 في شد السن ضرورة والحكمة بلبسها الحرب اليابس **قوله** كحر
 وبرد جعلها في شئ المنهج مثلا للضرورة
 بقوله مضرب اي ضررا يبيع التعميم
 مثلا لها وجعلها هنا مثلا لا يعتبر فيه مجرد الحاجة فلم يحتج
 لتقييدها بذلك فتقييد المحشي بقوله شديد من متفقد **قوله**
 وان يلبس دابته اي ولو بلا حاجة وقوله اذا لا يقيد اي لا تكلف
 عليها **قوله** فلا يحمل الباس اي جلد نحو الكلب لها اي لا يتقيد
 اي في حال الاختيار كلبس الا دمي فانه لا يحمل في تلك الحالة من
 باب اولي اما في حال الضرورة كخوف ولو على نحو عضوله او لغيره من
 حرا او برد ونجاة حرب وقد فقد ما يقوم مقامه فانه يحمل بما يحمل
 تناول الميتة عند الضرر وتجلد بخلط في ذلك جلد الميتة فلا يحمل
 لبسه الا للضرورة بخلاف نحو الثوب المتنجس فانه يحمل لبسه
 في غير صلاة وان لم تكن ضرورة حيث لم يلزم عليه تفضي بالحاجة
 اما فرض كل من جلد نحو الكلب وجلد الميتة فيحمل على المتفقد وان
 لم تكن ضرورة ويجل الاستصحاب ليدفن تحت النجس العن كالشمع
 المتخذ من دهن الحمر او الميتة فيما ساء على النجس الا في مسجد
 مطلقا على الصحيح او في نحو مخرج ومطاران لوث اذا لا يجوز
 تنجيسه بغير ما جرت به العادة كترسبة نحو الدجاج وتلزيق
 الخلة لادنه نحو الكلب فلا يحمل الاستصحاب به لفظا بخاسقه
 افاده في شئ المنهج بزيادة واذا استصحب بالدهن النجس جاز اصلاح
 الفتيلة باصبعه وان تنجس بغيره وامكن اضلاعها بنحو عود
 لان التنجيس يجوز للحاجة وان لم يكن تكن ضرورة وقضية
 حرمة استعمال جلد نحو الكلب والخنزير وشعرها لغير ضرورة
 حرمة استعمال ما يقال له في الفرق الشقيقة لانها من شعر الخنزير
 نعم ان توقف استعمال الكتان عليها ولم يوجد ما يقوم مقامها
 كان ذلك ضرورة مجوزة لاستعمالها في الندوة حيث لم يكن تخفيفه
 وعمله عليها جافا فلا يجوز الامع الجفاف **كتاب**

مطلق

الحنا **ختم كتاب الصلاة** به لا شتماله على الصلاة التي
 هي اظهر ما يتعلق بالميت **قوله** بالفتح والسر اي اسم بمعنى واحد
 وهو الميت في النفس كما في شئ المنهج ولو ذكره هناك اولي وقوله
 وقيل عطف على هذا المقدور وحمله ما ذكره هناك ثلاثة اقوال
 قال في شئ المنهج وقيل غير ذلك ومن جملة انه اسم لهما معا
قوله وقيل بالفتح الخ هو معنى قولهم الاعلى للاعلى والا اسفل للاسفل ونظيره
 قولهم في واحد الملايكة تجبريل عليه الصلاة والسلام ملك بفتح اللام وفي
 واحد السلاطين ملك بفتحها هذا بالنسبة للمخلوقين والآخر اسماء
 تعالى ملك بكسر اللام **قوله** للميت في النفس فهو اسم للمظروف والظرف
 قيد والكسر على العكس من ذلك فليس اسما للميت مطلقا ولا للنفس
 مطلقا وكذا يقال في بقية الاقوال **قوله** وعليه الميت تقدم ان هذا قيد في
 تسمية جنازة فان لم يكن عليه سمي سررا ونفعا وهو ينادى كل يوم بلسان
 حاله ويقول انظر الي بعقلك انما المهيأ لنقلك انا سرير المنايا كم سار
 مثلي مثلك وقوله انا سرير المنايا تفصيل لما اجمل في قوله انا المهيأ
 لنقلك لاحتماله النقل لغير الرضخ ويصح في انا المد والقصر وقوله
 لمثللك باللام او بالياء الموحدة وعلى هذا القول لو قال اصل على هذه الجنازة
 بالكسر ليرى ان قصد النفس وحده او مع الميت تغليباً للمبطل
 في الثاني فان قصد الميت وحده او اطلق صح لان غاية ذلك انه عبر
 بلفظ مجازي لعلاقة المحاورة **قوله** من جنسه بفتح الجيم باب ضرب
 اي من مصدر ذلك وهذا راجع لكل الاقوال لوجود السمر في جميعها لكن
 على القول الاول يكون جنازة بمعنى محبوسة اي مستورة وكذا على
 الفتح في الثاني والكسر في الثالث اما على الكسر في الثاني والفتح في
 الثالث جازية اي سائرة **قوله** يجب على الكفاية عند الخ والمخاطب
 بهذه الامور كل من علم بموته او ظنه او لم يعلم ذلك ولا لم يظنه لكن
 قصر كونه بقره وينسب في عدم البحث عنه الى تقصير من اقراره
 وغيره والكلام في الفعل ولذا عبر بالمصادر اعني الفعل والتكليف
 اما القول كاجرة التفسير ونسب الى الكلف واجرة الحفر والحمل
 ففي شركة الميت يبداهما منها لكن بعد الاستدراج تعلق بعينها
 كما سيأتي في الفرائض الزوجية وخادها فتجهزها على زوج غني

ولو بارثه

ولو بارثه منها عليه نفقة **بجمل** بخلاف الفقير ومن لا يلزمه نفقتها النشور
 او صفر وخبر الزوج ابنه فلا يلزمه تجهيز زوجته ابية وان يلزمه
 نفقتها في الحياة والمراد بالفتى غني الفطرة وهو من يملك زيادة على
 كفاية يومه وليلت ما يصرفه في التجهيز والمراد بالفاقر المملوك
 للزوجة او المستاجر بالنفقة فان كان مستاجرا بالاجرة لم يجب
 تجهيزه على الزوج ولا يجب للزوجة الاغوب واحد ولا يجب الثاني
 والثالث من تركتها نعم ان لم يقدر الزوج الاعلى بعض ثوب وجب باقته
 من تركتها ووجب ثاب وثالث ايضا لا افتتاح باب الاخذ من الشركة فان غاب
 الزوج او امتنع وكفنت من تركتها او من غيرها رجع على الزوج بذلك ان
 كان باذن الحاكم او حصل اشهاد والا فلا رجوع وكذا يقال في تكفين غير الزوج
 فان لم تكن شركة ولا زوج غني عليه النفقة فتجهيزه على من عليه نفقته حيا
 في الجملة من قريب وسيد سوائه الاصل والفرع الصغير والكبير لعمدة الموت
 والفقير وامر الولد والمكاتب لا نفقة كتابته وانما قيل في الجملة لادخال
 الفرع الكبير والمكاتب واما البعض فان لم يكن بينه وبين سيده حياة
 فواضح او كانت خفلى من مات في حوزته فان لم يكن للميت من تلزمه
 نفقته فتجهيزه على بيت المال كنفقته في الحياة فان تعذر بيت
 المال فهو على ميسر المسلمين على سبيل فرض الكفاية ان لم يسجل
 شخص بعينه بينه والا ففرض عين ليلا يلزم من التواكل والموسر
 من يملك كفاية سنة زيادة على ما يكفي مهوره يومه وليلت ولا
 يلزمهم التكفين اكثر من ثوب وكذا اذا كفر من مال من عليه نفقته
 او من بيت المال او من موقوف على التكفين او منع الفقرا المستغفرين
 ذلك ويجب الخنوط والقطن ايضا فيما اذا كفر من بيت مال او من موقوف
 على التكفين وان كان من الامور المستحبة **قوله** ولو غرت بقا اي لانه
 لا بد في القفل من فعل فاعل من جنس المكلف ولو صبا او محفوا او
 كافرا او جنبا لا لهم مكلفون بشر يقتل بخلاف الملايكة فلو شاهدوا
 يغفلون لم يسقط عنا الطلب بخلاف ما لو كفون لان المقصود منه
 السر وقد حصل ومن الغفل التعبد بفعلها ولم يحصل ولذا ينشئ
 له لا للتكفين والحل بالتكفين ولو غفل الميت نفسه ترامة كما نقل عن
 سيد احمد البدوي رضي الله عنه وكذا عن سيد عبد الله المتوفي المالكي

رضي الله عنه

كفى لانه من جنس المكلفين وكذا الوضوء ميت ميتا اخر كرامة وانما التقى
 بالفصل من الكافر لعدم وجوب النية فيه على المعتد كالدفن والتكفين والمحل
 اما النية في الوضوء فواجبة فلا يكتفى منه **قوله** سائر العورة هذا ضعيف
 والمعتد انه لا بد من ستر جميع البدن سواء كفن من ماله او من ماله او من مال
 غيره وسواء كان ذكرا او انثى حرا او رقيبا لا يقطع الرق بالموت فلا يختلف
 بالذكورة والانوثة واما قوله في شئ المنه فمختلف فقدره بالذكورة والانوثة
 اي فيكون للذكر سائر ما بين ستره وركبته وللانثى سائر جميع بدنهما
 فبني على الضعيف الذي مشى عليه هذا ايضا لكن ان كفن من تركته
 ولم يوص باسقاط ما زاد على ثوب وجب ثلاث لغايف تعمير واحدة
 جميع البدن وان كان عليه ربح مستغرق حيث لم يمنع الغرما ما زاد على
 الواحد وان كان في الورثة محجور عليه فان كفن من غير تركته كمال
 زوج او سيد او غير ذلك مما مر وجب ثوب واحد وان اوصى باسقاط
 ما زاد على الواحد سقط وجب ثوب واحد ايضا لانه محض حق الميت
 وكذا الوضوء من الزايد غريم مستغرقا دينه للتركة اما الواو ص باسقاط
 ما زاد على سائر العورة فقط فلا تنفذ وصيته على المعتد لما فيه من حق الله
 تعالى والحاصل ان سائر العورة فقط محض حق الله تعالى وسائر كل البدن
 فيه حق الله تعالى وحق الميت وما زاد على ذلك محض حق الميت والاقتصار
 على الثلاثة افضل من زيادة الرابع والخامس فذات الثلاثة واجبة
 والاقتصار عليها افضل مما زاد وسياتي تمام الكلام على ذلك **قوله**
 ودفنه وكذا حمله وكان سبب عدم ذكره له وان ذكره غيره انه
 قد لا يجب بان يحفر عند محله ثم يحرك لينزل فيه او شورى واما
 قوله لا انما تركه لانه لا زمر للدفن اي فيلزم من وجود الدفن وجوده
 فهو مردود بانه قد يوجد الدفن بدون كما مر عن الثوري **قوله**
 الكافر الا حاصل ما يؤخذ من كلامه ان الصلاة على الكافر حرام مطلقا
 ولو مر بها على المعتد وعلمه جائز مطلقا وتكفينه ودفنه ان كان له
 ذمة او عهد او امان وجبا والا فلا ويجوز اخرا الكلاب على جيفته
 فاحكامه ثلاثة **قوله** ولا تجوز الصلاة عليه اي ولو صغيرا وان قلنا
 ان اطفالهم في الجنة لانهم من احكام الدنيا وهم فيها معاملة معاملة
 ابايهم **قوله** وان كان ذميا راجع لكلم من عدم وجوب الفصل وعدم جواز

الصلاة

الصلاة **قوله** والمصاهر ومثله المومن وتكفين الثلاثة في بيت
 المال فان لم يكن فعلينا حيث لا مال لهم ولم يكن لهم من تملكه نفقهم
 وفاقا بذمة وعهد وامن من ذكر كما يجب اطلاقهم وسوتهم **قوله**
 لكن الاولى مواراتهم بل يجب اذا تحقق الاذي منهم **قوله** بمكرمة
 كفار اي سواء كان شهيد الدنيا والاخرة بان قاتل لاعلاء كلمة الله
 تعالى ولم يصاحب ذلك ربا ولا غلولا من غنيمة ولا غير ذلك او شهيد
 الدنيا فقط بان قاتل لذلك لكن صحبه ما ذكر اما شهيد الاخرة فقط
 فهو كفيرة كما سياتي فالشهيد ثلاثة اقسام والى في الكفار الخمس
 فيمثل الواحد والمتعد سواء كانوا اهل حرب او ردة وكذا اهل ذمة
 قصد واقطع الطريق علينا كما قاله الزيات **قوله** اي بمكان حربهم
 اشارة الى ان معركة اسم مكان بمعنى محل المعركة اي التجارة ولا فرق
 بين ان تكون التجارة ببلاطهم او ببلا دنا قتلوه قبل ان يهاجموا وبعده
 بان لقيمهم فرجعوا عليه فقتلوه وكذا لو قتلوه **قوله** ولو كان
 صبيا تعقيم في الشهيد المقتول وقوله سواء قتله الا تعقيم في القاتل
قوله ام اصابه سلاح مسلم خطا اي او عدا من مسلم استغفاره
 والا فليس بشهيد ففي مفهوم خطا تفصيل ولو استغفان البقاء
 بكافر فقتل ذلك الكافر مسلما فهو من شهدا المعركة على المعتد **قوله**
 وسواء وجد به اخر هذا التصدير وما بعده راجع لجميع ما مر من قوله سواء
 قتله كافر الخ وبعبارة شرح المنهج وان لم يكن عليه اثم دم لاه الظاهر
 ان موته بسبب الحرب اي ولو احتمالا كما في المثال الاخير بزيادة وانما
 لم يخرج ذلك على القولين في تقاضي الاصل والغالب لاه السبب الظاهر
 بعلمه وبترك الاصل كما لو راينا ظليقة يقول في الما فريانه متفيرا فانتا
 تحكم بنجاسته مع ان الاصل طهارة **قوله** قبل انقضاء الحرب وكذا
 لو مات معه الحاقا لذلك بالقبلية لان ذلك اول من مات بعده
 وليس فيه الحركة من ذبوح اثم قرره شيخنا البراوي **قوله** وليس
 فيه الواو الحال وهو قيد في قوله ام بعده وخبر بذلك ما لو مات بعده
 وفيه حياة مستقرة فليس بشهيد قال في شئ المنهج بخلاف من مات
 بعد انقضاءها وفيه حياة مستقرة بجراحة فيه وان قطع بموته
 منها قال الثوري وينبغي ان يكون شهيدا في حكم الاخرة لانه لا يتقاعده عن

الاولى والاضحى لان
 ليس هذا هو السوي
 الاضاحى هو مرصفي

لعله
 حبرا

اتفاقا او حيث يجوز النظر فوقه في قلبه محبته من غير رادة شئ
لا يجوز حتى اذته الى الهلاك فلا نزاع في شهادته وما احسن ان اعر
كتفي المحبين في الدنيا عذابهم **قوله** تالله لا اعذبهم بعدها سقر
بل جنة الخلد ما واهم من خرفة **قوله** ينهون فيها حقبا عما صبروا
فكيف لا وهم جبارون وقد كتبوا **قوله** مع العفاف بهذا شهد الاثر
يا واثقصورا وما واثقوا منا زلهم **قوله** حتى يروا الله في ذاجانا الخبر
والبيت الاول مذكور في متن المفتي حيث قال وقول الشاعر يكفي المحبين
المفتي شبه للمسلمين ايراد انشاد الانشا والذات بعده
لرجلين كانا جالسين عنده في الخلا عند انشاده البيت المذكور والرابع
للشيخ العزيزي ومنهم من غصى بالخبر حيث شربها فانه يعود شهيدا
ولكن ينبغي كتم ذلك عن العوام وبعضهم حمله على ما اذا غصى بلقمة
فما غصا به فشرقه ومات **قوله** والاسقاط كما يجوز من السقوط يقال
سقط الولد من بطن امه ولا يقال وقع وهو النازل قبل تمام اشهره وهي
سنة والحظتان اما النازل بعد تمامها فكما لكبير مطلقا قاله مروني
كلام المصنف في ذلك لانه لا يسمى سقطا والحاصل انه اذا نزل بعد تمام سنة
اشهر والحظتين في فقدت كما وجب فيه ما في الكبير من صلاة وغيرها وان نزل
ميتا ولم يعلم له سبق حياة على المعتد وان لم يظهر له خلقه ولا يسمى
هذا سقطا كما مر وان نزل قبلها فان ظهر فيه امارات الحياة كاختلاج
او تحريك فكل ذلك والافان ظهر خلقه وجب تجهيزه بلا صلاة والا
فلا شئ فيه فيجوز رميه ولو للكلاب لكن يسى ستره بخرقه
ودفنه وعبر المنهج مع شرحه والسقط ان علمت حياته بصياح
او غيره او ظهرت اماراتها كاختلاج او تحريك فكبير فيفضل وتكفي
ويصلي عليه ويدفن والا اي وان لم تعلم حياته ولم تظهر اماراتها
وجب تجهيزه بلا صلاة عليه ان ظهر خلقه والا اي وان لم يظهر خلقه
يسى ستره بخرقه ودفنه دون غيرها اذ باختار وطهي عبارة
محورة **قوله** كذا ولو قبل انفصاله وهو بالمر رفع الصوت مع نزول الدم
قوله لم يستعمل الاستهلال رفع الصوت قال في القاموس استعمل الصبي
رفع صوته بالبكاء اهل وكذا كل متكلم رفع صوته او خفضه **قوله** فلا يصلي
عليه اي تحرم الصلاة عليه اطلق **قوله** الا ان بلغ اربعة اشهر اي وقد

يا واثق

عفاوقها

ظهر

ظهر خلقه بان تخطط والا فكل من لم يبلغها فالمدار على ظهور
خلقها سواء بلغ ذلك ام لا فلو قال ان ظهر خلقه كما في المنهج كان
اولي لكنه انما قيد بها لانها مظنة ذلك وعبر المنهج شئ المنهج بعد
ما تقدم نقله والعبارة فيها ذكر بظهور خلق الايدي وعدم ظهوره
فتعبر الاصل ببلوغ اربعة اشهر وعدم بلوغها جري على الغالب
من ظهور خلق الايدي عندها وعبر عنه بعضهم بزمان امكان نفي
الروح وعدمه وبعضهم بالتخطيط وعدمه وكلها وان تقاربت
فالعبارة بما قلنا **قوله** يغسل الذمي اي ويكفي ويدفن على ما مر
وقوله وحكم التكفين اي والدفن وقوله فيفضل ويصلي عليه
اي ويكفي ويدفن **قوله** ولا يغسل من خيف تفتته اي فلا يصلي عليه
لان شرطها الغسل قال في المنهج وشرحه فلو تقدر كماء وقع في حفرة
وتقدر اخراجها وطهره لم يصل عليه لفقد الشرط انتهى ومثل ذلك
الاقل فيفضل ما تيسر من بدنه لانه الميوسر لا يغسل بالمسحور
ولا يصلي عليه لعدم غسل كل البدن **قوله** كونه سحوبا مثلا او محروقا
وكان بحيث لو غسل فهو في المنهج ومن تقدر غسله يمسح ويخرج
بحرق تفتته خوف تسارع البلا الى بعد الدفن بان كان به قروح وخيف
من غسله ذلك فيفضل ولا يبالة بما يكون بعده لان كل الاجزاء صارت الى البلا
وكذا لو لم يكن قطع الخارج عنه يغسله فيصنع غسله والصلاة عليه لان
غايته انه كالحق السلي وهو يصنع صلواته وقضية تنبيهه بذلك وجوب
حشو محل الدم بنحو قطنه وعصية عقب الغسل والمباركة بالصلاة
عليه بعده حتى لو اخبر المصليتها وجب اعادة ما ذكره ينبغي ان يكون
من المصلحة كقراءة المصلين كما في تاخير السلي لاجابة المؤذن وانتظار
الجماعة ولا فرق بين ان يكون الخارج من الفرج او من غيره **قوله** بل يغمر اي وجوا
ومثل ذلك اذا لم يحضر الاجنبي في الميت المرأة او اجنبية في الرجل فيمسح
الحاقا لفقد الغسل بفقد الماء اي يمسح الاجنبي والنية فيه
واجبة وانما جاز من الاجنبي له في التيمم لانه اخف من الغسل
وكذا لو كان عليه نجاسة **قوله** فيما مر اي الغسل وما بعده فكيفيتها
المعتبرة شرعا وان لم تذكرها فتصح الاستعداد بقوله لكنه ان
اما لو اريد بما مر المذكور هنا فقط فلا يكون للاستعداد وجه لعدم تقدم

على المعتد

الطبيب فلا يتوهم ثبوته حتى يستثنى **قوله** لا يقرب طبيا اي يحرم ان يقرب
ذلك للمحرم في ثلاثة اشياء بدنه وكفنه وماله وتوفا كما في المنهج
ووجب ابقاء اشرار احرام تكساة اولى لا فادته المحرمة بخلافه الواجب والافرية
على من طيبه او ازال منه شيئا وان حرم عليه **قوله** وحسوط بفتح الحاء وضم النون
ويقال الحناط بالكسر نوع من الطيب قال الازهرى ويدخل فيه اي في تركيبه
الكافور وذريرة القصب والصندل الاحمر والابيض فهو مركب من هذه الاشياء
وقال غيره الحسوط ما يخلط من الطيب للموت خاصة ولا يقال لطيب الاحياء
حسوط **قوله** ولا يغطي راس الرجل عبارة عن المصحح ولا يلبس المحرم الذكر
مخيطا ولا يستر راسه ولا وجهه محرمة ولا كفاها بقفا زينة وهو على اولى
لا فادة حكر غير راس الرجل ووجه المرأة قال الشوبري وانظر لو اخلط
المحرم بغيره هل يغطي الجميع احتياطا للستر او لا احتياطا للاحرام وقد
يتجه الثاني لان النقططة محرمة جزما بخلاف ستر ما زاد على العورة ام
قوله ولا وجه المرأة والحنثي كالمراة وقوله ابقا اشرار الاحرام اي لان النكاح
لا يبطل بالموت خلافا لما لاك واي حنيفه رضي الله عنها وكان القياس بطلانه
وبه اخذ من ذكره ولكن قد مناه عليه النص وهو قوله عليه الصلاة والسلام
في المحرم الذي مات وهو لا يقف معه بعرفة لا تمسوه بطيب ولا تحموا
راسه فانه يبعث يوم القيامة مليا رواه الشيخان وعنه بعض التا
وكسر الميم او بفتحها كما قاله في نسخ وخبر بالنسك الصلاة وكذا الميم
على الاصح فيبطلان بالموت وكذا الاحداد لانه للتفخيخ على الزوج فينقطع
بعوت المحرمة فلا يحرم فيها تطيب ولا غير بخلاف المحرم فان اشرار الاحرام
باق فيه بدليل الحديث المذكور ومحل ابقا اشرار الاحرام اذا مات قبل الخل
الاول اما بعده فلا يجب علينا ابقا ذلك لانه لو كان حيا لم يزل كل شي
من محرمات الاحرام ما عدا النساء فحينئذ كذلك اذ لا فرق **قوله** اخذ
ظفره وشعره ويرد ان اليه في الكف يد با وفي القبر وجوب ما فيجب
دفنها معه افاده في المنهج وصوابه **قوله** لان اجزا الميت محرمة
اي وجزء خشنه وان عصى بتأخير او تغذر غسل ما تحت قلفته حينئذ
فيحرم تحتها ان لم يكن فيه غساة تغذر راسها والادفن بلا صلاة
عليه كما مر **قوله** فلا تنتهك بهذا اي باخذ ظفره وشعره تغذر
غسله الا بخلق شعر راسه لتبليده بسبب صبيغ او نحوه كان كان به

قروم

قروم وحدها بحيث لا يصلح الا الى اصوله الا بالزلة وجبت وكذا
لو تغذر غسل ما تحت ظفره الا بقله ولا فرق في هذا بين المحرم وغيره
ولا فدية على من فعل به ذلك كما مر **قوله** ويسى في تكفين الرجل في هذه
طريقة ضعيفة تتبع فيها اصوله والمعتقد وجوب ثلاث لغايف ذكر الامان
او انقى بالقيود السابقة بان كفن من ماله ولم يوص باسقاط الزايد
على الواحد ولم يمنع منه غيره مستغرق دينه للمتركة وان كان في الورثة
محمور عليه على المعتقد والاقتصار على الثلاث سنة فالازار والمفاقتان
ليست واجبة ولا مندوبة **قوله** ان الزار والميزر ما يستر العورة
وتسميه العامة بالوزرة **قوله** ففي الصحيحين هذا لا يناسب مدعاه
بل يناسب المعتقد الذي تقدم لان المتبادر ان كل ثوب من الانواب
الثلاثة يستر جميع البدن **قوله** ويجوز رابع وخامس لكن الاولى لاقتصار
على الثلاثة كما تقدم **قوله** وفي تكفين المرأة اي السنة في تكفينها ذلك
واما الواجب في حقها فقد تقدم انه ثلاثة لغايف فالسنة في حق الرجل
الاقتصار على الثلاث لغايف وهي في ذاتها واجبة واما المرأة فالسنة
في حقها غير الثلاث لغايف وهو الزار الخ فقد وافقت الرجل في الواجب
وخالفته في المندوب **قوله** وهو القيص اي الساتر لجميع البدن **قوله**
ام كلشوم ماتت في حياتها صلى الله عليه وسلم وكذا جميع اولاده الا
فاطمة فبغيره ستة اشهر قال القسطلاني وكبر تضمن تلك المدة
وهي افضل اولاده عليه الصلاة والسلام الا ما فضل الله به تعالى الذكور
وقالت في رثا ايها ما ذا اعلى من شمر شربة احمد لا يشمر مد الزمان غواليها
صبت على مصايب لوانها صبت على الايام عدد ليا ليا
انتهى والقول في جمع غالية طيب معروف وفقل عن شرح الجامع ان
الموت مصيبة اي بعد الكفر والقفلة عنه اعظم منه وجنيد
فيسى ان يكثر ذكره بلسانه وقلبه لانه يبعث على الاعمال الصالحة
وخصا كثر من ذكرها دم الذات الموت فانه ما يذكرك في كثير الا
قلته ولا قليل الاكثره اي كثير من المل والدنيا وقليل من العمل وهادئ
بالزال المعجزة اي قاطع ويتأكد ذلك للمريض اه **قوله** والزيادة على خمسة
مكرهة اي كراهة تنزيه على المعتقد اه **قوله** ومن كفن منها اي من
الرجل والمرأة بثلاثة اي تحا هو الواجب في حق كل منهما وهذا هو المعتقد

ولا
اي بسا
او

عندنا على ما مر ما عند الحنفية فالواجب لفافة واحدة **قوله** فهي لفافتي
بعضها اوسع من بعض **قوله** يستكر منها جميع البدن اي غير راس الحريم
فوجه المحرمة كما علم مما مر وقوله زيد اي على الثلاثة فخص وعمامة
ليركبن محرما ورضي بالزيادة وارث اهل التبعية فان كان محرما لم يزد له
لانه لا يلبس مخيطا وكذا ان لم يرض به وارث او كان محجورا عليه كصغير
او مجنون او مجور عليه بسفه فيقتصر حينئذ على ثلاث لفاف ان كفت
من تركته الى اخر ما مر وقوله تحتها اي اللفائف **قوله** فيما مر اي جميع
ما تقدم حتى قوله ولا وجه المرأة كما سبق **قوله** وفروض الصلاة على الميت
الا وهي من خصايصنا كالايضا بالثلث كما قاله الفاضل في المالك في شرح
الرسالة وعورض فصلاة الملائكة على سيدنا ادم عليه الصلاة والسلام
قوله واجيب بان المراد بها الاستفطار وكان المصلي بهم اما ما اوله
شيت ودفن هو وصو اجمعة كما قاله ابن العار وقيل غير ذلك واجيب
ايضا بان الذي من خصايصنا كونها على هذه الصيغة التي من
جملتها قراءة الفاتحة والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام وشرعت
بالمدينة الشريفة في السنة الاولى من الهجرة كما في سيرة الخليلي ومات
من الصحابة بمكة المشرفة كحديثه لم يصل عليه عليه الصلاة والسلام
واول صلاة صلاها عليه الصلاة والسلام بالمدينة الشريفة على قبر البراء
ابن عوف ورواها المصنف الصلاة من الفصل والتكفين اشارة الى طلب ان
تاخيرها عنها وجوبها في الفصل ونها في التكفين كما ياتي **قوله** ثمانية
المعتمد انها سبعة كما في المنهج باسقاط قرن النية باولها فانه شرط الاركان
خلافا لما ذكره هنا وفي صفة الصلاة **قوله** نية اي كنية غيرها من
الصلوات في حقيقتها ووقتها وهو اول العبادة وتعين نية الفرضية
ولو في صلاة امرأة يهتدي بها والاكتفاء بها وان لم يقل كفاية كما تكفي نية
الفرض في احدي الخس وان لم يقيد بها بالتعين وغير ذلك كندب الاضافة الى
الله تعالى ونذب قوله مستقبلا وكذا عذر التكبيرات على الاقرب
ووجوب نية الاقتداء ان كان مأموما والابطال صلته ان تابع في فعل
او سلاما على ما مر ولا يتصور هنا نية ادا او ضده افاده مر بزيادة ولا
حب نية الفرضية في صلاة الضحية على المعتمد كما في الصلوات الخمس
قوله وانع تكبيرات منها تكبيرة الاحرام فلونقص عنها ابتداء بان احرم بها

في كل ركعة
في كل ركعة
في كل ركعة
في كل ركعة
في كل ركعة
في كل ركعة
في كل ركعة
في كل ركعة
في كل ركعة
في كل ركعة

بنية

بنية النقص لم تنفقد او انتها بطلت ولو زاد عليها ولو بعد المبتطل صلاة
لا تها ذكر وهي لا تبطل به وان اعتقد ان الزيادة اركان نعم وان الى الرفع
فيه بطلت وكذا لو زاد بعد معتقدا البطلان به اما لو زاد امامه
عليها فلا تس له متابعتها في الزيادة لعدم سنده للامام بل يسلم او
ينتظره ليسلم معه وهو افضل لتاكيد المتابعة فلو تابعه فيه لم
تبطل صلاته ومعلوم ما مر ان سجود السهو لا يدخل صلاة الجنازة
افاده مر بزيادة **قوله** وقرن النية هذا بنا على ما سلفه في اركان
الصلاة لكنه بنه غير على ان الاكثر من بعد وقرن النية بالتكبير كما
بل جعلوه كالجزم من النية كالوصف وخفة ولعله ترك ذلك هنا لئلا
يأمر او لغرفة للاهتزاز وتقدم التبيين على ذلك **قوله** باولها
هو تكبيرة الاحرام **قوله** وقيام لقادراي ولو صبيا وامراة مع رجال
وان وقعت لهما نافلة رعاية لصورة الفرض فان تجز عن القيام فقد
فان تجز عنه اضطر فان تجز عنه استلحق فانه تجز عنه استلحق
فان تجز عن ذلك او ما كان في غيرها **قوله** بعد التكبيرة الاولى هذا
بيان للافضل فقط والا فالمعتمد انه ليس للفاتحة محل مخصوص
حيث لم يشرع فيها عقب الاولى بل تكفي قرأتها بعد الثانية او الثالثة
او الرابعة ولا يجب الترتيب بينها وبين ما ذكر ما اخرها اليه وان كان
ذلك هو الافضل فيجوز اخلا الاولى عنها واما الصلاة على النبي عليه الصلاة
والسلام فتتبع بعد الثانية والثالثة يتبع بعد الثالثة اما لو شرب
في الفاتحة عقب التكبيرة الاولى فلا يجوز له قطعها وتأخيرها لما بعدها
وكذا لا يجوز ان يقل بعضها في ركن وبعضها في اخره هذه
الخصلة لم تثبت هذا كله في الموافق اما المسبوق فيكبر ويقرأ
الفاتحة وان كان امامه في غيرها رعاية لترتيب صلاة نفسه
والفرق بينه وبين الموافق ان الاصل في الفاتحة ان تكون في الاولى
فعمل به في المسبوق وخولف في الموافق لم يرد عند الشافعي وهذا هو
المعتمد الذي قرره شيخنا عطية وغيره خلافا لما في شئ منهم فاقاله قل
هنا صحيح خلافا لما تعقبه هذا ان ادرك مع الامام زمانا يسع الفاتحة
فان لم يدرك معه ذلك بان كبر تكبيرة التحريم فكبر الامام الثانية
مثلا سقطت عنه القراءة ويتحملها الامام قال في شئ المنهج فلو كبر امامه فزى

قوله
كل وضوء
اول وضوء
او وضوء
او وضوء
او وضوء
او وضوء
او وضوء
او وضوء
او وضوء
او وضوء

فقل قراته لها سواء اشترع فيها ام لا تابعه في تكبيره وسقطت القراءة عنه
 وعند ارك الباقى من تكبيره وذكر بعد سلام امامه كما في غيرها من الصلوات
 ويسن ان لا ترفع الجنازة حتى يتم المسبوق ولا يضر رفعها قبل اتمامه
 وان خرجت من المسجد وبعدت بالكثير من ثلاثية ذراع وتقولت عن القبلة
 لانه دوام بخلاف ما لو اصرم وهي سائرة فيشترط عدم اخراؤها عن القبلة
 حال التحريم فقط **قوله** وعدم التقديس بينهما بالكثير ما مر من اول الصلاة
 الى اخرها ولا يشترط عدم حائل اه بزيادة **قوله** والصلاة على النبي عليه
 الصلاة والسلام اما السلام عليه فلا يسن على المعتد ويكون ذلك مستثنى
قوله بعد الثانية قال في نه المنهج لفعل الشطر والخلف وتسبى الصلاة على
 الا اقبها والدعا للمؤمنين والمؤمنات عقبها والحد قبل الصلاة على النبي عليه
 الصلاة والسلام اه والا فضل ان يقول الحمد لله رب العالمين وخرج بالصلاة
 على الال السلام عليهم فلا يسن على المعتد وتقدم انه يتعين ان تكون الصلاة
 على النبي عليه الصلاة والسلام بعد الثانية فلا تجزى في غيرها **قوله** نحو اللهم
 ارحمه اي بهذا او نحوه من كل دعا اخروي كاللهم الطف به او لطف الله به فلا
 يكفي بل ينوي الا ان ال الى اخروي كاللهم ارض عنه دينه لان ذلك
 ينفعه بظن روحه في الاخرة ومن السنون اللهم اغفر لنا وميتنا
 وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرا وانثانا وانما يصح الدعاء
 للصغير بالمفطرة لانها لا تدعى سبق ذنب بل قد يكون بزيادة القرات
 كما يشتر اليه استغفاره عليه الصلاة والسلام في اليوم والليلة مائة
 مرة اللهم من احبته منا فاحبه على الاسلام ومن نفوته منا فنفقه
 على الايمان اللهم لا تحزننا احره ولا تفتننا بعده ثم يقول اللهم ان هذا
 عبدك وابن عبدك الى اخر الدعاء المشهور لكن محل الاتيان به في الباحة
 ولو محضوا بلغ ودام جنونه الى موته لان الجارى على الصلاة التمتع اما الصغير
 فيقول فيه مع الاول اللهم اجعله قريبا لا يورثه اي سابقا ميا مصالحهما في
 الاخرة وسلفا وذكرا بالزال المعجزة وعظمة اي موعظة واعتبارا والقصد
 لازمها وظهور الغرض بالمطلوب وشفيها ونقل به موازينها وادفع الصبر
 على قلوبها ولا تفتننها بعده ولا تحزننها احره لان ذلك مناسب للحال وانما في
 هذا الدعاء للطفل مع قولهم انه لا بد في الدعاء للميت ان يخص به لشبهات النفس
 في هذا بخصوصه وهو قوله عليه الصلاة والسلام والسقط يصلى عليه ويدعى

السلف
 ٢
 ٣

لوالديه

لوالديه بالعافية والرحمة ولكن لو دعي له بخصوصه كفى ولو ورد في
 بلوغ المراهق فالاصح ان يدعى بهذا ويخصه بالدعاء بعد الثالثة
 ويلقبه ان يدعوه بالرحمة مثلا ويحل ما ذكر في الابوين الحيين المسلمين
 فان لم يكونا كذلك اتي بما يقتضيه الحال وحرر الدعاء بها بالمفطرة
 والشفاعة ونحوها ان علم كغيرها كتعبية الصغير للمساكين بل يدعوا
 له بالرحمة مثلا نعم ان اريد مفطرة غير الشرك جاز فان جهلا اسلامها
 فالاولى ان يعلق عليه خصوصا في ناحية يكثرفها التكفار ويوثق الضمائر
 في الدعاء المشهور ان كان الميت انى فيقول هذه امتك وبنيت عبيدك
 الى او يذكر على ارادة الشخص او الميت ويعبر في الخشنى بالمملوك
 او المخلوق مثلا ويقول في ولد الزنا وما بين ولدك وكو صلى على **شاعرة**
 اتي بما يناسب واعلم انه لا يحصل له القبراط من الاجر الوارد في
 الحديث بمجرد الصلاة على الجنازة بل لا بد من شهودها من بيت
 اهلها حتى يصلى عليها فان شهد بخبرتين مثلا من مكانها حتى
 صلى عليها صلاة واحدة فله بكل جنازة قبرا وان تعدد محلها
 وكذا ان احدى فيها يظهر نظرا الى تعدد الجنازة ولا يمنع من ذلك
 اتحاد الصلاة **قوله** قاله السبكي **قوله** كسائر الصلوات ايجز في
 كفيته وتعدده وغيرها كانه يلتفت حتى يرى خده الايمن فلا يستر
 ولا يفتقر على سلبية يجعلها تلقا وجهه خلافا لبعضهم ويؤخذ من
 التشبيه عدم استحباب زيادة وبركانه وهو كذلك خلافا للمرحوم
 استحبها اه افاده مرزوي يصح ان يكون قوله كسائر الصلوات راجعا
 لجميع ما قبله مما ياتي فيه وهو قيا من ادون وقدمه على النفس لانه ارفع
 في الدلالة واغوى **قوله** ابن حنيفة بضم الى الموهلة بلفظ المصفر **قوله**
 من السنة اي الطريقة فلا يرد ان ذلك واجب ومن المقرر في فن
 المصطلح ان قول الصحابي من السنة كذا او نحوه له حكم المرفوع
قوله ان تكبير اي اربع كما في رواية اخرى ولكن اذا حمل كلامه على ما
 لا يصح العطف بقوله ثم يقرأ الا لان ظاهره حينئذ ان قراءة العافية
 وما بعدها بعد التكبيرات الاربع وليس كذلك الا ان يراد اربع موعظة
 وقوله ثم يقرأ ابا من اقران اي بعد الاولى وقوله ثم يصلى على النبي عليه
 الصلاة والسلام اي بعد الثانية وهكذا والاولى ان يراد بالتكبير في قوله

قوله ان يعلق
 ان يقول ان
 فان سئل
 اه

استك
 ٩

كما
 صح

ان يكبر تكبير التمام ويكون قد حذف من الثاني بدلالة الاول
 والتقدير ثم يكبر ويصلي على النبي عليه الصلاة والسلام ثم يكبر
 ويخلص الرعا وهكذا ان كانت الرواية الاخرى كرواية الث والافلا
 اشكال في حادثة اي سرا ليل كانت الصلاة او نهرا فلا يطلب الجهر
 في شي من صلاة الجنازة مطلقا الا في التكبيرات من الامام والمبلغ ان
 استبح اليه كما في **مرقوله** ويسلم اشار بذلك ان الرابعة ليس فيها
 ذكر واجب كما في **قوله** ولا يجب تعيين الميت عبارة المنهج ولا
 يجب في الحاضر تعيينه باسمه او نحوه ولا معرفته بل يكفي تمييزه
 نوع تمييز كنية الصلاة على هذا الميت او على من صلى عليه الامام او
 خرج بالحق في الصلاة ما لو صلى على غائب فان اراد غايبا بخصوصه
 فلا بد من تعيينه وان اراد الصلاة على من صلى عليه الامام او على من
 من من روى في هذا اليوم لم يجب ذلك والمراد بالغائب عن
 عمر البلد ولو خارج السور قريبا منه وعبارة المنهج وشارحه وتضع على
 غائب عن البلد ولو دون مسافة القصر في غير جهة القبلة والمصلي
 مستقبلا لانه عليه الصلاة والسلام احضرهم بموت النجاشي في
 اليوم اذ مات فيه ثم خرج بهم الى المصلي فحصل عليه وكبر اربع
 اما الحاضر بالبلد فلا يصلي عليه الا من حضرها اختصارا والصلاة
 على الغائب الصلاة على القبر اذا كان قبره في كذا ذكره في المنهج ايضا
 ولا تصح الصلاة على القبر اذا كان قبره في كذا ذكره في المنهج ايضا
 ولا تصح الصلاة على القبر والغائب وتسبق الفرض الا اذا كان المصلي
 من أهل أرضها وقت الدفن على المعتد بان يكون بالغا عاقل متظفرا واعلم
 انه يشترط لصحة الصلاة على الميت الطهر والستر وغيرهما من شروط
 بقية الصلوات ما عدا الوقت وقيل لا يشترط لها طهر لان المقصود
 منها الرعا وهو مذهب الشعبي وابن جرير وعنده اي حنيفة يجوز التيمم
 لها ولو على شاطئ نهر ويشترط زيادة على ذلك تقديم طهر الميت بما
 او تراب فلو تقدرا كان وقع في حفرة وتعدرا اخرجه وطهره لم
 يصلي عليه وعدم التقديم عليه ابتداء اذا كان حاضرا ولو في قدرا
 كان غايبا جاز التقديم عليه كما مر وان يحضرها مكان واحد بان لا
 يكون بينهما حائل وان لا يزيد ما بينهما ابتداء على ثلاثة ذراع تقريبا

منه في الصلاة

تنزيلا

تنزيلا للميت منزلة الامام وخرج بقولنا ابتداء ما لو نوى على جنازة في
 سارية كما مر هذا في غير المسماة فلهذا فلا يصح البعد ولا حيولة البنية
 نافذة او ابواب مغلقة ومقتضى هذا انه اذا كان في سحلية عليها
 غطا وصلى عليه خارج المسجد لا تصح لان الباب المردود يصير بين الامام
 والمأموم في غير المسجد فيجب رفع الغطا ولكن قرر شيخنا البراءي
 انه لا يصح ذلك ولو كانت السحلية مسورة او مغلقة من جديد
 لان المقصود من الصلاة على الميت الرعا وهو حاصل ومن الصلاة خلف
 الامام التبعية في الافعال ليرتب عليها الثواب وتحمل السهو وغير
 ذلك وهو غير حاصل مع الحائل **قوله** فان عين الإمامية المنهج وشرحه
 فان عينه كزيد او رجل ولم يشرا اليه واخطا في تعيينه فبان عمرا
 او امرأة لم تصح لان ما نواه لم يقع بخلاف ما اذا اشار اليه وان
 حضر مولى نواهم اي نوى الصلاة عليهم انهم اي وان لم يعرف
 عدد رءوسهم ولو احرر على ميت ثم حضر اخر وهو في الصلاة ترك حتى يفرغ
 ثم يصلي عليه لانه لم ينوهم ولو صلى على بعضهم ولم يبينه ثم صلى
 على الباقي كذلك لم تصح ولو اعتقد انهم عشرة فماتوا احد عشر
 اما الصلاة على الجميع لان فيهم من لم يصلي عليه وهو غير متعين بخلاف
 ما لو اعتقد انهم احد عشر فماتوا عشرة فالأظهر الصحة ولو صلى
 على حي وميت صححت على الميت ان جهل الحال والا فلا او على ميتين ثم
 نوى قطعها عن احدهما بطلت افاده **مرقوله** نعم ان اشار بتعقله
 هذا او الحاضر او الذي في الحراب او الذي امام الامام والمراد الاشارة
 القلبية وان لم توجد اشارة حسية **قوله** لا دعا او شاع اي وان
 صلى على قبر او غائب كما يفهم من التعليل **قوله** ودعا الميت
 بعد الرابعة ويندب ان يقول فيها اللهم لا تحزننا بفتح التاء وثمها
 اخره اي اجر الصلاة عليه او اجر المصيبة لان المسلمين كالمعضو
 الواحد ولا نفتنا بعده اي بالابتلاء بالمعاصي لفعل السلف والخلف
 ولان ذلك مناسب للحال ويندب تطويلها بقدر التكبيرات كلها وان
 لم يكن فيها ذكر واجب فيقرأ فيها الذين يحلون القرشي ومن حوله
 الى قوله العظيم هذا ان لم يخف تغير الميت والا فلا تطول ولو
 تخلف عن امامه بلا عذر بتكبيره حتى شرع امامه في اخرى كان كان

قوله في الصلاة

في الاولى وقد شرع امامه في الثالثة بطلب صلاته اذا الاقتدا هنا انما
يظهر في التكبيرات وهو تخلف فاحش يشبه التخلف بركنة اما اذا
شرع امامه في الثانية وهو في الاولى فلا تبطل لانه يطلب تأخير تكبير
الماموم عن تكبير الامام فان كان ثم عذر كنياس للفاخرة او للصلاة
فلا تبطل وان سلم الامام على الرابع والتقدم ثم تخلف بل اولى على الرابع
ايضا **قوله** في الباقي اي وهو الرعا الميث ورفع اليدين اربع مرات **قوله**
وتبين ان اظهر علامة للتقرب وكذا يستأنس ان يرفع يديه تقريبا
ليعرف فيزار ويحترم ولا يقرب عليه الصلاة والسلام رفع يديه
وكان مبنيا بتبع لبنات فان لم يرتفع يديه شيئا فلا وجه ان
يزاد وطئة مكررة ومحل من ارتفاعه اذا كان بدارنا المومات
مسلم بدار الكفار فلا يرفع يديه بل يخفي لئلا يتعرفوا له اذا رجع
المسلمون ويلحق بذلك الامكنة التي يخاف نبشها سرقة كفنه او لعداوة
او خوفها كان كان الميت سنيا ودفن ببلد بدعة وخيف عليه من نبشها
وسخطه اولى من تسببه كما فعل بقبره عليه الصلاة والسلام
وقبر صاحبه رضي الله عنهما وكره جلوس على قبر محترم بلا حاجة
ووطئ عليه وفي معناها الاتكال عليه والاستناد اليه فان كان شدة
حاجة بان لا يصل الى ميتته او لا يتمكن من الحفر ابو طيه فلا كراهة
وكذا ان كان قبر غير محترم كقبر حربي ولا حرمة لعذر الذي
في نفسه لكن ينبغي اجتنابه لاجل كف الاذى عن احبابه اذ اوحدوا
وتكره الملك في مقابرهم وخرج بالجلوس ما بعده البول والغائط
فتحرمان على قبر المحترم بالاجماع وعليه حمل حديث لان يجلس احد
على جمرة فتخاص الى جلده خيله من ان يجلس على قبر اي للبول من
او الغائط اظهر ولا يكره ان يمشی بين المقابر بفعل بل يجب لبسه
ان خيف التنجيس **قوله** على راس القبر ليس بقيد بل يندب
وضع شئ من ذلك عند رجليه ايضا وقوله اي ضخمة عظيمة
يؤخذ منه انه يندب عظم الحجر وكذا نحوه مما مر لان القصد
بذلك معرفة قبر الميت على الروام ولا يثبت كذلك الا العظم
اذا فاده مر **قوله** عثمان بن مظعون فهو اول من دفن بالبقعة
من المهاجرين وقوله وقال اتعلم معنى العلم من العلامة اي اجعل

ذلك

ذلك علامة والذي في المجموع يظهر بضم النون وسكون العين اوفاده
خضر نقلا عن العباب **قوله** قبر النبي اي من الصاغة لانه عليه الصلاة
والسلام ليس له اخ ولا اخت من النسب اذ لم يكن ابوه ولا امه غيره **قوله**
وادفن اليه من مات من اهل بيته يؤخذ من ذلك انه يندب جمع اهل بيته موضع واحد
من المقبرة ويندب ايضا زيارة قبور المسلمين لوجوبها كمنسك
تستكمل من زيارة القبور فزورها ولا بأس بتقبيل اغتاب الاولياء
واضرحتهم وخرج بالرجل الاثني والخمسين في زيارة قبره فحقة لقلة
صبر الاثني وكثرة جزعها والحق بها الخنثى احتياطا ثم يندب لها
زيارة قبره صلى الله عليه وسلم وكذا قبور سائر الانبياء والعلماء
والاولياء ويندب ان يسلم الزائر فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين
وانا ان شاء الله بك لا حقون اللهم لا تحرمنا الجحيم ولا تفتنا بعدهم
اهودار بالنصب على الاختصاص او الحر على تقدير مفارقة اهل دار
وورد ان الميت يرد ذلك ولا غواب له عليه لا نقطاع التكليف ويندب
ان يقرأ من القرآن ما تيسر ويدعوه له بعد توجهه الى القبلة لان الرعا
ينفع الميت وهو عقب القراءة اقرب الى الاجابة وسياق في الوصية
ان القراءة تنفع الميت في ثلاث مواضع اذا قرأ في حضرته او في غيبته
لكن روي له عقبها او قصدها وان لم يدع له وان يقرب من قبره بحيث
يسمعه كقربه منه في زيارته حيا احترامه له حيث كان احترامه حيا
لاجل علمه او صلاحه اما الفير ذلك لكونه جارا فلا اعتبار به **قوله** وكره
بناؤه اي بظاهر الارض او باطنها ومحل الكراهة في غير المسيلة
والموقوفه اما المسيلة وطى ما جرت عادة اهل البلد بالدفن فيها
ولم يسبق لها ملك لاحد بل جعلت لذلك عند الاحياء والموقوفه
وهي ما وقفها مالكها بصيغة وان لم يعرف فحرم البناء فيها سواء
كان باطنها او ظاهرها ويجب طهره على الحاكم لا الاحاد ومنه
وضع الاحجار المشهورة لان الموقوفه بالتركيبه وهي اربعة اجزاء
كبار فيحرم ما لم يخف نبشه او دفن ميت عليه والا فلا حرمة ولا
كراهة ويستثنى قبور خصال الصالحين كالانبياء والشهداء فيجوز بناؤها
لاجاء الزيارة والتبرك قال بعضهم ولو بقية وافتي به الخليل وامر به
الشيخ الزياتي مع ولايته للشيخ الزياتي في ثرية المجاورين فقال له بعضهم

علي
صلى

يا سيدي اما هو حرام فقال نعم انما امر به وان كان حراما هو والمعتد حرمه
 بناء القبة في المسيلة والموقوفة وقد اثنى العزير عبد السلام بعد ما في
 القرافة واما امر الشيخ الزياي بذلك فلا يدل على الجواز لاحتمال انه
 قلدا حقا قال به ويستثنى من ذلك قبة الامام الشافعي لكونها في دار
 ابن عبد الحكم وكان المحل المدفون فيه محل مسكن وقدره بخلافه وسط
 التكاكين حتى وضع في ذلك الموضع والمسبل انما هو ما كان بسلم الجبل
 فلا عبرة بمن يقول بخلاف ذلك ويظهر من اجل ما اثنى به ابن عبد السلام على
 ما اذا عرف حال البناء في الموضع فان جعل بان لم يعرف هل حدث بعد الوقف
 او التمسيل او قبله ترك حمل على وضعه بحق كما في الكنائس التي نفر
 اهلها عنها عليها في بلادنا حيث جهلنا حالها وكما في البناء الموجود على
 حافات الانهار والشلالات **قوله** تبسيطه ولو ملكه الا ان خيف نبشه
 وخرج به تبطينه فلا يكره خلافا للامام والقزالي لعدم الزينة في
 بفعله اهل القرى من ذلك ايام الاعداد لا كرافعة فيه وكره ايضا
 الكتابة عليه اي ولو اسم صاحبه ولو في لوح عند راسه الا نحو ما لم
 اوصاه فيندب كتابة اسمه وما يميزه بقدر الحاجة ليعرف عند
 طول المدة فيزار وشمل كتابة القرائة وغيره وما ذكره الا زعي من حرمة
 كتابة القرائة على القبر لتعرضه للدرس والغفلة والتلوين بصديق
 الموقر يتكرر السين مردودا بطلاقهم لاسما والمخزور غير محقق لكن لا يجوز
 كتابة شيء من القرائة او الاسماء المعظمة على لقايف الكفن صيانة لذلك
 عن الصديق وسن رشي القبر عما ان لم ينزل عليه مطر والاكتفى به خلافا
 لقول وضع نحو الجريد عليه كالحجارة والبرسيم وان كان عليه نبات
 والفرق بينهما ان القصد من ذلك زيادة الرحمة والتسبيح والحكمة في
 رشي الماء التفاؤل بتبريد المضجع وحفظ التراب وهو حاصل مما الحظر
 ويكره رشه بما الورود **كتاب الزكاة**
 قد تمها على الصوم والجمع مع انهما افضل منهما مراعاة للحديث الناظر
 الى كثرة افراد من تلزمه على افراد من يلزمها به وايضا فهي مظنة
 للبخيل بها يحب الناس للدينيا محبة زائدة وفرضتها في السنة الثانية
 مما المحبة بعد زكاة الفطر ويخرجها عنها اذا كان مجموعا عليها دون
 دون المختلف فيها زكاة التجارة ومال الصبي ومن جهل وجوبها فان كان

ممن يخفى

ممن يخفى عليه ذلك لكونه قريب عهد بالاسلام عرفه ونهى عن العود
 فانحصر بها بعد ذلك كغيره فان اعتقد وجوبها وامتنع من اخراجها
 فان كان في قبضة الامام اخذت من ماله قهرا او الاقا تملكها فقلت
 الصحابة رضي الله عنهم وان اعتقد وجوبها واخرجها استحق الحمد
 وفيه نزل قوله تعالى خذ من اموالهم الاية فالناس في الزكاة ثلاثة اقسام
قوله وما يذكر معها اي من النفي والقبضة والكفارة والفدية وجمعها
 في كتاب شمس اصوله والا فالفقها يذكرونها مفرقة فالفدية
 في كتاب الحج والكفارة في اعواب متعددة كالصوم والظهار
 والنفي والقبضة في كتاب الجهاد **قوله** هي لغة التطهير قال تعالى
 قد اقم من زكاتها اي طهرها من الادناس ومن واقعة على نفس
 والضمير المستتر لله تعالى اي قد افلحت نفس طهرها الله تعالى وقوله
 وغيرها كما لم قال تعالى فلا تتركوا انفسكم اي تمسكوها على سبيل الفخر
 اما على سبيل التحدث بالنعمة فمطلوب كما هو طريقة المخدثين وعند
 الصوفية الاولى عدم ذلك سلوك الطريق التواضع وتطلق ايضا على
 النوى ويقال النبا بالمد اما بالقصر فصفاء الفل وعلى البركة وزيادة
 الخير يقال زكى الزرع اذا **قوله** في وزكت النفقة اذا بورت
 فيها وفلان زاك اي كثير الخير **قوله** لما اي تقدر من المال يخرج
 من ذلك للناسية بينه وبين المعاني اللغوية المذكورة لانه
 يظهر المخرج من الاثر والمخرج منه عن تدنيه بحق المستحقين
 وعن كونه كذا ويصلح ثبات المخرج ويعدده اي يوزن به
 في موحه وينبغي المخرج منه والمناسبة على البقية ظاهرة في
 والقدر الذي يخرج هو العشر فباقي ما لا مونة فيه مونة او نصفه
 ريعه في الذهب والفضة او الخمس في الركا او ما ورد في الشارع
 في الحيوان كسنت مخاض من خمس وعشرين فما يخرج اما مقدار الجزية
 او بما نص عليه الشارع **قوله** عن مال هو ذهب وفضة وابل وبقرة وعتم
 وزرع وخل وكرم فوجب في هذه الاصناف الثمانية المذكورة في قوله
 تعالى انما الصدقات للفقراء الاية واما زكاة التجارة فترجع للنقد
 لانها تقوم به والمال المذكور بعضه حولي وبعضه غير حولي وقوله
 او بدن ولا يشترط زكاته حول لوجوبها عن ولد قبل القروب **قوله**

فانحصر بها

فيما فيه

الاصناف الثمانية

على وجه مخصوص منه وجود الشروط الاربعة الالية وانتفا الموانع
ونية الدافع عندنا والاخذ عند مالك فاذا سرق انسان شيئا ونوى
جعله من الزكاة برى المالك منها عنه **قوله** اتوا الزكاة الاصل ان هذه
الاية مجملة بينتها السنة لانها لم يعلم منها قدر المخرج ولا المال المخرج
منه ولا المخرج له وكذا قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة التي استدل
بها في شئ المنهج وانما صرح الاستدلال بهما مع ان المخرج هو الذي لم يتضح
دلالته فلا يصح الاستدلال به كما في الاصول لان القصد الاستدلال
على مطلق الوجوب وهما يدلان عليه دلالة واضحة لا على بيان المخرج منه
والقدر المخرج للذات دلالتها عليها غير واضحة وقيل انها عامتان
وقيل مطلقتان ولا اشكال حينئذ في الاستدلال بهما **قوله** بني الاسلام
على خمس اعترف بان فيه بناء الشيء على نفسه لان الاسلام هو الاعمال
الظاهرة وهي هذه الخمس واجيب بان يخرج من بناء الكل على الاجزاء الست
الست على الاحدة او ان على معنى من وبني بمعنى تركيب اي تركيب من خمس
تركيب الكل من الاجزاء هكذا قيل والحق ان الاعتراض لا يرد لان الاسلام
ليس هو الاعمال الظاهرة بل اعتقادها والاذعان لها فهو غيرها ومبني
عليها من بناء الشيء على متعلقه اي ان الاسلام متعلق بهذه الاشياء **قوله**
لحق الله تعالى علة المحذوف تقديره انما جمعت هذه الاشياء في باب وان
ذكرها الفقهاء مفرقة لان كلا منها حق الله تعالى اي جامع وذلك
فالقدر المخرج زكاة حق الله تعالى وكذا البقية لا يقال اني والقيمة
لما حقه تعالى بل حقه خشيها لانا نقول كلامه على تقدير مضاف اي
خشي في خمس غنية لاسب ما قبله وما بعده او غلبت الاكثر وهو هو
الزكاة والكفارة والتقية على الاقل وهو انفي والقيمة وعبر عن الكل
بانه حق الله تعالى نظر الى ان في الاقل المذكور حقه تعالى **قوله** وكفارة
اي لم يمين وظهار وجماع رمضان وقيل وقوله وفدية اي في ارتكاب
محظور في الحج وقد سمي كفارة وسياتي تفصيل ذلك وذكر المصنف
الخمس على هذا الترتيب وقدم منها الزكاة لانها المقصود الاصل بالتبويب
فقال فنجب الزكاة الخ وقوله في خمسة اي اجمالا ونائية تفصيلا كما مر وفي
النسبة للاربعة الاول على حقيقتها وهو الظرفية والآخر للسببية
او بمعنى من فيكون في كلامه استعمال المشترك في معنيين على القول

بحوار ذلك

بحوار ذلك ويكون المراد بالزكاة في قوله فنجب الزكاة مطلقا
لا يقيد كونها مالية على طريق شبه الاستخدام لان زكاة البدن
لا تتعلق لها بالمال وقوله ناض اي نقد ذهب وفضة وان لم يشترط
له حول كالمعدن والركاز ولذا قال ومنه المعدن والركاز اذا لا يشترط
لها حول وانما قال ذلك دفعا لما يرد عليه من ان الاصل ذكرها وان لم
تذكرها انت فاجاب بانها من الناض وحصلها من ذلك هذا الاينافي
قوله الا في اعني الذهب والفضة غير المعدن والركاز لان ما هنا
تفسير لغوي وما ياتي تفسير مراد بقرينة افرادها بآيات
مستقل **قوله** وما ل تجارة اي في قيمته لانها متعلق الزكاة فيرجع
ذلك الى الناض ولعلهم انما افردوه عنه لاختصاصه بمنزلة اعلام
كما يفهم مما ياتي **قوله** ونعم اي ابل او بقرا هلية وغنم ولا يحتاج
لتقييدها بالاهلية اذ لا يقال للظبا غنم بل شياء البر **قوله** ونابت
شاة للزرع والنخل والكرم فالخمس ترجع لخمس ان دخلت غرض
التجارة فيما قبلها والا كانت تسعة كما مر **قوله** اي شروط وجوبها
اشار الى ان شرطها في المتن مفرد مضاف في فهم وان الكلام على تقدير
مضاف وليريد كرمها ملك النصاب والتمكين من الاداماسيات
ان الاول سبب والثاني شرط لاجرائها **قوله** حرية اي حقيقة
فلا تجب الزكاة في مال المسجد لانه ليس حرا حقيقة بل هو كالحرم
في الملك **قوله** ولو لم يعض اي فيما ملكه ببعضه الحر فالمراد حرية تامة
او ناقصة خلافا لما قيد بالاولى اخذ من ظاهر كلام المتن وفي
بعض النسخ ولو لم يعض **قوله** ولو كانت اي فلا تجب فيما سبه زكاة
لا عليه ولو في الكتابة الصحيحة ولا على سيده ولو في القاسدة هذا
في زكاة المال اما زكاة الفطر فتجب على سيده في القاسدة كما سيأتي
قوله وغيره لا ملك له اي وان ملكه سيده على الراجح وعلى مقابله
لا زكاة عليه ايضا بالاولى من المكاتب اه قال **قوله** فان عجز اي بتعجز
سيده او بتعجز نفسه مع فسخ سيده **قوله** واستدأ حوله اي
حول ما سبه ان كان حوله اما غيره كالنابت والمعدن والركاز وزكاة
الفطر فالعبرة فيه بوقت الوجوب وقوله من حج اي من حج
التعجز وقوله وان عتق عطف على ان عجز **قوله** بمعنى الخ اي فلا ينافي

انما تلزمه من حيث انه يعاقب عليها في الاخرة كبقية الفروع المتفق
 عليها دون المختلف فيها فالاسلام انما هو شرط لوجوب الاخراج لا العكس
 بها خطاب عقاب ولا يلزم من الخطاب بها الخطاب المذكور وجوب
 الاخراج حيث قالما قاله المحشي **قوله** بادائها اي حال الكفر وقوله ولا
 بقضائها اي بعد الاسلام لعقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا
 يصفر لهم ما قد سلف وانما لم تقط الكفارة بالاسلام لانها محض
 مواساة فينبغي ان لا يشترطها بعد الاسلام بخلاف الزكاة فانها وان كان
 فيها مواساة لكن فيها شأينة مساوضة في مقابلة ما يجزى من المال ايضا
 فالكفارة شأنها نذرة الوقوع فلا يشق اخراجها لغير ثمرتها بخلاف
 الزكاة فانها كثيرة الوقوع فيستحق اخراج ما استقر عليه حال كونه
قوله نعم الم استدراك على قوله فلا زكاة على كافر وقوله نفقة رتبة
 المكان استمر رتبته او زوجته قبل غروب الشمس ليلة العيد وغزيرة
 والريق في ملكه والزوجة في الفدية حتى يدوم نكاحه لها وقوله وقربته
 اي اصله او فرعه دون غيرهما من الاقارب **قوله** لزمته زكاة فظهر
 اني ولزمته النية وتكون للتمييز لا للمباداة لفقد شرطها وهو الاسلام
قوله كما سياتي اي في زكاة القدر لانه سياتي يستدرك بهذا الاستدلال
قوله واما وجوب زكاة المرتد هذا مفهوما قوله اصلي والمراد بالوجوب
 وجوب الاخراج اما وجوب الاستقرار فليس بوجوب لان شرطه
 الاسلام ولو فاضى والكل في الزكاة التي وجبت عليه حال رده اما
 التي وجبت قبلها فهي من الديون فتخرج من ماله حال رده فظهر اعني
 سواء لم يرد ذلك ام مات مرتدا **قوله** فهو قوف اي الوجوب فان مات
 مرتدا بان ان لا زكاة عليه لتبين ان لا مال له بل جميعه في او اسلم زكاة
 للماضي في الردة ما لم يكن زكاة في رده فانه يجزيه كما لو اظهر عن
 الكفارة فيها وتكون نيته للتمييز لا للمباداة وفارق الموصي له بشي
 تحب فيه الزكاة وحال الحول بعد الموت وقبل القبول فانه لا تجب عليه
 زكاته بان اصل الملك كان موجودا قبل الردة بخلاف ملك الموصي له فانه
 انما ابتدأ بقبوله وان انقطعت على ما قبله فلم يشترط الوجوب اذ الاصل
 بقوله وقف الملك المضمف له **قوله** وتعين مالك اي عدم انهماه **قوله**
 فلا زكاة في مال بيت المال اي لعدم تعيين المالك ومثله ربع الموقوف على جهة

نتج
 صح

عامة

عامة دون الموقوف على جهة خاصة فتجب في ريعه لاني عينه ومن
 الاول الموقوف على امام المسجد او مؤذنه لانه لم يرد به شخص معين
 وانما اريد به كل من اتصف بهذا الوصف **قوله** ولا في مال جنس اي لا تجب عليه
 ان انفصل حيا اذ لا يتوقع بوجوهه وحياته اي شأينة ذلك حتى لو اخرج مضمون
 به لم تجب عليه ولا على الورثة ان انفصل ميتا لاحتمال بقوته بعد زمن الوجوب
 وهو حولان الحول مثله وهذا فارق وجوبها على بايع ردي عليه المبيع في زمن
 الخيار فتم البيع فتجب عليه الزكاة لان ملكه كان قبل البيع موجودا
 فاستتبع ما بعده بخلاف ملك الوارث وكذا بايع المشتري اذا تم له البيع
 فاذا انقضى خياره مثله او زرع او بدا الصلاح عنده وقد شرط الخيار
 فالزكاة عليه ان تم البيع او الا فعل البايع كما مر فلو ظهر ان لا حيل وان
 ما في بطن المرأة كان شفاها وجب اخراج الزكاة على الورثة لتبين انه
 كان ملكهم من حين موت المورث فتجب زكاته من حينه لان حين
 التبين فقط فاحوال ما في البطن ثلاثة اقسام ان انفصل حيا او ميتا
 او يتبين كونه نفاذا ولا زكاة في الاولين وتجب في الثالثة على من
 ال اليه المال **قوله** موقوف فانه اي لاجله اي لاجل تبين حاله سواء كان
 المال ارضا او وصية او غيرها **قوله** وحول اي ان كان المال حويا بدليل
 الاستقنا بعد الحول كما في الحكم سنة كاملة سمي بذلك لتعوله
 اي ذهابه ومجي غير من حال اذا ذهب ومضى ويسمى عاما
 وسنة وكذا اخذها تسمية لكل باسم الحز ولوزال ملكه من
 النصاب ثم عار بشر او غيره ولو قبله كابل بابل استوفى الحول
 لانه لم يملكه وان قصد به الفرار من الزكاة لكنه مكره حينئذ كراهة
 كان الخفي ابن تنزيه لانه فرار من قرينة بخلاف ما اذا كان له حاجة اولها وللفرار مطلقا
 ولا يشك عدم الكراهة فيها اذا كان لها وللفرار بما اذا اتخذ حصة صغيرة
 وبغدير كورة لزينة وحاجة لان الضنية فيها احتياذ فحقوقي المنع بخلاف الفقار وسياق
 يرت والظاهر ايضا ذلك في باب المباداة **قوله** الا في ناي استثنى من اشتراط
 كماله في الحول ستة امور لا يشترط فيها وقوله من زيادة هنا اي في الاجال
 لعدم تحققها ما في التبويب الا في فليسا من زيادته **قوله** وزكاة قطر اي فاذا اوله
 خفي المشتري ولو قبل الغروب اخرج الزكاة عنه وان لم يحل عليه الحول **قوله** ونتج
 مدة الكون كما لم يكر النون بمعنى مستوفى اي مولود من اطلاق المصدر على المفعول وقوله
 قاله فما لو عين
 القاضى لكل من غناه
 المغلس قدر ما ماله
 ومضى حول قبل قبضه
 له فانه لا زكاة عليه
 حصوله له بعد ولا على المغلس
 لو انكلم المحجر ورجع اليه هو

مثله

نتج بالنسبة للمجهول صورة اذ لم يرد منه فعل مبني للفاعل بل ورد عن العرب
 هكذا كثر كثر فاعله لا يابيه ولا يبداء يكون النتاج من نصاب
 وان يتحد سبب ملكه وملك النصاب وان يبلغ به نصابا اخر وان
 يحد ث قبل تمام الحول فاذا ملك مائة وعشرين شاة ففيها شاة فاذا
 نتجت واحدة قبل تمام الحول ولو بالمحظة وجب شاتان وحول الشاة
 المنتجة فهو حول الاصل وكذا لو ملك اربعين شاة فتنتجت اربعين ثم
 ماتت الامهات وتحو حولها على النتاج فتجب شاة قال في المنهج ونتاج
 نصاب ملكه بملكه اي بسبب ملك النصاب حول النصاب وان ماتت
 الامهات وذلك بان بلغت به نصابا كماية وعشرين من الغنم نتج منها
 واحدة فتجب شاتان اسلاذا انتج من دون نصاب وبلغ به نصابا تسع
 وثلاث شاة فتجب واحدة فيستدل به من حيث بلوغه او لم يتحد سبب
 الملك كان ملك النصاب بارث ونتاج بشر من الموصى له به مثلا فلس
 له حول النصاب او لم يبلغ به الامهات نصابا اخر كماية نتج منها عشرون
 او حدث بعد الحول او بعد فذلك فلور دعي النتاج بعده صدق فان التهم
 من تخلفه وانما لم يشترط في النتاج المذكور حول لان اشتراطه لاجل
 حصول النفا وهو ما عظيم فيتبع الاصول في الحول **قوله** فانه كذلك اي
 يترك بحول اصله سواء حصل بزيادة في نفس العرض كسبح جوارح وولد
 وغنمة او بارتفاع الاسواق ولواء العرض بدونا قيمته ركن القيمة او بكثر
 منها ففي زكاة الزايد معها وجهان ارجحهما الوجوب افاده **قوله** ان لم
 ينض بكثر النون كما ذكره في شئ المنهج ومعنى النضوض صيرورة
 وراهم ورواين و عدم النضوض من الجنس صادق بان لم ينض اصلا و
 نض من غير الجنس وقد مثل الشئ الصورتين على اللف والنشر المرتب فقال
 الاول ان يشتري عشرين مقطعا قاشا في غرة المحرم مثلا بما في درهم
 ويمسكها عنده الى اخر الحول او يبيعها في اثنائه بعرض ويمكنه ان يشرى
 ذلك عند اخره في الصورتين فتبلغ قيمته ثلاثا ثمانية درهم ومثال الثانية
 ان يشتري العشرة مقطعا بما في درهم في غرة المحرم مثلا ثم يبيعها
 في اثنائها الحول بثلاث ثمانية دينار او بعشرين دينار او يمسك ذلك الى او يشتري
 بها قاشا ثم يصير قيمة الدينار او قيمة القاش عند اخره تساوي ثلاثا ثمانية
 درهم اذ لا بد من التقويم بما اشترى **قوله** العرض الاصل فينتج في الماية في ذلك

نتجة واحدة
 ٤

بحول

بحول الما يتبع فنطوق النفي صورتان ومفهومة صورة وهي ما اذا نض
 من الجنس اشار اليها بقوله والا في صورة ذلك ان يشتري عشرين مقطعا
 قاشا بما في درهم في اول الحول ويبيعها في اثنائه بثلاث ثمانية درهم ويمسكها
 الى او يشتري بها عرضا قبل تمامه وهو يساوي ثلاثا ثمانية درهم في اخره فينتج
 المائتين بحول والمائة بحول اخر فيفقد الاصل بحول من وقت ملك العرض
 فاذا ملكه من اول المحرم ثم باعه بعد ستة اشهر بثلاث ثمانية وامسكها
 الى زكي المائتين عند محرم المحرم والمائة اذا جاز **قوله** كان اشترى
 الى مثال النفي النضوض من الجنس الصايق بصورتين كما مر وقول بعضهم
 الى مثال النفي بالمسبق قلما او تحريف من الناسخ وقوله وقيمته ثلاثا ثمانية
 درهم اي اوله يبعه بل امسكه عنده كما مر وقوله او نض من غير الجنس اي
 كان اشترى متاعا بما في درهم وباعه بدنا بكمبر وكان الاول ان يذكر
 ذلك لاجل قوله بعد فينتج الماية **قوله** في اثنائها الحول المراد بان ثمانية
 ما قبل اخره ولو بالمحظة كما ذكره في شئ المنهج **قوله** اي وان نض الى توجيه ذلك
 انه اذ الهينض او نض من غير الجنس لم يرجع راس المال الى اصله فلا
 يعتبر الزرع مستقلا لا ارتباطه في هذه الحالة براس المال ارتباط التابع
 بالمتبوع واما اذا نض من الجنس فقد رجع الى اصله فيصير الزرع مستقلا
 والفرق بينه وبين النتاج من عين الامهات ان النتاج جزء من الاصل
 فالحقناه به بخلاف هذا فانه مكتسب بحسن التصرف ولهذا يرد
 الفا صبت النتاج ولا يرد الزرع **قوله** بان صار الكل ناضا خرج بالونض
 البعض فكما لو لم ينض وقوله او اشترى عرضا عطف على امسكه
 فما بعد الا صورتان وما قبلها كذلك **قوله** ويعتبر انما عبر بذلك
 لاختلاف المذكورين بالسببية والشرطية ولفظ يعتبر صادق على ذلك
 ولو عبر بيشترط لم يصدق على النصاب لانه سبب ولا يعتبر في وجوب
 الزكاة بل هو ولا عقل ولا رشد فتجب في مال صبي ومجنون وسفيه
 والمخاطب بالاخراج منه وليه ان كان يرى ذلك كشافي وان لم يكن
 المولى عليه براه اذ العبرة بعقيدة المولى فاذا لم يخبر بها وتلف
 المال قبل كمال المولى عليه سقطت عنه اذ لا يخاطب بالاخراج قبل
 كماله وضمن المولى ان قصر نعمان كان تاخيره خوفا من تفريط
 الحاكم الخفي له اذ بلغ المولى وقلة ابا حنيفة كان ذلك عند الاول

عليه

له حينئذ ان يجمع ما وجب من الزكوات الى المال فان لم يكن تاحضه وخوف
 ذلك مثله حرم عليه **قوله** بان يحضر المال كماله الاول ان يقصر الكافي لان
 التمكن من ادائها لا يحصل بهذه الامرين فقط بل منها جفاف الثمران
 تحفف غير روي فان لم يتحفف اصلا كالرطب او تحفف رديا وجبت
 زكاته حالا وتنقية حب وتبر ومعدن وخلو مالك من مهر ديني او ديني
 كصلة والكل وزوال حجر فلي وتقرر اجرة قبضت فلو اجره دارا اربع سنين
 بماية دينار وقبضها ووضعها عنده لم يلزمه كل سنة الا اخراج حصته
 ما تقرر منها وهو نصف وثمان دينار من خمسة وعشرين مجلدة ما يلزمه
 في الاربع سنين عشرة دنانير لانه يزني كل سنة حصتها بحسب ما مضى
 عليها من السن وحصة ما قبلها سنة بعد اخراج زكاتها في انعام الماضي
 ولا يشترط تقرر صداق بموت او وطى مثلا وفارق الاجرة بانها مستحقة
 في مقابلة المنافع فيفوتها بنفس العقد بخلاف الصداق فاذا تمكن
 من الاخراج حرم عليه التأخير الا اذا كان لا ينتظر جارا او قريب او احوج
 او افضل فله التأخير الا ان يشتد ضرر الحاضرين فان اخذ ادها بعد
 التمكن وتلف المال كله او بقضه ضمن لتقصيره فان تلف قبله بغير
 اتلافه فلا ضمان لا انتفا ذلك **قوله** والا صنفان عبارة المنهج وحضور
 اخذ للزكاة من امام او ساء او مستحق فهو اخر من تعبته بالا صنفان
 اهو ولا يخفى ان عبارته هنا مساوية لعبارة المنهاج التي اعترضها فكل
 الاولى ان يعبر هنا كما عبر في المنهج **قوله** فلا زكاة فيما دون نصاب
 اخذ مفهوم الامرين على اللف والنشر المرتب وانما لم تجز الزكاة في
 ذلك لانه يلزم من عدم السبب عدم السبب كما ان السبب من
 وجود الاول وجود الثاني لان السبب يؤثر بغيره **قوله** ولا في مال
 غائب اي لا يجب الاخراج عنه حالا حيث لم يتمكن منه بان كان سائرا
 او في غير الفصول اليه فان سهل وجبت زكاته حالا وان لم يحضر
 ومثل الغائب المقصوب والمجود والدين الموجل والحال الذي تعذر
 اخذه بان كان في غير او موسر جاحد فان لم يتعذر بان كان على
 ملي حاضر باذل او على جاحد وبه حجة وجبت زكاته حالا فان زكاة
 متعلقة بالمال لكن لا يجب اخراجها الا بعد التمكن ولو ابتلع نصابا
 ومضى عليه حول كان كالغائب فتجب فيه الزكاة ولا يلزمه ادائها

حتى يخرج

في الشرط
 والاسلام

حتى يخرج فلو تيسر اخراجه بالمجود وبلا ضرر وجبت زكاته حالا قبل
 اخراجه كما في الدين الحال على الموسر المقر ولا يلزمه اخراجه لانفاق
 منه على مونه ولا لاد ادين حال طوب به فلو مات قبل اخراجه فلو كان
 تيسر له اخراجه بلا ضرر فتركه استحققت الزكاة عليه كما مر فتخرج
 من تركته حيث لم يخرجها قبل موته ولا يشق جوفه وان كان لم يتيسر
 له اخراجه كذلك لم يجب الاخراج من تركته بل ان كان له اخير ولو
 بالتعدي بشق جوفه وجبت تركته والا فلا افاده سم وهو
 وجيه واما قول الشوري انه يفرق بين ما ابتلعه عوين الغائب
 بان الغائب يمكن التصرف فيه في الجملة وهو باق بيده ولا كذلك
 ما ابتلعه فقيه نظرا لان الغائب الذي ابتلعه فانه موجود ويمكن اخراجه
 بالمعاجة **قوله** ولكن الاول اي وهو ملك النصاب بسبب لوجوبها
 فلو لم يوجد لم يجب الزكاة من اصلها بخلاف الثاني وهو التمكن فانه
 شرط للضمان لا لاصل الوجوب فلو لم يوجد لم يضمن للاصناف
 حقهم وعليه يلغز فيقال لنا مال وجبت زكاته ولم يخرج ولا اشق فلو
 متوقف على وجود السبب وهو ملك النصاب لا على الشرط وهو
 التمكن من اخراجها **قوله** لا شرط له انما لم يجعل شرط لان الشرط
 لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته فلو اعتبر شرط لم يلزم من
 وجوده وجود وجوب الزكاة ولا عدمه مع ان الواقع خلافه اذ يلزم
 من وجوده وجود ذلك وتوقفه على الشرط لا يضر لما تقرر في الاصول
 من انه اذا قارن السبب الشرط فترتب الوجوب حينئذ على السبب
 لا على الشرط **قوله** والثاني شرط انما لم يقل بان يجعل النصاب
 شرطا والتمكن سببا كما قاله الزركشي في قواعد من ان الشارع
 اذ ارتب حكما عقب اوصافه فان كانت كلها متنا سبة فالجميع
 علة كالقتل العمد العداوة وانما سبب البعض في ذاته دون البعض
 فالمناسب في ذاته سبب والمناسب في غيره شرط فالنصاب يشتمل
 على الغنى ونعمة الملك فكان شرطا اهو ولا شك ان التمكن من ادائها
 بحضور المال مثلا كالحول فهو بكل نعمة الملك بالاستيلاء على المال
 بالفعل اذ هو قبل ذلك يخاف تلفه فلا يحصل به انتفاع ويقاس به بذلك
 البقية طرد الجميع على وثيرة واحدة **قوله** لصما نها اي لاستقراره والا

لا يخرج من ملكه
 فليكن نفعه قبل ان

سبب التمكن
 من الادائها

قضاياها قد حصل بملك النصاب وحولان الحول لكنه لا يستقر الا بالتمكين
المذكور **باب زكاة الناض** اعني الذهب والفضة
اي ولو غير مضمون وبتين وحزم بها سائر المعادن كطلوع وياقوت وبنوع
لعدم ورود الزكاة فيها ولا انها مبيعة للاستعمال كما لما شية العاملة **قوله**
غير المحدث والركان اي فهو تفسير مراد الناض والقرينة عليه التوبة
لها فيما بعد وتقدم انه جعل الناض شائلا لها لانه التفسير الحقيقي له
قوله حتى يبلغ اي بوزن منحة تحديدا يقينا فلو نقص في ميزان وتم
في اخر فلا زكاة على الاصح للشك في النصاب ولا بد ان يكون ذلك خالصا
من الغش فلا زكاة في مغشوش من ذهب او فضة حتى يبلغ خالصه
نصا بافتخار زكاته خالصا او مغشوشا خالصا قدرها كذا يتعين
على الولي اخذها الى الصحن حفظا للخاس مثلا على المولى ولا بد في ذلك ايضا
من الحول فلا زكاة قبله **قوله** عشر اي فاكثر وكذا ما بعد اذ لا وقص
في ذلك كالحول والنثار لا مكان التجزئ بلا ضرر بخلاف الماشية فتت
زيد على اقل النصاب ولو يسيرا وجبت زكاته قال العلامة ابو اشع
رحمه الله تعالى ونفعنا به وما زاد فبحسابه **قوله** دينار اي مثقالا
وهو اثنا عشر سبعة حبة شعير معتدلة لا قشر عليها وقطع من طرفها
مادق وطال والمنقال لم يتغير جاهلية واسلاما وهو ثمانية دنانير واربعة
اسباع دانق واما الدرهم فكانت مختلفة في عصر النبي عليه الصلاة
والسلام والصدرا الاول بعده فبعضها بغلي وهو ثمانية دنانير وبعضها جري
وهو نصفها فجها وقسمان نصفين فصار قدره ستة دنانير قيل كان ذلك
في زمن خلافة سيدنا عمر رضي الله عنه وقيل عبد الملك واستقر الامر عليه
فان قيل يلزم على هذا ان تكون الخمسة اواق المذكورة في الحديث مقدرة
بالدرهم الذي في زمنه صلى الله عليه وسلم وهو محتمل للبغلي والطبري فيلزم
ان تكون مجهولة في زمن النبي عليه الصلاة والسلام وذلك لا يجب فيه
الزكاة ولا تصح المعاملة به الا ان يحاسب بان الاوقية اربعون درهما عشرون
من البغلي وعشرون من الطبري فالجملة اربعون من الحادث بعد ذلك هذا
اذا كان تقدير الاوقية بالاربعة درهما ورد عنه عليه الصلاة والسلام
كما هو الصحيح فان لم يرد عنه ذلك كما المراد انه الاوقية اربعون
درهما بدرهم الان افاده الزبدي **قوله** بالاشرفي نسبة للسلطان الاشرف

قائما

قائما في رحمه الله لانه الذي كان في زمن المولى وليس المراد من بني
جامع الاشرفية وهو خليل البرسباني بضم الباء والواو سكوت السين
وبموجدة بعد هامة وقد رالفين ثقالا الا بالذهب البديقي
سبعة وعشرون بندين الارها خالصا والمحاسب المعروف
ثلاثة واربعون وقبر او ربع فتراها لانها مغشوشة **قوله** وخمسة
وعشرون دينارا المراد به هذا الشري المعروف لا المنقال المتقدم
قوله ما في درهمين وهي ثمانية وعشرون رايالا ونصف تقريباً
هذا ان كان في كل رايال درهمان من النحاس فان كان فيه درهم فقط
كانت بخمسة وعشرين رايالا قال البرماوي وقد رها بالانصاف
المعروفة بمصر ستمائة وستة وعشرون نصفاً وثلاثاً ونصف
لان كل عشرة انصاف ثلاثة دراهم شرعية اهو لعله بالنسبة
للا نصاب الخالص من العشر والاقتصاب المغشوشة يزيد
على ذلك والدرهم كما مر ستة دنانير فالدينار سدس درهم وهو ثمان
حبات وخمسة حبات فالدرهم خمسون حبة وخمسة حبات ومثلي زيد عليه
ثلاثة اسباع اربعة عشر لانه قايمة من ضرب سبعة وثلاثة
اسباع الواحد والخمسة ثلاثة اثنا عشر فالمنقال درهم وثلاثة اسباع
درهم ومثلي نقص منه ثلاثة اعشار كان درهما وثلاثة اعشار وهو
احد وعشرون حبة وثلاثة اثنا عشر حبة لان عشره سبعة وخمسة
لكم ذلك ثلاث مرات فذلك الدرهم زيد على الدرهم صار مثقالا وان
نقص من المنقال صار درهما وكل عشرة درهما سبعة مثاقيل وكل عشرة
مثاقيل اربعة عشر درهما واسباع الدرهم بفتح الراء مع فتح الهاء
على المشهور ويحذف كسرهما وينقال درهما فلغائه ثلاث **قوله**
ففيها اي النصابين قوله قال عليه الصلاة والسلام استد على الدعوتين
المذكورتين في المتن منطوقا ومفهوما فالحديث الاول منتهج بمفهومه
ومنطوقه ومنطوق الثاني منتهج لمفهومه الثانية ومفهومه مع ضمنية
الرواية الثالثة منتهج لمنطوقها وانما احتيج للضمنية المذكورة لبيان
قدر الواجب وانما صرح في تلك الاخبار بالمنطوق والمفهوم لانه لو
اقتصر على الاول لتوهم انه عدد فلا مفهوم له فلا تجب الزكاة في اقل
منه **قوله** ليس في اقل من عشرة دينارا اي مثقالا وكذا ما بعده **قوله** اواق

كان مثقالا
وثلاثة اسباع
٧
٤

لاولى

قائما في رحمه الله لانه الذي كان في زمن المولى وليس المراد من بني

مطلب

قوله في اقل من عشرة دينارا اي مثقالا وكذا ما بعده قوله اواق

اوراق بالقصر كجوار جمع اوقية واصلاها اوقية بوزن افعوله اجتمعت الواو
 واليا وسقت احداها بالسكون قلبت الواو يا واو دغمت في اليا وكما قبل
 اليا لتعلم فالهمزة واليا الاولى المنقلبة عن الواو وزايدتا سميت بذلك
 لانها بقي صاحبها من الضم فمحي من الوقاية وقيل ان الهمزة واليا اصليتان
 فوزن اوقية فعيلة من الاوق وطوا الثقل لتقلها في الميزان وحسب
 فتجمع على الاواق بالتشديد بوزن افاعيل كالاصاحي او بالتخفيف بوزن
 افاعيل وفيه نظر لان الهمزة في الجمع حينئذ زائدة مع اصالتها في المفرد **قوله**
 اربعون درهما فتكون خمس اواق ما في درهم ولا يكمل نصاب احد النقيص
 بالاختلاف في الجنس كما لا يكمل نصاب التمر بالزبيب ويكمل الجيد
 بالرد من الجنس الواحد وعكسه كما في الماشية والبراذير بالجمدة
 الشعيرة وخوفها وبالرداة الخشونة وخوفها ويخرج من كل نوع بالقط
 ان سهل الاخذ بان قلت الانواع فان كثرت وشق اعتبار الجميع اخذ
 من الوسط كما في العشرات ولا يجزي رد من جيد ولا مكسر من
 صحيح ويجزي عكسه بل هو افضل لانه زاد خيرا فليس المخرج الديار
 الصالح او الجيد الى من يملكه الفقهاء منهم او من غيرهم قال في المجموع
 وان لزمه نصف دينار فسلم اليهم دينارا بنصفه من الزكاة ونصفه
 يبقى له معهم امانة ثم يتفاضل هو وهم فيه بان يبيعوه لاجبي ويتقاسمو
 ثمنه او يشتروا منه نصفه او يشترى نصفهم لكن يحكر له
 شرا صدقته ممن تصدق عليه سواء فيه الزكاة وصدقة التطوع
 قاله الخطيب في شئ الغاية **قوله** في حلي بضم اوله مع كسر اللام وتشديد
 اليا ما يحلي اتي يتزين به لبس او نحوه واصله حلوى بوزن فقول
 اجتمعت الواو واليا وسقت احداها بالسكون قلبت الواو يا واو
 واو دغمت في اليا ثم كسرت اللام صيانة لليا ويجوز كسر اوله
 اتباعا لما قال في الخلاصة كذا ان ذا وجهين جاء الفعول من ذي الواو واللام جمع
قوله وهو جمع حلي بفتح الحاء وسكون اللام كغدي وندي **قوله** محرم ومنه
 الدراهم والدينار المشوشة التي تعلق على رؤس النساء فهي حرام
 على المعتد وتجب زكاتها وكذا ما تعلق على رؤس الصبيان بغير عصابة
 الذهب والفضة لا تحرم فلا زكاة فيها لانها للزينة وكذا البرق الذي تحمله
 نسارا في خلفها وما يحرم ايضا سوار كسر السيف اكثر من ضمها

وخلخال

فضة
٦

وخلخال بفتح الخاء للبيس هو رجل بان قصد ذلك باخاذهما بخلاف ما اذا
 لبس امرأة وصبي او لاعتارتهما او اجارتهما لم له استعمالهما الا ولا
 بقصد كنزهما وان وجبت الزكاة في الاخيرة ومما يحرم ايضا ولو
 على امرأة اصبع من ذهب او فضة فالذهب بطريق الاول وحلي ذهب
 وسن خاتم منه على رجل وهو الشعبة التي يستل بها القصر لا انف
 واخللة بتثنية الهمزة والياء وسن فلا يحرم اخاذهما من ذهب
 على مقطوعهما وان امكن اخاذهما من فضة لانه لا يصعد غالبا ولا يفسد
 المني وكذا خاتم حيث كان لا يقابله ويحل لرجل تحلية الحرب
 من الفضة بلا سرف كسيف ورمح وخف واطراف سهام التحلية
 مالا يلبسه كسرج ولجام وركاب وخنجر بالفضة الذهب فلا يحل
 منه لمن ذكر شي لافيه من زيادة الخلة والخنجر في حلي النساء
 كالرجال وفي حلي الرجال كالنساء فمحرم عليه ما يحرم على كل منهما
 فوجب عليه زكاته قال في شئ ولو اتضم بالانثى وقدم من حول او
 اكثر فينبغي وجوب الزكاة لانه في مدة الخشونة ممنوع من
 الاستعمال فاشبهه الواو اذ اتخذت على وجه محرم ويحتمل على
 بعد عدم وجوبها اعتبارا بما في نفس الامر ويغرق بينه وبين
 الواو بانها محرم في الظاهر وفي نفس الامر **قوله** لا حلي مباح اي
 علمه ولم ينو كنزه فخرج بالاول مالور مث حليا مباحا وله قيمة
 حتى مضى عام فتجب زكاته لانه لم ينو مساحته لاستعماله مباح
 والثاني مالون في كنزه فتجب زكاته ايضا ولو اكسر الحلي لير
 تجب زكاته ان قصد اصلاحه وامكن بلا صوغ بان امكن
 بالعام لبقا صورته وقصد اصلاحه فان لم يقصد اصلاحه بل
 قصد جعله سبيكة او دراهم او كنزه او لم يقصد شيئا او اخرج
 انكارة الى صوغ وجبت زكاته وينقصد حوله من حين انكارة لانه
 غير مستعمل ولا معد للاستعمال افاده في شئ المنهي وعدم وجوبها
 في الحلي المباح مذمونا وكذا عند مالك ورواية مختارة عن احمد
 واما عند ابي حنيفة فتجب الزكاة فيه ولو لامرأة **قوله** كالحلي من ذلك
 لبس امرأة اي بالفعل او بالقوة كان تعدد انواعه عند
 او اخذه رجل ليوجره او يبيعه لها كما مر في حل المرأة ومثلها الصبي

من جنسها

والجواهر سائر أنواع حلي الذهب والفضة كطوق وخاتم وسوار وغل وكفالة
 من دراهم ودرناير معبرة أي مجعولة لها عدد أو من غير جنسها بطل المعاملة
 بها كفضة أو نحاس لذهب وقال الحلي ولومن خيط خيط الحرير وفيه نظر
 لعدم بطلان المعاملة بها حينئذ فهي من النقد وكذا يحل لها البس ما سيج
 بهما من الثياب دون فرشته **قوله** فلا زكاة فيه أي إلا أن أسرفت الخيال
 وزنه ما يتقال مثله فلا يحل لها وجب زكاته لأن مقتضى الإباحة الحلي
 لها التزين للرجال المحرك للشهوة الزانية ككثرة النسل ولا زينة في مثل
 ذلك بل تنفرد منه النفس لاستيفائه فعمله أن الشرط عدم أسرفها
 وإن لم يتألف في السرف على المعتد خلا فالأذكرة في شئ المنه **قوله** لا استغناء
 عن الانتفاع بها أي أن الاستغناء المذكور اقتضى وجوب الزكاة فيها
 كالكنوز وإنما وجبت فيها حينئذ لأنها معدة للناس كالماشية الباقية
 وهما من أشرف نعم الله تعالى على عباده إذ هما نظام الدنيا ونظام الآخرة
 الخلق فإن حاجات الناس كثيرة وكلها تنقضي بها بخلاف غيرها من
 الأموال فمن كنزها أي لم يرد زكاتها فقد بطل الحكمة التي خلقها لهما
 حبس قاضي البلد ومنعه أن يقضي حوائج الناس **قوله** عن الانتفاع
 بها أي انتفاعا مباحا بل لا ينتفع بها أصلا أو انتفع بها انتفاعا
 محرما أو مكرها كما تقدم أما إذا انتفع بها انتفاعا مباحا فلا
 فلا تجب الزكاة فيها كغيرها من الماشية **قوله** لا يجوز لها أي ذاتها
 ولو بيننا على ذلك لوجب في حلي المرأة وجازيل ما تشار إليه في
 الحلي الباطن **قوله** منبذ على أن الزكاة في النقد هل هي لحوضه
 أو لا استغناء عن الانتفاع به فتجب في الحلي المباح على الأول دون
 الثاني لأن الرجل يستغنى عن الانتفاع به بخلاف المرأة تحتاج
 إليه في الحلي المقصود لها وهذا هو المقصد لما صرح به عن عمر رضي الله
 عنها أنه كان يحلي بناته وجواريه بها ولا يزكيتها وجهه مبتدل
 وليس تام فاشية ثبات البذلة **قوله** وحذفت من الأصل
 هنا شيئا وهي مبلغ أنواع الزكاة في غير الماشية مما مضى وما
 ساقى أربعة الخس في الركا زوال عشر فباقي بقدر المونة
 ونصفه أي العشر فباقي مع المونة ورابع العشر في الناض
 ولومن معدن وفي زكاة التجارة وأوقات وجوب الزكاة أربعة

وقرأه

وقت اخراج المقصد وتصفيته في الركا زوال المعدن وبدو الصلاح
 في المستنت والمحول في الناض والتجر والتجارة وأول ليلة العيد
 في زكاة الفطر وهو زيادة من الشرح **باب زكاة التجارة**
 ذكرها عقب زكاة الذهب والفضة لأنها متعلقة بقيمة العروض
 وهي منها والتجارة أفضل المكاسب بعد الزراعة والصناعة حيث
 خلست من الغش والخيانة والخلف الكاذب وأفضل من ذلك كله
 السهم من القنية لأنه رزقه عليه الصلاة والسلام ولذا قال رزقي
 تحت ظل رمحي **قوله** هي أي لغة أما شرعا فهي هذا لكن مع زيادة
 النية عند التصرف كما ساقى **قوله** بالمعاوضة صفة للمال
 أي المملوك بالمعاوضة كثيرا ما كان يقرض أم نقدا مدين
 حال أم موجد وكما لو صلح عليه من دم أو أجره نفسه أو ماله
 سوا كانت المعاوضة محضة وهي التي لا تقصد مفاد مقابلتها
 كالسكك والخلع على ما ساقى أو محضة وهي التي تقصد بذلك
 كالبيع والشر والهبه بنقوب وخرج بذلك ما ملك بغير معاوضة
 كارت فاذا ترك لورثته عروض تجارة لم تجب عليه زكاتها
 وكهبة بلا نقوب واحتساب وهذا يعني كون المال مملوكا
 بمعاوضة أحد شروط سنة لوجوب زكاة التجارة ثانيا
 وجود نية التجارة حال المعاوضة في صلب العقد أو في محله
 وذلك لأن المملوك بالمعاوضة قد يقصد به التجارة وقد
 يقصد به غيرهما فلا بد من نية ماهرة وأن لا يحدد لها في كل
 تصرف بعد فراغ الشرا مثله برأس المال فإذا باع ما اقتضت به النية
 حال شرايه واشترى به سلعة لم يمتح نية لا شحاح حكم التجارة
 عليه بخلاف ما لو أخرج مال التجارة واشترى عرضا منه ثم اشترى
 عرضا آخر فلا بد لكل واحد من سنة مقترنة به وهكذا إلى أن يفرغ ذلك
 المال ثانيا لا لا يقصد بالمال القنية أي الماسك للانتفاع فان هو
 قصد طيابه انقطع المحول فيحتاج إلى تجديد النية مقرونة بتصرف
 وكذا لا يقصد بها بعضه وأن لا يعينه ويرجع في تصنيه إليه ربهما
 مضى حول من الملك نعمان ملكه بعينه نقد صاحب أو رونه وفي
 ملكه باقيه كما اشترى بعشرين مثقالا أو بعين عشرة وفي ملكه عشرة

قوله عليه
 أي على المال
 غير
 أي كزق حمراه
 المال

اخرى بنى على اصول النقد بخلاف ما لو اشتراه بنصاب في الذمة ثم نقده
 بعد المجلس فانه ينقطع حول النقد ويبتدا حول التجارة من حين الشرا
 والفرق بين المسائلين ان النقد لم يتعين صرفه للشرا في الثانية بخلاف
 الاولى خاسها ان لا يرد جميع مال التجارة في انما الحول الى نقد من جنس ما يقوم
 به وهو دون نصاب فان رد الى ذلك ثم اشترى به سلعة للتجارة ابتدى
 حولها من حين شراها لتحقيق نقص النصاب بالتخصيص بخلافه قبله
 فانه موقوف اما لو رد بعض المال الى ما ذكرنا او باعه بعرض او بنقد لا يقوم
 به اخر الحول كان باعه بدراهم والمحال يقتضى التقويم بدنانير او بنقد يقوم
 به وهو نصاب فحوله باق في جميع ذلك سادسها ان تبلغ قيمته اخر الحول
 نصابا او دونه ومعه ما يكمل به كماله لو كان معه مائة درهم فابتاع بخمسين منها
 عرضا للتجارة وبقي في ملكه خمسون وبلغت قيمة العرض اخر الحول مائة
 وخمسين فيضهم ما عنده ويجب زكاة الجميع افادته في شئ المنهج بزيادة **قوله**
 لفرض الزرع الاضافة للبيان **قوله** وفي الزرع صدقته اي وقد قام الاجماع
 على انه لا زكاة في عين الثياب فصدقته زكاة تجارة وهذا دليل خاص
 وهناك دليل عام اشار له مرر بقوله كان رسول الله عليه الصلاة
 والسلام يامرنا ان نخرج الزكاة على الذي يعد للبيع انه ووجه عمومته
 شموله للزكاة العين والتجارة **قوله** الثياب في عبارته في شئ المنهج وهو
 يقال لا متعة البزار والسلاح هو وهي اولى من عبارته هذا لان الثياب
 ليست بقيد ولعدم افادتها اطلاقا على السلاح وما ذكر معناه شرعا
 اما لغة ففهم متعة البيت وقوله المدة للبيع اي المهينة له عند
 البزارين سواء بيعت بالفعل او جعلت عوضا عن خلق او عن دم او
 غيره لان فلا حاجة لقول قول ويقاس غير البيع به كالحلج **قوله** واجبيها
 اي التجارة اي اموالها وقوله ربع عشر القيمة قال في شئ المنهج اما
 انه ربع العشر فكما في الذهب والفضة لانه يقدم بها واما انه من
 القيمة فلا انها متعلقة فلا يجوز اخراجه من عين العرض **قوله**
 اي قيمة عروض التجارة العروض جمع عرض بفتح القيم واسكان الراء
 اسم لكل ما قابل النقد من صنوف الاموال وقيل اسد للمتعة
 التي لا يدخلها كيد ولا وزن ولا تكون حيوانا ولا عقارا ويطلق ايضا
 على ما قابل الطول وبضم العين ما قابل الفصل في السهام وبكسرهما محل

المرحوم الزم

المرحوم والزم من الانسان وبفتح العين والرامعا كابل الحوطة
 ويطلق على ما يعرض للانسان من مرض وخوف وعرض التسخن ايضا
 ما كان من مال قل او كثير **قوله** فان ملكك بنقد اي ولو في ذمته او
 غير نقد البلد الغالب او ابطاله السلطان ولو اختلف جنس
 النقدين لم يكل احد هما بالآخر ولا تجب زكاة ما لم يبلغ نصابا
 منها او من احدهما ولو ملك بعضهما ذهب وبعضها فضة وجعل
 قدر كل منهما قومت نصفها بهذا ونصفها بالآخر هكذا قيل والا قرب
 انه يخرج القدر المتيقن كالثلث من كل ويقف المستوفى فيه الى
 بيان ان ربحي مراجعة الدفتر مثلا فان لم يربح او ربحي واراد الاخراج
 حالا وجب اخراج زكاة كله ذهنا ثم كله فضة فترا ذمته يقينا
قوله ولو دون نصاب غاية للرد على الضعيف القابل انما ان ملكك
 بذلك قومت بغالب نقد البلد قال مرر ومحل الخلاف ما اذا لم يملك
 بقية النصاب من ذلك النقد فان ملكه منه قوم به قطعاً لانه
 اشترى ببعض ما انفق عليه الحول فابتدى الحول من وقت ملك
 الدراهم كما قاله الرافعي **قوله** قومت به ولا بد في التقويم من
 عدلين كجند الصيد تجامع ان كلا حق الله تعالى ويفرق بينهما
 وبين الخرس حيث احتفى فيه بواحد بان الخارص من الخاكر
 لان الخرس ينشأ عن اجتهاد وفيه ولاية ومن شر جار الخارص
 باذن الامام او السامي ان يضمن المالك نصيب المستحق حتى
 اذا قبل انقل حقهم الى ذمته وحل له التصرف في الجميع بخلاف التقويم
 فانه ليس فيه شائبة ولاية وانما هو شهادة بالقيمة والثامد
 لا بد من تقديره اه شورى **قوله** لانه الاصل بعشر المنهج لانه اصل
 ما تقدمه واقرب اليه من نقد البلد فلو لم يبلغ به نصابا لم تجب الزكاة
 وان بلغ بغيره اه وهي اوضح من عبارته هنا **قوله** وتكافؤ خلق كان
 زوج امته او خاله زوجته يعرض نوبى به التجارة وكذا الزوجات
 الحرة يعرض نوبى به ذلك فاقتصار بعضهم في تصوير الكلام
 على الامة نظر للغالب ان التجارة تكون من الرجال **قوله** فبالتكافؤ
 نقد البلد اي بلده لان الحول والمراد بالنقد هنا خصوصي الزم
 والفضة ولو غير ضروري دون غيرها قال في شئ المنهج فلو حال الحول محل

الدنيا ٩

لا نقد فيه كبلد يتعامل فيه بفلوس او نحوها اعتبر اقرب بلاد اليه اهر
قوله جزم على قاعدة المتقومات اي فانها تقدم بالغالب ولا فرق في الغالب
الذي تقوم به عروض التجارة بين ان يكون خالصا او مختلطا فان
ساوت قيمتها بغيرها خالصا من الغالب زكاتها ولا فلا زكاة عليه وان ساوته
من غيره ولا نظير في هذه الصورة ونحوها لغشها هل له قيمة او لا بخلاف
غش العروض المقومة فانه يجب كما لو كانت سبائك ذهب فيها نحاس
فانه يقوم ويكمل به النصاب ان كان ناقصا ففرق بين المقوم به والمقوم
وان التمس على بعض اوافاده الشوبير **قوله** فان غلب نقدان اي على الشاوي
وهذا الحق بل شئ محذوف تقديره ان غلب نقد واحد اي وفرض المسئلة
انها ملكت بغير نقد والحاصل انه اما ان تملك عروض التجارة بنقد او بعرض
او بعضها بنقد وبعضها بعرض وتحت الثانية ثلاثة اشيا فحالة ما يقوم
به خمسة **قوله** وبلغ اي مال التجارة وقوله يقوم به اي لتحقيق تمام النصاب
في جميع الموازين وبهذا فارق ما لو تم النصاب في ميزان دون اخر او بنقد
لا يقوم به به دون نقد يقوم به فلا زكاة في ذلك كما قاله في سنن المنهجي **قوله**
وان بلغ بها اي بكل منها **قوله** وهو المعتمد اعتمده مرور عبرته فيقدم
بايها شاكا كما في شاكي الجيران ودراهمه ثم قال وهو المعتمد ويفرق
بين هذا وبين اجتماع الحقائق وبنات اللبوع حيث يتعين الانفع
ان وجد بماله بصفة الاجزاء كما سياتي بان تعلق الزكاة بالعين
اشد منه تعلقها بالقيمة فلم يجب التقويم بالانفع كما لا يجب
على المالك الشرا بالانفع ليقوم به عند اخر الحول اهر بزيادة **قوله** وان
ملك بنقد وغيره كان اشترائها بفضة دراهمه وبشوب فيقوم بثوب
بقيمة وقت الشراء وتجمع قيمته مع النقد وتنسب للجملة فاذا كانت
قيمتها في المثال خمسة وجمعت مع النقد كان المجموع خمسة عشر ونسبة
القيمة لذلك ثلث فيقال لها ثلث مال التجارة فيقوم بنقد البلد وباقية
بالنقد وتقدم انه لو ملكها بنقد مفتوش بنحو نحاس فومت بالخالص
لانه لا نظير لغش المقوم به فلا يقوم ما قابل الخالص به وما قابل بنحو النحاس
بغالب نقد البلد وان كثر بنحو النحاس **قوله** به اي بالنقد وقوله والباقي
بغالب نقد البلد فان اختلف الغالب وقت الشراء او اخر الحول اعتبر الثاني
لانه اعتبر في زكاة التجارة وقولهم الصبرة بما اشترى به وان ابطله السلطان

او كان

او كان الغالب غيره محله فاشترى بنقد لا بعرض كما هنا **قوله** فان
كان الا فقييد لا قبله كانه قال محل وجوب زكاة التجارة في مالها ان لم
يكن عرضا **قوله** غير نقد البلد صوابه ان يقول فان كان اي مال التجارة
كما في سنن المنهجي لان الكلام في المقوم به بخلاف ما قبله وايضا فغير نقد البلد
يشمل نقدا اخر مع انه لا يصح الاخبار عنه بقوله عرضا يجب الزكاة اليه
وان اجيب عن هذا بان الغير عام مخصوص فالمراد به خصوص العرض
قوله يجب الزكاة في عينه صفة للعرض وصورة ذلك ان يشتري مثله
اربعة اشاة من اول المحرم وينوي فيها التجارة ثم تقوم اخر الحول فتبلغ
قيمتها نصاب تجارة فقد اجتمع فيها زكاتها في زكاة عين وزكاة تجارة
وقوله او عين غيرته صورته ان يشتري نخيلا او عنبيا من اول المحرم
وينوي فيه وفيما يخرج منه التجارة ثم يحضر عليه الحول وقيمتها مع
ما يخرج منه تبلغ نصاب تجارة وكلت زكاة العين فيما يخرج منه
ايضا وكان الاولى ان يقول او عين ما يخرج منه ليشمل ما يخرج من
الارض المذكورة في قوله بعد ويجب مع زكاة العين فيما ذكره فان
ما يخرج منها لم يدخل في كلامه هذا الا ان يقال استعمل الثمرة
فيما يخرج من التي مطلقا **قوله** كساية وتحمل لف ونشر مرتب ودخل
تحت الكاف الارض والزرع وقوله غلبت اي قدمت زكاة العين
في الساية والثمره والحب ولا يجب في ذلك زكاة تجارة اما الارض
والنخل والنبع فليس فيها الا زكاة تجارة ومثلها صوف الساية
ووبرها وشعرها ولبها كما سياتي وتحمل تقديم زكاة العين
فيما ذكر اذا اكل نصابها ونصاب التجارة كما ربيع شاة تبلغ
قيمتها نصابا اخر الحول كما مر اما اذا حمل نصاب احدي الزكاتين
فقط كما ربيع شاة لا تبلغ قيمتها نصابا اخر الحول اوسع وثلاثين
فاقل تبلغ قيمتها ذلك فتجب زكاة ما حمل نصابه فيزكى في الاول
زكاة العين وفي الثاني زكاة التجارة **قوله** بخلاف زكاة التجارة اي
فانه يختلف فيها ففي قول قديم انها لا يجب ولذا لا يكفر باحد بقا
قوله لكن لو سبق حول التجارة اي تقدم على حول زكاة العين
وهذا استدراك على قوله غلبت زكاة العين المقتضى عدم وجوب
زكاة التجارة فان سبق **قوله** بان اشترى بها صورة ذلك ان

لوفي المقوم به

يشترى عشرة مقلطاً قاشاً للتجارة من اول المحرم وتمتكت عنده
 ستة اشهر ثم يبيعها ويشترى بثمنها نصاب سائمة ثم يبيع مضي
 ستة اشهر اخرى فومت فبلغت قيمتها نصاباً فقد اجتمع فيها ركعتان
 وسبق حول التجارة فيزكيتها في هذا الحول زكاة تجارة وفي كل حول بعد زكاة
 عين فلا يستأنف الحول بالمبادلة المذكورة بل يستمر كما سيذكره في بابها
قوله بما لها اي التجارة وكذا قوله حولها وقوله نصاب سائمة قال في شرح
 المنهم او اشترى به معلومة للتجارة ثم اسامها بعد ستة اشهر **قوله**
 تمام اي عند تمام حولها وانما قدمت زكاة التجارة لسبقها وتلفو زكاة
 العين في هذا الحول **قوله** في سائر الاحوال جمع حول لاجل اي في بقية
 الاعوام فحول السوم مثلاً لا يدخل الا بعد تمام حول التجارة وما مضى
 من السوم في بقية الحول الا في غير معتبر **قوله** وتجب مع زكاة العين
 الصورة ذلك انه اشترى الارض والتخل بقصد التجارة فيها وفيها
 يخرج منها او الزرع بقصد التجارة في حبه وبثمنه مثلاً فتجب زكاة العين
 في الثمر والحب ان يباع نصاباً او زكاة التجارة فيما عداها اذ لا زكاة في عينه
 واذا قطع الثمر والحب اخرجت زكاة عينهما ولا تجب بعد ذلك
 ان بقيت في ملكه لانها لا تتعدد ثم يتبدل حولها للتجارة بعد القطع
 واما الجوز والارض والحب فلا ينقطع حولها بما ذكر بل يكمل على ما مضى
 منه ثم عند تمام حول التجارة للثمر والحب نصاب الجوز والارض
 والحب في التقويم لاني الحول لا يختلف فيها في ابتدائه كما عرفت وقد ظهر
 ان متعلق زكاة العين غير متعلق زكاة التجارة فالمراد بالمعينة
 في قوله مع زكاة العين المصاحبة في الوجوب لا فيما وجبت فيه ولا يفاضل
 ما ذكر من وجوب زكاة العين والتجارة في الثمر والحب قولهم لا تجمع
 الزكاتان لان المراد انهما لا يجتمعان في عام واحد ومن جهة واحدة
 والعام هنا مختلف كما عرفت وكذا الجهة لان اخراج زكاة التجارة
 فيها من جهة كونها عروض تجارة وزكاة العين من جهة كونها من
 جنس ما تجب الزكاة في عينه **قوله** فيما ذكر اي فيما تجب الزكاة في
 عينه ولا يخفى انه لم يقسمه ذكر جميع ما هنا اذ لم يذكر الارض والزرع
 فيما مر الا ان يقال انه دخلت تحت الكافي في قوله كسائمة وتخلج
 من الجوز هو ما بين العرق والفصص وقوله والحب بالموحدة **قوله**

قوله ويشترى في
 اي شترها لاجل التجار
 ويتبع عنده الاخر الحول
 او بعد
 اه

قوله ايضا ان
 اي الثمر والحب اي
 قيمتهما اه

بلغت

بلغت اي المذكورات من الارض والجوز والحب اي بلغت قيمتها وحدها
 نصاباً فان لم تبلغه فلا زكاة فيها ولا تنضم للثمر والحب في هذا العام
 كما علم مما مر ونضم فيما بعده في التقويم لاني الحول ان بقي ثمر العام
 الاول وزرعه عنده للتجارة ويجري ذلك في لبن النعم وصفه ووبره وثمره
 وما زاد على نصابه **قوله** اذ ليس فيها اي المذكورات زكاة عين الا ما
 ما فيه زكاة العين وهو الثمرة والحب ان بلغا نصاباً فلا يدخلان
 في التقويم في هذا الحول فان لم يبلغاه دخلتا فيه في غير ذلك مع المذكورات
 وتجب في ذلك زكاة التجارة فالحاصل ان السائمة والثمر والحب ان بلغت
 نصاباً لم يكن فيها الا زكاة عين وتستمر في السائمة في بقية الاعوام وكذا في
 ثمره وحب الاعوام المستقبل ان بلغا نصاباً اما ثمره وحب
 العام الاول اذ ابقيا في ملكه بعد زكاتها زكاة عين فليس فيها الا
 زكاة تجارة واما الارض والجوز والحب والصفوف وحقوقه مما يتعلق
 بالماشية فليس فيه الا زكاة تجارة فان لم تبلغ قيمته نصاباً كان
 مصاحباً لما فيه زكاة عين فلا زكاة فيه ولا يضم لغيره حينئذ في التقويم
 لعدم وجوب زكاة التجارة في غيره اما اذا صاحب ما لا تجب
 الزكاة في عينه اما لعدم بلوغه نصاباً او لغيره قليل او كونه
 زكياً زكاة العين ثم بقي في ملكه للتجارة كثر وزرع العام الاول
 ان بقيا عنده فيضم له في التقويم لاني الحول بالنسبة للصورة الثانية
 كما مر وانما اطلقنا في هذا المقام لصعوبته وتشبثه **باب**
زكاة النعم بضم العين وقد تسكن اسم جمع لا واحد له من لفظه
 يدور ويؤث ويجمع النعام وجمع النعام انما عجم وقدم زكاتها على زكاة
 النابت لما سبقتها لما قبلها وهو الذهب والفضة في ان كلا منهما حولي
 بخلاف زكاة النابت كما ياتي وقدم منها زكاة الابل لانها اشرف اموال العرب
قوله هي ابل الخ اطلاق النعم على الثلاثة على احد قولين في اللغة وقيل هو
 خاص بالابل وقيل بها والناو الذي يطلق على الثلاثة انما هو جف وهو
 انعام والابل بكسر تين وقد تسكن باؤه اسم جمع وجمع على اللفظة الثانية
 على الابل واحمال وقيل انه واحد يقع على الجمع وليس بجمع ولا اسم جمع
قوله وبقر اسم جنس جمعي لانه يفرق بينه وبين واحدة بالنا وهو يشمل
 العرب والجواميس **قوله** وغنم اسم جنس ايضا يطلق على الذكور والاناث

فيقولان

فليس

ولا واحد له من لفظه قاله من روى عنه اسرجه من افراده يطلق على القليل والكثير كما وترا ب ولا يحتاج الى تقييدها بالاهلية لان القليل انما يتعلق بشيء البر لا غنم البر فلا زكاة في غير الثلاثة من الحيوانات كالحمل ورفق ومتولد بين زكوي وغيره اما المتولد بين زكويين فيزكي زكاة اخوها وشرط وجوب زكاة النعم كونها رصا با واسامة مالك لها كل الحول ومضى حول في ملكه وان لا تكون عوامل **قوله** بالنص اي في خبره اي بركة الابق **قوله** وفيها شاة اي ويجزي عنها وعمافوقها بقدر الزكاة وان لم يبق وقمة الشاة لانه يجزي عنها خمس وعشرين نعما ورونها اولى وافادة اضافته الى الزكاة اعتبار كونه انش بنت مخاض فافوقها كما في المجموع اه شاة المنهج واصل شاة شوية بفتح الهاء حذفت وعوض عنها التا اي قصد بقدر بعضها ولذا اذا صغرت عمارت اليها لها فبقدر شوية في الوقف والدرج **قوله** ان لم تجز قبلها اي سقط مقدم اسانها فان اجزعت قبلها كان ذلك قايما مقام بلوغ السنة بشرط ان يكون بعد مضي ستة اشهر وقوله لها سنتان اي سوا اجزعت قبلها ام لا **قوله** مرضا جمع مريض ككرام جمع كريم **قوله** لانها وجبت في الزمة اي اصاله لا بدلا على المعتمد من ان الواجب ابتداء هو الشياه وقيل جزء من الابل والشياه بدل عنه وينبغي على ذلك مطالبة الساعي للمالك فعلى الاول يطالب بالشياه وعلى الثاني بالجزء والظاهر عليه ان المراد جزء بقدر قيمة الشاة اولاك بين مثلا **قوله** ويجزي كونها اي الشاة ذكر افا لثا فيها للوجه لا للتاين كما سياتي **قوله** سياتي اي في قوله اذ كان الذكر ذكرا وشاة وفيه اي الى ان الاقي متعلق بما هنا اه شوبري **قوله** فان عدمها خرج بذلك ما لو عدم غيرها كينت ليون فلا يؤخذ عنها حق قيا سا على عدم اخذ ابن ليون عنها ولان زيارة السوء في ابن الليون عند اخذه عن بنت مخاض توجب اختصاصه عنها بقوة ورودها والشجر والامتناع من صفار السباع بخلافها في الحق لا توجب اختصاصه عن بنت الليون بهذه القوة بل هي موجودة فيهما فلا يلزم من جبرها شجرها هذا وصينذ فتخرج حقة وباخذ جيرا نانا او بنت مخاض ويدفعه وهو شاة او عشرين درهما بخيرة الدافع كما اوضحه في المنهج **قوله** وفي عشرين اربع شياه الخ انما وجبت

الشياه

الشياه فيها دون خمس وعشرين لان في ايجاب بدنة اجماعا فالحق بالمالك وفي ايجاب بعضها خبرا لما ركة **قوله** لها سنة اي وطغنت في الثانية وكذا يقال فيها بعد لاه الاثنتان المذكورة تحريديا كما سياتي قوله بان لم يملكها تصوير لعدم الحسي وما بعده الشرعي **قوله** وقت الوجوب الاولى وقت الاخراج لانه المعتبر الا ان يحمل كلاته على اذا استمر عدم اليوم او يرد بالوجوب وجوب الاخراج لا وجوب هو الاستقرار **قوله** اذا كانت مرهونة اي بدين موجب مطلقا او حال لا يقدر على وفائه وقوله او مبيعة اي بعيب يرد به المبيع وقوله او مقصوبة اي وقد تجز عن انتزاعها **قوله** فان ليون اوحق ولا يكلف بنت المخاض وان لم يكن عنده ابن ليون اوحق بل يحصل ما شاء من الثلاثة وكما ليون ولرب ليون خشي وحق خشي افاده في من المنهج **قوله** ولا يكلف كريمة على حذف مضاف وموصوف اي ولا يكلف اخراج بنت مخاض كريمة وعبارته في المنهج وشرحه ولا يكلف حيث كانت ابلة مهازيل ان يخرج بنت مخاض كريمة او فان اخرجها زاد خيرا وان اخرج غيرها جاز بشرط ان يكون محببة اي غير مبيعة ولا بد من رعاية القيمة فتكون قيمة المهزولة تساوي اربعة وعشرين جزءا من مهزولة وجزا من كريمة فقوله المحشي والخزيتية مهزولة صوابه ان يقول ولا يجزيه مريضة اي لوجود هذه الكريمة في ماله فانه لو انقسمت ابلة الى صحاح ومراض كلف كاملة بالنسبة فلو كان نصفها صحاحا ونصفها مراضا فكاملة تساوي نصف قيمة مريضة ونصف قيمة صحبة فان لم تكن فيها كريمة اخرج منها ولو مهزولة **قوله** ولا يكلف الخ قال ستم فيه اشارة الى جواز دفعها وظاهر ان محله في غير خواله والوكيل اذ عليها رعاية مصلحة المالك والمصلحة في دفع غيرها **قوله** اذا كانت ابلة مهازيل خرجت ماله كانت كلها كرايم فان لم يكن كريمة **قوله** لكن تمنع ابن ليون اي يمنع وجود بنت المخاض الكريمة عنده اجزا ابن الليون وكذا الحق وعبارته المنهج وشرحه لكن تمنع الكريمة عنده ابن ليون وحق وطوم من زيارتي لوجود بنت مخاض عنده اه فانما اعترض به ثم وقع فيه **قوله** حقة ولو اخرج عنها بنتي ليون او عن الجزعة حقتين او بنتي ليون اجزا على الصحيح

لانها من باب ما زاد افاده **قوله** لها اربع سنين ولا يتاقي هذا الاكتفاء
 باجزائها كما من نظيره في الشاة **قوله** في التحفة بان القصص ثم يلوغها
 وهو يحصل باحد من اجزاء الاخراج وبلوغ السنة وهذا غاية كمالها وهو
 لا يتم الا بتام الاربع كما هو القالب **قوله** وفي مائة واحد وعشرين
 وللواحدة قسم من الواجب فيسقط بموتها بين تمام الحول والتمكن
 من الاخراج جزء من مائة واحد وعشرين جزء من ثلاث بنات لموتها
 بين النصب عفو ويسمي وقصا لا يتعلق به الواجب على الاصغر ولو كان
 له تسع من الابل فقتل منها اربع وجبت شاة واكثر ما يتصور الوقت في الابل
 تسعة وعشرون بنتا احدى وتسعين ومائة واحد وعشرين وفي البقر
 تسع عشرة التي بين اربعين وستين وفي الغنم مائة وثمانية وتسعون التي
 بين مائتين وواحدة واربعمائة **قوله** ثم في كل اربعين هذه العبارة ساوية
 لعبارة المنهاج وابي شيخان وهو مرتبة على مقدمة محذوفة ذكرها في المنهاج
 بقوله وقسم ثلث عشر بتغير الواجب ففي كل اربعين التي ثم قال وزدت
 بشع الى لرفع ما اقتضته عبارة الاصل من انه يتغير كادونها وليس
 مراد اظهرها اعترض به به ثم وقع فيه منها والاصل ان ما زاد على الاحد
 والعشرين وقضى الى الثلاثين ولا يحصل به استقامة الحساب وكذا ما بين
 كل عشرين وان كان مقتضى كلام المصنف خلاف ذلك فالاستقامة لا تحصل
 الا بزيادة تسع على الاحد والعشرين ثم كل عشر عشر بعد مائة وفي مائة وثلاث
 وستين بنتون وفي مائة واربعين حقتان وبنتون وفي مائة وخمسين ثلاث
 حقائق وفي مائة وستين اربع بنات لبون وفي مائة وسبعين ثلاث بنات
 لبون وحقه وفي مائة وثمانين حقتان وبنتون وفي مائة وتسعين ثلاث
 حقائق وبنتون وفي مائتين اربع حقائق او خمس بنات لبون وفي مائتين
 الكلام على ذلك في قوله ولو اتفق فرضان **قوله** جاء به في الاحكام
 المذكورة في المتن كلها وقوله في كتابه من طرفية المدلول في الدالالة النقوش
 تدل على الالفاظ فيراد الكتاب النقوش المكتوبة وقوله بالصدقة
 التي المراد عليها بوجاهة الالفاظ اي على قدرها وقدر ما وجب فيه وفي ذلك
 الكتاب كونه لا شئ له وجهه الى البعير اقله باجبة البعير وانما ثبت
 له ذلك لان تلك الاحكام لا تعرف من العقل **قوله** التي فرضها اي لم يفرضها
 اي وجوبها او تقديرها وقوله ومن لفظه اي الخبر **قوله** والمراد زادت واحدة هذا

اشارة لرفع اعتراض واراد على الخبر لاقتضائه ان اقل من الواحدة يتفرع
 عليه قوله ففي كل اربعين التي وليس كذلك فاشارة الى انه مطلق مقيد بوجاهة
 اي داود ولا بد من تقدير مقدمة لصحة تفريع قوله وفي كل خمسين كما مر في كلام
 المتن واما قوله ففي كل اربعين فلا يحتاج لذلك لان ما قبله فيه ثلاث اربعين
 وبقي اعتراض اخر على خبر انسي وهو ان ظاهرة ان الواحدة لا تتعلق
 بها الواجب لقوله ففي كل اربعين التي والمائة والعشرون ثلاث اربعين
 وفي كل اربعين بنت لبون فيقتضي ان الواحدة لم تدخل اصلا ولا تتعلق بها
 شئ وذلك باطل ومعارض لرواية ابي داود كما سيأتي ويجاب بان فيه حذفا
 والتقدير ففي كل اربعين وثلاث فيها اذ كانت مائة واحد وعشرين وفي كل
 اربعين ثلاث فيها بعد ذلك **قوله** كما صرح به اي بالواحدة في رواية
 ابي داود فتحمل رواية انسي المتعلقة عليها **قوله** وقد اوضحت الكلام
 على ذلك وهو كون الزيادة واحدة اخذ من رواية ابي داود مع كون المتأخر
 من الزيادة فيه واحدة وقوله وما يتعلق به وهو ان خبر انسي معارض
 لرواية ابي داود وهي فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث
 بنات لبون لدلالتهما على ان الواحدة تتعلق بها الواجب ودلالته على
 خلاف ذلك وبينا انه انه جعل الثلاث بنات لبون في رواية ابي داود متعلقة
 بجميع العدد المذكور وفصل في خبر انسي وتقدم جواب ذلك قال في شرح المنهاج
 بعد ذكره ما ذكره في المنهاج لصحة حمل ما فيه ولدفع المعارضة حمل قوله
 ففي كل اربعين على ان معها في صورة مائة واحد وعشرين ثلاثا وانما
 ترك التصريح به تقريبا لبقية الصور عليها بصورة مائة وثلاثين فانه
 لا يحتاج لذلك فيها مع العلم بان ما يتغير به الواجب لا يتعلق به
 كالمشقة اذ زيادة اذ اعلمت ذلك علمت فصار قول قل وحاصل
 ما في المنهاج يرجع لما ذكره هنا اطلاق ما ذكر من المعارضة بين الروايتين
 والجواب عن ذلك لم يتعرض له هنا اصلا **قوله** والاشارة الى المخرجة
 عن الابل تقع اي تطلق على كل من الذكر والانثى فتأويلها للوجهة لا للتأنيث
قوله فلمواتفق فرضان ولا يكون ذلك الا في الابل والبقر كما صرح به في المنهاج
 ديون البغن وقوله كما في بقير اي او مائة وعشرين بقرة وقوله بل
 ههنا وخمس بنات لبون اي او ثلاث مسنات واربعة ابنة **قوله**
 لم يتغير اربع حقائق اي ولا خمس بنات لبون بدليل ما بعده فهو تفصيل

لذلك **قوله** فان وجد بماله احد هما اي بصفة الاجزا اخذوا وجد شي
من الاخر اذ الناقص بالمعروف **قوله** والا اي والا اي وان لم يوجد
بماله احدهما بصفة الاجزا بان لم يوجد شي منهما او وجد بعضا حرا
او بعضا مملوكا او احدهما لا بصفة الاجزا او كل منهما لا بصفة الاجزا
ايضا **قوله** بعد او وجد بها اي بصفة الاجزا وهذه الصورة اعني
قوله وان وجد بها الخ وان صدقت بها لكنها خارجة بقرينة ذكره لها بعد
ومخالفة حكمها لا دخل تحت الاقلوقد مرها على قوله والا وقيد بها بما تقدم
للمر من ذلك وكانت الاصادقة بالصورة الخ المذكورة كما صنفه في
شم النظم **قوله** فله تحصيل ما شأ منها كذا في ثلاث صور او بعضها في
ثنتين بشر او غيره ولو غير اعطى لما في تعيين الا غلط من المسئلة
في تحصيله ولو ان يصعد او ينزل مع الجيران في الاقل فله في الماني بغير
فيما اذا لم يوجد شي من الحقائق وبنات اللبون ان يجعل الحقائق اصلا ويصعد
الى اربع اجزاء فخذ منها واحدا اربع جبرانات وانه يجعل بنات اللبونة
اصلا وينزل الى خمس بنات فخذ منها واحدة خمس جبرانات وقد تم الكلام
على ذلك في شم النظم **قوله** وان وجد بها اي بصفة الاجزا كما مر في تعيين الا غلط
اي الاتبع للتحقيق لا كمالها منها فافاد اجتمعا روي ما فيه حظ
المتحقق اذ لا مسئلة في تحصيله واجزا غيره بلا تقصير من المالك والباقي
وجبر التفاوت لنقص حق التحقيق بنقد البلد او جزء من الا غلط فلو
كانت قيمة الحقائق اربعماية وقيمة بنات اللبون اربعماية وخمسة وقد
اخذ الحقائق فالجبر بن خمس او خمسة اشباع بنات اللبون لان التفاوت
خمس وقيمة كل بنات اللبون تسعة وجاهز دفع النقد مع كونه من غير
جنس الواجب وتمكنه من شرائها لانه لرفع ضرر المشاركة امامه
التقصير من المالك بان دلس او من الساعي بان لم يجتهد وان ظن
انه لا غلط فلا يجزيه الا فاداه في شم النظم **قوله** ووجه التسمية بالاسماء
اي بالاسماء المصاحبة لبلوغ الاسنان جزم من معنى زمن فليست بالاسماء
صلة التسمية **قوله** ان لا يها بعد الهجرة من الاوان بمعنى الوقت اي
قرب وكذا فيما بعد فالهني بنت ناقية مخاض وعبارة مر سميت به
لان امها بعد سنة من ولادتها ان لها ان تحمل مرة اخرى فتصير من
المخاض اي الحوامل ولا يخالف ذلك كلام الشافعي لانها لا تسمى بهذا الاسم

الابعد

الابعد بلوغ السنة **قوله** وان الجزعة الخ وسنها هذه السنين الزكاة
واعترفت في جميع الاوثان لما فيها من رفق الذكر والنسل وظاهر كلامهم
هنا في الاسنان المذكورة في النعمانها للتحديد وفارق ما ساق في السلفاء
السن المنصوص عليه ثم يكون على التقريب بالالفاب في السلفاء يكون
في غير موجود فلو كلفناه في التحديد لتقرر الزكاة بحجب في شي يكون
عنده غالبا وهو عارف بسنة فلا يشق ايجاب ذلك عليه افاده **قوله**
واول مضاب البقر هو شامل للعراب والجواميس كما مر سمي بذلك
لانه يبقر الارض اي يشقها بالحرارة **قوله** له سنة اي ودخل في الثانية
سمي بذلك لانه يتبع امه في المهر وقيل لان قرنه يتبع اذنه اي يتبعها
ولو اخرج تبعة اجزات لانه زاد حيز الاوثان اليوم **قوله** او تبعة
كذلك اي لها سنة قوله وفي سنة الخ فالوقت قص ما بينها وبين
الاربعة وهو تسعة عشر وهو غاية ما يتصور هنا كما مر **قوله** لها
سنتان اي ودخلت في الثالثة سميت بذلك لتكامل اسنانها ولا
جبران في زكاة البقر والغنم لعدم وروده ففي سنة بقره تبعا
وفي سبعين مسنة وتبيع وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة
اتبعة وفي مائة مسنة وتبعا وفي مائة وعشرة مسنتان
وتبيع وفي مائة وعشرين ثلاث مسنتان او اربعة اتبعة فحكمها
حكم بلوغ الابل ما بين فيا مر الا في الجبران كما قد سناه وسمى المسنة
ثلاثة ولو اخرج عنها تبعة اجزاه في الاصح اهم **قوله** الترمذي يفتح
التا وكسر الميم وضمها وكسرها وتحتها قال النووي ضمه
قوله اهل المعرفة المشهور **قوله** نفع اي تطلق على الذكر والانثى لان المعنى
المتقدم وهو شق الارض بالحرارة موجود فيهما وهذا الاطلاق هنا
بخلاف باب الوصية فانها فيه خاصة بالانثى والذكر ثور وسمي محمد
بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم بالباقر لانه بقر
الكل اي شقة فغير في اصله وخفيه **قوله** وسواها ذكر اي من
احكام الابل والبقر والغنم كما يستفاد من قوله نعم **قوله** لا تلزمه الاشارة
واحدة كمن يجب ان يحجب ما يخص كل ما في بلد على اهله لمنع نقل الزكاة
او دفعه للامام لانه نقل الزكاة اهل البلد وسواها في زوم الاشارة بعدت
المسافة بعين المبلدين ام لا خلافا للامام احمد فانه يلزم عنده في صورة

التباعد شاتان كما قاله الخطيب **قوله** الا ان تحضت الا استثنى خمسة
 اشيا فاذا تحضت ابله زكورا اخرج ذكرها لو كانت كلها مقيمة
 او صفارا بان ماتت الانثى قبل اخر الحول بزمان لا يشرب فيه الصفار
 لبنا ملوكا فان دفع استشكل وجوب الزكاة في الصفار مع عدم تصور
 السوم فيها افاده الزيادة وانما جاز اخراج ابن لبون خشي من ابن لبون
 ذكر مع ان الخوف عيب في المبيع والمصيب لا يؤخذ الا من مثله لا المستحقين
 شركا فلما نفا كقيمة الشراكا افاده من رويته من اخذ المصيب من مثله
 ما لو تحضت نفعه خنا في فالواجب انني بقيمة واحد منها ولا يجزي
 الاخذ منها لاحتمال ذكورة الماخوذ وانثى غيره او بالعكس وخبر بقوله
 تحضت مالوكا نفعها انني فلا يجزي عنها الذكر وان كان اكثر
 قيمة منها اذ ليس فيه ما قصد نفع المستحق به من الدر والنمل
 الموجودين فيها وكذا لو كان في نفعه المقيمة سلمية او في الصغيرة
 كبيرة فيخرج كما لا يلزم يخرج سلمية او كبيرة برعاية القيمة كما بقيت
 شاة نصفها مقيمة او صفار وقيمة كل سلمية دينار وقيمة كل
 مقيمة او صفرة دينار فيلزمه سلمية بدنيا ونصف دينار فانه لم
 يكن فيها الا سلمية فقله سلمية بتقفة وثلاثين جزا من اربعين
 جزا من قيمة مقيمة او صفرة ويجزى اربعين جزا من قيمة سلمية
 وذلك دينار وربع دينار وعلى هذا فقيس واذا كان السلم من
 ما شققه دون قدر الواجب كان وجب شاتان في غنم ليس فيها الا
 سلمية اجزاء سلمية بالقطر ومقيمة كذلك فتكون كل واحدة
 شاة و مائة وتسعة وتسعين جزا مقيمة وجزا سلميا افاده من
قوله الا ان تحضت نفعه ذكورا ان فيخرج ذكرها كما تؤخذ المقيمة
 والمقيمة من مثلهما ولا في تملكه تحصيل الا انني مشقة عليه
 والزكاة مبنية على التخفيف ولهذا شرع الجزا ان افاده من **قوله**
 او كان الزكوة ذكر شاة او وجبت عن غير الجنس كان شاة الواجبة
 في جنس من الابل وير شاة قوله او ابن لبون وقوله فيما مر كما سبق
 اما الواجبة عن الجنس كالقتر فيتعين كونها انثى اذا كان النصاب
 انا او يقضه ذكورا لانها اصل باتفاق فشد فيها بخلاف الواجبة
 عن غير الجنس فان هناك قولان بانها بدل تخفف فيها وان كان المصدق

ان ملا اصل كما مر **قوله** او ابن لبون او حقا اي فيما اذا عدم بنت النخاض او
 شقيقت والتبعية في البقر وقوله فيما مر بيانه راجع للاربع الاخير لان
 الاولى لم تقدم **باب** **رخصة النابت** هو
 شامل للشجر والزروع اي زكاة ما يخرج منه والشجر كل ماله ساق والزروع
 مالا ساقه ويسمى نخرا قال تعالى والنخيل والشجر يسجدان فالزكاة
 تجب فيما يخرج من النوعين ولذا عبر بالنابت الشامل لها وعدل عن تغيير
 المنهاج بالنبات لانه كما يستعمل اسم عين يستعمل مصدر بمعنى الظهور
 وليس مراد اهلنا بخلاف النابت فانه لا يستعمل الا اسم عين وقد مر زكاة
 على زكاة الفطر لتعلقها بالاموال **قوله** حقه اي زكاته وهي العشرة او
 نصفه وهذا الية محمولة لعدم بيان القدر المخرج والمخرج منه كاية واتقاه
 الزكاة او البياض عامن السنة كما مر والحصاد يقع الى وكسرها كما قرى
 بهما في السبع القطع الشامل لحذاذ الثمار فالدليل مطابق والمراد به حقيقة
 ودخول حذاذ الثمار بالقياس والامر بانها يوم الحصاد للاهتمام حتى لا يفر
 عن وقت ادائها وليعلم ان وجوبها يستقر بالادراك لا بالتقدير والاستدلال
 بالاية المذكورة بناء على انها مدنية وقيل انها مكية والمراد بالحق ما يتصدق
 به يومه لا الزكاة المقدرة وحديث فلا تكون دليلا على الزكاة لانها فرضت
 بالمدنية فكان الاولى ان يستدل بقوله تعالى لا تنفقوا من طيبات ما كسبتم
 ومنها اخرجنا لكم من الارض فوجب الاتفاق بما اخرجته الارض وهو
 الزكاة لانه لا حق فيما اخرجته غيرها **قوله** رطب فتؤخذ زكاته منه
 ان لم يثمر او تثمر حال كونه رطبا والاشي الثمر وكذا يقال في العنب
 وغير المتحجج وشرجه ويعتبر في قدر النصار غير المحجج من رطب وعنب
 حال كونه جافا ان تخفف غير روي والا فوطيا ويقطع باذن من الامام
 وتخرج الزكاة منه كما لو اضر اصله ويعتبر الحجب حال كونه مصقيا او
 قال مر ويضم ما تخفف منها اي الرطب والعنب او العنب الذي لا يثمر
 بالخضراوات في عدم وجوب الزكاة لان جنسه مما يخفف فالحق
 نادره بغالبه هو المعنى **قوله** وما صلح للخز بفتح الخاء المعجمة مصدر
 والمراد به الاقتيات سواء كان بخبز او طبخ او عصا او اخاذه
 سويا وقوله من الحبوب اي التي تفتت اختيارا فتخت بالاول
 مالا يفتت بان كان يوكل تنها كما سيذكره وبالنافي ما يقتات

الى ما لا يخفف
 في اكل الفطر القاد
 الحش والفاط الحش الرطب
 والعنب
 او هيس

اضطررنا الى في زرع القمح والحب سكب حنظل وغا سول وجلبه **قوله** كبير
 مثل تسعة امثلة والبريض الموضحة ويقال له قمح وحنظل كانت الحبة
 منه حين نزل من الجنة قدر بيضة النعانة والبريض من الزبد واطيب
 راحة من المسك ثم صغر في زرع من زرعوه فصارت الحبة قدر بيضة الرجاجة
 ثم صغر حين قتل يحيى بن زكريا فصارت قدر بيضة الحماة ثم صغر فصارت
 قدر البندقية ثم قدر الحصاة ثم صارت الى ما طي عليه الا ان قال الله تعالى
 ان لا تضفر منه نعله الا جهنم في حاسيته **قوله** وشعر بفتح الشين
 المعجمة ويجوز كسرهما **قوله** وارز فيه سبع لفات افصحها فتح الهزنة وضم
 الراو تشديد الزاي ويقال فيه ارز بفتح الراء وتشديد الزاي ايضا وارز
 بوزن قفل وارز بوزن كسب وارز بوزن عضد فلهذا خمس لفات
 مندوبة بالهزنة ويقال فيه رز ووزن ريس عند اكلمه الاكثر من الصلوة
 على النبي عليه الصلوة والسلام لانه خلق من نوره قاله البوطي وقرره ثانيا
 الحنفى وان لم يصح حديثا واورد على ذلك ان كل الاشياء خلقت من نوره عليه
 الصلوة والسلام فلا خصوصية واجيب بانه خلق من نوره عليه الصلوة
 والسلام بلا واسطة بخلاف بقية الاشياء وذلك انه كان كالغلاف على ذلك
 النور ثم تفتت فخلق منه الارز **قوله** وعدس بفتح العين والراء والسين
 المهملات وقوله وزره بضم المعجمة وفتح الراء الخفيفة واصليها زرة وزري
 حذفت لام الكلمة التي هي الواو او اليا وعوض عنها تا التانيث والمراد ما يشبه
 سائر انواعها **قوله** وخص بفتح الخاء المعجمة المشددة او كسرها
قوله وباقلا بالتشديد مع القصر ويكتب بالياء والتخفيف مع المد والقصر
 ويكتب بالالف وهو القول **قوله** ودخن بضم الدال المهملة والكان
 الى المعجمة نوع من الزرة لانه اصغر جسامتها قاله حنظل **قوله** وجلبا بضم
 الجيم بنوع غير مر والمهرطان ويقال له الجلبان والماشي وهو نوع منه
 قال الرضائي الجلبان هو المعروف بالبيلدا وهو مردود ولا يشبه نوعا
 كما هو شأنه فوجب الزكاة في كل منهما **قوله** وان كان اي ما يصلح للخبز
 يوطأ بالقمح البليوط المسماة بنمرة القواد وهي شبه البلغة
 وكالسلت نوع مستقل وقيل نوع من البروقيل من الشعير وكالعلقي
 نوع من البروقيل وقيل صنعا التيم فوجب الزكاة في جميع ذلك اذا
 وجدت شروطها **قوله** ما يوكلم تنقأ اي على وجه التنقيح كالسكر والتميز

والمراد

والشمن

والشمن والتفاح والسن وعطف التفكه عليه من عطف الخاضع لا يكون
 باو وكذا ما يوكلم تداءيا كالمصطكي والفلفل وفي القديم يجب في الزعفران
 والزيتون والورد من وهو بفتح فسكون بفتح اصغر يصنع به الثياب
 وهو كثير باليمن والقرط وهو بفتح القاف والطاء وضربا حب الصفر وفي
 الفصل سوا كان محله مملوكا ام اخذ من الامكنة المباحة افاده في الخراج
 وذكره رادلة ذلك ومثلها التمر من والسن **قوله** وذلك اي وجوب
 الزكاة في الثلاثة لا خبار منها قوله عليه الصلوة والسلام لمعاذ وابي موسى
 الاشعري حين بعثهما الى اليمن لا تاخذ الصدقة الا من هذه الاربعة الخطة
 والشعير والتمر والزبيب رواه الحاكم وقيس بما ذكرنا في معناه والحصر
 في الاربعة اضاف الى بالنسبة لما كان موجودا باليمن لخبر الحاكم عليه
 الصلوة والسلام قال فيما سقت السماء ما سياتي في الشافعية في شئ
 المنهج **قوله** وراجها الا ضا في على معنى في والضير للثلاثة المتقدمة
 وقدم مالا مونة فانه على الاخر مراعاة للحديث وعكس في التعليل فسلط
 فيه المد والتشديد المشوش لانه اول لقلة الفصل فيه اذ علة الثاني
 متصلة به فليس فيه الا فضل واحد بخلاف المرتب فان فيه فضلين
 لان كل معلول لم يتصل بعلة ولا فرق في وجوب العشر ونصفه بين
 الارض المستأجرة وذات الخراج وغيرها لعموم الاخبار وجبر الاجماع
 عشر وخراج في ارض مسلم ضعيف وتكون الارض خراجية اذا فتحها العام
 عنوة ثم تقبضها من الظانين ووقفها علينا وضرب عليها خراجا او
 فتحها صلحا على ان تكون لنا وتسكنها الكفار بخراج معلوم فهي جرة
 لا تسقط باسلامهم فان سكنوها به ولم تشترط هي ان يكون جزية
 تسقط باسلامهم والارض التي يؤخذ منها الخراج ولم يصرف اصله
 يحكم بجواز اخذه لان الظاهر انه بحق ويحكم بملك اهلها لها فلم
 يتصرف فيها لان الظاهر في اليد الملك ولا يجب في العشر ان
 زكاة لغير السنة الاولى بخلاف غيرها مما من لانها انما تكرر في الاموال
 الثابتة وهذه منقطة النما معرضة للفساد او شتم وروى قبل ذلك
 ان الامام لو اخذ الخراج على ان يكون بدلا من العشر كان اخذه القيمة في
 الزكاة بالاجتهاد فيسقط به الغرض وان نقص عن الواجب غنم **قوله**
 ان سقيت بلا مونة اي بلا مونة كثيرة بان لم يكن هناك مونة اصلا او مونة

شحن المسئلة
 من فاكهة
 لا يشترط ان يكون
 في ثيابها ان يكون
 الا ما يخدم الخدم
 في البيت او يخدم
 في زينة قال بعضهم
 وروى لو حيت اه
 مدني

قليلة ولو سقت بما فيه مونة وغيره وجب القسط من كل باعتبار عيش الزرع
واتمروا به لا بأكثر المدققين ولا بعقد السقيات فلو كانت المدة من وقت
الزرع الى وقت الادراك ثمانية اشهر واحتاج في اربعة منها الى سقية فسقى
بالمطر وفي الاربعة منها الى سقيتين فسقى بالمطر وفي الاربعة الاخرى الى سقيتين
فسقى بالنظم وجب ثلاثة ارباع المشرق وكذا الوجه هنا المقدار من نفع
كل منها باعتبار المدة اخذ بالاسواء الاحتياج في سبعة منها الى سقيتين
فسقى بماء السماء وفي شهرين الى ثلاث سقيات فسقى بالنظم وجب ثلاث
ارباع العشر ونصف ربع العشر ولو اختلف المالك والساعي في ان سقى
اذا صدق المالك اذا اصر عدم وجوب الزيادة عليه فان اتهمه الساعي خلفه
ندبا ولو كان له زرع او ثمر فسقى بمطر واخر فسقى بالنظم ولم يبلغ واحدة منها
نصبا با ضم احدتها الى الاخر لتمام النصاب وان اختلف قدر الواجب وهو العشر
في الاول ونصفه في الثاني ثم **قوله** وحققها في الاولى اي شاقها ذلك
والا فقد لا يكون هناك مونة اصلا كما مر **قوله** بالنظم البالد لانه من ملاءمة
العام الخاص اي سقيا ملتبسا بالنظم وهو السقي من نحو نهر حيوان **قوله**
والعشر ومثله البعل مفتح الموضدة وسكون العين المهملة وهو ما شرب
بغير وقته لقربه من الماء كما في شئ المنهج **قوله** ما سقى بالثيل اي بعد اجتماعه
في حفرة ثم يساق الى الارض وحديث فليس مكررا مع قوله فيما سقت
السماء وتسمى الحفرة عا شورا لتقتر الما بها اذا لم يعلها **قوله** ما يسقى
عليه اي به ويسمى الحيوان الناضج ايضا سمانية بمرز ساقية يقال
سنت الناقم والسحاب تسوا اذا سقت **قوله** بمعنى انه ينفع
سبب وجوبها اي لا بمعنى انه يجب اخراجها حالا بل لان التوقف وجوب
الاخراج فولا على التمكن بحضور مال واخر وجفاف التمر وتنقية الحب
وخلو مالك من مهم ولود نيوي كما ذكر ذلك في المنهج **قوله** بعد بدو الخ
لو عبر كما في المنهج بقوله وجب بدو صلاح الخ الماء او في لا بها م كلامه
هنا انما يتراعى وجوبها عن ظهور صلاح لان بعد ظرف متسع
لا تقتضي الاتصال الا ان يحاط به على حذق مضائق والتقدير بعد
بدو اول حالات الصلاح الذي هو بلوغ الشئ اي وصوله الى صفة
وحالة يطلب فيها للاكل غالبا وعلوه من وجوب الزكاة ببدو الصلاح انه
يحرم اكل الفريدين قبل اخراج زكاته على المالك وعلى غيره وكذا البلح الاخر

والفول

والفول الاخضر فيبيع ذلك وشراؤه حرام هذا ان علم انه من زرع وثمر
وجب فيه الزكاة ببلوغه نصبا والاباء على عدم وجوبها او شئ فيها
فلا خرمته واعلم انه ليس من شرط بدو الصلاح او اشتداد الحب
في ملكه ان يكون وهو الزارع حتى لو باع زرعه وهو يظل فاشتد في
ملكه المشتري وهو من اهل الزكاة وجبت عليه فان كان المشتري ذميا
او مكاتب فلا زكاة على احد اما المشتري فلتعدم اهليته لوجوبها واما
البائع فلا فيتطاعونها في ملكه حيث الوجوب ولو اشترى بخيلا وثمرتها
بشرط الخيار فبدا الصلاح في مدته فالزكاة على من له الملك فيها فان
اخذت منه ولم يترك له الملك رجع بها على الاخر فان كان لها وقت
فمن شئت الملك له وجبت عليه وان اشترىها وثمرتها او ثمرتها فقط
كما مر او مكاتب فلا مر او اشترىها مسلم فبدا الصلاح في ملكه ثم وجد
بها عيبا لم يرد بها على البائع ففقد لان تعلق الزكاة بها تحذوث عيب
وان اشترى الثمرة وحدها بشرط القطع فبدا الصلاح حرم القطع
لتعلق حق التحقيق بها فان لم يرض البائع بالانقاف له الفسخ لنظره
بعض الثمرة رطوية الشجرة ولا تسقط الزكاة عن المشتري لبدو
الصلاح في ملكه فان اخذها الساعي من الثمرة رجع البائع على المشتري
وان رضى بالانقاف استنع على المشتري الفسخ لان البائع قد رضى باسقاط
حقه ولا تسقط الزكاة عن المشتري حينئذ بالاولى او افادته **قوله** فيه
نظر وجهه انه ان اراد بقوله تخير وجوب اخراجها بالفعل لم يصح قوله
او بالخرص لانها لا يجب اخراجها بذلك بالفعل بل ينقذ سبب وجوبها
وان اراد بذلك جواز اخراجها لانقار سبب وجوبها ببدو صلاح الثمر
واشتداد الحب لم يصح قوله بعد الجفاف لانه يجب اخراجها حينئذ بالفعل
الا ان يجاب بان المراد ما يشبه الاخراج بالفعل وجوبا بالنسبة للجفاف
والا طرأ جواز الانقار والسبب بالنسبة للخرص اي يجوز الاخراج
من الجاف بدلا من الرطب والعنب اذا لا يجوز الاخراج منها حتى لو اخذه
الساعي لم يقع الموقوع وان جفقه ولم ينقص لفساد القبض وبرد قيمته
مطلقا ولو مثليا على المعتد فاولى كلام الاصل تنويقة ففقد بعد
الجفاف اي وجوبا وقوله او بالخرص اي جواز لان زكاة الثمرة
وقتين وقت وجوب وهو وقت بدو صلاح الثمر واشتداد الحب كلا او

بعضها ووقت اخره وهو بعد ذلك **اعني** وقت الحفاق والتقية
 وغير ذلك **قوله** نعم ليس الى استدراك على قوله وينقد سبب
 وجوبها ببدو صلاح الثمر واشتداد الحب لانه ربما يتوهم من الوجوب
 عدم التصرف بكل حال لتعلق حق المستحقين بما ذكره فرفع ذلك التوهم
 بانه اذا خرج جاز التصرف لكن بعد التضمين كما سياتي فاذا ضمنه
 حق المستحقين نفذ تصرفه في الجميع بخلاف ما قبل التضمين فانه ينفذ
 فيما عدا الواجب شيئا ببقاء الحق في العين والحرض لفقة الخبز والتخزين
 والتقدير والفقول بالنظر ومنه قتل الخراصون وشرعا ما ذكره بقوله
 بان يطوف الى وقت الحرض يمتنع على المالك التصرف ولو صدقة او اجرة
 نحو حصار او اكل فريسة او قول اخضر في حرمه ويقدر العالم ان ينفذ
 تصرفه فيما عدا قدر الزكاة نعم يجوز بيعه او قطعه حيثما قبل انفق
 الحب لا يمتنع وما اعتيد من اعطاش شي ولو للمفقرا حرام وان نوبه الزكاة
 لانه اخذ قبل التصفية وبعد هال آقباض ولا يمتنع وكثير يعتقد حمله
 وذلك من اجل العلم ورا ظهورهم وان كان خلاف الاجماع الفعلي في سائر الاعصار
 والامصار فوما اورد عليه من جواز لفظ السائل واطلاق الفقار يوم الجذاذ
 والباكورة التي كانت ثمانية عليه الصلاة والسلام وامر الشافعي بشر الفول
 الاخضر كلها وقاي فغلبة والمذهب نقل وتحمل على ما لا زكاة فيه فاذا زادت
 المشقة فلا لوم في التقليد فان احد يجيز التصرف بالاكل والهدايا بحسب
 عليه قلت الظاهر ان المحتاج اذا ضبط قدر زكاه او يخرج زكاه بعد
 فله ذلك ولا حرمة عليه وان كان الشريك ليس له الاختصاص بشي من المشترك
 بغير قسمة لان تعلق الزكاة بالمال تعلق شراكة على المعقد الا ان المشبه ليس
 له حكم المشبه به من كل وجه قاله الرضا في **قوله** حرض المقر اي الرطب والعنب
 وخرج به الزك فلاحرض فيه لاستتار حرجه ولانه لا يוכל غالبا رطبيا بخلاف
 التمر ويشترط في الحرض بدو الصلاح ولذا قيد في المنهج بقوله وسن
 حرض كل ثمر بدو صلاحه ثم قال في شرحه وخرج ببدو صلاحه ما قبله لان
 الحرض لا ينافيه اذ لا حق للمستحقين فيه ولا ينضبط المقدار لكثرة
 العاقلات فتبدد الصلاح **قوله** من اهل الشهادات اي كل ما كان قد
 به في ثم المنهج فيشترط في الرض ان يكون مسلما مكلفا حرا ذكرا ناطقا
 بصيرا عدا لشهادة فلا يكفي الفاسق ولا عدل الرواية كما مرارة لانها اصل

نعم يجوز بيعه

بعض

لكلها

بعض الشهادات لا الاكلها ويشترط ان يكون عالما بالحرض لان الجاهل
 بالشي ليس من اهل الاجتهاد فيه **قوله** ولو واحد ابنا التقي بالواحد
 لان الحرض يشاعن اجتهاد فكان كالحاكم ومحل الاكتفا به اذا كان من طرف
 الحاكم فان فقد الحارض من طرف الحاكم وكان عارفا لم يجز ان يتعاطى ذلك
 بنفسه على المعقد بل له تحكيم عدلين بخلافه عليه ويضمنه فلا بد
 من المعقد حينئذ ولو بعث الامام خارصين فاختلفا ولم يوفقا على قدر
 وقف الامر حتى يقضي بقول غيرهما **قوله** بكل شجرة اشار بذلك الى
 انه يمتنع تقدير شجرة فقط ويقاس عليها الباقي ولو من نوعها وبقوله كل
 نوع الى ان يتعين عند تقدير الانواع كالرطب والعنب بتقدير نوع على
 حدته وليس له ان يقدر الجميع بخلاف ما اذا اختلف النوع فيجزيه ان يقدر
 الجميع رطبيا ثم يابسا او يقدر رطبا واحدة كذلك فيقول ان رطب هذه
 النخلة مثلا عشرة اوسق فاذا جف صار خمسة وكذا في النوع بان
 يقول في هذا البستان مائة وسق رطبيا فاذا جف صار خمسة **قوله**
 رطبيا بفتح الراء وسكون الطاء حال من الثمرة **قوله** لنقل حلة ليس اي ليس
 الحرض لنقل الحق الى اي بصيغة ويسمى بالتضمين بان يقول ضمننا حق
 المستحقين رطبيا بمذاقنا ثم اولادهم القبول لفظا والرضى فاذا انتفى
 الحرض او التضمين او القبول فنقد التصرف فيما عدا قدرها شيئا قاله
 في ثم المنهج قاله رليس هذا التضمين على حقيقة الضمان لانه لو تلف
 جميع الثمار بافة ساءية او سرقت من الشجر او الجريد قبل الحفاق من غير
 تقريض فلا شيء عليه قطعا لقوات الامكان وان تلف بعضها فان كان الباقي
 نصيبا بزره او دونه اخرج حصته بناء على ان التمكن شرط للضمان لا للوجوب
 فان تلف بتفريط كان وضعه في غير حرم مثله ضمن وانما لم يضمن في حالة
 عدم تقصيره مع تقدم التضمين لسا امر الزكاة على المساطلة لانها علققة
 شئت من غير اختيار المالك فبقاء الحق مشروط بما كان الاداءه ويشترط
 في تضمين المنجز من مال او ناييه ساره حتى لو ضمنه وتبين كونه
 مقسرا حال التضمين لم يصح ولو ينقل الحق الى ذمته كما صرح به الاذري
 وهذا هو المعقد قاله الزيازي **قوله** ثم اوزيها حاله من الحق وقوله
 ليخرجه جافا اي منه بعد جفافه او من غيره حاله قال وقد مر **قوله**
 جدا زبفتح الجيم وكسر هاء مع العجام الغالين واهلها فنيه اربع لغات

وهو منصوب على التمييز المحول عن المضاف وكذا ما بعده والاصل وموتة
 حاد طها وخفيفها وتنقيتها **قوله** محسنه او سقى اي تحديدا على
 المعتد فيضراي نقص كان وهذا فيما لم يخرج في قشره اما هو كالارض
 والعلى بفتح العين واللام نوع من الحنطة كما مر فشرط وجوبها فيه
 ان يبلغ عشرة اوسق نعم لو حصل قدر الاوسق الخمسة من دون القشرة
 اعتبرناه دونها **قوله** وطى الفالح قاله رقيقه بالاردب المصري
 كما قاله القولي ستة ارادت وربع اردب وهو المعتد يجعل القدحين
 صاعا لزكاة الفطر وكفاية البعير اهو فالنصاب ستماية قدح
 مصري وهذا حسب ما كان واما الان فقد كبر الكيل فقد امتحنت
 في هذه الازمنة المتأخرة فبلغت نحو اربعة ارادب والكيل في القمح
 والحب والحمصة وانما قدرت بالوزن استظهارا لاني طلبنا الظهور
 جميع تقادير النواحيب او اذا وافق الكيل فلو لم النصاب بالكيل دون
 الوزن وجبت الزكاة بخلاف العلى والمعتد كيل اهل المدينة هو
 الشريعة في زمنه عليه الصلاة والسلام وقد غلت قدرها بكيل مصر
قوله بغدادية اذ الوسق ستون صاعا فجميع الخمسة ثلاثة صاعا
 والصاع اربعة امداد فيكون النصاب الفمد وما في مد والمد رطل وثلث
 بالبغدادية وقد رتب به لانه الرطل الشرعي قاله **قوله** وان يزرعه
 الخ هو قول مرجوح والمعتد خلافه بل المعتد تمام الملك وان لم يباشر
 المالك ولا نايبه بزرعته كان وقع الحب لا ينقصه من يد مالكه عند
 حمل القلة مثلا او بالقاء نحو طير كان وقعت العضا فير على السابل
 فتنا قدر الحب ونبت فتجب الزكاة في ذلك ان بلغ نصابا يخرج بالملك
 المذكور ما نبت من حب حمله السبل من دار الحرب الى ارضنا غير المملوكة
 لاحد فلا زكاة فيه لانه فني والمالك غير معين اما لو كانت مملوكة فملكه
 من نبت بارضه ومن لم يملكه السبل الى الارض غير المملوكة فمار النخل
 المباح بالصحر او ما وقف من ثمار رستان او حب قرية على المساجد
 والربط والقنابر والفقرا والمساكين فلا زكاة في شيء من ذلك ولو دخل
 الهواء او الماء حيا مملوكا فنبت بارض فان اخرج عنه مالكه فهو لصاحبه
 الارض وعليه زكاة وان لم يخرج عنه فهو له وعليه زكاة وادارة مثل
 الارض لصاحبها **قوله** كنظيره في سوم الماشية اي فانه يشترط ان

فتنا

يكون

يكون باسامة المالك او نايبه ووفر بينهما بان الماشية اعتبر فيها
 تنمية المالك لا مكانها منه ولا كذلك الرزق والشاركان تنميتهما
 ليست في قدرة المالك وبان الماشية نوع اختيار فاحتيج لصارف
 عنه وهو قصد اسامتها بخلافه هنا ووفر ايضا بان نياتها بنفسها
 نادر فالحق بالغالب ولا كذلك في سوم الماشية فاحتيج لقصد تخصيص
 فالمعتد بموجب هذا الشرط وقول بعض الفقهاء ان يكون ما ينبتة
 الاويمون ليس المراد به ان تقصد زراعته بل المراد ان يكون من
 جنس ما يزرعونه اي يقتاتونه اختيارا كما مر **قوله** ويضم نوع
 منه اي من النابت فانه كان عنده انواع من التمر والزبيب او كان
 له ذلك في بلاد متعددة وحصل من كل نوع دون خمسة اوسق ضم
 بعض تلك للانواع الى بعض **قوله** الى نوع اخر كعنب مصري وشامي
 وكبريطي لانه نوع منه كما مر وهو قوت صنع البعير قاله السبكي
 يكون منه في الكمام الواحد حبته وثلث ولا يزرع كما مر الا
 بالرحى الخفيفة او المهراس وبقاوه فيه اصلح ولا يضم السلت
 يضم فسكون الى غيره لانه جنس متقل على المعتد لانه يشبه
 الشعير في برودة الطبع والحنطة في اللوعة والملاسة قاله
 من تركيب التشبيه طبعها انفراد به وصار اصلا راسه فلا
 يضم الى غيره وتسمية العانة شعير النبي عليه الصلاة والسلام
 وعبارة ثم ويضم فيه النوع كانواع التمر والزبيب لا شراكهما
 في الاسم وان اختلفا في العود والرداة واختلف مكانهما **قوله**
 بخلاف اختلاف الجنس اي فلا يكمل احد الجنسين بالآخر كبر شعير
 وكعلس باحدهما وعبارة ثم ولا يكمل في النصاب جنس بجنس
 اما التمر والزبيب فبالاجزاء واما الحنطة والشعير والعدس والحمص
 فالقياس لا انفاد سطر باسم وطبع خاصين **قوله** فخرج الزكاة
 اي وجوبها وقوله اذ لا مشقة اي بخلاف المواشي فانه يخرج
 نوعا منها بشرط رعاية قيمة الانواع ولا يكلف بعضها من كل لظمن
 المشاركة وعدم التجزئة قال في المحرم وثم ويجزئ نوع من اخر رعاية
 القيمة ففي ثلاثين غنينا وعشر شجرات عنز او نجة بقيمة ثلاث
 ارباع عنز وربع نجة قيمتها دينار وربع لانه ثلاثة ارباع العنز ثلاثة

الغنم والحمير
 والاشجار
 والنباتات
 والثمار
 والحبوب
 والفاكهة
 والبقول
 والاشجار
 والنباتات
 والثمار
 والحبوب
 والفاكهة
 والبقول

ارباع دينار وربع النخلة برهني دينار فالجملة خمسة ارباع وذلك دينار
 وربع وفي عكس **قوله** المثال المذكور يجب نخلة او عنز بقيمة ثلاثة
 ارباع نخلة وربع عنزها بزيادة **قوله** اخرج الوسط اي بالنسبة للقيمة
 قرره شيخنا عطية **قوله** لا اعلاها اي لا يحب اعلاها فلو اخرجها اجزا
 وقوله ولا ادناها اي لا يجوز وقوله لهما بين اي جانب المالك والمستحقين
 وقوله واخرج من كل نوع قطعه اي واخرج الاعلى كما يفهم بالاولى وقد مر
 قوله وزرع العام الزرع ليس بقيد بل مثله الثمران وقع الاطلاعان
 في عام وان لم يتجدد قطعهما في عام واحد خلا فالصم في سنة واحدة فيضم
 بتم خلية الى الاخران اطلع الثاني قبل جداد الاول وكذا بعدة في عام
 واحد وكما لعنب وكما لزروع فالعبرة فيه بالقطع لعدم تاني الاطلاع
 فيه **قوله** وهو اثني عشر شهرا اي غريبة هلالية وان لم ينطبق اولها
 على اول المحرم **قوله** ان وقع حصارها في عام واحد بان يكون بين
 حصار الاول والثاني اقل من اثني عشر شهرا غريبة وان وقع زرعها
 في عامين بان كان بين زرع الاول وزرع الثاني اثني عشر شهرا وبني حصار
 الثاني والاقل من ذلك وجيز فقوله وزرع العام ليس بقيد
 بل بالنظر للغالب لان زرع القامتين يضمن ان وقع حصارها في عام
 كما علت والمراد بوقوع حصارها في عام ان يلقا او ان الحصاد
 وان لم يقع بالفعل فالمراد الحصاد بالقوة **قوله** وهذا اي ما ذكر من
 كون العبرة بالحصاد ما صححه الشيخان وهو المعتمد فالعبرة في
 الحبوب بالحصاد بالقوة وفي الثمار بالاطلاع على المعتمد **قوله** انه اي
 التصحيح وقوله من صححه اي هذا القول المصحح وقوله عن عزقه
 اي التصحيح ففي الضمير تثبت **قوله** ويجاب الجواب بالتسليم
 اي تسليم عدم رويته ما ذكر وقوله بان ذلك اي عدم رويته **قوله**
 لان من حفظ وهو الشيخان وقوله حجة بالرفع خبران اي قول من
 حفظ حجة مقدمة على قول من لم يحفظ او من حفظ من حيث قوله وانما
 كان ذلك حجة لانه مثبت وهو مقدم على الثاني **باب**
زكاة القطر من اضافة المسبب للسبب واضيفت لاجد سببها
 وهو اول جزين شوال لتحقيق الوجوب به وان كان لا بد فيه من ادراك
 جزين رمضان ايضا ولذا يصح اضافتها له فيقال زكاة الصوم وزكاة

رمضان

رمضان ويقال ايضا صدقة البدن وزكاة الايمان وزكاة الروي
 وزكاة الفطرة بمعنى القدر المخرج فالاصافة بانية اي زكاة هي
 الفطرة او بمعنى الخلقة فهي على معنى اللام والفطرة بالمعنى الاول
 لفظ مولى لا عربي ولا معرب بل اصطلح الفقهاء فيكون حقيقة
 شرعية كالصلاة والزكاة اما المعنى الثاني فقهي قال تعالى
 فطرة الله التي فطر الناس عليها والمعنى انها وجبت على الخلقة
 تركية للنفس اي تظهيرها وتنمية لعلها وهي على المعنيين
 كسر الفاء وقول ابن الرقعة انه يضم الفاء اسم للمخرج مرود
 قاله م ر وكلام المصنف على حذف مضاف اي باب وجوبها وصفة من
 تحب عليه وصفة المودى عنه وقدر المودى وجبته ووقفت
 الا اذا وذكركم الحجة الاولى في المتن على اللغز والنشر المرتب وترك
 الاخير فيس اخراجها بعد الفجر وقبل صلاة العيد ويكره تأخيرها
 عن صلاته ويجزم تأخيرها عن يومه وتكون قضا وتجب بارادته
 الجزين ويجوز تحجيلها في اول رمضان لان السبب الاول وهو
 الجزين رمضان غير معين فجاز تحجيلها من اوله وتجب باخذه لعدم
 جزا آخر غيره فهو سبب مستداما اخراجها قبل رمضان فلا
 يجوز لعدم وجود جزية من جزية السبب وقد علم من هذا ان لها
 خمسة اوقات وفرضت كرمضان في السنة الثانية من الهجرة
 قبل عيد الفطر بيومين كما في م ر ومحل حرمة تأخيرها عن يوم
 العيد اذا كان بلا عذر كغيبته ماله او المستحقين والا فلا حرمة
 وقضاؤها فوري فيها اذا اخرجت مذكروا لافضل التراجي قال في المجموع
 وظاهر كلامهم ان زكاة المال المؤخرة عن تلك التمكن تكون اداء الفرقان
 الفطرة موقوفة بزمن محدود كالصلاة **قوله** قبل الاجماع افاد
 بذلك انها تجمع عليها ولا نظر لخالفة ابن اللبان حيث قال بمقدم وجوبها
 ومع كونها مجمعا عليها لو تجددت لها لان لا يمكن كونها تخفى **قوله**
 عن ابن عمر رضي الله عنهما هو عبد الله لانه علم عليه بالقلبية كبقية العبادات
 المنظومة في قوله ابن عباس وعمر وعمر **قوله** ثم ان بيدهم العبادة الفريضة
 فاذا قيل ابن عباس مثلا فالمراد به عبد الله وان كان له اولاد وغيره اما
 ابن مسعود فليس علما بالقلبية على عبد الله **قوله** فرض رسول الله اي بالغ

على الله عليه وسلم

فرضيتها ونقلها عن الله تعالى والا فالذي فرضها واجب حقيقة هو الله
تعالى ويصح ان يكون هذا من الامور المخبر فيها فالمعنى فوجب الله له
فرضيتها وخبره بينها وبين غيرها فاختار فرضيتها لما في ذلك من
المصلحة وهي جبر خلل الصوم ولم يذكر دليله من الكتاب لان الصحيح
انها وجبت بالسنة فقط وقال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز
وجبت بالكتاب وهو قوله تعالى وقد افلم من تركي الية والسنة بينت
الكتاب **قوله** من رمضان متعلق بالفطر وقوله على الناس متعلق
بفرض والمراد بالناس المخبرين وقوله صاعا الى حال من زكاة الفطري مقدم
نصاع او بد منه ولا يصح جعله عطف بيان لانه يشترط فيه الموافقة
في التعريف والتكثير **قوله** من ثم اقتصر على هذه النوعين دون غيرها
لانها اللذان كانا موجودين عندهم اذ ذاك واول التنوين كما سياتي وقوله
على كل حر بيان المخرج منه فعلى معنى من كما في قوله اذ ارضيت علي بنو ابي
لعمري المحبني رضاه **قوله** ولا يصح ان تكون على ايها ويكون بدلا من الناس
بدلا مفضل من محمل لانه يمنع منه قوله بعد من المسلمين اذ المخرج هو
لا يشترط منه ذلك وايضا فيلزم عليه القصور في الحديث لعدم دلالة
حينئذ على المخرج عنه نعم ان اريد بالناس المخرج عنهم صححت البدلية وانزاع
الا عتراض الاول وبقي الثاني **قوله** بفروب اخر يوم اي مع جزء قبله من
رمضان كما مر وكان الواجب على المصن ذكركه كما صنع في منطجه
حيث قال يجب زكاة الفطر باول ليلة واخر ما قبله اه فلا يجب
على من مات قبل الفروب او ولفقه وجب على من مات بعده
او معه دون من ولفقه استصحب بالاصل فيها ولو خرج بعض
المخرج قبل الفروب وباقه بعده فلا وجوب لانه حين ما لم يتم انفصاله
ولو شك في حدوث الموت عنه من ولد او رقيق قبل الفروب او بعده
لم يلزمه شي للشك ولو ادعى السيد بعد الوجوب العتق قبله عتق
ولزمته الفطرة ولو قال لعبد انت حر مع اول جزء من ليلة شوال
فلا فطرة على احد او مع اخر جزء من رمضان فعلى العتق او كان هناك
مهاياة في رقيق بين اثنين بليلة ويوم ولفقه قريبت بين اثنين
كذلك فهي عليهما لان وقت الوجوب حصل في نوبتهما ولو عمل
فطرة عبده ثم باعه لزم المشتري اخراجها ولا يصح ما دفعه البايع

ويقوله

ويقع له تطوعا ولا يرجع على المدفوع بها الا اذا علم انها زكاة محملة
قوله اخر يوم من رمضان الى ان قلت ينافيه جواز تعجيلها من اول
مع تعجيلها بانه وجد احد السببين قلت لا ينافيه لان اخر اليوم انما
استد اليه الوجوب لتحقيق وجود الكربة وهذا لا ينافي انا اوله
اول ذلك السبب وكذا يقال في اخر الشهر هنا والحاصل انهم نظروا
الى اخر بالنسبة لتحقيق الوجوب به والى الاول بالنسبة لكونه اول
السبب بالنسبة للتعجيل الذي لا يوجد حقيقة الا بالتقديم على
السبب كله نقله الشوري عن التحفة وتقدم ذلك باوضح من هذا
وحاصل الاشكال ان جواز التعجيل المذكور يقتضي ان السبب هو
رمضان كله لا اخر جزء منه اذ لو كان اخر جزء منه لما صح التعجيل لان
التعجيل هو تقديم الشيء على احد السببين لا على كل منهما وحاصل
الجواب ان السبب هو رمضان بتمامه ولكن اضيف السبب
الى تحقيق السبب به **قوله** في المتن على كل حر على معنى من وغنرها
موافقة للحديث وقوله هو اعلم اي لشموله الخش وقوله منا اي
معاشر المسلمين وقوله دون الكافر مختار ذلك اي فلا يجب اخراجها
عنه اما اخراجها عن غيره كزوجته **قوله** اسلمت وعبد او قرت
مسلم فيجب عليه ذلك كما سياتي ويجب النية عليه للتمييز لخبر
ابن عمر ان بق اي حيث قيد فيه بقوله من المسلمين **قوله** ففروا بها
اي وجوب اخراجها اما اصل الوجوب عليه فهو ثابت باتفاق لان المراد
الاسلام ولو فيها مضى ولو اخرج ما وجب عليه في الردة وهو مرتد اجزاء
ان عاد الى الاسلام **قوله** الاقوال في بقا ملكه الرأب منها انه موقوف ان
عاد الى الاسلام لزمه اداؤها لتبين بقا ملكه والا فلا وهذا في فطرة
وجبت حال رده اما التي وجبت قبلها فهي دين تختص من ماله
ولو في الردة وكذا يقال في فطرة زوجته وعبده وفطرة العبد
المرتد موقوفة فان اخراجها السيد قبل عود الرقيق للاسلام
اجزائه وان مات كافر ارجع فيها السيد ان شرطه او علم الفاضل
انها زكاة والا فلا وبعبارة م راما فطرة المرتد ومن عليه مؤنسة
موقوفة على عوده الى الاسلام وكذا العبد المرتد **قوله** الامم
لا يفضل بضم الصاد وفتحها كما ذكره م راي الاممير الا يفضل ما يخرج

قوله

في الفطرة عن هذه الامور والمراد فضل ذلك حال الوجوب فوجوده بعد
لا يوجبها اتفاقا لكن يندب ان يخرجها باقتراض او نحوه وتقع واجبة
لان ندب الاقدام لا ينافي الوقوع واجبا كما يشهد له نظايره وعلمه
المنهج وشرحه ولا فطرة على مفسر وقت الوجوب وان ايسر بعده
وهو من لم يفضل في الفرق بين ما هنا وبين الكفارة حيث تستقر في ذمته
اذا عجز عنها ان اليسار هنا شرط للوجوب ثم لا دأوا وكان حكمه
ان هذه مواساة تخفف فيها بخلاف تلك وبه يفرق ايضا بين ما هنا
ووجوب الصلاة باذراع جز من وقت اداها او ادا ما يجتمع معها
ويؤخذ من ذلك فائدة وهي ان الحق المالى اذا وجب على شخص فان
تسبب في وجوبه عليه استقر في ذمته وان كان مفسرا وقت وجوبه
كالكفارة وان لم يتسبب في وجوبه فلا شيء عليه اذا كان مفسرا
وقت وجوبه وان ايسر بعده كالفطرة **قوله** عن مسكن وخادم
ومثلها الملبس وخبر بذلك الدين ولولا دمي فلا يشترط فضلها عنه على
المقدر خلا لما ذكره المصنف في منتهى وفي الحاق امة التمتع المضطرم
اليها لاجله بالخادم تردد والاقرب الاتحاق **قوله** يحتاجها اي هو او مونه
اما لضعفه او لمنصبه قال في منتهى والمراد بحاجة الخادم ان يحتاجه
لخدمته او خذمة مونه لا لعله في ارضه او ما شئته ذكره في المجموع اه
وكذا يقال في المسكن فالمراد ان يحتاجه لسكناه او سكنى من يلزمه
اسكانه لا لايوانا شئته او زرع ولا بد ان يكون الخادم بالنفقة
وحدها او مع الاجرة كخدمته اهل مصرفان كان بالاجرة وحدها
ففطرته على نفسه والفرق في المسكن والخادم بين ان يحتاجها في يوم
الصيد وليته اولا اما البهيمة التي يطعم عليها في ذلك الوقت لا يكلف
بيعتها والا كلفه **قوله** وليقان به خرج ما لو كانا نفسيين يكن ابدلها
بلا يقين ويخرج التفاوت فيلزمه ذلك ولو كانا مالوفين على المقتد
بخلاف الكفارة والفرق ان لها بدلا في الجملة بخلاف زكاة الفطرة وانما
فلنا في الجملة لتدخل المصلحة الاخيرة من خصال الكفارة المرتبة فانها
لا بد لها اذ افاده في منتهى بزيادة **قوله** وعن قوت الزكاة لفتوت
دست ثوب تليق به وكذا ما اعتيد من خف سمل وكعت ونقل
وغير ذلك ولا يتقيد ذلك بيوم العيد قاله البرماوى فوجوده ما زاد

من ذلك

من ذلك على يوم العيد لا يقتضى وجوب الزكاة عليه لانه سياتى في
النفقات انه يجب على الزوج تهيئة ذلك لزوجته على حسب حاله
فيصدق عليه انه بعد الغروب غنر واجد لزكاة الفطرة **قوله** من تلزمه
نفقته اي ولو جونا ففيه استعمال من فيما لا يعقل تغليبا **قوله** ليلة
العيد ظرف للقوت وقوله ما يخرج منه فاعل يفضل ولا يشترط فضل
ما يخرج من راس ماله وضيعته يمكن بدولتها ويشارك المسكن
والخادم بالحاجة الناجزة ولو تلف المال قبل التمكن سقطت الفطرة كزكاة
المال والقدرة على الكسب لا تخرج من الاعار ولا ينافيه الالتساب
لنفقة القريب لانه لما وجب عليه ذلك لفسه وجب عليه لاحيا اصله
او رعيه اذ لم **قوله** فلا تلزمه فطرته اي من لا يفضل الى اي ولا فطرة
غيره كزوجته وعبد بالاولى لانه مقدم على غيره كما سياتى **قوله** لانه
متعلق بالحاجة واسم الاشارة للمسكن وما بعده مما مر وقوله في بعضها
اي وهو القوت كما هو موجود في بعض النسخ والضرورة شدة الحاجة
فالحاجة موجودة في الكل والضرورة في البعض **قوله** وامرأة غنية قيد
بها لانها محل القوت والافتقار الفقيرة بالاولى هذا ان نظرها من
حيث ذاتها اما لو نظر لها من حيث لازمتها فهي قيد لان لازم تكفي الحرية
فتخرج بذلك الامة كما سياتى وقوله لها زوج مفسر قيد خرج به المور
فيلزمه كزكاة زوجته ومن المفسر الرقيق فلا تجب عليه زكاة
زوجته ولو حرة وقوله وهي في طاعته قيد ايضا **قوله** فلا يلزمها فطرته
لكن ليس لها ان تخرجها عن نفسها وكذا كل من سقطت فطرته لغير
الفطر لم يسر له ان يخرج عن نفسه ان لم يخرجها المتحمل وخرج
بغيرتها ففطرة غيرها كما متها وبعضها فليزمتها ولو كان الزوج حقيقا
يرى وجوب فطرته على نفسها وهي شافعية ترى الوجوب على الزوج
فلا وجوب على واحد منهما لعدم اعتقاد كل انهما عليه بخلاف مكية
فانها تجب على الزوج لان كلاهما حينئذ يرى الوجوب على نفسه
الزوج بطريق التحمل وهي بطريق الاستقلال **قوله** بخلاف ما لم تكن
في طاعته باء كانت ناشئة فانها عليها حينئذ ومثلها صغيرة لا تملك
الوطى فلا تجب فطرته على زوجها نعم لو نشئت الزوجة وعادت
قبل الغروب وجبت فطرته وان لم تجب نفقتها لانها حينئذ في طاعته

لعله ولو لم يكن

الفتي

وكذا الوكيل بينهما وبين زوجها فيجب عليه فطرتهما دون نفقة المأمر
قوله ويختلف في الامة المروجة اي التي زوجها معسرا هو فطر المسيلة
اما لو كان موسرا فيجب عليه فطرتهما وهذا محترز لقوله غنية لان
من لازم الغنى الحرية اذ لا ملك للرفيق يستغنى به ولو زوج امته
بعده لزمه فطرتهما **قوله** فان فطرتهما اي الامة وقوله من
ويشملها عنها سيدتها اي وان كانت مسلمة لزوجها ليلا ونهارا لان
فرض المسيلة انه معسر فعليه نفقةهما وعلى سيدتها فطرتهما
بجلا في ما اذا كان موسرا وكانت مسلمة له ليلا ونهارا فعليه كل منهما
فان كانت مسلمة له ليلا فقط ويستخذهما السيدتها لا نفقةهما
وفطرتهما على السيد وقوله فان السيدتها اي فريضةا ويستخذهما
اي بغير اذن زوجها اي انه متمكن من ذلك حتى لو لم يوافقها
وتريد تخلفها بان سلبها للزوج ليلا ونهارا لم يجب عليه فطرتهما
كما مر **قوله** ومما تباي كتابا بصحة فلا تجب عليه ولا على سيده
لاستقلاله بخلاف المكاتب كتابا فاسرة حيث تجب فطرته على
سيده فان لم يجب عليه نفقته اه ثم مر **قوله** والقيد الموقوف ولو على
معين كدرسة وزبارة ورجل والفقير المملوك للسيد اه **قوله** فخر
وعبد بيت المال الاضافة على معنى في **قوله** فلا تلزمهم اي ولا غيرهم فكان
الاولى اسقاط الضمير بان يقول فلا تلزم فطرتهم لا يقام كلامه لزومها
لغيرهم وخرج بقوله فطرتهم نفقتهم فهي لازمة **قوله** وسيده منه
كالاجنبي دفع بذلك ما يتوهم من لزومها لسيده **قوله** وليس للاخيرين
مالك معين صادق بان لم يكن له مال من اطلاقه الا ديبين كما في الموقوف
لانه ملك لله تعالى او كان لكنه غير معين كعبد بيت المال وفطره ولا الزنا
وولد الملا عنه على امه كما تلزمها نفقتها فان اعترف به الزوج في الثانية
لم ترجع عليه بما كتبه من نفقاته حال الاخراج ظاهرا ولو ثبت نسبه
الامر حين استلحاقه ولا ذلك منها على سبيل المواساة وقضية هذا
انه لو كان باجبار حاكم رجعت **قوله** صاع وهو اربعة امداد والمد رطل
وثلاث مضراد وهو عند الرافي مائة وثلاثون درهما وعند النعماني
مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم وعليه ينسب ما
ذكره الشافعي والاصل في ذلك الكيل وانما قدر بالوزن استظهارا والعبارة

في الكيل

في الكيل بالصاع النبوي ومعياره موجود وهو قدر حان بالكيل المصري
ويسمى ان يزيد شيئا يسيرا لا حتمال اشتغالها على تبه او طين
فان فقد ما يقا يربه اخذ من قدره يتيقن انه لا ينقص عن الصاع
واذا كان المعسر الكيل فالوزن تقريبت وهذا فيما شأنه الكيل ومنه
اللبت اما لا يخال أصلا كالا فطر والمجب ان كان قهرا كبارا فغيره
الوزن لا غير كما في الرزق والصاع اربع حفنات يكفي رجل فقير لهما
ومن المعلوم ان القدر من الا ان يزيد ان على ذلك لكبر الكيل قال
القفال والحكمة في ايجاب الصاع ان الناس غالبا يمتنعون من التكسب
في يوم العيد وثلاثة ايام بعده ولا يجد الفقير من يستعمله فيها لانها
ايام سرور وراحة عقب الصوم والذي يحصل من الصاع عند حمله
خبر اثباتية ارطال فان الصاع خمسة ارطال وثلاث كما مر ويضاف
اليه من الماخض الثلث فيأتي من ذلك ما قلناه وهو كفاية الفقير
في اربعة ايام في كل يوم رطلان افاده م ر في **قوله** بلده اي المودى
عنه وان كان المودى بغيرها والمراد بالبلد الذي هو فيه وقت
الوجوب ان كان فقيرته مخيرة افا ان لم يكن مخيرة اعتبر اقرب المحال
اليه ويدفع زكاته لاهله فان كان بقرية محلاة متساويان قربا
تحتين بينهما فان لم يعرف محل المودى عنه كعبد ابق فيحمل كما
قال جماعة استثنى هذه اي فيخرج السيد من قوت محله ويحمل
ان يخرج فطرته من قوت اخر محله عهد وصوله اليه لانه الاصل انه
فيه ويخرجه حينئذ المحال لان له نقل الزكاة وهذا هو المعتمد
وفي قول من يخرج المالك للمعسر الوار والمعسر في غالب القوت
غالب القوت السنة لا مالك قوت وقت الوجوب فاهل الاراف
الذين يقسمون الزرة في غالب السنة والفقر ليلة العيد
مثلا يجب عليهم الزرة واهل مصر يجب عليهم الفصح فان غلب
في بعض البلد جنس وفي بعضها جنس اخر اجزا ادناها في ذلك
الوقت والمزاد بالغالب ما كان اصله للانسان في الاقتيات وان كان
عنه الشرقية كما سياتي **قوله** كنفج المبيع اي فيما لو باع بندق وشئ
نقد غالب فانه يتبع كما لو قال بريالين والغالب في مصر بركة
فتمثل عليها والجامع بين ما هنا ومضى المبيع ان كلا ما يجب بالشرع

ويستقدر في الذمة اوان كلا مال يجب في مقابلة شئ فالصاع في مقابلة
التطهير والشئ في مقابلة المبيع فلا وجه لتوقف الشئ في ذلك
قوله ويختلف ذلك اي الغالب وقوله باختلاف النواحي اي التي وقع
الاخراج فيها في زمنه صلى الله عليه وسلم وقوله فاولا في مقابلة على قوله
ويختلف **قوله** لا للتخير اي بالنسبة الى الادوية من وقت بلده
كما يؤخذ مما بعده اقول اي انه لا يجوز له ان يخرج الادوية بخلاف
مالواخر في الاعلى فانه يصح **قوله** من جنس متعلق بصاع فلو كان في
البر مثلا بعض شعير فانه يتسامح به ولو كانا يفتان في البر المختلط
بالشعير تخيرا كان الخليط على حد سواء فيخرج صاعا من البر او
الشعير فانه كان احدهما اكثر وجب منه فان لم يجد الا نصفين
ذا ونصفين ذوا فوجهان او وجهان انه يخرج النصف الواجب عليه
ولا يخرج الاخر لما ذكر من انه لا يبعث الصاع من جنس واحد
افادة الخطيب **قوله** اعلى من الواجب العلوي زيادة الاقتيات
لا بزيادة القيمة واعلى الاقوات البر قال في الشعر فالتزيرة
فالارز فالجوز فالماشى فالعدي فالقول فالتمر فالزبيب فالاقط
فالبن فالجوز ورمز لترتيبها بعضهم فقال
بالله سل شيخ ذي رميز حكى **قوله** عن قور ترك زكاة الفطر لوجهلا
حروف اولها حات مرتبة **قوله** اسماقت زكاة الفطر ان غفلا
وعبر المنهج وشئ وجب في الصاع قوت سلب لا موجب معشراي
ما يجب فيه العشر او نصفه واقط بفتح الهزة وكسر القاف او
بفتحها مع تثنية الهزة لبس يابس غير منزوع الزبد ونحوه اي
الاقط من لبن وجب لم ينزع زبدها ولا يجزى لحم ومخيض ومصل
وسمن وجب منزوع الزبد لا انتفا الاقتيات بها عادة ولا مصل
من الاقط افسر كثره الملم ذاته بخلاف طاهر الملم فيجزى
لكن لا يجب الملم فيخرج قدرا يكون محص الاقط منه ضاعا
او باختصار زوزيادة والمراد بالمعيب المتغير طعمه اولونه او
ريحه وكذا السوسى فيجزى القديم الذي لم يتغير طعمه او ريحه
وكا لمعيب الرقيق وخروج بالشعير غيره فلا تجزى الاقوات النادرة التي
لا زكاة فيها كحب الحنظل والفاسول ولا تجزى اللبن والخبز الا اذا كانا

يجزى

بحيث يحصل منهما بعد تخفيفهما صاعا اقطا ولا فرق بين لبن الادمي
وعينه بنا على الصحيح من دخول الصورة النادرة تحت العام والخبز
بعضه الجسيم مع تخفيف النوى وتشد يد **قوله** اعلى منه مثل الاعلى
المساوي فيجزى على الصحيح **قوله** الاطع ببعضه مكاتب اعترض
بان كتابة البعض لا تصح واجيب بان ذلك لا يكون فيها الاوصى بكتابة
عمده فلم يخرج من الثلث الا بعضه ولم يخرج الورثة ما زاد فيلزم
الموارث كتابة ذلك البعض الذي خرج من الثلث ويتصور ايضا في
لو كان له بعض رقيق وباقيه حر فكتب ذلك البعض فقوله لم يقض
مكاتب اي وبعضه الاخر رقيق او حر وفطرة البعض الاخر الرقيق في
الصورة الاولى على الورثة والبعض الحر في الثانية على المكاتب فبعض
الصاع المخرج اما من البعض الحر او البعض الرقيق وهذا كله ان لم تكن
سماواة بينه وبين مال ذلك بعضه والا اختص الواجب بموقع
زمنه في توقيعه ومثله في ذلك الرقيق المشترك **قوله** هو اعظم من قوله
ولعمري اي لشئ الا شئ بخلاف القيد وقوله ان حرم انه ايضا
يشمل الا شئ غريب ولكن المؤلف قد تبعه فيما مر فقيل بالعمد ولم
يعترض عليه قاله قال **قوله** بن موسى ومعه اي فيلزم الموصي
قد حصته ولا يجب على الموصي **قوله** الا بعض صاع اي بشرط
ان يكون ذلك البعض مقولا قال في المشهور ومن ايسر بعض صاع
لزمه او صيغتان قدم وجوبا نفسه فزوجته قوله الصغير
قاباه فامه قوله الكبير والمراد بالكبير الذي لا كسبه وهو من
او محنون فان لم يكن كذلك لم يجب نفقته قلا تحت فطرته قاله
الزياري **قوله** اقل من صاع اي اخراج اقل من صاع **قوله** بقدر ما فيه
من الحرية لو قال بقدر ما وجب لك ان اولي ليشمل الحر الموصر بعض
الصاع **قوله** ومن لزمه ان هذه قاعدة استثنى منها ثلاث
مسائل وسياق عكسها في قوله اما من لا تملكه ان واستثنى
منه مثلا ايضا **قوله** بملك متعلق بملكوته او بنفقته او بها على
التنازع **قوله** او قربة اي في الاصول والفروع فقط فهو عام اريد به
خاص **قوله** او نكاح اي حقيقة او حكما فيشمل الرجعية والباين
الحامل اما الحاي ففليها فطرته بنفقته ولا تطالب الزوجة زوجها

يتصور

ما خرج فطرهما كالاصول والغزو فان كان غايبا فلها الاقتراض عليه
 نفقتها دون فطرتهما لتفرضها بانقطاع الاولى دون الثانية ولا ان
 الزوج هو المطالب باخراجها ويجب فطرة خادمتها المملوكة له او لها
 او المصحوبة بالنفقة الغير المفترضة وهي في رتبتهما فتكون مقدمة
 على الولد الصغير ومن بعده اما التي صحبتها بالنفقة المقدرة فلا تجب
 فطرتهما كالموجرة ولو كانت الخادمة متزوجة بغنى وجبت فطرتها
 عليه او بفقره ففطر زوجها المخدم **قوله** الا ان يكون من تلزمه نفقته
 كما في كونه كافرا كبيرا محبوسا وابوه مسلم وكسبه او زوجة كافرة
 مملوكة لمسلم واقعة على المنفق عليه والضيم البارز في تلزمه
 عايد على من تلزمه فطرة نفسه وفي نفقته عايد على من وكذا ضمير
 فطرته وقوله فلا يلزمه فطرته اي ولو اخرجها عنه لم يصح **قوله** بل
 لا تلزمه اي المنفق عليه كالعبد الكافر وقوله كما مر اي في قول الباب
 من التقيد بقوله من **قوله** او مستولرته اي الاب **قوله** حيث
 لزمت نفقتها يحتمل انها للتعليل ويحتمل انها ظرف اي في الوقت
 الذي تلزمه فيه نفقتها ويستفاد من ذلك التعليل وانما قد
 بذلك لانه لا يتصور لزوم فطرتهما للولد الاحيد اما اذا لم تلزمه
 نفقتها لكونه فقيرا والاب غنيا فلا يتصور لزوم فطرتهما حتى
 يستثنى **قوله** فلا تلزمه فطرتهما فان اخرجها عنها جاز وقوله
 لان الاصل فيها اي الفطرة والنفقة **قوله** بخلاف النفقة اي
 نفقة الحيلة حرة او مستولرة وقوله ولا يزوم الفطر تعليل خاص
 بالحرية وقوله لا يمكن بتشديد الكاف من مكن المضعف **قوله** اما من
 لا تلزمه على القاعدة التي في المتن كما مر **قوله** نعم يلزم الكافر
 اي الاصل كما مر وقوله بناء على انها تجب استدا على المودى عليه اي
 ولو كان غير مكلف كصغير على العبد ولا يقال ان غير المكلف لا يخاف
 لانا نقول انما يتبع خطابا اذا كان الخطأ مستقرا دون
 ما اذا كان منتقلا عنه الى الغير او يقال الممتنع في حقه خطاب
 التكليف دون خطاب الالتزام لزمته اي شغلها بشي فلا
 يمنع ولعل خطاب الالتزام من قبيل خطاب الوضع فتكون
 وجود الشخص سببا لزكاة الفطر لا فرق بين ان يكون صغيرا

قوله كولد كافر يخرجون
 هذا التصور ليس مناسباً
 والاولى بالتصور كولد من
 كافر لان المجنس يقع اباه
 في الاسلام اه باجوي

او كبير

او كبير وقوله المجنسي محل خطاب الالتزام اذا كان له مال بخلاف ما اذا لم
 يكن له فطرته مخاطب اصلا او خروج عاجل فيه لان ذلك في زكاة المال
 لا الفطر **قوله** ويتحملها عنه المودى اي ولا بد من نية الكافر وهي التمييز
 لا للنفقة وتحمل المودى للزكاة بطريق الحوالة لا الضمان حتى لو اعسر عالم
 تؤخذ من المودى عنه على قاعدة الحوالة بخلاف ما لو جعل ذلك من باب
 الضمان نعم لو اخرجها الزوجة قبل اخراج الزوج اجزأت وان قلنا
 انها حوالة لانها طهرة عن المودى عنه **باب**
محال حوازل اخذ القيمة فيه تتابع خمس اضافات والصحيح انه
 لا يخل بالفصاحة لو وقع في القرآن كقوله تعالى مثل داب قوم نوح
 وذو رحمة مريم ربك وفي قول الشاعر حمامة جرحي خومة الجندل اشجعي
 فانت عجمي من سعاد ومسيحي اي مكان تراك فيه سعاد وتسمع
 صوتك ومعنى اشجعي عجمي وصوتي والمراد بالمحال المواضع التي
 يجوز فيها اخذ القيمة وتلك المواضع هي التجارة والابل التي يدر
 الواجب منها وما دون خمس وعشرين منها وهي او البقرتين اذا اجتمع
 فيها فريضان وتلف المجلد مع عدم وقوعه موقعه اذا احتسب علمت ذلك
 ففي تعهير بزكاة التجارة والجران الا تساهل والمراد بالقيمة هنا ما
 يشمل شاتي الجبران وشاة الابل والجزء من الاغبط لا خصوص النقد المراد
 بها ما كان في مقابلة شئ كما سياتي ايضا حقه وقوله المراد بالقيمة ما ليس
 جزاء من عين المال المراد عنه غير صحيح لعدم شموله الجزء من الاغبط اذ هو
 من عين المال المراد عنه وليس من النقد **قوله** في الزكاة من طرفية متعلق
 الجزئي في كليه لان الزكاة شاملة للقيمة والجزء من العين **قوله** لا يجوز
 اخذها الا اي ولا يصح يعني ان الزكاة واجبة من عين المال ولا تؤخذ
 من القيمة الا في هذه الصورة وهي اجمالاً سبعة تفصيلاً لان ثلاثة
 منها ليست قيمة حقيقة وهي شاة الجبران وشاة الابل والجزء
 من الاغبط والاربعة الباقية قيمة حقيقة وهي زكاة التجارة
 والعشرون درهما في الجبران والنقد الذي يجبر به التفاوت
 والنقد الذي يدره الامام المستحق ببلد الزكاة المحملة
 والحصر في هذه الخمسة اضافي اي بالنسبة لما ذكره في هذا الكتاب
 والا فهنالك صور اخرى يجوز فيها اخذ القيمة منها ما لو تعذر اخذ الزكاة

صور اخرى

الصواب اسقاط
حس

خمس

من عين الماشية وما لو اخذ من الخيل قيمته العرض وما لو ظفر الامام من مال
الموتى بغير حنكها وتقدر شرائحها به فان لم يتقدر بقيمتها عليه فزاد
بما ظفر به قالوا لا يشترط به بل دفع للفقر ما ظفر به لم يقطع الموقع فيطالهم
برده ويطلبونه باقتضا ما هو من الحنك كما هو قياس النظائر ومقتضى
هذا ان يقال في قول الشافعي في صرف الامام الى ذلك فانه قد اخذ فيها القيمة المستحق
الذي خرج من اهلية الاستحقاق فتكون مثل صورة الظفر ولكن الفقه تفرق فيه
ما نقل **قوله** لانها اي القيمة متعلقها اي متعلق زكاة التجارة اي متعلق
واجبها وهو ربح القشر فالواجب في التجارة وهو ربح القشر متعلق بالقيمة
للابقي **قوله** وهو اي الجبران الى والحكمة فيه ان الزكاة تؤخذ عند المياه غالباً
وليس ثم حاكم ولا مقوم فخصت ذلك بقيمة شرعية لصاحب الصراة في
والقطرة وخوطها ليرجع اليها عند التنازل وقوله شاتان اي بالصفة الرابعة
في ان الشاة المخرجة عن حنك من الابل وهي تسمى السنة او الاجزاء **قوله** و
عشرون درهما المراد بالدرهم النقرة اي الفضة الخالصة وهي درهم
المعاملة التي كل واحد منها يساوي نصف فضه وجدياً فتكون الشاة باحد
عشر نصف فضة والغالب ان شاة العرب لا تزيد على ذلك كما قررنا شيخنا
عطية فان لم يجد الخالصة او غلبت المشوشة وجوزنا المعاملة
بها وهو الاصح اجزاه منها ما يكون فيه من النقرة قدر الواجب وان عدم
الدرهم اجزاه ان يخرج بدلها دنانير والحد في اخراج الشياه او الدرهم
للدافع كما عايناه او مالها وعلى السامي رعاية مصلحة المستحقين في
الدفع والاخذ ان فوض له المالك الامر ولا يعض جبران فلا يجزي شاة
وعشرة دراهم جبران واحد كما لا يجوز في الكفارة ان يطعم خمسة
وليست خمسة الا اذا كان الاخذ في المالك ورضى بذلك فيجزي لان
الجبران حقه فله اسقاطه اما الجبران انما فيجوز بتفويضها
فينجزى شاتان وعشرون درهماً الجبران انما في الكفارة **قوله** في الابل قيد
الجبران خاص بها ولا يكون في غيرها من البقر والغنم **قوله** كما في اخذه الكاف
للتفصيل للجبران وما واقعته عليه اي كالجبران المستحق في اخذه الخ من
تحقق الكفارة في حنكها اذا الجبران المستحق في الصورة المذكورة جزئ
من جزئيات مطلق جبران واخذ مصدر مضاف لفعله وهو الجبران
بعد حذف فاعله الذي هو المستحق اي اخذ المستحق الجبران مع بنت

مخاص

مخاص دفعها المالك الى يد لامن بنت لبون في سنة وثلاثين **قوله**
ليست له اي ليست عنده بصفة الاجزاء ان عدتها في ماله حسان
شرا كان كانت معينة وان امكنه تحصيلها وهذا المثال المذكور مثال
للنزول ومثال الصعود ان يقدم بنت المخاض الواجبة في دفع المستحق بنت
لبون وياخذ جبران او محل جواز دفع بنت لبون عن بنت المخاض اذا
عدمها واخذ جبران ان لا يكون عنده ابن لبون فان كان امتنع ذلك
لانه بدل عن بنت المخاض بالنقص وخرج بالعدم في الموضوعين ماله وجد عنه
الواجب فيمتنع عليه النزول وكذا الصعود الا ان لا يطلب جبران اياه
افادهم **قوله** وفي اخراج الشاة الر فيها للحنك فتشمل الأربع شياه
ولو قال الشياه لكان اظهر وقوله عن دون حنك وعشرين وهو احسن
من قول غيره عن عشرين **قوله** وان لم تكن الشاة قيمة الواو للمال وان
زائدة اي والمال ان الشاة ليست بقيمة وقوله فهي بمضافها متفرغ
على ذلك وانما كانت بمعنى القيمة لان كل ذي مقابلة شئ على القول باج
الشاة في مقابلة الجزء من عين الابل ففي اطلاق القيمة عليها خوف
بالجامع المذكور ولا يصح كون ان شرطية وجوبها قوله فهي بمضافها
لعدم ترتيبه على الشرط اذ لا تلازم بين عدم كون الشاة قيمة
وكونها بمضافها كما لا يخفى **قوله** بين الاغنيط متعلق بالتفاوت
والمراد بالاغنيط الاحسن الا نفع الفقير قاله رحمه الله ان اقتضت
الغبطة زيادة في القيمة والا فلا يجب شئ قاله الرافعي **قوله**
من الاغنيط اي الامن المأخوذ بما تقدم وان ساواه او زاد عليه قاله
وفي كون الشقص المذكور من القيمة او في معناها مظهر ظاهره
وهذا مبني على ما قاله سابقا من ان المراد بالقيمة ماله ليس جزاً من
عين المال الزكي فلا يتناول ما ذكره وتقدم رده وحسنه فالمراد بالقيمة
ما كان في مقابلة شئ بقيمة زكاة التجارة والشاة قيماء دون حنك
وعشرين في مقابلة الجزء من عين المال على قول في الثاني والجبران
في مقابلة ما نقص او زاد والجزء من الاغنيط في مقابلة ما نقص وما
صرفه الامام في مقابلة ما تلف ولا خفا في صرف ما ذكره على
الشقص لانه في مقابلة نقص غير الاغنيط المأخوذ وما قاله الحنك
هنا من ان الحكم باخذ القيمة في صورة جبر التفاوت انما هو بالنظر

للقول الاول وهو اخذ النقد ليس بصحيح بل لا يفتي لامر من اعراضه بل قد
قوله او يحقق اي جزم الا غبط اي لا يفتي الماعوذ في الواجب في المثال
المذكور اربع حقائق او خمس بنات لكونه ويصرف التفاوت بينها
بالقيمة فلو كانت قيمة الحقائق اربعة وقيمة بنات اللبون اربعة
وخمس وقد اخذ الحقائق فاجب خمس او بخمس اشاع بنت لبون
لا ينصف حقة لان الخمسة اشاع اكثر منه وان استويا قيمة في المثال
المذكور لان التفاوت خمسون وقيمة كل بنت لبون تسعون وجاز
دفع النقد مع كونه من غير خمسة الواجب وتمكنه من شراء جزء به دفع
ضرب المشاركة اوراقا في ثمن المصنف **قوله** كما في بصير تقدم ان الواجب
فيها اربع حقائق او خمس بنات لبون ومثلها مائة وعشرون مقبرة
والواجب فيها ثلث مائة او اربعة اشعة واما الجبران في خاص
بالا بل كما مر لانه امر ثابت في غير الا غبط مغفول اخذ وقوله باجتهاد
خرج ما لو اخذه تقليد الابن سرخ في اخذ غير الا غبط وكان ما ذونا له في ظل
من جهة الامام فلا جبر حينئذ والاجتهاد بهذا الوسخ في طلب المقصود
مغفول بلا تقصير تفسيره لان من لم يقصر فقد بذل وسعه وقوله منه
اي الساجي فان قصرا لم يجز ويضمنه للمالك باقصى قيمة
وان دلس المالك بان اخفى الا غبط وقال ان الحقائق اغبط اي انقل
لم يجز ايضا ولا ضمان على الساجي **قوله** وفي صرف الامام الى قال قل
لا يخفى ان الصرف ليس هذا الباب معقود له فلو قال وفي اخذ قيمة
زكاة الخ لوافق المقصود فامل اخذ وجوابه ان المراد بالصرف الدفع
لا حقيقة الذي هو اخذ احد النقدين عوضا عن الاخر فلا يراد الاغراض
قوله ما اخذ اي من المستحق الذي استغنى وقوله بد لا متعلق باخذه
وصورة ذلك ان يتجهل الامام مثاة او دينار اخر يدفع ذلك للمستحق
وتتلف عنده ويخرج من اهلوية الاستحقاق قبل تمام الحول بان يفتي
بغيره وهذا معنى قوله ولم يقع المحل الموقوف والمالك باق بصفة
الوجوب والنصاب باق الى اخر الحول فلا مام ان ياخذ قيمة الثاة
وبدل الدينار من استغنى وتلفا عنده ويدفعها للمستحق وتعتبر
قيمة الثاة وقت قبضها لانه وقت دخولها في ضمان من اخذها
وسياق ذلك في باب تعجيل الزكاة وانما كان بدل الدينار قيمة لانه

عوض

عوض عن شيء كما مر **قوله** تعجيلها اي اخذها من اهلها قبل تمام الحول وقوله
ولم يقع المحل الموقوف اي لا يستغنى المستحق الذي اخذه بغيره لانه لا
ذلك لا يصرف قال في المنهج واذا لم يجز المحل استردوه او بدله اهو اذا
لم يبق المالك بصفة الوجوب كان تلف النصاب قبل تمام الحول لم
يجز للامام ولا للساجي صرف القيمة للمستحق بل يدفعها للمالك
ان كان حيا ولورثته ان مات **قوله** بلا اذن جدي اي من المالك
اكتفا بالاذن الاول الحاصل بالنية عند الدفع وانما لم يحتج بالامام
الى اذن لانه كالنائب عنه وعن المستحقين المحضين الشارعية له ذلك
وهذا فيما دفعه المالك للامام تعجيلا لركائنه كما هو فرض المسئلة
اما ما دفعه له ليصرفه عنه فهو وخيله فيه فاذا انقضت ذلك
التصرف لعارض عما دخره الى ملكه فيحتاج الى اذن جدي منه
كغيره من الوكلاء ولعل الفرق انه في الشق الاول لم يبق للمالك تعلق
بالزكاة بالمرّة بخلافه في الشق الثاني **باب**
اجتماع زكاته اي متعلقين بقيمة وبدن لا بعينين ولا بعين وقيمة
ولا بعين وبدن **قوله** هو اعلم اي لشموله الاثنى **قوله** ففيه زكاتها
وزكاة الفطر اي لا اختلاف بينهما اذ سبب زكاة التجارة ملك
النصاب وسبب زكاة الفطر البدن او اذ زكاة جزء من رمضان
وآخر من شوال **قوله** من له نصاب الزكاة كان عنده عشرون
مثقالا حال عليها الحول وعليه دين مثلهما فعلى كل من المدين والراي
الزكاة والحكم مسلم والتبطل انما هو في كون ذلك مثالا لا
لاحتما عها في مال واحد لان النصاب المذكور لا يتحقق دفعة لراي
لتعلق حقه بالزكاة على ما ملكه وزكاة النصاب الذي في ذمته
على الراي فيجب عليه ان يزكي دينه وهو غير النصاب الذي عند
المدين لان الثابت للراي نظيره لا عينه نعم يمكن ان يصور كلام الاصل
على ما افترض نصابا او ملكه حولا ثم رده لم يفتقر منه فتجب
الزكاة فيه على كل من المدين والمدين ويتحقق حوله من حين القبض
كما سياتي **باب** **المساواة** اي
المقابلة والمعاوضة اي مقابلة مال بالمال اي باب بيان حكمها من كونها
توجب استيناف الحول او لا وهي مذكورة ان لم تكن حاجة وقصد الفرار

من الزكاة والا فلا قاله **قول** هو المبادلة الصحيحة موجبة لاستئناف
الحول اما الفاسدة فلا تجزئ وان اتصلت بالقبض لانها لا تنجز
الملك **قول** في بيع سلع التجارة بقبضها ببعض كان باع قاشا بثمان
او بوا بالقبض فلا يجب استئناف الحول بل لا بد من قبض على هذا الحول
ويقومها اخره ان بلغت نصابا وجبت زكاتها والا فلا وفي تفسيره
بيع التجارة شامخ لان ما يباع يخرج بالعقد من كونه سلعة تجارية
فلم يبق له هذا الاسم بعد البيع بالنسبة لبايعه وما يشتري ليس سلعة
تجارية قبل العقد لان هذا الاسم لم يحدث له الا بالعقد الشرا فتمتمة الاول
سلعة تجارة بحسب ما كان وشيئة الثاني بذلك بحسب ما يقول اليه
قول وان لم يشا ونصابا اي في اشتغال الحول حال بيعها او شراها اما اخر
الحول فلا بد من مساواتها فيه نصابا **قول** وفي بيعها اي سلع التجارة
بنصاب سواء كان معنا في العقد او في الزمة وسواء كان نصابا سائمة
ام لا فينبني على حول التجارة فيها لو باع عرضها بنصاب سائمة بخلاف ما لو
اشترى به كما سياتي **قول** بنصاب راجع لكل من البيع والشرا اي
بنصاب يأخذه او يدفعه وهو ليس بقيد في صورة الشرا وغير
المنهزم وشرحه واذا ملكه اي مال التجارة بعين نقد بنصاب او ذونه
وفي ملكه باقية كان اشتراه بعين عشرة مثقالا او بعين عشرة
اخرى بنى على حوله اي حول النقد والابان اشتراه بنقد في الزمة
وان نقده في الثمن او بعرض قنية ولو سائمة او بنقد دون نصاب
وليس في ملكه باقية لحوله من حين ملكه وفارقت الاولى ما لو اشتراه
بعين النقد بان النقد لا يتعين صرفه للشرا فيها بخلافه في تلك التقيد
بالعين مع قول او ذونه في ملكه باقية من زيارتي اهو فاعترض به على
المنهاج وقع فيه هنا اما صورة البيع فالنصاب بقيد فيها فخرج به ما لو
باعها بدون نصاب فانه ينقطع الحول هذا اذا باعها بنقد يقوم به
فان باعها بنقد لا تقوم به استمرار الحول مطلقا سواء كان نصابا ام لا ففي
مفهوم ذلك القيد تفصيل **قول** اي بعينه قيد في مسيلة الشرا
فقط كما علمت ويدل له التعليل بعد وهو تفصيل لمحمد وفي تفسيره
واذا قيد بما ذكرناه لو اشتري الزكاة بشرا بعين النصاب ما لو اشتري
بكمالي الزمة ونقده اي دفعه في مجلس العقد لان الواقع في حريم

العقد

با

العقد كالواقع فيه فقوله في التعليل ونقده في الثمن اي العقد مراده
انه نقده بعد مفارقة المجلس كما قاله الزيادة ولا بد من زيادة قيد
اخر لعدم الاستئناف في مسيلة الشرا كما ذكره في المنهاج وهو قوله
النصاب المشتري به نصاب نقد يخرج ما لو اشترى سلع التجارة
بعرض قنية ولو سائمة فيجب استئناف الحول والفرق استئناف
النقد وبيع التجارة في قدر الواجب وحسنه ولان النقد
انما خصا بايجاب الزكاة دون باقي الجواهر لا رصا رها للنصاب
والناب يحصل بالتجارة فلم يجز ان يكون السبب في الوجوب سببا
في الاستقاطا فاده **مر** **قول** اذ لو اشترى في الزمة بان قال بفسرة
وراه في ذمتي او بفسرة دراهم كما هو الغالب شر الا ان فانه يحمل
على كون ذلك في الزمة وقوله ونقده اي دفعه وقوله في الثمن اي
العقد اي بعد مفارقتها كما تقدم **قول** لانه اي النصاب لا يتعين مضرا
له اي للثمن بمعنى مقابل المبيع لا بمعنى العقد اي انه في هذه الصورة
لم يقصد بشرا به المبادلة وقطع الحول بخلافه في صورة الشرا
بالعين فان فيه اشغارا بقصده المبادلة وقطع الحول فقام ملناه
بنقض قصده **قول** وخبرنا ما ذكرنا من الصور الثلاث المذكورة
اي خرج بحصر المستثنى فيها مبادلة احد التقديرات بالآخر المسماة
بالمصارفة كصرف ريات بنظير وبالعكس كما يفضل الصارفة
وهي جائزة ان وجدت الشروط الثلاثة عند الشرا والجنسي
والا ثلثان عند اختلافه ولم يستل النقدان او احدهما على غش
ووحدت الصيغة والابان لم توجد الشروط المذكورة او لم توجد
للصيغة كانت باطله ونزاه ان اشتلا على غش كما علمت الان
لانها حينئذ من قاعدة مدحومة وورهم **قول** فهي موجبة للاستئناف
ولذا قال ابن سريج بشر الصارفة بان لا زكاة عليها لكنها مكرهة
اذا وجدت الشروط السابقة وقصد الفرار من الزكاة ولم يكن
لحاجة فان كانت لها اولها والفرار او مطالعة فلا كراهة **قول** على
الاضل اي القاعدة في المبادلة في انما توجب استئناف الحول **قول** على
نعم استدراك على المحصر في الثلاث صور المذكورة في المتن وقصد به
زيادة صورة رابعة وهي مبنية على ضعف والمعتد وجوب الاستئناف

فيها في حق كل من المقرض والمقرض اما الاول فظاهر لان النصاب لا يدخل
في ملكه الا بقبضه وان لم يتصرف فيه واما الثاني فلا نه خرج عن ملكه
بالمقرض فتحجب عليه الزكاة اذا تم حوله من المقرض بمعنى انها تستقر
في ذمته ولا يجب الاخراج الا اذا رجع له النصاب **قوله** منه اي من
النقد الذي تحب فيه الزكاة **باب** زكاة الخلطة
اي في النعم والذئب والفضة وغير ذلك وحذف المتعلق ايذا
بالنعم والخلطة في غير الماشية لا تفيد الا تثقيلا على المخلطين
بالنسبة للزكاة اذ لا وقص فيه وان افادة خفة المونة كما ساق وبما
يكفي واما فيها فتفد تارة تخفيفا عليها كما ربيعت عنلها وتارة تثقيلا
عليها كعشرين عنلها وتارة تخفيفا على احدتها وتثقيلا على الاخر
كما ربيعت بعشرين وتارة لا تفيد شيئا منها كحماية بماية او افادة الزيادة
قوله ولا يجمع بالنسبة للمفعول وقوله بين كاي فاعل وكذا قوله ولا يفرق
بين مجتمعه والمفترق راجع لكل من الساعي والمالك فنل الساعي ان يجمع بين
متفرق خشية القلة عند التفريق او يفرق بين مجتمعة خشية القلة
عند الجمع ونل المالك ان يفرق بين مجتمعة اي محتاط خشية الكثرة
عند الجمع او يجمع بين متفرق خشية الكثرة عند التفريق فوالخالف
من القلة عند التفريق او الجمع وطالب الكثرة هو الساعي ومن الكثرة
عند التفريق او الجمع وطالب القلة هو المالك فقوله خشية كثرة الصدقة
اي في الجمع او التفريق بالنسبة للمالك وقوله خشية قلة الصدقة
اي في الجمع او التفريق ايضا بالنسبة للساعي فالصور اربع اشياء في المالك
واشياء في الساعي وقد اشار لها ان يقول بان يجمع الساعي والمالك
ملكها لتؤخذ منها زكاة الواحد اي القليلة او الكثرة فهما صورتان
ايضا مثال جمع الساعي خشية القلة ان يكون كل من مالكة ماية
وواحدة متفرقة فلا يامر بها الساعي بالجمع لياخذ منها ثلاث شياه
فهذا جمع خشية القلة عند التفريق ومثال تفريقه خشية القلة
ان يكون لكل واحد من ثلاثة رجال اربعون شاة مختلطة فالواجب
عليهم شاة على كل واحد ثلثها فليس للساعي تفريقها لياخذ من كل واحد شاة
فهذا تفريق خشية القلة عند الجمع ومثال جمع المالك خشية الكثرة
ان يكون لكل من مالكة منها اربعون شاة متفرقة فالواجب على كل شاة

فلا يجمعها

المفترق

فلا يجمعها لتؤخذ منها شاة واحدة فهذا جمع خشية الكثرة
عند التفريق ومثال تفريق المالك خشية الكثرة ان يكون لكل من
رجلين ماية وواحدة مجتمعة فالواجب عليها ثلاث شياه فلا
يفرقا لتؤخذ منها شاتان فهذا تفريق خشية الكثرة
عند الجمع هذا كله اذا اريد بالقلة والكثرة ظاهريهما ويحتل
ان يراد بالاول ما يشمل السقوط وبالثانية ما يشمل الوجوب
فتزيد اربع صور اخرى الجمع او التفريق خشية الوجوب او
السقوط لكن صورتان من ذلك مستحيلتان وهما جمع المالك
خشية الوجوب بالتفريق لانها اذا وجبت في القليل ففي الكثرة
اولى وتفرق الساعي خشية السقوط بالجمع لانها اذا سقطت
عند الكثرة فنقد القلة اولى فالذي يتصور من ذلك تفريق المالك
خشية الوجوب عند الجمع كما يكون لرجلين اربعون شاة في
مجتمعة فتحجب عليها الزكاة فلا يفرقا بها خشية الوجوب وجمع
الساعي خشية السقوط عند التفريق كما يكون لكل من رجلين
عشرون شاة متفرقة فلا يجب عليها زكاة فلا يامر بها الساعي
بالجمع لياخذ منها شاة بل يتزكها متفرقة فهذه ست صور
واقعية واشتات مستحيلتان وقال المحن ان الذي يقتضيه القسم
العقلية ست عشرة صورة من ضرب اربعة وهي خشية الوجوب
او الكثرة او السقوط او القلة في اثنين الجمع والتفريق ثم الى اصل
وهو ثمانية في اثنين المالك والساعي لكن منها ما هو مكرر ومنها
ما لا يتصور احد فالذي لا يتصور من ذلك ثمانية وهي خشية السقوط
والقلة من المالك في الجمع والتفريق وخشية الوجوب والكثرة من
الساعي في الجمع والتفريق يبقى ثمانية منها ثنتان لا يتصوران ايضا
كما مر ولا يكرار فيها مع الثمانية المذكورة لان المالك يتصور في جانبه
خشية الوجوب وانما استحال ما مر من حيث اضافته للجمع والساعي
يتصور في جانبه خشية السقوط وانما استحال ما مر من حيث
اضافته للتفريق فليقتطع قول المحن منها ما هو مكرر او قبيح
والنهي عن الجمع او التفريق من المالك او الساعي للتزكية ان كان في اشياء
الحول وللتحرر ان كان بعده **قوله** في كتاب ابي بكر السابق اي الذي

كتبه لا ينس حين ولاه البحرين ومن لفظه ولا يجمع الوقول خشية
 الصدقة وأشار بقوله أي خشية الصدقة أن تقل أو تكثر إلى
 أن الكلام مضافاً محذوفاً أي خشية قلتها أو كثرتها فاستفهم
 النهي عن التفريق أن الخلطة تكثر **قوله** بأن يجمع الساعي والمالكان
 لا يخفى ما في هذه العبارة من القلقة لاقتضائها أن الساعي له ملك
 ملكها راجع قسم آخر وعلى أن يجاب بأن يجمع بالنسبة للساعي
 لازم بمعنى يامر بالجمع أو يقع منه الجمع وقوله والمالكان فاعل لفعل
 محذوف أي يجمع المالكان عليها مفعول لذلك الفعل والعطف من
 قبيل عطف الجمل لا المفردات **قوله** لتوخذ منها زكاة الواحد أي القليلة
 بالنسبة لجمع الساعي والكثيرة بالنسبة لجمع المالكين **قوله** أو يفرق
 أي كل من المالكين والساعي وضرب بينهما عائد على المالكين وقوله زكاة
 المنفردين أي القليلة أو الكثيرة على ما مر **قوله** خلطة شيوع وهي
 ما لا يتميز فيها أحد المالكين عن الآخر كما هو رشح والمشتري **قوله**
 بشركة أو شراكة التي كان ورثا نصيبا معا أو وصى لهما به أو
 وهب لهما ذلك **قوله** أي تسمى بكل منهما أي فيها لفظان مترادفان
 مساهما وأحد سميت بالأول لشيوع ملكيتها إذا من ذات الأولى
 مشتركة بين الشريكين مثلا والثاني لأن الأعيان مشتركة على وجه
 عدم التميز **قوله** الزكوة بفتح الزاي نسبة إلى الزكاة وقلبت الفها
 واو عند النسب لأنها ثالثة قال في الخلاصة: وحتم قلب ثالث يعني
 وأيضا فهي منقلبة عن واو ولهذا لم تحمل كالصدقة **قوله** مثلا أي أو أكثر
 من مالكية **قوله** خلطة جوار بكسر الجيم على القياس قال في الخلاصة
 لفاعل الفاعل والمفاعله: فهو فاعل من ضمها أي ملاصقة سميت بذلك
 الملاصقة مال كل مال الآخر مع تميزها وقوله وأوصافا سميت بذلك
 لأن سببها الاختلاف في الأوصاف لا في الأعيان كما شرح والمدي وأن لم يتحد ملك
 كل مع الآخر بل كان متميزا أو تسمية ما ذكر أوصافا باعتبار كونها خارجة
 عن الأعيان **قوله** بأن يتميز مالا لها أي في الواقع ونفس الأمر ولو لم
 يعرف مالكه وهو تصور للنوع الثاني في المتس **قوله** فيزكان بالنسبة
 للمفعول أي المالكين وقوله كذا كذا أو البنا للفاعل أي المالكين وقوله
 كذا كذا أي مالك واحد **قوله** في النوعين أي خلطة الشيوع وخلطة الجوار

كل من الساعي
 والمالكين
 باعتبار كون
 الساعي والمالكين
 محضين
 لان
 3

أي مالك
 4
قوله ان

قوله ان كان المالكان الإحصاء أنه ذكر شرطين عامين في النوعين وهما
 كون مجموع المالكين نصيبا أو أقل منه ولا حد لها نصيب ودرام الخلطة
 كل الجوار وشرطا خاصا بالنوع الثاني وهو الاتحاد فيما سياتي وبقي
 من الشروط العامة للنوعين كون المالكين من جنس واحد لا يفتقر
 مع بقدر كون المالكين مثلاً من أهل الزكاة بخلاف مالوك أحد المالكين
 من أهلها كزيمي ومكاتب وموقوف عليه وبسبب مالان الخلطة
 لا تكثر شيئا بل يعتبر نصيب من ظهور أهل الزكاة أن بلغ نصيبا
 زكاة زكاة المنفرد والافلا وانما لم يذكر هذا الشرط لعدم اختصاصه
 بالخلطة **قوله** ان كان المالكان أي المخلوطان نصيبا أي في كثر وذلك
 صار في مال يكون لكل واحد أقل من نصيب كعشرين لكل منهما أو
 يكون لكل نصيب كاربعة لكل منهما أو يكون لواحد أقل من نصيب
 وللآخر نصيب كعشرين واربعين لصدقة كعشرين مجموع المالكين نصيبا
 على وجه ذلك **قوله** نعم استدل بأن على مفهوم الشرط لأن مقتضاه
 أنه إذا لم يكن مجموع المالكين المخلوطين نصيبا لم تكثر الخلطة فاستفني
 منه هذه الصورة **قوله** ان كان لا حد لها نصيب أي تمام نصيب
 خرج به ما إذا لم يكن لا حد لها ذلك وإن بلغ مجموع المالكين نصيبا كما ملك
 كل عشرة من الثمن فخط تسعة عشر مثلاً وثلاثة عشر منفردين
 فلا خلطة ولا زكاة **قوله** أثرت الخلطة جوارها أي وادفأت ثقلا
 على صاحب الحصة عشر وخفيفا على صاحب الأربعين فالواجب على
 الأول ثلاثة أجزاء من أحد عشر جزء من الثاة باعتبار قدر نسبة
 ماله من مجموع المالكين وهو خمسة وخمسون فنسبة ذلك منه
 ثلاثة أجزاء من أحد عشر جزءا والواجب على الثاني ثمانية أجزاء من
 أحد عشر جزءا من الثاة لأن نسبة ماله وهو الأربعون إلى الحصة
 والخمسين ثمانية أجزاء من أحد عشر جزءا **قوله** ودامت الخلطة كل
 الجوار أما مع الاتفاق فيه كان ملك كل منهما أربعين شاة في أول
 المحرم وخططا في أول صفر فلا خلطة في الجوار الأول بل إذا جاز المحرم
 وجب على كل منهما شاة وتثبت الخلطة في الجوار الثاني وما بعده
 أو مع الاختلاف كما سيذكر في الفرع بكونها خططا جوارا وجوارها
 مختلف كما ملك أحدها أربعين شاة من أول المحرم والآخر أربعين

عطف على
 كان فهو
 شرط ثاني
 فيما إذا كان
 أعمال الجوار
 وضرب ما
 إذا لم يدر
 كل الجوار
 5

من اول صفحته خلط بعد ذلك فلا تؤثر الخلطة في هذا العام وخرج
 به ايضا مالوا فترقا في بعض الحول بعد الخلط فان كان يتغيرها او فكل
 او يتغير او فكل واحد منها بطلت الخلطة والافان طال الزمان بان
 كان فله ثمة ايام فالكثير ضرر والا فلا فان لم يكن المال حوليا اشترط دواها
 الى زهر النار واستنداد الحب في النبات **قوله** في النوع الثاني احتراز
 بذلك عن النوع الاول فان الاحتراز فيه ضروري فلا فائدة في اشتراطه
 فقول الشيخ خضر فلا يشترط فيه شيء من ذلك ليس في محله وهذا شرط
 واحد تضمن نحو ثمانية عشر شرطاً باعتبار ما ذكره الشارع تحت قوله
 وغيرها **قوله** بضم الهمزة يحتمل انه اسم مكان على خلاف القياس ان اخذ
 من المجرور وهو راجع الى القياس في اسم المفعول لما عرفت من المجرور
 ففتح منه ويحتمل انه اسم مفعول على خلاف الحذف والاصح
 ان اخذ من المزيد الذي مراد منه **قوله** ثم تساق الى المعنى اي بعد قلدها
 جبل او قلده وقوله اي مكان السقي كبيت وحوض ونهر وهذا غير
 قوله بعد كمال الذي يسبق به لان المراد به ان يكون نوع الماء واحداً فلا
 يسقى احدها بما عذب والا ضرباً مملو **قوله** وفي خلا المعنى اتحاد
 ان لا يختص احدها بفعل والاخر باخر بل يكون مرسل في الماشية
 وان كان ملكاً لا احدها او معاراة اولها وقوله ان لم يختلف النوع
 اي فان اختلف لم يشترط اتحادها بالمعنى المذكور بل يجوز ان يختص احدها
 بفعل والاخر باخر ولا يضرب اختلافه حينئذ للضرورة بخلافه في اتحاد
 النوع فانه يضرب التقدير بالمعنى المذكور وبهذا يسقط اعتراض بعضهم
 على الشيخ تامل **قوله** كضمان وتفرع مثال للمعنى **قوله** اي مكان الحب
 بفتح اللام يقال للبدن والمصدر وهو المراد هنا وحشي سكنونها
 اهر كمن السهم وهو على الثاني من باب طلبت وسكنونها في المصدر فقط
قوله بخلاف المحلب اي فلا يشترط اتحادها بحال لا يشترط اتحاد
 الحالب ولا جاز الضوق وخوفه ولا خلط خلط الالبان ولا ثمة
 الخلطة بل يخرج خلط الالبان للربالان احدها قد يكون اكثر
 فناخذ كل من شيئا منه مثلاً وفارق اتفاقهم على جواز خلط
 السافريين ان وادهم وان كان بعضهم اكثر لا اعتباراً بالسامحة به بخلافه
 فيما نحن فيه اهـ قاله ابن حجر **قوله** وجرينا الخ شروع في شروط الخلطة

قوله في السهم
 المفعول الضواب
 في المكان
 اسم

الصواب
 ضرب
 3

في غير

في غير الماشية اي بان يخلطاً زرعها بعد الحصاد وتوجد بقية الشروط
 الاثنية **قوله** وقياس الحب الدياس في الاصل يكون بعد تصفية
 الخلطة من التبن وخوفه فيوي بالبحايم وتدوس عليه لتخاض
 ما بقي في السنبل ولاجل ان يصير حيداً وهذا يكون في بعض البلاد
 والمراد به هنا ما يشتمل ذلك والدراسة والتكبير وغيرها
 هو مصطلح عليه في الارياف ولذا عبر في المنهج بقوله وتخليص الحب
 هذا وظاهر ان المجرور يطلق على موضع تخفيف الخلطة وعلمهم
 في شرحه تدل على خلاف ذلك ونصها والمجرب بفتح الجيم موضع
 تخفيف النار والبذر بفتح الباء واحدة والدرال المهيمة موضع تصفية
 الخلطة قاله الجوهرى وقال النعماني المجرور للزبيب والبذر للخلطة
 والمجرب بكسر الميم واسكان الراء التمهيد ولكن الشيخ سطل **قوله**
 ودكانا بضم المهيمة الحائوت اظهم روعير القاموس وكان كراماً اهـ
 فنقول خضر انه بفتح الدال تخفيف فالشرط الاتحادي في الدكان وان
 كان مال كل واحد على حدة وغير الزيادة في قوله وجرينا ودكان الا صورتهما
 ان يكون لكل واحد منهما صنف شغل او زرع في عايط واحد وكيس راح
 في صندوق واحد او استعة تجارة في مكان واحد وهو في مزارع
 واذا كان عند انسان ودائع جمعت في صندوق وان كانت في اقباس
 مختلفة وكل واحد يعرف ماله وجب على ملاكها زكاتها اذ لا يشترط
 ثمة الخلطة كما مر وكذا لو وضعت كل واحد رايلاً واجتمعت في صندوق
 واحد **قوله** ومكان الحفظ له اي المال الزكوي من حاصل او صندوق
 او خزانة بكسر المعجمة ومن اللطائف لا تكسر القصعة ولا تقسم الخزانة
قوله والراعي معناه ان لا يختص احدها برأى وغيره ويجوز تعدد
 الرعاة قطعاً بشرط عدم انفاد كل راعي اهـ فهو الفحل كما مر **قوله**
 بينه اي المرحى وبين المخرج والفظ بين الثانية تؤكد للدولي
 لانها لا تضاق بالامتداد **قوله** والحار بالي المهيمة اعني الحال
 بالهمزة كما هو معلوم وقوله في ذلك اي في النوع الثاني فلهذا
 والبراد به الحبس لانه ذكر في عين الاول **قوله** مخلوق خلطة الجوار
 والثاني خلطة الشيوخ والتعبير في الاول بالفتح ظاهر دون الثاني
 لانه محترز شرط ودوام الثاني لانه محترز شرط ودوام الخلطة كما مر **قوله**

قوله
 ٦

القدر ما اخرج الخ هذا معناه اصطلاحا اما لغة فهو ما بني على
 غيره كغير الشجرة ويقال له الاصل فهو ما بني عليه غيره **قوله**
 نصفها اي مثلا وانما قيد به لاجل قوله اخذ من كل منهما نصف شاة
 وقوله في الحول اي في ثمانية كان ملك اربعين شاة ستة اشهر
 غرم باع نصفها حال ثوب النصف شاة اي غير متميز فقوله شاة
 حال من النصف وكذا معينا ودامت الخلطة بان لم يفر ذلك
 النصف بالقبض وقوله من اخراي لاخر متعلق بباء **قوله** تمام حوله اي
 حوله كل من البائع والمشتري اي عند تمام حوله كل حوله البائع اوله المحرم مثلا
 وحوله المشتري من حين الشراء كرجب وكلام المصنف ضعيف والمعتد انه لا يؤخذ
 الا من البائع نصف شاة عند تمام حوله اما المشتري فلا يؤخذ منه شيء عند تمام
 حوله لنقص النصاب بسبب النصف الذي اخرج البائع سواء اخرج من عين
 الاربعين شاة او من غير عال ان حق الفقرا متعلق بعين النصاب فاذا
 اخرج من غيره فكان له اخرج منه فرض المسيلة ان النصاب لم يزد شيئا على
 الاربعين كما هو ظاهر **قوله** لو ملك نصاب ثم فاق زاد عليها شيئا ولو نصف
 شاة وجب الاخراج على المشتري لعدم نقص النصاب بما اخرج البائع وكذا
 اذا حمل البائع الزكاة من غير النصاب فيجب على المشتري نصف شاة
 لحوله لدوام الخلطة **قوله** وحولها مختلفا فترضى بان فيه الاجازة بالمفرد
 عن المثني واجب بانه على حذف مضاف اي وابتدأ حولها مختلفا لانه
 من باب حذف النفا على جواز اي مختلفا اولها وان اتفقا في بعض
 الزمن وفي بعض النسب وحولها بالافراد وهي ظاهرة وعدل عن قول
 اصله وحولها مختلفا لانها انما هي اختلاف الحولين بان يكون احدهما
 سنة تسع والاخر سنة عشر مثلا بخلاف التعبير بالافراد في الخبر
 المحرم الى تقدير مضاف مثلا في المبتدأ فانه يقتضيان المختلف انما هو
 ابتداءها لا جمعها لا اتفاقها في بعض الزمن كما روي صورة ذلك ان ملك
 احدهما اربعين شاة غرة المحرم والاخر اربعين غرة صفر واخلطها
 غرة ربيع الاول فعلى الاول اذا جاء المحرم شاة وعلى الثاني اذا جاء صفر
 شاة ايضا وفيما بعد ذلك من الأعوام يلزم الاول اذا جاء المحرم نصف
 شاة والثاني اذا جاء صفر نصف شاة ايضا وهكذا ويصور ذلك
 ايضا بان يعضي لاحدهما ستة اشهر من حين ملك النصاب وللآخر

اربعة

اربعة اشهر فبعد ستة اشهر يلزم الاول شاة وبعد ثمانية اشهر
 يلزم الثاني شاة وبعد ذلك يلزم الاول عند تمام حوله نصف شاة وكذا
 الثاني عند تمام حوله لا عند تمام حوله لا عند تمام حوله الاول وهكذا في
 في بقية الاحوال وانما قيد باختلاف ابتداء الحولين لانه المستفاد كما قاله
 قل والا فثقله ما اذا اتحد ابتداءها كان ملك كل منهما اربعين شاة
 مضى عليها ستة اشهر ثم خلطها فبعد ستة اشهر اخراي يلزم
 كل واحد شاة وفي كل عام بعد ذلك يلزمه نصف شاة وتقدم التنبه على
 ذلك **قوله** اي زكي كل منهما ماله الخ محل ذلك اذا كان لكل منهما نصاب
 فان كان لاحدهما نصاب دون الاخر زكي الاول زكاة الافراد في ذلك
 العام وزكاة الخلطة فيما بعده والثاني زكاة الخلطة من حين الخلط
 وان لم يكن لواحد نصاب زكاة الخلطة من حين الخلط ولو قال المصنف
 زكي من بلغ ماله نصابا منها كان او ضمن **قوله** لحوله اي عند تمام حوله كل منهما
قوله وفي السنة القابلة اي وكذا فيما بعدها من السنين فلا
 يحتمل ان في الحول ابد اما دام النصاب في ملكها **قوله** لحوله اي الحول
 كل منهما فاذا جاء المحرم اخرج الاول نصف شاة واذا جاء صفر اخرج
 الثاني نصف شاة وهكذا كما مر وفي نسخة لحولها اي الخلطة اي
 للحول الذي يركبان فيه زكاة الخلطة وهو ما بعد الحول الاول وان
 فيه للمعنى فيتمثل الحولين وفي بعض النسخ لحولها بضمير التثنية
 وهي ظاهرة اي بالنظر لحول كل منهما **باب تجهيل الزكاة**
 اي اخرجها قبل وقت وجوبها في المال الحولي وفي زكاة الفطر وتجهيل
 ق لا حتى يشتمل الحولي وغيره ليس في محله كاسيا في يجوز تجهيل المحل
 ذلك في غير الحولي اما هو فلا يجوز له التجهيل عن موليه سواء الفطرة
 وغيرها نعم ان محمل من ماله جاز فيها يظهر انه شتم راي لا المحرم
 يدخل في ملك المولى بتقدير او الاشياء التقديرية يقتضيهما ان
 يقتصر في الحقيقة ولا ذلك اوفق بالمولى ولا يرجع المولى الى المولى
 بما اخرج من سوا نوى الرجوع ام لا لان هذا ليس ضروريا وهو
 انما يرجع عليه بالاموال الضرورية **قوله** في المال الحولي هو النعم
 وعرض التجارة والنقد غير المعدن والركاز وخزنجير وغيره وهو النعم
 والحب والمعدن وغيرهم ربع متين المنهاج والصحيح انه لا يجوز اخراج

قوله
٦

زكاة التمر قبل بدو الصلح ولا الحب قبل اشتداده لانه لم يظهر ما يمكن
معرفة مقدارها تحقيقا ولا ظنا فصار كما لو اخذ الزكاة قبل خروج الثمر
وانفق الحب ولا بد وجوبها بسبب واحد وهو ان الزكاة لا تجوز
اما بعد بدو الصلح واشتداد الحب فيجوز قبل الحفاف والنصفية اذا
غلب على ظنه حصول النصاب لانه الوجوب قد ثبت الا ان الاختلاف
لا يجب الا بعد الحفاف والتصفية ولو اخرج من غيب لا يتزيب او رخص
لا يتم اجزا قطعا اذ لا تجوز احوالا مختصا في تجزئة زكاة الزروع والثمار
تفصيل ان كان ذلك قبل وقت وجوب الاستقراء بان كان قبل اشتداد الحب
وبدو صلح الثمر امتنع وان كان بعد ذلك وقبل وجوب الاداء بان
كان بعد الاشتداد وبدو الصلح وقبل الحفاف والتصفية جاز فيخرج
من القدر الذي عنده ومثلها في ذلك المعدن فلا يجوز تفصيل زكاته
قبل الاخراج من المعدن ويجوز بعده وقبل التصفية فقيده المصنف المحولي
لان غيره فيه التفصيل المذكور **قوله** بعد ملك النصاب قيد في مفهومه
تفصيل كما سياتي انه كان في المال المحول فيها او نقدا لم يجز تفصيل زكاته
قبل ملك النصاب لان حوله لا ينفع الا بعد ملكه وان كان تجارة جاز
تفصيل زكاتها قبل ملك النصاب لان حوله لا ينفع بمجرد الشرائينتها
فلا يشترط في انعقاده ملك النصاب حتى يشترط في التفصيل ان يكون
بعده لكن لا بد ان يكون بعد انعقاد الحول بوجوب الشر بالنية كما مر قال
في المنهج في تفصيلها لعام فيها انفق حوله ولقطة في رمضان او يوزن
الشرائط انعقاد الحول من قول الشر وقبل تمام الحول فانه يفيد انه
لا يجوز تقديمه على الحول ومن قوله فيها بعد لان زكاة ما بعدها لم ينفع حولا
قوله ارضى اي سهل وسماها رخصة من حيث صحتها قبل دخول
وقتها نظر الى تفصيل براءة الذمة كصلاة جمع التقديم وان كان ذلك
واجبا ارفاده قل **قوله** ولا الحق المالى هذه قاعدة فقهية وخرج
بالمالى البدني فالصوم فلا يجوز تقديمه على الحث في الكفارة وقوله بسبب
اما فيه تغلب لا السبب هو ملك النصاب فقط وحولان الحول
يشترط واما ان مراده بالسبب ما يتوقف عليه الشيء مطلقا فلو
كان للسبب ثلاثة اسباب لم يجز تقديمه على اثنين منها قال بعضهم
وانظر ما مثاله اهو ويمكن ان يمثل ذلك بالمتعة فانها متوقفة على

اي من قول عام

العقد

العقد والدخول والطلاق ولا يصح تقديمها على اثنين من ذلك بل ولا على
واحد ويمكن ان يمثل ايضا بنفقة القريب فانها متوقفة على فقير الاخذ
وعنى المقضي ودخول الوقت فلما عطاها شيئا قبل تحقق الثلاث لم
يجز وبنفقة الزوجة فانها متوقفة على النكاح والتمكيد وطلوع فجر
كل يوم ولا ينتقض ما ذكر زكاة الفطر المتوقفة على جز من رمضان
وجز من شوال وعنى المقضي يومه وليلتها لانه كلام من الجزئين ليس
سببا مستقلا بل جزء سبب **قوله** على احدها اي لا عليها معا **قوله**
كتقديم الكفارة اي بغير الصوم كما مر والمراد بها كفارة اليمين وهي
نظير لما نحن فيه فالكافي للتنظير وقوله على الحث اي وبعد الحلف
لانه لا يجوز تقديمها على السبب معا كما مر **قوله** وذلك اي جواز
التفصيل وقوله لا اكثر منها هذا عندنا وعند مالك يمنع التفصيل
مطلقا وعندنا في حنيفة يجوز التفصيل مطلقا من السنة او اكثر
ومذهبنا تقسط بينهما وخير الامور اوساطها فان عجل لاكثر
من عامين اجزاه عن الاول مطلقا فلي المعتمد اي سوا عين كل سنة مثلان
سنة او لا وانما تفر للمحل التردد في النية لصعوبة التفصيل والامر
يجز تفصيل اصلا وعبرم زكاة محل لاكثر من عامين اجزاه عن الاول
مطلقا دون غيره سوا في ذلك كما قد ميز حصة كل عام ام لا كما
اقتضاه كلام الاصحاب خلافا للسبلي والاسنوي ومن تبعهما
اي في قولهم انه ان ميز اجزاه عن السنة الاولى والا فلا **قوله**
لان زكاة ما بعدها لم ينفع حولا تقدم انه يجوز هذا شرط في حوز
التفصيل وهو انعقاد الحول فهو ما يؤخذ من كلامه ضمنا وصرح به في المنهج
كما مر **قوله** تسلف النبي عليه الصلاة والسلام اي تجزئ كما كان ذلك
مهيلا قبل الوجوب عبر بالسلف **قوله** فاجبت عنه اي اجاب بجواب
الاول بالمنع اي منع الاستدلال بذلك الحديث لا يقتضيه اي انقطاع
سنده بان دخله ارسال او عضلا وغير ذلك قال البيهقي وكل ما اتصل
بحال اسناده منقطع الاوصال اهو والثاني بالتسليم اي تسليم انه
يسبق له به لعدم انقطاعه وقوله في عامين اي انه تسلف منه
في العام الاول صدقته في اوله وفي العام الثاني كذلك فتسلف
دفعتين في كل دفعة صدقة عام وليس المراد انه اخذ صدقة اكثر

بين

من سنة في سنة **قوله** العينة خرج زكاة التجارة كما سياتي لانها متعلقة
 بالقيمة وقوله عنها طعن في بعض النسخ اي عنها وعن المائة الثانية وفي
 الكلام حذف الواو مع ما عطفت لان الحجة ليست عن المائة وحدها وفي
 بعض النسخ اسقاط عنها وفي اولى وقوله وان اتفاقا غاية فينا قبله
قوله اما زكاة التجارة فمحتز العينة كما مر **قوله** كان اشترى عرضا
 وكذا لو اشترى عرضا ما يتبين فمحتز زكاة ارضعاية وحال الحول وهو يساويها
 اهرش الاصل **قوله** وشرط اجزائية اي وقوعه زكاة **قوله** بقا المالك الخ اي
 استمرار كل منهما على صفة الوجوب من اول الحول الى اخره واشترط
 ذلك صحبه بالنسبة للمالك اما بالنسبة للقابض فليس يصح
 لان الشرط ان يكون تلك الصفة وقت القبض ووقت الوجوب
 دور ما بينهما واشترط كون القابض بتلك الصفة يقينا او استصحابا
 فلو غاب عنها خال الحول او قبله ولم تغير حياته او احتياجه اجزا المعجل
 ومثل ذلك ما لو حصل المال او قبله ولم يتغير عند اخر الحول ببلد غير
 بلد القابض فان المدفوع يجري من الزكاة كما اعتمدته النوازل رحمه الله
 اذ لا فرق بين عينة القابض من بلد المال وخرجه من بلد القابض
 افاده م ر ل ك ف قد بعضهم الثاني في ان كان خروجه بغير اختياره
 للمالك في خروج بدين غير قال لا وهو يجري ذلك في الفطرة حق لوجه
 محلها ثم كان عند الوجوب في بلد اخر اجزا اوله من الاخراج ثانيا في
 نظره و قد ر ش حنا الحنفى نقل عن شى جريان ما ذكر في الفطرة
 فاذا محلها في بلد ثم سافر لآخرى اجزات ولا يلزمه اجزائها في الاخرى
قوله ان تمام الحول اي الذي هو وقت الوجوب ولا يضر فقيره بعد
 ولو في زمن لا يمكن فيه من الاخراج والفاية داخله في المصا للوجود
 القدرية الدالة على الحول وهي عدم الفرق بين اجزاء الحول ومحل
 الخلاف في الحول والخروج اذا لم توجد قربة كما هو مقرر قال علي
 الاجهوري وفي دخول الفاية الاصح لا تدخل مع اليحيى وحتى دخل
 ولو قال الى وقت الوجوب كما عبر به في المنهاج فكان اولى ليشمل
 زكاة الفطر فما عترض به على المنهاج وقع فيه هذا **قوله** فان تغير
 حاله الخ ذكر ما يحصل به التغير ستة امورا احكاما ثمانية تفصيل
 لان الاولين منها يجزى في المالك والقابض فيرجعان الى اربعة هذا ان

الحاجة والام
 خلاف ما قبلها
 اذ لا اعتبار للمالك
 في خروج بدين غير

المعتبر

اعتبر متعلق الوصفين بكل منهما فان اعتبر كونها اما ان يوجد
 في كل منهما بالفعل او في المالك فقط او في القابض فقط رجع الوصفان
 الى ستة لان الموت اما ان يوجد فيها او في المالك فقط او في القابض
 فقط وكذلك الردة فتراجع الستة المذكورة في المعنى حينئذ الى عشرة
قوله برودة الخ لكن الردة تنصرف من المالك في اي جزء من اجزاء الحول
 اما من القابض فلا تنصرف الا اذا اتصلت بالموت فان ارتد ثم عاد في
 اثناء الحول لم يضر كما مر **قوله** يعني اي بغير الزكاة المعجلة فلا
 يضر غناه بها اما لكثرة ثمنها او ثقلها او تجارتها فيها او كونها شحنا
 كبيرا واعطى كفاية عام لان المعتبر في الفتي كفاية العرف الغالب
 ان لم يبلغه والا فلكفاية سنة وكذا لو استغنى بها وبغيرها
 لا يضر لانه بدونه ليس بغير وانما لم يضر غناه بها لانه انما اعطى
 ليتغنى فلا يكون ما هو المقصود وما يغني عن الاجزاء ولا انما اخذناها
 منه لا فقرا واحتجنا الى ردّها فان ثبت الاسترخاء يعود الى نفسه
 اهم **قوله** برق له يحتمل ان الضمير للمالك اي ان القابض يكونه رقيق
 المالك فلا تجزى الزكاة له مطلقا سواء كان مكاتب ام لا اذ لا يجوز
 لرقيق ولو كان تابا الاخذ من زكاة سيده ويحتمل ان الضمير للقابض
 اي اقرب رقيق نفسه فاذا اقرب بذلك للمالك ففيه مامر او لقدره نظرا
 كان مكاتب لم يضر لان مكاتب غير المالك من اهل الزكاة وان كان غير
 مكاتب ضرر لعدم اهليته للزكاة حينئذ **قوله** وهو مجهول النسب
 خرج ما لو كان معلوم النسب فلا يقتصر اقراره **قوله** استرده الخ جواب
 ان اي استرده فورا عند حصول واحد ما ذكر فلا يجب عليه الصبر
 الى اخر الحول لاحتمال عود فقره او عود غنى المالك او اسلامه ولا يحتاج
 في الاسترداد الى لفظ بدل عليه رجعت بل ينتقل ذلك المعجل للمدافع
 بحج وجود سبب الرجوع وليس هذا كالحج في الهبة لان القابض
 هنا لا يملكه الا بسبب الزكاة فاذا لم تقع زكاة زال المالك **قوله**
 ان بين انه زكاة معجلة اي صرح بذلك عند الدفع او بعده وقوله
 او عليه القابض اي عند الدفع او بعده على المعجل فقط لا على المدفع
 الدفع ليس بغير فلا فرق بين ان يقتصر العلم بالقبض وان
 يطرأ بعده ومباراة م راو علم القابض انها معجلة علما مقارنا لقبض

Copyrighted material

صدق
٩

المعجل وكذا الحادث بعده كما وجه السبيل **قوله** فان لم يبين ولم يعلم الاول
اختلفا في التبيين او العلم **قوله** القابض يمينه اذ لا يعرف الا منه وغير
المتعجل مع شتم زوال اصح انها لو اختلفا في مثبت استرداد العلم القابض
بالتعجل او تصريح المالك به او اشتراط الرجوع عند عروض مانع صدق القابض
او وارتبه بيمينه لان الاصل عدمه وكذا لو اختلفا في نقص المال عن النصاب
او نقصه قبل العمل او غير ذلك **قوله** متى ثبت استرداد الخ
تقييد للثبوت في قوله استرده كانه قال هذا ان بقي فان تلف او نقص او زاد
فبأي **قوله** فله بدل اي من مثل او قسمة وغير المتعجل وشي او بدله من مثل
او قيمة ان تلف والعبرة بقيمة وقت القبض لا وقت تلف لان ما زاد حصل
في ملك القابض فلا يضمنه انه فهو مضمون فبأي **قوله** او به فنقص اي نقص
صفة بان لا يفرد بالعقد كرض وهزال وخرج بنقص الصفة نقص الثمن
عمل بعينه من قتل احد هاهنا يستر الباقى وقيمة التالف افاده في المنهج
فالمراد بنقص العين ما يفرد بالعقد وقطع اليد من جملة نقص الصفة لعدم
افزاده بذلك فحل المحض له من نقص العين فيه **قوله** قبل سبب
الرد اي وهو الزدة وما بقدها مما مروى وخرج به الى احدث بعد سبب الرد او
معه فله فيه الارش **قوله** فلا ارش له اي جرد وشمه في ملك القابض فلا يضمنه
نعم لو كان القابض غير مستحق حال القبض غير مستحق حال القبض وجب
عليه الارش لعدم ملكه حينئذ قال المناوى ضابط كل ضمة كلة ضمن
جزوه الا المعجل في الزكاة وخطر الصرافة الذي تعيب في يد الزوجة قبل
الطلاق **قوله** استردوها بالافراد اي الزيادة وهي اظهر ونسبة الاسترداد
لها مجاز في استردادها **قوله** اصلها **قوله** الحادث قبل سبب الرد اي
ولو انفصلت بعده اقول **قوله** كولو اي منفصل اذ لا يقال له ولذا لا يح
اما قبل انفصاله فهو محل وهو من الزيادة المتصلة كما قاله مروقته
شحننا عطية وناقش في ذلك قول الصافي بان الحل في سائر الابواب
من الزيادة المنفصلة الا في باب الفليس فانه من المتصلة لتقصير الفليس
في الجملة فلما جاء السبب من جهته ملكنا البايع من الرجوع في الحل وكما قلنا
تجمل الزكاة فاذا اخذها شخص ثم استغنى بغيرها بعد ان حملت
استرجعت منه بجملة **قوله** ولله ولو قبل خروجه من الضم لانه تهيأ
لخروج ونشأه الضوم ولو على ظهر الدابة وعبارة مروا الاصح انه لا يسترد

اي الاصل والزيادة
او السبب والكثر
وفي بعض النسخ
تتروها
تلو

زيادة

زيادة منفصلة حقيقة كولو وكسب او حكما كلبين بضرع وصوف على
ظهر لانها حدثت في ملكه **قوله** واذا لم يقع المعجل زكاة اي
لعروض مانع مما مر كوت القابض معرا وقوله وجب تحديدها
اي فيما بقي النصاب واهلية المالك **قوله** نعم لو عمل استرداد على ما قبله
من وجوب التجديد عند عدم وقوع المعجل زكاة وهو استدراك صور
لانه لم يبق حينئذ نصاب سائمة لنقصه فلا حاجة لاستثناء ذلك **قوله**
فلا يكمل نصاب سائمة اي لان النصاب بنقص القيمة ليست من جنس
الشيء وحينئذ فلا حاجة للاستثناء كما مر لعدم دخوله فيما قبله
باب زكاة المعدن والركاز المفرد
الدار ففتحها من معدن بالمكان اقام به ومنه جنات معدن اي اقامة وسياقي
انه يطلق على معدين والركاز من ركنين بمعنى غرز او حفر ومنه قوله تعالى
او شيع لهم ركن اي صوتا خفيا وقدم المعدن على الركاز لقوة الاول
بتمكنه من ارضه كما قاله مروقته **قوله** لا يجب اي لا توجد ولا تطلب وقوله
في شيء منها انما قدر ذلك ليضم الاستثناء لانه ظاهر ما قبله عدم وجوبها
في المجموع الصادق بوجوبها في البعض دون البعض فيضيق الاستثناء
بعد فافاد بذلك المقدر التعميم في النقي وحينئذ فيضم الاستثناء لانه
مغيار لعدم **قوله** ويلو هو المفرد في بالبنور **قوله** كلالا دلة السابقة
منها خب وفي الرقعة ربع العشر **قوله** وان حصل علاج المنا سبان
يقول وان حصل بلا علاج ليكون رد على القول الضعيف القاؤه
ان حصل بلا علاج ففيه الخس بالركاز الا ان يقال انه قصد بذلك الرد على
من قال ان فيه الخس مطلقا وقد حكي القولين في المنهاج وغيرهم ثم روي
قول بلزمه الخس بالركاز بجماع الخفا في الارض وفي قوله ان حصل بقصد
كان احتاج الى طعن او معالجة بالنار ربع عشرة والاخيه لان الواجب
يزداد بقلة المونة وينقص بكثرتها كما في العشرات ويرد بان من
شان المعدن التقب والركاز عدمه فانطنا كلا عظمتها **قوله**
لعموم الادلة كخبر وفي الرقعة ربع العشر وخبر الحاكم في صحيحه انه عليه
الصلاة والسلام اخذ من المعادن القبلية الصدقة وشتم المنهج الحديث
الاول مبين لقدر المخير في الثاني والقبلي نسبة لقلة بلده من نواحي
الفتح بضم الفاء وسكون الراء محل بين مكة والمدينة بساحل البحر على ارج

Copyrighted material

مراحل من المدينة **قوله** والمعدن ما يستخرج هو المراد في الترجمة وخرج
بالاستخراج ما لو بقي في الارض المملوكة له سكن فلا زكاة فيه ولا بد ان
يكون المستخرج من اهل الزكاة لخرج بذلك الذي فلا زكاة عليه
فما اخذه قبل منعه على وجه النسيب ويخرج ايضا المكاتب فيملك ما يافيه
ولا زكاة عليه اما ما اخذه الرقيق فليس عليه **قوله** ويسمى هذا المكان الخ
اشار الى ان المعدن لفظ مشترك يطلق على معنيين سواء كان بفتح الدال
او كسرهما وقيل الاول اسم للمكان والثاني ما يخرج منه **قوله** والركان بمعنى مركز
كتاب بمعنى مكتوب **قوله** ويصرف اي كل من المعدن والركان اتفاقا في الاول
وعلى الاصح في الثاني وقيل يصرف ذلك لانه لا اهل له لانه مال جاهلي حصل
الظفر به من غير ان يحاط به ولا ركان فكان كالنقيم **قوله** وهو اي اصطلاح
اما لغة فهو من الركن بمعنى الخفا او الغز على ما مر وقوله وقيل
بمعنى مفعول اي مدفون ولو بالقوة كان اظهر السيل فخرج بذلك ما كان
ظاهرا بغير سيل او شك فيه **قوله** الجاهلية المراد بها ما قبل الاسلام
اي قبل بعث النبي عليه الصلاة والسلام ولو في زمن نبي من الانبياء المتقدمين
كسيدنا موسى وسيدنا عيسى عليهم الصلاة والسلام فقول الخطيب
سواء بذلك لكثرة جهالاتهم او تافه لثباته والاغلب **قوله** لا دين الاسلام
بان وجد عليه شيء من الفرائض او اسم ملك من ملوك الاسلام فان لم
يعرف انه دين اسلام او جاهلية بان كان مما يضرب مثله في الجاهلية
والاسلام او مبالا اثر عليه كما لتبرو الحلي فلقطة اهل قاله في شئ المنهج
قوله وشرط ملك الخ ويشترط ايضا ان يكون من اهل الزكاة على ما مر
وان لا يعلم ان ملكه بلفظه الدعوة وعائد الا فهو في **قوله** ان لا يوجد
ملك غيره الخ اي ان لا يوجد في مكان من هذه الامكنة الاربعه كان وجهه
بحوات او مكان احياه وعبارة المنهج وشئ فان وجد بحوات او ملك
احياه زكاة وفي معنى الموات القلاع والقبور الجاهلية **قوله** بطريق
سلوك كالشوارع وقوله ولا مكان مسكون كمنزل **قوله** وهو اي قوله
ولا مكان مسكون او مطروق اولي الوجوه العموم ظاهرا في غير القرية
كالقرية ووجه الاول قوله ان كلام الاصل يوجب ان المطروق ليس كذلك
والحكم بخلافه فالعموم في مكان والاولوية في زيادة او مطروق **قوله**
فهو لقطة اي فيعرفه الواجد له سنة ثم له ان يملكه ان لم يخطر

ماله

ماله اهرش المنهج **قوله** الا ان يجده استثنان قوله والا الخ والاستثناء
المذكور قاصرا لث مثل ملك الغير بقية الامكنة المتقدمه كما استفاد
من كلامه في شئ المنهج ثم قال وذكر هذا في وجده في سجد او شاع من
زيادة اهل فلان الا ان يقول ان علم ملكه في شئ من الامكنة المذكورة
كله والا فلقطه فيما عدا ملك الغير اما فيه فهو من تلقى الملك عنه وهكذا
قوله وعرف ذلك الغير فان لم يعرف قال ضاع امره لبيت المال وقال
بعض العلماء ان من وجد ما لا ولا يعرف ملكه او وجده قد مات
بلا وارث فله صرفه في وجوه الصدقة عن ملكه ويشاب على ذلك
خصوصا ان علم ان دفعه للامام تخصيص له لظلمه اهل قول ويجوز
لواحدة ان يكون منه نفسه ومن تلمذه موثقه حيث كان من
يستحق في بيت المال قاله المحشي نقلا عن شيخه **قوله** ان لم ينفقه صادق
بما اذا سكنت او ادعاه مع انه لا يكون له الا في الحالة الثانية على المعتد فلان
الاولى ان يقدل ان ادعاه كما في المنهج وياخذه حينئذ بلا عيب كما متفق الزار
ان لم يدعه الواجد والا فلا بد من البيع قاله **قوله** والآباء نقاه على كلام
المصنف وقد علمت ضعفه فالمعتد ان يقال بان لم يدعه بان نقاه او سكنت
قوله الى المحشي اي اولى اقطعه السلطان اياه وقوله فهو له اي او
لورثته من بعده وقوله وان نقاه اي سواء ادعاه او سكنت او نقاه
لانه ملكه شفا للارض ولم يزل ملكه عنه ببيعها لانه مدفون منقول
فتلزمه زكاته السنة الماضية وفي بعض النسخ اسقاط قوله
فهو له وان نقاه واشيا بها اولى والحاصل انه ان وجد اركان موات
او ملك احياه زكاة او يملك غيره وعرف فله ان ادعاه والا فلا
قلقه عنه وهكذا الى المحشي فله وان نقاه وشله ورثته بعد
موته وان وجد بمسجد او شارع او خلفها فان عرف ملكه فله
والا فلقطة اهل قاله مرفق شئ ولو وجد في ارض الفاعل كان له
او في ارض النبي او في دار الحرب في ملك حربي فهو له او في ارض موقوفة
عليه واليد له فله كما قاله البغوي واقره **قوله** نصا باي خالصا
ولو بالضم وعبر المنهج وشئ ويضم بعض نيته لبعض ان اتخذ معدن
وانتقل عمل او قطعه بعذر كمرض وسفوف صلاح الله وان طال الزمن
عرقا او زال الاول من ملكه والآباء تعدد المعدن او قطع العمل بلا عذر فلا يضم

من لا اول لثان في المال النصاب لا جاز ان يزكي الجميع ويضم ثانيا لما ملكه لاجل
 ان يزكي الثاني فقط فان كل النصاب زكي الثاني فلو استخرج بقعة
 عشر متقلا بالاول ومتقلا بالثاني فلا زكاة في التسعة عشر ويجب في المثال
 كما يجب فيه لو كان مالاً كالتسعة عشر من غير المعدن كما رث **باب**
قسم الصدقات جمعها لاختلاف انواعها من صدقة نفق ونفقة وغيرها
 وسميت بذلك لاشعارها بصدق رغبة بازائها في الدين وذكر المصير كرامة
 هذا الباب منها تبعاً للشافعي رضي الله عنه في الامم وذكره الشافعي في المختصر
 عقب الفئ والفتية وجبر عليه اكثر اصحاب لان كلامه في الفقه الفقيه
 والزكاة قال يتولى الامام جمعها وقسمته على مستحقين وجبر الشافعي
 في الروضة على الاول وقال انه احسن لتعلقه بالزكاة **قوله** اي الزكوات
 اشار بذلك الى ان المراد بالصدقات الواجبة لا المندوبة **قوله** في الثانية
 جمعها بعضهم في قوله صرفت زكاة الحسن لم لا بدات **قوله** واي لها محتاج
 فقير ومسلكين وغارز وعامل **قوله** ورق سبيل غارم ومولف **قوله** النور
قوله في اية انما الا ان اريد بانما الصدقات الى حكم فاضافة اية الى ذلك
 للبيان وان اريد الى ابن السبيل فاضافة اية اليه من اضافة الكل للجزء وقد
 علم من الخبر بانما انما لا تصرف لغيرهم وهو مجمع عليه وانما وقع الخلاف في
 استيفائها وسياتي واصناف الائمة الكريمة الصدقات الى الاصناف
 الاربعة الاولى بلام الملك اي نيتهم اليهم بواحدة لام الملك اشعاراً
 باطلاق ملكهم لا اخذونه والى الاربعة الاخيرة بغير الضرفية اشعاراً
 بتصرف ملكهم فيسترونها ما اخذوه ان لم يصرفوه فيما قوله سواء
 بقي ملكه او بعضه وامار في الظرفية في قوله وفي سبيل الله وابن السبيل
 اشارة الى انما الفتها لما قبلها من حيث ان الاولين اخذوا لغيرهم لان
 المكاتب باخذهم لسيدهم والفارم للدين وهما اي الفارز وابنه السبيل
 اخذوا لانفسهم واي بالواو دون اولافاة التشريك بينهم فيها فلا يجوز
 تخصيص بعض الاصناف الموجودين بها قاله الامام الشافعي رضي الله عنه
 واخرون وقال الائمة الثلاثة وكثيرون يجوز صرفها الى صنف واحد
 من الاصناف لانه الائمة وارادة لبيان المصروف لا للتعميم وهو قول ضعيف
 عندنا واحسن اصحابنا بالاجماع على انه لو قال هذه الدراهم لزيد وعمر وبكر
 قسمت بينهم فكذا هذا **قوله** للمفقر الى اي مصروفة لهؤلاء وبرد بالفقراء

شدة

في ٤

لشدة حاجتهم **قوله** من لا مال له اي عنده اي لا مال له حلال يقع موقعاً
 اي يسد مسدداً لم يكن له مال أصلاً اوله مال لكنه حرام كشهود الخالم
 والمكاتب ومن يكتب باللهو والظلمة فهم فقراء يجوز لهم الاخذ من الزكاة
 حيث لم يكن لهم صنعة تليق بهم وان كان عندهم اموال كثيرة اوله مال ولا
 كتب اي حلال لا يبق به يقع موقعاً بان لم يكن له كتب أصلاً اوله مال
 لكنه حرام او حلال لكن لا يليق به او يليق به لكنه لا يقع موقعاً من كفايته
 من يكتب اربعة ولا يفيها الا عشرة **قوله** يقع اي كل منها او مجموعها
 اي لا يقع كل واحد على انفراد موقعاً ولا مجموعها كذلك والمزاد كفا
 بقية العمر الغالب وهو اثنان وستون سنة فان بلغ ذلك اعتبر
 كفايته سنة سنة مطعماً وملبساً ومسكناً وغيرها مما لا بد منه
 على ما يليق بحاله وحاله ممونة من غير اسراف ولا تقتير قاله راجد
 تصرف الفقير بنحو ما ذكرنا وقضية الحدان الكسوف غير فقير
 وان لم يكتب ان وجد من يستعمله وقد راعيه من غير مشقة لا تحتل
 عادة وحلله تعالى عليه ولا يقبضه والا اعطى وان ذاك المال الذي عليه قدره
 ديناً ولو حال على المقتدر غير فقير ايضاً فلا يعطى من سهم الفقراء حتى
 يصرف ما معه في الدين اطلاقاً والاولى ان يزيد المصنف في التفرقة ولم
 يكف بنفقة من تلزمه نفقته لا اخراج الزوجة والمكاتب بنفقة
 أصلاً ومن فلا يعطيان وان سقطت نفقة الزوجة بنشور لغيرها
 على تحصيلها حالاً بالطاعة **قوله** ولا يمنع الفقر بالنصب مفعول مقدم
 على الفاعل وكما الفقر المسكن فلو اخرج هذا عن تعريف المسكن وقال ولا
 يمنع الفقر والمسكن الا كان اولى كما فعل في النهج معتزلاً بذلك
 على أصله المساوي للامة هناك فسمان من لا يشهد **قوله** مسكنه
 اي الذي يحتاجه ولا يقبضه فان اعتاد السكن بالاجرة او في المدرسة
 ومعه شيء مسكن اوله مسكن خرج من اسم الفقر بما فيه كما بحثه
 السبكي وانما لم يبع المسكن هنا ويبيع على المكاتب لان الزكاة حق الله
 فتوزع فيها بخلاف حق الاوصياء والعيال وبعضه في **قوله** وثابه
 اي ولو لتجمل بها في بعض ايام السنة ولو تعددت حيث لاقت به
 ومثل ذلك حل المرأة الا يبق بها الحاجة اليه للزينة وفرض المسئلة
 انها غير مزوجة والا كان مستغنية بنفقة الزوج فلا تأخذ من الزكاة كما

حلال لكنه لا يقع موقعاً
 من يكتب اربعة وهو
 محتاج لعشرة وقوله
 ٥

يته

مرا فاده من زيادة **قوله** وعنده الذي يحتاجه لخدمته او منصبه بخلاف من
يحتاجه لزوجه ومثل العبد كتب الفقيه التي يحتاجها ولو نادر مرة
في السنة وان تعددت من فنون مطلقا فان تعددت من فن
واحد فان لم يكن صاحبها نحو مدرس بيع ما زاد على واحد منها في
ويبقى المبسوط ويباع الموحى الا ان يكون فيه ماليس في المبسوط ويبقى
الاصل لا الاصل فيما لو تعددت نسخ من كتاب وان كان صاحبها نحو مدرس
بقيت له كلها ولا فرق في تلك الكتب بين ان تكون كتب علم شرعي او آله
او كتب طب وليس ثمة من يعتني به او وعظ لنفسه او غيره
وان كان في البلد واعظا لانه يتعظ من نفسه مالا يتعظ به من غيره
افاده من رفق **قوله** وماله الغايب بمرحلتين اي فياخذ الى ان يصل
له لانه معبر الا ان ومثل الغايب الى اخره وقد قيل بينه وبينه
فان كان دورها ولا حائل فحاله كالحاضر وقوله والموجمل اي فياخذ الى
ان يحل كما مر ولا فرق بين ان يحل قبل مضي زمن مسافة القصر ام لان
الدين لا كان معدوما لم يقتر له زمن بل اعطى الى حلوله وقدرته على خلاصه
بخلاف المال الغايب ففرق فيه بين قرب المسافة وبعد ها اذا فاده من رفق
قوله لا يليق به اي شرعا او عرفا لحرمة او اخلاصه بعهده فهو كالعدم
حينئذ فلو لم يجد من يستعمله الا من ماله حرام او فتنه شبهة فتنه
او كان من ارباب البيوت الذين لم يجز عاداتهم بالكتب وهو يخل
بمروته كانه لا اخذ من الزكاة فيها واما قوله في الاحياء ان ترك الشرف
نحو النفس والحيطة عند الحاجة حقاقة ورحمة نفس واخذ
الاوساخ عند قدرته اذهب لمروته فمحو لعل ارشاده للاكمل من
الكتب افاده من **قوله** والمساكين من قدر على مال اي من عنده مال كما مر
وقوله او كتب اي حلال لا يلقى كما مر ايضا وقوله يقع موقعا
كفايته اي وكفاية موهنة من مطعم وغيره مما مر اي يقع موقعا
من ذلك لو قدر على نفسه ولا يكتفيه ان لم يقتر قال من ركن يحتاج
عشرة فيجد سبعة او ثمانية ولو ملك نصا با او نصبا اذا كانت
بحسب لو وزعت على عشرين لا يحسن التجارة لاكتفيه للغير الغالب
ومر ثم قال في الاحياء قد يملك الفاق وهو فقير وقد لا يملك الا فاسا وحلا
وهو غني اما لو كان يحسن التجارة وعنده الف مثلا ولو وزعت على بقية

عمره

عمره لا يكتفيه لكنه يرضع منها ما يكتفيه وهو موهنة فلا يجوز له الاخذ من
الزكاة ولا يمنع المسكنة المسكين وما معه مما مر مبسوطا والمراد
بالكفاية هنا ما مر في الفقير لا يقال يلزم على ذلك اخذ الزكاة غنيا
بل الملوك من الزكاة لانا نقول من معه مال يكتفيه ربحه او عفا
يكتفيه دخله غني والاعنيا ما بهم كذلك فضلا عن الملوك فلا يلزم ما ذكر
وقد علم من ذلك ان المسكنة احسن حالا من الفقير واحسن له بقوله تعالى اما
السفينة فكانت لمساكين حيث سكن مالكيها سائلة فقول على ان المسكنة
من يملك ما مر لان من يملك سفينة يحصل ما يقع موقعا من كفايته غالبا
وهذا عندنا ونقله في المجموع عن خلاص من اصل اللغة خلافا لما لا يوجب حنيفة
رضي الله عنها وكبر لا فائدة للخلاف في هذا لان عندنا يجوز الدفع لو اخرج
وانما تظهر غرضه في الوصية فلو اوصى للاخوة من الفقير والمسكنة اي
للاخوة منها ففقدنا تصرف الاول وعندنا الثاني اطهر وزيادة من
واستدل بعضهم لمذهبنا ايضا بانه عليه الصلاة والسلام يقول من
الفقر في حديث الصحيحين وسال المسكنة في حديث الترمذي لكنه
ضعيف وبغرض صحة فقن المسكنة التي سألها القاضيه وان
لا يحشر في زمرة المتكبرين والاعنيا المترفعين على انه استعاذ من
المسكنة ايضا وحمل على انه انما استعاذ من فتنه الفقر والمسكنة
كالصبر والخط الى اصلين بسبب ذلك عادة لامن حالة الفقر
والمسكنة كما استعاذ من فتنه الفتن كالا شتغال به عن الله تعالى
لا من حالة الفتن لانه عليه الصلاة والسلام مات مكفيا باقائه الله
عليه **قوله** والعامل الى محل استحقاقه من الزكاة اذا فرقها الامام
ولم يجعل له جعله من بيت المال فان فرقها المالك او جعل الامام
له ذلك سقط سهم العامل قاله في علم المهج **قوله** كساع هو المجهول
لاخذ الزكاة وبقيته واجب ومثل العامل بسنة امثله واتى بالكتاب
اشارة الى انه لا يخرج موقعا ذرا منه العريف وهو الذي يفرق ارباب
الاستحقاق وهو كالنقيب للقبيلة ومنه المحدث اي المشهود ان
احتج اليه والسيال والوزان والقداد الذين يميزون بين النصاب
المستحق فان ميزوا الزكاة من مال المالك فاجر ثم عليه قاله في علم المهج
قوله وكاتب اي يكتب ما وصل من ذوى الاموال وما بقي عليهم **قوله** وحاشر
وحاشر

اي يجمع ذوي الاموال او ذوي الشها **قوله** وقاسم اي يقسم بين
المتحققين قاله في شئ المنهج **قوله** وحاسب اي الاموال الزكاة كما ان
يقول في الالف من الابل عشرة وحققة او خمسة وعشرون بنت لبون
قوله وحافظ الاموال الزكوية اي لا قاضي ووال فلاح لها في الزكاة بل
رزقها في خمس الخمس المرصدة للمصالح العامة ان لم يتطوع بالاعلان عليها
عام ويؤخذ من العلة المذكورة انه لا فرق بين ان ياخذ القاضي على الحكم
من بيت المال او لا فلا وجه لتقييد بعضهم له بالمرتزق وضع ان عمر رضي الله
عنه شرب لبننا فاجبه فقبل له انه من نفق الصدقة فادخل اصبعه فيه
واستقاه اه شئ المنهج بزيادة **قوله** والمولفة جمع مولف من التأليف
وهو جمع القلوب وهم اربعة وكلهم مسلمون **قوله** وينتد ضيعة اي
في اهل الاسلام والمراد ببيت الفتنة بان يكون عنده وحشة منهم اوفى
الاسلام نفسه بمعنى الايمان اي التصديق بنا على القول بترادفها وان
الايمان بزيادة بحسب ظهور البراهين وكثرتها وغير ذلك لا يعطى هنا
وينقص بغير ذلك ومن ثم كان ايمان الصدقيين اقوى من ايمان غيرهم
وقيل معنى زيادته ونقصه زيادة متعلقاته من الاعمال وقيل ان
الاعمال من سماء بنا على ما قاله بعضهم من انه قول وفعل ونية فزيادته بزيادة
الاعمال الداخلة في سماء ونقصه بنقصها وعلى هذا فلا يعطى سبب في زيادة
الاعمال والخلاف المذكور في غير الانبياء اما هم فاما انهم لا يقبل الا الزيادة اتفاقا
قال المحشي اما الاسلام الذي هو الاعمال الظاهرة فلا شك في قبوله الزيادة
والنقص وهو فيه نظر لان الاسلام التصديق بتلك الاعمال لانفسها فتعلقه
اخص من بتعلق الايمان الذي هو جميع ما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام
وحينئذ فيمكن ان يراد بالاسلام حقيقة لكن الاول اولى لعمومه تدبر
قوله اوله تشريف معطوف على قوله وينتد ضيعة اي اوس اسلم ونوبته
قوية لكن له شرف في فعل ولو امرأة كما قاله في هذا وما قبله ففهم ان
الفساء يعطيان مطلقا كما في ذكر الام لا احتجنا انهما لا قسم الامام
ام لا خلاف في القسم بعد بشرط في اعطائيهما قسم الامام والزكوة
والحاجة له كما يكون اعطاهم اهلون علينا من تخمين جيش **قوله** او متالف
بفتح اللام اسم مفعول اي او مسلم متالف الي لان الكلام في مولفة المسلمين
كما امر اما مولفة الكفار وعلم من ربحي اسلامه او يخاف شدة فلا يعطون لامن

فيمنعها

الزكاة

الزكاة اتفاقا مطلقا ولا من غيرها على الاصح الا ان ازالة نزولت بالمسلمين
والعباد بالله تعالى كما سر بعضهم ومجهم الكفار على بعض بلاد الاسلام
وكما هو الايند ففوت الا بيزل مال اليهم فيعطون حينئذ للضرورة اما
لغير ذلك فلا يعطون لان الله تعالى اعز الاسلام واهله واغنى
عن التأليف ولا يرد اعطاؤه عليه الصلاة والسلام مولفة الكفار
عن الغنائم لان ذلك كما من خمس الخمس وهو ملك له يفعل فيه
ما شا بخلاف من بعده **قوله** على مانع الزكاة اي على قتال من ذكر وقوله
او اعدائنا اي سوا كافرين او مرتدين او مسلمين كبقية **قوله**
المكاتب اي ولو لكفار وخوفا شئ وقوله كتابه متبعة فيدري شرط
ايضا اسلامهم كما يعلم مما ياتي وان لا يكون معهم وفاء التجوم وان قدر
على الكسب وانما لم يعط الفقير والمسكين القادران على ذلك كما مر لان
حاجتهما تتحقق يوما بيوم والكسب يحصل كل يوم كفايته ولا
يمكن تحصيل كفاية الدين الا بالتدريج غالبا ويشترط ايضا كتابة
الكل او البعض وكان الباقي حرافا كان رقيقا كان اوصى بكتابة
عبد ففهم الثلث عن كلة لم يعط وان يكون مكاتب غير المزدكي اما
مكاتبه فلا يعطى من زكاته شيئا لعود قايده اليه فجملة الشروط
خمس ولا يشترط حلول النجم بخلاف الفارم فانه لا يعطى حتى يحل
الدين والفرق التفرع لطرق الحق لتشويق الشارع اليه ولا يشترط
ايضا اذن السيد في الاعطاء افاده م رفوش بزيادة **قوله** غارم لاصلاح
اي لرفع خاصه بيت شخص او قبيلتين تنازعاني فقبل ولو غير ادي
ككليب او مال امتلف وان عرق قاتل القتل ومتلف المال فيستدين
ما يستكن به الفتنة وان كان شرف من يكتنها غيره فيعطى ان حل الدين
على المقتد افاده م **قوله** ولو لم يكن غنيا بشرط ان يستدين ولم
يهرق من ماله اما لو لم يستدين بان اعطى من ماله ابتداء واستدان
ووفى من ماله فلا يعطى انتهى افاده م واما قول المحشي ببلانته
شروط وذكر منها ان يدفع ما استدانه في شكلين الفتنة لا خراج
ما اذا استدان ولم يدفع ما استدانه في ذلك ففيه نظر لانه لا يصح
عليه حينئذ انه غارم لاصلاح **قوله** وغارم لنفسه الي اي غارم شيئا
تدانيه لنفسه لمباح اي بقصد ان يصرفه في مباح طاعة كانا اولاسوا

يوقف

صرفه في مباح او في معصية ويعرف قصد الاباحة بقراء الاحوال
فان تباينه لمعصية كغيره تفصيل ان صرفه في مباح او في معصية
وتاب وخطي صدقة في توبته اعطى اولم يتب لم يعط شيئا فصور
المسئلة **قوله** ان اعسر قد ثاب وهو معنى قوله في المنهج
فيه عطى مع الحاجة بان يحمل الدين ولا يقدر على وفايه بخلاف مالوم
يحتج فلا يعطى **قوله** ان اعسر مع المدين اي سوا من ياذن اذ لا
تأخر بالضايق بدليل ما بعده **قوله** وفي سبيل الله كان الاولى السقاط
في لان القنادة اسمهم سبيل الله قالهم رسول الله في الاصل الطريق
الموصلة له تعالى ثم كثر استعماله في الجهاد لانه سبب الشهادة
الموصلة الى الله تعالى ثم وضع على هؤلاء لانهم جاهدوا في مقابلتنا
افضل من غيرهم اي فاطلق عليهم السبيل الذي هو اسم للجهاد
بحاز القلبهم به على وجه **احكام** **قوله** غنيمة لا في لهم اي لا سهم
لهم في دنيوان المرتبة بل هم متطوعون يقضون اذا انشطوا وخرج
بذلك المرتبة فلا يعطون من الزكاة بل من الفتي فان لم يكن في
بان لم يكن شي اصل او كان ومنعه الامام واضطرنا لهم في دفع
شرا الكفار فان كان لهم مال لم يجب اعانتهم او فقر الزم غنيا
المسلمين اعانتهم من اموالهم لان الزكاة ويدخل في الاغنيا الضيق
والمجنون فيلزم الولي الاخراج من ماله لان في ذلك نفعان هما
حفظهما ومالهما من الكفار وهذا التفصيل ما حوذيها وقع
للمنوي مع الملك الظاهر الى اراد اخذ مال الاغنيا العسكرية اعانة
لهم على الجهاد وافتاه اهل عصره بذلك فقال لهم المنوي هذا
لا يجوز الا اذا لم يكن عندك مال شي والامر يجب على الاغنيا في
ما عدتكم فانقادوا له **قوله** وابن السبيل شامل للذكر والانثى فقه
تغليب سبي بذلك لملازمته السبيل وهو الطريق واقر في الآية
دون غيره لان السفر محل الوحدة والانفراد اه شتم **قوله** من شئ
سفر اي من بلد الزكاة اي وان لم تكن وطنه وقوله او محتار اي
ما اربل الزكاة وقوله وشروط الحاجة اي بان لا يجد ما يقوم
بحوائج سفره وان كان له مال بغيره ولودون مسافة القصر
وان وجد من يقرضه على القصد ويفرق بينه وبين ما من اشتراط مسافة

القصر

القصر وعدم وجود مقرض بان الضرورة في السفر والحاجة فيه اغلب
ومن شتم لم يفرقوا فيه بين القادر على الكسب ولو بلا منفعة وبين
غيره لتحقيق حاجته مع قدرته هناك دون ما مر اهدم **قوله** وعدم
المعصية بغيره خرج ما اذا كان عاصيا في السفر كان شرب الخمر
فيه فيعطى من الزكاة **قوله** وشروط اخذ الزكاة التي بعد ان ذكر
الشروط الخاصة لكل صنف ذكر شروطا عامة ويعلم الاقتصار
على ما ذكر انه يجوز دفعها لفاقد الا ان علم انه يستعين بها على
معصية فيجوز وان اجزا وكذا الاغني كما لو دفعها وان كان الاولى
توكيله في ذلك اخر وجاس الخلاف في افاده **قوله** وان لا يكون من
بني هاشم وان لم يكن شريفا كالعباسية والعلوية فلا يعطون
وان منعوا حقهم من مخشي الخبيث لم اعطى او ساق الزكاة
وانها لا تحمل للمجد والاولا لا تحمل عليه الصلاة والسلام وكان الزكاة حراما واجب
ككفارة ونذر ساعلى انه سلك به مسلك واجب الشرع فيجوز
عليهم الاضحية الواجبة والحز من اضحية التطوع بخلاف بقية
وصدقة التطوع غيرهما وحرم عليه الصلاة والسلام الكل لان تقامه
اشرف وحلت له الهدية لانها شأن الملوك قاله مروي بحرم لبس
العامة الخضر الغير الشريف اذا كان فيه تلبس بغير ان لبسها
انتفاقا والحاجة فلا حرمه ويميز الاشراق بما حدث في زمن الامويين
قبل موت الشافعي رضي الله عنه بسنة كان ذلك في حدود الماستر وقيل
في زمن السلطان الاشرف بمصر امر بتمييز الاشراق عن العامة بتعصيب
حضر في العام سنة ثلاث وسبعمائة وسبعمائة والعلامة التي
توضع الان في العامة سمي شطفة وهو لفظ مستحدث لم يذكره
اهل اللغة وكانه بمعنى خرفة متغيرة من قولهم في شطف في العيش
اي ذلة وضيق والاشراق خصوص اولاد سيدنا علي كرم الله
وجهه ورضي عنه من فاطمة رضي الله عنها **قوله** وموال لهم اي
عتقا يخدم لهم مولى القوم منهم **قوله** نعم يجوز ان يكون الكفا الا ان
ما اخذونه منها اجرة عملهم سواء وقعت اجارة ام لا فتومع
في توبته من الزكاة وما يوطئه قولهم نعم يجوز استئجاره من
انه لا بد من عقد الاجارة ليس مراد او الكيال والوزان ان ميزانين

مطلب

انصبا المستحقين لانها انما تكون من سهم العامل حينئذ فان ميزانها
من المال فاجزئهم على المال لا من سهم العامل كما في شئ المنهج **قوله** كما في
وصايتها اي وعبرها كما ذكره من وعبارته نعم يجوز ان يجازى كافر
وعبد كمال او حمال او حافظ او خولهم من سهم العامل لانه اجرة
لا زكاة انتهى وبذلك يندفع توقف الشوبري هنا **قوله** ولا يجوز
من كل منها اقل من ثلاثة اقل فاعل يجزي اي الاخراج لا اقل من ثلاثة حال
كون الثلاثة كائنة من كل منها وفي نسخة ولا يجوز وهي انشأ بقوله
ولا للمالك وعلى النسخة الاولى بقدر تعامله لذلك يناسبه كما صنع
الشيء بقوله ولا يجوز للمالك لان الاجزاء لا يناسب تعلقه بالمالك
قوله اقل من ثلاثة فان اعطى ثلاثة من كل صنف جاز ان قسم للمالك
ولم ينحصر وفي البلد كفقراء مصر او انحصروا ولو يوفى بهم المال فان
انحصروا بان سهل عددهم ووفى بهم المال وجب عليه التعميم كما
يجب على الامام مطلقا والحاصل انه يجب على الامام تعميم الاصناف
والتسوية بينهم وتعميم احاد كل صنف والتسوية بينهم ان استوفى
الحاجات وتجب هذه الاربعة على المالك ان انحصروا ووفى بهم المال
ومعلوم انه لا تعامل في قسم المالك فان لم ينحصر او لم يوفى بهم
وجب اعطاء ثلاثة من كل صنف فان اخذ المالك او العامل حصة
وجب عليه التعميم مصنف غير له حصته لكن الامام انما يفرق
من الصدقات او المال ببعض الثلاثة بان اعطى اقل منها غير
لكن لم يعطه اقل من ثلث ولا فرق في وجوب التعميم بين زكاة المال
وزكاة الفطر وان اختار جواز دفع زكاة الفطر لثلاثة فقرا
او مساكين واخرى جوازها لواحد واطال بعضهم في الانتصار
له بل نقل الروايات عن الائمة الثلاثة واخرى جواز دفع زكاة المال
ايضا الى ثلاثة من اهل السهام قال وهو الاختيار لتقدير العمل
بمذهبنا ولو كان الشافعي حيا لافتي به وبحل وجوب التعميم ايضا
ان لم يقل المالك فان قل بان كان قد راعى توزيع عليهم لم يستدبر
لم يجب التعميم بل يقدم الا حوج فالأجوز اخذ من نظيره في المعنى
او من انحصار من التعميم **قوله** وبالقيااس عليه اي على غيره
الاخرين وقوله فيهم اي في الاخرين وعبارة المنهج وشرحه وجب

اعطاء ثلاثة

اعطاء ثلاثة فاكثروا كل صنف لذكره اي كل صنف في الآية
بصيغة الجمع وهو المراد بفي سبيل الله واتي السبيل الذي
هو الجنس اه اي فالمراد من الجنس ثلاثة فاكثروا ساعلى
بقية الاصناف الواردة بصيغة الجمع كما يستفاد من قوله
وهو اي الجمع المراد اليه وبذلك يندفع اعتراض المحشي هنا عليه
بقوله اخذوا الجنس كما يصدق بالثلاثة يصدق بالاقول **قوله**
الا العامل استثنائنا منقطع لان فرض كلام المصنف فيما لو قسم
المالك وحينه فليس هناك عامل **قوله** ولا يجوز للمالك اي يجرم
عليه ولا يجزيه نعم المنهج **قوله** اي الزكاة خرج بها الكفاية والتسوية
والوصية لفقد الوسايل او الم ينص الموصي ونحوه على نقل او غيره قاله
م **قوله** للبلد اخذ لو قال عن بلد ما كان اولى لانه يحرم نقلها خارج السور
الى محل تقصير فيه الصلاة وان لم تصل الى البلد الاخر نعم ان خرج المستحقون
مع المالك من البلد ومروا بهم في ذلك المحل جاز وقد يجوز للمالك النقل
فيما لو وقع تشقيص كعشرين شاة ببلد وعشرين باخر فله اخراج شاة
بأحد هاهنا كالكراهة وفيما لو حال الحول بناوية لا مستحق بها فيفقد الزكاة
باقرب محل اليه به مستحق ولا يهل الخيام الذين لا قرار لهم صرفها الى معهم
ولو بعض صنف من سفينة في اللجة فان فقدوا فلي باقرب محل
اليهم عند تمام الحول والمحل المتنازع بينهم مري وبلد حلة كبلد فيجوز
النقل اليها بخلاف غير المتخيزة فله النقل اليها من بدون مسافة القصر
من محل نحو الوجوب اه افاده م **قوله** مع وجود مستحقها فان عدت
الاصناف في بلد وجوبها او فضل عنهم شي وجب نقلها او الفاضل الي
مثلهم باقرب بلد اليه فان عدم بعضهم او فضل عنه شي بان وجدوا
وفضل عن كفاية بعضهم شي ونذا ان وجد بعضهم وفضل عن كفاية بعضهم
شي رد نصيب البعض او الفاضل عنه او من بعضهم على الباقي
ان نقص نصيبهم في كفايتهم فلا ينقل الى غيرهم لا انحصار الاستحقاق
فيهم فان لم ينقص نصيبهم نقل ذلك الى ذلك الصنف باقرب بلد
افاده في شئ المنهج **قوله** في محل وجوبها اي وقت وجوبها والمسألة
من فيها ذلك الوقت وان لم يسبقوا من اهلها فان لم يكونوا فيها في ذلك
الوقت بل حضروا بعد وقت الوجوب لم يجز الاعطاء اليهم حيث كان نقل

المؤلف فيها
منه
٣

البلد محصور فان لم ينحصر واكامل مصر جاز الا عطا لمن حضر بعد
وقت الوجوب من الغرائب او فقره شيخنا عطية والذي يقضي
الزكاة للمصبي او المحصور وله قيا سا على غيرها من سائر التصرفات
قوله صدقة تتخذ من اغنيائهم فتدفع على فقرائهم اعترض مباهات
بان هذا لا يدل على المدعي لانه ظاهره جواز دفعها لسائر المسلمين ولو
غير أهل البلد ولذا صح الاستدلال به فيما مر على عدم دفعها للفقراء
واجيب بانه جزء علة وتامها قوله ولا امتداد الى فافاد بالجديث
ان المراد فقر المسلمين وبما بعده ان المراد مسلمي البلد لا غيرهم
فالعلة محجة الامرية او يقال ان الضمير راجع لخصوص فقر المسلمين
المسلمين معاذ رضى الله عنه وهم فقرات تلك البلدة لا عموم المسلمين
فالاستدلال بذلك منظر فيه لاصل السبب **قوله** الى زكاة متعلق
بامتداد **قوله** فله اي الامام ولو بناه نقلا ولو امتنع المستحقون
من اخذها قاتلهم الامام لان قبلوها فز من كفاية فيقاتلون على ذلك
لتعطيلهم هذا الشعار العظيم لتعطيل الجامعة بناء على انهم
كفاية بل اولى ولا يصح ابرارهم في رب المال منها بناء على انها
تجب في الفقي والاعيان لا يبرأ منها افا فاده م **قوله** ولو بناه قاله
ولو قال فرق هذا على المسكين لم يدخل فيهم ولا موهنة وان نص على
ذلك اهو وجه ذلك ما يلزم عليه من اتحاد القاسم والمقتضى هذا
ان لم يصح له فذرا فان عت له ذلك جاز له الاخذ لا تنفأ العلة
قوله الباطنة سميت بذلك لعدم علم الغيب بها فابا وقوله
والحقوا بها زكاة الفطر وجه ذلك انها متعلقة باليسار والاعسار
ومها امران خفيان **قوله** والظاهر سميت بذلك للاطلاع عليها غالبا
كما علم ما مر **قوله** وصرفها اي زكاة الاموال مطلقا ظاهرة او باطنة
الى الامام اولى ما لم يكن جازيا فان كان جازيا ففي صرفها اليه تفصيل
ان كانت عن الاموال الظاهرة فصرفها اليه اولى ايضا وعن الباطنة
فلا تفهم **قوله** الا ان يكون جازيا فيه التفصيل المذكور والمفهوم
ان كان فيه ذلك لا يبرر عليه اعترافه فانه دفع بذلك قول بعضهم
ان قوله الا ان يكون جازيا قيد في الاموال الباطنة فقط على المعتمد
واما الظاهرة فصرفها الى الامام افضل ولو جازيا خلا فالظاهر كلام

المؤلف فيها

المؤلف فيها هو والمراد بالجازي في هذا الباب الجازي في الزكاة بان لا يصرفها
للمستحقين وان كان عادلا في غيرها وبالعادل **قوله** وتفريقه بنفسه
افضل من تفريقه بوكيله **قوله** ولو طلب الخ كانه حال ما تقدم من
كون صرفها الى الامام اولى محله فيما اذا لم يطلبها فان طلبها ففي
ذلك تفصيل **قوله** وجب التسليم اليه الخ واذا اخذها فهو بطريق
الولاية لا النيابة على المال على المقتد به ليل انه لا يتوقف اخذها
على مطالبة المستحق وقوله بلا خلاف اي ولو جازيا **قوله** ليس للولاية
نظر في زكاتها اي في حرم عليها طلبها وان وجب الدفع لهم حين خوف
الفتنة والولاية بضم الواو جمع وال كفزة جمع غار والمقتد اجزاء
المسكين عن الزكاة بشروط اربعة ان يكون الاخذ الامام او نائبه وان
يكون مسلما وان يكون فقيرا وان ينوي الدافع انه عن الزكاة وذكر
ذلك م رواته في شئ وفي اشتراط الفقراء اذا كان الاخذ الامام
او نائبه نظر فالصحيح انه ليس بشرط حين **باب**
قسم الغنية والفي هذا شروع في الشق الثاني من الترجمة
حيث قال في كتاب الزكاة وما يذكر معها فقيدان ذكر الاول شرعا
في الثاني وذكر منه اربعة في ثلاثة ابواب لجمع القيمة والفي
في واحد والقسم يفتح القاف مع سكن السين مصدر بمعنى
القسمه ومع فتحها بمعنى العين ويسكن القاف وسكن السين
النصيب والغنية فعلة بمعنى مفعولة اي مفعولة من الفهم
وهو الترخ والفي مصدر فاذا رجع ورد منه سمي الظل بعد
الزوال فيا الرجوعه من جانب الى اخر ثم استعمل في المال الراجع
من الكفار البنا استعمل المصدر في اسم الفاعل لانه راجع
او اسم المفعول لانه مردود وانما اطلق عليه ذلك لانه كان في الاصل
للمؤمنين اذا اهل الايمان والكفر طار على علمه لانه حين نزول سيدنا
ادم عليه الصلاة والسلام لم يكن كفرا في الانس وقبل امتناعه
الميل من السجود لم يكن كفرا في الحي فاذ اعطى الكفار
على شئ منه فهو بطريق التعدي فاذا اغنى المسلمون منهم فكانه
رجع اليهم ما كان لهم وان سميت قلت لان الله تعالى خلق الدنيا
وما فيها للمؤمنين للاستفانة بها على طاعته فمن خالفه فقد عصاه وسبيل

الفقيه ٦

ما بيده الرد الى من يطيعه والمشتهر بتغايير الفقه والغنية كما يؤخذ
من القطف وقيل كل منهما يطلق على الاخر اذا افرق فان جمع بينهما
افتراقا كما للفقيه والمسكين وقيل كل منهما يطلق على الغنية لانها
راجعة اليها دون الفقيه اذ افراده من رتبة زيادة وقدم هذا الغنية
على الفقيه لانها متفق عليها والتي مقيسة عليها وعكس في المنهج
اجتمعا ما يشان محل الخلاف لان محل الوفاق نفي عن الاقدام به **قوله**
من شيء بيان لما وما يدعيها محذوف اي ان الشيء الذي غنمته اي
اخذته من الكفار وحملته فان الله حمله خيرا وذكر الله للترك والافضل
للمسؤول ومن ذكره فلهذه الخسة تاخذ الخس والاختصاص الاربعة
للفقيه بطريق الاصل لانه لم يخرج من المفهوم الا الخس قال في المنهج
محل القتال لا يحل الا صلح السلام بل كانت الانبياء اذا اختلفوا حال الامم غير الحوائج
جمعوه فتاتي ثار من السما اخذها اما الحوائج فمحل للفاغية غير الانبياء
ثم اختلف للنبي عليه الصلاة والسلام في صدر الاسلام له خاصة لانه كالمقاتلين
كلهم نصرة وشجاعة بل اعظم ثم نسخ ذلك واستقر الامر على ما ياتي
بزيادة **قوله** ما اذا اي ارجع الله على رسوله من اهل القرى كاليسيع والصفرة
فلهذا الى اي فقيه لمن ذكر واربعة احكامه للترتبة والتحسين في هذه الآية
اخذ من آية الحج من باب محل المطلق على المقيد كما قاله الشافعي رضي الله عنه
قوله ما اخذناه اي مفاخر المسلمين من مال او اختصاص من كلب نافع وقوله
هو اولى اي لشوكة عبارته لما اخذه اهل الزمة فتقتض ان يخرجه وليس
كذلك بل يفوزون به فليس فيا ولا غنية **قوله** من اهل حرب فقد خرج به
ما اخذ من المرتدين فهو قتي كما ياتي اومر الزميين فيرد اليهم وكذا من لم
يتلفه الدعوة اصلا او بالفسحة لنبينا عليه الصلاة والسلام ان يملك
بذبح حق والا فهو كزني وما اخذ من ضيعة وخيشة دار الحرب فانه كمال
دارنا فكل من اخذه ملكه وزاد في المنهج قيدا بقوله مما هو له لا اخذ ما له
يكن لهم كان اخذوه من المسلمين او من اهل الزمة واستولوا عليه فاذا اخذناه
منهم لم يكن غنيمة بل ان علم ما لكان فهو له والا فالصانع امره تراه الامام
اما ان يسعه ويحفظ غنمه لانه او يصرفه في مصالح بيت المال ويصرف
لما لكانه اذا حضر **قوله** قهر اصفه مصدر محذوف اي اخذ قهرا بان كان
بايجاف اي اسرع خيل او بقال او ابل او سفن او رجاله او نحوها والمراد القهر

الفقيه ٦

حقيقة

حقيقة او حكما ليشمل ما ذكره النبي بقوله ومنها ما انهمزوا اليها
كان دخول ما ذكر في التعريف يجوز الى تكلف كما علت فصله بقوله
ومنها ايضا ما صالحونا به عند التقا الضعيف او اهدوه لنا حينئذ لان
القتال لما قرب صار كانه موجود بالفعل بخلاف ما تركوه بسبب حصول
خيلنا في دارهم فانه فيمن لانه لا يقع تلاق صار شيئا بية القتال بعيدة
وكذا ما اهدوه لنا قبل القتال فانه ليس فيا ولا غنية **قوله** قبل شهر
السلام اي اظهروه وكذا بعده من باب اولى ولو قال ولو قبل شهر السلام
كما في شئ المنهج لكان اولى ولكنه اقتصر على الصورة المذكورة لانها محل
القهر وقوله حين ظرف للاكراه **قوله** اختلاسا او حرقا هما داخلان في
التعريف بقولنا او رجالة بواسطة التعميم المتقدم والمختلس من اخذ
المال اعتمادا على الحرب والسارق من يأخذه خفية والمنتهب من يأخذه
اعتمادا على القوة **قوله** في السير اي في كتاب الجهاد **قوله** كان جلوا ففتح
الحرم واللام المحففة اي تفرقوا وانكشفوا عنه وتركوه فقوله بعد او تركوه
تفطن ولو قال كما في شئ المنهج كان جلوا عنه ولو لم يفر خوف كضر اصابعهم
او كانه احضر **قوله** خوفنا ليس بيقيد بل مثل ذلك ما اذا تركوه
خوفنا من الذميين واخذناه فهو فيمن **قوله** او صولحوا عليه اي لا عند القتال
فلا ينافي ما مر واعتبر على تعريف الفقيه بانه شامل لما اهدوه لنا في غير الحرب
عنه ليس فيي ولا غنية كما مر واجيب بان قرينة نفي القتال والايحاف تبدل
على ان الكلام في حصوله بغير عقد وخبر وهذا حاصل بعقد او نحوه فمن غنم
اخره الحكم عليه بانه ليس بفقيه ولا غنية قاله من **قوله** ومنه اي الفقيه وقوله
خارج اي اخرج على امر من صالحونا على اننا ويسكنونها بخارج معلوم
فهو حينئذ اجرة لا يسقط باسلامهم ويكون فينا وتكون الارض
خارجية ايضا فيما اذا فتحها الامام قهرا وقسمها بين الغانمين ثم غنمها
منهم ووقفها عليها وصرب عليها خراسان العراق وقد تقدم
ذلك وسياتي ايضا **قوله** وجزية وكذا عشر تجارة كما في المنهج قاله من
والمراد بذلك ما اخذ من اهلها ساوي العشر ام لا **قوله** وشركة شركه وكذا
شركة كافر معصوم مع ذي دين ومعاهد ومؤمن اذا لم يكن له وارث اصلا فان
كان له وارث اخذ ماله سواء كان ماله مستغنيا ام لا ويرد على غير المستغني
كسنت لان الرد لا يختص بالمسلمين وذكر ذلك المصنف في شئ الفصول واما قوله في شئ

تفطن

علينا

Copyrighted material

المنهج وكذا الفاضل عن وارث له غير حارزي فانه في قيده بعض حواشيه
عن الأبرار عليه كزوجة ولا تغتر بما نقله بعض الحواشي هناك من عبارة
المطلقة فانها مفيدة بما ذكرنا **قوله** هو آخر له حول خوف الاختصاصات
وقوله قتل او موات ليس من جملة المفترض بل يصح تعلقه بكلام المص
ايضا يقال وتركه مريد قتل او موات **قوله** ويبدى اي وجوب او قوله
في الغنية اي في حال قسمة الغنيمة او في معنى من **قوله** بالسلب بفتح اللام
وهو لغة الاختلاس قال في القاموس سلب سلبا واختلسه يقال
والسلب بالسكون السير الخفيف السريع والسلب كفتح ليس السلب
وهو الثياب السود والجمع سلب ككعب وشرا اخذت ما يتعلق بقبيل
كما قرى من ملبوس ووجهه ويطلق شيئا ايضا على الماحوز وعليه قول المص وهو
مامعه **قوله** للقاتل اي فلا يخفى وان اعرض عنه او كان المقتول نحو
قريبه وان لم يقاتل بخلاف خوف المرأة والصبي فانه يشترط في استحقاق
سلبه ان يقاتل قاله في المراء بالقاتل كل من ركب عرسا كما سياتي ومما
يقدم على التخييس ايضا الموت كما ذكره في المنهج بقوله ثم بعد السلب
تخرج الموت اي موت خوف الحفظ ونقل المال ان لم يوجد متعلق به الحاجة
او ذلك كاجرة راعي وجمال وخفها ولا يجدر استنباط من ذكرنا
من اجرة المثل لان الامام كولي التيمم فان وجد متعلق بها لم يخرجها
ولعله انما اسقط ذلك هنا لعدم اطلاعه لسقوطه بوجود متعلق **قوله**
كلام الله ان يكون بشرا ان يقال لو كان مري كاعلم من لفظ قاتل بخلاف
ان غاية في القاتل المسلم كما هو
ما لو كان كافرا مكشرا لجيش المسلمين ولم يقاتلوا فانهم لا يستحقون سلبا
او قتلا ولا بد ان يكون الرقيق مملوكا مسلم كما انه يشترط اسلامه
المعلوم من الشئ وقوله او انني مثله الخنثي **قوله** خبر الصحيحين هذا قاله
صحيح كلامه والرفيق والصغير ابو بكر بن جعفر بن علي عليه السلام واقتره عليه فكتب النبي عليه
والانبي جرم قتله ان يقاتل الصلاة والسلام ومع الاستدلال به وورد من قتل قتيله عليه بيعة
ولا يستحق قاتله سلبه نعم
ان قاتل استحق قاتله سلبه
او كاتبه

ويجوز

ويجوز ان يجعل قتل بمعنى صير اي من صير شخصا قتيلا فكذلك المفعول الاول
محذوف واستعمال قتل في صير استعمال المصدر في اثره لانه ينشأ عن القتل
اي الفعل نصيب الشخص قتيلا والقتل ليس بقيد كما ياتي قال ابن حجر
قيل ويصح كون قتل على حقيقة باعتبار رايه قيل بهذا القتل لا يقتل
سابق ونظيره جواب المتكلمين عن المقالة المشهورة ان ايجاد
المعدوم محال لان الايجاد ان كان حال العدم فهو جمع بين النقيضين او حال
الوجود فهو تحصيل الحاصل باننا نختار الثاني والاول ايجاد الموجودات هو
بوجود مقارن لا متقدم فليس فيه تحصيل الحاصل **قوله** وهو اي
السلب مامعه اي الحزني من ثياب كقروة ورجية **قوله** وراي هو راي
مهملة فتون بينهما الفخف طويلا لا قدم له ليس في السابق ويسمى
في مصر بالسردينة وهي قطعة من جلد او جوخ يلبسها في ساقه من
يريد السفر ليمر عن غيره **قوله** واللات حرب كورع بدل مهملة
وهو المسمى بالتردية وجمع اللات لتعدد دها باعتبار انواعها والا
فهو لا يعطى من نوع تقدر كما لسيوف الا واحد اقالم رولوزاد سلاحه
على العادة فقياس ما ياتي في الجنبه انه لا يعطى الا واحدة انه
لا يعطى الا سلاحا واحدا وهو الاوجه ام والخيرة في اختيار الجنبه
له فله ان يختار اي واحدة كانت من الجانب لا كل جنبه منه
ازال منعه وقياسه ان يقال في بقية انه الحرب كذلك والمراد
بالجنبه الجنبه التي تقاد معه ولهم يد يد لانها انما تقاد معه
ليركبها عند الحاجة بخلاف التي يحمل عليها انقاله **قوله** وزينة عطف
على حرب اي الات زينة وفي بعض النسخ وزينة اي الحرب اي
ما يتزين به فيه لا عاظة المسلمين **قوله** كسوار اي لامرأة حربية
قاتلت او رجل لانهم لا يعتقدون تحريمه **قوله** ونفقة اي معه
تلبسها لا الخلفة في رحله وطى المساء بالحقيقة قال في المنهج
لاحقيقة مشدودة على القرى بما فيها من نقد وغيره لانها ليست
من لائنه ولا من حليته ولا مشدودة على يدنه ام **قوله** وخفها
كطيلسان ومنطقة وطيان بما فيه وهو كسبي المراد المسمى
بالنقار وطوق وركوب والته كسرج والجام ومقود ومهاز
وهو الركاب وقيل ما يتخفى به والمراد بالركوب وهو بالقوة كان

قاتل رجلا وعنايه بيده وفي السلاح الذي على الحنسة تردد للامام
والظاهر انه من السلب لانه انما يحمله عليها فيقاتله عند الحاجة
اليه افاده م ر زيادة **قوله** وانما يستحق السلب ركوب غرر
اي امر مخوف وهذا شرط من شروط استحقاق السلب وتقدم
شرط وهو كون القاتل مسلما وبقي منها كون المقتول غير منفي عن
قتله كصبي وامرأة لم يقا تله اذ لا يستحق سلب ذلك الا عند المقاتلة
كما مر وكونه غير عين ولا تحذيل وحده وكونه غير رقيق لذم كما مر
قوله يكفي به اي بالركوب او الفهر المكين **قوله** في حال القتال ظرف
لركوب **قوله** كما ان ينزل امتناعه اي قوته ومن ازالة امتناعه بالو
اعزى عليه كلبا عقولا مثلا ووقف بعد اعزائه في مقابلته حتى قتله
وقول الركني ان قياسه ان يكون الحكم كذلك فعلا واغزى عليه
مجنونا او مجنونا يستحق وجوب طاعته مردود اذ المقيس عليه
لا يملك والمقيس يملك فالسلب للمجنون ولما كان الرقيق لا يملك امرها
قوله كان يفقا عينيه هذه مساوية لعبارة المنهاج وعدل عنها في المنهاج
وعبر بقوله او عينيه بضم الياء لان عبارة المنهاج لا تصدق بالوكان
له عين واحدة فانما هما فكان الاولى للمصنف ان يصنع هنا كما صنع
في منتهى ما لو فقا عينيا واحدة مع كون الاخرى سليمة فلا يستحق
سلبا **قوله** او يقطع يديه او رجله لانه عليه الصلاة والسلام اعطى سلب
الي جهل لعنه الله تعالى لتخنيبه ابي عفر رضي الله تعالى عنها دون
قاتله ابن مسعود رضي الله عنه فانه جاء وهو متخن وجلس على
صدره وصار يحز منه فقال له لقد رقت مرقى عاليا يا رويقي الفهر
ومثل ذلك ما لو قطع يدا ورجلا بخلاف يدا واحدة او رجل واحدة نظير
ما مر في العين قاله م ر ولو قطع شخص يدا والاخر رجلا بعده فالقياس
ان يكون السلب للثاني لانه الذي ازال منفعته بخلاف ما لو قطعها فانهما
يشتركان وكذا لو اشرك جمع في قتل او اخنان فان السلب لهما
ولو اخننه واحد فقتله اخر فالسلب للاول فان جرحه ولم يخننه فللثاني
او اسكه واحد ولم يمنعه الحرب فقتله اخر فهو لها فان منعه الحرب
فهو له افاده **قوله** او يأسر يأسر اليه اي يسكه ويمنعه الحرب
وان عليه الامام او ارقه او فداء بخلاف ما تورماه من حصن او صفاء

قتله

قتله غافلا او نائما او مشغولا او نحو شيخهم او اسير الفير او بعد انقام
الحريية بالكلية بخلاف ما لو خيزر الى قننة او قصدوا اخذ خديعة
لمقاتل القتال فلا سلب في جميع ذلك لعدم التغير بالنفس الذي جعل
للمقاتل السلب في مقابلته افاده في ثم المنهج بزيادة **قوله** ما يعبر الحقيقة
اي المعنى الحقيقي وهو الزهق للروح بالمرة والمجاز اي المعنى المجازي وهو
المزيل المنفعة بشي ما مر والمعنى الذي يعبرها هو الحصول ضرر في
الفير فهو من باب عموم المجاز بان يستعمل اللفظ في معنى غير ما وضع
له ثم مراد من ذلك المعنى الفير الحقيقي وفرداخر مجازي من افراد المعنى
الكلوي ويصيح ان يكون من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازيه لكن لا
يأتى السلب **قوله** ثم يخفى اقيها اي بعد اخذ السلب والموت كما
مر ولو شرط الامام عدم التخبيس كان باطلا وافهم ذكر التخبيس
انه لا يصح شرط الامام ان من قتل شيئا فهو له وقيل يصح وعليه الآية الثلاثة
واما قوله عليه الصلاة والسلام ذلك يوم بدر فما علم فيه وتقدر بثوبه فغلب
بدر كانت له عليه الصلاة والسلام خاصة بضعها حيث شأ **قوله** اي باقى
الغنيمة فيجعل ذلك خمسة اقسام متساوية ويؤخذ خمس رقا ومكتبة
على واحدة لله تعالى او للمصالح وعلى اربع للفائدين ثم تدبر في بنادق متساوية
من طين او شمع ويخرج كل خمس رقعة فخرج لله او للمصالح جملتين
اهل الخمس على خمسة ويقسم بالفائدين قبل قسمة هذا الخمس لكن
بعد اوزاره بقرعة كما عرف اهل كشم المنهج ولا اقرأ في الفين لان الفائدين
محصرون ويجب دفع الاخماس لهم حالا على ما ياتي فوجب القرعة
وقطعا للنزاع كما في سائر الاملاك واما الفين فامره مؤخرا الى الامام ولا
مالك فيه معين فلكم للقرعة فيه معنى وبكره تاخير القسمة لدار
بل يحتمل ان طلبوا الخيلها ولو لم يكن الحال **قوله** فاربعة اخاسه اي
من عقار ومنقول لمن شهد الخ للامة وفعله عليه الصلاة والسلام
وانما كان العقار هنا للمخلافه في الفين فان الامام يتخير بين قسمته
كالمنقول ووقفه وبينه وقسمة غلته في الوقف ومنته في البيع لان
الغنيمة حصلت بقتلهم وفعلهم فلكونها شرطه بخلاف الفين فانه
احسان جاز اليهم خارج فكانت الخيرة فيه الى الامام افاده **قوله** ثم
لمن شهد الوقعة اي بنية القتال وان لم يقاتل وان كان من لا يسلم له

اولا بنيتهم وقاتل ما جدر لحفظ امتعة وتاجر ومخترق فمن لم يحضر
اصلا او حضر بعد انقضاء الوقعة كما ساقى او قبل انقضاءها لا بنيت
القتال ولم يقاتل لم يستحق شيئا ويستثنى من لم يحضر اصلا كما لو
وكين ومن حضر لم يحضر الفرس من هجوم العدو والسر يا المذمومة
فاذا دخل الامام او نائبه دار الحرب فبعث سرية في ناحية ففقت مشاربها
حيث الامام وبالعلى لا يستظهر كل منسها بالاحرى ولو بعث وهو يدار
الحرب سرية الى جهة اشرك الجميع فايغز كل واحدة منها وكذا لو
بعثها الى جهتين وان تباعدتا على الامام او كان يدان او بعث سرايا الدار
الحرب فكل سرية غنمها ولا يشتركون فيه الا ان تعافوا واتحد
اميرهم والجهة وكما لا يشتركون لا يشركهم الامام وان قصد طوقه
لدار الحرب او قربت منه لان السرايا كانت تخرج من المدينة على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم وتغز فلا يشركهم المقيمين بها **قوله** وان لم تنهها
الضرب المستر للسرايا والبارز للوقعة **قوله** جمع سرية ففقت بمعنى
فأعلة أي سارية سميت بذلك لانها تسري من الجيش غائبا ثم تقود
اليه **قوله** وهي قطعة من الجيش أي قلت او كثرته وهذا هو المبدأ هنا
وان لم يوافق معناها اللغوي الا في تفسير مراد وعليه تكون مرادفة
للغنية بخلافها بالمعنى الا في فان الفينة اعم منها **قوله** يقال خير السرايا
التي لا منافاة بين كلامي الجوهري وصاحب الفاسوس لان كلام الاول في بيان
خير السرايا أي أعظمها وأفضلها بقطع النظر عن بيان مبدءها وغايتها
وتكلام الثاني في بيان المبدء والغاية فذكر ان مبدءها خمسة
اتفاقا وفي آخرها خلاف والكثرة السرية منسوبة منسوبة
الى ثمانية ثم جئته لان مقامه خمسة اقسام مقدم وساق
ومهمنة وميسرة وقلب الى اربعة الا في ثم جعل جمل وحاملة
لما راو على ذلك الى ما لا يخفى له وبعث عليه الصلاة والسلام سبعا
واربعين سرية وغزى بنفسه سبعا وعشرين غزوة **قوله** بعد انقضاءها
أي الوقعة وقوله قبل انقضاءها أي بان كان في الاثنان ولو مات حين سقط
حقه بخلاف ما لو مات فرسه حينئذ لان الفارس متى سبق فاذا مات فانت
الاصول والفارس تابع فاذا مات جاز ان يسبق سلكه للمتبوع وخرج بالموت
المريض والجرح فاذا حصل شيء منها في الاثنان لم يمنع من الاستحقاق وان لم يكن

وخيل
وغيره ولم يقاتل صلى الله
تعالى عليه صلى الله
واحد بنفسه صلى الله
تعالى عليه صلى الله
فيما كان في غير دور
عليه صلى الله عليه وسلم
عليه صلى الله عليه وسلم

مرجوا اما لو مات وهو او فرسه بعد انقضاءها ولو قبل حيازة
المال فانها يستحقان ويكون ذلك للفارس بناء على الاصح من ان الفينة
تملك بانقضاء القتال ولو قبل الحيازة وكان الموت الجنون والاعفاء **قوله**
لدارجل سهم ولل فارس ثلاثة واة غصب الفرس فله سهمان عليه
اجرة مثلها لصاحبها كما يعلم من الغصب هذا ان غصبها من
غير جاضر والا فلصاحبه كما لو ضاع فرسه في الحرب فوجدته اخر
فقاتل عليه فيسهم لملكه ولو حضر بفارس مشترك اعطيا له
سهميه شركة فان ركبها وكان فيه قوة اكثر والفارس اعطيا
اربعة اسهم سهمان لها وسهمان للفارس والافسهمان لها فقط
اذا افادهم **قوله** وسهمان لفارسه اي وان لم يقاتل عليه بان كان معه
او يقربه متبعا لذلك ولكنه قاتل راجلا او في سفينة يقرب راجلا
واحتل ان يخرج ويركب لانه قد يحتاج اليها ولو قاتله في السفن
اسهم لهم دون السفن ولا يمكن ان يقال يرخص للسفن قاله العاني
قوله ولا يزار عليها اي على الاسهم الثلاثة فلو حضر اكثر من فرس لم
يعط الا الواحد وهذا احد شرط ثلاثة للاسهام للمركوب وتقدم
واحد وهو كونه فارسا وترك واحدا وهو كونه فيه نفع وجمعه
في المنهج بقوله ولا يعطى وان كان معه فرسان الا لفارس واحد فيه
نفع عن يمينان او غيره كبرزون وهو من ابواه عجيان وهو
من ابوه عزي وامه عجبية ومقرق بضم الميم وسكون القاف
وكسر الراء وهو عكس ذلك وهذه في الاصل او صاف للاربي
وصفت بها الخيل مجازا فلا يعطى لغير فرس البعير وفيل وخمار
لانها لا تصلح للحرب صلاحية الخيل لها وبقاوت بينهما بحسب النفع
فوضع الفيل اكثر من وضع البعير ووضع البعير اكثر من وضع الفيل
ورضع البعير اكثر من وضع الفيل ايضا ان كان هجينا والافر وضع
الفيل اكثر منه وبهذا جعله من رتب تناقص وقع في كلامهم ولا يعطى
لفرس لا نفع فيه للكر والفر وان كان فيه نفع بالركوب عليه كمنزول
وكسر وطهرم وفارق الشيخ الهرم حيث يسهل له لانه يستغنى براه
ودعا به بغير طهرم **قوله** للاتباع اي الامر المتبع وقوله رواه اي روى
اللفظ الدال عليه وهو انه عليه الصلاة والسلام لم يعط الربير الا لفارس

وشرحه

وكان معه يوم حنين افراس قال امر المتبع عدم الاعطاء وهذا اللفظ
 دال عليه **قوله** هذا اي الاسهام لكل من الراجل والفارس وقوله من اهل
 الفرض اي وجوب الله الجهاد بان كان مسلما بالغيا قلا حرا ذكرا
 صحيحا فلا يجب الاعلى من اجتمع فيه هذه الشروط ويسمى له حنين
 وان كان قليل الشجاعة بالنسبة لغيره ولما قال سعد بن معاذ للنبي
 عليه الصلاة والسلام انقطعت هذه اي ضيف الشجاعة مثل هذه القوة
 قاله النبي صلى الله عليه وسلم تحلتك امك يا سعد فقل ترزقون وتنصرون
 الا بضعفائكم **قوله** فان لم يكنوا اي الراجل والفارس **قوله** كرفيق اي ولو بمهضا
 فيرضى له ويكون الرضخ بينه وبين سيده ما لم تكن مهابة ويحضر
 في غيبته فيكون الرضخ له ويكون الغنمة اكسا لا يقتضي الحاقه
 بالاحرار في انه يسهم له لان السهم انما يكون للمالكين اعم من رقيق ولو
 منحض الغزاة غير كالمالك كره لهم الغزو بغير اذن الامام وحرم بغير
 اذن السيد والولي والزوجه وتحبس غنيمتهم كما لمالكين **قوله** وان شئ
 ومثلها الخنثى ما لم يثبت ذكوره والاغني والزمن وفاقدا لاطراف والتاجر
 والمحرث اذ لم يقاتل ولا يغيا القتال ولا يملك الزمن بالشئ الهرم لان
 شان الزمن يقلص رايه بخلاف الهرم الكامل العقل اعم **قوله** وكذا في
 اعاد الكاف اشارة الى ان التقيد بقوله خرج الى يرجع لم دخولها فقط
 وكان في المعاهد والمؤن والجزبي ان جازت الاستعانة بهم واذن الامام
 لهم **قوله** باذن الامام قيد وكما لا امام امير الجيش ولا اثر لاذن الاحاد وقوله
 بغير اجرة قيد ثان والمراد ما يشمل العقالة ويزاد قيد ثالث وهو عدم اكرام
 الامام له على الخروج فان خرج بلا اذن فلا شئ له لانه منهم بمولاة
 اهل دينه بل يفرضه الامام ان راي ذلك او باذنه باجرة فليس له
 غيرها وان زادت على سهم راجل او اكرمه الامام او ناسبه على الخروج
 فله اجرة مثله **قوله** ارضى لها اي الراجل والفارس الذين ليسوا من اهل
 الفرض مع استحقاق القتال منهم السلب ان كان مسلما لا خلاف في
 السبب فيرضى للفارس والراجل اذا كان واحدا من ذكورهم مجموع
 رضخها دون سهم راجل وفي بعض النسخ لها اي المذكورين
 ولو قال لهم لكان اوضح وعبارة المنهم وشم ويرضخ منها اي من الخناس
 الاربعة لغيد وصبي ومجنون وامرأة وخنثى وحضر القتال وفيهم نفع

وان لم ياذن

قوله مؤنثه اي مؤنثه في الجاه
 من الغيب اول من لم يقاتل منه

وان لم ياذن السيد والولي والزوج اذ لا يرضخ لمن لا نفع فيه كطفل
قوله والرضخ اي شريكا اما لغيره فهو العطا القليل قاله **قوله** **قوله**
 ويجتهد الامام في قدره لانه لم يرد فيه تحديد فيرجع الى رايه اعم **قوله**
 ويفاوت بين اهل البيت فيخرج المقاتل ومن قتاله اكثر والفارس على الراجل
 والمرأة التي تداوله المجري وتسقي العطاش على التي تحفظ الرجال
 اوشم الخنثى قاله روهذا بخلاف سهم الغنمة فانه يستوفى فيه المقاتل
 وغيره للنص عليه والرضخ بالاجتهاد لكن لا يبالغ به سهم راجل وان
 كان الرضخ للفارس على المقتدر اي فيرضخ للفارس ولو كانا اذا كان
 عبدا مثلا ويكون مجموع رضخها دون سهم راجل **قوله** وخمس
 الفتي اي جميعه خمسة اسهم متساوية خلافا لائمة الثلاثة في قولهم
 يصرف خمسة لمصالح المسلمين محتجين بان ايتهم ليس فيها خمس
 بخلاف اية الغنمة واجبت بان النطق بمحول على المقدس كما مر اي
 ترك بيان التحبس في اية الفتي احالة على بيان اية الغنمة
 ويدل لنا القياس على الغنمة الخمسة بالنص بجامع ان كل راجل
 النيام الكفار واختلف السبب بالقتال وعدمه غير موثر وذكر
 المناوي في شئ الجامع الصغير انه كالغنمة من خصوصيات هذه الامة
 فلم يحل للافراد السابقة **قوله** للرصد للجهاد اي المهيئين المعدين
 له بتعيين الامام لهم وهم المرتزقة كالقرب والجملة والتفاحية بخلاف
 المستطوعة فلا يعطون من الفتي بل من الزكاة على المرتزقة ويشترك
 المرتزقة في ذلك قضائهم ومودة نولهم واميتهم فيعطى الامام وجوب الكلام
 المرتزقة وهو لا يقدر حاجة مومن من نفسه وغيرها كزوجاته ليستفرغ
 للجهاد ويراعي في الحاجة الزمان والمكان والرخص والفلا وعادة الشخص
 مروة وضدتها ويزاد ان زادته حاجته بزيادة ولد او حدوث
 زوجة فالزمن من احتاج عبدا او افراسا اعطى ما يحتاجه منها
 واعطى مؤنثه بخلاف الزوجات يعطى لمن واد زده على الحاجة
 لا يخصارهن في اربع فامات اعطى الامام اصوله وزوجاته وبناته
 الى ان يستغنوا بخلاف اوارث وبناته الى ان يستغنوا كسائر
 قدرة على الغزو ومن احد اثبات اسمه في الديوان اثبت والا فله
 فان فضل عن حاجة المرتزقة شئ وزع عليهم بقدر مؤنتهم فلو كان الواحد

منهم نصف ولا تثلث اعطاهم من الفاضل بهذه النسبة وللإمام صرف بعض
 الفاضل في نفور وسلاح وحيل ونحوها لانه مضمونة لهم افاذه في كل سنة ومن
 بخسان فتكون القسمة من خمسة وعشرين حاصلة من ضرب مخير المضاف
 في مخير المضاف اليه اعني خمس الخمس **قوله** يتفق منه على مصالحه فكان يتفق
 منه على نفسه وعياله ويدخر منه مائة سنة وكان له أربعة الاخماس
 السابقة فجعله ما كان يأخذه احد وعشرون من خمسة وعشرين ويصرف
 لكل من الاربعة المذكورة معه في الاربعة خمس الخمس وقيل كان يصرف الفقيه
 للمصالح قيل وجوباً وقيل ندباً ويؤيده حديث مالى ما افاض الله تعالى على الا
 الخمس والخمس مردود عليك ولم ير عليه الا بعد وفاته صلى الله عليه وسلم
 وقيل كان الفقيه كله له في حياته عليه الصلاة والسلام وانما خمس بقدر موته
 وقيل كان له في حياته ثم نسخ في اخرها افاذه مروت تقدم ان الفقيه كانت
 عليه الصلاة والسلام خاصة ثم نسخ وما كتبه ق لهما وادعى افاذه
 كلام المصنف ليس في محله **قوله** كسد الثغور في مواضع الخوف من اطراف
 بلاد المسلمين التي تلي بلاد الكفار فيخاف احتلالها منهم وسدوا شخفا
 بالسلام والمقاتلة وهو معنى قولهم رفقتهم بالعدة والعدد وقوله
 وعجارة الحصون كالمقناطر **قوله** ثم ارزاق القضاة اي قضاة البلاد اي
 يعطون ولو اغنيا لا قضاة العسكر وهم الذين يحكمون لاطل الفقيه في
 مقررهم فيزفون من الاخماس الاربعة لامن خمس الخمس كما مر افاذه
 في شئ المنهج بزيادة **قوله** والعمال اي المشتغلين بعلوم الشرع والافتاء ولو مبتدئين
 ولو اغنيا كما قاله الزركشي نقلاً عن الفراء اهرم **قوله** والائمة والمؤذنين اي
 ائمة المساجد ومؤذنيها وسائر من يشتغل عن خوف كسبه بمصالح المسلمين
 كعلمي القرآن وان لم يتقنوا على لانه من المصالح الدينية ولهم نفقهم
 والحق بهم العاجز عن الكسب لاعم الفقيه كما قاله الفراء والعطاء الراعي
 الامام معتبر بسعة المال وضيقه اوقاله **قوله** لاقتصاره عليه الصلاة
 والسلام انما اقتصر عليهم لانهم لم يفرقوه جاهلية ولا اسلاماً حتى انه لما بعث
 بالرسالة نصره وذبحوا عنه بخلاف بني الاخرين بل كانوا يؤذونه واجاب
 لما سألوه ان يعطوهم بقوله نحن وبنو المطلب شئ واحد وشبهك بين
 اصابعه افاذه **قوله** بني عيهم تشية غمر وتوفل وعبد شمس بدل
 من عيهم والاربعة اشقاء اولاد عبد مناف **قوله** من الله خرج بذلك الوصية

للاقارب

للاقارب فسوى فيها بين الذكر والانثى لانها عطية آدمي **قوله** بالقرابة التي
 والصرة بالانتساب الى الابا فلا يعطى اولاد البنات من بني هاشم والمطلب
 شياء لانه عليه الصلاة والسلام لم يعط الزبير وعثمان مع ان كل منهما
 كانت هاشمية اهرم المنهج اما ام الاول فهي صفية عممة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم واما ام الثاني فهي ارقم بنت كرز بن بصرى بن بصرى بن كنانة واسكان
 ثالثة وبالزاي في اخره واروى بنت ام حكيم البضا بنت عبد المطلب
 عممة النبي عليه الصلاة والسلام وعلى هذا فقوله امها فيه يجوز بالنسبة
 لام الثاني فان ام حكيم ام امه كما قاله ع ش ولا يقال اما من خصا يصح عليه
 الصلاة والسلام انتساب اولاد بناته له وان لم يكونوا من بني هاشم
 والمطلب وذلك يقتضي اعطاء اولاد البنات من الفقيه لانا نقول بالانتساب
 له صلى الله عليه وسلم من حيث شرف النسبة اليه والسيادة وذلك
 يعبر اولاد البنات ولا يلزم منه الاعطاء من الفقيه المراد هنا افاذه م
قوله كالارث اي في الجملة فلا ينافي اخذ الجدمع الاب وابن الاب مع الاب
 واستواء مدل بمحتمل ومدل بجهة ويستفاد من التشبيه بالارث انهم
 لو اعرضوا عنه لم يسقط حقهم لاستحقاقهم ذلك **قوله** وانما يوقف
 للخنثى تمام نصيب ذكر وهو المكفد وان قال بعضهم انه كالانثى افاذه
 م **قوله** سوا فيه وكذا لا فرق بين صغيرهم وعالمهم وضد ما اخذ من
 اطلاق الآية كما يؤخذ منه وجوب تعميمهم **قوله** وقت بينهم الخ
 المراد بالقرب الحاضر في موضع الفقه وبالبعيد الغائب عنه ويحتمل
 ان يراد بالاول القريب لهاشم والمطلب وبالثاني المتراخي نسبة عنهما
قوله قال الامام وهذا مقيد لما قبله كانه قال محل استوائ غنيهم وفقيرهم
 ان اتسع المال فان كان الحاصل الخ **قوله** ولا يستوعب للضرورة اي وقصير
 الحاجة مرجحة وان لم تكن معتبرة في الاستحقاق كما مر من انهم
 يعطون ولو اغنيا **قوله** صغيرا اي لم يبلغ سن او احتلام لخبر لا يتم
 بعد احتلامه سواء الذكر والانثى والخنثى اهرم **قوله** لا اب له اي وان
 كان له جد وشمل ايضا الخنثى او يظهر والد اللقيط والا فيترجع
 المدفون لها فالمراد لا اب له حقيقة لا حق به معروف ينسب اليه شرعا
 فنزل بكل قيد واحد من ذكر ويسمى فاقد الام فقط منقطعاً
 وفا قد حمله لطيها هذا في الا دبين واليتيم من الطيرم فقد امه واباه

بلعان واللقط
 واول الزنا
 يستحق الميراث

ومن البهايم من فقد امه **قوله** ويشترط فقره اي او مسكنته فخرج بذلك
من عنده مال وكذا المكتفي بنفقة امه او جده وفايدة ذكره هنا مع شمول
الفقر او المساكين له عدم حرمانه وافراجه بخمس كامل ويشترط ايضا
اسلامه كما سياتي وكونه صغيرا او كونه لا اب له كما استفيد من
التعريف فلا يعطى الا بهذه الشروط الاربعة لكن لا معنى لاشتراط الصغر
وفقد الاب لاستفادته من التعريف كما علمت فالاولى ان يقال لا بشرط
ولا بد من بينة لا اثبات اسلامه او بینه او كونه هاشميا او مطلقا
ولا بد ايضا مع البينة من الاستفاضة في الاطراف لان هذا النسب
اشرف الانساب ومطلب ظهوره في اهله لتوفر الدواعي على اظهار
اجلالهم فاحيط له دون غيره ويلحق اهل الخس الاولين بغيرهم في اشتراط
البينة كسهولة الاطلاع على حالهم اهافاده **قوله** الشاملين للفقر او لها
مال ثمان وهو الكفارة وثالث وهو الزكاة فيجوز جمع نصيبهما من ذلك
فتكون لها ثلاثة اموال ولو اجتمع وصفان في واحد اعطى باحدهما الا
القذوع القرابة نعم من اجتمع فيه يتم مسكنة اعطى باليتم فقط
لانه وصف لازم والمسكنة منفصلة واعترض بان اليتيم لا بد له من
فقر او مسكنة واجيب بانه يعطى من سهم اليتامي لا من سهم المساكين
اعلم **قوله** وسهم لابن السبيل ويقبل قوله في كونه بتلك الصفة من
غيره وان اتهم ومثله المساكين نعم الوجه في مدعي تلف مال له عرف
او عيال يكلفه بيته اهافاده **قوله** ويشترط في الجمع اي ولو كان السبيل
اهم **باب الكفارة** اي المغلظة اذ هي كما في التذرية
مغلظة ومخففة والمخففة تسهي فدية وقد عقد لها المؤلف بابا عقب
هذا اهناوي **قوله** ما حوذة من الكفر هذا معناه لغة اما شرعا
فهو مال او صوم وجب بسبب من الاسباب الاربعة الاليتية **قوله**
وهو الستر ومنه الكافر لانه يستر الدين الحق بالدين الباطل ومنه
سبي الزرع كافر لانه يستر الارض بالبذر **قوله** لانها تستر الذنب اي
بمحوه من محف الملايكة بنا على ان الكفارات جواب عن لخلل الواقع
كمحور السهو الجائر لخلل الصلاة وسجدة ابن عبد السلام وغيره
بانها عبادة تفتقر للنية او تخفيف انهم وموافاقته عن الملايكة مع
بقاياه في صحفهم بنا على انها زواج من الفود لمثل الذنب كالحودود

والتعازير

والتعازير والذي الخط عليه كلامهم انها حواجر في حق المسلم زواجر
في حق الكافر وجب نيتها بان ينوي الاعتاق مثلا عنها لتمييز غيرها
كالنذر ولا يكفي نية الاعتاق مثلا الواجب عليه لشموله النذر نعم
ان علم وجوب عتق عليه وشك اظهر عن نذر او كفارة ظاهرا او
قتل اجزاه نية الواجب عليه للضرورة ولا يجب اقتران النية بنحو
العتق لجواز النيابة فيه فاحتمل تقديم النية كالزكاة بخلاف الصلاة
ويجوز من التشبيه وجوب اقترانها بفعل المال عند التقديم ولا يجب
تعيينها بان يقيد بظهور او غيره لانها في معظم خصاها نازعة اي
ماتلة الى الفرائض فاكفي فيها باصل النية وتكون تعيينها كالا يجب
تعيين المال المزكي عنه فلو اعتق من عليه كفارة قتل وظهره
رقبة بنية كفارة ولم يعين اجزا عنها او رقبة كذلك
اجزأت عن احداها مبهمه دونه صرفه الى احداها ويتعين
قبل الصرف فلا يتمكن من صرفه بعد ذلك فلا خسر ويمتنع عليه التوفي
في الظاهر قبل الصرف ولو عين واحدا كان نفوس كفارة قتل وليس
عليه الكفارة ظاهرا لجزءه وانما صح في نظيره من الخمر لا نفوس رفع
المانع الشامل لما عليه ولا كذلك ما هنا واحترز معظم الخصال عن
الصوم فانه لا غرامة فيه ولا يجب فيها نية الفرض لانها لا تكون
الا كذلك ولا فرق في وجوب التكفير بين المسلم والكافر الا ان نية
التمييز لا للتقرب ولا يكفر بالتصوم لانه عبادة بدنية وليس له
الاقتدار عنه للاطعام لقدرته عليه بالاسلام نعم ان عجزه عنه لم يصح
لا يرجح بروه انتقل للاطعام ونحو التمييز ايضا ويتصور ملكه
رقبة موصنة بخوارث من قريبه او اسلام فيه او بان يقول
لمسلم اعتق عبدا عن كفاري فيجيبه فان لم يتمكن شي من
ذلك وهو مظاهر موسر منع من القرضي لقدرته على ملكه بان
يسلم فيشتريه واذا فعلت الكفارة في اي وقت كانت
ادا الا كفارة الظهارة فان لها وقت ادا وهو بعد الفود
وقبل الجاء ووقت قضا وهو بعدهما معا والمعتق انما يجب على
الفور في القتل وجماع رمضان وفيما لو عصي بالحنث وعلى الترافي
فيما لو كان الحنث طاعة او مباحا وكذا في الظاهر فلا يجب فيه الا

عن ارادة الوطي كما قرره شيخنا عطية خلافا لما في الحلبي **قوله** عمد مفعول
 مطلق او حال اي جماعا عمدا او حال كونه متعمدا ويستلزم تقدرا بالقطر
 بغير جماع التكفير جزو جامد خلاف من اوجبه عليه فان بعض اصحابنا
 اوجب عليه من جماعه من السلف وغيرهم اوجبوا الكفارة الوطي
 وعطلوا اوجب عتقا فبدنة او بقرة او عشرين صاعا او نقله الثوري
 عن الاربعة **قوله** مرتبة اي ابتداء وانتهى فلا ينتقل لخصلة الا اذا عجز
 عن التي قبلها حيا او شرعا على ما سياتي وقوله والاربعة اي كفارة البين
 مرتبة اي انتها مخيرة اي ابتداء بين ثلاثة اشيا الاعتاق والاصطام والكسوة
 فلا ينتقل للصوم الا اذا عجز عن هذه الثلاثة وكان الاولى ان يقول مخيرة
 مرتبة ليوافق الترتيب الخارجي وما ينسب للكمال ان اي شريف ظهر
 وظها را وقتلا رتبوا وتعتا **قوله** وصوما كما التحير في الصيد والاذا
 وفي حاله بالله رتب وخير **قوله** فذلك سبع ان حفظت خبذا ام
 وقوله رتبوا اي ابتداء وانتهى وقوله وتعتا اي تقديم العرة على الحج وقوله
 وصوما اي كفارة الجماع فيه وقوله كما التحير في الصيد والاذا اي
 ان كفارة ذلك مخيرة ابتداء وانتهى كما ان الكفارة فيما قبله مرتبة
 كذلك **قوله** رتبة اطلاقها على الرقيق مجاز مرسل من اطلاق اسم
 الجز على الكل وطي شاملة للذكر والانثى اتفاقا والخش على الاصح
 وقيل لا يجزي لان الخنثى عيب في المبيع **قوله** مومنة اي ولو
 بتبعية لاصل او دار او شياب ويجزي معلق عتقه بصفة كانت
 دخلت الدار فانت حر من كفاري ويستلزم كونه عند التعليق
 بصفة الاجزا فلو قال لعتقه الكافر اذا اسلمت فانت حر من كفاري
 فالعق لا عنها ولو علق عتقه رقيقه المجزى عن الكفارة بصفة
 ثم كاتبه فوجدت الصفة اجزاء ان كان وجودها بغير اختيار العلق
 ويجزي موقوف وجان ان نفذنا عتقها بان كان المقتق موسرا وان
 ما لم ينقطع خبره بغير حقوق الطريق ومفصوب ولو لم يقدر على
 انتزاعه من غنا صبة ان علت حيا تمها ولو بعد الاعتاق والام يجز
 اعتاقها ويجزي حامل وان استثنى حملها ويتبعها في العتق
 ويبطل الاستثناء في صورته ولا يجزي موصي بمنفعته ولا مستاجر
 افاده **قوله** قال تعالى اقام دليلا على وجوب اعتاق الرقبة المومنة

اي ابن يسار
 ٢١

كطالع الشمس ودخول
 الحج ١٥

في الثلاثة

في الثلاثة على ما مر وقوله من شايهم اي زواجاتهم اي مبعدين انفسهم
 منهم **قوله** ومن قتل اي سوا ان مومنا ام كافرا ملكته بالاحكام وكذا
 المقتول فقوله مومنا ليس بقيد وكذا خطأ اذ مثله العمد وشبهه
 من باب اولى **قوله** لرجل اسمه سلمة ابن صخر ابن بياضة البياضي وقيل
 سلمة وابهامه لا يضر اذ لا يتعلق به غرض وكان ذلك الرجل عالما
 بالحرمة دون الكفارة كما يدل له قوله في بعض الروايات هلكت
 يا رسول الله وكذا جواب النبي عليه الصلاة والسلام بما سياتي
 الى هل لا يفطر حتى تلزمه كفارة **قوله** وقعت على امراتي هذا
 كناية عن جماعها اذ هو لازم للوقوف عليها **قوله** هل تجد الخ هنا متعدي
 لمفعول واحد وما موصولة بمعنى الذي او بكثرة موصوفة بمعنى شيئا
 او ما لا مفعولة ورقبة اما بدل من ما او مفعول لتعق وعائده ما محذوف
 تقديره على البدلية ما تعتقه وعلى المفعولية تعتق منه اوبه وانما جاز
 حذفه على الثاني مع انه لم يجز لما جبر الموصول بشرط حذف العائد المحذور
 ذلك لان محله فيما اذا كان غير متعين للربط وهو هنا متعين له والوجه
 الثاني وهو كون رقبة مفعول لتعق ارجح ليوافق قوله بعد فهل تجد
 ما تطعم ستين مسكينا فان سقيم مفعول تطعم قطعاً ولا يصح
 ان يكون بدلا من ما اذ ليس المعنى فهل تجد ستين مسكينا ويصح
 كونه ما مصدرية فلا تحتاج لعائد والتقدير فهل تجد اعتاق رقبة
 بدليل فهل تستطيع ان تصوم اي الصوم اي فهل تجد ما تحصل
 به الاعتاق ولا يخفى ما في هذا من التكليف **قوله** ثم جلس اي ذلك
 الرجل وكان سوا له للنبي عليه الصلاة والسلام وكهف واقف **قوله**
 فاني بضم الهزة يحتمل ان يكون اتاه ذلك هدية وان يكون امر
 باحضاره في له به **قوله** يفرق بفتح الفيد والرام مكنى ينسب
 من خصوص التخليل مع القدر الاهل بخلاف الفرق بفتح الفا وفتح
 ويقال له الزبيل فانه يسع ستة عشر رجلا **قوله** تصدق
 بهذا اي كفارة فالمراد الصدقة الواجبة بقرينة الحال وقوله
 على فقر اي تصدق به على احواله **قوله** ما بين لا يتبها ما نافية
 محذرة واطل بيت اسمها واحقوب خبرها وبيع طريق متعلق باحوج
 على انه حال منه وجاز تقديمه مع انه مفعول لخبر الممتنع التقديم على

الاسم لان الظرف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها قال في الخلاصة .
 ويسبق حرفه جوا وظرف مكانه في انت معينا اجاز العلماء .
 ويحتل ان يكون تيمية وامر مبتدا واحوج خبره وضمير لايتها
 للمدينة واللايتان تشية لاية وهي الحرة اي الارض ذات الحجاز السود
 فاللايتان الحرةيتان من جاني المدينة الشريفة المحررة وديها حرهما
 الشريف **قوله** فضحك النبي صلى الله عليه وسلم اي تبحر حاله لابل
 حيث جازها كما مظهرها ثم انتقل لطلب الطعام لنفسه واهله والمراد
 مضحكه نفسه لانه عليه الصلاة والسلام كان مضحكه التمس حقيقة
 الضحك في الاصل غير حقيقة التمس واما قوله تعالى فتبسم ضاحكا
 من قولها في حال مقدرة والقول بانها مؤكدة وهم **قوله** انبأه جميع كتاب
 وكل انسان كامل الخلقة اثنا عشر سنة وثلاثون سناربع فثبات اثنا عشر
 فوق واثنا عشر تحت ومثلها رابعات ثم انبأ ثم ضوا حله واثني
 عشر ضرسا ستة من فوق وستة من تحت والبع نواحد اثنا عشر
 فوق واثنا عشر تحت **قوله** اذهب فاطمه اهلك استشكل بان
 الانسان لا يجوز له اذا كفر عن نفسه ان يطعم من تلزمه نفقته
 واجيب بان المراد فاطمه اهلك الذين لا تلزم نفقتهم او الذين
 تلزم نفقتهم وتستقر الكفارة في ذمتك لا عسارك او اوان هذا
 خصوصية لهذا الاعرابي او ان محل المنع فيما اذا كفر الشخص
 من ماله وهذا اخبرها عنه عليه الصلاة والسلام وثاني الاجوبة وهو
 الرابع **قوله** وفي رواية التي بها بعد الاولى بيان قدر التمر الذي في الفرق
 وقوله خمسة عشر صاعا وفي ستون مالا ان كل صاع اربعة امداد **قوله**
 في ايها اي في الخطا منطوقا وفي غيره مفهوم ما بالاولى فصح قياس
 غيرها عليها بجامع حرمة السب وان دفع ما يقال ان حرمة السب
 ليست موجودة في اية القتل وبعضهم جعل الجامع عدم الاذن في كل
 ويحتل ان يكون من باب حمل المطلق على المفيد كما حمل المطلق في قوله
 تعالى واستشهدوا شهودا من رجالكم على المفيد في قوله تعالى
 واشهدوا ذوي عدل منكم ومعنى الحمل على المفيد تقييد المطلق
 بذلك القيد فكون منصوصا عليه لا مقبضا فهو غير القياس المحتاج
 للدركا خلافا لما توجه بعضهم وقول النجاشي عليها يحتل الامر من

نذر

تدبر **قوله** سليمة عن عيب ذكر شرطين لاجز الاعتاق الرقبة كونها
 مومنة وكونها سليمة وبقي منها كون اعتاقها بلا عوض فان كان به كان اعطيني
 او اعطاني زيد كما افانت حرى كفاري لم يجز عنها لانه لم يجز الاعتاق
 لها بل ضم اليه قصد العوض فيقع عتقه تطوعا وان لا يكون مستحقا
 العتق فلا تجزى مستولدة والمكاتب كتابه صحيحة وان لم يؤد شيئا
 من التخدم بخلافه فاسد الكتاب والمكاتب كتابه صحيحة وان لم يؤد شيئا
 من الكفارة يفيد تخليصها من الرق فلو اعتق نصف رقيقه
 عن كفارته جاز ان كان باقيةا او باقى احداهما او سري اليه
 العتق ومعلوم انه لا يكفر بالاعتاق الا الحر اما الرقيق فلا يكفر
 الا بالصوم لعدم ملكه **قوله** عن عيب انما عدل عن تعبير اصله من
 مع ان ذلك يوجب الى تضييع سليمة معي خلية او تباعدة بخلاف التغير
 من لانه على ذلك التضييع يكون التثيرة وهي قوله عيب واقعة في
 حينه النفي معني فتعمر عما شموليا وهو المقصود بخلاف تعبير الاصل
 فان سليمة عليه يجوز ان يبقا على معناه فتكون التثيرة في حينه الاثبات
 فلا تعمر العوم المذكور **قوله** بخل بالعدل وان لم يعلم عما يثبت الرق
 المبيع ويمنع الا جزاء من غرة الجند اذ خضر **قوله** ليتقوم علة لا شتر
 السلامة وقوله فيتفرغ هو نتيجة القيام بالكفاية وقوله ووظايف
 الاحرار عطف عام على خاص لشموله العبادات وغيرها كالقيام
 وولاية النكاح وعبارة شرح المنهم لان المقصود من اعتاق الرقيق
 تكميل حاله ليتفرغ لوظايف الاحرار من العبادات وغيرها وذلك
 انما يحصل بقدرته على القيام بكفايته اذ هو بها يتبين فساد قول
 ان قوله فيتفرغ نتيجة العتق وقوله ووظايف الاحرار عطف تفسير
قوله فينا في عطف على يتفرغ وقوله بها اي بوظايف الاحرار وليرتقى
 حتى يرجع للعبادات ايضا لما مر من انها داخلة في ووظايف الاحرار وقوله
 تكميل علة للايتان بها اي لاجل التكميل وقوله وهو اي التكميل مقصود
 العتق اي المقصود منه وقوله لايتاني له ذلك اي الايتان بها **قوله** فلا يجزى
 زمن التي تقتض على مفهوم المتن ومنطوقه الزمان عطف في الجوانب
 الحركة وكالزمن الجند وان الفصل لدون ستة اشهر من الاعتاق لانه
 وان اعطي حكم المعلوم لا يعطى حكم الحى والمجنون اذا كان زمن افاقته نهارا

ان كان عمله فيه اوللا كذلك ~~من زعم جنونه فلا يجزيه بخلاف~~
 من زعم افاقته في ذلك اكثر او استوى فيه الامران فيجزى والاعمال الجنب
 ان احللت العادة بتكرره في اكثر الاوقات والا فلا يضرب له زواله وهو
 وبما هو خيل بعد الافاقة يمنع العمل في حكم الجنون ايضا افاقاه من زيادة
مقل ولا فاقه رجل اي اوريد او اسئل احداها لاضرار ذلك بعمله اضرا
 بينا اهرم **مقل** خنصر وبنصر خرج ما لو فقد احد ما فانه لا يضرب وقوله
 من يد اي او رجل وخرج به ما لو فقد جها من يد اي او رجلين بان فقد خنصر
 يد او رجل وبنصر اخر فانه لا يضرب وقوله او اتملت اي اوافقا ثلثين
 من اصبع غيرهما وهو الابهام او السبابة او الوسطى وخص الاملتين
 ليفيد ان فقد الاصبع غير الخنصر والبنصر مضر بالاولى فغايته مساوية
 لقول المحرر وفقد اتملتين من اصبع كفقد جها اي فانه كان فقد الاصبع غير
 مضر كالخنصر او البنصر فان اتملتيه مثله او مضر كالسبابة فان اتملتيه
 مثله ولا يضرب فقد اتملة من السبابة وان اتملة من الوسطى ولا فقد اتملة
 العليا من الاصابع الاربعة **مقل** او اتملة من ابهام وكذا من غير الابهام ان
 فقد اتملتيه العليا لانه حينئذ كالابهام لبقائه على اتملتين اذ قاله من
مقل ويجزي صغير حكمه بانه تبعا على ما مر ولو ان يوم لانه
 يزجي كبره فهو كالمرضى يزجي بروه ونفقته في بيت المال وفارق
 الغرة حيث لا يجزي فيها الصغير بل لا بد من التميز لانها حق ادمي ولا
 غرة الشيء جواره والصغير ليس منه واستشكل اجزاء الصغير
 بانه لا يعول سلامته اذ لا يفرق بطنه بديه ولا مشى رجله ولا
 ابصار عينيه ولا سماع اذنيه واجيب بان الحكم بالاجزاء فيه بناء على
 الاصل والظاهر من السلامة فان بان خلا في ذلك بقض **مقل** واقترع
 وهو من لانيات براسه له او مثله اعني يمكنه تباع الشيء بلا مشقة بان
 يكون عرجه غير شديد واقترع اعرج معا وعور لم يضعف عوره بصير
 عينه السليمة ضعفا يخل بالعمل واصم واخرى يفهم الاشارة ونظم
 عنه لا فرق بين ان يكون خرسه اصليا او عارضا وكذا لا يضر كونه
 اصم اخرى معا ويشترط فيمن ولد اخرى من اخيه تبعا او بانشارته
 المفسدة وان لم يصل والا لم يجز عتقه وكذا يجزي اخشم اي فاقد الشئ
 وفاقه لثفه او اذنيه او اسنانه وكذا محبوب وعين وقرنا ورتقاه

المجزوم

كله

ومجزوم وارص وضعيف بطش ومن لا يجزي صنعة وفاسق
 وولد زنا واحق وهو من يصنع الشيء في غير محله مع علمه بقبحه وقيل
 من لا ينتفع بعقله افاقاه في شئ المنهج وم **مقل** يزجي بروه اي وانه
 لم يبرأ وان مات بعد اعتاقه لا احتمال ان يكون موته لمرض اخر بل
 لو تحقق موته بالمرض الاول اجزى في الاصح اما اذا كان المريض لا يزجي بروه
 كذا في سل وفالج فانه لا يجزي ما لم يبرأ فان برى تبين اجزاه لان
 الغالب البرء بخلاف ما لو اعتق اعني ما بصر فانه لا يجزي لتحقيق
 ياسي ابصاره فدان عوده نعمة جديدة محضنة واعترض هذا بما قالوه
 من انه لو جني على بصره فاخذت ريته ثم عاد استردت لان
 العيني المحقق لا يزول واجيب بان العيني هنا محقق اذ لا ادعي
 للمكذب فيه وهناك مطلقون لاحتمال ان يدعيه من قام به لاجل
 اخذ الرية افاقاه من رطنا الا الجواب فني حواشي شئ البهجة **مقل**
 فانه عجز عنها اي حسابا لم يجد لها فاضلة عما يكفي موته العيني الغالب
 على المعتد فان جاوزه اعتد سنة بسنة او شرعا كان كان عنده
 رفيق لكنه محتاج الى خدمته لمرض او كبر او ضنحية مانعة في خدمة
 نفسه او منصب ياتي معه ان يخدم نفسه فهو في حقه حينئذ
 كما لمعوم وكذا من وجده يباي بالكر من شئ مثله ولو قليلا ولا يعول الا الصوم
 بل عليه الصبر الى ان يجده بنش المثل وكذا لو كان عنده ضيعة او
 راس مال تجارة او ماشية لا يفضل دخلها عن كفاية مهوره فلا يلزمه
 بيع ذلك لتحصيل رفيق بل يعدل الى الصوم ومن العجز الشرعي ايضا
 الرق فاذا كان الكفر عبد الميزم اعتاق اذ لا يكفر بغير الصوم كما مر
 وسعيه تحليله ان لم ياذن له فيه كما في الاحرام في الحج والعجز معتبر
مقل بوقت الاداء اي ارادة الاخراج اذ لا وقت لها مع في غير كفارة
 الظهار على ما مر افاقاه في شئ المنهج وم **مقل** صوم شهرين فان تكلف
 العتق اجزاه ولو بات بعد صومها ان له مالا ورثه ولم يكن عالما
 به لم يصح بصومه فيما يظهر اعتبارا بما في نفس الامر ويعتبر ان
 بالاحلال وان نقص لانه المعتد شرعا ولا بد من تبين النية لكل
 ليلة وان ينوي الكفارة ولو لم يعين جهتها فلو صام اربعة اشهر
 بنيتها وعليه كفارة او قاع وظهار ولم يعين اجزات عنها ما لم يجعل

راسه

الأول عن واحد والثاني عن آخر وهكذا الانتفا التتابع ولا يشترط نية
التتابع لأن الشرط لا يجب نية كالأستقبال في الصلاة قاله م
وأما وجوب صوم شهرين متتابعين عند الحج عن الفتق هنا
دون كفارة البنية لأن القتل وخوفه من الكبار فقلظ فيه ولا يزال
الحلف بالله تعالى في الجملة وأيضا لما كان الحلف بالله تعالى يقع أكثر من
غيره خفف فيه ما لم يخفف في غيره **قوله** لما مر أي من الآية والحديث
ويعتبر الشهران بالهلال ما أمكنه فإن انكسر الشهر الأول بان
ابتدأ الصوم في اثني عشر من الثالث ثلاثين لتعذر الرجوع
إلى الهلال أو أفاده في شئ الخ **قوله** ولو بعد رأي يمكن معه الصوم وقوله
كسفر أي مبيح للفطر ومثله خوف المرضع والحوامل لا مكاء الصوم
مع ذلك في الجملة فهو كفطر من أجهده الصوم وكذا يحلل قوله كسفر
أفاده **قوله** ولو كان الإفطار في اليوم الأخير أي أو اليوم الذي نيت
النية له لنسبته إلى يوم تقصير **قوله** وينقلب ما مضى نقلا وإن
أفاده بغير عذر أو أفاده **قوله** الأخو حفص أي في كفارة
المرأة عن القتل لأنه الذي يتصور منها بخلاف الظهر وجاء رمضان
فانه لا كفارة فيها عليها وأما كفارة البنية فالواجب
فيها عند الحج من الخصال الثلاث ثلاثة أيام ولا يشترط فيها الترتيب
وبعضهم قال يتصور صوم الشهرين المتتابعين أيضا في كفارة الظهار
وجاء رمضان بان تصوم عن مظاهر أو مجامع في شهر رمضان ميت
قريب لها أو باذن قريبه ورد بانه لا يلزمها فيه التتابع مع أن اللازم
للميت المذكور أصله الأ طعام والصوم منها بدل عنه ودخل في نحو الحيض
والنفاس الجنون إذا اختار الشخص فيه ومثله الأعمال المستغرق
وتحلل عيد الفطر أو النحر موجب الاستيناف الشهرين ولو صام رمضان
بنية الكفارة أو بنيتها بطل صومه ولو قطع الشهرين ليتأنف
أنتم أذهما كصوم يوم واحد أو وطى المظاهر فيها ليلة وعين ولم يستأنف
قوله لضرورة من بها ذلك للإفطار أي لانه لا يخلو منه شهر فالسنة
وتكليفها الصبر ليس الباس خطر أهم **قوله** ومجمله أي محل عدم انقطاع
التتابع بالحيض وقوله إذا لم يكن لها عادة إلا وذلك كثير في الحيض كما إذا
كان دورها ثلاثين كما هو الغالب وأما في النفاس فقال التفوسي

في تعليقه

في تعليقه إذا افطرت بعذر النفاس فإن شرعت في الصوم
في وقت يكمل لها تسعة أشهر في حال الصوم وجب الاستيناف
وإن شرعت في الشهر السادس في زمن الحمل فولدت قبل تمام التسع
لم يجب لأنها معذورة لأن الغالب أن الوضع يكون بعد تسعة
الشهر **قوله** والأماي بان اعتادت الانقطاع شهرين فأكثر فشرعت
في وقت يتخلله الحيض فانه ينقطع التتابع به أو أفاده **قوله**
فان عجز الكفاري لمريض يدوم شهرين طنا بالعادة الغالبة في مثله
أو بقول الأطباء والأوجه الاكتفاء بقول عدل منهم أو لمثقة شديدة
أي لا تختمل عادة ولو لم تبح التيمم فيما يظهر ويؤيده تمثيلهم
لها بالشبق ولو كان يقدر على الصوم في الشتاء وخوفه من الصيف
فله العدول إلى الأ طعام لعجزه إلا أن عن الصوم كما لو عجز عن الاعتاق
إلا وعرف أنه لو صبر قدر عليه فيجوز له العدول إلى الصوم كما
اقتضاه كلامهم **قوله** عن صوم الشهرين أي أو عن التتابع كما في الشهرين
قوله أعلام سكت أي غلبكم وأثر التقصير بالأ طعام لانه لفظ القرآن
ولا يحزني حقيقة الأ طعام وقياس الزكاة الاكتفاء بالدفع وإن لم يوجد
لفظ تمليك أفاده م رويه بحاج عن اعتراض المؤلف على التنازع في تفسيره
بمفهومه ما عثر به هنا حيث قال وتعبير مالك أولى من قوله كفرا بأ طعام
لا حرج ما لو عذاهم أو عذاهم بذلك فانه لا يفي **قوله** سكت سكتا
أي أهل زكاة والسكن شاكل للفقر كعلته كما تقر في قسم الزكاة
واختير التعبير بالسكن تأسي بالكتاب العزيز وخرج بأهل زكاة
غيره فلا يحزني دفعها لكافر ولا لها شئ ومطلبي ولا لغيرها ولا
لمن تلزمه مؤنته ولا لريق لانها حق الله تعالى فاعتبر فيها صفات
الزكاة وأما خبرها طه طهره أهل قول أو شئ النهم وعند الحنفية
الاسلام ليس بشرط في اخذ غير الزكاة ككفارة ونذر وصدقة فطر
قوله لكل منهم مد ويكفي أن يملكهم جملة الامداد فلو جمع الستة ووضع
الأ طعام بين أيديهم وقال يملككم هذا وإن لم يقل بالسوية فقبلوه
أجزا ولهم في هذه القسمة بالتفاوت بخلاف ما لو قال خذوه ونفوا
الكفارة فانه إنما يحزني أن اخذوه بالسوية والأما يحزني الأما اخذ
مد لا دونه ويفرق بين هذه وتلك بان الملك تم بالقبول الواقع به التساوي

قبل الاخذ وهذا لا يملك الا بالاختصاص في تساوي فيه اهم رتبة قال قبل
 ذلك ولا يكفي اقل من السنين حتى لو دفع لواحده سنة من اقل من سبعة
 لم يجزه وحاصل الفرق المذكور انه بمجرد قبولهم ملك طر منهم مدافع ارضه
 عن بقيقة بعد ذلك فيما اذا حصل تفاوت لا يضر **قوله** لما راى من الآية
 والحديث حيث قال فهل تجد ما تطعم ستم مسكينا **قوله** المجزى في الفطرة
 كبر وشعر واقط ولين فلا يجزى له ودقيق وسويق اهرش منهم قال م
 بان يكون من غالب قوت محل المحرم في غالب السنة كما لا يقتضيه ولو للبلد
 والعبارة ببلد المودى عنه لا المودى وهو يعلم من قوله في غالب السنة انه
 لا يعتبر قوت وقت الوجوب ولا وقت الاخراج كما قيل **قوله** اقتضارا
 على الوارد فيه اي من الاعتاق ثم الصوم وقضية التعليل المذكور ان الكفارة
 لا يدخلها القياس بل المتبع فيها النص واما قول ابن السكيت في جمع الجوامع
 ومنعه اي القياس ابو حنيفة في الحدود والكفارات والرخص والتفديرات
 اهر المقتضى كون الصيام عنده الجواز في الكفارات فلا يرد على ما قاله الفقهاء
 لانه لا يلزم من كونه صحيحا في الاصول ان يكون صحيحا في الغرض فقد
 يتخالفان في مسائل كثيرة **قوله** وحمل المطلق جواب عما يقال هذا حمل المطلق
 وهو اية القتل فانها مطلقة عن ذكر الاطعام اي لم يذكر فيها ذلك
 على القيد وهو اية الظهار ووقوع رمضان المذكور فيها ذلك فليس
 المراد بالطلق اللفظ المفرد الذي هو وصف الرقبة وقوله لا في الاصول
 الاوصاف اي التوابع كالايمان الذي هو وصف الرقبة وقوله لا في الاصول
 اي الخصال المستقلة كالاطعام فانه خصلة مستقلة عن خصال الكفارة
 قال في ثم منهم كما حمل مطلق اليد في التيمم على تقييدها بالمرافقة في الوضوء
 ولم يحمل ركن الراس والرجلين فيه على ذكرهما في الوضوء اولا يقال المرافقة
 ليست وصفا لليدين لانا نقول المراد بالوصف التتابع كما مر ولا شك
 ان الجزء تابع ككلمة **قوله** وحمل ذلك اي عدم الاطعام في القتل وقوله
 في الحياة اي في حال حياة المكلف **قوله** اخبرني بالبناء المفعول ومدار رفع
 نايب فاعلم **قوله** لكن لا بد لا اي عن العتق بل فدية مستقلة والوارث
 مخير بين ذلك وبين الصوم لا الامداد ولو كانت بدلا عن العتق واخرجها
 ثم قدر عليه بعد ذلك لزمه مع لانه لا يلزمه حينئذ كما لو اطعمه بغيره
 عن صوم رمضان ثم قدر على الصوم فانه لا يلزمه صوم ما اطعم عنه **قوله**

الصواب
 اللغات

كان هذه
 المقتولة

وواجب

وواجب الاخرة وهي كفارة اليمين التي سميت بذلك لسر هذا الذنب
 كما مر فاكان عقده اليمين طاعة وحملها معصية كوالله لا ازي
 فان زني كفرت انتم الحنث وان كان عليه كوالله لا اصيل فانه
 صلى كفرت انتم اليمين وان كان العقد والحل باجابه كوالله لا التمس
 هذا تعلقت الكفارة بها وهي بالحنث احق لا استقرار وجوبها
 به ولو كذب في ايمان القسامة وجب عليه خمسون كفارة او في ايمان
 الظهار فارجع اهر افاده الزيادة **قوله** اطعام عشرة مساكين الاقلا
 يجد زان يطعم خمسة ويكسو خمسة اهر افاده م ويكفي الاطعام
 ولو من الكاف لان يمينه منقصة بخلاف تدره **قوله** مساكين اي او
 فقرا لانهم اسوا حالا منهم او البعض والبعض اهر ساوي **قوله** من غالب
 قوت البلد اي من جنس الفطرة كما مر والمعتبر غالب قوت
 بلد المكلف ولو اذ لا جنس في ان يكفى عنه اعتبرت بلد الماذون له لا الاذن
قوله اعتبر ببلد الماذون له لا الاذن المذهب لانه لا فرق بين هذه والقوى
 قبلها وهي كفارة الجاه والظهار الا كلا منهما معتبر فيه محل المذهب لا المودى
 كما قرره شيخنا عوض ولا ينافيه ان قياس ما في الفطرة اعتبار ببلد المكلف
 عنه لان تلك طهارة للبدن فاعتبر ببلده ولا كذلك هذه اهم **قوله** ما يقدر
 ليه ولو فرة او قيصا بذكر او عامة وان قلت او ازار او مقنعة او ردا
 لا خوف مما لا يسمى كسوة كدرع من حديد وقفازات وهما ما يعلان لليدين
 ويحشيان بقطي ومنطقة وهي ما تشد في الوسط وجوب وكفه وخاتم
 وتبان لا يصل للركبة وبساط وطمبان وثوب طويل اعطاه لعشرة قبل
 تقطيعه بينهم لانه ثوب واحد وبة فارق ما لو وضع لهم عشرة امداد ولو قال
 ملككم هذا بالسوية او اطلق لانها امداد مجتمعة فكل هذه لا تجزى والجلود
 ان اعتد لهما اجزائهم والا فلا اهر من شتم ربع ممتن المنهاج **قوله** كعقوبة
 اعترض بان الفرقية التي تجعل على الراس كالقاروق والمجوزة والطائفة
 والطر بوش لا تنفي واجيب بان المراد بها ما يجعل فوق راس النسا
 يقال عرقبة او ما يجعل على الذبابة تحت السرخ وخوه سمي بذلك
 لانه يقبها من العرق اهر قاله م **قوله** او منديل المراد به المنديل الصغير
 الذي يجعل في اليد كما قاله م **قوله** كالمنشفة التي تشتري مع مولد السيد
 البديوي رضي الله عنه وقيل المراد به ما يجعل على العمامة المسمى بالطرخة وقيل

دون عشرة ولو في
 عشرة ايام ولا ان
 يطعم عشرة لكل واحد
 دون مد ولا ان
 يطعم م

المراد به العامة كما هو اصطلاح أهل خراسان وكل ذلك يصح إرادته هنا
قوله أول ما يصلح للدفع له كقبيص صغير ومخاضه وإزارته وشراويله لكبير
 وحرير برجله أو غنم المنجم قاله رولو مستحسنا لكن يلزمه إعلامه به ليلا يصلح
 فيه وقضيته أن كل من أعطى غيره ملكا أو عارية ثوبا مثلا به نجس
 حتى غير معفو عنه بالنسبة لا اعتقاد الأخذ وجب عليه إعلامه به حذرا
 من وقوعه في صلاة فاسدة ويؤيده قولهم من رأى مصليا به نجس غير
 معفو عنه أي عنه لزمه إعلامه به وفارق التبان السراويل الصغيرة بأن
 التبان لا يصلح ولا يعد سائر عورة صغيرة فضلا عن غيره فإن فرض أنه يعد
 ستر عورة صغيرة فهو السراويل الصغيرة **قوله** ولو ملبس أي وإن
 كان لبسه وقوله لم تذهب قوته أي باللبس بخلاف ما ذهب قوته به
 ومثله مهمل النسيج الذي لا يقوى على الاستعمال ولو جرد يداه **قوله**
 أو حذر رقيقة هي أفضل الخصال الثلاث وإن كان زمن غلا خلافا لآب عبد
 السلام قاله رولو إذا قدمها في المنجم كاصلة ولم يرتكب ذلك مضاموافقة
 لترتيب الآية **قوله** بقدر زده أي من المعلوم أنه يعتبر جميع ما تقدم
 أيضا من القدرة على العمل وغير ذلك فلهذه خصص الإيمان لأنه أعظم الأمور
 المعتبرة في الرقبة **قوله** فإن عجز عن ذلك أي عن كل من الثلاثة بغير غيبة
 ماله ترك فلو كفر سيد الرقيق عنه بغير صوم لم يجز ويجزي بحدوته
 بالأطعام والكسوة لأنه لا رقي بعد الموت وله في المكاتب أن يكفر عنه بها
 بأذنه والمكاتب أن يكفر بها بأذن سيده أما العاجز بغيبة ماله ولو
 فوق مسافة القصر فلهذا العاجز لأنه واحد فينظر حضور ماله فإن
 كان له رقيق غائب تعلم حياته فله اعتاقه في الحال فإن كان العاجز
 أمة لا تحل له وعبد والصوم يضربه أي غيرها في الخدمة وقد حثت بلا
 أذن السيد فإنه لا يصوم إلا بأذن وإن أذن له في الحلف فإن أذن له في
 الحنث صام بلا أذن وإن لم يأذن له في الحلف والمعض كالحرف في غير الاعتاق
 لعدم أهليته للولا إغاده في شئ المنجم **قوله** ولأنه الخ الضمير للشأن ولأنه يرى
 فيها بالأخف في الآية بخلاف غيرها قاله **قوله** أي فكم تستقر دفع بذلك
 ما يقال قد ثبت وقراها ابن مسعود فافاد أن المراد بعدم ثبوتها عدم
 استقرارها وقد يقال الاستقرار مراد في الثبوت الآن يقال المراد
 به الاستمرار ولو عبر به لكان أولى **قوله** استقرت أي الخصال كلها في ذمة

خل سيد عالم نعم لا
 بأذنه وإن لم يصحها
 الصوم في الخدمة
 ولذا غيرها مائة

مرتبة على المعتمد فيها وقيل المستقر هو الخصلة الأخيرة وقيل
 إحدى الثلاث وقيل كلها مخيرة وقوله فاذا قدر على خصلة
 فعلها أي أو أكثر منها رتب لا يقال لو استقرت في ذمته لا أمر النبي صلى
 الله عليه وسلم الأعرابي بأخراجها بعد لانا بقوله لو سلم عدم أمره فتأخير
 البيان إلى وقت الحاجة وهو هنا وقت القدرة جائز ولا يتبع بعض الفقهاء
 ولا الصوم فلا اثر للقدرة على بعض أحد ما فلو أراد أن يفتق نصف
 عبد ويصوم شهر لم يصح بخلافه إلا طعام فلهو وجد بعض مداخله
 وينبغي الباقي في ذمته نجاسة إذا أيسر فلو قدر بعد إخراج ذلك
 البعض على غير الطعام كالرقبة أو الصوم لم يجب الاتيان به لأنه مني
 شرع في خصلة ثم قدر على أي منها لم يلزمه الانتقال **قوله** وعنه في المقصود
 لكن ينبغي له ذلك وبما تقر بسقط توقف الشئ هنا وإنما
 استقرت الكفارة في ذمته عند العجز لأن حقوق الله تعالى المالية
 إذا عجز عنها وقت وجوبها فإن كانت لا تسبب من العبد كزكاة الفطر
 لم تستقر أو بسبب منه استقرت سواء كانت على وجه البدل
 كجزء الصيد وفدية الخلق أو لا ككفارة الظهار والقتل ويؤخذ
 من استقرارها في ذمته أنه في صورة الظهار ولا يطاح حتى يكفر
 وهو المعتمد نعم إن خاف العنت جاز له الوطئ لكن بقدر ما يدفع عنه
 خوف العنت ولو ترك جميع الخصال مع القدرة عوقب على إدامها وفعل
 الجميع أثيب على إدامها فرضا والباقي يقع له بغلا ويجوز له الجمع إن
 جميعها وأجب عليه مع علمه والأفلا يجوز لأنه استدراك على الشارع
 ببل لا يسعد تكفيره بذلك ومثل ما ذكره الوجه بين الوضوء والتميم
 لفقد الماشع كبرياء تيمم ثم نجس المشقة وتوضأ ما
 إذا تيمم لفقد الماحض فلا يصح **باب الفدية**
 شروع في رابع الأشياء المذكورة مع الزكاة وهي من جملة الكفارة إلا
 أن ما تقدم يقال له كفارة عظمى وهذه كفارة صغرى ومخففة
 ويفترق في أن الأول لا يجب إلا في ذنب غال باليخرج القتل خطا بخلاف
 الثانية وهي تكو في الصوم والحج وحيث وجبت في الشرع فهي مقدرة
 عند الأقدية الأذن فبدين وعلى النزاهة إذا كانت بسبب تقدي
 به كان نذر صوم الدهر فأنسد يوما مقدريا فانها تجب **قوله**

وحسبت فدية لهذا المجني عليه بما وهي كالغارة جارية في حق المومن لحلال
 العبادة ان لم يكن اشترى والاكثرته **قوله** ثلاثة انواع اي مد ومدا ودم وذر
 من النوع الاول متنا وشرا اثني عشر سنة متعلقة بالصوم وستة بغيره
 ومن الثاني ستة ومن الثالث ستة عشر فحيلة ذلك اربع وثلاثون سنة
 وحصلها ثلاثة انواع نظر اللغالب فلا ينافي ما سياتي في كلامه رحمه الله تعالى
 من انها تكون عن قطع نبات لا يساوي مدا وعن ازالة شعرات كثيرة غير
 متواليه فانه يلزمه امداد بحسبها **قوله** مد وهو رطل وثلاث وهو نصف رطل
 بالكيل المصري والمقبر الكيل لا الوزن وانما قدره استظهارا كما مر **قوله** في رمضان
 متعلق بالافطار او بالصوم اي الصوم الكاين في رمضان وجزج به الكفارة
 والنذر وقض رمضان فلا فدية للافطار في شئ من ذلك **قوله** حامل
 اي مطلق زوج او سيد او شبهة او زني ولو بغير ادمي وقوله ومريض اي ولو
 كان الرضيع حريا تبعا لاحد ابويه لانه مقصور اذا حرم قتله او كان غير
 ادمي فاذا استوجرت امرأة لارضاع سحلة كان حكمها كما ذكر ولا فرق
 في المرضع بين ان تكون اما او مستأجرة او متطوعة وان وجد مع المستأجرة
 او المتطوعة مرضعة مفطرة او صائمة لا يضر بها الارضاع ولا بين ان تكون هي
 والحامل مسافرتين او مريضتين نعم ان افطرا لاجل السفر او المرض فلا فدية
 عليها لاجل وكذا ان اطلقتا في الاصح بخلاف ما لو افطرا لاجل الحمل او الرضاع
 فتجب ثم الكلام في الحرة اما القنة فلا فدية عليها قبل العتق وكذا بغيره على الوجه
 فلا تستقر في ذمتها بل الواجب عليها مجرد القضاء في جميع الصور وفطر كل من
 الحامل لاجل ما ذكرنا من وجوب ان خيف نحو هلاك الولد ولا تنقذ الفدية
 بتعدد الاولاد لانهما بدلت عن الصوم بخلاف الحقيقة لانهما فدا عن كل واحد فاده
 م في شئ بزيادة ولا عبرة بما قاله بعضهم هناك بخالف ذلك **قوله** اي الخوف على الولد
 بان خافت الحامل من اسقاطه والمرضع من ان يقل اللبن فيهلك الولد والمراد
 خوفها على الولد فقط فان خافتا على انفسهما فقط او مع ولديهما فلا فدية
 ويجب القضاء وانما وجب عليها الفدية في الاولى لان فطرهما مانع غير
 محتاج اليه فان قيل اذا خافتا على انفسهما مع ولديهما فهو فطر ارتفق
 به شخصان فكان ينبغي الفدية ايضا احب بان الاية وهو قوله تعالى
 فمن كان منكم مريضا او وردت في عدم الفدية فيما اذا افطرا خوفا
 على انفسهما فلا فرق بين ان يكون الخوف مع غيرهما او لا اذ يصدق على من افطر الخوف

على نفسه

على نفسه وغيره انه افطر الخوف على نفسه وكالحامل والمرضع في هذا التفصيل
 من افطر لا نقاذ مشرف على هلاك بغرق او غيره ولم يمكن تخليصه الا
 بالفطر سواء كان ادميا مقصوما او غير ادمي كحيوان محترم بخلاف الحامل
 ولو لغيره فاذا افطر الخوف على المشرق فقط وجب عليه القضاء والفدية
 او الخوف على نفسه او نفسه والمشرق فقط وجب القضاء فقط **قوله** فيها
 اي الحمل والرضاع فالمراد بالولد ما يشمل الحمل ولو زاده كان اولي اذ الحمل لا يطلق
 عليه ولد الا مجازا **قوله** قال ابن عباس انها نسخت هذا جواب عما يقال ان
 من يطبق الصوم يجب عليه ولا يكفيه الفدية وحاصله انها منسوخة
 ومعناها انه كان في ابتداء الاسلام التخيير بين الصوم والفدية من غير
 قضاء المشقة الصوم عليهم بعد ما اعتادهم له كما يصح بذلك اية فمن
 تطوع خيرا فهو خير له وان تصوموا خير لكم ثم نسخ كل من الاليتين
 بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه الا في حق الحامل والمرضع
 فان التخيير في حقها باق الا انه يلزمها عند الفطر القضاء زيدا عما
 كان عليه اول الاسلام فهو رخصة وعزيمة في حقها باعتبارين ولزوم
 القضاء لما خذ من القياس على المريض كما سياتي في باب الافطار في الصوم
 وتقييد الفدية في حقها بالخوف على الولد وحده ما خذ من العلة العقلية
 وهي انه فطر ارتفق به شخصان ولم يفتقر به مانع من الخوف على نفسها
 وقيل ان الاية محكمة اي غير منسوخة لكنها موقوفة فقيل ان النفي
 مقدر اي لا يطبقونه لا يقال لا قرينة على ذلك لانا نقول لا مانع من وجود
 قرينة حالبة عند النزول فهم منها ذلك ولا يضر عدم بقاها كما قاله سم
 وعلى هذا فليس في الاية تعرض لحكم الحامل والمرضع وقيل المعنى يطبقونه
 في الشباب ثم يحزون عنه في الكبر وقيل معنى يطبقونه انهم
 يكلفونه فلا يطبقونه بدليل قرآنه يطبقونه بتشديد الواو فان
 معناها ما ذكر **قوله** عنه اي ابن عباس **قوله** ويستثنى اي من الحامل والمرضع
 فقوله المتحيرة اي الحامل والمرضع المتحيرة اذا افطرا خوفا على الولد وحده
 او لانقاذ مشرف على هلاك على ما مر **قوله** فلا فدية عليها اي اذا افطرت
 ستة عشر يوما فاقل فان افطرت ازيد من ذلك وجبت الفدية لما راد
 لانها اكثر مما يحتل فاده بالحيف حتى لو افطرت كل رمضان لم يضرها مع انها
 فدية اربعة عشر يوما شبه عليه الجلال البلقيني انه شتم روهذا **قوله**

اذا كان رمضان كاملا فان كان ناقصا وجب عليها فدية ثلاثة عشر يوما **قوله**
 للشك اي في وجوب صوم ما افطرته في رمضان عليها باحتمال حيضها **قوله**
 او كبر اي لشخص بان صار شيخا طرما لا يطبق الصوم في زمن من الزمان
 والا لزمه اي قاعه فيما يطيقه فيه ومثله ككل ما جز عن صوم واجب
 سوا رمضان وغيره لزمانه او مرض لا يرجى برؤه كما سيأتي او مشقة
 شديدة تلحقه ولم يتكلفه ثمر الفدية واجبة على كل من ذكر ابتداء
 عن الصوم لانه لم يخاطب بالصوم ابتداء بالفدية وبه فارق نظيره في الحج
 عن مضروب قدر بعد لانه خوطب بالحج ابتداء وانما جازت له الانابة للضرورة
 وقد بان عدوها وان الحج وظيفه العمر فاني زمن قدر عليه فيه وقته موجود
 ولا كذلك الصوم فان تكلف من ذكر الصوم فلا فدية عليه كما لو تكلف
 من سقطت عنه الحقة حيث اجزائه عن واجبه لكن تكلفه الصوم حرام وان
 اجزالات الغرض انه يحصل له به مشقة شديدة ولا ينبغي نذر صومها لما
 ذكر من حرمة ولو اخر من ذكر الفدية عن السنة الاولى لم يلزمه شيء **قوله**
 وكذا الحامل والمرضع **قوله** فدية يومين فاكثر ولهم تحجيل فدية
 يوم فيه او في ليلته افادته ثم زيادة واذا قدمها في ليلة صدق عليه انه
 قدمها على السبب معا وهما طلوع الفجر والعجز فير على القاعدة
 المتقدمة في تحجيل الزكاة فتكفي غلبة هذا كما قاله الرحاني
 وفيه نظر لان العجز بالكبر وخف المرض حاصل والاصل استمراره فلم يقدم
 الا على سبب واحد وهو طلوع الفجر **قوله** من قام به الحج من فاعل يطبق
 والضمر في به عايد عليها وفي قام عايد على الكبر والصوم مفعول وانما ذكر
 الفاعل ولم يقل بان لم يطبق الصوم لرفع توهم بان يطبق للجهول والصوم
 نايب فاعله وفيه حينئذ نظر لما يلزم عليه من تصور عذر الكبر بعدم
 الاطاقة مطلقا ولو عن غير كبر وذكر فاعل الكبر معنى بقوله لشخص
 لرفع توهم ان الكبر لاني بقرينة ما قبله فاشا ربذا ككل الى فائدة
 لم تكن في الاصل وان كان حذفها كما في شئ الاصل لا يخل للعلم بالفاعل
 من المقام **قوله** لا يرجى برؤه اي بقول عدلين من الاطباء او عدل عند
 من اتفق به في جواز التيمم للمريض كما مر فلو برأ بعد ذلك ولو قبل اخراج
 الفدية على المعتد لم يلزمه القضا كما مر ومثل المريض الذي لا يرجى برؤه
 من حصل له مشقة بعدم اكل البرش او الايفون لا يعتاده ذلك

وكذا

فيفطر

سنة

فيفطر ويطلع عن كل يوم مدا وهذه من المسائل التي يجب كتبها على
 القوام **قوله** وتأخير قضا من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل
 وهو الخبر على حد الايام الانسان من دعا الحرام القدر فلا فدية عليه ولو
 بعد عتقه على الاقرب كما مر عن م **قوله** من رمضان اي وان اوجب
 فضله كفارة على المعتد لان الفدية للتأخير والكفارة لهتك حرمة
 الصوم فان قلت الصلاة افضل منه ولا يلزم بتأخيرها شي قلت
 اقتصر وافي ذلك على الوارد من غير قياس لكثرة ما وانما جاز تأخير
 قضاها الى ما بعد صلاة اخرى مثلها بل الى سنين لان تأخير الصوم
 الى رمضان اخر تأخير الى زمن لا يقبله ولا يصح فيه فهو كذا حذر
 عن الوقت بخلاف قضا الصلاة فانه يصح في كل الاوقات **قوله** قال
 الشوري نقلنا عن اليعاقبة **تليسه** لو شك في رمضان الذي
 فاته تعد يا او بعد ذلك كان تاما او ناقصا فهل يلزم التام ليبرأ
 بيقين ام يكفي الناقص لانه المتيقن كل محتمل لكن رجح الاذني
 الثاني وفرق بينه وبين ما مر في الفتاوى بانه ثم يتحقق شغل الذمة
 بها فلا بد من التيقن وهذا لم يتحقق شغل ذمته **قوله** بيوم ثلاثة
 قال بل الكلام في صحة القضا عنه لعدم جزم النية للشك في لزومه امر
قوله بلا عذر متعلق بتأخير فلا بد ان يكون التأخير بلا عذر واما فتوات
 ذلك اليوم فلا فرق فيه بين ان يكون بعذر او لا واما قوله في الحديث لمريض
 فليس بقيد بل مثله ما اذا افطر بلا عذر من باب اولى **قوله** الى رمضان اخر
 بالتنوين مصر وفا لانه تارة اذ المراد به غير معين بدليل **قوله** بالكرة
 وهي اخر فتاوت منه احدي العليتين وهي العلية وبها الف والنون
 الزايدتين لا يقتضي منعه من الصرف قال ابن مالك **قوله** كذا في حادي زايد
 فعلا **قوله** اي علم حاوي الخ وكذا يقال في الحديث قال قال عن رمضان
 لكان اولى لانه المراد وي دل الحديث المذكور او بيا لانه معنى تأخير
 الى رمضان انه لم يحصل قضا حتى دخل رمضان ومقتضى ذلك ان رمضان
 وقع فيه قضا وليس كذلك لانه لا يقبل صوم غيره واجاب المحشي بقوله وقد
 يقال انه احتكي باللازم لانه يلزم من تأخير عنه لان رمضان لا يقبل غيره
 ولو قضا عنه ونفط الحديث موافق لكلام المصنف **قوله** الا اراد مرفوع
 من اصله لان معنى تأخير الى رمضان انه لم يحصل قضا في اثنائها السنة حتى

وصفه
 بيان
 كذا
 في قوله
 اليه قاهرة
 مع

دخل رمضان فيستبين بدخوله لزوم الفدية وليس المراد انه الى رمضان
فانه فضل فيه حتى يرد انه لا يقبل القضاء وان الاول ان يقول عن رمضان
لا ذلك يقتضي انه لا يلزمه الفدية الا بتأخير القضاء عن رمضان مع ان
المقتضى للزومها مجرد دخول رمضان وان لم يكن الزمان قابلا للقضاء وهذا
في حق الحي اما الميت فلا يشترط في لزوم الفدية له دخول رمضان فلو كان
عليه عشرة ايام واخر الى ان بقي من شطرا خمسة ايام مثلا ثم مات لزمه
خمس ايام حلالا ولا يتوقف على دخول رمضان وقول بعضهم خمسة عشر
عشرة منها اصل الصوم وخمس للتأخير لانه لو عاش لم يمكنه الاقضا
خمس ايام صحيح في ذاته لكن كلامنا في فدية التأخير فقط وهو خمسة فالتأخير
الاقتصا ر عليهما **قوله** من ادرك رمضان جعل الشخص في اول الحديث مدركا
لرمضان وفي اخره بالعكس لانه كلا مدركا للاخر وقول اصحاب الزم ادركه
اي رمضان الذي ادركه **قوله** لكن ضعفه الخ ولا يلزم من ضعفه ضعف
الحكم اما لكونه روي عن طريق اخر صحيح او ان هناك دليل اخر غير
وعبارة من الحديث فيه ضعيف لكنه روي موقفا على رواية باسناد صحيح
ويؤيده افتا سنة من الصحابة ولا يخالف لهم **قوله** ويشترط
المدر قال في شئ المنهج فلو اخر القضاء المذكور اي قضا رمضان مع تمكنه
حق دخل رمضان آخر فوات اخذ من تركته لكل يوم مردان من الفوات
ومد للتأخير ان لم يصح عنه والاوجب هو واحد للتأخير باختصار **قوله**
بتكر من السنة لان الحقوق المالية لا تتداخل بخلافه في الكبر وخوفه
لعدم التقصير اه في المنهج ويشترط ان يكون التأخير في كل سنة بلا
عذر ولا يكفي عدم العذر في السنة الاولى كما استقر به في شئ وقرره
شحننا عطية وتلخص من كلام المصنف ان الفدية تجب بغفوت الصوم وبغفوت
وقته وتأخير القضاء فالاول كلفط لكبر او مرض لا يرجى بروه والثاني في
للجامل والمرضع وما في معناها من منقذ مشرفا على مقلان والثالث
ما في المسئلة الاخيرة **قوله** اما تأخيرها بعذر اي سوا كان الفوات بعذر
ام لا كما مر ومن العذر النسيان والجهل فلا فدية للتأخير على الناس والجاهل
والمراد به الجاهل بحكمة التأخير وان كان مخا لاطا للعلل الخفا ذلك لا بالفدية
فلا بعذر لجهله بها نظير ما مر فيا لو علم حكمة التسخن و جهل البطالة به
اه ابن حجر قادم ومثلها اي الجهل والنسيان الاكراه وموته في اننا يوم فيه

قوله وازالة
نكته فيه

قوله وازالة شعرة من اضافة المصدر ليعفوله بعد حذف فاعله اي ازالة
الشخص شعرة الخ من نفسه حيث كان محزما او من محرم اخر بغير
اذنه سوا كان المزيل حلالا او محرما وعبارة م ر ولو حلق محرم او حلال
راسي محرم بغير اختياره قبل دخول وقته فالدمر على الخالق كمالو
فعل ذلك بنايم او محزون او غير مميز او مضمي عليه اذ هو المقصر
ولان الشعر في يد المحرم كالوديعة والمحلوق مطالبة به وان قلنا ان
المودع لا يخاف لانه شكك يتر با دايه ولو جفبه بسببه اما لو كان
بامر او مع سكوتة وقدرته على الدفع فالفدية عليه لتفريطه فاعلمه
حفظه ولا نها وان اشتركا في الحرمة في صورة الامر فقد انفرد المحلوق بالترقة
ومحل قولهم المباشرة مقدم على الامر بالمري بعد النفع على الامر ولو طارت نار
الى شعرة فاحرقته واطاق الدفع لزمته الفدية والا فلا ولو زال المحرم
ذلك من حلال لم يجب فدية على المحرم ولو بغير اذنه اذ لا حرمة لشعرة من
باعتقائنا حيث الاحرام اه فحسين والمعتد انه اذا عجز من لزمه المدعنه استقر
في ذمته كالكفارة ولا يصوم بد لانه ولا فرق في الشعرة او بعضها
بين ان يكون من راسه او غيره وخرج بازالتها شقها نصفين فلا شئ
فيه فان قيل لم وجبت فدية كاملة بستر بعض الراس وذهب الشعر
حيث ظهر به زينة ولم يجب بازالة شعرة او شعرتين قلت الخلق
انبط با سحر الجمع بخلاف اللبس والذهب افاده الشوري **قوله** وتقليم
ظفر على من يده او رجله او من محرم اخر بغير اذنه على ما مر ولو
حذف لفظ تقليم وعطف ظفر على شعرة لكان اخصر للاستغناء ذلك
بالازالة الشاملة له وايضا فان تقليم ليس بقيد بل المراد مطلق الازالة فما
اعترض به على الاصل في التعبير بالنتف وقع فيه بالنسبة للتعبير بالقلم
قوله او بعضها اي وان قل وكذا ما بعد وأشار بذلك الى ان المراد
بالشعرة والظفر الجنس الصادق بالواحد من ذلك وبعضه ولا يرد
ان الجنس يصدق بالاكتر لان ذلك خارج بما ساقى في كلام المصنف **قوله**
في الاخير يرجع لكل من الازالة والتقليم اي قبل التحليل **قوله** او عورة اي
اولها او مطلقا **قوله** الا ما يضر بقاوه أي فلا فدية فيه وانما لزم في حلق
الشعر لكثرة القل لان الاذى حصل من غير المزال بخلافه هنا اذ لم يضر
اي ان الاذى ثم يحصل بالقل لا بالمزال الذي هو الشعر وايضا فالضرورة

هنا اشوق الى الشورى ولو قتل الحرم قلة من راسه او لحية خاصة فذل
نحو اول بركة خروج من خلاف من اوجب ذلك لانه يكره التعرض له كما تقر
ليلا ينتف الشعر والصبيان اقل فدية وحقيقة الفدية ليست للقليل
للترفة بازالة الاذى عن الرأس وخبر بالقليل نحو البراغيت فلا شيء
فيها قطعاً وكان الفرق ان الترفة بازالة العقل استلزامه بازالة البراغيت
لان تلك اعظم ايها **قوله** كظفر منكسر وتاذي بذلك فقطع المودى
منه فقط فدية ولا حرمة لانه موز بنفسه كالصيد الصايل بخلاف الخلق
للعالم فدية اهدى البهجة وهو في ذم بالمعنى **قوله** او قريب لها الحاجة
اوراسه بحيث ستر بصره فانه لا يحرم قطع الساتر منه فدية فيه وخبر في
بعضه او قريب منها غيرهما كانه فاذ انبت فيه شعر وتاذي به من ازاله
فانه يجب عليه الفدية **قوله** اعم من تعبيرة بالتف لشموله غير المتف من خلق
واحراق وقص وتوراي ازالة كبيرة وفي بعض النسخ اعم من قوله بالتف ومنها
نظير لان الاصل لم يعبر بالباء **قوله** وترك مبيت ليلة اي ليلة غير الليلة الآخرة
وهي الثالثة اما هي فلا شيء في تركها اذا انفرد غروبها وبات الليلتين قبلها
والا لم يسقط مبيتها ولا رمي يومها قال في المنهج وشي فان فطر وتو انفضل
من مبيت بعد الغروب او عاد لتف في اليوم الثاني بعد مبيت الليلتين
قبله او ترك مبيتها لعذر جاز وسقط مبيت الليلة الثالثة ورمي يومها
قال تعالى فمن تجمل في يومين فلا شيء عليه **قوله** من تيا لي مني وهو ليالي ايام التشريق
الثلاثة بعد يوم النحر **قوله** بلا عذر اما به كاهل السقاية ورعا الا ان يات
الحج فلم ترك المبيت كما ياتي ومن غرت عليه الشمس بمنى من الزمان منه
المستحب والرمي دون اهل السقاية لان عملهم ليلادهم رجاء في **قوله** او ترك رمي حصة
من الجار اي من رمي اليوم الاخير الى الحجة الاضحية لان كل شيء تركه قبل
ذلك يكمل ما بعده ولو نوى غيره فاذا ترك رمي اليوم الاول ثم رمي في الثاني
وقع في الاول او ترك رمي الثاني ورمى في الثالث وقع في الثاني وكذا يقال في ترك
الرمي للحجة الاولى مع الرمي للثانية او الثانية مع الرمي للثالثة ولم يقيد ترك
الرمي بقوله بلا عذر بخلاف ما قبله اشارة الى انه لا يسقط مع العذر اذا لوقت
له محذور بخلاف المبيت ويدل لذلك ان رعا الاصل واهل السقاية يسقط منهم
المبيت كما نزل خلاف الرمي وعبرة بالمنهج وشي ولو ترك رمي من رمي يوم
النحر او ايام التشريق عمدا او سهواً تداركه في باقي شريق اي ايامه ولياليه

او بالذنب في الرعا واهل السقاية وبالقصاص في غيرهم وانما وقع ادا لانه
لوقوع قضاء ما دخله التدارك لان اعمال الحج لا تدارك بعد الفوات كالوقوف
بعد فواته ويجب الترتيب بينه وبين رمي ما بعده فان خالف في رمي الايام
وقع من المتروك ويجوز رمي المتروك قبل الزوال وليلا كما علم **قوله** من نبات
الحرم اي الذي يحرم التعرض له وسياق في محله ومثله الصيد المذكور اذ قال
قوله او من صيده في هذا المعطف نظر لتسلط قطع عليه فنصير المعنى
وقطع شيء من صيده ويمكن ان يوجه ذلك بان اذ اشغ من قطع جزء منه
فيه من ثلثه اولى لكن الكل يضمن غير المودى منه بمثله ان كان له مثل والا
فبقية يحكم بها عدلان كما ياتي **قوله** وقبته الواو للحال وكذا ما ياتي **قوله**
اقل منه المقتدر اخراج المدوان كانت قيمة الشيء لا تساويه كالجراة
فقد له وقيته قيمة المد وبجسبه ضعف اه رجائي وانظر من اي يؤخذ
تبع المد فان عبارة شئ المنهج وم لا تدل الا على وجوب القيمة في ذلك
فقد قال في شئ المنهج فانها اي الشجرة الصغيرة الصغرى لو صغرت جدا فالواجب
القيمة كما في حشيش الرطب ان لم يخلف والا فلا صان وقاله رفان
صغرت اي الشجرة جدا ففيها القيمة ثم قال وسلك المعنى من الواجب
في غير الشجر من النبات والواجب فيه القيمة لانه القياس ولم يرد نص
يدفعه وقال في المنهج كقيمة ما لا مثله منه اي ما لا يقل فيه جزار
وعصا فيه فانه يحكم بها عدلان عللا بالاصل في المتقدمات وذكر
م رجوعه وقرر شيخنا عطية ان هذا المحشى انتقل نظره من الصوم
الى القيمة وذلك لانهم ذكروا انه اذا قتل صيد له قيمة بخير بين ان
يخرج القيمة طعما او يصوم عن كل مد يوم فان انكر مد صام عنه
يوم ولا يتبعض الصوم فان نقل نظره من ذلك الى القيمة وجعلها
لا بد ان تكون مدا ولا يتبعض المدا وقرره اخرا موافقة المحشى المذكور
والحق ان كلام الشئ وجهه والاعتراض عليه ليس في محله كما سمعت **قوله**
فيخرج عنه مد وهذا على الجدية لا يتبعض الا طعام بل يجوز للصوم عنه
بل يستحب له ذلك كما في شئ مسلم لحرم من مات هو عليه صيام صام عنه وليه
هذا كله فيمن مات مسلما فان ارثه ومات لم يصم عنه ويتبعض الا طعام قطعا
والولى الذي يصوم اي قريب كان وان لم يكن وارثا ولا ولى مال ولا عاصيا والاوجه
كما جئته الزكشي في الخادم اشتراط بلوغه ولا يشترط في الاذن والمأذون له

الحرة لان الفتن من اهل فرض الصوم بخلاف الصبي ويؤيده ما ياتي من شرط
 بلوغ من يحرم الغيرة وانما اشترطت حرمة لان الفتن ليس من اهل حجة الاسلام
 فهو كالصبي ثم بخلافه هنا انهم **قوله** وكذا الصوم الذي هو من حيث مع نذره
 بان لم يخف به ضررا او فوت حق كما في المنهم **قوله** النوع الثاني من ان تقدم انه
 ذكر منه ستة اشياء اربعة متناهية اشياء شرعا **قوله** لازالة شعرتين
 اي متواترتين او لا وكذا قوله او ظفرتين وكذا الامتناع وحل الشعر
 بنحو الاظفار لا بالانامل ولو شئت في شعره انكف بنفسه او بفعله فلا
 فدية لانه الاصل براءة الذمة **قوله** في الاحرام اي قبل التحلل الاول ايضا **قوله**
 ومحل ايجاب المداي او المدين في الشعر لانه وفي الظفر للجنس الصادق
 بالواحد والاشنة وقوله اذا اختار دتا اي في كمال الفدية وتكمل
 في ثلاث شعرات او ثلاثة اظفار فيخبر حينئذ بين ذبح شاة او تصدق
 بثلاثة اصع او صوم ثلاثة ايام قال تعالى فمن كان منك مريضا او به اذى
 راسه ففدية من صيام او صدقة او نسك اي دم فاذا زال الشرة
 او ظفرا او شعرتين او ظفرتين تقوله لو فرض وانزلت ثلاث شعرات
 او ثلاثة اظفار ما اذا اختار ان قال كنت اختار الطعام قلنا له يجب
 عليك في الشرة او الظفر صاع وفي الشعرتين او الظفرتين صاعا لان ذلك
 من جنس الواجب في كمال الفدية وهو ثلاثة اصع وان قال كنت اختار
 الصوم قلنا له يجب عليك في الشرة او الظفر صوم يوم وفي الاثنين
 صوم يومين لان ذلك من جنس كمار وان قال كنت اختار الدم قلنا
 له يجب عليك في الواحد من ذوات الاثنين مدان اذ ليس للدم من جنس
 من جنس يرجع اليه فتعين الرجوع الى الامداد لانها قد عهدت بتقديم
 بها في الاحرام هكذا قال المص رحمه الله تعالى هنا وفي ثم النجس وهو
 قول ضعيف تبع فيه جماعة والذين جري عليه من في ثم تبعوا لاحد واحد
 ايجاب الدواكدين مطلقا سواء اختار دما على تقدير حال الفدية ام لا
 فان خالف وفعل على هذه الطريقة لم يكف الصوم واما الصاع او
 الصاعان بدل المد او المدين فيجزي بالاولى فيقع المد او المدين من ذلك
 فرضا والباقي تطوعا ووافق من على ذلك تلامذته والعباد وغيره وقرره مشايخنا
 قال الثوري واستشكل الاول بانه يؤول الى التخيير بين الصوم والصاع والمد
 ومعلوم ان المد بعض الصاع فيلزم عليه التخيير بين الشيء وبعضه وهو

قوله
٩

منهوع

منهوع واجب بان ذلك معهود فان المسافر مخير بين القصر والاتمام
 ومن لا يلزمه الجمعة مخير بينها وبين الظهر وروى هذا الجواب بان كل من
 المقصورة والثامنة والجمعة والظهر صلاة مستقلة الا ترى ان بينها مختلفة
 وكفى بهذا مميزا بخلاف المد والصاع فانه لا ميمز بينهما لا تحار بينهما ومن
 يعطيان اليه فتخفى التميز بينهما لا تحار بينهما الى التخيير بين الشيء
 وبعضه من كل وجه فلذا كان العقد ايجابه مطلقا لا بياض **قوله**
 وقتل صيد حرمي اي ولو في الحل وقوله او في الاحرام اي وان لم يكن الصيد
 حراما بشرط ان يكون برياً وحشياً ما كولا **قوله** وقطع شجرة اي
 او قلعها بالاولى ولو اخذ غصنا من شجرة حرمية فاخلف مثله في سنته
 بان كان لطيفا كالسواك فلا ضمان فيه فان لم يخلف او اخلف لامثله او مثله
 لاني سنته فعليه الضمان فان اخلف مثله بعد وجوب ضمانه لم يسقط
 الضمان كما لو قلع من منقور فنبئت ويجوز اخذ اوراق الشجر بلا ضبط
 ليلا يضر بها اذ ضبطها حرام كما في المجموع نقله عن الاصحاب ونقل اتفاقهم
 على جواز اخذ ثمرها ثم **قوله** نظير ما مر اي في قوله وقيمته قيمة المد **قوله**
 كقتله ظفرتين الى ليس مكررا مع ما مر لا اختلاف الفرض اذ عرضه من
 ذكر ذلك هنا بان انه من زيادته وذكره ثم لما نسق للشعرتين في
 الحكم **قوله** وترك مبيت ليلتين اي وبات الثالثة والا لزمه دم وان
 فقد النفذ الاول لتركة جنس البيت اه قول **قوله** او رمي حصاتي اي من
 الحجرة الاخيرة في اليوم الاخر كما مر **قوله** النوع الثالث دم في ستة عشر
 موضعا كما مروى في الاحرام والمنازل اه **قوله** كقتل صيد اي مثلي
 فيخبر فيه بين ثلاثة اشياء ذبح مثله وتصديق به على ما كان التحريم او
 اعطاهم بقتله طعاما او صوم فاء انكسر مد في القسم صام يوما
 قدم هذا دم تخيير وتعديل ومثله قطع الاشجار التي فكاه الاولى ضم
 احدها للآخر والصيد هو المتوحش بطبيعته الذي لا يمكن اخذه الا بحيلة
 والاصطياد اخذ الشيء بحيلة **قوله** وزني من محرر وفيه شاة وقوله
 بعد الاقار اي بالوطي الاول اما قبله بان وطى ابتداء فدية بدنة
 وقوله او التحلل الاول اي وبعد التحلل الاول خرج به الوطي قبل التحلل
 فدية بدنة ايضا وفي بعض النسخ اسقاط لفظ الاول والضمي عليها
 والوطي بعد الافساد يوجد في الحج والحجرة بخلاف الوطي بعد التحلل الاول فانه

لكل مد يوما فان لم
 يكن مثليا خبير
 بين شئتين تصدق
 بقتله طعاما او صوم

ص

لا يوجد الا في الحج اذ ليس لليرة الاخلل واحد وجوب الشاة او البقرة
 على الرجل دون المرأة وان قد نكحها بان كانت محرمة ماهرة مختارة مائة
 بالتحريم كافي كفارة الصوم فهي عنه فقط سواء كان الوطى زوجا او سيدا
 ام واطيا بشبهة ام زانيا اذ افاده م و الظاهر ان الشاة واجبة في
 الوطى المذكور وان تكرروا يدل لذلك قول ابن المقري في الاول ووطى ثني اي
 كرر ودم الوطى ونحوه دم تخيير وتقدر وذكركم افراد ذلك خمسة **قوله**
 شعرات بفتح العين جمع شعرة بكونها واشار بالجمع فيها وفي الاظفار
 الى ان حصر ما فوق الثلاثة حصرها كما فهم بالاولى حتى لو حلق شعرا
 وشعر بدينه ولا اواز الاظفار بدينه ورجليه كذلك لزمه فدية واحدة
 لانه بعد فعلا واحدا افاده م وروى بعض ذلك كله فلو قطع من شعرة بعضا
 ومن اخرى بعضا ومن اخرى كذلك ولا وجبت الفدية وكذا يقال في
 الاظفار **قوله** دفعة واحدة اي بان يتعد الزمان والمكان عرفا اي مكان الازالة
 لا مكان الشعر وهو الرأس فان اختلف احدهما عرفا وجب مد في كل
 شعرة او بعضها او ظفر كذلك فلو اخذ من شعرة او ظفر ثلاثة اجزا
 مع تقطع الزمان او اختلاف المكان فتلاثة امداد كما لو ازال ثلاثا في ثلاثة
 اربعة او امكنة والافد وقوله كذلك اي دفعة واحدة **قوله** وتطيب
 اي للمحرمة كرا كان او غيره ولو اخبرنا بقصد منه رايحه الطيبة
 ولو مع غير ما كرك وعود وكافور وورس وزعفران وريحان وورم
 وباسم ورجس وآس وغيرها مما يتطيب به بشرط الرياحين كونها
 رطبة ومثلها الفانينة وطي ثمر الحنا ويعلم من ذلك حرمة ما هو طيب بنفسه
 بالاولى كدهن بنفسي او ورد والمراد به نحو شبنم يطبخ فيه ذلك
 اما لو طبخ نحو البنفسج على نحو السهم فاخذ ريحه ثم استخرج دهنه
 فلا حرمة فيه ولا فدية وسواء في حرمة ما ذكرنا كان استعماله لذلك في ملو
 من ثوبه او غيره كخف او نعل او في بدنه ولو باطنا كما كل او اسقاطا او
 احتقان فيجب مع التحريم في ذلك الفدية اذا كان استعماله على الوجه
 المعتاد فلو شد خوصك او غنبر في طرف ثوبه فلا حرمة ولا فدية ويعتبر ايضا
 لوجوب الفدية ككون المحرم عاندا لما يتحريمه وبالاحرام وكونه طيبا وان
 جهل وجوب الفدية في كل من انواعه او جهل الحرمة في بعضها فمتى راعا فلا
 الا السكران لحرمة التطيب حينئذ ولو لطمه غيره بطيب بغير عذر فالفدية

احشم
 اي لا يشم
 اه

على الملقح

على الملقح وكذا عليه ان تعافى في ازالته اطم من دم **قوله** وليس الا في
 ليس محيط بضم الهمزة ومعهلة على ما يعتاد فيه ولو في عضو بخياطة
 كخمس او سبع كثر رد او عقد لجنبه ليلك فلو ارتدى بالقبض او
 القبا او التحف بها او اضر بالسراويل فلا فدية ولو تكرر الملقح
 كان ليس ثلاثة اغواب تكررت الفدية ان سركل ثوب غير ما سرك
 الاخر كان كان بعضها اطول من بعض والا فلا فدية اسماء من مشاينا
 ونقله خضر **قوله** وترك الاحرام من الميقات الدم الواجب فيه وفي
 تحفه دم ترتيب وتقدر وذكركم افراد ذلك خمسة **قوله** اذ لم يهد
 اليه قبل تلبسه بنك ركانا كان كالوقوف او سنة كطواف الفقه
 اما اذا عاد اليه قبل تلبسه بنك ركانا بما ذكر ولو بعد احرامه فلا
 دم عليه مطلقا ولا اثر بالمجاورة ان توى العود فان لم يهد انتم فستوب
 الى الله اهرثم المنهج **قوله** او ترك طواف وداع اي لغيره حايضا اما طي
 فلا يلزمها شي وبما رة المنهج وشي وجب على غير حايضا كنف
 طواف وداع بفراق مكة ويجبر تركه ممن وجب عليه بدم لتركه
 نكاحا واجبا واستثنى منه التلقين بها للرواية في المنجزة **قوله**
 او تركه مبني ليالي من اي الثلاثة او الاثنين وتعمل النفس
 فان بات الليلة الثالثة فقط لزمه مدان كما مر **قوله** او ترك الرمي
 اي رمي يوم النحر وايام التشريق اي ترك ذلك كله او ثلاث رميات
 فاكثروا ولو سهوا فلا فرق بين المعذور وغيره بخلاف المبيت فلا تلزم
 المعذور فيه الفدية كما مر **قوله** او ترك مبيت بمزدلفة اي بنا على
 المعتد من انه واجب والمبيت ليس بقيد بل المعتد للحصول فيها لحظة
 من نصف ثمان من الليل لا يكون يسمى مبيتا اذا امر بالمبيت لم يرد هذا
 بل لانهم لا يصلونها حتى يمضي ربع الليل ويجوز الدفع منها بعد نصفه
 وبقيته المناسك كثيرة شاقة فتدومح في التحقيق لاجلها فمن لم يكن
 بها في النصف الثاني بان لم يبيت بها او بات لغيره فقبله ولم يهد
 اليها فيه لزمه دم افاده في شئ المنهج وعلى القول بان المبيت سنة
 يكون الدم عند تركه سنة ايضا **قوله** وقطع اي او قطع شجرة
 حرمة وقعتها فوق قيمة المدين كما فهم مما مر **قوله** ففي الكبيرة اي
 فيجب في قطع او قلع الشجرة الحرمية الكبيرة بان تسمى كبيرة عرفا

بقرة سواء خلفت ام لا والبدنة في معنى البقرة وانما لم يسمها بقرة
البقرة ولا في الناة في جزا الصيد لماعا نظير المثل بخلافه هنا **قوله**
وفي الصغيرة ثاة اي ان قاربت سبع الكبيرة فان صغرت جدا ففيها
القيمة فان جاوزت سبع الكبيرة ولم تنته الى حد الكبير وجبت ثاة
اعظم من الواجبة في سبع الكبيرة **قوله** قاله م ر والمعتبر في الناة والبقرة
والبدنة الاجزائي الاضحية وكذا سائر ذوات الحج الا جزا الصيد **قوله** ان
لم يكن المتمتع والقارن من حاضري المسجد الحرام فلا دم على حاضريه
وهم من ساكنهم دون مرحلتين من الحرم لقربهم منه والقريب من الشيء
يقال انه حاضره قال تعالى واستلمهم من القرية التي كانت حاضرة المسجد
اي قريبة منه والمعنى في عدم لزوم الدم لهما انهما لم يجاوزا ميقاتا من
جاوز الميقات من الافاقين ولو غير مريرين كما في بداله فاحرم بالعمرة
قرب دخول مكة او عقب دخولها لزمه دم التمتع لانه ليس من الحاضرين
لعدم الاستيطان ومن اطلاق المسجد الحرام على جميع الحرم كما هنا **قوله**
تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا يعني من لا يرون الدم
ايضا عدم العود للحرام بالحج الى ميقات فان عاد اليه واحرم بالحج فلا
دم وان يعتبر المتمتع في الشهر حراما فلو وقعت العمرة قبل اشهره او
فيها والحج في عام قابل فلا دم وكذا الواحرم بها في غير اشهره وان جمع
افعالها في اشهره ثم حج افاذه في المنهج **قوله** وفوات نسك الحج
لانه الذي يتصور فواته بفوات الوقوف بعرفة واما العمرة فلا تفوت
اذ لا اخر لوقتها قال في المنهج وشي وعليه فاته وقوف بعرفة تحلل بعمل عمرة
ودم واعادة فورا للحج الذي فاته بفوات الوقوف تطوعا كاه او فرضا
اه قاله م ر والمراد بالاعادة معناها اللقوي وهو الاداء **قوله** واحصار
عنه اي النسك بعد ويمنعه من جميع الطرق او مرض فيجب عليه ان ينزع
ما يجزي في الاضحية ويحلق مع النية فيها لاحتمالها لغير التحلل
وسيا في ايضاح ذلك في موضعه **قوله** وافساده اي للنسك
بوطي قبيح بالاجماع على المحرم احراما مطلقا او بحج او عمرة او بها
ولو تهيئة في قبل او دبر بذكر متصل او مقطوعه ولو من بهيمة
او بقدر الخشقة من فاقدها حتى يحرم على المرأة الحلال تمكث
المحرم منه ويحرم على الحلال ايضا حال احرام المرأة بالمرور به تحليلها

بشرطه

الرجل

بشرطه الا في لقوله تعالى فلا رفث ولا فسوق اي لا ترتفعوا ولا تفسقوا
فلفظه خير ومعناه النهي اذ لو بقى على الخبر امتنع وقوعه في الحج لان
اجبا لله صدق قطعا مع ان ذلك وقع كثيرا في الاصل في النهي الفساد
والرفث فسر ابن عباس بالجماع **قوله** ففسد اي الفساد بالوطي
بدنة على الرجل دون المرأة فليس عليها سوى الاثم اه شخ المنهج وتقدم ايضا
قوله فان فسد العمرة اي مفردة اما غير المفردة فتابعة للحج صحة
وفساد او فدية افاذه في شئ المنهج **قوله** لشعراين شعرا راسه او لحية
بدنه ولو غير مطيب كزيت وسمن وزبد ودهن لوز ففى ذلك الفدية
ومثل ذلك بقية شعور الوجه كحاجب وعنفقة بخلاف شعور بقية
البدن افاذه في شئ المنهج **قوله** بيان انواع هذه الدماء اي انها اربعة كما
سيأتي مع بيان افراد كل نوع وحكمه من كونه دم ترتيب او تحيير وتقدير
او تعديل وكونه يجب الاطعام او الصوم بدله على ما سيأتي وانما ذكرت
الفدية هنا لمناسبة الكفارة **كتاب**
الصوم ويقال الصيام واصله صوام فقلت الواو باللكسرة
قبلها وكل منها مصدر صام وفرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة
فصام عليه الصلاة والسلام تسع سنين لان مدة مقامه بالمدينة عشر
سنين وعلمه ثلاث عشرة سنة والتسع كلها فوافق الا سنة فكاملة
وقيل الا سنين وقيل اربعة فوافق خمسة كوا **قوله** ومنه اي
نذرت للرجل صوما ومنه ايضا قول العرب وقت المهاجرة صام النهار
لا مساك الشمس فيه عن السير وقرى صام اي واقف قال النابغة
الذي يام خيل صيام وخيل غير صائمة تحت الكجاج واخرى تعلق اللجام
اي خيل ممسكة عن السير والكر والفروخيل غير صائمة اي غير ممسكة
عن ذلك بل سائرة للكر والفرو وقوله تعلق اللجام اي توضع لجامها متهيئة
للسير والكر والفرو **قوله** فتمت اي اما كما من الكلام ولو عبره لما اول
كما لا يخفى **قوله** وشرا مساك الى هذا التعريف يشتمل على اركان الصوم
وشروطه صريحنا فالامساك ركن اول وهو يستلزم المسك في الصيام
الذي هو الركن الثاني وقوله على وجه مخصوص دخل فيه النية التي هي
الركن الثالث وكذا شروط الصحة والوجوب من كونه الانسان حيا
نهارا قابلا للصوم من مسلم مميز مطبق للصوم سالما من الحيض والنفس

بشرطه
الرجل

الك

تمكن الجلالة عليه وقول بعضهم لما مر وهو قوله من بدل دينه فاقتلوه هو
 ليس في محله **قوله** السابق اي في هذا الكتاب اعني كتاب التجر حيث
 قال في اخر كتاب الجنائيات باب حكم المرتد يجب استتابته بخلاف ما روي
 الصلاة كسلاهم وليس المراد السابق على هذا الباب **قوله** مع قتل اي
 سوا اخذ مالا ام لا فان اقتصر على القتل قتل فقط او اخذ معه مالا قتل
 وصلب **قوله** والاحصان اي المراد هنا فلا يعتبر فيه اسلام بخلاف
 الاحصان في باب القذف فانه يعتبر فيه صفات اخذت جلتها الاسلام
 كما سياتي **قوله** الماخوذ بها تقدم اي من قوله وفي زنا المحصن **قوله**
 بحرية اي ولو مع الكفر كما مر فلا احصان لغير مكلف كصبي ومجنون لما مر
 ثم السكران المستعدي سكره وان لم يكن مكلفا على الاصح تغلظا
 عليه **قوله** وروى اي بذكر اصلي عامل وان لم يشل الكارة لا في زناها
 ليس شرط في الاحصان **قوله** يقبل اي في حق الرجل ونحوه يشل الوطى
 يقبل في ربه وليس مراد اهل المراد الوطى يقبل في قبل وقوله او فيه اي في
 في حق الاثني **قوله** في نكاح صحيح ولو حصل الوطى المذكور في عدة شبهة
 او حيض او نحوه ولو كانا احدهما ناقصا كان وطئ كامل بتكليف وجوبية
 ناقصة او عكسه فالكمال محصن نظرا لحاله وانما اعتبر الوطى في نكاح
 صحيح لان به قضى الوطى او الموطوءة شهوته فحقه ان يمتنع عن الجماع
 ولا بد من وقوعه حال الكمال **قوله** لا يمتنع عن الجماع وهو
 النكاح الصحيح فاعتبر حصوله من كامل وبما يقتضيه علم انه لا احصان
 بوطى في ملك عين ولا بوطى شبهة او نكاح فاسد كما في التحليل
 وانه لا يقبل الوطى في حال عصبته حتى لو وطئ وهو حربي ثم زنا بعد
 ان عقدت له ذمة رجلا لانه عليه الصلاة والسلام رحم اليهوديين
 وكانا قد احصنا ففقد الذمة شرط لحد لا احصانه فاذا وطئ
 حربي في نكاح فهو محصن لصحة النكاح لكن لا يحد الا اذا
 عقدت له ذمة **قوله** حالي الوطى اي سوا في ذلك الرجل والمرأة
 ويؤخذ منه انه لو زني بامرأة ثم تزوجها حال الوطى واستدام
 اي لا يصير محصنة بالاستدامة وهو كذلك ويصرح به قوله
 ضمن خلق طلاق زوجته بوطئها انه يقع عليه الطلاق عمق تقييد
 الحشفة ويلزمه النزع فوراً فان استدام لم يلزمه مهر فهذا منهم

في قوله الماخوذ بها تقدم اي من قوله وفي زنا المحصن قوله

سواء في ذلك الرجل والمرأة

صريح

صريح في ان الاستدامة لاحكامها فلا يصير محصنة بها ولا تحب
 عليها حدة ولا مهر لها في مقابلتها او افادة الشور بقتلها اي بغير
 قال وفي شرحه المنهاج ما يخالف بعضه هنا فراجع **قوله** او روق كانت
 التحق بدار الحرب واسترق ثم عتق او كان حر الاصل ثم استرق
 بعد الوطى المذكور ثم عتق ولم يقل او ردة لما مر من انه لا يشترط
 الاسلام **قوله** بلا شبهة الخ جمع ما ذكر من الشروط معتبر في كل من
 السرقة وقطع الطريق ومن الحرز الجسد والخروج **قوله** كما في اي اصابة
 وان العقد وخروج به الجاني اصابة كالتخفيف والبرش والنبذ فلا
 حدة بل فيه التعزير **قوله** اسكر كثير اي وان لم يسكر ما تناوله
 لقلته **قوله** وهو اربعون اي للحر وعشرون للرقيق كما سياتي ذكر
 كان كل منهما او اثني هذا عندنا للامة الثلاثة حيث قالوا انه غائبون
 للحر واربعون للرقيق **قوله** جلدة تسميت بذلك لوصولها للجلد وقوله
 بسوط هو جلود مطبقة سمي بذلك لانه يسوط اللحم بالدم اي
 يخلط به يقال ساط يسوط من باب قال يقول **قوله** ضرب في الحر اي
 امر بذلك وفي السبعية اي بسبب شرب الخمر **قوله** للكلب الخ
 ولا يصير محصنا هنا الا بهذه الشروط فان فقد واحد منها عزر
 قاذفه قال في المنهاج من قدن محصنا حدا وغيره عزر واذ ارز في مثله
 لا يحد قاذفه وان عاب وصار اصل خلق الله تعالى لان العرض اذا اشل
 لا تفسد ثلثه واحاقوله عليه الصلاة والسلام التائب من الذنب
 كمن لا ذنب له فاحول على الدار الاخرة **قوله** ووطئ محرم مملوكة اي
 له كاخته **قوله** وهو اي الضرب الواقع في القذف مما ساق **قوله** والذين
 يرمون المحصنات اي العفيفات عن الزنا والاحصان لغة المنع
 وورد في المعان الاسلام والبلوغ والعقل كما في قوله تعالى فاعلموا
 نصف ما على المحصنات من العذاب والتزويج كما في قوله تعالى ومن
 والمحصنات من النساء والامامية في نكاح صحيح كما في قوله تعالى محصنات
 غير مسافحين والعفة عن الزنا كما في هذه الآية وهي في الحر لقوله تعالى
 ولا تقبلوا لهم نكاحا ابدا اذ غيره لا يقبل شهادته وان لم يقذف
 ولا جاني الطهارة على ذلك **قوله** وفي زني البكر المراد به غير المحصن
 ذكر ان او اثني **قوله** هذا اي العدد المذكور في مواضع الضرب الثلاثة

خلافا

الشرح
 صرح
 فاذا احصن فان اتين بها حنة
 والحريه كما في قوله تعالى

والولادة ولو بلا بلد في جميعه ومن الاغيا والسحر في بعضه ومن كون السنة
 ليلا في الغرض وغير ذلك **قوله** كتب اي فرض اخذ من على والامر بقره
 اعني فليصمه وقوله كما كتب على الذين من قبلكم قيل ما من امة الا وقد
 فرض عليهم رمضان الا انهم ضلوا عنه قال الحسن كان صوم رمضان
 واجبا على اليهود لكنهم تركوه وصاموا بدله يوما من السنة وهو يوم
 عاشوراء زعموا انه يوم اغرق الله تعالى فيه فرعون وكذا عوف في ذلك
 الصادق المصدوق نبينا عليه الصلاة والسلام وعلى النصارى لكنهم بعد
 ان صاموه زمانا طويلا صار فوا فيه الحر الشديد وكان يشق عليهم في
 اسفارهم ومعارشهم فاجتمع رأي علمائهم وروايتهم ان يجعلوه في فضل
 الربيع لعدم تفرقه وزادوا فيه عشرة ايام كفارة لاصحوا فصار ربيع
 ثم ان ملكا مرض فاجل لله تعالى ان يصوم بربيع ان يصوم اسبوعا فبرق
 فزاده اسبوعا ثم جاء بعد ذلك ملك فقال هذه الثلاثة فانما خير ايامه
 زوا الثلاثة باجتهاد منه وهذا معنى قوله تعالى اخذوا احبارهم وقريظهم
 اربابا من ذوات الله وقيل اول من صام رمضان سيدنا نوح عليه الصلاة
 والسلام لما خرج من السفينة وقيل غير ذلك وعلى هذا فالتشبيه من كل وجه
 اعني في وجوب الصوم وكمية ايامه وخصوص وقت وقيل في وجوب
 رمضان الاعلى هذه الامة والواجب على الامم السابقة صوم اخر عليه
 فالتشبيه في اصل وجوب الصوم لافي كمية ايامه وخصوص وقت وقوله اياما
 منصوب باضمار صوموا لالة الصيام عليه والمراد تلك الايام رمضان ونحوها
 جمع قلة في قوله معدودات ليهودها وليس منصوبا بالصيام المذكورة في قوله
 كتب عليكم الصيام للفصل بينهما والمصدر لا يفصل بينه وبين محوله ولا
 يتفقون لان مفعوله محذوف تقديره تتفقون المعاصي قال ابن عبد السلام
 رمضان افضل الاشهر لحديث رمضان سيد الشهور **قوله** وقوله فمن شهد
 من الشهر اتي بها بعد الاولى لبيان الشرط وهو العلم بالوقت وان
 الشك في الاولى على سبيل الفرض كما مر ومعنى شهد حضر ورأي او
 علم او ظن بقوله غيره والاصل ان صوم رمضان يجب باحد امور اربعة
 كما يشهد ثلاثين يوما عروية الهلال في حق من رآه وان كان فاسقا
 او شقها في حق من لم يره بعد شهادته او اجاز عدل رواية موثوق
 به سواء وقع في القلب صدقه ام لا خلافا لما ذكره في غير الصحيح وانه بصفة

الحواشي هنا

في بيان ما في
 الحديث من
 ان من شهد
 من الشهر
 اتي بها
 بعد الاولى
 لبيان الشرط
 وهو العلم
 بالوقت وان
 الشك في
 الاولى على
 سبيل الفرض
 كما مر ومعنى
 شهد حضر
 ورأي او علم
 او ظن بقوله
 غيره والاصل
 ان صوم
 رمضان
 يجب باحد
 امور اربعة
 كما يشهد
 ثلاثين
 يوما عروية
 الهلال في
 حق من رآه
 وان كان
 فاسقا او
 شقها في
 حق من لم
 يره بعد
 شهادته
 او اجاز
 عدل رواية
 موثوق
 به سواء
 وقع في
 القلب
 صدقه ام
 لا خلافا
 لما ذكره
 في غير
 الصحيح
 وانه
 بصفة

الحواشي هنا او غير موثوق به كفا سق ان وقع في القلب صدقه واذا صدق
 بروية عدل او عدلين ثلاثين افطرا وان لم يره الهلال بعد صومها وان روى
 بحمل لزم حكمه بخلافه منه ويحصل القرب بانحاء المطلق قال بعض
 بان يكون غروب الشمس والكواكب وطلوعها في البلد في وقت واحد
 كقصد والكوفة فان غروب شيء من ذلك او طلوع في احد البلدين قبله
 في الاخر او بعده لم يجب على من لم يره روية البلد الاخر كما لحازوا العراق
 ومصر حتى لو سافر من احد البلدين الى الاخر فوجد حرم صائمين او مفطرين
 لزمه موافقتهم في اول الشهر او اخره وهذا امر مرجعه الى طول البلاد
 وعرضها سواء قربت المسافة او بعدت ولا نظر الى مسافة القصد وموضعها
 واعلم انه متى حصلت الروية في البلد الشرقي لزم رويته في البلد الغربي
 دون عكسه اهوه ههنا بيان لاتحاد المطلق عند علماء الفلك والذي عليه
 الفقهاء في اتحاد المطلق ان لا تكون مسافة ما بين المجلدين اربعة وعشرين
 فرسخا من اي جهة كان فان كان مسافة ما بينهما كذلك كان مطلعا
 مختلفا ففقد علماء الفلك جميع الاقليم المصري مثلا مطلقه متحد وعند
 الفقهاء ضابط اتحاد ما علمت اهوه احده الحلي على المنهج وقرره شيخنا
 عطية **قوله** بشرط صحته مفرد مضاف فيهم ولذا صرح الاجاز عنه اربعة
 وشمله يقال فيما بعد واشار به الى تكرار روية الى ان الخبر يجمع الامور
 المذكورة وان القطف ملاحظ قبل الاجاز وليس فيه حذف الخبر من المتن
 لان ذلك لا يبعد وهذا ولا يلزم من الصحة الوجوب الا ترى ان الصبي يصح
 منه الصوم ولا يجب عليه **قوله** اسلام امي في الحال فلا يصح من كافر اصاب
 ولا يرتد بخلاف الاسلام فيما ياتي فان المراد به الاسلام ولو لم يصب
 فيتم الميراث **قوله** وعقل المراد به التمييز فيخرج به المجنون وخفة
 والصبي الذي لا يميز عنده وليس المراد به العقل الغريزي لانه لا يخرج
 به حنيفة الصبي ولو عجز بالتكليف بدل العقل لكان اولى شموله
 من ذكره او روي هذا الشرط النائم والمعنى عليه والسكران اذا افاقا
 لحظة من النهار فانهم لا يميز عند طهر مع صحة صوم الاول مطلقا
 والاخرين بالشرط المذكور واجب بان المفهوم منه تفصيل فلا يعرض
 عليه به اني لان عدم التمييز ان كان الصوم مطلقا او لاغا او سكر
 صح ان وجدت الحاقة لحظة من نهاره او وجد له مطلقا **قوله** كفاس

ان

وكذا الولادة ولولعاقبة او مضغة وان لم ترد ما ويحرم على الحائض والنفسا
الامساك بنية الصوم والا فلا يجب قضاؤه ومفطر وكذا الحائض القيد كبقا
بعد النية او رادى واعلم ان هذه الشروط الثلاثة يعتبر وجودها في
جميع النوازل فلو ارتد او زال فمميزه بجنون او وجد بعد الحيض في جزائه
بطل صومه وعقابه المنهج وشرحه وشرطه اسلام وعقل ونفاذ في
حيض كل اليوم فلا يصح صوم من انصف بضد شي منها في بعضه كالصلاة او
فكان الاولى ان يقيد هذا بالقيد المذكور ثم **قوله** وعلم بالوقت المراد به ما يشمل
الظن من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازيه او من باب عموم المجاز
اي استعماله في امر عام مجازا ثم المناهضة لمحتز ذلك الذي في قوله
ولا من جهل دخول وقت الصوم ان يراى بالعلم بالوقت عليه بطريق
من الطرق السابقة من كمال شعبان ثلاثين يوما او روية الهلال الى اخرها
والمناهضة لما ذكره اولاً من كون الوقت اعم من تغيير اصله بالشهران
ليراد العلم بالوقت العلم بكونه قابلاً للصوم يخرج نحو العيد فينب
مقتضى كلامه تناقض فكأن الاولى ان يقول في المحتز ولا من جهل
كون الوقت قابلاً للصوم **قوله** وهذا عده الاصل من فرضه اي ان كان
اي مع ان المناهضة ما هنا وهو عده من الشروط لا انطباق ضابط الشرط
وهو ما كان خارج الماهية عليه وقوله وغيره بالعلم بالشهر اي مع التغيير
بالوقت اعم لشموله ما لو تذر صوماً من صوم الاثنين والخميس فيشترط
في صوم ما ذكر العلم بكون الوقت اي النهار الذي يصومه قابلاً للصوم يخرج
العيد واليوم التشريق كما مر بخلاف ما عبر به الاصل فانه لا يشمل ذلك وهو خاص
برمضان فالاعتراض عليه من وجهين كما تقرر **قوله** فلا يصح صوم كافر اي اصله
كان او ارتد ولو في اثنا اليوم فلو قضاها بعد اسلامه لم ينقض ومحلها في
غير اليوم الذي اسلم فيه اما هو فيستحب قضاؤه ولا يجدر للمسلم ان يترك
على ما لا يحل عندنا كالاكل والشرب في النهار بضيافة او غيرها اذا ترك
المسلم صوم رمضان مع اعتقاده وجوبه كان قال الصوم واجب على كل من
لا الصوم لا يقتل بل يحبس ويمنع الطعام والشراب نهاراً لتحصل صورة
الصوم وربما حمله ذلك على تبين النية فتحصل له حقيقة الصوم فان
حركه جاحداً لوجوبه كفراً فانه محقق عليه معلوم من الدين بالضرورة
ما لم يكن جاحداً معذوراً لقرب عهد اسلامه او شياً به بعيداً عن العلم ولو

اعتقد

اعتقد صبي مريض ابواه مسلمان كفراً في اثنا صومه لم يضر او عند النية
لم ينقض بخلاف ما لو اعتقد ذلك في صلاته فانه يضر مطلقاً سواء في الاثنا او
عند النية والفرق ان الصلاة تتناثر بنية الابطال مطلقاً واعتقاد ذلك
وان لم يضر به مرتد العدم تكليفه ابطالها ولا كذلك الصوم ومثله الوضوء
والاعتكاف والمج **قوله** لم يفق بضم الياء افاق قيد في المفهم عليه ومثله
السكران ولو متعدياً بشرط ان يبين النية ليلا بخلاف النائم فيصح
صومه مطلقاً حيث بينت النية ليلاً على المجنون فلا يصح صومه مطلقاً
ولو جرح لحظة كما مر والفرق بين من ذكر ان الجنون اشترى استيلاء على العقل
من غيره فانه في الصوم مطلقاً والنوم اضعف استيلاء من غيره فانه
مطلقاً واستيلاء الاعا والسكر فوق استيلاء النوم ولذا اوجب قضاء
الصلاة الفايضة بالاغما ودون استيلاء الجنون ففصل بينهما ان استغرق
النهار بضره والا فلا وعقابه من ربع متن المنهاج والاظهر ان الاعا لا يضر
اذا افاق لحظة من نهاره لحظة كانت اكتفا بالنية مع الافاقة في جزء
لانه في الاستيلاء على العقل فوق النوم ودون الجنون فلو قلنا ان المستغرق
منه لا يضر كالنوم الحقنا الاضعف بالاقوى فتوسطنا وقلنا ان الافاقة
في لحظة كافية ثم قال ولو مات في اثنا النهار بطل صومه كما لو مات في اثنا
الصلاة وقيل لا كما لو مات في اثنا سكره ولو شرب المسكر ليلاً وبقي
سكره جميع النهار لم يضره القضاء وان صح في بعضه فهو كالاغما في بعض
النهار او المتبادر من قوله اي لحظة كانت الاكتفا بافاقة المفهم عليه او
السكران مع طلوع الفجر او الغروب لانه يصدق على ذلك انه لحظة من
نهاره **قوله** ولا من جهل دخول وقت الصوم اي لم يعرف دخول اعيان ظن
عدم دخوله واستوى الامر ان عتقه كما مر على ما فيه **قوله** وشرط
وجوبه ثلاثة اشياء راد في شئ المنهج شرطين وهما الصحة والاقامة
وخروج بالاول المريض اي مريض يرجى برؤه حيث صرح الصوم
فلا يجب عليه وان لم يمه القضاء والثاني المسافر قصر وقيل
وجوبه عليهما وعلى السكران والمفهم عليه والحائض ونحوهما عند
من غير وجوب الاعتقاد بسبب لوجوب القضاء عليهم وهو السيد
صحيحاً كمال شعبان ثلاثين يوماً الى عامر وشاخرج بالصحة خارج الافاقة
حسب او شرعاً كما عبر به في شئ المنهج ايضا ولا شك ان المريض الذي يرجى

به خلاف
الفايضة

اي النوم هو
لعله اي السكران
غير فقد هو

الاقوى بالاضعف
ولو قلنا ان اللحظة
منه نقص كالجنون المستغرق

لان المراد
الافاقة

بروه ويضد الصوم غير مطبق فلم يخالف ما خرج به ما خرج بالاطاعة
 الامم حيث لزوم القضاء فقط ولعل نكتة استقامت ثلثة ذلك هذا
 ما ذكره **قوله** اسلام اي ولو فيها مضى فيتم المريد لانه مخاطب بالاداء
 كما لم سبق اسلامه فهو من استعمال اللفظ في حقيقة ومجاز
 لعلاقة اعتبار ما كان والقرينة قوله بعد فلا يجب على كافر أصلي **قوله** وتكليف
 اي بلوغ وعقل وبها عبر في المنهاج **قوله** يعني انه لا يطلب به ايضا طلب
 اذا امام الشارع فهو مطالب به طلب ادا بان يسلم فياتي به بدليل
 معاقبته عليه في الاخرة وما ذكره المحقق هنا تبعا لظاهر كلامه
 من انه غير مطالب به من الشارع طلب ادا غير مطالب **قوله** كما لم
 تشبه للنفي والمضي لا يطلب به مطالبه بمطالبة المسلم فالمطالبة
 المذكورة منتفية والموجود مطالبه غيرها **قوله** والا اي والافقوله انه
 لا يطلب فلا يصح لانه مخاطب الا بقوله بفروع الشريعة اي المجمع عليها
 دون المختلف فيها كما مروها يقاب عليه ترك زكاة الفطر لانها
 والمجمع عليها لكنها صارت كالمجمع عليه بل صرح بعضهم بانها مجمع عليها
قوله على الاصح اي في الاصول وقوله ولا على صبي خرج بالبلوغ الداخل تحت
 التكليف اي لا يجب عليه وان صم منه اذ لا تلازم بين الصحة والوجوب
 كما مر وقوله ويجوز الخ خرج بالعقل الداخل تحت ما ذكر ايضا ولا فرق في عدم
 الوجوب على الثلاثة المذكورة بين ان يحصل منهم تعدد او لا اما القضاء
 فيجب على السكران سكرامستفقا والمضي عليه بطلان لكن على الفور
 عند التعدي وعلى التراخي عند عدمه ويجب على المجنون عند التعدي قرره
 شيخنا عطية خلاف ما ذكره قلنا وقوله ولا على من لا يطيقه محتررا لاطاقة
قوله لا يرجي بروه قيد للزوم الاخراج بعده والا فلا يجب على من يرجى بروه
 وان لزمه القضاء بعد الصحة اهـ **قوله** ويلزمه لكل يوم مد فان اخرجته في
 حال مرضه كفاه وان برئ بعده وان لم يخرج منه استوفى في ذمته وكيفية
 اخراج المدوان برئ بعد ذلك فلا يلزمه الصوم خلا لما ذكره في اوجبة
 م ر وانما يلزم من ذكر قضا اذا قدر بعد ذلك سقوط الصوم عنه
 وعدم مخاطبته به كما هو الاصح في المجمع من ان الفدية واجبة في حقه
 ابتداء لا بد من الصوم ومن ثم لو نذر صوما لم يصح نذره ولو قدر عليه
 بعد الفطر لم يلزمه قضاؤه ولو تكلف الصوم فلا فدية عليه واذا انجز

لا للنفي
 بان قلنا انه
 يطلب
 ٤

عن الفدية

عن الفدية ثبتت في ذمته كال كفارة اهـ وتقدم مثله في باب
 الفدية **قوله** كما مر اي في باب الفدية **قوله** وفرضه مبتدأ وهو
 مضاف اي فرضه فصح الاخبار عنه بثلاثة كما مر نظيره ويصح
 عطف فرضه على وجوبه اي وشرط فرضه بمعنى مفروضه اي
 المفروض منه ولو نذر الكفارة لم يلزمه الفدية اي ركنه
 يبعده وينافي به ايضا قوله بعد وصايم وترك مضطرا لهما
 في النفل ايضا وكذلك النية نعم قوله ليلا خاص بالفرض كما ذكره
 وايضا فالكفارات ليس شرط بل اركان فان اريد بالشرط ما لا بد
 منه كان تكلفا لا داعي اليه فالمتعين الوجه الاول **قوله** نية
 بان يستحضر ذات الصوم اي الامساك ويقرنه بالنية اي يقصد
 نيته وتحققه والاتصاف به ولو شرب ليصوم او شرب لرفع
 العطش عنه نهارا او امتنع من الاكل والشرب او الجماع خوفا
 طلوع الفجر كان نية ان خطر الصوم بباله بصفاته الشرعية لتضمن
 كل منها قصد الصوم وانما اشترط النية فيه مع انه ترك وهو لا يجب
 في التروك لانه كف قصد لقع الشهوة والتحقق بالفعل ومحلها
 القلب فلا تكتفى باللسان قطعا كما لا يشترط التلفظ بها قطعا
 نعم ليس ذلك ليعايد اللسان القلب ويعلم من كون محلها ما ذكر
 انه لو نوى الصوم في قلبه في اثنا الصلاة صحته نيته وكما لصوم في ذلك
 الاعتكاف على المعتد وتصح نية الصوم ايضا حال الجماع بخلاف نية الجماع او
 العورة والفرق انه لو صححت نيتها حينئذ لصار متلبا للعبادة في حال
 جماعه ولا كذلك نية الصوم فانه لا يتلبس بالصوم الا بعد ما علم
 من اشتراط تبييتها في الفرض واشترط عدم النسيان في نهارا في النفل
 فلم يلزم من اقتران نيته بالجماع التلبس بالعبادة اذ لا يتلبس بها الا بعد
 الفجر فاقتضى الصوم مع ما ذكره وان كان كل يفرضه الجماع بعد انقائه
 ونفل النية وان اتي بعدها بمناف للصوم كان جامع او استحقا او جن
 او حاضنت المرأة او نفست وقد تم في الليل الشرائع او النفاس او
 تم قدر ما دلتها فيه وان لم ينقطع الدم فيها خلا لما ذكره في المنهجي
 لان الزايد على ذلك استباحة بخلاف ما لو اتي بمناف للنية كان فرضها
 او ارتد بعدها فلا يصح **قوله** ليلا اي بين الغروب وطلوع الفجر **قوله** لكل

يوم فلو نوى ليلة اول رمضان صوم جميعه لم يكف لعينه اليوم الاول
 لكن ينبغي له ذلك ليحصل له صوم اليوم الذي نسيها فيه عند
 مالك كما ينبغي له ان ينوي اول اليوم الذي نسيها فيه ليحصل له صومه
 عند ابي حنيفة وواضح ان محله ان قلد والاكان متلبا بعبادة فاسدة
 في اعتقاده وهو حرام ولو شك نهارا هل نوى ليلا او لانا تذكر قبل الغروب
 قال الا ذرني اوجده ولو بعد سنين صح والا فلا ولو شك هل وقعت نيته قبل
 الفجر او بعده لم يصح لان الاصل عدم وقوعها ليلا اذ الاصل في كل حادثة
 تقديره باقرب زمن بخلاف ما لو نوى وشك هل طلع الفجر او لانا الاصل
 عدم طلوعه اما لو شك هل طلع الفجر او لا ثم نوى فانه لا يصح للتردد في
 النية فالخاص ان طرا الشك في طلوع الفجر بعد النية لم يضر وان
 سبقها ضرر ولو شك بعد الغروب اي بعد فرائض صوم اليوم هل نوى
 او لا ولم يذكر لم يوشك لثبوت إعادة الصوم بخلاف الصلاة ولا مردان
 العلة المذكورة موجودة في الجمع مع وجوب اتمامه لانه وظيفة العمر
 فاحتصل له ولو نوى قبل الغروب او مع طلوع الفجر لم يجزه لظاهر
 خبرنا لا اعمال بالنيات اه افاده الزيادة ومروا قل النية في رمضان
 نويت الصوم غدا من رمضان فلا بد من الايمان بقوله من رمضان
 على المعتدل لان التعيين شرط في نيته ولا يحصل الا بذلك لا بمجرد
 ذكر التقديرين كما ان اكله فالقدر مثال للتعين ولا يجب التقرض
 ولا يحصل به تعين ورمضان مثال للتعين وعبارة النهار وشرحه
 وكما لها اي النية في رمضان ان ينوي صوم غد عن اد اقرض رمضان
 هذه السنة لله تعالى باضافة رمضان وذلك لتمييزه عن اصدادها
 قال في الروضة والفظ الغدا اشتهر في كلامهم في تفسير التعيين حيث
 قالوا بان ينوي صوم غد وهو في الحقيقة ليس من حد التعيين اي لا يتوقف
 التعيين عليه ولا يحصل صوم رمضان مع الاقتصار عليه وانما وقع ذلك من
 نظرهم في التبيين حيث فسروه بتفسيرين الاول ايقاع النية ليلا والثاني
 نية الغدا اه زيادة قال مرويتين من وجوب التعيين ما لو كان عليه
 قضاء رمضان او صوم نذر او كفارة من جهات مختلفة فنوى صوم غد عن
 رمضان او صوم نذر او كفارة جاز وان لم يبين عن قضاها
 في الاول ولا نوعه في الباقي لانه كله جنس واحد ولو نوى صوم غد

وهو

انما يقرب

فان جمع

انما يقرب

يومية

وهو يعتقد الاثنى فكان الثالثنا او صوم رمضان هذه السنة
 وهو يعتقد سنة ثلاث فكانت سنة اربع صومه ولا عبرة بالظن
 البين خطاوه بخلاف ما لو نوى صوم الثلاثا ليلة الاثنين ولم يخطئ به
 السنة الحاضرة لانه لم يبين الوقت الذي نوى في ليلته ولو نوى صوم
 غد مثلا يوم الاحد وهو غيره صح على الوجه في الغالب دون العاصم لتلاعه
 ولو عين سنة او يوما واحدا فان لا تحط مع ذلك الغد لم يضر مطلقا
 والا ضرا غلط بالتقدم ولو صام يومين احدهما نفل والاخر فرض ثم علم
 انه لم ينو في احدهما ولم يدرك هو الفرض او النفل لزمته إعادة الفرض والاول
 النية في المنذر وقصد المنذر وان لم يبين نوعه وفي الكفارة نية
 الكفارة وان لم يبين نوعها اه باختصار وريادة **قوله** خبر من لم يبيت
 الصيام اي نيته والمراد بتبيينها ايقاعها في جز من اجزا الليل من
 الغروب الى الفجر كما مر وقوله فلا صيام له اي صحيح كما هو الاصل
 في النفي من توجهه الى الحقيقة خلافا للحنفية فلا يقع صومه عن رمضان
 بلا خلاف ولا نقلا على الوجه ولو من جامل ويفرق بينه وبين نظيره
 بان رمضان لا يقبل غيره ومن ثم كان الوجه فيما لو نوى في غير رمضان
 صوم نحو قضا او نذر قبل الزوال انعقاده نفلا ان كان جاعلا افاده
 م رواج الخبر المذكور دليل لقوله ليلا الذي هو معنى التبيين الواقع في كلام
 غيره واما قوله للكل يوم فدل عليه ظاهر الخبر لا ظاهرة التبيين للكل يوم
 لعدم التخصيص ودليله ايضا ان كل يوم عبادة مستقلة لتخلل
 اليومين بما ينقض الصوم كالصلاة يتخللها السلام **قوله** وهذا
 اي وجوب ايقاع النية ليلا بمعنى وجوب التبيين وقوله في الفرض
 اي ولو نذرا او قضا او كفارة او كان النواوي صيبا او امر به
 الامام في الاستسقاء وليس لنا صوم نفل بشرط فيه التبيين
 الا صوم الصبي فيلغزه ويقال لنا صوم نفل بشرط فيه التبيين
 النية **قوله** اما صوم النفل اي وان وجد اتمامه بنذر او غيره اه
قوله فيكفي فيه نية النهار قبل الزوال الى الوعلق طلاقا بفطر يوم قبل
 الزوال فقبل لا يقع حتى تزول الشمس وهو غير نادر ولتحقق
 المعلق عليه حينئذ ولا يكفي نيته مع الزوال كما لا يتفق مع الخبر
 والمعتد الوقوع بالفجر فاذا نوى الصوم ولم يتخط فطر الى الزوال
 يتعاطا

مطلب النية في المنذر والكفارة

تبين عدم الوقوع كالوعلق بحضها فانه بروية الدم يحكم بالوقوع
 فاذا انقطع قبل اقله تبين عدم الوقوع افاده الشورى **قوله** قبل
 زوال وقيل تكفي بعد الزوال قياسا على ما قبله حكاه في المنهاج
قوله بشرط انتفا الخواص قبلها اي قبل النية وبعبارة المنهاج وشان
 لم يسبقها منافع للصوم كاكل وجماع وكفر وحيض ونفاس
 وجنون والا فلا يصح الصوم او يخرج بالنيابي للصوم ما لا ينافيه قاله
 ولوا صوم ولم ينص صوما ثم تضمنه ولم يبلغ فسبق ما المضى اليه
 حوته ثم سوى صوم تطوع منع وكذا كل ما لا يبطل الصوم كالاحرام على
 الاكل والشرب قال النووي وهذه مسألة فنية وقد طلبتها سنين
 حتى وجدت في فقه المحدثين ذلك ما اذا بالغ في الزالة بخاسة فانه وانفص
 فسبقه الما فانه لا يضرك كما ياتي اذ زيادة ومن المعلوم ان ما لا ينافي الصوم
 لم يدخل فيما ينافيه فلا وجه لاستثنا بعضهم له منه هذا ويستفاد من كلام
 المنهاج **قوله** نصح الصوم بعد تقديم المني في حيث قال والصحيح اشتراط
 حصول شرط الصوم من اول النهار قاله رومق بل الصحيح لا يشترط
 ما ذكره **قوله** كما لا عاقبة في البيع او انا لم يعدوا المصلي ركنا في الصلاة
 لان لها صورة في الخارج يمكن تحققها وتصورها بدون تعقل مصل ولا كذلك
 كل من الصوم والبيع فانها امران عديان اي لا وجود لهما خارجا فلا يمكن
 تحققها بدون الصائم والعاقبة فحسن عدم ركنا في كل منهما **قوله** وترا
 مفضل هو معنى قتل غيره وامساك عن المفطر **قوله** وغيره عطف على تناول
 اي غير تناول الطعام اعم من ان يكون تناول غير طعم او اذ لا يخاله
 في يخرج غير الفهم كادخال اليد في اذن او جراحة او اخراجا كما ستقاة وهذا
 اول من عطفه على طعام اذ لا يشمل حينئذ الا الصور الثلاثة المذكورة
قوله اربعة اشياء اي باعتبار وصفه من وجوب ونسب الى ولا يذكر
 من جملة ذلك المباح لان الصوم لا يكون كذلك واما قول الحسن لان
 ما كان الاصل فيه النسب لا تعتبره الاباحة وصوم غير رمضان الاصل
 فيه النسب ففنية نظرا لاقتضائه ان هذه الاوصاف المذكورة لشئ واحد
 اصله نسب وطرأ له الوجوب والحرمة وغيرها وليس كذلك بل الموصوف
 بالنسب غير الموصوف بالوجوب وغيره كما هو واضح **قوله** ويكرهه اراد به
 ما يشهد خلافه الاول لما سياتي من قوله وصوم عرفه للمناع خلاف الاول **قوله**

تقبلها

الاول من الصور

ثلاثة

ثلاثة انواع ذكر من افراد الاول خمسة ومن افراد الثاني كذلك ومن
 افراد الثالث اثني عشر فالجملة اثنان وعشرون **قوله** ما يجب تتابعه
 اي ما لا يحصل المقصود به الا اذا كان متتابعاً اعلم ان لا يتوالت المتابع
 شرطاً لصحته كرمضان او لا كغيره وليس المراد ما يحرم الاطراف فيه
 والا لا يختص بربضان اذ كفارة نحو القتل يجوز الاطراف فيها ولا تحرم
 غايته انه اذا افطر لم يحصل المقصود وهو التكفير وكذا يقال فيما يجب
 تفريقه فالمراد به ما لا يحصل المقصود به الا اذا كان متفرقا وليس المراد حرمة
 الصوم متتابعاً فيه لان المتتابع مطلقا اذا صام زيادة على الثلاثة جاز لكن
 لا يجب ما زاد على العشرة **قوله** وهو صوم رمضان الى التتابع فيه عرضي
 لانه انما جاز من غير ريات الوقت ولذا كان تركه مقتضيا للامتنان فقط وهو
 لرفع ذلك مع اجزاء المتفرق بخلاف تتابع غيره فانه ذاتي فكان تركه مبطل
 وجوبه للاعتداد بالصوم فحصل الفرق بينهما **قوله** شرط فيه تتابع فاذا
 افطر يوما بطل تتابعه وحسب ما صامه نفلا مطلقا ان افطر ناسيا
 او جاهلا والا فلا **قوله** تمتع هو تقديم العمرة على الحج والقتل الاحرام بها
 معا او عمرة ثم الحج قبل شروعه في شئ من اعمالها على ما ياتي فيجب على كل من
 المتمتع والقارن دم بشرطه فان عجز عنه صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة
 اذ ارجع **قوله** وفوات نسك بان فاته الوقوف بعرفة واستشركا ما هنا
 من الصوم في هذه وفي ترك نحو طواف الوداع بان فاته زعم الحج انقضت كليف
 يقال ثلاثة في الحج واجاب عنه البلقيني بان كونها في الحج فيما يمكن فيه
 ذلك كالثلاثة المتتبعين والقرآن بان احرم قبل يوم عرفة باربعة ايام
 فاكتمل ما غيره فالمراد فيه سكونها في الحج اليها في مكة او خضر **قوله**
 وترك واجب فيه اي النسك كترك الاحرام من الميقات او الرمي او
 الجسيت يعني او عذر دلفة او طواف الوداع فيدخل تحت ترك الواجب
 خمسة تضم الثلاثة المتقدمة فالجملة ثمانية اشار اليها ابن المقر بقوله
 اولها المراتب المقدرة تحت **قوله** يفرق اي في هذه المواضع بين
 الثلاثة والسبعة واما نفس الثلاثة او السبعة فيجوز فيها التتابع
 والتفريق والاول اولى قال في المنهاج وسن تتابع كل من الثلاثة والسبعة
 اذا وقضا مبادرة للجواب وهو يتصور كون السبعة قضايات
 يموت قبل فعلها فيفضلها الاولى عنه على التقديم فيندب له التتابع قاله

ثلاثة انواع ذكر من افراد الاول خمسة ومن افراد الثاني كذلك ومن افراد الثالث اثني عشر فالجملة اثنان وعشرون ما يجب تتابعه اي ما لا يحصل المقصود به الا اذا كان متتابعاً اعلم ان لا يتوالت المتابع شرطاً لصحته كرمضان او لا كغيره وليس المراد ما يحرم الاطراف فيها والا لا يختص بربضان اذ كفارة نحو القتل يجوز الاطراف فيها ولا تحرم غايته انه اذا افطر لم يحصل المقصود وهو التكفير وكذا يقال فيما يجب تفريقه فالمراد به ما لا يحصل المقصود به الا اذا كان متفرقا وليس المراد حرمة الصوم متتابعاً فيه لان المتتابع مطلقا اذا صام زيادة على الثلاثة جاز لكن لا يجب ما زاد على العشرة قوله وهو صوم رمضان الى التتابع فيه عرضي لانه انما جاز من غير ريات الوقت ولذا كان تركه مقتضيا للامتنان فقط وهو لرفع ذلك مع اجزاء المتفرق بخلاف تتابع غيره فانه ذاتي فكان تركه مبطل وجوبه للاعتداد بالصوم فحصل الفرق بينهما قوله شرط فيه تتابع فاذا افطر يوما بطل تتابعه وحسب ما صامه نفلا مطلقا ان افطر ناسيا او جاهلا والا فلا قوله تمتع هو تقديم العمرة على الحج والقتل الاحرام بها معا او عمرة ثم الحج قبل شروعه في شئ من اعمالها على ما ياتي فيجب على كل من المتمتع والقارن دم بشرطه فان عجز عنه صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذ ارجع قوله وفوات نسك بان فاته الوقوف بعرفة واستشركا ما هنا من الصوم في هذه وفي ترك نحو طواف الوداع بان فاته زعم الحج انقضت كليف يقال ثلاثة في الحج واجاب عنه البلقيني بان كونها في الحج فيما يمكن فيه ذلك كالثلاثة المتتبعين والقرآن بان احرم قبل يوم عرفة باربعة ايام فاكتمل ما غيره فالمراد فيه سكونها في الحج اليها في مكة او خضر قوله وترك واجب فيه اي النسك كترك الاحرام من الميقات او الرمي او الجسيت يعني او عذر دلفة او طواف الوداع فيدخل تحت ترك الواجب خمسة تضم الثلاثة المتقدمة فالجملة ثمانية اشار اليها ابن المقر بقوله اولها المراتب المقدرة تحت قوله يفرق اي في هذه المواضع بين الثلاثة والسبعة واما نفس الثلاثة او السبعة فيجوز فيها التتابع والتفريق والاول اولى قال في المنهاج وسن تتابع كل من الثلاثة والسبعة اذا وقضا مبادرة للجواب وهو يتصور كون السبعة قضايات يموت قبل فعلها فيفضلها الاولى عنه على التقديم فيندب له التتابع قاله

فيها

نعم لو احرمت بالجم من سادس ذي الحجة لزمه ان يتابع في الثلاثة لصيق الوقت
 لا للتتابع نفسه **قوله** اي التتابع والتفرق قدم التتابع لانه افضل **قوله**
 وهو قضاء رمضان اي وقد فات بعد روم يضيق الوقت بان كان بينه
 وبين رمضان اكثر من زمينه اما اذا فات بلا عذر او ضاق الوقت
 عنه فيجب تتابعه ولم يذكره المصنف في قسم ما يجب تتابعه لان
 التتابع فيه عارض بسبب ما ذكر **قوله** وكفاية جاع الى ولو صام
 القريب من الميت كفاية يجب تتابعها لم يلزمه التتابع كما
 عزاه الشوري في باب الحيض لبعضهم فقلا من روم وهو الحق فلا وجه
 لردده هنا وقوله في احرمت اي واقع في حال احرمت اي قبل التحليل
 الاول فالجاء حينئذ مفترق فيجب به بدنة بفقرة قسم من العنق
 فظلم ببقية البدنة فضم من كل مريد ما قاله في ثم المنه **قوله**
 وكفاية من اي يتابع فيها بين ثلاثة ايام او يفرق كما ذكره المؤلف في امر
قوله وقضية الاضافى القدية ثمانية انواع خمسة منها دمها دم تخير
 وتقدير واثنا عشرها الصيد والاشجار ومنها دم تخير وتعديل
 وواحد وهو الا حصار منه دم ترتيب وتعديل وتقدم مادام دم
 ترتيب وتقدير فقل استعمل كلامه على انواع الرما الاربعة **قوله** لو
 لحينه الاول ان يقول وجهه ليشمل بقية شعوره على ما هو المعتقد افاه
قوله مطلق اي عن التتابع والتفرق فلم يقيد بواحد منها **قوله** والنظر
 من الصوم محل كونه نفلا ما لم يقع في واجب كما يقع اشاء رمضان او كفارة
 او نذر **قوله** لان الاستكثار منه مطلوب السيد والتا زايدها لا للطلب
 والالفد المعنى كما لا يخفى ووجه التعليل المذكور لما طلب ان يرفع
 الاكثر منه كثرته انواعه ليحصل الاكثر منه والا لو كانت قليلة
 لم يحصل منه اكثر لعدم تاتي ذلك القليل لبعض الناس او في
 بعض الاوقات فلا يحصل مطلوب الشارع **قوله** والمؤكد منه الى وهو
 ثلاثة اقسام الاول ما يتكرر بتكرار السنين كصوم يوم عرفة
 وتاسوعا وما شورا والثاني ما يتكرر بتكرار الاسابيع كصوم
 الاثنين والخميس والثالث ما يتكرر بتكرار الشهور كصوم ايام البيض
 والسود يعلم ذلك من تتبع كلامه **قوله** صوم الاثنين قدمه لانه افضل
 من صوم الخميس لانه عليه الصلاة والسلام ولد وتوفي في ذلك اليوم وكذا

في اشاء رمضان
 اي فان وقع في
 واجب فلا يجب
 له الاثنا ولا غير
 ا هـ تقرير

بقية

بقية اطواره كانت فيه ولزاي من للقاضي دخول البلد فيه وسمي
 الاثنين لانه ثاني الاسبوع كما سمي الخميس بذلك لانه خامس
 وهذا تبعا على ان اول الاسبوع الاحد والمفتد الذي عليه الاكثر من السبت
 كما افادهم رواه استشكل استعمال الاثنين باليا والنون مع تصريحهم
 بان المثني والحق به يلزمه الالف اذا جعل على واخرج بالحركة واجد
 بان ما يشتهر رضي الله عنهم اهل اللسان فيستدل بنطقها به كذلك
 على انه لغة واعلم انه قد يوجد للصوم سببان متوقف عرفة او عاشورا
 يوم الاثنين او خميس او في ستة اشوال فيزداد تاكده رعاية لوجوده
 السبب فان نواها حصل كالصدقة على القريب صدقة وصلة وكذا
 لو نوى احدها فيما يظهر **قوله** يتخير اي يقصد وقوله تعرض الاعمال
 اي اعمال ما بينهما معهما فتعرض اعمال الفلا غا والاربع والخميس واعمال
 الجمعة والسبت والاحد والاثنين عرضا اجاليا وكذا في ليلة النصف
 من شعبان والقدر وهناك عرض تفصيل وهو عرضها كل يوم وليلة
 فتجتمع ملائكة الليل والنهار عند صلاة العصر ثم ترفع ملائكة الليل
 وتلازم ملائكة النهار وهذا معنى قوله عليه الصلاة والسلام
 يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار والذي يرضى ايام
 الاسبوع هم ملائكة الليل والنهار معا والعرض بانواعه الثلاثة على
 الله تعالى وفي بدته اظهر اشرف العالمين عند الملائكة والافهق
 تعالى لا يخفى عليه خافية فتلخص ان العرض الاجمالي في كل اسبوع
 مرتين وفي كل سنة كذلك والتفصيل في كل يوم مرتين ذكر
 ابن حجر وقرره شارحنا **قوله** وانا صايم اي ملتبس بالصوم حقيقة
 لان العرض قبل الغروب لا مرم من ان الذي يقع فيه العرض ملائكة
 الليل والنهار معا فهو عند العصر تعرض اعمال كل يوم فلا حاجة
 لتقوير بعضها وانا على اثر الصوم قرره شيخنا عطية **قوله**
 وعشر المحرم اي العشر الاول منه وقوله والاشهر الحرم اي كلها
 فهو من عطف العام على الخاص لان عشر المحرم داخل فيها كما ان
 عاشورا وتاسوعا داخلان في العشر المذكور فتأكد صومها
 للسبب كما يتأكد صوم العشر المذكور لذلك **قوله** ذي القعدة
 مجرور ببدلها قبله وفي نسخة بالرفع على الجزية اي وفي ذوالح

النهار وتلازم ملائكة
 الليل والجمعة
 صلاة الصبح فتتبع
 ملائكة الليل

والفقدة بفتح القاف والحجة كسر الحاء على الا شهر فيها وسما بذلك
 للفقدة عن القتال في الاول وتوقع الحج في الثاني وسما المحرم بذلك
 لحرمته القتال فيه في صدر الاسلام وقيل للحرم الحجة فيه على المسلمين
 ودخلته اللام دون غيره من الشهور لانه اولها على ما ياتي ففقده
 كانه قبل هذا الشهر الذي يتوعد ابد اول السنة وسما رجب بذلك
 لان نصيب الحيات فيه ويسمى الاصب ايضا لذلك والاص لعم
 سماع فقهاء السلاج فيه وهذا الترتيب الذي ذكره في هذا الشهر
 وجعلها من سنتين هو الصواب كما قاله النووي في مشتمل وعدها
 الكوفيين من سنة فقالوا المحرم ورجب وذو القعدة وذو الحجة
 وتظهر فائدة الخلاف فيما لو نذر صياها مرتبة فعلى الاول يبدأ
 بذي القعدة وعلى الثاني بالمحرم وهذا خلافا لحسب اللغة اما
 بحسب الاصلية فيأتي **قوله** ورجب ولا يقال شهر رجب اذ لا يضاف
 شهر الى اسم شهر الا في ثلاثة كما اشار الى ذلك بعضهم بقوله
 ولا يضاف شهر الى اسم شهر **قوله** الا فيما اوله الرافا ورجب من راجب
 فمستمع لا يلزم فيها روجب ما سمع اذ الذي اوله الرافا رجب رمضان والربيعان
 وهذا هو الاقبح والا فلاضافة جازية على خلافه **قوله** لشرفها اي على
 بقية اشهر السنة الا رمضان فانه افضل الشهور مطلقا **قوله** وافضلها
 المحرم اي بعد رمضان كما مر واتي في الحديث وبعد المحرم رجب فذو الحجة فذو
 القعدة فشعبان وهذا هو المعتمد فمعه ستة شهور بنصوا على ترتيبها
 وظاهره ان بقية الشهور على حرسوا **قوله** شهر الله انما اضيف لله تعالى
 لان اسمه المذخور لم يكن في الجاهلية بل كان يسمى صفر الاول **قوله** ويوم
 عرفة قاله روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان في الحجة يوم الجمعة
 مثلاً ثم يتحدث الناس برؤية ليلة الخميس وظن صدقهم ولم يثبت
 فهل يندب صوم السبت لكونه يوم عرفة على تقدير كمال ذبي القعدة
 او يحرم لاحتمال كونه يوم العيد وقد افتى الوالد الثاني لان دفع
 مفسدة الحرام مقدم على تحصيل مصلحة المندوب لكن ان كانت
 المفسدة مظنونة او محققة فتقديم دفعها على تحصيل المصلحة واجب
 وان كانت متوقعة فتقديمها بان يقدم دفعها على تحصيلها فقط
 بزيادة وبه يرد ما ذكره الشوكري فها **قوله** يكفر السنة الماضية طي التي تم بفرغ

ن
سا
لانه

شكره

شهره والسنة المستقلة هي التي اولها المحرم الذي يلي الشهر
 المذكور فالسنة الماضية هي التي اخذوا الحجة والمستقلة هي التي
 اولها المحرم والزمن الذي هو فيه من السنة الماضية ولكون السنة
 التي قبله لم تتم اذ بعضها مستقلة كالسنة التي بعده التي مع
 المضارع بان المصدرية التي تخلصه للاستقبال والافلوتت الاولى
 كان المتأخر بالتعبير فيها بالماضي والحديث عام يشمل الكبير والصغير
 ما عد حقوق الامميين وفضل الله تعالى واسع لا يحصى فلا وجه لتقييد
 بعضهم الغفران بالصغار والتكفير بما عصى الغفران او عصى القصة
 حق لا يخصص ثم ما ذكر من التكفير فيمن له صغار ولا يزيد في حسنة ويوم
 عرفة افضل الايام لان صومته كفارة قسنتين كما افاده مرقا لان
 عباس رضي الله عنهما وفي الحديث بشري بحياة سنة مستقلة
 لمن صامه اذ هو عليه الصلاة والسلام بشري كفارتها فدل لصايمه على
 الحياة فيها وهو عليه الصلاة والسلام لا ينطق عن الهوى ان يقولوا
 يوحى **قوله** وتسع ذ الحجة اي التسع من اوله وهذا التعبير اولى
 من تعبير بعضهم بعشر ذ الحجة لانه يدخل في ذلك يوم العيد طهانه
 لا ينعقد وصوم التسع المذكور افضل من صوم عشر المحرم وعشر
 رمضان افضل منهما لان رمضان سيد الشهور ويدخل الثلث
 في تاسع ذ الحجة كما قاله من شهر صومه عن ذلك ولا ينعقد قال
 م ر والحكمة في صومه مع ما شورا الاحتياط لاحتمال الغلط في اول الشهر
 والخالف لليهود فانهم يصومون العاشر فقط ويسمونها صوم حادي
 عشر ايضا لحصول الاحتياط به وان صام التاسع اذ الغلط قد يكون
 بالتقديم والتأخير وانما ليس من صوم الثمانية قبله نظرا ما في ذ الحجة
قوله وما شورا بالكد فيه وفيما قبله ممنوع من الصرف الثانية المحدودة
 وصومه افضل من صوم تاسوعا وانما قدمه المصنف عليه موافقة للترتيب
 الخارجي وقدمه عليه في المنهج نظرا للافضلية وهو اولى ولا يكره افراد
 عاشورا بالصوم قال في الام لا بأس بافراده ويحصل ثوابه وان صامه
 عن قضا او نذر على المعقد قاله م ر وقوله عن صومه اي صوم عاشورا
قوله يكفر السنة الماضية الخ وفارق عرفة بانه من حوائض هذه
 الامة بخلاف عاشورا لما ركة موسى لما فيه اهق ل وهو اولى من قولهم

لطف الحديث رواية
 مصدق بان والاقليل
 في السنة

قوله وتاسعها وصر

الناس احتياطاً
 لحصوله بالتاسع
 ثم بين صومهم

لان صوم عرفة محمدي وصوم عاشوراموسوي ونبينا عليه الصلاة والسلام
افضل الا نبينا اهلا لا نه برز عليه ان صوم عاشوراء محمدي ايضا لان
شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يقره وقد يقال المراد
بكونه موسويا انه من شريعة موسى عليه الصلاة والسلام مع كونه
شرع ايضا على لسان نبينا عليه الصلاة والسلام وليس المراد انه
من شريعة موسى فقط وان صومنا له تبع لموسى لكن هذا لا يمنع الاولوية
قوله الى قابل بالصرف اي الى عام قابل وجهلة الحظنة بمنعونه من الصرف
لانهم لا يفرقون بين المنصرف وغيره بل ولا بين الاعراب والبناء **قوله** وصوم
يوم وفطر يوم سبل الشهاب م رعي يصوم يوما ويفطر يوما فوفق
يوم فطره يوما سبها يطاب صومه كيوم الاثنين والخميس هل فطره افضل
او صومه ولا يخفى عن صوم يوم وفطر يوم فاجاب بان الافضل صومه
ولا يخفى به عما ذكره خضر وهذا هو المعتمد ونقله قل اخر اخلافا لما
نقله قبل ذلك **قوله** وصوم يوم لا يجد فيه ما ياكله اي ما يطعمه سوا
ظن عدم ذلك من اوله او قبل الزوال بشرطه المتقدم وهو انتفاء الموانع
قبل النية وله تعليق النية فيه على وجود ما ياكله **قوله** قاله قل **قوله**
وصوم شعبان اي كله **قوله** يصوم حتى نقول الى اي يتابع الصيام
ويتابع الفطر ولا يرد انه عليه الصلاة والسلام كان اذا وقع منه امر داوم
عليه لان المراد احب المواظبة عليه لانه داوم بالفعل ونقول بالنون
او بالياء والنصب وهو الاكثر ويجوز رفعه على ان حتى ابتدائية بمعنى
فالتفريع **قوله** الا رمضان وانما لم يستكمل شهر رمضان ليلا يظن
وجوبه ذكره في المجموع اه عبد البر **قوله** وما رايته اي ما رايته صيامه
وقوله اكثر منه اي من صيامه فخذ في صيام ثم اتى به تحيينا محولا
عن المضاف اي ما رايته صيامه في شهر اكثر من صيامه في شعبان بل
صيامه في شعبان اكثر من غيره وهذا الذي لا يطاق بق المدعي اذا لم يتبع
شرب صوم شعبان كله وجواب قل عن ذلك بقوله الا ان يقال اكثر من
على غيره تشمل جميعه اه غير صحيح لان ذلك ينافيه قوله قبل ذلك وما
رايته استكمل صيام شهر قط الا رمضان فان شعبان داخل في الشهر
الذي هو غير رمضان انه لم يتوقف جميعه فلو جعلت الاكثرية شاملة
لجميعه لكان في اول الكلام اخره قال الرضائي فان قلت قد مر ان افضل الشهور

بعد رمضان

بعد رمضان هو المحرم فكيف اكثر من الصيام في شعبان ورويه
قلت لعله عليه الصلاة والسلام لم يعلم فضل المحرم الا في اخر حياته
قبل التمكن من صومه او انه كان يعرض له فيه اعتذار تمنع من اتقار
الصوم فيه كسفر او مرض اه بالمعنى **قوله** وصوم ستة ايام من شوال وتحصل
السنة بصومها متفرقة منفصلة عن العيد لكن تتابعها واتصالها
بيوم العيد افضل مبادرة للعبادة وتفوت بفوات شوال ولو صام
فيه قضاء عن رمضان او غيره كما شورا او نذرا او نفلا اخر حصل
له ثواب تطوعها اذ المدار على وجود الصوم في ستة ايام من شوال
وان لم يعلم بها او نفاها او صامها من واحد ما من لكن لا يحصل له
الثواب الكامل المرتب على المطلوب الا بنية صومها عن خصوص
السنة من شوال لا سيما من فات رمضان وصام عنه شوالا لانه
لم يصدق عليه انه صام عن رمضان واتبعه ستان شوال وما
افتي به الوالد رحمه الله ايضا من انه يستحب لمن فات رمضان
وصام عنه شوالا ان يصوم ستان ذي القعدة لانه يستحب قضاء
الصوم الراتب محمول على من قصد فعلها بعد شوال فتكون ضارفا
عن حصولها عن الستة فقط **قوله** القول بان لا يتاقي الا على
القول بان صومها لا يحصل بغيرها اما اذا قلنا بحصوله وهو الظاهر
فلا يستحب قضاء ما لا يوافقه من زيادة **قوله** ثم انبعضه الخ يفيد
ان من افطر رمضان لم يصح له عدم تبعيتها له حينئذ مع انه ليس
له صومها اذ افطره بقدر وان لم يحصل له الثواب المذكور لترتب
في الخبر على صيام رمضان قبلها فان افطره تعديا حرم عليه صومها
لانه من تأخير القضا الفوري ويفيد ايضا انها لا تحصل قبل قضاء
مع انه مر خلافه وانما تحصل بقضا شوال من رمضان وتحصل
بعده ايضا فيما اذا قصد فعلها بعد شوال عن رمضان وقد جاز
عن الاول بان التبعية تشمل التقديرية فاذا قضى رمضان
بعد ما وقع ما قبلها بتقدير فقد تقدمها رمضان وتبعته
تقدرا وعن الثاني في الجملة لا سيما بان التبعية تشمل المتأخرة
كما في نقل الفرائض التابع لها وانما قلنا في الجملة لانه لا يشمل الا
الصورة الثانية وهي ما اذا اخرها عن شوال كونه قصد فعلها

مطلب

مطلب

وهو قوله
البيان
فيما لا
يقتضيه
القول بان
الصوم
المتتابع
لا يشترط
النية

بعده دون ما قبلها وهي ما اذا اخرها عن شوال المكنونه قصد فطرها بعد
ذوقها على ما كان وفي ما اذا لم يقصد ذلك فانها تحصل معه وقيل قال
ان التفتة في هذه حاصلة تقديرا ايضا فلا حظ بتقديم قضاء رمضان
عليها وتأخرها عنه وان حصلت معه والمراد بتبعضها لرمضان الايمان
بها بعده ولوقوع التراخي فيحصل له هذا الثوب حينئذ وتفوت بقوات
شوال كما مر لان الثواب توقيفي **قوله** ستان مقوالا اما حذفنا الثانية
مع ان المعهود من ذلك لكونه محذوفا وعند حذف المعهود يجوز تكرار
عمده وتاثيره والحذف اقصى ولهذا اشره في الحديث هكذا قاله رويته
بعض الحواشي هنا والذي ذكره الاشعري في شرح الخلاصة خلافه وعبارته
هذا اي اشياء التاخير وعدم اثباتها اذا ذكر المعهود فان قصد ولم
يذكر في اللفظ فالنقص ان يكون كما لو ذكر فنقول صحت خمسة تريد
اياما وسرت خيرا تريد ليالي ويجوز ان تحذف الثاني المذكور وعنه والبعة
ستان شوالا **قوله** كان كصيام الدهر اي اذا اطلب عليه المراد
بالدهر السنة وذلك ان صيام رمضان بعشرة اشهر وصيام ستة
ايام بشهرين فذلك صيام سنة اي كصيامها فرضا والا فلا يختص ذلك
بصوم رمضان وستة من شوال لان الحسنة بعشرة اشياء مطلقا
قاله راي فلا يقال اذا صام رجلا مثلا وابتعه ستان شعبان او صام
رمضان وستة من غير شوال كان كصيام السنة لان هذا كصيامها
فلا وما قبله فرضا اي يثاب عليه ثواب الفرض **قوله** ايام الليالي اشار
بتقدير ذلك الى ان نسبة التياض والسواد للايام مجازية ان الموصوف
بها حقيقة هو الليالي اما الايام فكلها بيض فلا تتصف بمجهر الامور ففهم
مجاز المجاورة والاحتمال في ذلك خلافا لبعضهم ووصف الليالي بالبيض لانها
تبين بطلوع القمر فيها وخصت ايامها وايام السواد بالصوم لانه
الليالي الاولى بالنور والثانية بالسواد فثابت صوم ايام الليالي شكر الله
تعالى والثانية طلبة لكشف السواد عن القلب او السواد الحاصل بعدم
القمر ولان الشهر ضيف وقد اشرى على الرجيل فثابت صوم ايام الليالي
افاده ابن حجر وهو قديم رايضا قال ابن حجر واذا فاته صوم ايام البيض
فارد ان يصوم ايام السواد فالاولى ان ينقص منها ليحصل له ثوابها
على نزاع فيه **قوله** وهي الثالث عشر وتالياه اي الرابع عشر والخامس

عشر

في شوال
في شوال
في شوال

عشر من ذلك حرام اذ هو ثالث ايام التشريق والا حوط ان يصوم
مع الثلاثة الثاني عشر الخروج من خلاف من قال انه اول الثلاثة اه قال
م **قوله** لا امر بذلك قاله روي المعنى فيه ان الحسنة بعشرة امثالها
فصوم الثلاثة لصوم الشهر ومن ثم من صوم ثلاثة من كل شهر ولو
غير ايام البيض على التمسك فان صام ايام البيض اثنى عشر ايام
باختصار **قوله** وايام الليالي السود وصفت بذلك لا سودا بها
بعدم القمر نظير ما مر **قوله** وهي الثامن والعشرون وتالياه وينبغي
ان يصام معها اربع والعشرون احتياطا نظير ما مر من ان خرج
الشهر كاملا فالامر طاهر او ناقصا عوضا بذلك الاخير يوم من كل
الشهر الذي يليه وهو اول ايام السود ايضا لان ليلته كلها سودا
افاده مروي واعلم ان الصوم الراتب يندب قضاؤه ومن قال لا يندب
قضاؤه كالا ضحية والثالثة ذات السبب روي بان الاضحية يخرج
وقتها زال عنها اسم الاضحية فزال طلبها من حيث كونها اضحية فلم يندب
تداركها من تلك الحسنة المذكورة لتفقد رها ولة كذلك ما هنا فانه قد
بفوات الوقت لا يتردد اسم الطلب عنه فطلب تداركه كتدارك
رواتب الفرائض اذ لا فرق بينها وبين ذوات السبب لا تختص
بمن بل تفرض بغيره وتنتفى بانتفايه فاشبهت الاضحية
ولا كذلك ما هنا افاده الشوايخ نقلوا عن الاتحاف **قوله** صوم المريض
اي ان خاف ضرر يبيح التيمم اي توهمه فبكره له الصوم حينئذ ويكون
فقط مباحا فان تحقق الضرر او غلب على ظنه ذلك حرم عليه الصوم
وان تحقق عدمه حرم عليه الفطر وعبارة المنهج ويباح تركه بنية
الترخص لمريض بغيره صوم ضررا يبيح التيمم اه وتبعه مروي على
جعل المريض المصح للفطر هو المريض للتيمم حيث قيل كلام المنهاج
بذلك ثم قال في الاسرار ولا اثر للمريض التيمم كصداء ووجه الاذنه
والسنة الا ان يخاف الزيادة بالصوم وقال ابن حجر وتبعه الزيادة
ان المريض المصح للتيمم يوجب الفطر ويكفي حله على ما اذا تحقق معه
الضرر او غلب على ظنه ذلك وفرض المسئلة انه لم يصل الى حالة
الهلاك والا فوجب فطره باتفاق **قوله** مشقة شديدة هي بالنسبة
للمريض ما يبيح التيمم وبالنسبة لغيره ما لا تحل عادة وان لم يبح

التي هي فتاوى ان المريض ان خاف المشقة التي تبين التمسك
الصوم في حقه وان يتقنها حرم عليه ذلك وهو محل فقهه وقد يفيض
ذلك الى التمسك وان يتقنها حرم عليه الفطر اه قرره شيخنا عطية
وعلى المريض حيث حضر مرضه بحيث لا يباح معه ترك الصوم ان شوى
قبيل الفجر فان عاد له المرض كالحمل افطر والا فلا وان عجز عن عادته انها
تعدو عن قرب وشله الحصادون فيجب عليهم تبين النية في رمضان
كل ليلة ثم من حقه منهم مشقة شديدة افطر والا فلا ولو كان المرض
مطيقا فله ترك النية من الليل ومن غلب عليه الجوع او العطش حكم
المريض اه افاده مرقوم وقد يفيض ذلك الى التمسك اي عند تبين الضرر
كما مر قوله وعليه قضاء فرض الوام للحال وقوله منه اي الصوم وقوله فانه
بعذر خرج ما لو فاته بغير عذر فيجوز له التمسك لضيق الوقت كما مر قوله
حرم التطوع اي من حيث تاخر الفرض اما نفس الصوم فهو مندوب
صحيح وكذا يقال في الكراهة قبله وبعده افاده قوله وافراد الكراهة
فيه من حيث الافراد كما مر انما نفس الصوم فهو مندوب ولذا يصح
نذره ان لم يقيد بالافراد ومحل كراهة افراد ما ذكره حيث لم يوجد
له سبب اما اذا صامه لسبب كان اعتاد الصوم يوم وفطر يوم فوافق
صومه يوما منها فلا كراهة فيها في صوم يوم الشك وخرج بالافراد
جمع اثنين منها ولو الجمعة والاحد او جمع غيرها معها قبلها او بعدها
فلا كراهة لان المجموع لم يعضه احدها افاده م ويلف بذلك فقال
مكروهان اذا انضما زالت الكراهة ويقال ايضا حرامان اذا انضما
زالت الحرمة وطما الما القليل المتنجس بحرم استعماله فاذا انغمس لثله
وبلغ قلتي زالت الحرمة اه رحمان قال الاجهوزي في حواشي الخطيب
قلو قصد الجمع وصام يوم الجمعة مثلا ثم غلب له الترك قبل صوم السبت
هل تنتفي الكراهة نظر الى انه لم يقصد الافراد اولا تنتفي نظر الكونه افرادا
صورة استقرار شيخنا الثاني واقول لو قيل بان تنافيها لم يمسك بعدا
ويؤيده ما صرحوا به في سحور السحور من انه اذا شوى الاقتضار
على سجدة وشرع فيها بطلت صلاته بخلاف ما اذا لم يشو ذلك
ثم سجدة واحدة واقتصر عليها فانه لا يضر قوله للنهي عنه في الاولين
وحكمة النهي في يوم الجمعة ما يلزم عليه من الضعف في يومها عن القيام

بوظايفها

بوظايفها وفي يوم السبت ما سيزكره من تعظيم اليهود له قوله
فصوم الدهر اي غير العيد وايام التشريق وقوله انه خاف به ضررا اي
يبين التمسك فان تحققه حرم على ما مر وقوله او فوت حق اي او
خاف به فوت حق واجب او مندوب كصلاة الضحى والزاوية وغيرها
من النوافل لان نفل الصلاة افضل من نفل الصوم فان تحقق او
غلب على ظنه فوت الحق الواجب حرم عليه الصوم نظير ما مر وانما
كره صوم الدهر عند خوف ما ذكرنا صرح من قوله عليه الصلاة والسلام
لا يدرى الا فطر ذلك فتبدلت ام الدرداء ان لربك عليك حوا ولا هلك
عليك حوا ولزوجك عليك حوا فصم وافطر وقبروايت اهلكت
والخطي كل ذي حق حقه فان لم يخف ما ذكره نذبه له صومه لانه
عليه افضل الصلاة واتم السلام قال من صام الدهر ضيق عليه
جهنم هكذا وعقد تسعين اي عقدة التسعين وهي في فواضل
الحجاز ان يضم السابة تحت الابهام ضمنا شديدا ويرفع الابهام
عنهما ويشتر الا صايف الثلاثة وفيها ضم انا مل كل اثملة بعشرة
وتعني ضيق عليه اي عنه فلم يدخلها او لا يكون له فيها موضع
ومع نذبه قصوم يوم وفطر يوم افضل منه لخبر افضل الصيام
صيام داود كان يصوم يوما ويفطر يوما ولو نذر صومه
انتهقد نذره ما لم يكن مكروها واذا فاته صوم يوم جنبه
لمشقة سقط عنه ولا يكره ستنين شرعا اذا لم يكن متقنا وه تقدم
انه يلزمه مدا اذا افطر فيه يوما بعدا قوله للحاج اي الذي يصل عرفه
نهارا اما من لا يصلها الا ليلا فيستحب له صومه وعبرة المنهج
وشمس صوم يوم عرفه تغير ما فرحاج بخلاف المسافر فانه
يسن له فطره وبخلاف الحاج فانه ان عرف انه يصل عرفه ليلا
او كان مقبلا من صومه والا سن فطره وان لم يصغه الصوم
عن الدعاء واما العمل الجمي اه قوله خلاف الاول هو المعتمد ولو ضمه لما
قبله وعليه فيراد بالمشكورة في كلامه اولا ما يعي خلاف الاول كما
مر قوله والحرام اي لذاته او لعارض من حيث الوقت ولا ينعقد
ايضا والحرم فيه من حيث التلبس بعبادة فاسدة اه افاده
قوله صوم العيدين اي ولو صامها عن واجب كما قاله مرقوم

اي تعزيت
واغتاضت
ونعم

ايام التشريق اي تقديدهم لله بالشرقة وهي الشمس **قوله** ولومن تمتع في نفل
للرؤ على القول الضعيف وعبارته م ر ولو كان صومها المتمتع عام للمهدي ليعوم
النهي وفي القديم له صياها من الثلاثة الواجبة في الخبر البخاري في
ام **قوله** وشرب الماء لا قبله قراته بفهم الشيخ ويجوز ان الضم فيها زوايا
بمعنى واحد والفم اقل اللغتين كما قاله في النهاية وهما قرأ ابو عمرو في قوله تعالى
وشرب الميم اي الابل الميم بها الهام بضم الهاء وهو داء يشبه الاسبقا
جمع اهيهم وميمها والمراد انها ايام لا يجوز صومها **قوله** وهو يوم الثلاثاء والاربعاء
تاسع الحجة اذا شك في كونه يوم عرفة او يوم العيد كما تقدم نقله من **قوله**
اذ حدثت الناس الا اما اذا لم يحدثوا برويته ولم يشهد بها احد او شهد بها واحد
ممن ذكر فليس اليوم يوم شك بل هو من شعبان وان اطبق العلم خرفان
نعم عليه فيحرر صومه لكونه بعد النصف لا يكون يوم شك اخرج الترمذي
قوله اذا حدثت الناس برويته اي ولم يعلم من رآه **قوله** او شهد بها الاولون
يقول اخر لانه لا يشترط ذكر ذلك عند حاكم والشهادة لا تكون الا بين يديه
افاده الزياوي قال في شرح المنهج وانما لم يصح صومه عن رمضان لانه لم يثبت كونه
منه نعم من اعتقد صدق من قال انه رآه ممن ذكر صومه منه صومه بل يجب
عليه ويقع عن رمضان ان ثبت كونه منه فلا تنافي بين ما ذكره النووي
في الموضع الثلاثة حيث ذكر في موضع انه يجب ويجزى وفي اخر حرم ولا
يجزى وفي اخر يجوز ويجزى لكل ما في موضع على حاله اخرج الزيادة
وهذا احسن الاجوبة عن ذلك واجيب باجوبة اخرى ذكرها **قوله**
عذر الخ انما اعتبر في التحريم هنا العدة فيمن رآه بخلافه فيما رحيث
التفقا بروية عدل واحدي وجوب الصوم احتياطا للعبادة فيها ففلا
وتركا اذ افاده في شرح المنهج **قوله** او فقه اي او نسا او كفار **قوله** وذلك
اي حرمة صوم يوم الشك قيل والمعنى فيه القوة على صوم رمضان وضعفه
السك بعد مكرامة صوم شعبان وروايات اديان الصوم بمقتضى النفس
عليه فليس في صوم شعبان اعتصاف بل تقوية بخلاف في صوم يوم الشك
فانه يضعف النفس عما بعده فنكون فيه افتتاح العبادة مع كل وضعف
وهو غير مناسب ومن ثم حرم الصوم بعد نصف شعبان بلا سبب مما ياتي
ان لم يصله بما قبله اذ افاده **قوله** هذا انه حرمة صوم يوم الشك **قوله** والا اي
بان صامه بسبب قوله كان يكون عليه صوم عبارة النهج اما بسبب يقتضيه

كقضا

كقضا ونذر وورد فيصم صومه اهل ولا فرق في القضا بين قضا
الواجب والمندوب كما في شرع في صوم نفل حينئذ فانه يستقضاه
كما قاله م ر وكان الاول هنا ان يعبر بذلك كما عبر به فاسياق ليشمل
الثاني وقوله ونذر بان نذر صوم يوم فوافق يوم الشك اما لو نذر صوم
يوم الشك ابتداء فانه لا ينعقد لانه معصية ككثير العيدين والتشريق
قوله او وافق عادة له كما في اعتبار صوم الدهر او صوم يوم وعظ يوم وعبر
م ر بعد نظر عبارة المتن هنا سواء كان يوم الصوم ام يصوم
يوما معينا كالاثني والخميس ام يصوم يوما ويفطر يوما فوافق صومه
يوم الشك فله صيامه وتثبت عادته المذكورة بمرة كما افق به الوالد رحمه
الله تعالى ويجب ان يفطر بين الصومين نفلا او فضا اذ الوصال
حرام اهل قال في فلو صام في اول شعبان يومين متفرقين ثم افطر باقية
فوافق يوم الشك يوما لو ادم حاله الاول من صوم يوم وفطر يوم
لوقع يوم الشك موافقا ليوم الصوم صومه ومثله ما لو صام
يوما قبل الانتصاف علم انه يوافق اخر شعبان اتفق ان اخر شعبان
حصل فيه شك فلا يحرم صومه لانه صار عادة له **قوله** بل يجب اي
في الاول وهو ما لو صامه بما عليه على ما مر وقوله او يس اي في الثاني
وهو ما لو وافق عادة له **قوله** كنظيره علة لقوله فلا يحرم خلافا
لما قاله قل من انه علة للمنع وعدم الصحة وعبارته م ر وله صومه
عن القضا والنذر المستقضى ذمته والكفارة فيحمل بالارادة مارة
الى ابراه ذمته كنظيره في الصلاة الا اهر وهي مصرحة بما قلنا ويؤخذ من
التنظيم بالصلاة المذكورة بطلانه عند التحريم وهو كذلك كما قاله
الزيادي **قوله** خبر اذا انتصف شعبان الى قال م ر يؤخذ منه
انه لو صام الخامس عشر وتاليه ثم افطر السابع عشر حرم عليه
صوم الثامن عشر وهو ظاهر لانه صوم بعد النصف لم يوصل بما
قبله **قوله** الا ان يصله بما قبله اي بان يصوم خامس عشر وتاليه
ويستمر فلو افطر بعده يوما ولو بعد ركعتين او مرض او حيف امتنع
الصوم بعده كما مر عن م ر قال ق لوفيه بحث ظاهر لانه ثبت له
عادة بما صامه منه اهر وهو مردود لانه العادة التي تثبت بمرة معانها
ان يكون قد تقدم له تنظيم ما يريد صومه كما في صام الاثني مرة مثلا

ثم اراد ان يصوبه فيقال انه قد ثبت له عادة ولا شك ان ما من
 الشهر ليس نظير ما يريد صومه نعم ان وافق صومه اولا اليوم
 الذي يريد صومه ثانيا صدق على ذلك انه عادة له ولكن لا يعمل
 بتلك العادة لعدم تقدمها على النصف الثاني فلا عبرة بها وعبرة
 الخطيب ولو اوصل النصف الثاني بما قبله لم يقط فيه يوما حرم عليه
 الصوم الا ان تكون له عادة قبل النصف الثاني **قوله** ثم اخبرني عن وقوع
 ايها المفسر في العادة بكونها قبل النصف الثاني **قوله** السبب اي فيجب بغيره
 السبب واذا فرغ امتنع عنه وكذا يقال في العادة ويكتفي فيها ولو نزل كما مر
 نظيره من مرقوه كقضا ولو نزل كما مر من مرقوه ايضا **قوله** بل يجب راجع
 لقوله كقضا بالنظر لبعض صورته كما مر وقوله او ليس راجع لقوله
 او موافقة عادة اهـ **باب ما يفسد الصوم**
 اي بعد انعقاده كما هو شأن المفيد وذكر من ذلك اربعة وبقيتها
 خسة الحيض والنفس والجوارح والاعمال كل اليوم والردة لجلتها تسعة
 وجعلها اربعة اشخاص عشرة بزيادة الحقنة وهي راحة في وصول العين
 هنا وكلها يجب فيها القضاء بلا كفارة الا العوطي على ما يأتي **قوله** وان علم
 بعضه اي بطريق المفهوم مما هو في الشرط والاركان واعترض بانه ان اراد
 علم ذلك من قوله في الاركان وترك مفطر جميع ما هنا معلوم منه لا بعضه
 وان اراد علم ذلك من قوله في الشرط **قوله** اسلام وعقل الا يعلم منه
 شي مما هنا اذ المعلوم من ذلك هو نحو الكفر ونحو الحيض ولم يذكر ذلك
 هنا الا ان يجب بان المراد علم بعضه من الشرط لا بقدره ذلك
 البعض منقول هنا لكن يروى حينئذ انه لا حاجة لذلك لانه انما اتى به
 لدفع عوهم التكرار مع ما مر وقد علمت انه لا تكرار لعدم استغادة ما هنا
 مما مر فلو سقط لفظ بعض لكان مستقيما ويرا اذ العلم حينئذ من قوله
 في الاركان وترك مفطر **قوله** وصول الوعر بالاصال لكان أولى لانه
 يشترط العلم والاختيار كما سيأتي **قوله** عين أي وان قلت كسمة
 اولم تعطل لخصاصة اطمرو ونقل عن ابي حنيفة ان الاولى لا تقطر كذا
 ما بقي من الطعام في خلال الاسنان وخالف بعضهم في الاطوار الثانية
 ايضا والمراد عين من اعيان الدنيا ما لو كانت من اعيان الجنة كان اخره
 مقصود بذلك فلا يضر وصولها كما قاله الشوبري رحمه الله وقرره شيخنا

قوله

قوله ومن

قوله ومن العبد الدخان المعروف فيفطر به وان كان ظاهرا كلامه في
 يقتضي عدم الاطوار ولا فرق في الاطوار بين ان تكون الوصفة حرة
 أولا اما دخان البخور فلا يفطر به **قوله** من منفذ بفتح الفاء كما ضبطه
 النعماني كالمدخل والمخرج اي منفذ اي مفتوح لانه المراد عند الاطلاق
قوله خوف من غير الله ما يسمى جوق وان لم يكن فيه قوة تحيل القتل او الدوا
 كالحق ودماغ وباطن اذن ويطحن واحليل او مثانة بمثلثة وهي مجمع
 البول فلو كان راسه مامومة فوضع عليها دوا فوصل خريطة آرماء افطر
 وان لم يصل باطن الخريطة الاصل الى خريطة كاحياء الراقي عن الامام واقرب
 ومثل ذلك الامعاء فلو وضع على جايغة بطنه دوا فوصل جوفه وان لم يصل
 باطن الامعاء وينبغي الاحتراز حاله الاستنجاء لانه متى ادخل طرف اصبعه
 دبره افطر ولو ادنى بشي من راس الاثمة وكذا الوضوء به غيره ذلك باذنه
 ومثله فخرج الاثني ولو طعن نفسه او طعنه غيره باذنه فوصل السكين جوفه
 او ادخل في احليله او اذنه عودا فوصل الى الباطن افطر اهـ افادته مرقه ان
 لم يتوقف خروج نحو الخارج على ادخال اصبعه في دبره والا ادخله ولا فطر
 قال الا جهودي على الخطيب ومثل الاصبع غايط خرج منه ولم ينفصل شيء
 ضم دبره فدخل منه شيء الى داخله فيفطر حيث تحقق دخول شيء
 منه بعد برور لانه خرج من معدته مع عدم حاجته الى الضم وبه
 يفرق مقعدة المسور اذ في ذلك شيء شين العلامه منصور
 الطبل اوى **قوله** ولو حقنة طودوا يجعل للمريض ويصب في دبره
 ببوضة مثلا لا سهال اي اخراج الرطوبات المنقعدة في المقعدة فاما
 زائدة او بمعنى من التبعية اي ولو كانت العين حقنة او ما يخص
 به اي بعضا من ذلك بل فوضع الالة مفطر وان لم ينزل الدوا الى جوفه
 ويصير جعل الحقنة بمعنى الاحتقان والبالسبية اي ولو كان وصول
 العين بسبب احتقان وفيه انه لا يناسب ما بعده وهو قوله او ما مضى
 الى نعم ان قدر له مضان اي او ادخل ما مضى الى مضى لكنه تكلف لا داعي
 اليه فالمصير الى الاول اولى **قوله** بمالغة البالسبية او بمعنى مع والمالغة
 بوعان احدها ان يصعد الى اقصى الخلق او الخيشوم وثانيها ملغ
 الغم او الانغصبة على خلاف العادة وان لم يحصل تصعيد فطاهرا يصح
 ارادته هنا ولا يضر بل يرفع اثره المضمة وان امكنه مجر لغير

اي بقية
 اهـ

المحترز عنه **قوله** لقوله تعالى وجه الدلالة منه انه لم يبح الاكل والشرب
الا ليلا حيث غلب ذلك بقوله الى الفجر فيؤخذ منه بطريق المفهوم ان
الاكل والشرب بعده يفطر ويقاس بالاكل والشرب غيرهما اذا كان
على وصول العين قاله روضه من ابن عباس رضي الله عنهما انما المفطر ما دخل
وليس مما خرج اي الاصل ذلك اه فيستثنى من الاول دخول الذباب وغيره
الذي يتقوى دخوله من الثاني خروج مخدوم الحيض والنفس والولادة
والاستنقاء والاستنقاء ان القسم الاول لا يضر وطما ما دخل والثاني يضر
وهو ما خرج **قوله** كلوا واشربوا التلاوة بالواو ولكن لا يضر ذلك في الاستدلال
والامر فيها للاباحة والحيض الابيض بينه بقوله من الفجر والحظ الاسود
هو بقية الليل كما قاله المفسرون اي غلبته الحاصل في بقية الليل
بيان اكتفا عنه ببيان مقابله ويتبين بمعنى يتم في هذا
وفي تسمية ما ذكره ضبطا محاربا استقارة **قوله** وللنهي عن المبالغة في
الصوم حيث قال عليه الصلاة والسلام باله في المضضة والاستنشاق
الا ان تلوها صابا ما اهرقلوا ان الفطر يحصل بالمبالغة لما نهى عنها **قوله**
بالمبالغة وكذا بمبالغة نحو زالة نجاسة فيه او انفه اخذ من العلة
المذكورة اذ افاده **قوله** لتولده من ما موربه يفيد ان سبق ما الفصل
من حيض او نفاس او جنابة او من غسل مسنون لا يفطر به كما افتي
به القائل رحمه الله تعالى ومنه يؤخذ انه لو غسل اذ فيه في الجنابة وجزا
سبق الماء الى الجوف منها لم يفطر ولا ينظر الى مكان امالة الرأس حيث
لا يدخل شيء لغيره وينبغي كما قال الاذرى انه لو عرف من عادته انه
يصل الامانة الى جوفه او دماغه بالانفاس ولا يمكنه التبرز عنه انه
يحرم الانفاس ويفطر قطعا نعم محله اذا تمكن من الفصل لا على تلك
الحال والا فلا يفطر فيما يظهر وخرج بقوله من ما موربه ما اذا تولى من
غير ما موربه كان كانت المضضة والاستنشاق غير مشروعين بان
جعل المأني فيه او انفه بلا غرض او غرضه او استنشاق مرة رابعة
يقينا وكذا الوضوء ما غسل التبر الى جوفه لانه ذلك غير ما موربه بل
منه في الرابعة ويقول بغير اختياره ما اذا تولى من ما موربه باختياره
وهي حالة المبالغة السابقة اذ افاده **قوله** فلا يضر وصول ریح بالشم وكذا
من الغم قاله روضه يؤخذ ان وصول الدخان الذي فيه راحة الجوز وغيره

غني

لا

كالريحان

كالريحان الى الجوف لا يفطر به وان تهرفت فيه لاجل ذلك لا تقرب
انها ليست عينا اي عرفا اذ الدار هنا عليه وان كانت ملحقة بالعين
في باب الاحرام او باختصار وخرج بدخان الجوز وغيره مما لا عين
فيه ومما فيه عين كالريحان الحادث الا ان المسبي بالتقرب لغير الله
من احدته فانه من البدع القبيحة فيفطر به كما مر وعقد افقي الزبادي
اولا بانه لا يفطر لانه اذ ذاك لم يكن يعرف حقيقة فلهذا راي اشره بالبوصة
التي يشرب بها رجع وافتي بانه يفطر ولو خرجت مقعدة الجوز ثم غارت
لم يفطر وكذا ان اعادها على الاصبع لا يضطراره اليه ومنه يؤخذ لو اضطر
لدخول الاصبع معها الى الباطن لم يفطر والا فطر وتقدم ان الاذنى اذا
ادخلت اصبعها فخرجها حالة الاستنجاء افطرت اذ لا يجب عليها الا
غسل ما ظهر نعم ان اضطررت الى غسل الداخل فالظاهر انه لا يضر
قوله ولا وصول الدم الى الكيفية كالحلاوة وضد ما من غير وصول عين
من المدقوق **قوله** فلا يضر الاكتحال اي ولا يكره في نهار رمضان لانه
لم يرد فيه نهى نعم هو خلاف الاول فالاولى تركه خروج من خلاف مالك
فانه يفطر عنه **قوله** وان وجد به طعم الكحل خرج ماله وجد عينه
كان ظهرت في خوفه فانه ابتلعها ضرر والا فلا **قوله** الدهن يضر
الدالك الزيت **قوله** بتشرب المسام ينشد بد الميم الاخرة جمع سم
بتثنية السين والفتح اقص وهو جمع على غير قياس كما في جمع حرس
والمراد بها ثقت البدن الخارج منها الشعر **قوله** ما لو طعن فحذه ولو
بأذنه بخلاف ما لو طعن جوفه كما مر من روضه لعلنا اي او ساقه
وعبارة روضه الجوف ما لو راوى جرحه على الحمال او الفخذ فوصل الدوا
داخل المخ او اللحم او غرز فيه حربة فانه لا يفطر لان تنفا الجوف ولا يرد
عليه ما لو رميت لثته فبصق حتى صفى ريقه ثم ابتلعه حيث
يفطر في الاصح مع انه لم يصل لجوفه سوى ريقه لان الريق لا يتنجس
حرم ابتلاعه وصار بمنزلة العين الاجنبية ثم قال بعد ذلك ولو
عجت لموى شخص بدني لثته بحيث يجري داما او غالبا فهو مباح
بما يشق الاحتراز عنه وكفى بصقه ويعفى عن اشره ولا يسبيل التكليف
عنه جميع نهاره اذ الفرض انه يجري داما او ريشا وربما اذا غلبه
زاد جريانه كذا قاله الاذرى وهو فقه ظاهر **قوله** او راوى جرحه اي غير

الميسور

مطلب الاكتحال

النافذ فوصل الى الاما العاصل لذلك الحايقة فحفظ هكذا قاله قل
وفيه انه وصول الدوا الى الخرج من الجرح الغير النافذ لا يكون الا بشرب
المسام وذلك ان على الراس جلد يلية لم يخلد رقيق يسمى سمحا قال عليه
عظم فيه المسام فاذا لم يمس هذا العظم ويصل الدوا الى الخرج لم يضره ووصل
اليه بشرب المسام وحيث كان المراد الوصول الى ذلك لا يشرب المسام
كان مستغنى عنه باقبله فالاولى ما قاله المناوي من ان المراد بالمسح المسام
اي دهنه ومن المعلوم ان ذلك غير نافذ ولا حاجة لتقييد قوله فقل ذلك
بقوله اي غير النافذ **قول** واستفاة اي طلب الشيء اي تعهده فلا يضره لو غلبه
ولم يعد منه شيء باختياره اما اذا عار باختياره فضره ولو اصابه وفي
فمه خيط متصل بجوفه كان اكل بالليل كنافه وبقي منها خيط ينفذه
وتعارض عليه الصوم والصلاة لمطلانه بابتلاعه لانه اكل عمد او نزع
لانه استفاة وبطلانها ببقائه لا تصال به نجاسة الباطن قاله رقيقه
في صحته ان يزرعه منه اخر وهو غافل فان لم يكن غافلا وتلك من دفع
النار فافطر اذا التزم موافق لغرض النفس فهو حينئذ منسوبة اليه
قال الزركشي وقد لا يطلع عليه عارف بهذا الطريق ويريد الخلاص فطريقه
ان يحبس الحاك على نزع ولا يفطر لانه كالمكره وحيث لم يتفق شيء من
ذلك وجب عليه نزع او ابتلاعه بحافظة على الصلاة لان حكمها انظر حكم
الصوم لقتل تاركها دونته ولهذا لا تترك بالعدر بخلافه به هذا كله
اذ المئات له قطع الخيط من حد الظاهر من الفم فانت وجب
القطع وانتاع ما في حد الباطن واخرج ما في حد الظاهر واذ راعى مصلحة
الصلاة فينبغي ان يبلغ الخيط ولا يخرج ليل يودي الى نجس فيه او
يخرج ولو ادخل في دبره او اذنه عود او اصبع صايم ثم اخرج بعد الفجر لم
يفطر لانه لم يشبه الاستفاة بخلاف الخيط كما لو شرب الخمر
ليلا واصبح صايم لم يجب عليه الاستفاة على المعتد وليس من الاستفاة
قطع النجاسة من الباطن الى الظاهر فلا يضر على الاصح مطلقا سواء
اقلعها من دماغه ام من باطنه لتكرر الحاجة اليه فخرج فيه اما لو
نزلت من دماغه بنفسها واستقرت في حد الظاهر او ثابته بقلبه
سعال فلفظ ذلك فلا بأس به جزما او بقي في محله فذلك فان
ابتاعها بعد خروجها واستقرارها في ذلك لم يضر جزما فالملوك

عليه
السلام

منه حينئذ

منه حينئذ ان يقطعها من محارها ويحجمها ان امكن حتى لا يصل منها شيء
الى الباطن فان كان في الصلاة وهي فرض ولم يقدر على مجها الا بظهره وجبه لم
يتطهر بل يتعبد مراعاة مصلحتها كما يتنجس لتفقد القراءة الواجبة فان
ترسها مع القدرة فوصلت بنفسها الى الخوف افطر في الاصح لتقصيرها فلو لم
تصل الى حد الظاهر من الفم وهو يخرج الى المعجم عند الرافعي والمجمل عند النووي
بان كانت في حد الباطن وهو يخرج المنة والها او حصلت في حد الظاهر
ولم يقدر على قطعها ومجها لم يضره اذ اراه م مع متين المنهاج ومن الاستفاة
اخراج ذبابة وصلت الى خنجر الحامهلة فيفطر بذلك مطلقا ويجوز اخرجها
مع القضاء ان اضره بقاوها كما سياتي ولو شرب خمر بالليل واصبح صايم فوضا
فقد تعارض عليه واجبان التمسك والتقي فيراعي حريم الصوم فيما يظهر
للا تفاق على وجوب الانسان فيه والاختلاف في وجوب التقي على الصائم اما
العقل فلا يبعد عدم وجوب التقي وان جاز مخالفة على حريم العادة **قول**
وان يتقن انه لم يعد الخ كان تقيا مكلوسا بنا على ان الاستفاة مفطرة
لعينها لا يعود شيء قاله م رو كالتقي النجس فان تعهده وخرج منه شيء
من معدته الى حد الظاهر افطر وان غلبه قلا قاله الخطيب **قول** وانزال
منه اي من ريق الواضع وكلا فرجى التمسك فلا يضره ماؤه باحد فرجه
وان حصل من ريق الاحتمال زيادته نعم لو امني من فرج الرجال عن بيلثة
وراي الدم ذلك اليوم من فرج النساء واستمر في اقل مدة الحيض بطل
صومه لانه افطر يقينا بالانزال او الحيض وما مر من ان خروج المني من غير
طريقه المعتاد كخروجه من طريقه المعتاد محله اذا انسند الاصل ولو قبل
او با شرفيادون الفرج فامضى ولم يخرج لم يفطر قطعا كالبول او شرب **قول**
لمس بشرة اي ملاقاتها بلا حائل او البشرة ظاهر الجلد وسماخذ
مختبر ذلك بقوله او ضم امرأة الخ وكما الاول ان يقول ما في ضم المنهج
ولو لم يمس لم يضر في ذلك انزاله بسبب قبلة وخرج بمسح المسام
استحناؤه بيده او يد زوجته او جاريتها فانه يفطر به ولو جازيل حيث
كان عاملا مختارا ومحل الافطار لمس البشرة اذا كان الممسوس ينقض
لمسه الوضوء ولو فرجا مبنا حيث بقي اسمه اما لا ينقض لمسه ذلك
كمحرمه فلا يفطر بلمسه وان انزل حيث فعل ذلك للشفقة او الكرامة
بخلاف ما اذا فعل ذلك بشهوة ومثل ذلك العضو الباطن فلا يفطر بلمسه

علما
6

ولو شهوة وان اتصل بحجارة الدم حيث لم يخف من قطعه محذور يهمل والا
 افطر اذ افاده م ر وما لا ينقض له الوضوء الا مرد فلا يبطل صوم من
 انزل بلسه واء كان شهوة ولا حائل لانه ليس محلا للشهوة بخلاف
 المحرم فانها محل لها في الجملة ففصل فيها قرره شيخنا عطية **قوله** شهوة
 ليس يقيد فكان الاولى اسقاطه كما قاله ابو شجاع والانزال عن مباشرة وقوله
 بلاولى اي لان الانزال هو المقصود بالوطى **قوله** الا في نوم الخ في النظرية اي في حال
 نوم اخر من ان يكون خروج المنى حينئذ باحتلام او بغيره كان اخرجه خوف
 زوجه وهو نائم لكن استثنى خروجه بالاحتلام مما قبله وهو الانزال
 منقطع اذ يشترط في الانزال في العمد الخ ما ياتي وقوله او ينظر او فكر البيا
 للسببية وحيث اختلف معنى الحرف لم يستف من احدهما عن الآخر خلافا لما
 ذكره ق ل حيث جعل في معنى البيا فتفني بها عنها وفيه انه لا تشمل حينئذ
 احدي الصورتين السابقتين ومحل عدم الاقطار من الانزال بالنظر او الفكر
 ما لم تكن عارضة الانزال بها فان كانت عارضة ذلك او استعداها حتى انزل
 افطر على المقتد ما لم يضر الانزال علة ملازمة له والافلا يفطر به افاده م ر
 بزيادة **قوله** اولى بلا شهوة استثنى هذا ضعيف كما مر فكان الاولى م
 اسقاطه وعبارة الشورى ومقتضى كلامه ان اللبس بلا حائل اذا كان بغير
 شهوة وحديث الشهوة فامنى انه لا يفطر وهو محتمل لظلاله من حيث قالوا
 ان خروج المنى بلس او قلة بلا حائل يفطر ولو يفصلوا في اللبس بين ان يكون
 مبدؤه شهوة او لا اظهر الحاصل ان الاستثناء مطلقا والانزال بلس
 بلا حائل ولو بلا شهوة حال البقطة مفطر بخلاف خروج المنى في نوم او
 ينظر او فكر واللبس بحائل فانه لا يفطر ولو بشهوة في الاربعة قال
 م ر ولو حلت ذكره لعارض سودا او حركته فانزل لم يفطر على الاصح
 لانه تولد من مباشرة مباحة فلو علم من نفسه انه اذا احسبه انزل
 فالقياس الفطر ولو قبل زوجته وفارقها ساعة فان كانت الشهوة
 مستصحبه والذكر قائما حتى انزل افطر والافلا اظهر **قوله** اوضح عطف
 على فطر اي او انزال بسبب ضم وهذا محترز قوله بشرة كما مر وقوله
 بحائل اي وان رق **قوله** لا انتفا المباشرة اي في اربع صور النوم والنظر والفكر
 وضم المرأة اليه وقوله او الشهوة اي في صورة وهي قوله اولى بلا شهوة
 وهذا ايضا على طريقته السابقة **قوله** ووطى الا ان علمت المرأة ولم يحصل منه

حركة

حركه ولم ينزل اما اذا انزل فانه يفطر صومه كما لا نزاع بالمباشرة
 فيما دون الفرج ويبطل به صوم كل من الفاعل والمفعول به وان لم
 يحصل دخول بجمع الحشفة لانه يصدق عليه وصول عين الى حشفة
قوله قبل او در بيا من ادنى او غيره ولو زابدا واشتبه بذكر ولو زابدا
 كذلك انزل ام لا يفطر الوطى الادنى وان كان الموطن ليس ادنى
 وعلمه وتفطر المرأة باذخالها ذكرها مباحا وعلمه ولا شيء على
 صاحب الفرج المباح من ذكر او انثى خلافا لما تقدمه الا غيبا من طلب
 العلم اوراقا على الخطيب **قوله** ذلك كله اي من وصول عين الى هنا وقوله
 واختياره اي ذلك وكذا ما بعده والتقييد بالبعد والاختيار غير محتاج
 اليه بالنسبة للاستفاة لاستثناها ما ذكره على جعل السبب والثا
 للطلب والتماذ كره لاحتمال زيادتهما فكل واحد من الامور الاربعة محتاج
 الى التقييد بجمع القيد الثلاثة لا يكمل واحد منها **قوله** لشقوت بعض
 ذلك بالنص وهو وصول العين والاستفاة والوطى وقوله وبعضه
 بالاجماع وهو الانزال هكذا قاله الحواشي هنا اما دليل الاول فقد ذكره
 في الشفا هنا تفكيده له واما دليل الثاني فهو ما رواه ابن حبان وغيره
 ومحمود وهو من ذرعه النقي اي علمه وهو صائم فليس عليه قضاء
 ومن استقا فليقض واما دليل الثالث فهو قوله تعالى احل لكم ليلة
 الصيام الرفث الى نسائكم والرفث الجماع فحل الوطى لئلا يفطر حرمة
 نها راودليله ايضا الاجماع فهو ثابت بينهما كما في شرم واما الانزال فلم
 يذكر الشفا هنا وفي شمس المنهج الا القياس وكذا ما رفا المناس
 ان يراد بالبعض الاول وصول العين والاستفاة والمراد بشقوتها
 بالنص فقط ويراد بالبعض الثاني الوطى والمراد بشقوته بالاجماع مع
 النص ويحتل رجمع اسم الاشارة لما لم يذكر دليله وهو الاستفاة والوطى
 بالنص في الاول والاجماع في الثاني وهذا هو المناسب اذا لم يفتي لتعليل
 ما ذكره لتعليله **قوله** او اكراه ما لم يكون على الزنا فانه يفطر به كما قاله
 عميره قال سمويده لتعليله في شمس الروض وقال الشيخ سلطان لا يفطر
 بذلك لوجود الاكراه وان شاء الزنا لا يباح به واعتقد في الاول وقرره
 شيخنا عطية **قوله** او جهل بالتحريم قال الزبادي ولا يلزم من ذلك عدم
 صحة نيته نظر الى ان الجهل بجرمه الاكل يستلزم الجهل بحقيقة الصوم

مطلب الاكراه

وما يجهل حقيقته لا يصح نيته لان الكلام فيمن علم حرمته شي وجعل كونه
مفطرا فلا يقدّر لانه حرام من حقه اذ علم ان يتنجس اطرا ويقال انه علم
كون جنس الاكل مفطرا وجعل كونه بعض افراده كالسنة
والنواة مفطرا **قوله** للعدو تقليل لقوله فلا يفدره الى وهو يفدر ان
الكلام في الجاهل المعذور كما قيد بذلك في شئ المنهي بان قرب عهد
بالاسلام او نشأ بعيدا عن القلأ اما غيره فيبطل صومه بذلك **قوله**
في سائر احكامه من افساد العبادة ووجوب الطهر والحد والكفارة
والعدة وثبوت الرجعة والمصاهرة وتقرر انتمس في الكلام الصحيح
ومهر المثل في الفاسد وغيره اذ خضر **قوله** الا في حل جملة ما استثنى
المصم من ذلك ثمان سائل ست متنا وثنتان شرعا والمراد بالحل
عدم الحزمة فالوطي في قبل زوجته او امته حلال وفي دبر احداهما حرام
وقد عده ابن حجر من الكبائر ويعذر بفعله ان عاد بعد ما منعه
الحاكم وتبطل به الحصانة المسترطة في حد القذف اما قبل او دبر
غير زوجته وامته فعلى حد سواء في الحزمة **قوله** ان الله لا ينهي
من الحق اي لا يامر بالا ستحياء من بيانه **قوله** للزوج الاول وهو الذي
صلقها ثلاثا وضيم له ما يد الى التحليل اذ قال **قوله** وخبر ورد في
في الصحيحين هو ان امرأة رفاعة القرظي جات الى النبي عليه الصلاة
والسلام فقالت قد طلقتني رفاعة فتزوجت بعده بعبد الرحمن ابن
الزبير بطم الزاي يوزع امير وانما معه مثل مقدمة الثوب فبسم
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اتريد من ان ترجعي الى رفاعة لاحت
تذوق عسلته وتذوق عسلتك اهو وجه الدلالة ان ذوق العسللة
لكل منهما معنى الذوق لا يجوز الا للوطي في القبل اما ذوق العسللة له فيحصل
بالوطي في الدبر او يقال المراد ذوقها لارباب الطباع السامية فلا يرد ذلك
قوله وفي تحصيل اي لا يصير احد الزوجين محصنا بوطي الزوج في دبر
زوجته اذ قال **قوله** لانه اي الاحصان المفهوم من التحصين فضيلة لانه
اذا صار محصنا يحذر قاذفه بخلاف ما اذا لم يصير محصنا فان قاذفه يعذر
والحصن الذي يحذر قاذفه سلم عفيف عن وطى زنا ومن وطى محرم الزنا
مهلوكه له وعن وطى حليلته في دبرها بان لم يطا أصلا او وطى في قبله لا يفسد
بخلاف المحصن الذي يحرّم قاذفه لا يشترط فيه الاسلام ويشترط فيه زيادة
العتق في القبل

على ما ذكر

على ما ذكر ان يغيب حقيقته في القبل في تكاح صحيح **قوله** وفي عنة
هي مرض في الكبد او الدماغ يمنع من انتشار الذكر فيضرب له مدة
كما سياتي فاذا وطىها في الدبر في تلك المدة لم يسقط عنه طلبها
بالوطي وكذا لا يسقط طلبها به لو وطى قبل ضربها **قوله** اذا حصل
بذلك مقصود الزوجية وهو الوطي والتحصين ولا الا يسقط طلبها
فيما لو طر على الوطي في الدبر دون القبل فترفع امرها الى القاضي ويرتب
عليه مقتضاها **قوله** لذلك اي لعدم حصول مقصود الزوجية به اي
بالوطي في الدبر وقوله في الاستئذان بالنطق اي انه يلحق في التمسك
سكوتها اذا استؤذنت في التكاح دون الشب ولا تحصل ثبوتها
بوطيها في الدبر فلا تنتقل به من السكوت الى النطق لبقا للبراءة كما
سيذكره وكذا يقال في قوله وعدم الاجبار **قوله** وجعل الزفاف
ثلاث لئلا ياتي ودخولها في الوقف على الابكار والوصية لهن والسلم فيهن
قاله الشافعي **قوله** لبقا للبراءة اي بقا حكمها حتى لو وطيت في دبرها
فزالت بكارتها بغير الوطي كما حكمها حكم البكر ايضا وان ازيلت
بكارتها حاص **قوله** وفي غيرهما الخ منه التصديق بدينا اذا وطى
في اقبال الحيض فيطلب في القبل دون الدبر واما بالتصدق بنصف
دينار فيطلب في كل غصية كما مر في الحيض ومنه افتراش السيد
لامته فتصير فراشا له اي وطى في القبل دون الدبر واشار في البهجة
الى بعض المذكورات هنا بقوله الدبر مثل القبل في الاثبات لا الخلو والتحليل والاحصان
وفيته الا لا ونفي الغنه **قوله** والاذن نطقا وافتراش القنطع
وزاد بعضه عليها باقيا بقوله ومدة الزفاف اختياره رد بغير بعد وطى الثاني
تصدق في الحيض نفي الرجيم **قوله** اذا زني المفقود فافهم نفي طو زاد ان
يجزئ شئ الارشاد على ذلك وجوب الحد على من وطى محرمه المملوكة له
او امته فرعه في الدبر دون ما اذا وطىها في القبل وعدم ثبوت الشب
في وطى امته وفي وطى الشبهة في الدبر فيها على المعتمد بخلاف وطىها
في القبل اهو وزيد على ذلك صور منها ان الدم الخارج منه ليس بحيض
وان القبل يقدم عليه في السر عند وجود ما يستباح احداهما وان
الزوج لا يصير موليا بالخلف على ترك الوطي فيه ويعذر بوطي
زوجته او امته فيه اذا عاد بعد ما منعه الى حكم وتبطل الحصانة

به ومنها ما لو كان يجامعها في الدبر فله نفى الويل على الاصح بخلاف القبل وما لو
 خلف على الوطى لم يخلص بالوطى في الدبر **قوله** كما لم يفسد صومه اي رجلا كان
 او امرأة لكن محل الافتراق هو المرأة فاذا وطئت في رجليها فانهما
 تجلد وتغرب مطلقا بخلاف ما اذا وطئت في قبلها فيفصل بين
 كونها محصنة او لا وقوله وان كان محصنا بان عيب الرجل خففه
 في قبل في كاح صحيح ووطئت المرأة في قبلها فيه ثم وطئ احداهما في رجليها
 فانه يجلد ويغرب بخلاف ما اذا كان مكرها فلا حد **قوله** وكما لو وطئ
 المشتري البكر في قبلها اي فزالت بكارتها فهو حينئذ عيب حادث يسقط
 به الرد القهري اذا اطلع فيها على عيب قديم بخلاف ما اذا وطئها في رجليها
 فلو يسقط ذلك لانه ليس عيبا فبقوله لا ترد اي قهرا وكذا ما بعد وخرج
 بالبكر الشيب فان المشتري ردها بالعيب وان وطئها في قبلها لعدم
 حدوث عيب بها عنده حينئذ **قوله** يخرج المني منه اي من الدبر وقوله
 فان فيه تفصيلا هو انه ان قضت شهوةها وجب عليها اعادة الفسل
 لانه من سببها ونسبه والا كان كانه كانت نائمة او صغيرة او مكرهة فلا لانه
 حينئذ من خصوص منى الواطئ **قوله** لان وجوب علة لقوله تركت
 وقوله ثم اي فيما اذا خرج من قبل المرأة الزوجة وقوله بل يخرج منى الموطوءة
 اي ومنى الموطوءة لا يمكن خروجه من الدبر حتى يفرق بينهما فان اراد منى
 الواطئ فلا فرق بين خروجه من القبل او الدبر في عدم وجوب شيء به على الموطوءة
 فلم يفترقا **قوله** ويجب اي عندنا وعند اكثر العلماء مع القضاء للكفارة
 العظمى والتعزير **قوله** على من لم يذكر ثمانية شروط واخذ محترز ثلاثة
 منها الاول من اي واخي كما عبر به في المنهاج فخرج به الموطوءة فلا حد عليه
 الثاني قوله افسد فلا حد الا اذا كان الواطئ مفدا بان يكون من عامر ذمير
 للصوم ختارعا لم يتخذه وان جهل وجوب الكفارة بافسادها
 الرابع الضمير اي ان يفسد صوم نفسه فخرج به ما لو افسد صوم غيره ولو
 في رمضان كان وطئ مسافر او نحوه امراته تفسد صومها الخامس قوله
 رمضان السادس قوله بجاء وسياتي محترزها السابع قوله ان لم يكن
 انما بجاءه فخرج به ما لو كان صبيا وكذا لو كان مسافرا او مريضا وجامع
 بنية الترضي فانه لا اثر عليه الثالث قوله للصوم اي فقط وسياتي
 محترزه ايضا وبقي شرطين ذكرهما في المنهاج احدهما ان يفسد صوم غيره

او جاهل غير معذور
 الثالث قوله صوم
 خرج به الصلاة
 والاعتكاف فلا
 حد الكفارة

عنه يوم

ويبعد عنه باستمراره اطلاق للصوم وثانيتها عدم الشبهة فخرج بالاول
 ما لو وطئ بلا عذر ثم جن او مات في اليوم لانه باه انه لم يفسد صومه والثاني
 ما لو وطئ نكاحا او دخوله او شك في احداهما فبان نكاحا او اكل نكاحا او طئ
 انه افطر به ثم وطئ عامرا وقوله في رمضان اي يقينا فخرج به ما لو اشتبه
 الحال وصام ثم وطئ ولم يربك الحال فلا كفارة عليه وحديث يحكي عن القنود
 احد عشر واورد عليه انه لو صام يوم الشك من قضاء او نذر ثم افطر
 بجاء ثم تبين انه من رمضان فانه يصدق عليه انه افسد صوم يوم في
 رمضان بجاء اشر به لاجل الصوم ومع ذلك لا تجب عليه كفارة لانه لا يثبت
 عن رمضان فلو عبر بقوله بافساد صوم من رمضان لم تجز هذه الصورة لانه
 في رمضان لا عنه لكن لو عبر بذلك لورد عليه القضاء فانه من رمضان لا فيه
 قال الم من الاعتراض التعبير بان رمضان **قوله** بجاء اي ولو لو طأ او طأت
 بهما او ميت وان لم ينزل واورد على عكس الضابط المذكور ما اذا اطلع
 القنود وهو بجاء فاستدام فانه لا ينعقد صومه وتجب عليه الكفارة
 مع انه لم يفسد صوما واجب بقدوم ورويه ان فسادا بجاء
 يمنع الاعتقاد فجعلنا بخلافه في تفسيره ما يرفع على انه وان لم يفسد فهو
 في معنى ما يفسد فكانه انفق ثم افسد ثم **قوله** للصوم اي لاجله فخرج
 كما سياتي **قوله** اولى من قوله عدا اي لان قوله المذكور يشمل سبيل الافطار
 بالزنى الا انه اذ يصدق على المسافر الذي افطر بالزنى انه افطر بجاء عدا لانه
 لا كفارة عليه لانه لم يفسد للصوم وحده بل للمزنا وحدها ولها على ما ياتي **قوله** فلا
 كفارة الا شرعا في اخذ محترزات بعض القنود وقد علمت بقيتها **قوله**
 بغير جفاء كالكفر واستمنا ومثل ذلك ما لو افسد بجاء مع غيره فلا كفارة
 عليه لان اسناد الافساد الى الجاء ليس اولى من اسناده الى المفطر
 الاخر والاصل برادة النعمة وهذا خارج ايضا بقوله بجاء اذ المتبادر منه
 بجاء وحده فخرج به غير الجاء مع غيره سواء تقدم ذلك الغير على الجاء
 او قاربه فتسقط الكفارة بتقديره للمانع على مقتضى ولو اوجب رجل
 في فريضة خشي وهو في امرأة افطر الخشي ولا كفارة عليه لاحتمال كونه
 موطوءا وتفسد المرأة ايضا لا الرجل ان لم ينزل الخشي بان الخشي ذكر الزمته
 الكفارة او انني افطر الرجل ولم يمته فان اوجب الرجل في دبر الخشي افطر
 ولم يمته الكفارة او خشي في دبر مثله او فرجه افطر الموطوء فيه لا الموطوء ولو

وقت الوطى
 صح

ادخل ذكره في برئفة حد ويلحق بالحد باقي الاحكام من ايجاب غسل
وفساح ونظير وايجاب الكفارة ان كان في رمضان ولو جامع في يومين
لزمه كفارتان لان كل يوم عبادة مستقلة فلا تتداخل كفارتها سوا
كفارة الجماع الاول قبل الثاني ولا تحيق جامع فيها فلو جامع في جميع ايام
رمضان لزمه كفارات بعدد ايامه فان تكرر الجماع في يوم واحد فلا تعدد وان
كان باربع زوجات **قوله** لان النص انما ورد بافاد الصوم رمضان اى وهو
افضل الشهور بخصوص بفضائل لم يشركه فيها غيره فلا يقاس عليه
قوله ولا على سائر ايام فقد قصر بيتر الفطر بخلاف من اصابه مقيا ثم
سافر ووطى فتلزمه الكفارة خلافا للامة الثلاثة لان الفطر لا يباح لما
بطر ان السفر قال في المنهج وشي وبياح تركه لمرض يضرمه فقصوم
قصر لان طر السفر على الصوم اوز الا اى المرض والسفر في جميع
فلا يباح تركه تقريبا لحكم الحضي في الاول ولزوال العذر في غيرهما
وانما لم يبح الفطر عند طر ياء السفر بخلاف طر ياء المرض لان طر ياء
السفر كما يكون بالاختيار ولا كذلك المرض وكما سفر الردة في حرمها
لا يقطع الكفارة تغليظا عليه وان بطل صومه وانما يقطعها بعد
وجوبها احد امور ثلاثة طر والموت اثنا النهار او الجنون الذي لم
يتنب فيه وانتقاله الى بلد اخر فيه معيدين ومطعمهم مخالف لطلوع
بلده الذي وجبت عليه الكفارة فانه يقطع عنه ولا يعود وجوبها
بعد ذلك لمحله الذي وجبت عليه فانه لا يقطع ولا يعود وكذا لو
جامع في يوم لا يجب عليه صومه كيوم عيد ثم انتقل الى بلد مخالف لبلده
في المطلق فراجع ضياما فلا يجب عليه الكفارة **قوله** لان اتمه ليس
للمصوم اى وحده وقوله بل له مع الزنا اى ان لم ينقطع الرخص اى ان كان
الرخص اذ الفطر لا يباح الا بملك النية فانه نوى ذلك كان اتمه للزنا
وحده وعليه يحمل ما في المنهاج ولا كفارة على كلا الحالتين **قوله** ويجب مع العتصا
الى ذكر ستة مواضع يجب فيها الامساك وختمه يسن فيها ذلك **قوله**
لا في غيره اى كذا وقضا وكفارة وانما اختص رمضان بذلك لحرمة الوقت
ولانه اختص بفضائل لم يشركه فيها غيره فلا يجب فيه الامساك على تعبد الفطر
لاستغفار الوقت كما لا كفارة في ذلك افاذ **قوله** على تعبد فطر في بعض النسخ
على تعبد بقطره ووطى اولى خروج من تعبد الفطر وهو جائز له كما فرور يرض فلا يجب

عليه

عليه الامساك كما يؤخذ من قوله لتعديه ان اذ التعدي مفقود فحين ذكره
افاده قال **قوله** وعلى تارك النية اى يجب عليه الامساك ويجب عليه بعد ذلك
القضا فورا ان تعمد تركها والا فلا كما اعتمد الزيارى وله تقليد اى خفيفة
رض الله عنه فينبغي نهارا **قوله** في الفطر اعترض بان الكلام في رمضان فلا معنى
لهذا التقيد واجيب بانه احتراز به عن الصبي فان صومه ليس فرضا في حقه
وان صدق عليه انه من رمضان فاذا ترك النية ليلا لم يجب عليه الامساك **قوله**
لتقصيره اى حقيقة ان تعمد الترك او حكما ان لم يتعمد كما كان ناسيا او جاهلا
اذ المراد بالتارك في كلامه ما يعي القاصد وعنده قاله بعد قول المنهاج ان
نسب النية من الليل لان نسيانه يشعر بترك الاحتكام بالعبادة فهو
ضرب تقصير **قوله** او افطر طرانا الغروب اى كما يقع الا ان كثيرا بسبب
جهل الحقايق **قوله** فيها اى في مسيلتي التمسح والافطار **قوله** لذلك
اى لتقصيره حقيقة ان كان بعد اجتهاد والافطار كما يؤخذ من ذلك ان
الظن المذكور في الموضوع ليس بقيد افاذه **قوله** وعلى من بان الى
اى وهو من اهل الوجوب وقوله يوم يلا في شعبان بالاضافة التي على معنى
من او اللام ولم يقل يوم الشك كما عبر به في المنهج واصله مع انه اخبر شارة
الى ان المراد يوم الشك هنا عند من عبر به يوم الثلاثين من شعبان سوا
تحدث الناس برويته ام لا بخلاف يوم الشك الذي يحرم صومه افاذه
م **قوله** لانه كان يلزمه الصوم الا قاله رشم ان ثبت قبل نحو كلهم ندب لهزيمة
الصوم بخلاف المسافر اذا قدم بعد الافطار لانه يباح له الاكل مع العمل بانه
من رمضان كما مر اوه يؤخذ من ذلك ما قاله الشافعية اعدتاه وهما ان كل من
جاز له الافطار مع علمه بحقيقة اليوم لا يلزمه الامساك بل يسن
وكلمه لا يجوز له مع ذلك يلزمه الامساك وسيدكر في الشافعية للقاعدة
الاولى حتى صور وذكر للثانية في المتن ست صور كما مر **قوله** بلغ
مفطر او لا يجب عليه القضا اما لو بلغ ما يوجب عليه اتمامه بلاقضا
ايضا لصيرورته من اهل الوجوب في اثنا العبادة فاشبهه بالودخل في صوم
تطوع ثم انرا اتمامه ولو جامع بعد بلوغه لزمته الكفارة افاذه م
قوله ويجنون افاق وكما فراس لم يقل افاق مفطرا او اسلم مفطرا الما الذي
قبله لعدم صحة صوم المجنون والكافر فلا توجد الافاقة والاكلام الاوهما
مفطرا فلا معنى لتقييدها بذلك قلله دره ما اذق صنيعة **قوله** زال

عذرهما وهو السفر والمرض بان وصلت السفينة دار الإقامة ونفى
المريض وقوله بعد الفطر اما لو زال عذرهما صامين فوجب الاتمام عليهما
كالصبي ولصحة صومهما كالصبي قيدهما بقوله بعد الفطر **قوله** لا يجب
عليهم الامساك اي بل يسي كما مر **قوله** اذ لا تقصر منهم هذه القعدة
لا تخفى في الكاف فكان الاول ان يعلل بالعلة التي ذكرها في شرح منعه
وهي لعدم التزامهم الصوم والامساك تبع ثقل ولا غير الكافر فافطر
لعذرهما فانظر حيث اخرج الكافر من العلة المذكورة **قوله** ثم الممسك
ليس في صوم بخلاف فاقدا للظهور في فائه في صلاة شرعية والفراق
المفقد وهناك شرط وانما اثبت الممسك مع انه ليس
في صوم لانه قام بواجب فوطب به فتواته من تلك الحثية لانه حيث
الصوم **قوله** فلما تركت محظورا كما في لا شيء عليه اي لا كفارة عليه
ولو ارتكب تركها كنواك بعد الزوال وبالفطرة كره في حقه ذلك كالصائم
باب الافطار في رمضان اي باب اقامته
واحكامه وهذا الباب كماله من اول باب الصوم الى هنا الا انه
اخذ بقسم وهو وجوب القضاء مع الكفارة العظمى اذ المذكور في كلامه
وجوبه مع القدية فكان عليه ان يذكر ذلك وقيد بقوله في رمضان لان جميع
الاقسام الاية لا تخفى في غيره وان امكن فيه بعضها كما لو نذر صوم يوم
معين فافطره لمريض مثلا فيجب عليه القضاء لان النذر يسلك به مسلك
واجب الشرع وكما لو نذر صوم الدهر فافطر فيه يوما مثلا فتجب
عليه القدية فقط لتعذر القضاء **قوله** انواع ستة اعترض بانها باعتبار
الحكم اربعة واجب كما في الحايض وجاز كما في المسافر ولا ولا في المحن
ومحرم كمن اضر قضا رمضان مع تمكنه حتى ضاق الوقت منه وباعتبار ما يلزم
اربعة ايضا ما يلزم فيه القضاء والقدية وما يلزم فيه القضاء دون القدية
وعكسه ولا ولا وسقتض كلامه ان الانواع الاربعة المتأخرة لا توصف بجواز
ولا عدمه وليس كذلك لانه لا يخرج كل واحد منها عن بونه واجبا او جازيا
او محرما فكان المناسب له ان يسلك في التقسيم ما ذكرنا ويجاب عنه
بانه تقسيم اعتباري وهو لا يضر فيه فدخل الاقسام **قوله** مع القضاء
اي مع وجوب القضاء بمرجوع **قوله** ونفيا اي ولو من علة او مضافة
او بلا بل ولا يجب عليها ولا على الحايض تعاطى مظهر وانما يحرم عليها

الامساك

الامساك بقصد الصوم **قوله** للاجاء قدمه لافتتاحه الدعوتين
وجوب الافطار ووجوب القضاء بخلاف الحديث فانه لا ينتج الا الثانية
وايضا فقها كذا نؤمن بحتلان يتوكل على طريق النوب فلا ينتج المدي
قوله كذا نؤمن بقضاء الصوم الى انما وجب قضاؤه دون الصلاة لعدم
المشقة في قضاياه بعدم تكرره بخلافها وكذا في ايض والنفس في ذلك المعنى
عليه والسكران غير المتعدي والخاص ان الناس بالنسبة لقضاء الصلاة
والصوم على ثلاثة اقسام قسم لا يجب قضاؤها عليه وهو الصبي والكافر
الاصل والمجنون غير المتعدي وقسم يجب قضاؤها عليه وهو
المترد والمجنون والسكران والمغني عليه المتعدي بذلك وقسم
يجب عليه قضاء الصوم دون الصلاة وهو خفي الحايض **قوله** لمريض
ان نذر المرض ان كان مطبقا فله ترك النية والابان كان يحرم وقتا دون وقت
فان كان محجوما وقت الشروع اي وقت صحة النية جاز له تركها والا
فعليه ان ينوي فانه عا د المرض واحتاج الى الافطار فطر ولمن عليه
الجوع او العطش حكم المريض ومنه الحصارون والفعلة وخوفهم كما
مر ذلك كله عن م **قوله** خافي مشقة شديدة اي تبسح التكميم
على المتعدي فان تحققها او غلبت على ظنه حرم الصوم ووجب الفطر
كما اذا انتهى به الامر الى الهلاك فان صام انعقد على الاخرة فالمراد
بالجواز في كلامه ما هو الظاهر منه لا ما يجر الوجوب كما قيل لانه لا
يجب الا عند تحقق المشقة لا عند خوفها اي توهمها فليكن كان المرض
يسيرا بان يحصل منه مشقة تبسح التكميم كصداع ووجع اذن اوسن
ثم جاز الفطر الا ان خافي الزيادة بالصوم والمريض ثلاثة اقسام خاف
التي توهم ضررا بيبسح التكميم كره له الصوم وجاز له الفطر فان تحقق
الضرر المذكور ولو بقلية ظنه او انتهى به العذر الى الهلاك او ذهب
منفعة عضو حرم عليه الصوم ووجب الفطر فان كان المرض خفيفا
حرم الفطر ووجب الصوم وقد مر ذلك ايضا **قوله** ومسا فرائي فيجوز
له الفطر سوا خافي مشقة شديدة او لا وقوله سفر قصر اي بان
يفارق ما شترط مجاوزته مما مر في صلاة المسافر قبل التحيق فلو
نوى ليلا وسافر ثم شترط قبل الفجر او بعده لم يجز له الفطر
ويستثنى من كلامه مديم السفر فلا يباح له الفطر لانه يؤدي الى السقوط

مطل

مقابلة شتم الغير فان كان يتأذى بها حرمست والا فقله يا احمق فلا
تخبر بل تكلم الالة الانسان لا ينقل عن الحق اى وضع الشئ في غير محله
ولو في بعض الاحيان فابتدا الشتم حرام مطلقا انقل عنه الانسان اولا
ورده فيه التفصيل المذكور اذ قرره شيخنا الحنفى وقرر شيخنا عظيمه ان الوصف
ان لم يكن في الانسان فالشتم به حرام مطلقا ابتداء او اثناء كان فيه فان
حصل به تاؤد حرم وان لم يحصل به ذلك كالوصف بالحق والظلم فلا يجرم
لا ابتداء ولا رداه والاول اوجه **قوله** وهو عشرة الى الخمسة اضاف الى
بالنسبة لما ذكره في هذا الكتاب والا فلي اكثر من ذلك فمنها الخلف
ما خاتم الذي علم في العباد وعلمه كراهته انه حلف بغير الله ووجه ايضا
بانه لا يخفى الاغواء الكفار كما في اية اليوم تحت على اقوالهم وفيه نظر لان
ذلك لا ينكر الكراهة الشرعية بل مجرد كراهة اللفظ والابتناء فذلك
الختم انما يكون في الاخرة لا في الدنيا **قوله** على ما ياتي انما قال ذلك لئلا يدعى
ان الاحتياض والقبلة خلاف الاول كما ياتي فاشار بذلك الى ان قوله مقيد بشرط
ما على قوله في بعض ذلك فهو كلام مجمل ياتي تحت **قوله** مشامة المراد بها
اصل الفعل اى الشتم ولو من احد الى اثنين فان المفاعلة قد تاتي في ذلك كقائه
الله وفعل الشتم شتم من باب ضرب وهو السب بمعنى واحد وهو
مشافهة الغير بالبره وان لم يتبين فيه حد كيا احمق يا ظالم والقذف اخفى
منها اذ هو الرمي بما يوجب الحد **قوله** وقد تحرم اى ان لم يكن الوصف في
المستقوم او كان كالحق وحصل له منه تاؤد وكان الاول اسقاطا لذلك لانه حرمه
المشامة حينئذ ليست للصوم فهو مستغنى عنه بقوله لاجله **قوله** فليقل
الى صائم اى خبر الصيام حنة فاذا كان احده صائما فلا يرفق ولا يجهل فان
امرء قاتله او شتمه فليقل الى صائم اى صائم مرتين بقوله لسانه بنية
كف نفسه ووعظ الناس ثم ودفعه بالحق حتى احسن فان جمع بين لسانه وقلمه
فحسن قال النووي ويسى تكراره مرتين او اكثر لانه اقرب الى انذار
صاحبه عنه وقول الزركشى لا اظن احدا يقول مردود بالخبر كما راه فاده
م رويما ذكره من كون القصد بذلك الوعظ بئذ قد ما يقال ان العبادة ليس
اخفاؤها فكيف طلب منه ان يتلفظ بقوله اى صائم وما احسن ما قاله
بعضهم فعلى ان يعضض الطرف واللسان فاكفف **قوله** وكذا السمع منه حين يقوم
ليس من ضيع الثلاثة عندي **قوله** بحقوق الصيام اصلا يقدم **قوله**

وتأخير

وتأخير فطر خبز به نفس الفطر من الصوم فهو واجب لان الوصال حرام
اذ هو من خصايصه عليه الصلاة والسلام **قوله** لمن قصده الى اى فلا يترك لفطر
ذلك كلفه ما يقدر عليه او انتظار جماعة او حضور ما كونه او خذ ذلك
ويندب كونه على رطب فبسر فتم فزا زمزم فغيرها في كل مكان وزيد
وغيرها من الفواكه وقصب وشرايات فيلوا بالمد والقصر اى المصنوعة
المعروفة بالجملة والحكمة في ذلك التفاول بالجملة وقيل لنفع البصر وقيل
لكونه غير مدخول النار في بعض افراده ويقخذ من الحلة الاولى تأخير
اللبس عن العمل لانهم نظروا المحلوف في هذا المحل بعد فقد التمر والماء وحولها
مما ورد قاله والسنة تثليث ما يقدر عليه من رطب وغيره **قوله**
وراي الى فان لم يرد ذلك ولم يقصد التعجيل لم يكره كما مر بل يكون مندوبا
حيث تحقق الغروب او ظنه بامارة ولا تحصل سنة التعجيل الا بتناول
شئ لا بالجماع لما فيه من اضغاث الفتوة والضرب فان ظنه بلا تحريم لم
يوجد اماره او شك فيه حرم التعجيل اذ افاده م روي لا عبرة بما قاله
بعضهم هنا ما يخالفه **قوله** ما يحلو الفطر ما مصدرية ظرفية اى مدة
تعجيلهم ذلك ويسى ان يقول غفقت تناول الفطر اللهم لك صمت وعلى
رزقك افطرت ولىك امنيت وعليك توكلت ورحمتك رجوت واليك
انبت ذهب الظاهر بالسر والقصر اى العطش وانتلت العروق
وثبت الاجزاء ثناء الله تعالى ويقول ذلك وان افطر على غير ما اتباعا
للوارد وان لم يكن عنده ظنا اصلا ولا كذب حينئذ لان المراد دخل
وقت اذ هات الظاهر وورد انه عليه الصلاة والسلام كان يقول
يا واسع الفضل اغفر لي الحمد لله الذى اعانني فصمت ورزقني فافطرت
او فليس الايمان بذلك عقب ما مر **قوله** واخبر السجود وهو يصبر
السنة الاكل وبفتحها المأكول ويصح ارادته في الحديث على تقدير مضاف
اى تناول السجود ويدخل وقته بنصف الليل وقيل بالدرى الاخير
وحمل الاول على معناه الشرى المراد هنا والثاني على اللغو ويندب
فيه ما ندب في الفطر من الرطب فالسر الى اخر ما مر ولا يرد رواية ما بات
التم في جوف الا فطره لمحل على الشرى منه او السجود به ليس بياتا
واعلم ان السجود سنة مستقلة كما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام
تسجدوا فان في السجود بركة بالنصب اسم ان والبركة قيل المراد بها زيادة

مطلب

القوة على راد الصوم والنشاط وعليه فالسحر بالمعنى كلفوا واشربوا
في ليالي رمضان قليل الصبر فان المأكول والمشروب في ذلك الوقت يزيل القوة
ويشطر ويحصل بسبب الرغبة في الاذيار من الصيام لحقة المشقة
فيه على المتسحر وقيل المراد بها زيادة الاجر والثواب وعليه فهو بالضم
والمعنى كلفوا واشربوا الخ فان في الاكل والشرب زيادة الاجر والثواب
والمعنى الاول اولى ويؤيده حديث استعملوا على صيام النهار بالسحر
وبالقيلولة على قيام الليل دل ذلك على الحكمة في مشروعية التقوى
على راد الصيام وحديث العراض ابن سارية قال دعاني رسول الله صلى الله
عليه وسلم الى السحر فقال هلم الى الغزاه وهو بكر الغنم والمداسم
لما يفتدى به من الطعام والشراب وتأخير سنة اخرى وضبط
القدر الذي يحصل به سنة التأخير ما ورد في قول بعض الصحابة
تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فبقينا الى الصلاة وكان قدر
ما بينهما خمسين اية وحصل السحر بقليل المصطوم وكثيره خذ
تسحر واولو بحجة ما وحل استجابا به اذا رجي به منفعة اول بخش
به ضررا فان كان شبعان لم ينس له ان يتسحر **قوله** بكسر العين
وهو ما يعض اي الشئ المعلق كالمذبح بمعنى المذبح وهو فني عند العقار
يقال له نوحا كلما مضى قوس وصلب واجتمع وشلة اللسان الايض فكره
عليه ان كان حيث لم مضى يبس واشتد والاحرم لان تحل كراهة العقل
في غير ما يتفقت اما طهروا فان تفتت وصول بعض حرمه غير الى جوفه افطر وينسب
يحرم مضغه بخلاف ما اذا شئت او وصل طعمه او ربحه لانه في ارام افاده
م راسا العلك بالفتح فهو المضغ وبصر ارادته هذا ايضا يجعل الاضافة
للبيان **قوله** لانه جمع الرقيق اي ولاته يتهم بالاقرار ان كل من رآه من بعد
نظنه اكلا وقد قال عليه الصلاة والسلام من كان يوم من باله واليوم الآخر
فلا يقفن مواقف التهم **قوله** فان ابتلعه الخ من تمام العلة وقوله افطر في وجه
اي ضعف ان لم يصل شي من المعلق الى جوفه والا فطر قطع كما مر وقوله
وان القاه اي الرقيق **قوله** فلك الخ بفتح العين مصدر بمعنى المضغ اي معلق
للخبز فهو اضافة المصدر لمفعوله وبصر الكسر على جعل الاضافة
بيان ان اي معلق هو الخبز وغيره **قوله** مثلا راجع الى قوله وولده فويل
غيره تولده وغير الولد كالشيخ الكبير والحيوان غير الذي والطيور كالول

وكذا قوله

وكذا قوله لا ما مضى له ليس بقدر فلو اخر مثلا من ذلك لكان اولى
قوله وذوق طعام اي او غيره قال في شئ المضمون وتقيد الاصل بذوق
الطعام جري على الغالب وهو غير هنا كقراءة الاصل التي اعترضها فحل
من لا يسهو **قوله** خوف الوصول الى حلقه اي او تعاطيه لقلبه شهوته
وحمل الكراهة ان لم تكن حاجة اما الطباخ رجلا كان او امرأة ومن له
صغير يعمله فلا يكره في حقها ذلك قاله الزياي **قوله** اي توضح
للافطار وقيل معناه بطل اجريها بها او نقض فلانها صار مفطرين
لانها كانا يفتان فان اصل الحديث ما رواه العقيلي عن ابن مسعود
قال مر النبي عليه الصلاة والسلام على رجلين يحجان احدهما الاخر فاغتتاب
احدهما وتم ينك عليه الاخر فقال عليه الصلاة والسلام ما ذكرا قال ابن
مسعود انهما كانا يفتان به بل للقبية وقيل انه منسوخ بخبر البخاري انه
عليه الصلاة والسلام احبهم وهو صائم والاصل ان الحديث احتج
بظاهره من الاية جماعة منهم احمد واسحاق فقالوا بفطر من ذكره
وغيرهم لم يحتج بظاهره وقال انه منسوخ **قوله** لانه لا مانع
يؤخذ منه عدم الكراهة في حق الفاسد كما سبق لان المعنى المذكور للثاقية
وقوله المحبة بكسر الميم الاولى اسم لالة الحج **قوله** هو ما حرم به في الروضة ضعيف
ضعيف البدن والثاني على قويه وهو قريب بالنسبة للحج **قوله** الافطار
هو طلب الفعل بان يقول افطرتني وهو ليس بقدر بل هو خلاف الاول في حق
المقصود وحده اخذ من العلة وان لم يقل ذلك وكذا يقال في المحبة فكره
في حقه او يكون خلاف الاول سوا طلبه او لا **قوله** وقيل في اللبس بالتمكوا
كانت في قوله او غيره ولذا تنقل قلت يده وسوا كانت من رجل لامرأة او
عكسه والعائقة والمباشرة باليد كما تنقل افادته **قوله** والا اي
بان حركت شهوة حرمت اي ان كان الصوم فرضا بخلاف النفل لان
قطعه جائز ومنه بطل تحريك الشهوة خوف الانكاح في المجموع
افادته ثم رفاه قلت المباعدة في المضغنة متروكة وان ضعف
الافطار فما الفرق قلت يفرق بان النبي سباق فلا يمكن ردة لانه
ما دافع بخلاف ما وبان فيه افطار صوم شخصين غالبا وبانه
لا اصل له مطلق بخلاف المباعدة فرفع روال الى انشاق في رضى المعنة
صورته سل العالم التي كانا هل في تراوره وصحة تشاق الفواد جاع

يعلمه

للطعام
مطابق

وقوله خلاف الاول سعيه وحمل بعضه الاول على مع

او فاجاب بقوله فقلت معاذ الله ان يذهب التقى تلاصق كما دبره من جراح
 فانه الربيع عن ذلك فقال تفردت في هذا السائل انه ليس مراد الحجة
 اي وانما مراده طيف حرارة الشوق بالمعانة والقبلة مع احسنه من الانزال
 وذلك انه عثر في رمضان وهو حديث السن فذ صحت للسائل فوالله
 ما زادني عما قال الامام فتعجبت من فراسته اه قاله الزحاف **قوله** اية بل
 المهمة وسكون المهمة قبل الموحدة بمعنى الحاجة وهي معناه منع انزال المني
 اي بقدر ان يمنع ذلك وقيل معناه الذكر اي يملك ذكره فلا ينزل منه شيء
 واكثر الحديث يرويه بفتح المهمة والرابعية الحاجة لا غير **قوله** والثاب
 بقصد صومه الحديث جرى على الغالب فلو انعكس الاترياب لم يملك
 الشيخ اربه وتلك الثابت انعكس الى كره فحرم على الاول الا ان كان
 الحكم يدور مع علته وجودا او عدم **قوله** وهو المعتمد معتقد ونفى الامم فضعف
قوله او دخوله حام اي من غير حاجة وكان يحصل له منه تاذا من احتجاجة فهو
 جنابة او لم يحصل له منه تاذا لا عتية ذلك فلا كراهة وان لم يكن للثاني حاجة
 لفقد الضعف في حقه وقال ابن حجر لا فرق لان في دخوله تنقاه او في
 شتم الرياضي **قوله** وسوال بعد الزوال اي او عقب الفجر الى واصل الفجر
 لعدم وجود بغير او ارتكبت الحرمة فتزول كراهة الاستيناف في حقه
 بالغروب وتعود بالفجر والواصل ان يستدبر جميع اوصاف الصائمين فالجواب
 وخفه مهابنا في الصوم يمنع الوصال على المعتمد ومحل كراهة الاستيناف بغير
 الزوال ان لم يكن له سبب يقتضيه اما لو اكل ذارح كربة كبصل ناسيا
 للصوم لم يفطر ولم ينكره له الاستيناف بل يسهل وكذا لو اكل ذارح كربة كبصل ناسيا
 وتغفره **قوله** لانه ينزل الخلو في بعض النسخ راحة الفجر من الصيام
 والثاب طلب ابقاء بقوله الخلو في الصيام اطيب عند الله من ربح المكسب
 اي المطلوب في يوم الجمعة واطيبته تدل على طلب ابقائه فلهذا ازالته
 اي بخصوص السوال فلوازالم باصبعه فلا كراهة لانها لا تسمى سواما
 بخلاف ازالة دم الشهيد فانها حرام وان ازاله بنفسه قبل موته لان فيه
 ازالة فضيلة من الغير وان كان مفضولا بالنسبة للخلو فافضل منها
 مراد العلم وان لم تكن ازالته والمراد بالخلو في الحديث الخلو في بعد الزوال
 بدليل ما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام اعطيت امي في شهر رمضان
 تنظر الله اليهم اي نظر رحمة ومن نظر اليه لا يقدره

والفراسة بكسر الفاء
 هي الاطلاع على ما في
 الضار بسواطع انوار
 اشرفت على قلبه قال
 بعضهم عن غنى بصر
 عن المحارم واسك
 نفسه عن الشهوات
 في صلال وغيره وعمر
 باطنه بدوام المراقبة
 لله وظاهره باتباع
 السنة وتعود اكل
 الحلال للتقوى على
 العبادة الله تعالى
 لم يخط فراسة اما
 الفراسة بفتح الفاء
 فهي الحدق في رغبة
 تحليل صرح

فلوازالم الشهيد الدم
 بنفسه قبل موته او ان
 احد اخذ سواك غير
 بغير اذنه كره في الاول
 وحرم في الثاني مروي

ابدأوا

ابدأوا اما الثانية فانهم عسوف خلوف افواههم اطيب عند الله من ربح
 المكسب واما الثالثة فان الملايكة تستغفر لهم في كل يوم وليلة وان
 الرابعة فان الله يامر جنته ويقبل لها استغفاري وتزني لعباده او
 شك ان يسترحموا من تقب الدنيا الى دار كرامتي واما الخامسة فافهم
 اخر ليلة غفر الله لهم جميعا فقبل اي ليلة القدر يا رسول الله قال لا ولكن العامل
 يعوفي أجره عند فراق العمل اه ومن المعلوم ان المال لا يكون الا بعد الزوال
 لا قبله **قوله** ونظر الخ النظر ليس بقيد وعبارة المنهاج مع ضم زوول بصي
 نفسه عن الشهوات من المسموعات والمبصرات والمشغولات
 والملاهي اذ ذلك سر الصوم ومقصوده الاغنى لتتسلسل نفسه من
 الهوى ويقوى على التقوى ببق جوارحه عن تعاطي ما تشتهيه **قوله** اه
 لما جعل له التمتع به كطيب من مسك وغيره وزجره ورجحان وطيل باز
 وخفه ومن ذلك حليته من زوجة او امة فشم ذلك واستماعه ونسبه
 والنظر اليه خلاف الاولى خلافا للمص حيث عده من المكروهات ومحل كراهة
 النظر للراحين وسائر المشغولات ما لم يتعاط بيدها مثلا والافلا كراهة
 في حقه **قوله** اما النظر لما لا يحل فحرام الخ اي فلا يعد من المكروهات هذا
 مراده وفيه نظر لان حرمة من حيث ذاته فلا ينافي كراهته من حيث
 الصوم كما هو موضوع الباب فكان الاولى اسقاط قوله لما يحل له التمتع
 به ويذكر بده ما يحرم التمتع به فانه مكروه من حيث الصوم
 كما علمت ومن المكروهات كما في ان يمتصض بما وبجبه لان ذلك
 شبه بالسؤال للصائم **باب ما يصل الى الجوف**
 اي اقتراد ما يصل اليه وذكر منه سبعة وقوله ولا يفطر اشار به
 الى بيان حكم تلك الافراد ولو قال باب ما لا يفطر ما يصل الى
 الجوف لكان انشبا قاله قل ووجهه ان المقصود بالتبويب بيان
 حكم تلك الافراد لا ذاتها مجردة عنه لعدم تعلق الفرض بها ذلك
 فالناسب تقديم ما هو المقصود لانه اهم وطرد دقيق خلافا لما جعله
 غير ظاهر والله الحمد **قوله** ما وصل اليه اي من الاعيان من منفذ مفتوح
 على ما مر وقوله بنسب ان اي للصوم والبال للحيضة او السببية والاول
 انشبا بالمعطوف في قوله او كان غبارا طريق اي مع كونه او في حال كونه
 غبارا طريق اذ السببية فيه غير ظاهرة لانه كونه غبارا طريق ليس سببا

على النفس
 ٩

في وصوله بلا سبب فيه فتح الفم مثلا اشار له قال ولا عبرة بقول بعضهم انه
غير ظاهر فقد علمت ظهوره وانه **قوله** او جهل اي معذور بان قرب
عنده بالاسلام او نشأ بعيدا عن العلم فغيره كالعالم يظن ومثله
من علم التمسك ووجه الفطر لان حقه الامتناع ولا كفارة على من جامع عامدا
بعد الاكل ناسيا وظن انه افطر بالاكل لانه يعتقد انه غير صائم وان كان
الاصح بطلان صومه بهذا الجاه وحرمة **قوله** او اكره ومنه الاجازة بالصب
في حلقه اقول **قوله** والاصل فيه اي النسيان ويقاس غيره عليه بجامع
العذر ولعل اقتصار الاصل عليه للحديث المذكور اي لان الحديث خاص به هو
افاره **قوله** من شئ مفعوله محذوف اي صومه بقرينة قوله وهو
صائم والواو للمحال وخص الاكل والشرب من بين المفطرات لفتنتها
واضاف الصوم اليه في قوله فليتم صومه اشارة الى انه يفطر وانما امر بالاتمام
لفتح ركنه ظاهرا ثم علم عدم الافطار بقوله فانما اطعمه الله وسقاه
اي من غير حيلة منه وليس له في ذلك مدخل فكانه لم يوجد منه فعل والا
فالطعم والسقي في صورة العبد ايضا هو الله تعالى لاجمع افعال العبد
منسوبة له تعالى كذا كان للعبد حيلة ومدخل حينئذ نسب الفعل
اليه لخصوله ظاهرا بقدرته **قوله** او جريانا عطفا على نسيان وانما
حرف الجر لظهور الكلام واشارة الى ان القيد بعد خاص بذلك لعدم تأتبه
فيما قبله **قوله** لطعام اي او خامة او قهوة فاذا شرب قهوة قيل
التحرر وبقي اثرها لما بعده فان بلغ ريقه المتغير بها عذرا بوقدرته
على اقصاء الا فلا فلا يوجب الكلام على اطلاقه خلافا لبعضهم
قوله او كان على نسيان ولذا قدر الشئ قوله او وصل اليه اي الجوف
اشارة الى ذلك **قوله** غبار طريق سواء كان طاهرا ام نجسا ولو لم يظن
فلا يفطر بذلك وانما غلبه فان تعد فتحة والافلا وهذا هو المصنف
كما قاله في خلافه لزيادة **قوله** عذرا اي تعد فتحة الفم ولو لا اجل الوصول
ثم حصل الوصول بعد ذلك بغير فعله اما لو صار بعد فتحة فمه يتلف
به الفارس الهوا فانه يضرب وهذا جار في القرينة وما بعد طهرا فلو اخذ
عن ذلك لكان اول **قوله** او غير حيلة مصدر غلب بل قال ابن مالك فعلا
او فعله لفعل لا وهي ادارة الحب في الغزال بكسر الفاء او الرقيق
في النخل ليخرج خبثه ويبقى طيبه وفي كلام العرب من غلب الناس غلوه

اي من فتش

حب
5

اي من فتش على اصولهم وعبر عنهم فتشوا على ذلك في حقه اشده
تفتش وفي الحديث كيفكم وزمان فغير الناس فيه حيلة اي يذهب
خياركم وينقي اراذلهم ذلك الخطيب والطريق والديقق ليسانيد
وفي كلامه تساهل والتقدير او كان من غير حيلة الدقيق **قوله** او ديا طارا
الاي لا يضروا فتح فاه عدا الاكل دخول ذلك على ما ترفاه اضرت الزيادة
جوفه اخذوها وافطر ووجب عليه القضاء به على ذلك ابن حجر **قوله** لمشقة
الا حذر ان اي ثمانية ذلك فلا يرد صورة العبد **باب**
الاعتناء لم يترجمه بكتاب نظر لشدة مناسبتة للصوم من
حيث انه يندب فيه وقد يجب فيه بالنذر وبعض الائمة يرى انه
شرط فيه وترجمه في المنهج بذلك نظر لكونه يصح من المفطر وهو
بالمعنى التقوي من الشرايع القديمة قال تعالى وعهدنا الى ابراهيم
واسماعيل ان طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والذي من خصا بصن
الهيئة المخصوصة اي كونه في مسجد بنيت من مسلم ما قل طاهر
من نحو حيض الخ ما ياتي **قوله** وهو لغة اللبث اي الاقامة على الشئ اي
ملازمته وحسن التمسك به يقال اعتكف وعكف يعكف بضم الكاف
وكسر هاء عكفا وعكفا وعكفته بكسر الكاف عكفا لا غير يستعمل متعديا
ولا زما رجوع ورجعته ونقص ونقصته واللبث بضم اللام مصدره
سماي لللبث بكسر الباء وقاسي مصدره لبثا بفتح اللام والباء لانه
لازم قال في الخلاصة وفعل اللازم بانه فعل وذكر في المختار ان مصدره
لبثا بفتح اللام وسكون الباء كلفهم فيها قال شيخنا عطية وعليه فهو
متعد وحسين فله مصدران سماي وهو بضم اللام وقاسي وهو
بفتحها مع سكون الباء وقد قال ان المصدر الذي ذكره في المختار ايضا
سماي فلا يدل على كونه متعديا وعبارة القاموس اللبث المكث
لبث كسعه وهو نادر لان المصدر من فعل بالكسر قاسه بالفتح
اذ لم يتعد والبشته ولبثته واستلثته استلثا فله ابو المراد
منه وهو يدل لما قلنا لانه لم يذكر التقدي في لبث الثلاث **قوله**
خير كان اي اللبث او شرا من الاول قوله تعالى ولا تبأشروهن
واتم ما كفكم في المساجد ومتعلق بما شروهن محذوف اي بانزوهن
في بيوتكم لانهم كانوا يخرجون من المساجد لباشرتهن فيها واما

النفس

اسقطه

في المساجد فهو متعلق بما كفون اي مقهور فيها بنية الاعتكاف والقصد بذلك
 بيان شرطه وهو المسجد وليس متعلقا بتبنا شروطه لان ما شرطه ممنوعة
 ولو خارجا المسجد فاذا خرج منه لم يفسد اعتكافه عليه ذلك ومن الثاني
 قوله تعالى فأتوا على قدميكم كفون على اصنامهم وقوله لم يبرح عليه عاكف
قوله وشرعا للبت اي للبت قد ربيحي موقوف اي اقامة ولو لا تكون بحيث
 يكون زمنها فوق زمن الطهارة في الرجوع وخروجها من زمانها بقدر سبحان الله
 فلا بد في الاعتكاف ان يزيد على ذلك ولو لم يزد اعتكافا مطلقا كفا لحظته والمراد
 البت حقيقة او حكا فينبيل التردد بخلاف المرور بلبث فانه لا يفتي
 على المعتكف وقيل يكفي كالوقوف في برفة حكا في المنهاج وعليه فيسب ان يغوى
 الاعتكاف كلما دخل المسجد ولو مارا لم يحصل فضله على هذا القول ان قلد
 القايله والامان متلبسا بها و فاسدة وينبغي لطالب العلم اذا دخل
 المسجد لم يجد حضورا ان يقول لله علي ان اعتكف في هذا المسجد ثم يقول
 نويت الاعتكاف في المنذور لبتا عليه ثواب الواجب وقيل يشترط ملك
 نحو اليوم اي قريبا منه حكا في المنهاج ايضا واقله عند مالك يوم كالمفسر
 عندنا خروجا من خلافه **قوله** في المسجد وهو ما وفقه الواقف مسجد
 الارباط ولا مدرسة **قوله** من شخص مخصوص اي مستحق للشروط
 الالية وعبارة م روي شرعا للبت في مسجد بقصد القرية من مسلم هيز
 ما قل طاهر من الجبانة والخصم والنفاس صالح كاف نفسه من شهوة
 الفرج مع الذكر والعلم بالتحريم اه فيصم من صبي ميذ وخشي وعبد
 وامرأة باذن السيد والزوج مع الكراهة ان كانت ذات طهارة وحرم
 بدونه مع الصحة ويجب بالنذر ويس فيما عدا ذلك وهو الاصل فيه
 فلا تقتريه الا باحة **قوله** بنية ولا بد ان تقع حالة الاقامة او التردد
 فتكفي عند اوله وهو الاغتات لانه اول العبادة ولا تكفي حال المرور حتى
 يستقر وهذا التعريف مشتمل على الاركان الاربعة الالية **قوله** الاوسا
 راعي فيه لفظ العشر وفي قوله الاواخر معناه واعتكف ايضا العشر
 الاولى منه كما ورد في رواية وذكر اعتكافا ازواجه وما بعده لرفع تعظم
 اختصاصه بالذكور ومضات وفيه ايضا دليل لجواز اعتكاف المفسر لان المراد
 بالعشر شوال العشر الاول كما ورد في رواية ذكر عام رويته يوم العيد
 وهو لا يجوز صومه اجماعا **قوله** كل وقت اي في رمضان وغيره بالاجماع والاطلاق

في المساجد

الادلة

الادلة قال الزركشي فقد روي من اعتكف فوافق ناقة فاما اعتكافه
 او خطيب ووافق بضم الف واخره قاف اي مقدار من حلقها يكون الامم
 وقيل فوافق بين الحلبتين من الوقت لانها تحلب ثم تنزل ساعة يرضعها
 ولدها لتدرغ تحلب يقال ما قام عنده الا فواقا وفي الحديث العبادة قدر
 فواق ناقة وقوله تعالى ما لها من فواق يقربا بالفتح والضم اي ما لها من
 نظرة وراحة وفاقاة والمراد بالنسبة هنا الرقيق **قوله** وطلب ليلة
 القدر اي لا دركها فيحسبها بالصلاة والقراءة وكثرة الدعاء ذنبا ودنيا
 فانها افضل لها في السنة قال تعالى ليلة القدر خير من الف شهر من العمل
 فيها خير من العمل في الف شهر ليس فيها ليلة قدر والالزم تقصير
 الشيء على نفسه بمراتب وكون الاجر على قدر النصب امر اعلى وفي
 من خصا يصير هذه الامة والتي يفرق فيها كل امر حكيم وباقية اليوم
 القدامة اجماعا وترى حقيقة فيتأكد طلبها والاجتهاد في ادراكها كمالا
 والمتراد برفعها في خبر ففقت وعسى ان يكون خيرا لكم اني كثر غفوا
 والالم يامر فيه بالتماسها ومعنى عسى ان يكون خيرا لكم اني كثر غفوا
 في طلبها والاجتهاد في كل الليالي وليكثر فيها يومها من العبادة باخلاص
 وصحة يقين ومن قوله اللهم انك عفو عثرهم تحب العفو فاعف عنا
 ويتأكد احيا جميعها وجميع يومها بذلك ويسب لمن رها ان يكتبها لان
 رويها كرامة اذ هو امر خارق وهو ينبغي كتبه باتفاق اهل الطريق
 وحصل فضله للعامل وان لم يطلعه عليها ومن قال لا ينال فضله الا من
 اطلع عليها محمول على فضله الكامل ومثل الشافعي رحمه الله تعالى ورضي
 عنه انه انما ليلة حار او نالت وعشيت فكل ليلة من ليالي العشر محتملة
 لها عنده لكن ارجاها ليلي الوتر وارجاها من لياليه ما ذكره فذهب اليها
 قلزم ليلة بعينها وعسى ان عسى رضي الله عنهما انها ليلة سبع وعشرين اخذ من
 قوله سلام هي حتى مطلع الفجر فان لفظ هي تمام السبع والعشرين حرفا
 وفيها للعلماء نحو ثلاثين قولاً فاعلامتها عدم الحرو البرد فيها وان تطلع
 الشمس صبيحتها ايضا بلا كثير شعاع ويستمر ذلك الى ان ترفع
 كرمج وحسنة ذلك كثرة اختلاف الملايكة ونزولها وصعودها
 فيها فتستقر اجنتها واجسامها اللطيفة ضوء الشمس وشعاعها
 وفائدة معرفة صفاتها بعد قوتها بطلوع الفجر ان يجتهد في يومها لان ذلك

مطلب ليلة القدر

سنة كما مروا ان يجتهد في مطالعها من قابل بنا على عدم انتقالها وورد عن
 ابي هريرة رضي الله عنه ان من صلى العشاء الاخرة في جماعة من رمضان
 فقد ادرك ليلة القدر وعن الشافعي رضي الله عنه العشاء والصبح وميت
 ليلة القدر لم يظفر قدرها عند الله اولاً ثم تعالى بقدر فيها ما شاء وخصها بها
 انه لا ينقذ فيها كطفة كافر وهي ليلة ينكشف فيها شئ من عجائب الملكوت
 والناس في هذا الكشف متفاوتون فمنهم من يكشف عن ملكوت السموات
 والارض فيرى الملائكة بين راحته وساجده ومنهم من يرى طاقة من نور وغير
 ذلك اوافاده من رتبة ليلة مولد عليه الصلاة والسلام افضل من ليلة
 القدر فكل من افضل الناس على الاطلاق وبعد هذا ليلة القدر فليلة الاسرافقة
 فالجمعة فنصف شعبان فالعيد فهذه سبع ليال مرتبة وفضل الايام
 يوم عرفة فنصف شعبان فالجمعة والليل افضل من النهار ولو علق
 قبل دخول العشر الاخير من رمضان طلاقاً مثلاً ليلة القدر كقوله
 انت طالق ليلة القدر طلقت باخر ليلة من ليالي العشر المذكور لم يضي
 تلك الليلة في احدى لياليه او علقه في اثنائه طلقت باول اخر ليلة من سنة
 تحضى عليه لانه قد مرت له ليلة القدر ثم لو راحها بعد التعليق او اخبره
 من اعتقد صدقه انه راحها في سنة التعليق كليلة الثالث والخامس
 او السابع والعشرين فينبغي الوقوع اوافاده ارحا في قوله ونية وجب
 نية فرضية في نذره بان تقول نويت فرض الاعتكاف او الاعتكاف في المنذور
 لتمييز عن النفل واعلم انه ان اطلق الاعتكاف بان لم تقدر له مدة كفته
 فنية وان طال مكثه لكن لو خرج من المسجد بلا عزم وعود وعاد وجد عليه
 تجديدها ان اراد الاعتكاف والا فلا يجب لانه قد انقطع سوا اخرج لتبرز
 ام لغيرة كانت هذه العزيمة قائمة مقام النية ولو قيد بمدة كيقوم
 او شهر وخرج لغيرة تبرز سوا كان مما يقطع التتابع كعبادة مريض
 ونسيان نية ام لا كمرض وحض وعاد جدد النية ايضا وان ابطل
 الزمن ما لم يكن عازماً على العود والا فلا يحتاج للتجديد كالتي قبلها على المعتكف
 وان نقل عن الشهاب م رخلافه بخلافه خروجه للتبرز فانه لا يجب تجديد
 وان طال الزمن لانه لا بد منه فهو كالسبب في النية ولو قيد المدة في
 بالتتابع سوا كان منذوراً ام لا على المعتكف وخرج القدر لا يقطع التتابع
 كالمكر وقضا حاجة وعاد لم يلزمه تجديد بخلاف ما يقطعه كعبادة المريض

٧ ولأ
 جولة
 في ليلة القدر
 في العشر الاواخر

فان عزم على العود للاعتكاف
 سواء كان المسجد الذي خرج
 منه ام لغيرة فهو صحيح

والخاص

والخاص ان المراتب ثلاثة الاطلاق والتقيد بالمدة وبالتتابع سوا في ثلاثة
 المذكورة كان منذوراً ام لا فلو اطلقه وكان منذوراً وقع عليه واحداً
 على المعتكف وان امكن تجنيته والقاعدة المقررة محلها فيما اذا كان النفس
 اقل واجل كاركوع ومسح الرأس والاعتكاف لم يجعلوا له الاقل ولا
 يضرجاعة خارج المسجد في المرتبة الاولى حال خروجه لعدم منافاته
 للنية كما اعتدوا الزيادة في قوله اسلام وعقل الا فلا يصح اعتكاف الكافر
 وغير العاقل كالمجنون والمطعم عليه والسكران وغير المميز اذا لايته لهم
 ولا اعتكاف في حايض ونفسا وجنب حرمة مكثهم فيه وقضيته عدم صحة
 اعتكاف في كل من حرم عليه المكث فيه كذئب جروح وقروح واستحاضة ونحوها
 حيث لم يمكن حفظ المسجد من ذلك وهو كذلك على المعتكف نعم لو اعتكف
 في مسجد وقف على غير دونه صح اعتكافه فيه وحرم عليه لبيته فيه كما
 لو تيمم بتراب مقصوب ويقاس عليه بما شابهه ثم محل ما ذكر
 في التيمم عليه في الايتنا فان طرأ عليه في اثنا اعتكافه لم يبطل ويجب
 زمنه من الاعتكاف اذا اخرج من المسجد كما هو صورة المسيلة وقدم
 انه يصح من المميز والعبد والمرأة وان كره لذوات الهيئة كخروجهم
 للحاجة وحرم بغير اذن سيد في الرقيق ذكر او انثى وزوج نعم ان لم
 تقف به منفعة كان حضر المسجد باذنها فنفذ به جاز ويجوز
 من المكاتب بلا اذن ان امكن كسبته في المسجد او كان لا يخل به فان
 يخرج من مؤنته فليس به منه ومن بعضه خروجه لاهل بيته كالنقن
 والاهل في مؤنته لخروجه في نوبة سيدة كقوله كالتطواف والجمعة
 المسجد وليس للامانة يتوقف فعلها على المسجد الا هذه الثلاثة المذكورة
 ووجهها ان توقف المنذورة على المحرم عارض بسبب النذر وحسب
 فيض جعلها استقصائية واستغفارها للاستقصاء كشرع عند الفقهاء
 وان لم يشبهه اهل العربية لان الفقهاء ثقات لا يشتبهون ما يتعلق
 باللغة من غير سند منها قوله بالمسجد الباء وحلة على المقصود عليه لان
 هذه الثلاثة مقصورة على المسجد وليس هو مقصوراً عليها اذ يصح
 فيه الصلاة وغيرها والمراد بالمسجد بالنسبة للاعتكاف الخالص
 المسجدية التي هي المسجد بغير فلا ياتي في المشايخ لو وقف بعض داره مسجد
 شايخاً بخلاف النية فانها تجوز فيه ولا فرق بين ان يكون متيقن المسجدية
 استقصائية نعم لم يذكر مرقى شافعي

كنويت اعتكاف
 المنذور

ومثلها النية في الاعتكاف
 في الان الطواف وهو
 على شخص واحد
 المسجد الحرام فالكاف
 في قوله الطواف فليطه
 اذ لم يذكر المنذورة
 في المتن فلا حاجة
 لقول بعضهم انها
 استقصائية نعم
 لم يذكر مرقى شافعي
 الا الثلاثة صح

او مظهرها لكن في الظن ان كان كذلك باطنا فله اجر قصده واعتكافه
والا فاجر قصده فقط ومنه سطحه وصحنه ورحبته المقدودة منه
وهو اوه وغصن شجرة خارج عنه واصلا فيه كعتكافه هكذا
قاله الحاشي وهو ضعيف في الصورة الاولى معتد في الثانية فقط
بخلاف الروشن الذي للسجد اذا اعتكف فوقه فانه يصح وان كان خارجا
عن هو المسجد والفرق بينه وبين الغصن الخارج ان الروشن جز
من المسجد حقيقة بخلاف الشجرة ورحبته ما حوط عليه لاجل
صياسته وان لم يعلم دخولها في قبة سوا اتصل بينها طريق عند
حدوده او شك فيه ام لا واما حرجه فهو ما طوى القاع نحو ما تله وليس له
حكمة ولا شئ كما قاله من هو ما رضى محبته اي ساجدة
اذ المسجد ما فيها من البناء ونحوه ان يبنى فيها رضى محبته مصطبة او
للمطه ووقف ذلك مسجد اصح قاله وان كان على بعد ذلك وافق الزبدي
بانه لو في ملكه حصيرا او فزوة او سجادة او بي فيه مصطبة او اثبت
فيه خشبا ووقف ذلك مسجد اصح واجري على ذلك احكام المساجد في
الاعتكاف عليها ويحرم على الخبث ونحوه ان يثب عليها ونحو ذلك وان
ارسلت كما مر ولا يصح وقف المنقول كالسجادة مسجد الاعتكاف عليه
او بالنعني **قوله** والجامع اي والمسجد الجامع اي الذي جرت العادة باقامة
الجمعة فيه فهو اخص من المسجد فكل جامع مسجد ولا عكس لانقرات
المسجد في الزوايا اذ هي محل سجود لا اقامة جمعة **قوله** اولى اي من
بقية المساجد لكثرة الجماعة فيه وليلا يحتاج الى الخروج الى الجمعة وخروجا
من خلاف من اوجبه بل لو نذر مرة متتابعة فيها يوم جمعة وكان من
يلزمه الجمعة ولم يشترط الخروج لها وجب الجامع لان خروجه لها
يطلب تشايحه لتقصيره بعدم اعتكافه فيه والجامع اولى وان كان
غيره اكثر جماعة منه على المقتد نعم ان عين غيره فالمعين اولى
ان لم يخرج كخروجه الجمعة ولو عين في نذرة مسجد مكة او المدينة
او الاقصى تعين فلا يقوم غيرهما مقامهما المزيدي فضلها ويقوم
الاول مقام الاخرين والثاني مقام الثالث والمراد بمكة مكة الكعبة
وجميع ما حوط لا خصوص مكة والاعتكاف لا يتعين خروجه المسجد
بالتعين وان كان افضل من بقية الاجزاء فلو نذر اعتكافا في الكعبة

مطلب
مضمون

المطابق

اجزاء

في اطار المسجد قيا ساعلي بالونذر صلاة فيها والمراد بمسجد المدينة
ما كان في زمنه غلبة الصلاة والسلام فالتفضل مختص به وفيه القدر
الذي زيد فيه ولو عين مسجد غير الثلاثة لم يتعين ولو نذر قيا على
المعتد ولو شرع في اعتكاف في مسجد غير الثلاثة **قوله** يتعين ليللا ينقطع
التتابع نعم لو عدل حين خرج لقضاء الحاجة الى مسجد اخر مثل مسافته
فاقل جان لا يتقيا المحذور ولو عين للاعتكاف زمنا تعين فلو قدمه
لم يصح او اخره فقضاء او شئ لا يتقاه والفرق بينه وبين المكان ان تعاقب
العبادة به اقوى بدليل انه يذهب جز منه معها بخلاف المكان
مختصا من شئ المنفرد **قوله** ويفسد المراد بالفساد ما يعم عدم
الاتفاق بانه وجرت هذه الامور قبل الاعتكاف وقاربت العقيدة
او طرأت بعده واعلم ان الكلام على الاعتكاف من هنا الى اخر الباب منحصر
في ثلاثة اطران الاول فيما يفرض وذكر منه تسعة متنا وثلاثة شرعا
واشار الى ذلك بقوله ويفسد بوطي الى والثاني فيما يجوز الخروج له وذكر
منه ثمانية عشر خصة عشر متنا وثلاثة شرعا واشار الى ذلك بقوله ولا
لا يجوز الخروج الا لاشياء الى والثالث فيما يتعلق بالقضاء وذكره اخر الشئ
وسياق الكلام عليه **قوله** مطلقا هو في مقابلة التقيد لاحقا اي سوا
كان من ذورام لا متنا بعام **قوله** ومع ما مضى اي من حيث التتابع
فلا يبي عليه بدستاف اما الثواب فلا يبطل الا بالردة وكذا يبطل بالاعمال
ان اتصلت بالموت ولا يحبط بها ثواب ما فعله حال الصبا ان غاب للاسلام
والاصط الحجة **قوله** ستة اي بالنسبة للمتن وسيزيد عليها ثلاثة في
الشئ كما مر **قوله** كان من ذورام متنا بعام قيدان وكذا قوله مع العهد وهو
متعلق بفقد القيود خمسة لا بد منها في كل من المفردات التسعة **قوله**
بوطي بد لست ستة فلا يلزم متعلق **قوله** جزمعني واحد بعام واحد **قوله**
من قبل او دبر اي ولو باننا او من بهيمة او ميت او خشي حيث اوجب
عليه الفصل بان اوج واوج فيه اما تلو وطوء وكذا امناوه باجر فجه
فلا يبطل احكاما زيا **قوله** ولو خارج المسجد فيهما لو كان اعتكافه
واجبا بان قيد بمدة متتابعة ثم خرج لقضاء الحاجة او اذان او غير ذلك
مما سياتي فانه حكم الاعتكاف منسحب عليه فهو معتكف حكما ففسد
بالوطي اما اذا لم يكن واجبا فانه ينقطع بمجرد الخروج واعلم ان الوطي والمباشرة

يتعين

فجلة

شهوة حرام في المسجد مطلقا ولو من غير معتكف وكذا خارجة في الاعتكاف
 العاجب دون المستحب لجواز قطعه ولا يبطل اعتكافه بغية أو شهوة
 أو كل حرام نعم يبطل ثوابه بذلك ولو نوى الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه
 لم يبطل كالصوم أو أفاده **قوله** ليس بشبهة أي لا حائل لما ينقض له
 الوضوء ولو عصى سائنا أو خرج أرغفة أو النظرة والفكر والاحتلام والنوم فكان
 الأولى للشأن يذكر الاحتلام مع النظر والفكر وبالشهوة النظر بلا شهوة
 كما إذا قل بقصد الأكرام أو خوفه أو بلا قصد فلا يبطل اعتكافه إذا
 انزل كما قاله من فهو معتكف هنا وإن ضعفوا ذلك في باب الصوم حيث يبطلوه
 بالانزال ولو بدت شهوة والا استمكن بالانزال باللي شهوة فيبطل الاعتكاف
 مطلقا سواء كان حائلا أم لا بيده أم لا **قوله** لا خارجة نفسية الإجماع لكل
 من الوطى والآنزال **قوله** بخلاف ما لو انزل بنظر أي لا هذه جارية غير مغلظة
 قال في التمهيد وجنا به مغلظة أي لا غير مغلظة أي فكل ما يبطل الصوم يبطل
 الاعتكاف وما لا فلا كما مر **قوله** بلا شهوة فيبطل ليس فقط أما الانزال
 بالنظر والفكر فلا يبطل ولو بشهوة إلا أن علم من عادة الانزال بذلك
 واستداه أو قصد الانزال به وكما ليس بلا شهوة المسمى بما عاين
قوله فلا يفقد به أي بما ذكر من الانزال بالنظر وما عطف عليه وقوله
 فيما مضى من المتتابع أي المقيد بالتتابع فيبني على ما مضى منه **قوله** ويفقد
 به في الحال أي فتفسد الانزال بكونه بمباشرة لا جمل المندور والمتتابع لأن كلامه
 فيها هو أن من ذلك **قوله** مع الحائجة متعلق بلا يجب والفي الحائجة للعهد
 أي الحائجة الحاصلة بالنظر وما بعده لأن الكلام في ذلك وإن كان مطلق الحائجة
 يفقد الاعتكاف في الحال **قوله** بخلافه إذا قال في المنهج وبحسب زمن اعتكاف
 فقط كالنوم أو قال الزيادة وصورة المسئلة أنه لم يخرج من المسجد
 ولا فرق بين أن يستغرق الأغمدة الاعتكاف أو لا ولا يشك الأمر في الصوم
 من أن شرط صحته معه الأفاقة في جزء الاستغراق لجميع النسيب
 بخلاف الصوم لتقدم النية على زمنه هكذا قال الشوري وقوله
 لا أنزل من النية ليس من مدة الاعتكاف يتصل بنيتها بخلاف الصوم فقوله
 فلا يتصور الاستغراق لجميع الزمن في محل المنع فلا فرق في ضرر الاستغراق
 بين الصوم والاعتكاف وكالاتما السكر بلا تعد **قوله** كالنوم أي بخلاف
 الجنون فيبطل تتابع الاعتكاف وإن لم يخرج من المسجد لما فاتته العبادة **قوله** وسكر

باللحم

أي بتعدد

أي بتعدد فيبطل به تتابع الاعتكاف ومثله جنون بتعدد كما قاله الزياتي **قوله**
 لما مر أي لأخراجه نفسه عن أهلية الاعتكاف **قوله** وخروج من المسجد يبطل
 بدنه أما خروج بقصده كراهه أو بيده فلا يضركم أو يخرج إحدى رجله واعتكاف
 عليها لم يضركم لعدم صدق الخروج عليه نظير ما لو حلف لا يدخل هذه الدار فدخل
 هذه الدار فدخل إحدى رجله واعتكافها فإنه لا يحنث عملا بالأصل فيها
 أو أفاده من رفاقه يخرج رجلاه واعتكافها فقط بحيث لو زالت سقطت ضرب
 بخلاف ما لو اعتكف عليها بخلاف ما لو دخل المسجد بأحدى رجله واعتكف
 عليها ونوى الاعتكاف فإنه لا يحنث استصحب بالأصل فيها **قوله** وخروج
 من المسجد أي مع العهد والاختيار والعلم بالتحريم كما مر **قوله** بلا عذر أي
 من الأعذار الآتية كما خرج لشيء يمكن منه في المسجد وإن قل زمنه لما فاتته
 اللبث إذ هو في زمن الخروج غير معتكف والأكروان أمكن في المسجد لكنه
 يستحب منه عادة بخلاف غيره **قوله** أو لاقامة حد متعلق بخروج ولو عبر
 بالعقوبة لكأنه أولي لشوئها التعذيب **قوله** ثبت أي موجه بأقراره
 فينقطع به التتابع لتقصيره وقوله لا بيينة أي لا أن ثبت موجه بيينة
 ومثلهما القضا بالعالم أن يجوز ناه إذا الجرعة لا ترتب لاقامة الحد
 فلا ينقطع التتابع بذلك حيث أتى بالموجب قبل الاعتكاف فإن أتى به
 حال الاعتكاف كان قد في غيره انقطع التتابع بذلك **قوله** لتقصيره أي
 بالخروج المذكور وبالأقرار وعدم الوقف أو أوائت اعساره وهو علة
 للثلاثة المذكورة ويعلم منه أن كل من خرج منعت بها بحق كالزوجة والعهد
 المختلفين بلا إذن ينقطع تتابعه **قوله** كالردة أي يبطل بها الاعتكاف
 من حيث تتابعه أما نفس العمل فلا تبطله إلا إذا انفصلت بالمشقة أو ما ثوابه
 فيبطل كما مر **قوله** في أفساد الأخيرين وهما الحيض والنفاس **قوله** أن تخلو
 المدة أي إذا نذرت المرأة أن تعتكف مدة ثم طرأ عليها في أثناءها حيض
 أو نفاس نظرا كانت المدة تخلو عنها انقطع الاعتكاف بها لتقصيرها بنذرها
 تلك المدة مع إمكانها أن تنذر أكثر منها وإن كانت لا تخلو عنها كما
 ينقطع بها وضابط المدة التي تخلو عن الحيض فالباقي تكون خمسة
 عشر يوما فأقل والمدة التي تخلو عن النفاس فالباقي تكون تسعة
 أشهر فأقل إذا كانت غير حائلا ونذرت أن تعتكف عشرة أيام مثلا
 ووقع منها النذر قبل شهرها التاسع من حملها فأحرث الاعتكاف إلى أن

مطلقا

بقدر الشهر اقل من عشرة ايام فانه ينقطع **ههه** بنفا سها بخلاف بالو نذرت
 شهرين او اكثر و اعتكفت فلا ينقطع بذلك اما الاكثر من خمسة عشر
 ولو لم يحطه ومن التسعة اشهر لغير الحامل فلا تخلو عن ذلك لان اقل الطهر
 خمسة عشر وما زاد عليها يحتمل طروق الحيض فيه او قرره شيخنا عطية
 وعبارة مروضه بجمع المدة التي تخلو عن الحيض غالباً بالاكثير من خمسة عشر
 يوماً و تبعهم المضمون ونظر فيه اخرون بان العشرين واثلاثه والعشرين
 تخلو عنه غالباً اذ هي غالب الطهر فكان ينبغي ان يقطعها وما دونها الحيض
 ولا يقطع ما فوقها و يجب عنه بان المراد بالغالب هنا ان لا يسع زمن اقل
 الطهر الا اعتكاف لا الغالب المفهوم مما مر في باب الحيض ويوجه بانه متى
 زاد زمن الاعتكاف على اقل الطهر كانت معرصة لطروق الحيض فعدت
 لاجل ذلك وان كانت تحيض وتطهر غالب الحيض والطهر لان ذلك الغالب
 قد تجزى اهو وهو صريح في ان المعتكف غالب عادة النساء وهو الظاهر كما مر
 وقال الزبيري تعتبر عادتها فقط فاذا نذرت عشرة ايام مثلاً متتابعة فاعتكفت
 عشرة في وقت يطرقها الحيض فيه فطهرتها انقطع تتابعها وان نذرت شهر
 واعتكفت فطهرتها الحيض فيه وكان عادتها الطهر شهراً انقطع تتابعها
 ان اعتبر عادتها ولو اعتبر عادة غالب النساء لم ينقطع **قوله** ولا يجوز
 في هذا هو الطرف الثاني كما مر اي يحرم اخذ من تقبيله بالواجب لان
 المنسوب يجوز قطعه وان كان ما يبطل الواجب يبطله **قوله** خروجه
 اي المعتكف وقوله منه اي المسجد **قوله** اذا كان اعتكافه واجبا اي بنذر
 وهو مقيد بعبادة متتابعة كعشرة ايام متتابعة او مقيد بعبادة متتابعة
 الشهر فخرج المنسوب والمندوب والمطلق والمقيد بعبادة لم يشترط تتابعها
 ولم يقيد كطله على اعتكاف شهر فهذا كله لا يحرم الخروج من المسجد
 في اثنايه واما قول الخطيب على الغاية ولا يخرج من المسجد في الاعتكاف
 المندوب ولو غير مقيد بعبادة ولا تتابع ففناه انه لا يخرج مع بقائه على الاعتكاف
 فلا ينافي جواز خروجه مع عدم بقائه على ذلك حيث لم يفرض على الفور
 على ما مر **قوله** قبل ان ينقض اي الاعتكاف على تقدير مضاي اي موته **قوله**
 وان امكن فيه اي بغير مشقة وقوله لم يمكن فيه اي بان لا يكون في
 المسجد ما **قوله** بخلاف الاكل اي فانه قد يسكن ويتنق عليه ويؤخذ
 من ذلك ان محل جواز الخروج له اذا كان المسجد يكثر طارقه ولم يكن

قوله ان لا يسع
 صوابه استقام
 لا اهو ومن

قوله

مختصا

مختصا بجماعة معينين فان كان طارقه او كان مختصا بمن ذكر المجاورين
 في الاثر لم يخرج الخروج له **قوله** وطى البول او الفارط او مانعة خلوف فتجوز
 الجمع قاله رومنها الرجح يظهر ان لا بد منه وان كثر خروج وجه العارض نظراً
 الى جنبه ولا يشترط ان يصل لحد الضرورة **قوله** فقلها اي الحاجة
 وقوله في سقاية المسجد هي ما جعل لقضا الحاجة ويقال لها التبيضة في
 لاسقاية الشرب ومحل عدم تكليفه ذلك حيث كان يحتشمها بان كانت
 عامة وهو ممن تحتل مروته بقضا حاجته فيها فان لم يحتشمها لكونها
 مصنوعة مختصة بالمسجد لا يدخلها الا اقل ذلك المكان او لم تحتل مروته
 بذلك لم يخرج له الخروج اهو اذ ادهم **قوله** ولا في دار صدقة اي كافيته من المنفعة
قوله الا ان تغاضى المسجد الى ضابط التفاضى ان يتذهب الكثرة
 الوقت المتدور في التردد الى الدار بان يكون زمن التردد اذا الفقهاء اكثر
 من زمن المكث في المسجد فلا يضبط التفاضى بالعرف ولا يعتبر كل يوم
 على حدته على المعتكف فيها **قوله** الا ان يجد استئذان المستثنى قبله وهو
قوله الا ان تغاضى المفيد عدم جواز الخروج عند التفاضى والمفنى الا
 ان لا يجد الي فلا يضطره البعد وقوله لا يليق اي او وجد ولكن لا
 يليق الي **قوله** ولا بعدل الخ قيد ثمان في جواز الخروج الى داره فهو
 معطوف في المعنى على قوله الا ان تغاضى فكانه قال له الخروج الى داره
 بقدر عدم التفاضى وان لا يكون له دار اخرى اقرب منها وعبارة المنهج
 وشك لا يخرج وجه التبرز ولو بدا له لم يغضى بعد ما من المسجد
 وله له دار اخرى اقرب منها او فحشى ولم يجد بطريقه مكانا لا تقا
 به فلا ينقطع التتابع به فلا يجب تبرزه في غيرة داره كسقاية
 المسجد ودار صدقة المجاورة له للمشقة في الاول والمنفعة في الثاني
 اما اذا كان له اخرى اقرب منها او فحشى بعدها ووجد مكانا لا يقا به
 فينقطع التتابع بذلك لاغتنايه بالاقرب في الاول واحتمال ان ياتيه البول
 في رجوعه في الثانية فيبقى طول يومه في الذهاب والرجوع **قوله** ولا
 يتا في اي لا يتبا اي هو حركته مستقلة وعبارة مروضه لا يكلف الا سراً
 بل يمتنع على سعيه فان تبا في اكثر من ذلك بطل كما في زيادة الروضة
 عن البحر اهو ولا يضطر فكل رضاء الحاجة كما مر ولا في كل مرة فقل ما جاز في المرة
 الاول **قوله** وله التوضي حينئذ اي حين خرج لقضا الحاجة قال في ثم المنهج

لذلك

الا انفصال العلم من قوله قربة اذ المتبادر منه ذلك لان المتصل لا يعلم الا فيه
 انه قريب **قوله** بخلاف خروج الحيض في اخذ الحيضات وقوله وخروج الرأب
 لغز الا اذا كان كنفوم واكل وشرب وهذا محترز اذ ان **قوله** لكن بقية عنه قال
 م ر و لم يتغير عنها الضبط البقيدة والاقترب الرجوع في ذلك للمعروف وان
 ضبطه بعضهم بكونها خارجة عن جوار المسجد وجاره اربعون دارا
 من كل جانب وبعض اخر بما جاور حريم المسجد **قوله** وجنابة اي غير
 مفطرة كما مر حتى يكون الاعتكاف صحيحا اما اذا كانت مفطرة فالاعتكاف
 باطل لما مر ان كل ما يبطل الصوم يبطل الاعتكاف **قوله** بشي اي مع شي
 او بالاملاية وقوله فلا يقطع الخروج له التتابع الاول ان يقول فيجوز
 الخروج له لان الكلام الا ان في ذلك لا في القطع وعدمه **قوله** الا ان يكون في الخروج
 من الحيض والنفسا على هذا على نسخة عنها بضم التنبيه وفي اخرى عنه وعليها
 فيكون الضمير عايد على الحيض فقط **قوله** يشق معها الاقامة في المسجد
 بان يحتاج لغرض وخادم وشرود طبيب او يخاف منه تلويث المسجد كالحمل
 وادله يدل وفي معنى المرض الخوف من لص او حريق حيث لم يجد مسجدا
 قريبا آمن فيه من ذلك فان زاد خوفه عاد المكان وبني على ما فعله **قوله**
 بخلاف ما اذا لم يشق ذلك بان كان المرض خفيفا كصداع وحصى خفيفة فلا
 يجوز له الخروج لاجله وينقطع به تناسله **قوله** وذكر القيد في الصحيح
 ان ذلك ليس بقيد بالنسبة للاغوا والجنون فلا فرق بين امكان حفظها
 في المسجد وعدمه فقد بالنسبة لجواز الخروج الذي الكلام فيه اما بالنسبة
 للتتابع فيقال ان امكان حفظها في المسجد بلا مشقة لخروجها او اخرجها بطل
 تناسله اعتكافها على المعتد فالقيد المذكور بالنسبة لذلك ولا يعارض ما ذكرناه
 اول من انه ليس بقيد لان ذلك بالنسبة لعدم جواز الخروج فاذا ذكره المحقق
 هنا من اعتداد كلام المصنف غير مناسب لان الكلام فيها يجوز الخروج له لا فيما
 يقطع التتابع **قوله** وعدة اي اذا كانت المراه معتلفة ثم طلقها زوجها او مات
 وجب عليها ان تخرج من المسجد لتعتد في بيتها لقوله تعالى لا تخرجوهن من
 بيوتهن فان لم تخرجن عصمتن وصح اعتكافها لان الحرمة لامر عارض لا لذات الاعتكاف
 وحسينه فالمراد الجواز في قوله سابقا ولا يجوز الخروج الا لاشياء ما قابل الامتناع
 فيصدق بالوجوب **قوله** ليست بسبب المرأة قيدا وكذا قوله ولا قدر الا يقال
 حيث كانت مختارة للكلام كانت العدة باذنها لا ناقول الكلام سبب بعيد

لا يباشر العدة

لا يباشر العدة **قوله** بخلاف ما اذا كانت الا اي فمتنع عليها الخروج في هاتين
 الصورتين فتعتد في المسجد وان حرم عليها كما مر **قوله** بمشيتها اي بان
 قال لها طالق نفسك ان شئت ويشترط جوارها فورا وكالتعليق ما توضح
 فوض الطلاق اليها فطلقت نفسها **قوله** وهي معتلفة جملة حاله من الضمير
 في قالت وهي حال لازمة **قوله** وبخلاف ما اذا قدر الزوج اليه كان اذن لها في عشرة
 ايام ثم مات او طلقها قبل مضي خمسة منها مثلا فخرجت حينئذ فلا يجوز لها
 ذلك وينقطع به التتابع لان المدة استحققت قبل العدة فعدت فيها في وجهها
 الا ان يغدر عذرا لانه لا يلزمها الاعتداد في بيتها الا اذا انقضت مدة اعتكافها
 المقدرة لها وكذا لو اعتكفت بغير اذنه ثم طلقها واذا نكحها في اتمام
 اعتكافها فلا يجوز لها الخروج وينقطع به التتابع **قوله** وفيه مثله فصد
 وحجامة لا يمكن تأخيرها **قوله** وصوفى قاهر اي شخص قاهر او مكره
 على الخروج اي خاف ان يضربه مثلا فيجوز له الخروج وقوله بغرض
 متعلق بقاهر بخلاف ما اذا كان بحق تزوجة وعبد اعتكفا بلا اذن من
 فقضاءه انه لا يجوز لها الخروج وليس كذلك بل يجب عليها في المفهوم
 معطل نعم هو صحيح بالنسبة للقطع فانه اذا كان بغرض حق ينقطع
 به اعتكافها **قوله** وخوف ان يهدم المسجد اي بان علم ذلك او ظنه ولم
 يبق منه محل يجلس فيه وان لم يهدم بالفعل كما قرره شيخنا عطية
 مقرر شيخنا الحفني انه لا بد من الهدامه بالفعل ثم ان كان اعتكافه في
 متناجعا لزمه الذهاب فورا المسجد اخر من البلد ليعتم فيه او غير متناجعا
 جاز له انتظاره في المسجد الاول **قوله** وقوع تغير بقمه القوم وكسر القفا
 مصدر كزفير وشهيق بمعنى هجوم العدو اي خوف ما شئ من وقوع
 الهجوم بالفعل فهو واقع ولكن خاف ان يصل له منه ضرر وليس
 المراد خوف ان يقع التغير كما توقع فاضافة خوف لما بعده على معنى من
 الابتدائية ووقوع لما بعده من اضافة الصفة للموصوف اي تغير واقع
 اي حاصل بالبلد كان احاط الكفار بها فذات الوقوع ليست علة بل
 الخوف الناشئ منه ولذا قدره الشافعي ازال ما ذكره عار لا تمام **قوله**
 لانه كان يمكنه ان يفلو اقيمت في غير مسجد لضيق مسجد البلد او لعدمه
 او حدث مسجد بعد اعتكافه كان عذرا وليس من العذر ذهابه لبلد
 اقامتها لعدم ضيقها في بلده اذ ليست واجبة عليه حينئذ **قوله** وازالة

والا
3

شهادة اي عند القاضي **قوله** يمين اي الركن والاداء بتفصيل المذكور في
 نسخة تميمنا عليه بتفصيل المونة **قوله** في الثانية اي سائلة
 الاداء وقوله ان تعين التحمل اي تحمل الشهادة فيها اي الثانية ايضا اي
 كالتعين الاداء **قوله** اي والآباء لم يتعين عليه واحد منهما او تعين عليه
 احدهما دون الآخر بطل التعان كما هو اذا تعينا واحدا او هاهنا المسجد وانما
 لم يجب الاشهاد على شهادته للشقة اذ لا يتيسر كل وقت من يشهد عليها
 بطلان التعان عند تعين الاداء فقط اذ التحمل بعد الشروع في الاعتكاف اما لو حمل
 قبله فلا يبطل التعان بخروجه للاداء وان كان متبرعا بالتحمل وقوله لا في الشق
 الاول وهو ما اذا تعين عليه التحمل لم يتحمل بدعيته اي بطبعه واختياره بل
 بدعية الشق لانه قهره على ذلك وقوله بخلافه في الثاني اي ما بعد الاضاد في شقة
 صور كما مر فانه حمل فيها بدعيته فلم يعذر في الخروج للاداء فونه ان من حيلة
 الشق الثاني تعين التحمل دون الاداء وهو حينئذ مقهور لم يتحمل بدعيته فكان
 الاول ان يعلق بما علق به من روعه بانه ولو خرج لاداء شهادته تعين عليه حملها
 واداءها لم ينقطع تناسله لا يضطره الى الخروج والى سببه بخلافه ما اذا
 لم يتعين عليه شئ منها او تعين احدهما فقط لانه ان لم يتعين عليه الاداء
 فهو مستغن عن الخروج والا فحملها لها انما يكون للاداء فنه باختياره وفيه
 الشق الثاني اذا حمل بعد الشروع في الاعتكاف والافلا ينقطع الاول كما
 لو نذر صوم الدهر ففوته بصوم كفارة لرسته قبل النذر ولا يلزمه
 القضاء **قوله** لفعل احتلام ليس بقيد وعبارة من كفعل جنابة والزالة
 نجاسة ورمافا من جنابة في كلامه شاملة للاحتلام ولا ينال بغيره او على غير
 مفرد او ولادة وكما تفصل في ذلك التمسك ثم قال ولا يجوز الخروج لنوم او فعل
 مخوف حقة كما ذكره الحنفية **قوله** وان امكن في المسجد اي سوا المكن في المسجد
 اي سوا المكن او لم يمكن تمكن ان امكن فيه بلا مكن كان غطس
 ببركة فيه وهو ما ش او طار كان خروجه جائزا ويلزمه حينئذ ان يبادر
 به لئلا يبطل تناسله وان لم يمكن اصلا او مكن مكن مكن كان
 واجبا لان مكنه في المسجد مقصودة ام افادته في المنهم وكلامه هنا محتمل
 لذلك كله **قوله** واذا زال ما ذكر اى مالا ينقطع تناسله بالخروج لشيء منه عار
 للناس اي ان لم يكن خرج من الاعتكاف ولا يلزمه عند العود تحديد **قوله** على الفقه
 متعلق بما دافان لم يعد على الفور انقطع التعان وتعذر البناء **قوله** ويقضي اي من

كعتكاف
3

خرج لالا

خرج لالا يقطع التعان بغير شرط وهذا هو الطرف الثالث كما مر وقوله
 ما فات اي من زمن وفي المكن والعدة ونحو ذلك وقوله غير وقت قضاء الحاجة
 ومثلها كل ما قصر زمنه كفعل جنابة ونحو ذلك واذا كان **قوله** وغير الزمن
 المصروف الى الميزان ذلك هنا وذكره في المنهم بقوله ولو شرط مع تناسله
 خروجا لعارض مباح مقصود غير مناف للاعتكاف مطلقا سلطان لعذر تفرج
 جميع الشرط لان الاعتكاف انما يلزم بالالتزام فيجب بحسب ما التزم فلو
 عين نوعا او فردا لعبادة المرضي او زيد خرج له دون غيره فلو اطلق العارض
 او الشغل خرج لكل منهما ديني كالحجعة او رخصي مباح مطلقا لا مبدى بخلاف
 غير العارض كان قال الان يبطل في خلاف العارض المحرم كسرفة وغير
 المقصود كتنسره والمنافى للاعتكاف كحجاء فانه لا يصح الشرط بل لا ينقد
 فذره نعم ان كان المنافى لا يقطع التعان كحجاء لا يخلو عنه معرفة الاعتكاف
 غالبا صح شرط الخروج له ولا يجب تذكر ذلك زمن العارض المذكوران
 عين مدة لهذا الشهر بان قال الله علي ان اعتكف هذا الشهر الا في اخرج
 للقاء السلطان مثلا فلا يقضى زمن ذلك العارض لان النذر في الحقيقة
 لما عداه فان لم يعينها كسهر بان قال الله علي ان اعتكف شهرا متتابعا
 الا في الا فاعتكف اياما وخرج لما ذكر وجب قضاء زمنه لتقم المدة ويكون
 فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة فان التعان هو
 لا ينقطع به فان قال الله علي ان اعتكف شهرا متتابعا ولم يستثن
 فاعتكف اياما ثم خرج للقاء السلطان مثلا انقطع التعان فيستأنف
 فالاحوال ثلاثة امر افاده في شئ المنهم بزيادة قال قال ويصح شرط هذا
 العارض في الصلاة والصوم كان يقول نويت صوم هذا اليوم الا ان
 طرأ لي شغل كذا او اجاني ما اكله **كتاب**

في الصلاة والصلوات

النسك عبر غيره بكتا الحج والعمرة وغيره بالنسك
 لانه صار علما بالقلية الحقيقية فكيفها لكونه قد سبق له استعمال
 في غيرها اذ هو في الاصل في مطلق العبادة من صلاة وغيرها وهو من
 الشرايع القديمة بل ما من بني الاوج خلافا لمن استثنى فعودا وصالحا
 وروى ان سيدنا ادم عليه الصلاة والسلام حج اربعين سنة في الهند
 ما شيا وسيدنا عيسى يجتهد انه حج قبل رفعة الى السما وانه حج حين
 ينزل الى الارض وجاء ان الملايكة طافوا بالبيت قبل سيدنا ادم بسبعة

الاف سنة والصلاة افضل منه خلافا للقاضي حيث فضله على سائر
العبادات لا شتماله على المال والبدن والجهنم على انه فرض سنة
وقيل سنة خمس وجمع بينهما ما الغرض وقع سنة خمس والطلب انما توجه
سنة ست وقيل فرض قبل الهجرة وهو خلاف المشهور وبعث عليه الصلاة
وسلام ابا بكر رضي الله عنه سنة تسع في الناس واما خريسا سيد الصحابة
كعقبا بن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما من غير شغل بحرب ولا عدو حتى
يجمعوا عليه الصلاة والسلام سنة عشر وكل هذا دليل لوجوبه على
التراخي وهو حيث كان مبرورا يكفر الكبار والصغار حتى التفتت
اي حقوق الامم على المقعد بشرط ان يموت في سنة او بعده وقيل
تكملة من اداها امان رجع سالما وتكفي منه ثمرات فانها لا تسقط
عنه وتكفي ما ذكر بالنسبة للاخرة ابا بالنسبة لأمور الدنيا فلا
حتى لو لم يجمع لا تقبل شهادته الا بعد الاستبراء سنة ولا يجد قاذفه
لان الفرض اذا انقضت نسبه ثلثه ونظير ذلك ما قالوه في قوله عليه الصلاة والسلام
التائب من الذنب كمن لا ذنب له والتكفير يحصل بالجمع وان لم يتحصه بعبادة
لانها تكفر استقلا لا بدون جمع ثم اعلم ان النكاح اما فرض عين على من
لم يجمع بشرط او كفاية على جميع المسلمين لأحيا الكعبة كل سنة ولا يشترط
في العدد والمحصل لهذا الفرض قد يخص ببل المدار على وجوده من بعض
المكلفين ولو اوصاف في كل سنة مرة او تطوعا ويتصور في الارقاء والصباح
اذ فرض الكفاية لا يتوجه اليهم فلا يسقط الاحياء بفعلهم عن المكلفين على المقعد
كرد السلام وصلاة الجماعة والجمعة بخلاف صلاة الجنازة وفرض الجهاد وان
لم يفضايل لا تخص منها خبر من جاء حاجا يريد وجه الله تعالى فقد غفر له
ما تقدم من ذنبه وما تأخر ويشترط فيه دمه وحسنه وقضى سنة وسلك
الناس من لسانه وبده غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وانفاق الدرهم الواحد
في ذلك يعدل الف الف فيما سواه رواه الترمذي وروى ابن حبان عن ابن عمر ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الحاج حين يخرج من بيته لم يخط خطوة الا
كتب الله له بها حسنة وحط عنه بها خطيئة فاذا وقفوا عرفات
باهي الله تعالى بهم ملائكته يقول انظروا الى عباده انوني شعفا عند
استهدم في غفرت ذنوبهم وان كانت سلكوا فطر السبل ورسلا في
واذا رمي الحجار لم يدر احد ما له حتى يتوفاه الله تعالى يوم القيامة واذا

منه

ثبت

حلقة شعرة

حلقة شعرة فله بكل شعرة سقطت من راسه نور يوم القيامة
واذا قضى اخر شعرة بالبيت خرج من ذنوبه كيوم ولدته امته اذ وفي
الشفاعين سعدون الخولا في ان قوما توجهوا بالمسجد مكان بالقيروان فالتكلم
ان كتابا قتلوا رجلا فاضرموا عليه النار فحول الليل فلم يعمل فيه وبقي
ابيض اللون فقال لعلة حج ثلاث حج قالوا نعم فقال هذا امصدق حديث
من حج حجة ادى فرضه ومن حج ثمانية ادى ربه ومن حج ثلاث حج حرم الله
شعره وبشره على النار وورد ان البيت الحرام يحججه كل عام سبعون
الف من البشر فاذا انقضوا من ذلك انهم الله عز وجل من الملايكة
واذا زادوا على ذلك يفعل الله ما يريد وان البيت المحجور في السما الزاوية
حج اليه الملايكة كما يحج البشر الى البيت الحرام **قول** من حج وحجرة ويجب
كل منهما بالشرط الاثنية مرة واحدة باصل الشجر ويجب اكثر من
ذلك ليعارض كندر وتضا عند افسار التطوع ووجوبه على من استطاع
التراخي فيجوز تأخير عن سنة الامكان بشرط ان يعزم على الفعل بعد
الاستطاعة وان لا يتضيق بنذر او عقيب او فساد فلو قال الله تعالى
ان حج حجة الاسلام في هذا العام او خاف غنصا بعد عامه او افسد سنة
وجب فعله في ذلك العام في الاولين وفي العام القابل في الاخرة ولا يقضي
الحج عن العمرة وان اشتمل عليها لانها اصلان بخلاف الفحل فانه يقضي عن
الغرض لانه الاصل والوصوب له عنه وذلك لانه كان الفحل واجبا لكل
صلاة بالنسبة للحديث الا صغر فشرع الوضوء لكل صلاة بدلا عنه
تخفيفا ثم سقط وجوبه لكل صلاة وبقي التمسك على الاصل **قول** بفتح الحاء
وكسر هاء وهما قرى في السبع في قوله تعالى والله على الناس حج
البيت وقوله لغة القصد اي المقصود كما قيد به بعضهم بالصحة
خلافا **قول** قصد الكعبة اي مع الافعال فلا يرد انه يلزم على كلامه
حصول المحل بمصر مثلا بمجرد قصد الكعبة ولو قال الافعال المقصودة
لكان اول لان الاركان الاتية لها لا المقصد اذ هو امر قلبي فحاصلها انما
له على طريق المجاز وعبارة روم وشرا قصد الكعبة للافعال الاتية
واعترض بانها نفس الافعال الاتية واستدل بخبر الشيخ عرفة ومعلوم
ان الموافق للمقابل الاول من ان المعنى الشرعي يكون مشتملا على المعنى
اللفظي بزيادة ولا دلالة له في الخبر لان معناه معظم المقصود منه عرفة لكن

يعرّفه هو لهم اركان الحج خمسة اوستة ويجاب بان هذه اركان المقصود
الذي هو الحج فثبتت اركان الحج على سبيل المثال انه باختصار **قوله** للنسك
الاي بيانه هو اركانه وواجباته الاربعة وهو فصل الحج للهرة وعقد ايقال
في العمرة والنسك الا في بيانه فيها اركانها الاربعة وواجباتها اربعة اركانها
في كل قيد يخرج للاخر فقط ما يتقدم من الحج وطها فيها وان احتد القضا
مختلفا معنى **قوله** لغة الزيادة ان لو كانت لكما عامرا ولا خلا فالن
خصه بالاول اخذ من مادة العمرة وقوله وشرا وقصد الكعبة اي او نفس
الافعال المقصودة على ما مر **قوله** وانما الحج والعمرة لله قيل حكمه الامر بالان
بها لله تعالى انه كما لا يقصدون معها التجارة فيستحب لقاصد الحج ان
يكون خاليا من التجارة في طريقه فان قصد حجاج الحج صححجه وامانجه
فينظر فيه للبا عت ان غلب الباعث الاخرى اغتبط بقدره الا فلا ثبات
اصلا على المقصد وقيل ثبات خند دون ثواب كفتي عن التجارة ويحب عليه
ان يقصد بالحج وجه الله تعالى والافلا ثواب له فقد روى الخطيب البغدادي
عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ياتي على الناس زمان يحج
اغنيا وهم للنزعة واوسا طهر للتجارة وقرأوه للربا والسعة وفقر اوطر
للمسئلة ولهذا كان عمر بن الخطاب يقول الوفد كثير والحج قليل وعن ابن عمر
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا كان يوم عرفة غفر للحاج المخلص
فاذا كان ليلة المزدلفة غفر الله تعالى للتجار فاذا كان يوم منى غفر الله
تعالى للحمالين فاذا كان عند جرة العقبة غفر الله تعالى للسوا ويستحب
ان يحرس على مال حلال ينفق في سفره فان الله طيب لا يقبل الا طيبا
وفي الخبر من حج بالحرمان اذ الى قبله لا لبك ولا سديدك ونجك مرفوع
عليك ومن حج بمال مقصوب اجزاه الحج وان كان عاصيا بالقبض وقال
احمد لا يجزيه **قوله** اي ايتوا بها تامين اي مستجيبا لشروط والاركان
ودفع بهذا ما يرويه ظاهر الآية من ان الواجب انما هو اتمامها بعد
الشروع فيها واما الشروع فليس بواجب وبهذا التاويل صارت
الاية ناطقة بوجوب الابتداء والاتمام لان تامين حال مقيدة لما قبلها
والقصد الامر بكل من القصد والمقيد كما يدل لذلك قراءة بقصه وقبوا
الحج بالقاف **قوله** وشروط وجوب الحج الى هذه خمس مرتبة من مراتب
خمس اولها الصحة المطلقة من التقييد بالباشرة والوقوف عن فرض الاسلام

والوجوب

والوجوب وشروطها الاسلام فقط فلا يصح من كافرا صلى او مرتدا لعدم
اطلنته للعبادة ولا يشترط فيها تكليف قولي بال ولوقتها ذواته وانما
يود نسكه او احرم به احرام من صغير ولو ميز او عن مجنون بان ينوي
جعلها محرما فيصير من احرام عنه محرما بذلك ولا يشترط حضوره
ومواجهته وقت الاحرام وخبر عن ذكر المكفي عليه فلا يحرم عنه غيره
لانه ليس بزايل العقل وبروه مرجح على القرب ويؤخذ من ذلك انه ان
لم يرتج بروه كان كالمجنون فيحرم عنه وليه ومثله السكران من
ثانيها المباشرة وشروطها مع الاسلام التميز فليس احرام باذن في
من اب ثم جرد من روي ثم حاكم اوقيه لا كافرا ولا غير مميز ولا مميز لم
ياذن له ولله ثالثها صحة النذر وشروطها مع الاسلام والتميز بالوق
رابعها الوقوف عن فرض الاسلام وشروطها مع الثلاثة المذكورة الخمسة
ولو غير مستطاع فيجزي ذلك من فقير لا صغير ورفيق ان يحل بعده
فان شكلا قبل الوقوف او طواف العمرة او في اثنائه احرامها واعادها
السي ان لم يربعا بعد طواف القدوم **قوله** واستطاعه اي بالبدن
والمال او بالمال فقط في حق المعضوب ويستعمل لان بالمال في كثير
مستطاعا لم يجب عليه الحج لكن اذا فعله اجزاه **قوله** وهو اي وقت
الاحرام بالحج الاربعة الدخول فيه فهذا الزمن الكلي زمن الاحرام اما
بقية الافعال فلها زمن مخصوص من هذا الكلي وليس كله زمنا
لها وقد فسرا بن عباس وغيره من الصحابة قوله تعالى الحج اشهر
معلومات بذلك اي وقت الاحرام به اشهر معلومات واحلاق الاشهر
على شهرين وبعض الثالث تغلبا ليقض الشهر على كله او اطلاقا للحج
على ما فوق الواحد وقوله شوال الحج يؤخذ منه انه يصح احرامه بالحج اذا صاف
وقت الوقوف عن ادراكه وهو كذا حيث كان متمكنا من ايقاع بعضه
في الوقت بخلاف نظيره في الجمعة لبقا للحج حاجا بوقت الوقوف بخلاف الجمعة
فانها اذا خرج وقتها لا تبقى جمعة بل تنقلب ظهرا فلو لم يتمكن من ذلك
كان كان بمصر واحرام بالحج ليلة النحر لم ينعقد حجها على المقيد بل ينعقد
عمرة وان كان من اجل الخطوة ولا ينظر لحرق العادة **قوله** ودوا القعدة
بغير الفاق اقص من كسرها من بذلك لقصه وطعن عن القتال فيه
وقوله وعشر ليال اما الايام فتسعة فقط فلو احرم بالحج قبل يوم النحر

بالحكمة ووقف بعرفة واتي سبعة الاعمال اجزاه ذلك **قوله** من ذم النبي بكسر
 الهمزة فصيحاً من ذم النبي بكسر الهمزة وفتح الهمزة او المنة منه فأت
 الحجة بالمنة وكسر الهمزة وكل منها يقع فيه **قوله** وذلك ان
 اشتراط الشروط المذكورة للاجماع وقدمه له في جميعها بخلاف الآية
 فانها خاصة بالاستطاعة ولم يقدّمها ويقبها دليل على اصل وجوب الحج
 لا خلافاً في اعراضها فعلى بعض الوجوه لا تنجز الوجوب المطلوب وعامة
 ما قيل في اعراضها ان حج مبتدئ وله حنيفة ومن استطاع بدل مخصص ولا
 يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه باجتناب وهو المبتدئ لانه
 في ثمة التقديم والربط محذوف اي من استطاع منهم والتقدير وجوب البيت
 واجب لله على الناس المستطيع منهم واليه متعلق بسبيل الطريق
 اليه وقيل من مبتدئ حذوف وقيل شرط جواز الحج والتقدير عكسها
 فانه يجب عليه الحج او فليحج ويلزم على هذا وجوب الحج على جميع الناس
 لانه تم الكلام عند قوله والله على الناس حج البيت واما ما بعده فهو كلام
 مستأنف وقيل ان من فاعل بالمصدر ويلزم عليه ان المعنى ويجب لله
 على الناس ان يحج المستطيع وهو فاسد لان النساء لا يجب عليه فعل
 غيره اذ ليس في قوله هذا ان جعلت في الناس للاستغراق فأت
 جعلت للعهد الذكري اي الناس الذين جرم ذكرهم وطهر المستطعمون
 لم رد ذلك وتوجيهه ان رتبة المبتدئ ومتعلقاته التقديم والتقدير
 في البيت المستطعمون حق ثابت لله على الناس المذكورين بل هذا
 اول من جعله للاستغراق ولما اذكر اليهود وجوبه نزلت فوضعه
 ومن كسر موضعاً ومن لم يحج تأليفاً لوجوبه وتعليقاً على تاركه فتسمية
 تركه كفراً من حيث انه فعل الكفرة او هو محمول على تاركه
 محذور لوجوبه كحديث من مات ولم يحج فليمت ان شاء الله او نصراً
 والضيق في اليه للبيت او الحج والسبيل الطريق وهو الزاد والراحلة فلو كان
 من ارباب الخطوة لم يجب عليه الحج على المعتد لانه هذه حالة خارقة للعادة
 والامور الشرعية منافعها على العرف المعتاد واذا حج الصبي كتب له
 ثوابه كغيره من الطاعات ولا يكتب عليه معصية بالاجماع **قوله** فلا يجب
 على كافر اي ولا يصح منه ولا عنه لتقديم اهليته للعبادة وقضية كلامه
 صحة حج مسلم بالتبعية وان اعتقد الكفر وهو ظاهر اذا اعتقاده منه

لغونه

لغونه ان اعتقده مع احرامه لم يعتد لان غايته انه كنية الابطال
 وهي هنا كنية في الابتداء دون الدوام **قوله** بالمعنى السابق في الصوم
 اي بمعنى انه لا يطالب به من ادى اليه وان كان من اهل البيت لا يطالب
 انه يحاقب عليه في الدار الاخرة بناء على الاصح من انه مخاطب بفروع الشريعة
 المجمع عليها كما مر **قوله** فلا اثر لها اي لا استطاعته في الكفر الاصل وقوله
 بخلاف امرته محترماً اصلي **قوله** يستقر في ذمته الى فاته مات مرتد لم يحج
 عنه لان ماله صار فيا وان اسلم حج عن نفسه ان تمكن فان مات بعد
 الاسلام وقبل التمكن حج من تركه واستشكل اعتبار استطاعته في الردة
 على القول بزيوالملك بها اما على المعتد من انه موقوف فلا اشكال **قوله**
 في الردة قد يندلج لانه محل التوقف اذ لو استطاع في الاسلام ثم ارتد وجب
 عليه من باب اولي وفيه التفصيل التقديم ولكن هذه ليست محل نظر لانه
 لم يجب حينئذ الاعلى **قوله** ولا على غير مكلف الى عبارة ثم المنهج الاعلى
 غير من كسائر العبادات ولا على صبي مميز لعدم بلوغه ولا على سفيه
 رفق لا سيما فعه مستحقة لسيده وليس مستطاعاً **قوله** ومن لا
 استطاعة له فان تكلف اجزاه قال في المنهاج فيحتمل من فقر لا صغير
 ورقيق وقدم ذلك **قوله** قبل مجيئه اي وقت الحج كان استطاع في رمضان
 ثم افتقر قبل مجيئ شوال **قوله** بقدر حجهم اي اهل بلده المعلومين من
 المقام وان لم يتقدم لهم ذكر اي يشترط في الاستطاعة ان توجد فيما
 بين ان يها اهل بلده الحج وعودهم اليه وان افتقر في غير ذلك فليس
 يستطاع في جزآن ذلك ثم يجب عليه وان استطاع في غير فاذا كان
 عنده مال مستطاع به وتلف قبل رجوع اهل بلده الى وطنهم لم يستقر
 الوجوب عليه بخلاف ما اذا استمر عنده حتى رجعوا الى وطنهم بعد
 ذلك فيستقر عليه حينئذ ويجب على التراجي **قوله** لمن يعتبر في حقه اي
 وهو الشخص الذي قصد الذهاب والايات اما من قصد الاقامة بكة
 فيعتبر في حقه الاستطاعة مدة الذهاب فقط وذلك انه في الصورة
 الاولى لو خرج مع اهل بلده لا افتقر الى المال الذي يرجع به الى بلده بخلافه
 في الثانية **قوله** فيحتمل الاحرام بها في اي وقت شاء وذلك لوروده في
 اوقات مختلفة في الصحيح فقد ورد انه عليه الصلاة والسلام
 احرم اربع عشرة مرة في رمضان وعشرة في شوال وعشرة في ذي القعدة

وعمره في رجب وفي رواية ثلاثة شتات في ذ القعدة وواحدة في رجب **قوله** نصر
استدركت على قوله في اي وقت شأوا اسم الاشارة للاشارة للحرام بالعمرة **قوله** علم
المقيم يعني ليس يقيد بل متى كان عليه شيء من بقية اعمال الدنيا امتنع عليه الاحرام
بالعمرة وان لم يكن يقيد فلا يجوز الاحرام بها وعليه شيء من اعمال الحج فاذ احرام بها
قبل النفر الاول اي الانتقال من مكة في ثلثي ايام التشريق او بعد النفر وقبل
التحلل الثاني فانه لا يصح الا بقا اثر الاحرام وطهور الري والمبست كبقائه
ولا متناها داخل العمرة على الحج ان كان قبل التحليلين ولتحريمه عن التناقل
بها ان كان بعدهما وقبل النفر لبقا الري والمبست عليه فانه احرام بها بعد النفر
الاول وقد تحلل التحليلين حان لان مبست الليلة الثالثة ورميها سقطان
اي النفر الاول به ومثله بعد النفر الثاني بالاولى ويمتنع الاحرام بها ايضا في صورة اخرى وهي
ما اذا كان محرما بعمرة لان العمرة لا تدخل على العمرة قاله من رثى قال لو عتق
حجتان في عام واحد اي من شخص واحد لعدم إمكانهما منه وامانه فمك
كان نذر حجة وعرض واستناب عن جميعها في سنة فتقع عنه **قوله**
لا اشتغال بالري والمبست اي اشتغال ذمته بهما وليس المراد الاشتغال
بهما بالفعل حتى لو احرم بها واشتغالها من النفر من منى او التي بها في وقت من
تلك الايام غير مشتغل فيه بري ولا مبست لم يصح ولا يمكن الاحرام بها ما عدا
من ابتاعه بالري والمبست ففقد اشتغاله بذلك انه مخاطب ببقية آثار الحج
فلم يقع منه ما دام مخاطبا به لبقا احرامه الذي هو كقضاء نفس الاحرام كما
الاولى في التحليل لا بقوله لبقا اعمال الحج لانه عبارة عن اتمام المراد بالاشتغال بالفعل
قوله وانواع النسك اي الحج والعمرة قضيت انواع لكل واحد منهما اي اقسام كل
باعتبار رصفه من قضاها اربعة وهي ترجع لقسم فرض وهو الثلاثة الاول
ونفلا وهو الرابع ويتصور اجتماع الثلاثة الاول بان افسد عبده حجه ثم نذر
بعد عتقه واستطاعته حجا فعليه حجة الاسلام والقضاء والنذر بخلاف
ويتصور ايضا في صبي جامع عمدا اذا اصابه انه يلزمه القضاء فاذا اخرج
الى البلوغ ثم استطاع ونذر حجا لزمته الثلاثة فاذا اراد فعلها لزمه ترتيبها
هكذا بان يقدم حجة الاسلام لاضايتها ثم القضاء لوجوبه باصل الشريعة ثم النذر
لانه اهم من النفل فان خالف هذا الترتيب كان احراما بالنية وقوله عليه القضاء
اوبه وعليه حجة الاسلام لفت نيته فوقع على الترتيب المذكور وقد
نوى في هذه الصورة ما لا يقع لانه نوى شيئا ووقع من غير وقد نوى الشخص

مالا يصح

مالا يصح كان نوى صوما في رمضان عن غيره فانه لا يصح عنه لعدم نيته ولا
حاجته لانه لا يصح لانه لا يقبل غيره وقد نوى شيئا وحدا او حلالا او يفصل
غيره من لزمته الحجة واذرك اما ما بعد ركوعه لثلاثة فانه يجب عليه
نيته ويصلي الظهر وتكون نوى القصر ثم عرضه موجب الاتمام ولا خلاف في ما
ذكر حديث وانما لكل امرئ ما نوى لان المراد الغالب اذ الاصل ان النوى
ينوى ما يفعله ويفعل ما ينويه فلا يرد ما استثناه العقل **قوله**
وقضا اي الحج او العمرة ويتصور قضا وطا في صورتين الاولى فيما لو كانت في ضمن
قران فان كانت مفردة لم يتصور قضا وطا لان وقتها الابد وفيما لو نذرهما
في وقت معين ثم فات فانه يقضيها **قوله** ونفل ولا يتصور الا من العبد
والصبي لان فرض العبد والكفاية لا تتوجهان اليهم ولا يسقط بحجهم فرض
الكفاية عن المكلفين على المعتد كما مر اما الثلاثة الاوفاة وقعت من
البالغ لانقضاء الاقضاء ويؤدي النكاح اي الحج والعمرة باوجه اي كسبيات
قوله ثلاثة اي فقط ولهذا عبر به عن القلة في قوله باوجه ووجه الحصر فيها
ان الاحرام ان كان بالحج او بالعمرة او بالعمرة او بها معا فالقران
على تفصيل وبشرط لبعضها ساقى وعلم من ساقى هذا انه لو اتي بنسك
على حديثه لم يكن شتات من هذه الالوجه كما يشير اليه قوله النكاح
بالثنية اما اذا النكاح من حيث هو ففعل حصة اوجه هذه الثلاثة
المذكورة وان يحرم حج فقط اي لا يقع منه في عمره الاحرام او عتق بعد لا فعل
للاخر افاذهم **قوله** افراد الرفع خبر يثبت محذوف تقديره احدها او بالجر بدل
حاقله وبداهه لانه افضلها على ما ياتي **قوله** بان حج ثم يعتد اي يحرم بالعمرة
ولو من غير ميثقات بلده ثم ياتي باعمالها عقب احرامه وقوله ولو في غير اشهر الحج
اي فسمى حينئذ متمتعا وان لم يلزمه دم وان اتي باعمالها في اشهر الحج **قوله**
ثم يحج اي سوا احرم بالحج من مكة ام من ميثقات احرم بالعمرة منه ام من
مثل ميثقاته ام من ميثقات اقرب منه والتفصيل الاتي بين احرامه
من الميثقات وعدمه انا هو في لزوم الدم لافي التسمية وسمى الاتي
بذلك متمتعا لمتعه محظورات الاحرام بين النكاح اي انتفاعه
بفعلها بينهما ولا يقال ان هذه العملة جارية في المقد لا تانا نقول
علة التسمية لا توجب التسمية وقيل ليس بذلك لمتعه سقوط
العود للميثقات عنه اذ لو قدم الحج لتوجب عليه الخروج للاحرام بالعمرة الاتي

او عمره فقط

الحل اه افاد في شئ المنهج بزيادة **قوله** ولو في غير عامه لكن لا دم عليه
 هذا كما سياتي ومعلوم ان الحج انما يكون في اشهره ويستفاد من الظاهرين
 في الشان صور التمتع اربع **قوله** وقتران مصدر قرن يقرن كقصر ينصر
 من قرنت اذا جمعت بين الشئتين يقال قرنت بين البعيرين اذا جمعت
 بينهما بحبل والقارن الجامع بين الحج والعمرة يقال قرن بين الحج والعمرة
 قرنا جمع بينهما ويقال قرنا في لغة قليلة **قوله** ان يحرم بها اي في اشهر
 الحج وهذه هي الصورة الاصلية للقران اذا التفتة فيها فان بين النسكين
 في نية واحدة وكل فعل فعله في صورتين من طوافي وتسيي وحلق يفتق
 عن النسكين معاكس الصلوة ان ذلك للحج قصد للعمرة تبعالا لندراجها
 فيه وقيل لها ولا فرق في الصورة الاولى بين ان يقدم التلطف بالحج على العمرة
 او بالعكس **قوله** او يحرم بالعمرة اي الصلوة فلو افترقا دخل
 عليها الحج انعقاد احرامه به فاسد او قوله يحرم بالحج اي في اشهره فصور
 القرآن ثلاثة فقط **قوله** قبل شروعه اي ولو احتمل ان يكون ذلك
 بالحج قبل الشروع او بعده ضم احرامه لان الاصل جواز ادخال الحج على العمرة
 حتى يتبين المنع فصارت احرام وتزويج ولم يرد حل ما احرام قبل
 تزويجه او بعده فانه يصح تزويجه **قوله** في اعمالها اي في اول اعمالها وهو
 الطواف ولو بخطوة وعبارة المنهج قبل شروع في طوافي فهي اوضح من عبارة
 وبهذا القيد وهو قوله قبل شروع في اعمالها فارتقت هذه الصورة صورة
 التمتع السابقة **قوله** بان يحرم بالحج اي في اشهره لانه في غير اشهره ينقصد
 عمرة والعمرة لا تدخل على العمرة فليس ذلك من القاس بل صورته ان يحرم بالحج
 في اشهره ياتي بالعمرة واما قوله في شئ المنهج ولو في اشهره فاجاب عنه بان
 الواو للحال **قوله** لانه لا يستفاد من ذلك لانه اذا كانت مشفولة بالمال
 الحج بالاحرام به ومن جملة اعماله عمارة فليكون نيتها لا عمرة لان اعمالها منوية
 في ضمن الحج بخلاف القاس فان بعض اعمال الحج لم يدخل في العمرة فكانت
 نيتها بعد هذا معتبرة **قوله** بخلاف ادخاله عليها اي ولاه بمنع ادخال
 الضعيف على القوي كقراش النكاح مع قراش الملك لقوة الاول جاز ادخاله
 على الثاني دون القاس حتى لو تلح اخت امته جاز له وطبها بخلاف ما لو ملك
 اخت زوجته فانه يمتنع عليه وطبها حتى يحرم الاول كما سياتي قال في المنهج
 وشي وافضلها ان هذه الاوجه افراد ان اعتمر عامه اي فيما بقي من شهر ذي الحجة

وهو العشرون

قوله ولو في غير عامه
 كقصر ينصر
 كقصر ينصر
 كقصر ينصر

وهو العشرون يوما بعد يوم النحر فلو اخرت عنه العمرة بان اعتمر
 في عام اخر كان الافراد مفضولة لان تاخيرها عنه مكرره ثم تمتع افضل
 من القران لان افعال النسكين فيه اكمل منها في القران اظهر بزيادة **قوله**
 ان لم يكنوا اي المتمتع والقارن وفي بعض النسخ ان لم يكن اي كل منهما
 وذكر اربعة شروط الاول ان يعان المتمتع والقارن والاخذ ان خاصان
 بالتمتع **قوله** القاس به القارن اي جامع ان كلا منهما استفاد مطلقا
 بل القارن اولى بالدم لانه يعمل عملا واحدا او متمتع يعمل عملا واحدا ولا يعارض
 لزوم الدم لهما ما تقر من ان السنة لا يلزم بتزويجها فشي وكل منهما قد ترك
 سنة وطعن الافراد لان ذلك محله في سنة داخلية في السنة وما هنا في سنة
 يقع يقع عليها النسك وهي اقوى من تلك فلم يرد فيها الدم او يقال ان ذلك
 امر اعلمي كما سياتي **قوله** في تمتع بمحذوفة اي تمتع بمحذوفات الاحرام
 اي انتفع بغيرها الى الحج اي الى وقت الاحرام به فلما استيسر من الهدي
 مستأجرة محذوف اي فقلبه ما يتيسر من الهدي اية الدم في لم يجد
 الهدي فصيام الى وقوله ذلك اي لزوم الهدي او الصيام لمن اراد واجب على
 من لم يكن اهله حاضرا المسجد الحرام فان كان اهله حاضره فلا دم عليه
 فاللام بمعنى على ويصح ان تكون على بابها ويقدر المتعلق لازم وعند
 اي حنيئة الاشارة راحة لخل الاعتذار في اشهر الحج فيمتنع على حاضره
 الاعتذار في اشهره وهو يفيد من سياق الآية وقوله اهله سياتي ان
 المراد بهم الزوجة والاولاد دون غيرهم **قوله** وهم من دون اي من ساكنهم
 دون من حلتهم منه وان لم يكونوا فيه كقرينهم منه والقريب من الذي يقال انه
 حاضره قال تعالى واسئلهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر اي قريه منه
 قاله في شئ المنهج **قوله** اي من الحرم هذا ظاهر على نسخة ان لم يكن من حاضري الحرم
 اما نسخة ان لم يكن حاضري المسجد الحرام فوجه هذا التفسير انه ارجع الضمير
 الى المسجد الحرام باعتبار معناه وهو الحرم وضبط المعاني ما ذكره هو المعتمد
 للدليل الذي ذكره وقيل من مكة لان المسجد الحرام المذكور في الآية ليس هو
 حقيقته اتفاقا بل الحرم عند قوم ومكة عند آخرين وجملة على مكة اقل تحفرا
 من جملة على جميع الحرم قاله م ووجود الحرم بمجموعة في قوله والحرم المنهج
 من ارض طيبة ثلاثة اميال اذا رست اتقانه وسبعة اميال غراق وطائف
 وجدة عشرين تسع جعراثة ومن بين سبع بتقدم سبعة مكة

بالعمرة
 تمتع صح

Copy

في حرمها

فصل في حرم الوطأ بغيره . وقد زيد في حد الطائف أربع . ولم يرض
والحدود المذكورة غير المواقيت لان المراد بها ما احاط بمكة وجعل الله له
حرمها في الحرم وسمى حرما للتحريم الذي تعالى فيه كثيرا مما ليس يحرم
في غيره ومسافته ستة عشر ميلا في مثلها **قوله** لان كل موضع له عبارة
كعبارة ولا يشكل على التعريف بكل **قوله** بعد فالحاق هذا بالاعا الغلب
اولى كما توهم الشوري حيث قال لغير مراده بالكل الاغلب والاشكال قوله
فالحاق الوجود عدم الاشكال ان الاستثناء معيار العموم فالمستثنى شامل
للمستثنى منه وغيره والمستثنى فرد من الامر الكلي فاذا اخرج كان الباقي
بعد اخرجه هو الاغلب وقوله اراد به اي الحرم اي لا يغير لكون المقام لا يضل
الا له وكذا لا بعد بخلاف هذه الآية فان المقام صالح لان مراده كل منهما
فالحقناه بالاغلب اذا علمت ذلك تعرف ان لا وجه لما قاله المحشي
هنا **قوله** ومن له سكنات ذكره أربع صور وقوله فان كان مقامه واحدا
اكثر اي وليس له في احدها اهل ولا مال او في كل منها اهل ومال بل ما بعد
قاله من نقله عن الطبري والمراد بالاهل الزوجة والاولاد الذين تحت محبة
دونه الا بالاخوة **قوله** فالحكم له اي في كونه من الخاضعين او غيرهم
اهل حضر **قوله** في ذلك اي في الإقامة او في أنه في كل منها اهل ومال وكذا
لو خليا عنها او كان له في كل منها اهل بلا مال او مال بلا اهل فان كان
له اهل في احدها ومال في الاخر اعتبر ما فيه اهل عليه مقدما على العزم المذكور
اهل **قوله** فالحكم للذي خرج منه ذكره مرتبة بعد ذلك وعبر فان لم
يكن له عزم فخرج منه قال في الدخاير فان لم يكن له عزم واستويا في
كل شيء اعتبر موضع احرامه اهو عبارة الشوري قوله فالحكم
للذي خرج منه ثم ما احرم منه **قوله** لمفهوم الآية قاله روافض في ذلك
انهم لم يرضوا بآياتنا اي عاملا اهلها ولم يرضوا بالافق المعلوم ان لهم
مساكنات خاصة بهم وهو محل اقامتهم بزيادة **قوله** ولم يعد اي كل
من المتبع والقارن وكان الاولى ان يحذف في قوله لا حرام الخ لان عموم
القارن انما هو لا سقاط الدم فقط اذ هو محرم بالخ والعرة معا
في صورة القارن الاصلية وكذا الواحرم بالخ بعد العرة في
الصورة الثانية فان عوده لا سقاط الدم فقط فلو قد يكون عوده
فيها لا حرام بالخ بان يحرم بالعرة ثم يريد اذ خال الخ عليها فشرط وجوب

الدم عليه

الدم عليه ان لا يعود الى الميقات لا حرام بالخ هكذا قال الزيادي وفيه نظر
لانه حينئذ ليس قارنا فالاولى ما مر **قوله** ولو كان غير الميقات اي ان سوا كان
الميقات الذي احرم بالعرة منه كالتنعيم او غيره **قوله** فلو عاد اليه اي الى
الميقات لا حرام بالخ على ما مر فلا دم عليه وكذا الواحرم به من مكة او دخلها
القارن قبل يوم عرفة ثم عاد كل منهما الى الميقات كما ذكره في غير المنهج **قوله**
وترفعه عطف تفسير والمراد بتمتعه انتقاعه بترك الميقات فينتفي ذلك
بعوده اليه وليس المراد استتماعه بمحظورات الاحرام لانه لا ينتفي بغير ذلك
وعبارة راصح في المراد وهي اذ المقتضى للزوم ربح الميقات وقد زال
بعوده له **قوله** واعتبر المتبع اي احرم بالعرة سوا التي باعمالها قبل الخ
ام لا بان اخرها الى شهره وفعلها بعده وهذا معنى قول الرحاني وخضر
ولا فرق في ذلك بين ان يقدم الخ على العرة او يقدم العرة على الخ اي ان الممار
على تقديم الاحرام بالعرة سوا قدم افعالها على افعال الخ ام اخرها فلا وجه
لاعتراض المحشي عليها **قوله** فلو اعتبر محرز شهر الخ وما بعده محرز
الاضافة في عامه والمراد باعتباره احرم بالعرة قبل شهره وان وقع العمل في شهره
كان انطبق ابتداء احرامه بها على اخر لحظة من رمضان وانما يشترط
تخرج لانه لم يرجع بينهما في وقت الخ فاشبه المفرد بالممار على الاحرام لا
الاتيان بالامال ومعلوم ان هذه الشروط الاربعة معتدة لوجوب
الدم والاشهر انها غير معتدة في تسميته متمتعا ولو كان المتمتع العرة
في اشهر الخ لم يتكرر الدم على الرابع اهو افاده **قوله** لانه لم يرجع
اي من حيث الاحرام كما مر وان جرح بينهما في العمل اذ **قوله** في الاول
هي ما لو اتم قبل شهره والثانية هي ما لو اتم في شهره الخ وجوه في عام قال
قوله لم يهدوا بضربا من اهدى **قوله** من الميقات اي ميقات الخ التي
تفصيله ولذا قال على ما سياتي بيانه اي من ان ميقات مصر وانما
والفرض كذا الخ وكما ميقات مسكنه اذا كان بين الميقات
والحرم **قوله** خرج الخ وجوب الخ الى ادى الخ من اي جهة شاخ الخ الصحيح
انه عليه الصلاة والسلام ارسل عائشة بعد فضا الخ الى التنعيم فاعتبرت
منه والتنعيم اقرب اطراف الخ الى مكة فلهذا يترك الخروج واجاملا
امرطاه لتضييق الوقت برحيل الخ الحاج وحكمة وجوب ذلك ان
الخ فيه الخ بين الحرم والخ بعرفة ولذا كان ميقات من بركة على كاسياتي

قوله فلا وجه لاعتباره
والفرض المصنف اهو فاض

بخلاف العرة لا يمكن فيها جمع بين ذلك وجب الخروج الى الحل ليحصل الجمع
بينهما **قوله** الى الحل اي اقرب موضع منه الى الحرم **قوله** ولو بخطوة جمع
الحاي بن حنبل قليل ولو باحدى رجله معتددا عليها فقط **قوله** فان لم
يخرج اي الى الحل وقوله واعتراي اي بافعال العرة بعد احرامه بما في
الحرم وقوله اجزائه عمدته اي من عمرة الاسلام لا انعقاد احرامه واثباته
بالواجبات **قوله** وعليه دمر قال في المنهج وشي فان خرج اليه بعد احرامه فقط
اي من غير شروعه في شئ من اعمالها فلا دمر عليه لانه قطع المسافة من
المسافات محرما وادى المناسك كلها بعده فضاء كمال احرامها منه
في قوله هو اول اي لشموله النية ولا الاعمال تشمل الواجب والمندوب
قوله اربعة المعتمداتها خمسة بعد الترتيب ركنا اي ترتيب جميع اعمالها قال
في شئ المنهج وظاهران الحلق والتقصير يجب تأخيرهما عن سفيها فالترتيب
فيها مطلق اي غير معتد بالمعظم كالحج اذ بزيادة وكان الاول للمصمعه
لشمول التعبد بالاركان له ولو عطف بالغا لا فاذ ذلك وانما اسقطه
اصله لانه جعل الشئ في مرتبته فهو معنى من المعاني فلم يدخل في الاعمال
التي عبر بها **قوله** بمعنى الدخول في النسك بنية في العبارة قلب والاصل
بمعنى نية الدخول كما قيل في قول اي شجاعة الاحرام مع النية هـ ا
الاصل النية مع الاحرام او ان مع زائدة والنية بدل من الاحرام وذلك
ان الاحرام يطلق شرعا على نية الدخول وعلى نفس الدخول في الحج او عمرة
او فيها او مطلقا بنية والا وهو المراد بقوله الاحرام ركض والثاني
هو المراد بقوله يعتد الاحرام بالنية ويفسده الحجاج ويبطله الردة
سمى بذلك اما لاقتضائه دخول الحرم اخذ من قوله احراما اذا دخل الحرم
او لاقتضائه تحت الانواع الاربعة اذ افاده **قوله** وقال غيره ان المعنى الثاني
الذي يطلق عليه الاحرام هو الصفة الحاصلة للدخول في النسك وهي التي يفرضها
الحجاج الى وكل صحيح لان الدخول يصدق عليه انه فسد بذلك اي لم يعتد
به والصفة يصدق عليها انها فسدت اي فسد الانصاف بها وكذا
البقية اذ تدبر **قوله** بين الصفا بالقصر طرف جبل اي قبيل اهـ ثم للمع **قوله**
والمرورة وهي افضل من الصفا على الراجح لانها مقصود والصفا وسيلة والمقاصود
افضل من الوسائل ولا فاعلم مرور الحجاج اربع مرات والصفا مرة ثلاث
مرات وافضل اركان العرة الطواف فالتسبيح فالحلق او التقصير وليس

قوله يعتد الاحرام بالنية
قوله فسد الانصاف بها
قوله فسد بذلك اي لم يعتد
قوله فسد الانصاف بها وكذا
قوله فسد بذلك اي لم يعتد
قوله فسد الانصاف بها وكذا

الاركان

اي انما هو في جهة الردة في
قوله فسد الانصاف بها وكذا

الاركان ما يشترط فيه الطهارة والستر الطواف **قوله** والا فضل ان يحرم
بها من الجعرة وانما امرها بيقظة بالاعتبار من التنعيم مع ان الجعرة افضل
منه لصيق الوقت برحيل الحاج اول بيان الجواز فلا يرد ان القاعدة ان
ان المتأخر من قوله عليه الصلاة والسلام او قوله ناسخ لما قبله وامره
عليه الصلاة والسلام لعائشة من التنعيم متأخر عن احرامه فمقتضى
القاعدة ان يكون ناسخا ويكون الاعتبار من التنعيم افضل وحاصل
الجواب ان محله ان ما لم يظهر لنا ان المتأخر قاله او فعله لقض والافضل
يكون ناسخا للتقدم **قوله** لمن بالحجر اما من بغيره فتقدم انه يحرم
من المحقات ان كان امامه والا في مسكنه **قوله** مع الجعرة سميت
بذلك باسم امرأة من قريش كانت ساكنة بها تسمى جعرة او رجائي
قوله على الاصح عبارة مروية في مكان العين وتخفيف الراوي
من كسر العزة وتثقل الراوي ان كان عليه اكثر المحركين وحل احرامه
احرم منها ثلاثا بنية بني عليهم الصلاة والسلام اهـ ثم **قوله** على ستة
فراسخ من مكة فغاية الحرم الى نصف مكانها **قوله** فالتنعيم سمي بذلك
لانه في وادي نعمان وعمر عينه جبل يقال له نعم وعمر يساره جبل
يقال له ناعم اهـ افاده **قوله** تخفيف الراوي على الاصح مقابلة تشديد **قوله**
بيري مكانا فيه بئر تسمى عين شمس في عبارة تامل وقيل شجرة حذرا
صغرت ويسمى المكان بها **قوله** حده بكرة الحاملة وتشديد الدال
لاحده يضم الحاء المعروفة **قوله** على ستة فراسخ من مكة عند اخر
الحجر وقال اما من الشا في رضي الله عنه ان الحرم الى نصفها وقيل انها
على ثلاثة فراسخ من مكة وظاهر كلامهم ان ما عدا هذه الثلاثة من
اطراف الحرم سواء في الفضيلة **قوله** فقدم فعلاه وهو احرامه من الجعرة
ثم امره الى عائشة من التنعيم ثم هم من الحديثية اي فليس التفضيل
لبعد المسافة فان الجعرة والحديثية مسافتها الى مكة واحدة
فان قيل ان العمر قد قدم على الفعل في صلاة الحائضة حيث قدم هم
بالتمكيس على التحويل على ما هنا قلت محل تقديم العمر على غيره ما لم
يوجد قبله الفعل ولا قدم عليه كما هنا **قوله** قال في الجمع انما هو الرائج عند
اهل الحديث والفقهاء وحينئذ فلا دلالة في ذلك على غلبة الاحرام شيئا لان
الدخول منها ليس فيه الاكراه عليها والامكنة التي قبلها قد مر عليها ايضا

بالاعتبار

الاستقنا

والا مكانة التي بعدها قد علم بالمرور عليها اللهم الا ان يقال قد نزل بها
شروا خلاصا على وجه الاستعداد للدخول والتسليم له مع استماع ذلك بقدرها
فدل على مزيتها لها ومناسبة خاصة بالنسك فكذلك قال سم قال الشافعي
ان هذا لا يخلص اذ لا يلزم منها ذكره من المزية الخاصة ان ذلك لا حرام
به بل قد يكون ذلك لا بخصوص الاحرام اذ لو كان كذلك لافترس الاحرام
اليها ففضلها على غيرها لا يقتضي جعلها ميقاتا فليتأمل وجه ذلك اظهر
واجاب شيخنا الحنفى بانه عليه السلام وجد منه طمانع اولها الاعتراض
ثم رجع عنه واحرم من ذي الحليفة وهم بالدخول منها فقول الشيخ الا انه لم يدخل
الى مكة الى اي بعد ان كان مع الاعتراض الحربية ورجع عن هذا الهم واجرم
من ذي الحليفة **قوله** من ذي الحليفة وهو ميقات أهل المدينة المعروف
بابي ر علي رضي الله عنه لزعم القامة انه قاتل الجحش فيها وهو زعم باطل قاله
ويندب لمن لم يحرم من احد الثلاثة ان يجعل بينه وبين الحرم بطن واد
ثم حرم وليس الخراج عقب الاحرام من اي محل كان من غير ميقات بعده
أركان الحج وواجباته وسننه فيه تفرع
بان الركن غير الواجب وهو كذلك في الحج فقامت بنا بالنسبة له
بما ينالها لا يصدق احدتها على ما يصدق عليه الاخر كما يعلم من تعريفها
اذ الركن ما يتوقف عليه الصحة والواجب ما لا يتوقف عليه لكنه حجب
تركه بدم كما سياتي اما في غير الحج فالنسبة بينهما العموم والخصوص
المطلق على الرابع فنكل ما يسمى ركنا يسمى واجبا وما يسمى واجبا
قد يسمى ركنا وتتوقف الصحة على كل منهما والسنة ما لا يتوقف
عليه الصحة ولا يجبر تركه بدم غالبا وقد يجبر بذلك كترك الجمع بين
الليل والنهار في الوقوف بعرفة فانه يجبر بدم تركه باحسا سياتي **قوله**
خمس المعتقدات الستة بالترتيب وسياتي **قوله** احرام عتق نسمة
الدخول في النسك لانه الملازم للركنية كما مر ويجوز مع ذلك الحنابة
لما مر من ان جميع الاعمال لا يشترط لها طهر الا الطواف وفضل اركان الحج الطواف
على الرابع ثم الوقوف ثم السعي ثم الزالة الشعر واما النسبة فهي رابطة
وقوف الاركان **قوله** وقوفه بعرفة اي وقوف من هو اصل للعبادة اما من ليس
اهل لها كمنى عليه وسككاته ومحجونه فلا يجزئهم لكن المحجرون
يقع حجه فغلا وياتي وليه بياتي الاعمال والسكران ان كان عقله باقيا وقفا

تفسير حليقة

وانزال

وان زال وقع فغلا وياتي وليه كالمحجور فياتي فيه ما مر والمفهي عليه
لا يقع حجه فرضا ولا نفلا والفرق بينهما وبينه انه ليس له ولي يحرم
عنه لانه الا ان مرض بخلافها ولا فرق بين كونها متعديين او لا اها فاولاه
م **قوله** وقوف بعرفة دعوة اولى وقوله باي جزء ثمانية واقام دليله
على كل منها **قوله** باي جزء منها ولو عايناه في المأوى ارضها او راحها على
دابة فيها بل وقوفه راحا افضل بخلاف ما لو ركب على طير طار في هوائها
او على السحاب فلا يكفي لانه ليس لهوا بها حجبها وكذا لو سعى
او طاف طائرا لا يعتد بها ولو كانت شجرة اصلها بعرفة وفروعها
خارجة عنها ووقف على الفروع الخارجه كفي بنظر الاصل كما في
الاعتكاف بخلاف عكسه هكذا قاله الزياتي والمفتي ان
ذلك لا يكفي لفقد الشرط كما لا يكفي ان يقف على قطعة ثياب
من عرفة بل لا بد ان يكون كل من الفروع والاصل بها حتى يصح الوقوف
بخلاف الاعتكاف فانه يكفي على فروع الشجرة التي في المسجد اذا
كان اصلها خارجة بخلاف عكسه لان طواف المسجد له حكمه
ولا كذلك هو عرفة كما مر ولا يكفي الوقوف على ما يحض اصلها
بعرفة وبعضها في غيرها لا يولى بها اصلها فيها وسميت عرفة لان
ادم وجوا تقارفا فيها حين هبطا من الجنة ونزل بالهند وهي حجة
وقيل ان جبريل عليه الصلاة والسلام طاف بها ثم عرف مناسك
الحج وبلغ الشعب الاوسط الذي هو موقف الامام قال له اعرفت
قال نعم فسميت عرفات وقيل سميت بذلك من قولهم عرفت المكان
اذ اطمعته ومنه قوله تعالى اخذنا عرفها لهم **قوله** او ما راها اشار
بذلك اني انه لا يصح صرف الوقوف جهة اخرى بخلاف الطواف لانه
عبادة مستقلة ولا كذلك الوقوف وكذا لا يضرحله بالبقعة
او اليوم وقوله وخفه اي كفه عنه وراية شاردة **قوله** الحج
عرفة اي الوقوف بها وهذه جملة معرفة الطرفين فتفقد حصر الحج
في الوقوف بها دون غيره وليس كذلك ويجاب بانه على حد من اضاف
اي معظه ذلك وانما كانت بعضه مع ان الطواف افضل من الوقوف
بها لغوات الحج بقوته ولا كذلك الطواف **قوله** يوم تاسع ظرف للزوال
العكاز يوم تاسع الي وقوله الى طلوع الفجر اي فجر يوم النحر فليد

ك

على قدره

مطابقة

ما

Copyrighted material

يوم النحر تامة ليوم التاسع **قوله** الى طلوع الفجر على الفلك من ان اليوم
 تابع الليلة في حكمها التقديس **قوله** ولو حصل غلط في العاشر
 بان غلط عليه غلط في الحجة فاحلوا ذاك الفقه ثلاثين ثم بان ان الغلط
 اهل ليلة الثلاثين وليس من الغلط المراد لهم ما اذا وقع ذلك بسبب
 حساب واعتاد منازل القمر وتقدر سبعا **قوله** في العاشر اقتضاه
 على ذلك يقتضي انه لا يكفي الوقوف ليلة الحادي عشر وليس كذلك
 بل يكفي ما اعتد به **قوله** لا شريطة اي جماعة قليلة عطف على مقدم
 اي شريطة كثيرة لا شريطة **قوله** في وقوفهم سواء بان لهم غلط
 قبل انقضاء ليلة العاشر بما لا يسع الوقوف ام بعد انقضاءها سواء قبل
 زواله ام بعده ولا قضاء عليهم ان لو كان في يوم واحد وقوف مثل ذلك
 في القضاء ولا فيه مشقة عامة وبشئت لهذا العاشر احكام التاسع
 ولما بعده احكام عيد النحر وللثلاثة التي تلي الحادي عشر احكام التشريق
 حتى لا يصح الوقوف قبل زوال العاشر على المعتمد بل بعده لفجر الحادي عشر
 ويكفي اذ لا يجزي ذبح قبل طلوع شمس الحادي عشر ومضى قدر
 ركعتين وخطبتين وهذه الاحكام خاصة بالحاج ذوق عنهم **قوله** لاني
 الثامن ولا الحادي عشر اي فلا يجزيهم لندرة الغلط فيها ولان تاجره
 العبادة عن وقتها اقرب الى الاعتداد بها لان غاية ما يلزم عليه الفوات
 وذلك بتدارك القضاء بخلاف تقديسها عنه **قوله** ولا في غير المكان اي
 بان وقفا في مكان غير عرفه وهذا محترز العاشر الذي هو الزمان
قوله وطواف الافاضة اي انفصال وخروج من عرفه مكة اي انفصالهم
 من مكة وهو يقع بعد المبيت بمكة ومنى بعد منى وليلة اذ المبيت بمكة
 ليلة النحر يعني ليلي ايام التشريق الثلاثة ومنى وليلة بعد الوقوف **قوله**
 ويدخل وقته اي وكذا الرمي والحلق ولا اخر لوقت الحلق **قوله** انما
 ليلة النحر اي لمن وقف قبله كما قد بدلت في المنهج فان لم يقف قبله
 لم يدخل بذلك والمراد ليلة النحر ليلة المحرم عليها بذلك سواء كانت
 ليلة العاشر او الحادي عشر في صورة الغلط وان شئت قلت ليلة
 النحر حقيقة او حكما فيدخل ما ذكر **قوله** مثل ما مر في الهبة بان يكون
 بين الصلوة والمروة بحسب الزمان مرة والعودة مرة اخرى **قوله** ويعد
 ابتداءه بالصفا اي وختمه بالمروة فلو عكس لم يحسب المرة الاولى

اي والوطاف في
 لا يفيدها
 ان كان
 في البيت
 في البيت
 في البيت
 في البيت

وذكر

و ذكر شرطين من شروط السعي وبقى منها كونه سعيها
 من كل الاضراس في السورة وقطعه جميع المسافة بينهما وكونه في بطن
 الوادي وان لا يكون منكوسا ولا مقترضا كالطواف وعدم الصارف
 عنه كما يفعله جهلة العوام من المسافة فحمله شروطه **قوله**
 بعد طواف الافاضة وهو اولى من ايقاعه بعد طواف القدوم على المعتمد
 كما قاله الزيادي ولا ياتي ايقاعه بعد طواف الوداع **قوله** ما لم يتخلل
 بينهما اي طواف القدوم والسعي الوقوف فان تخلل بينهما ذلك
 لم يجز السعي حينئذ بل يتبع تاخير حتى يوقفه بعد طواف
 الافاضة بل لو طاف القدوم بعد الوقوف لعدم دخول وقت طواف
 الافاضة بان دخل مكة قبل انقضاء ليلة النحر وطاف لم يجز سعيه حينئذ
 فمن وقف بعرفة اعتبر ايقاع السعي بعد طواف الافاضة وعبارة مر فلو
 وقف بها لم يجز السعي الا بعد طواف الافاضة لدخول وقت الفرض فلم
 يجز ان يسعي بعد طواف نفل مع اكانه بعد طواف فرضه **قوله**
 وازالة ثلاث شعرات اي بحلق او غير ذلك فالتعريف بها هو من التعريف
 بالحلق والافضل ان ينزل الجميع دفعة واحدة لا متفرقة واذا ازال اكثر
 من ثلاث اشيب على الثلاث عواب الواجب وعلى البقية ثواب المندوب
 على المعتمد ولو نذر استيعاب جميع راسه وجب عليه استيعابه
 بالحلق فلا يكفي استيعاله بالنقص ولا امرار نفوسه عليه بلا حيا
 استيعال هذا ان كان الناذر ذكرا فان كان امرأة لم ينعقد نذرها
 لذلك لانه مكروه ونذر المرأة التقصير كنذر الرجل الحلق **قوله**
 من الراس فلا يجزى شعر غيره وان وجبت فيه القدية لورود
 لفظ الحلق او التقصير فيه واختصاص كل منهما عادة بشعر الراس
 وشمل ذلك المسترسل عنه وما لو ازالها متفرقة اذ قاله رواتنا لم
 يجز الحسح على المسترسل في الوضوء لانه لا يسمى راسا وهذا يسجي
 شعرا في الراس **قوله** لتوقف التحلل عليه بان الاول ان يريد كما في
 المنهج مع عدم جبره بدم لا يخرج رمي جرة العقبة فانه وان وقف
 التحلل عليه لكنه ليس ركنا جبر بدم وقوله كالطواف اي كما
 يتوقف على الطواف وذلك ان التحلل الاول يحصل بفعل اشبه
 ثلاثة طواف الافاضة وازالة الشعر ورمي جرة العقبة والثاني يحصل

في طواف القدوم ثم سعي
 فيه وقت سعيه
 سعي بعد طواف الافاضة
 لانه في الاولى وان اوقه
 بعد طواف نفل لكنه عند
 لعدم دخول طواف الفرض
 بسبب عدم الوقوف
 فليست اهل تقدير

بفضل الثلاثة وسياق ذلك **قوله** قال الرافعي لا يستند قوله الواجب
فما وهو ترتيب الفضل وهو في ثلاثة أركان كما ذكره الشيخ في ترتيب
الجميع فهو سنة فالتسبي بعد طواف الأفاضة أفضل منه بعد طواف القدوم
كما مر عن الزمخشري **قوله** بأن يقدم الأجران في تصوير الترتيب وعطف الزمخشري
الشعر بالواو إشارة إلى أنه لا ترتيب بينهما وبين الطواف ولا بينهما وبين
السبي **قوله** على ما مر أي من أن يحل وجهه بعد طواف الأفاضة أن لم
يكن سبي بعد طواف القدوم والاسقاط عنه وتقدم أن الأفضل في
تأخير عن طواف الأفاضة ليحصل الترتيب بين الجميع ولا يسبغ أعادته
لأنه لم يرد نفي يستثنى القارئ فيسبغ له أن يطوف طوافين ويسبي
سببين خروجاً من خلافه في أي حنيفة ولو سبي صبي أو عبد بعد طواف
قدوم ثم بلغ أو عتق بصفة أو قبل الوقوف ثم عاد لعرفة في الوقت وجب
عليه إعادة السبي على الصحيح أهله **قوله** بأنواعه وهي سنة
طواف الركن وهو طواف الأفاضة وطواف العوداء وطواف القدوم وطواف
فعل غير طواف القدوم كان مكان مقبلاً بمكة فإن تحية البيت بالطواف
وطواف نذر وطواف تحلل لمن فاته الوقوف بعرفة **قوله** أربعة أشياء
هذه عبارة غير محرومة لأن الذي ذكره في المتن ثلاثة وفي المتن
من ذلك فلم يوافق واحد منها إلا أن يجاب بأن عددها أربعة
باعتبار ما عتق عنه بما يفيد الاشتراط بخلاف قوله ويستند
من الحجج إلى فاته لم يسبقه سابق ما قبله وأما قوله وتكونه في المسجد
فإنه سابقه سابق الثلاثة المذكورة في المتن فعددها أربعة
باعتبار ذلك **قوله** طهارة بما أو تيمم فيحوز الطواف بأنواعه بالتيمم
عند العجز عن الماء ولا يجب أعادته مطلقاً إلا طواف الركن فإنه يجب
إعادته أن تيمم بحل يغلب فيه وجود الماء فإنه فقد الطهورين استنع
عليه الطواف بأنواعه بخلاف ما إذا فقد السترة فإنه يطوف عارياً
ولا إعادة عليه وكفا قد الطهورين المستحبين بما لا يعفى عنه
وغيره لما يرضى فيستحب عليهم الطواف بأنواعه وإن حلت لهم جميع
المحرمات ويلزم غير ذلك الحائض الأعادة ولا يحتاج من بعد إلى
إحرام ما الحائض إذا حاضت قبل طواف الأفاضة ولم يكن عليها
الاقامة حتى تظهر لها أن ترحل فإذا وصلت إلى محل يتقصد عليها

الرجوع

الرجوع منه إلى مكة جاز لها حينئذ أن تتحلل بدمع أو إزالة شعر مع
نية التحلل معها كما لم يحصر وتحل حينئذ من إحرامها ويبقى الطواف في وقتها
إلى أن تعود والأقرب أنه على التراخي وإنها تحتاج عند فعله إلى إحرام
لجزءها من نكحها بالتحلل بخلاف من طاف بتيمم يجب معه إعادة
لعدم تحلل حقيقة ومثله فاقط الطهورين كما مر وإذا أحرمت لا تأتي
إلا بالطواف فقط دون ما فعلته قبل كالوقوف وهكذا قاله لم يرد وقال
سمر على حجر تاتي بجميع النسل وفي ذكر المصم الطهارة والستر
في الطواف دون بقية الأركان إشارة إلى أنها لا يشترطان في غيره حتى
لو وقف مثلاً عارياً أو محدثاً ولو حدثنا أكبر أجزاء ذلك **قوله** من
حدث أصغر أو أكبر **قوله** لو حدث أي أو تنحس ثوبه أو بدنه
أو مضافه بما لا يعفى عنه ومثل ذلك الردة فلا تبطل ما فعل قبلها **قوله**
وبني أي وإن تعمد ذلك بخلاف الصلاة إذ يحتمل فيه ما لا يحتمل فيها
ككثير الفعل والكلام سواء طال الفصل أم قصر لعدم اشتراط الولا
فيه كالوضوء لأن كلا منها عبادة يجوز أن يتخللها ما ليس منها بخلاف
الصلاة لكن يسبب الاستيناف خروجاً من خلافه من أوجه أخر ثم المنع
قوله إلا بالأغيا أي إلا إذا حدث بالأغيا والجنون فيستأنف وإن قصر
الفضل وتظهر من قرب والفرق بينهما وبين الحدث أن الشخص يخرج كليهما
عن أهلية العبادة بخلافه **قوله** بأن يجعل البيت تصوير لعدم تنكيس
الطواف فلا يتحقق عدمه إلا بوجود هذه الأمور الثلاثة التي من
جملتها عدم تنكيس الطائف بأن يمر على سافل بدنه فإن فقد واحد
منها كان مثلاً للطواف فيبطل وهو ضعيف بالنسبة للآخر وهو
عدم تنكيس الطائف فإذا مر على أعالي بدنه لم يبطل طوافه على الصحيح
حيث جعل البيت من يساره وهذا والتمتاد من قوله وعدم تنكيس أن المراد عدم
الطائف فيكون هذا الشرط ضعيفاً كما علمت ولكنه لا يناسبه تنكيس
التصوير المذكور بعد لأن جعل البيت من يمينه ليس فيه تنكيس
للطائف بل للطواف فلو عجز عن هذا الشرط كما في المنهج بقوله وجعل
البيت من يساره ما رآه لتمام وجهه واسقط قوله على سافل بدنه
لخبر العبارة **قوله** ويمر تلقاً وجهه أي وإن كان مبسوطاً على بطنه
أو مستلقاً على ظهره لا سيما إن كان معذوراً هو قاله لم يرد **قوله** من يساره

المراد عدم
تنكيس
صحيح

قيد وتلقا وجهه قد ثاب على اسفل بدنه ثالث وهو مبني على طريقته
وقوله عن يمينه ولا تلقا وجهه خرجا بقوله عن يساره وجعل البيت تلقا
وجهه ان يستقبل البيت ويمشي منتهيا ومثل ذلك ما اذا استقر
ومشي كذلك الخارج بالقد المذكور ثلاث صور ولم يذكر محترز
وعبر تلقا وجهه وهو ما اذا رجع القهقري نحو الركن اليماني فانه
لا يكفي ولو وجد ذلك في جزء من طوافه وقوله ولا مروره على اعلى
بدنه محترز على اسفل بدنه على طريقته **قوله** وان جعل البيت عن يساره
ضعيف والمعتد اجزاؤه حينئذ وعبارة مروقضية كلام المتص وغيره
انه متى كان البيت عن يساره فله وان لم يطف على الوجه المعلوم كان
جعل راسه لا اسفل ورجليه لا على او وجهه للأرض وظهور المسار والمعتد
اجزاؤه مطلقا سواء قدر على الهيئة المشروعة ام لا كما لو طاف رجفا
او جوامع قدرته على المشي اهـ وبخ واعلم انه يحصل من المقام ثمان
واربعون صورة حاصلة من ضرب اربعة وهي جعل البيت عن يمينه
او يساره او امامه او خلفه في اثنين وهما الزطاب الى جهة الباب او
اليماني وعلى كل من الثمانية اما ان يذهب معتدلا او منكبا راسه
الى اسفل او مستقيما على ظهره او متليا على وجهه او رجفا او جوامع
وكلها باطلة الا ستة وهي ان يجعل البيت عن يساره ذاهبا الى جهة
الباب بلفيفياتها الست على المعتد **قوله** ويتبدى بالحج الاسود الى قبل
ابتدئ بغيره كالباب ولو هو المرحب ما طافه فاذا انتهى اليه ابتداءه
ولو ازيل والعيان بالله من الحياة الى ذلك الوقت وان كان يقع ولا بد وجب
محاذاة محله ويسر حينئذ استلام محله وتقبيله والسجود عليه اهـ
افاده في ثلث المنهج **قوله** وبخاذه اي الحج في مروره وتكفي محاذاة جزءه
وقوله بجميع بدنه اي شقه اليسر والمراد من ملكه لا جميع شقه المذكور
فالمدار على كونه لا يخرج جزء من بدنه الى جهة باب البيت وان لم يحاذ
جميع الحج وعبارة مروقضية ان يستقبل البيت ويقف بجانب
الحج من جهة الركن اليماني بحيث يصير جميع الحج عن يمينه ومن ملكه الايمن
عند طرفه ثم يمشي الطواف ثم يمشي الى البيت ولو فعل هذا من اول الامر
وترك استقبال الحجر جاز لك فانه الفضيلة وليس لنا شيء من
الطواف بجوارحه استقبال البيت الا ما ذكر من مروره في الابتداء وذلك

حتى استقباله او استقباله
او جعله عن يمينه
اهـ

مسنة

سنة في الطوفة الاولى ممنوع في غيرها وهذا غير الاستقبال المستحب
عند لقائ الحجر قبل ان يبدأ بالطواف فاذا كان مستحب قطعا في سنة
مستقلة والمعتد محاذاة الحج حقيقة او حكما ليدخل ما لو كانت طاف
راكبا او زاحفا او على السطح وان شئت قلت المراد محاذاة الركن
الذي يقف فيه والركن اعلى او اسفل وليس المراد مقابلة شخص الحج
بدليل صحة طوافه هاهنا ذكر كما نقله من عن ابي الطيب **قوله**
بمسلك الحج الاسود ومجمله ان فقد مثله كحمار وهو يوقته في بواقيت
الحجة نزل منها مع ادم اشد بياضا من اللبن فسودته خطايا اولاده
كما في الحديث ونزل منه ايضا مقام ابراهيم وكان مصفا فاطفا لله
نوره كالحج الاسود ولو بقي على نورها لاصلا لها ما بين المشرق والمغرب
وهو الحج الذي يقف عليه عند بناء البيت فيرتفع به حتى يضع الحجر
والطنن ويحسب حتى يتناول ذلك من اسماعيل وفيه اثر قدسية ونادي
عليه يا ايها الناس ان الله تعالى بنبى كرم بيتا فحجوه فاجابته النطفة
والاجنة بلبسك وقيل ان النسا كان على الحجون ففتح الى المفضلة وضم
الحج جيل بلبسك وقيل ان النسا كان على الحجون ففتح الى المفضلة وضم
بغاؤه مع كثرة المعاندين جاهلية واسلاما على حاله ومع كثرة السيول
الحركة لا كبر منه وقيل انه كان ملاصقا للبيت فزده غير رضى الله
عنه باجتهاده والاصح الاول وهو ياتي يوم القيامة وكذا الحج الاسود
ولها ثمان ووجه يشهدان لمن استلمها بحق وما نزل من الجنة
مع ادم ايضا عود الخضر وعصى موسى من شجر الاسى واوراق البتة
التي كان يستتر بها وخاتم سليمان زاد بعضهم والحج الذي ربطه نبينا
عليه الصلاة والسلام على بطنه **قوله** في المسجد اي وان وسع حتى بلغ
طرف الحرم او حال حايل بين الطائيف والبيت كالسوارى غير مكره
من خلف زمزم والسقاية اما لو وسع حتى خرج عن الحرم الى الخلطاف
فيه في الخل لم يصح كما لا يصح خارج المسجد ولو بالحرم فلا بد من الحرم مع
المسجد ولو في آخراته التي في الحرم واورس وسع المسجد النبوي
عليه الصلاة والسلام واتخذ له حد اريدون القامة ثم وسعه
عثمان رضي الله عنه واتخذ له الاروقة ثم وسعه الزبير رضي الله
عنه ثم الوليد بن عبد الملك وقيل وسعه ابو لهب ثم المنصور ثم

من
م

بعلات

المهدي وقيل زاد فيه المأمون بعد المهدي اذا علمت ذلك قال في المسجد
 للعهد الذي هنا اي الموجود والان حال الطواف لا ما كان في زمنه عليه الصلاة
 والسلام فقط انما افاده من زيادة **قوله** وانما ذروا ان يقع ذلك المهيمة
 وهو قطعة من عرض اساس البيت قصرت عنها نفقة قرشي وبنو
 قازير لانه كان لا يزار البيت وارتفاعه عن الارض نحو ثلثي ذراع والمراد
 بانما ذروا الذي يضرب الطواف عليه فهو ما كان من جهة الباب بخلاف
 الذي من جهة غيره فلا يشترط الخروج عنه لانه حادث وانما كان الطواف فوق
 الذي من جهة الباب انما هو بحسب ما كان اما الان فقد صار منها
 لا يمكن الطواف فوق البيت عليه لكن متى من جدار البيت الذي فوقه
 او وقعت يده او جز من بدنه في هوايه لم يصح طوافه اما ثانيا فلا
 يضرب وقوعها في طوافه كما قاله في شي ويشترط كون الطواف ايضا
 خارج المحراب والواحد من الجنب المسمى بالحطيم ففعل بمعنى فاعل
 لانه حاطر للذئوب وهو المحوط تحت الميزاب ببيت الركنين الثاميين
 بجوار قصر بيته وبين كل من الركنين فتحة فلو دخل من احد ففتحته
 او وضع يده مثلا فوق بناءه او في طوقه لم يصح طوافه ايضا **قوله** كسقف
 اي للمسجد بان كان على سطحه سواء المنخفض عن البيت او المرتفع
 عنه كما الصلاة على جبل اي قبلي مع ارتفاعه عن البيت وكما لو طاف عند
 الفرصة عند ذهاب بناءه والبناء بالله افاده من زوقه تقدم انه لا يصح
 الطواف في الهواء حول البيت **قوله** وشتر عورة اي مع القدرة ولو لمقد حرة
 اما مع العجز فيجوز له الطواف باير ارتفاعه فلو زال المسترف طوافه
 حده وبني وان طال الفصل او تعذر ذلك بخلاف الصلاة وتقدم الفرق
 بينهما **قوله** وكونه في المسجد قبل هذا مكر مع قوله وليكن طوافه في
 المسجد خارج البيت الى واجبه بان الحجر ورطنا خيرا تلك ذكر تقعا
 للشريط الاربعة وهناك حال والمعنى وليكن طوافه خارج البيت الى اي
 حال كونه في المسجد واحترز بذلك عما اذا طاف خارج المسجد فانه
 يصدق عليه انه خارج عن ذلك مع انه لا يكفي وهذا وان كان مستمدا
 من الشريط المذكور لكن بعد ذلك ذكره دفعا لما يقع في الوهم ابتداء او
 اعاد ذلك لوطية للاستدلال بالقياس المذكور في قوله كما مر في الاحتكاك
 وقضية القياس انه لا يصح الطواف في المسجد المشاع ان فرض في الحرم

وقيل من النساء من يتبعه
 غير بناء الارواح
 فيبقى تقليد لا يوجب

حول البيت

حول البيت كما ان الاعتكاف كذلك بخلاف التجمعة كما مر وبقي من
 واجبات الطواف كونه سبعا فلو ترك منها شيئا وان قل له تجزئه
 ونية الطواف ان استقل بان لم يشتمله نك بخلاف ما يشتمله ذلك
 وهو طواف الركن والقدر فلا يحتاج الى نية لشمول نية النك له اما
 طواف الوداع فلا يتأني شمول النك له لوقوعه بعد التحلل فلا بد فيه
 من نية على حدته وعدم صرفه لغرض كطلب عن من فان صرفه انقطع
 طوافه الان ما مر فيه على هيئته لا تنقض الوضوء فان كان على هيئته تنقض
 جرد وبني فحمله واجباته ثمانية **قوله** باستلام الحجر الاسود اي لمسه
 بيده بعد استقباله **قوله** في كل طوفة اي من الطوافات السبع او خضر
قوله هو اولي من قوله في كل وتر انما لم يقل اصوب لاحتمال ان يريد
 الاصل بالوتر كل فرد لا ما قاب بل الشفع او انه اقتصر على الاكثر **قوله**
 وان يقبله ويلزم من قبله ان يقرب منه في محلهما حتى يقبل قايما
 فانه راسه حال التقبيل في جزء من البيت وبه يقاس من يستلمه
 واليما في الزيادة قال مروني تخفيف القيلة بحيث لا يظهر
 لها صوت اه قال شيخنا عطية وكذا يفعل في تقبيل يد الصالح والعال
 فما يفعله غالب الناس قلة ادب وجميع ما ذكر في الحجر يفعل مع العلم
 والصالح الا الاشارة باليد وخوها فلا يسقط فعلها مع **قوله** فان
 عجز اي شق عليه مشقة تذهب خشوعه اه قول من ذلك
 اي التقبيل ووضع الجبهة وقوله بها اي بيده **قوله** وقبلها اي القضي
 او خوها ولو قال وقبله لكان اولي وكبره الضمير راجعا لا قدر الامور
 لان العطف او **قوله** اشار بيده الى قال مروني في جميع ذلك تقدم
 على اليسر قال الزيادة فان قطعت ليرش باليسر كما يحسنه بعضهم
 وقال الرحمان **قوله** ثم قبل ما اشار اليه ولا يشير بالفرا الى التقبيل اه ثم المنهج
 ليشير بها وفي **قوله** وفي الركن اليماني يستلمه يحطف على ان يستلمه وان فيه
 بين ما هنا مقدرة وهو مرفوع قال في الخلاصة وسنحذف ان ونصب في سوي
 وبين التشهد ما مر البيت اي واج يستلم الركن اليماني بتخفيف اليانسية
 حيث لا يشير اليه والالف بدل من احد يمين النصب ويشد يد ها الف قيلة
 باليسر تظن اليمن والالف بدل من احد يمين النصب ويشد يد ها الف قيلة
 بان للصلاة وعليها فالالف زائدة **قوله** ثم يقبل اليدين عجز عن الاستلام
 هيئته تقوت بها استلم يمينه فيها ثم قبله فان عجز اشار بها او بشي فيها ثم قبل
 بالاشارة
 بها وايضا
 فهي نية على
 ترك الحركة الا
 ما ورد في

له
 عجز

ما اثار به ولا يسن تقيله اي اليافى ولا وضع الجبهة عليه ولا يسن
في الركبتين الشاميين وضعا للذات عندهما الحركتين المصالة ولا في
بقية اجزاء البيت شي من ذلك والسبب في اختلاف الاركان في هذه
الاحكام ان ركن الحجر الاسود فيه فضيلة واحدة وهي كونه على قواعد
ابراهيم وليس الشاميين شي من الفضيلتين المذكورتين والمراد
بعدم تقبل الاركان الثلاثة نفى كونها سنة فلو قبلها او غيرها
من البيت لم يمتنع ولو لا خلاف في الاول بل هو حسن اي مباح
او افاده مروني البيت عشر مرات فاولهن بناء الملائكة فادم
فشيت فابراهيم فانها لغة فقصى فقد يسن في حجر فعباد الله
الزبير فالجاء وبناؤه هو الموصوف الارب **قوله** ولا يسن للنساء وشهته
الحائض كما في **قوله** ويراي ذلك اي الاستلام وما بعده ويندب كون
ذلك ثلاثا ولا يترك تركه اذ قال وهذا مكر مع قوله سابقا وان
يستله في كل طوفة ولكل اعادة توطئة لقوله وفي الاوتار اكر
ولو جعل اسر الاشارة راجعا لقوله وان يقبله وما بعده لم يرد ذلك
قوله وان يرمل الرجل اي الزكرك المحقق ولو صيا والحكمة في استحباب
الرمل انه عليه الصلوة والسلام اراد قدوم مكة طوعا وطمعا
وقد وهنته اي اضيقته حتى يشرب فقال الكفار قبل قدومهم
انه يقدر على قدومهم قد وهنته حتى يشرب فقال الكفار قبل قدومهم
جلسوا ما يركل الحجر بكسر الحاء فاطلع اليه نبيه عليه الصلوة والسلام
على ما قالوه فامر اصحابه ان يرملوا ثلاثة اشواط وان يمشوا
اربعا بين الركبتين ليري المشركون جلد من فقال المشركون هؤلاء
الذين زعموا ان الحصى قد وهنتهم هؤلاء الجلد من كذا وكذا وشرع
لنا ذلك مع زوال المعنى المذكور كشكر التلث النعمة الحاملة وهي
اعزاز الاسلام واهله وان لم يلاحظها وقد وهم بمكة كان في عمرة
القضا في السنة السابعة من الهجرة مستهل القعدة منها وكاه
عليه الصلوة والسلام في الفين وساق من المدينة سبعة بدنه فخرها
واقام بمكة ثلاثة ايام ورجعها ووقع الفتح في السنة التي بعدها
وهي سنة ثمان من الهجرة في رمضان **قوله** في الطوافات يستحب ان

على الاقص

على الاقص ويجوز فتحها اخذ من قوله الخلاصة والاصل في الثلاثي اسما غل
اتباع عين فاه بما شكل اي فان لم يكن سائر العين جاز فيه الامران
وعدل عن تعبير غير بالاشواط لكراطة تسمية الطواف شوطا
قوله بان يسرع تصوير للرمل وتسمى ايضا خبثا قاله ربيع
عبارة المنهي المأوية لعبارة الشي اي لا يعد وفيه ولا فرب ومن قال انه
دون الخبث فقد غلط **قوله** خطا جمع خطوة بضم الخاء فيهما اسم لما بين
القدمين اما الخطوة بالفتح وهي نقل القدم فخرها خطا بكسر الخاء كقوة
وركا قال في الخلاصة فعل وفعله فعال لهما **قوله** ويمشي في الاربع اي
فان طاف ركبها او نحو لا حرج الدابة ورمل به الحامل ولو ترك الرمل في الثلاث
لا يقضيه في الاربع الباقية لا يثبتها عدم الرمل فلا تقضي كالجهر لا يقضي
في الاخرتين اما التوركة في بعض الثلاثة الاول فانه ياتي به في باقيها او افاده في
قوله على طينته بكسر الهمزة وبالنون اي تايته اي يمس متصفا بذلك
وفي بعض النسخ هبته بفتح الهاء وبالياء بعده هلز اي سحبه وطبقته
قوله يعقبه سعي مطلوب اي شروعا من ان يتبعه فان صلا وهو
الواقع عقب طواف الافاضة فان الافضل فعلة عقبه حيث لم يقع طواف
القدوم او مفضل لا لكونه محسوب وهو الواقع عقب طواف القدوم وكل
منهما يصدق عليه انه مطلوب فلا حاجة لزادة بوضعه او محسوب
فان لم يعقبه سعي مطلوب كالطواف لمن احرم من مكة وازاد الذهاب
الى عرفة وكطواف الوداع فانه لا يشرع السعي عقب واحد منهما فلا
يرمل فيها وكذا لو سعي بعد طواف القدوم لم يرمل في طواف الافاضة
وان سعي بعده لان سعيه حينئذ ليس محسوبا من المحسوب ما وقع
عقب طواف القدوم ولا فاضلا لتقدم فعله مع كونه لا تس اعادته **قوله**
يضطبع باظهار الضاد كما ضبط فلمس فيه ادغام تام ولا ناقص وهو
ما خوذ من الضبع بسكون الموحدة وهو القصد ولا بتقيد الاضطباع
بالجهد بل ولو لمس بعد اضطبع فوق ملبوسه **قوله** يرمل فيه اي يرمي
الرمل فيه وهو الثلاث طوافات الاول وان لم يرمل فيها بالفعل **قوله** وكذا
في السعي اخذ ذلك من اطلاق المتن لان حذف الفعل يعود بالعموم
قال في شئ المنهج وخرج بالطواف والسعي ركعتا الطواف فلا يسن
فيهما الاضطباع بل يكره **قوله** على الصحيح اي فيما سائر الطوافات بما قطع
عليه

اي غير ارادة السعي
قبل الوقوف
او

زحمة فالبعد اولى اما الاثني والخمسة فلا يقربان بل يسكن لها حاشية
 المطاف بحيث لا يختلطان بالرجال الا عند خلو المطاف فيسكن لها القرب
قوله فان لم يمكنه الرمل مع القرب اي نحو زحمة وقوله بعد ورمل
 اي لان الرمل يتعلق بنفسه العبادرة والقرب يتعلق بمكانها
 والفضيلة المتعلقة بنفسها اولى من المتعلقة بمكانها كالجاعة
 في البيت قانها اولى من الافراد في المسجد وبحسب الزركشي ان البعد
 الموصوب للطواف من وراء زمزم والمقام منك وه فترك الرمل اولى من
 ارتكابه اها افاده م رواه في كلام المصنف فقل ما مضى لا زم اي طاف في
 مكان بعد **قوله** قرب وترك الرمل تحريزا عن ملاسته من المودبة
 الى انتقاض الطهر ولو خاف مع القرب ايضا لمسه فترك
 الرمل اولى واذا تركه سن له ان يتحرك في مشيه ويرى انه لو امكنه
 لرمل كما في العدة وفي السعي قاله في شئ المنه **قوله** وواجباته هذا هو
 القسم الثاني من الترجمة وانما احاطت بالواجبات للجمع مع ان العدة تشاركه
 في بعضها لان اكثرها لا يتاقي الا فيه اذ ما يتعلق بمسح ومزدلفة من المبينين
 والرمي مختص به بخلاف الاحرام من الميقات فانه يتاقي في العدة ايضا اذ لها
 واجبات هو التحريم من محرمات الاحرام وبخلاف طواف الوداع فانه
 سلك مستقل ليس في ضمن حج ولا عرفة **قوله** خمسة هذا بناء على ان طواف
 الوداع من مناسك الحج والمعتمد انه ليس منها بل يجب على كل من اراد طواف
 مكة سواء كان طافا او حاضرا او مقرا فلو سقطه وتركه بدله
 التحريم من محرمات الاحرام مكان اولى وافاده بقوله خمسة ان الحزب مجموع
 المذكورات بان يلاحظ العطف قبل الاخبار واما قوله وفيها ما يجب
 فحيلة معترضة لتفسير الواجبات **قوله** من الميقات هذا محل الواجب
 فالواجب كونه من الميقات اما نفس الاحرام فركن كما مر **قوله** من دونه
 اي من بعده الذي هو اقرب الى مكة اي من مكان دونه اقرب منه الى
 مكة وفرض المسيلة انه جاوز الميقات مريد النسك فان جاوزه
 غير مريد لذلك ثم اراده فاحرم له يلزمه وهو كذا من مسكنه بين
 مكة والميقات فان ميقاته مسكنه فلا دم عليه والكافر كالمسلم قان
 جاوز الميقات مريد للنسك ثم اسلم واحرم دونه فيلزمه الدم خلافا
 للذي في المحاطة بالفروع نعم يستثنى ما لو مر صبي او عبدا بالميقات غير محرم

ان الاحرام

مريد للنسك

مريد للنسك ثم بلغ او عتق قبل الوقوف فلا دم عليه على الصحيح لانه
 عند المجاوزة غير اهل للارادة ومجاوزة الوالي بمعية مريد للنسك
 به فيها الدم افاده م ربيعة **قوله** ما لم يجد اليه قبل تلبسه بنسك
 صادق بان لم يجد اصلا او عاد بعد تلبسه اي شروعه في عمل نسك
 ركنا كما كان الوقوف او سنة كطواف القدوم اما اذا عاد قبل تلبسه
 بما ذكر فلا دم عليه سواء في العود ام لا ولا اثر بالمجاوزة ان تومي
 العود اها افاده في شئ المنه **قوله** سواء في ذلك اي لزوم الدم للمجاوز
 الناسي اي للحكم المذكور الذي هو لزوم الدم والمجاهل به وليس المراد
 الناسي للميقات او الجاهل به لان فرض المسيلة انه جاوزه عما لا اجل
 الاحرام مما فقهه وقوعه وغيرهما اي وهو العائد العالم **قوله** ليالي مني
 بالصرف مراعاة للزمان وعدمه مراعاة للبيعة **قوله** اي معظمها اي معظم
 كل ليلة منها بان يزيد على النصف ولو بالخطاة لا معظم الليالي الا لو لم
 فقط والا لما ضاع الاستئناس لان الليلة الاخرة لم تدخل حينئذ واعتبار فقط
 هنا نظير ما لو حلف لا يبيت بمكان لا يبيت الا بمعظم الليل وانما اكتفى بساعة
 في نصفه الثاني بمزدلفة لان الشافعي نفي فيها خصوصها على ذلك اذ بقية
 المناسك يدخل وقتها بنصفه وهي كثيرة مشقة فتسومح لاجلها وايضا
 ليالي مني هي الايام في قوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات واما المعلومات
 فهي المذكورة في سورة الحج في قوله تعالى ويذكروا اسم الله في ايام معلومات
 وهي العشرة الاولى من فحجه اها افاده م ربيعة **قوله** تكون خلف قبل غروب
 الشمس اي سار بالفعل وان انفصل من منى بعد الغروب او عاد لشغل
 او غيره كزيارة اما لو غرت الشمس وهو في شغل الارحال فلم يمس له
 التيسير بعد ذلك على مقتدم رتبة الحجاعة خلافا لابن حجر تبعه الا بن المقرئ
 حيث قال ان له ذلك لان في تكليفه حل الرجل والمتاع مشقة عليه
 ولا يجوز التنفر في اليوم الثاني الا بعد ربه وببيت الليلتين قبله
 قال م رفلو لم يبيتها بلا عذر لم يسقط عنه مبيت الليلة الثالثة
 والاربي يومها وكذا لو تنفر بعد المبيت وقبل الرمي والا فضل باخر
 التنفر الى الثالث لا سيما لان الامام الا لعذر كغلا وخروج بل قال بعضهم
 انه ليس له ذلك لانه مستوعف فلا ينظر الا بعد حال المناسك واذ
 نفر الشخص في اليوم الثاني ترك حصي اليوم الثالث او دفعها الى

وضع التنفيس على الليلة
 وجب تنفيسا على ليلة
 بالبيت وبلا تنفيس
 وضع بيت جمع
 الثلاثة بحججه

لا يرم ولا ينفذها وأما ما يفعله الناس من دفنها فلا أصل له **قوله**
وسقط عنه مبيت الليلة إلى أي وان عاد إلى بيته ولو لم يجر حاجة على المبيت
وعزيت الشمس وهو ما كما مر أو تبرع بالمبيت لحصول الرخصة له بغيره
الجايز فله الخروج من متى قبل الفجر من غير مبيت وبعد من غير رمي لكن
من الواضح أنه لا يهدون لا يكون حال نفقه عازما على العود إليها والكم
ينفقه نفقه لأنه لم يعرض به عن متى والمناسل وشرط نفقه أن يعرض به
عن المناسل كما أفاده كلامهم إفاضة الشوري **قوله** فمن تعجل في مبيت
الليلة اعترض بان التأخر لا أثر فيه فلا فائدة في نفقه واجيب بأنه إنما صرح
بذلك رد على الجاهلية فأنهم كانوا يفتقرون فينبغي فتنة فتعتقد أن في التأخر
أثما وأخرى تعتقد أن في التقدير أثما أو تطيبا لقلب من تعجل حيث
سوى بينه وبين من تأخر في نفق الأثم قد تولى موافقة فعل كل منهما
للسنة **قوله** والمبيت ليلة مزدلفة كما في الأولى تقدمه على ما قبله كما
في المنهج وأصله لأنه الموافق للواقع ولعله إنما أخره للإجماع على ذلك
دونه ومزدلفة من الأزدلاف وهو القرب لأن الحجاج يتقربون منها
إلى متى أومن الأزدلاف وهو الاحتفاء بالناس بها **قوله** ولو بحضور
ساعة الشارب إلى أن المبيت ليس بقيد بل المدار على الحصول ولو لم يجر
مكث بان كان مارا وان لم يعلم أنها المزدلفة كما لو قوف بعرفة ولو لا نوم
خلالها لما يتوهم من لفظ المبيت وإنما يجب هنا معظم الليل كما
في المبيت بمعنى وحكم الوطء لا يبيت مكانا من لان الأمر بالمبيت لم يرد
هنا بخلافه بمعنى وسن الاكثار هنا من التلاوة والذكر والصلاة والوقوف
هنا ما مر في عرفة من جهله المكان وحصوله فيه لطلب البقاء ونحوه فيما
يظهر إفاضة من زيادة والمراد بالساعة القطعة من الزمان لا الفلكية
قوله في النصف الثاني فمن لم يكن بها فيه بان لم يبيت بها أو بات لكن نفقه
قبله ولم يعد إليها فيه لزمه ولم يتركه الواجب نعم إن تركه لعذر
كان خاف أو انتهى إلى عرفة ليلة النحر واستغفل بالوقوف عن المبيت
أو أفاض من عرفة إلى مكة وطاف الركن ففاته المبيت لم يلزمه شيء
إفاضة في شيء منهم **قوله** إلا المبيت استثنى اتصال ويحكم من تركه الاستثناء
من الري أنه واجب حتى على الرعاة وأهل السقاية ويلزم بتركه ثلاث رميات
فأكثر ولم يكن محل ذلك لأن المكن الري ولو يسيبها فان تعذر أصلا بان منع

الحجاج

الحجاج من متى كما اتفق بسبب فتنة وقعت في بعض السنين
الماضية بين امرأ الحج وأمر منسكة فلا دم حينئذ إذ لا تقصر شيئا
قاله ابن حجر **قوله** بضم الراء مع إقباط التاكافؤ وقضاه قال في خلاصة
في خورام ذوا الخطر أرفقلة وقوله كرماء أيضا أي فاته جمع راع
وقوله بكسر هاء أي مع المد كصاحب وصحاب قال تعالى حتى جدير
الرافع ضم الرجب إقباط التاكافؤ وضع كسر هاء تحت المد
وما في بعض النسخ من حذف الناع الضم كرماء أو إقباط الناع
المد غير صواب **قوله** وأهل السقاية بكسر السين المهملة موضع
بالمسجد الحرام يستقي عليه الماء ويجعل في حياض كالأسيلة المعروفة
فيبسطون ذلك للشاربين ويعدونه من أعظم المفاسد في الجاهلية
ويجفون فيه ثم لا يزالون يكرهون الحجاج ويقولون وهو وفد الله تعالى
واعتقدوا بسبب ذلك أنهم أفضل من محمد وأصحابه فرد الله تعالى
عليهم بقوله أجعلتم سقاية الحجاج الآية وكانت السقاية في صدر الإسلام
مع العباسي ولذلك أخرج له في ترك المبيت وغيره من ههنا أهل
السقاية في صحتها ولو كانت محدثة **قوله** فليس بواجب عليها أي
الدعاء وأهل السقاية بشرط خروج الرعاة من متى قبل الغروب فان عزيت
عليهم الشمس قبل مغارتها في أي ليلة من لياليها وجب عليهم مبيت تلك
الليلة بخلاف أهل السقاية فينبغي عنهم المبيت مطلقا والفرق أن علمهم
بالليل وعمل الرعاة بالليل **قوله** وكذا الإيجب المبيت إلى فالاستثناء
من يجب عليه المبيت ثلاثة وقوله وغيره كما تخوف من الأعراف **قوله**
وطواف الوداع عذر من واجباته بناء على أنه من المناسل والمعتد أنه ليس
بها بل يجب على كل من أراد فراق مكة سواء كان حاجا أو معتمرا أو غيره
هذان أراد فراقها مكان على مسافة قصر أو قصد الإقامة فيه أم لا
فان أراد فراقها مكان دون ذلك نظران قصد الإقامة فيه لزمه طواف
الوداع والأكان خرج للعمرة فلا **قوله** لا ينفذ بكسر الفاء باب ضرب
وقوله أجزعه بكسر الهمزة اسم يكون وبالمبيت خبرها متعلق بمحذوف
قدرة الشيء بقوله أي الطواف ويصح العكس وقوله كما رواه أي بلفظ
الطواف أي رواه مع هذه الزيادة **قوله** لزم دم أي وان لم يكن حاجا
أو معتمرا على ما مر وكذا يلزمه الدم في ترك طوافه منه أو بعضه

الملاط والمبره
الرخام

بخله في ترك حصاة او سبت ليلة فانه يلزمه مدي كما مر والفرق ان الطواف
الشبه الصلاة في الشرائع فصار كالحجلة الواحدة فالحق ترك
بعضه بترك كله ولا كذلك الرمي والمبيت قاله ابن حجر **قوله** ما لم
يعود قبل سافة القصر اي او قبل بلوغ خندق وطنه من مكان قصد
الاقامة فيه نحو اربعة ايام اذا كان نحو الوطن دون مسافة
القصر على ما مر وتعتبر سافة القصر من مكة وانما اعتبرت منها
لا من الحرم على خلاف ما مر في نحو المقيم من اعتبارها من الحرم لان الطواف
لاجل مفارقة البيت فاعتبرت من مكانه اذ افاذه الشوري **قوله** الا
لحائض ولحقها المفذور لحق طالم او فقت رقيقة وخروج الحائض من الحجر
فانها ان تطوف للوداع فليطوف فلا دم عليها والمستحاضة غير المتحيرة
ولا عود عليها ان نفرت في حيصها فان نفرت في ظهرها لزمها العود ومن
حاضت قبل طواف الافاضة تنقضي على احرارها وان مضى عليها اعمام نعم
لو عادت قبل طواف الافاضة تنقضي على احرارها وان مضى عليها اعمام نعم
الحرام كان حكمها كالحج فتمحلل بذي شاة وتقصير وتنوي التحلل
معها هذا ان لم تعلم التحلل حق وصلت بلد ها فان كانت عالمة به
خرجت الى محل لا يمكنها الرجوع منه الى مكة وتحملت بما مر وتقصير
مكي شاة واذا اراد القضاء قال شي تنوي الطواف فقط وقال
سم تنوي الشاة والمذكر مع الاول وقد مر ذلك وحجت بعضهما
لو كانت شافعية تقلد الامام ابا حنيفة فان الطهارة عنده واجبة
في الطواف ليست شرطاً فاذا شاة صح مع وجوب بدنة على خوفاً
وشاة على محدث ولو جناية او الامام احمد على احد الروايتين عنه
في انها تحجر وتطوف بالبيت ويلزمها بدنة وتاخر بدخولها المسجد
حائضاً ويجزئها هذا الطواف عن الفرض كما في بقاها على الاحراف
من المشقة **قوله** قبل مفارقة مكة اي بان ظهرت قبل ان تصل الى محل
تقصير فيه الصلاة وعبارة من نعم ان ظهرت قبل مفارقة بنيان مكة
لزمها العود لتطوف بخلاف ما اذا ظهرت خارج مكة ولو في الحرم
ولو رجعت لحاجة بعد ما ظهرت اتجه وجوب الطواف **قوله** اي
وكذا افي بعض الفرية مع ضم الفا وستوفى بها نسبة للافتق بعض
الفا لا غير وبفتحتين نسبة لذلك ايضا على غير قياس في المفرد ثلاث

الى
صح

س
فعلية
جناية

لغات

لغات في الجمع واحدة ولا يجوز افاقي بالفتح والمد لان نسبة الجمع وهو
الافاق والنسبة اليه لا يجوز الا اذا شابه المفرد فوضعه كالاخبار
قال في الخلاصة والواحد ذكرنا سبب الجمع ان لم يشابه واحداً بالوضع
والافتق هو الغريب الذي ليس بمكة **قوله** واراد الاقامة بمكة وان اراد
السفر بعد اقامته في **قوله** اي رمي يوم النحر هو سبع حصيات الى حجرة العقبة
وقوله واما التثني اي فقد يد الحجر بالشرقة اي الشرس وهو ثلاث
وستون حصاة لكل يوم احد وعشرون الى الحجرات الثلاث **قوله** بما يسمى
حجر او هذا شرط صحة الرمي ونفي من شرطه ترتيب الحجرات في رمي
ايام التثني كما ان رمي اول الحجرة التي تلي مسجد النبي ثم الى الوسط
ثم الى حجرة العقبة وكونه سبع مرات فلورمي سبع حصيات مرة واحدة
او حصيات كذلك احداها يمينه والاخرى يساره لم يحجب الواحدة
سوا ترتيبها في الوقوع ام وقعتا معا اما لورماها مرتبتين ففوقهما
او مرتبتين فاشنتان اعتباراً بالرمي وكذا ان وقعت الثانية قبل
الاولى ولورمي حصاة سبع مرات او جملة الحصى كذلك اجزاء الكراهة
لانه لا يبقى في الحجرة الا الحصى المردود اما المقبول فيرفع الله تعالى
ولا يبقى وضع الحصاة في الحرم لانه لا يسمى رمياً ولانه خلاف الوارد
وكونه بيد فلا يكفي الرمي بقدرها كقوس ورجل ومقلد وقصد الرمي
وهو مجتمع الحصى وضبط بثلاثة اذرع من كل جانب الا حجرة العقبة
فليس لها الا جانب واحد وهذا قريب من قول الشافعي الحجرة مجتمع الحصى
لا يماس منه فلورمي الى غيره كان رمي في الهوا فقط فيه لم يحجب
وتحقق اصابتها بالحجارة وان لم يسبق فيه كان تدحرج وخروج منه فلو شك
في اصابتها لم يحجب فحيلة الشروع سبعة **قوله** ولورمي عقيق وبلور
هذا بالنسبة للمردود فلا يجوز الرمي بذلك حيث ترتب كسر او اضعاف
مال وعبارة من رنهم قال الاذري يحتمل تحت الرمي بالياقوت والخوف
اذا كان الرمي يكسرهما او يذهب معظم ما ليتها ولا سيما النفيس
منها لما فيه من اضعاف المال والسرف والظاهر انه لو غصبه او سرقه
ورمي به كفي كالصلاة في المصنوع **قوله** اي استعمال حجره اي
تصفيته بنار وطرق او نحوها **قوله** كالحل الى وكذا لو لم يتركه
وعودة ومدر وجب واجر وخرف وملك فلا يجوز الرمي بذلك كله ويجزئ

هذا بالنسبة للمردود

حجر منورة لم يطبخ بخلاف ما طبخ منه لانه حينئذ لا يسمى بحجر المنورة
 افاده **قوله** وحاشا وكذا رصاص وقوله بقدر استخرج حجرها اي
 النحاس والحديد وانما لم يذكر الرمي بها حينئذ لشبهها بالبراذير والبرص
قوله وسائر الجواهر المنطبعة اي من ذهب وفضة مما يقبل الطبع **قوله**
 وذلك اي اشتراط كون الرمي باسمي حجر **قوله** وسننه اي الحج وكذا
 العمرة بالنسبة لما ياتي فيها وسننه المضم على ذلك اخر الباب **قوله** اللهم
 اصله يا الله حذف من حرف النداء وعوض منه الميم في اخره وهو صادف وفرد
 معنى على الضمة الذي على الهمزة كاهو المتبادر وتردد بعض الافاضل في ذلك
 قائلا لم لا يجوز ان يكون مبنيا على ضمة مقدرة على الميم المشددة لانها
 بالقوة صارت آخر او التناكلا اعراب انما يكون في الآخر كما في عدة اصله
 عند وعند حذف الواو وعوض عنها الهمزة والاعراب عليها فليكن البناء
 كذلك افاده اليهودي نقلا عن القيني واجاب عن ما به قاس مع الفارق
 اذ التقويض في عدة عن جز الكلمة فتشربيلها منزلة الجز تقوي بخلاف
 الميم فانها عوض عن كلمة مستقلة فتشربيلها منزلة الجز **قوله**
 لبسك لبسك يتكرر مرارا بعد اللهم مرتين هذا هو الصواب فتكون مرات
 التلبية اربعاً فاق في بعض النسخ من حذف الثانية بعد الله خطأ ومعنى
 لبسك انما يقع على طاعتك اقامة بعد اقامة واجابة بعد اجابة اي
 لرعدة ابراهيم خليلك وهو ما خوذ من لب بالمكان لسا واليا به الباء اذا
 اقام به ونصبه على المصدرية بفعل محذوف واغرابه كما غراب المنفي
 لانه ملحق به اذ لا مفرد له من لفظه وحذف تونه للاضافة واصافته
 لغیر الكاف شاذة نحو لبي زيد ولبييه وليس متنى حقيقة بل القصد
 منه التاكيد كما **قوله** ان الحمد تكسر الحمة على الاستيناف وهو كما
 قال النور اصح واشهر وجوز فتحها على التعليل اي لان الحمد
 افاده م روجه ضعف الفتح ان الاول يكون التلبية مطلقة غير مقيدة
 يكون الحمد لله لا استحقاقه لها لذاته سواء استحق الحمد لا وان كان
 المعنى على ذلك صحيحا **قوله** والنعمة بالنصب عطفا على الحمد وخبرنا
قوله لك اي كايان لك وبالرفع مبتدأ خبره محذوف من قول عليه بلك
 او خبره لك وخبر ان محذوف **قوله** والمثل يندب ان يسكت سكتة
 لطيفة على كان الملك ويسبدي بقوله لا شريك لك لئلا يتوهم في الملك

عن الله تعالى

عن الله تعالى **قوله** والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم الى الرفع عطف
 على الاكثر والجر عطف على الضمير في منها من غير عادة الجاء على منجبه
 ابن مالك حيث قال وليس عندنا لازما اي والاكثر من الصلاة لا ينفذ
 استحباب الاكثر منها ايضا **قوله** عند الفراغ منها اي بعد الفراغ
 ثلاث مرات من مرات التلبية وليس المراد تكرارها كلها كما يوهمه
 ظاهر كلامه لانه لا يفرغ منها الا بعد رمي جمرة العقبة كما ذكر بعد
 ويسبدي ثلاث الصلاة ايضا وان يكون صوتها خفص من صوت
 التلبية بحيث يسمع من غير ان **قوله** الى جمرة العقبة المراد الشروع
 في التحلل بالرمي او الطواف او الحلق **قوله** وسؤال الجنة اي بعد
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما هو ظاهر صنيع المضم ومخرج
 به ابن حجر ولعل ذلك هو الاكل وليس بقيد كما قاله شيخنا عطية **قوله**
 لكن لا شئ اي التلبية وقوله في طواف القدوم ليس بقيد بل مثله
 طواف الناحية والوداع وانما حذف ذلك بالذكر لانه محل الخلاف والشارح
 له بقوله على الحديث ذكر ذلك انه جوابا عن عبارة المنهاج المساوية
 لهما رتبه هنا فكان الاولى ان لا يقيد بذلك فلا يحذف الى الاعتذار
 المذكور ولكن جاز لا يسهو وسن ان لا يتكلم في اثنا تلبسته ثم
 مرد السلام ثم بان كره التسليم عليه وقد يجب الكلام في اثنا تلبسته
 تعارض كما انما نأخذ نحو اعلم يقع في مهلكة وان يرفع رجل صوته
 بها بحيث لا يضر بنفسه في دوام احراره ويتأكد ذلك عند تغاير
 الاحوال كركوب وتزول وصعود وهبوط واختلاف رفقة وفراق
 صلاة واقبال ليل او نهار ووقت سحر وخرج بدوام احراره ابتداءه
 فلا يسب الزرع بل يسب نفسه فقط وبالرجل المرأة والخنف فلا يسب
 رفع صوته بان يسب غيرهما بل يكره لهما رفعه وفرق بينه وبين
 اذا نجا حيث حرم منه ذلك بطلبه الا **قوله** الى الاذان عن سماع
 تلبية غيره وظاهر ان التلبية كفيرة عما اذكار تكمه في مواضع
 النجاسة تنزيها لذكر الله تعالى وليس لمن راي ما يحبه او يكرهه
 ان يقول لبسك ان العيش عيش الاخرة اي ان الحياة المظلمة
 العينية الدائمة هي حياة الدار الآخرة وهذا ان كان محرم فانما كان
 غير محرم قال اللهم ان العيش عيش الاخرة **قوله** لم يوقف

واشتغال كل احد تلبسته

يقول الله فلا يصح بالنسبة كسائر العقود لكن يتأكد الاثبات بما يفواه وكذا
سائر القرب انما لا يشترط بالالتزام كقولنا ما لي صدقة فلا يتصدق به النذر
وشرط في المنذور كونه قربة لم يتحقق كما يأتي واما المنذور له فليس من
الاركان لانه قد يوجد وقد لا يوجد كما يعلم مما يأتي **قوله** فليطعمه اي فليطعم
بنذره لانه صحيح وقوله فلا يقصه اي لان نذره باطل وهو محذور ومخذوف
اليها والموصوفة للسكينة فيجوز فيها الاسكان والكسوف الاختلاس
او الاشياء وتسمية الموصوفة نذرا من باب المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ
غيره لوقوعه في صحبته كقول الشاعر
قالوا اقترع شيئا بخد لك طمخه قلت اطبخوا لي حبة وقصصا
وليس منها قول تعالى تقلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك لان النفس
يجوز اطلاقها عليه تعالى بدون مشاكلة على الصلح بدليل قوله تعالى كتب
رخص على نفسه الرحمة **قوله** في قربة اي اصابة فلا يصح نذر مباح عرض له الذنب
كالشك خلافا لابن حجر وتقدم ان القربة فعل الشيء بشرط معرفة المتقرب
اليه والعبادة فعل ما يتوقف على نية والطاعة تعهما فتوجب مع كل منهما
وتنفرد عنهما في معرفة الله تعالى اذ ليست بمباداة لعدم توقفها على
نية ولا قربة لفقد شرطها وهو معرفة المتقرب اليه **قوله** فلا كانت
كصلاة الضمى او فرض كفاية كصلاة الجماعة وقوله لم يتصدق خذ به نحو
صلاة الخايرة اذا لم يعلم بالميت الا واحد وتام الصواب كما قالوا قد اسقاط ذلك
لانه يصح نذره نظر الاضله وان تعبد لان تعينه عارض **قوله** كالتزام حج اي
لفظ كما سركته **قوله** او علي حج ولو قال ان كالمته مثلا فعلى كفاية عيب
او كفارة نذر الزمته كفارة عند وجود الصفة او فعلى عيب فلفظ او فعلى
نذر صم وتخبر بين قربة وكفارة عيب على المقد فلو كانت ذلك في نذر التبرر
كان قال ان شفي الله مريض فعلى نذرا وقال ابتد الله على نذر الزمته قربة
والنصيب اليه ولو قال نذرت لله كذا قيمت ان نواه والا فندرت تبرر كما في الاموار
قال قل ولم يرضه شيخنا اه وتقدم الفرق بين نذر التبرر ونذر الحاج
بان الاول فيه تعليق بمغروب فيه والثاني بمغروب عنه فيقول المرأة لزوجها
ان تزوجني فعلى ان ابرأت من مهرى وسائر حقوقي تبرر ان ارادت
الشكر على تزوجه ومما يقع كثيرا من بعض العوام جعلت هذا للنبي
عليه الصلاة والسلام والا قرب فيه الصحة لا شهارة في النذر في عرفهم

ويصرف ذلك

كذلك سائر القرب
والنذر في المنذور
كونه قربة لم يتحقق
كما يأتي واما المنذور
له فليس من الاركان
لانه قد يوجد وقد لا
يوجد كما يعلم مما يأتي
قوله فليطعمه اي فليطعم
بنذره لانه صحيح
وقوله فلا يقصه اي لان
نذره باطل وهو محذور
ومخذوف اليها والموصوفة
للسكينة فيجوز فيها
الاسكان والكسوف
الاختلاس او الاشياء
وتسمية الموصوفة
نذرا من باب المشاكلة
وهي ذكر الشيء بلفظ
غيره لوقوعه في صحبته
كقول الشاعر قالوا
اقترع شيئا بخد لك
طمخه قلت اطبخوا لي
حبة وقصصا وليس منها
قول تعالى تقلم ما في
نفسى ولا اعلم ما في
نفسك لان النفس
يجوز اطلاقها عليه
تعالى بدون مشاكلة
على الصلح بدليل قوله
تعالى كتب رخص على
نفسه الرحمة قوله في
قربة اي اصابة فلا
يصح نذر مباح عرض
له الذنب كالشك خلافا
لابن حجر وتقدم ان
القربة فعل الشيء
بشرط معرفة المتقرب
اليه والعبادة فعل
ما يتوقف على نية
والطاعة تعهما فتوجب
مع كل منهما وتنفرد
عنهما في معرفة الله
تعالى اذ ليست بمباداة
لعدم توقفها على
نية ولا قربة لفقد
شرطها وهو معرفة
المتقرب اليه قوله
فلا كانت كصلاة الضمى
او فرض كفاية كصلاة
الجماعة وقوله لم
يتصدق خذ به نحو
صلاة الخايرة اذا لم
يعلم بالميت الا واحد
وتام الصواب كما قالوا
قد اسقاط ذلك لانه
يصح نذره نظر الاضله
وان تعبد لان تعينه
عارض قوله كالتزام
حج اي لفظ كما سركته
قوله او علي حج ولو
قال ان كالمته مثلا
فعلى كفاية عيب او
كفارة نذر الزمته
كفارة عند وجود
الصفة او فعلى عيب
فلفظ او فعلى نذر
صم وتخبر بين قربة
وكفارة عيب على
المقد فلو كانت ذلك
في نذر التبرر كان
قال ان شفي الله
مريض فعلى نذرا
وقال ابتد الله على
نذر الزمته قربة
والنصيب اليه ولو
قال نذرت لله كذا
قيمت ان نواه والا
فندرت تبرر كما في
الاموار قال قل ولم
يرضه شيخنا اه
وتقدم الفرق بين
نذر التبرر ونذر
الحاج بان الاول
فيه تعليق بمغروب
فيه والثاني بمغروب
عنه فيقول المرأة
لزوجها ان تزوجني
فعلى ان ابرأت من
مهرى وسائر حقوقي
تبرر ان ارادت
الشكر على تزوجه
ومما يقع كثيرا من
بعض العوام جعلت
هذا للنبي عليه
الصلاة والسلام
والا قرب فيه
الصحة لا شهارة
في النذر في عرفهم

ويصرف ذلك لمصالح الحجرة الشريفة بخلاف قوله متى حصل لي كذا اي
له بتذاته لانه لقوم ما لم يقترب به لفظ التزام او نذر فان لم يتحقق الحجرة
الشريفة اليه حفظ الى الاحتياط واما الاوليا اذا قال ذلك الاخذ منهم
واطلق لم يصح نذره لعدم صحة النذر للميت وان صرح بوقوفه وغيره
او يفواه نظر هناك من ينتفع به فيصع او لا فيبطل وعبارة م رولا يصح
لميت الا لعبد الشيخ الغلابي حيث اراد به قربة كاسراج ينتفع به او اطره
عرف بحمل النذر له على ذلك **قوله** او صلاة واقبل ما يلزمه منها ركعتان
يسلك بهما سلك واجب الشرع من قيام فيها ونية الغرضية وغير ذلك
ويلزمه في العتق رقبة وفي الصدقة اقل متقول وفي الصوم يوم ولو نذر
شيئا ان شفي الله مريضه مثلا وشك بعد حصول الشفا في المكتم هو
عتق ام صوم ام صدقة ام صلاة قال م راجعهم كما افق به الوالد رحمه الله
تعالى فان لم يظهر له شيء وايس من ذلك وجب الكل اذ لا يتم الخروج من
واجبه يقينا الا بفعل التبرر وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب **قوله**
فان غضبنا اباب ولو كان وياقي في استنابته ونا يصح ما ذكره في كتاب
الحج فيها من التفصيل وحديث فلا يستناب من على ذوق مرحلتين من
محنة ولا ينبغي من عليه حجة الاسلام او خوفها ولو نذر العضوب
الحج بنفسه لم ينقذ نذره او ان يحج من ماله او اطلق انفق اه
اقاده **قوله** كما في حجة الاسلام وسن تحمله اول من فعله
مبادرة لبراة ذمة فان خاف نحو غضب او تلقى مال لزمته المبادرة
فان مات بعد تمكنه من فعله فعل من ماله او قبل التمكن فلا شيء عليه
اه افااره في المنهم وشي زيادة قال بعض حواشي المنهم في كتاب الحج
ولو شفي بعد ان فعله المستناب تبرر انه لم يقع العضوب
بل المستناب ولا اجرة له في حقته الحاله فان لم يقدر ولكن تحمل المشقة
وفعل النشك مقارنا لفعل المستناب وقيل شك المستناب
له وله الاجرة والفرق ان العضوب في الاول لا تقصير منه اذ الشفا
مثاله ليس باختياره وفي الثانية مقصود بحضوره ومباشرة
للمستناب بعد ان ورط الاجر اه فقول الرجا في انه لو قدر بعد ان
فعله المستناب وجب عليه ووقع له الاول نفلا اه ليس في محله
لان النذر يسلك به مسلك واجب الشرع وقد علمت ان الواجب

Copy

العذاب قبلة قرب عرفة **قوله** وشدة السواي المار قال فيه للعهد وكذا
 في قوله الرقي اي انفسهم من قوله وان يرقى ولو كانت لها الاوهام ان المراد
 ورقي غير المارين وليس كذلك **قوله** خاصا بالرجل اما المرأة والخنثى فلم
 يندب لهما شدة السواي ولو بخلوة وليل ولا رقي الا ان خلا المحل عن الرجال غير المحل
 فيما يظهر كما به عليه وعلى الخنثى الا سواي قاله في غم المصنف **قوله** والاغتسال
 عطف على تلبسه والتمسح بالمسحونة فيها وفي الخطب للتوكيد والاعتراض
 كلامه في المسنونات **قوله** يوم السابع واليوم الذي في ذلك يوم الزينة لتزيتهم
 فيه هو اذ هم ويسى التاسع يوم عرفة والعاشر يوم النحر والحادي عشر
 يوم القر لا استقرار فيه حتى والثاني عشر يوم النفر الاول والثالث عشر
 يوم النفر الثاني وقوله من ذي الحجة تكسر الحاقص من فتحها افاده في لم
 المصنف **قوله** علة اي على المنبر عند النبوت فان لم يدخل الحاج مكة خطب
 في غيرها وبقية خطبها بالطلبة ان كان محرم او اذله فبالشكر وتلك السنة
 ان يكون محرم والذي يخطب هو الامام ان خرج مع الحجج او نائبه كما مير
 الحاج ان لم يخرج معهم ويأمرهم في تلك الخطبة بالقد والى منى يوم الثامن
 الحسبي يوم التروية لا يهرس يتركون فيه الحائضين ياخذونه معهم ويعلمهم
 فيها الناس فان كان فقيها قال طهر سائل اطافاه **قوله** معنى
 تكسر الحسبي بصرف مراعاة المكان ولا يصرف مراعاة للبيعة ويذكر
 وطول الاغلب وقد يوثق وتخفيف نوعا اشهر من تشديد بها سميت
 بذلك لكثرة ما يعني ان يراق فيها من دسا الهدي والضيبي يات قبل
 لان ادم لما اراد مغارفة جبريل قال له تمن قال له اتمنى الجنة وقيل لتقدير
 الشعار فيها من منى الله الشئ قدره وهي على فرسخ من مكة اطافاه
 من زيادة **قوله** بعد صلاة الظهر اي او الجمعة ان كان خروجهم يومها
 ولا تكفي عنها خطبة الجمعة لان السنة فيها التاخير من الصلاة كما
 تقرر ولان القصد بها التعليم لا الوعظ والتخفيف قائم تشار الا خطبة
 الجمعة بخلاف خطبة الكسوف **قوله** بكرة بكرة فلكر او بكرة
 او كسر فكونا قاله الشوري في حوش المصنف **قوله** وعلى خطبات
 اي خطبها في مسجد ابراهيم حين لهم في اولها بالامامهم من الناسك
 ويخبرهم على اكناف الدنيا والتهليل في الموقف وتخففها ويجلس بعد
 فراغها بقدر سورة الاخلاص ثم يقوم الى الثانية وياخذ المؤذن في الاذان

اي والثامن
 يوم التروية
 اهو

قال
 في حوش المصنف
 في حوش المصنف

وتخففها

وتخففها حيث يفرغ منها بعد فراغ المؤذن من الاذان اهل ثم المنحصر
قوله فقبلها اي الصلاة وبعد الزوال اهو خضر **قوله** نعم ان كان مقتضا
 استدراك على قوله الا التي بكرة فقبلها اهو خضر **قوله** حيث وجبت
 اي الجمعة بان اقاموا اقامة تقطع السفر وكان هناك ابنية واربعة
 مستوطنون فيها وان حرم البناء لتعلق حق المبيت **قوله** وان
 يحلق الرجل المراد به ما قابل الاثني الشامل للمصبي فلو عبر بالزكر
 كما في المنحصر لكان اولى والخلق استبصال الشعر بالموسى ولو
 لبعض الراس وان كرهه والتقصير اخذة ولو من اطرافه بمقصه او غيره
 فهو عمر من القص الذي هو اخذة بخصوص المقص اي المقراض المعروف
 قاله روالا في كونه التقصير قدرا غله من جميع الراس ويكفي والخلق
 مساه ولا يشترط الاتصاف في الاستبصال بل يرجع في ذلك
 الى اعتبار عدم روية الشعر لذى النظر المعتدل عند قربه من
 الراس اهو باختصار **قوله** من امرأة اي انثى ولو صغيرة خلافا
 لمن استثنى الصغيرة التي لم تنبت الى زمن يترك فيه شعرها
 ويتركه الحلق او نحوه من احراق او ازالة بنورة او تقف للمرأة
 والخنثى لانهما مثله ومن ثم لو نذره احداهما لم ينقد بخلاف من
 التقصير ويستثنى من الكراهة ما لو منع السيد الامة منه فمحرم
 وكذا ان كره منع ولو باذن ان لزم منه فوات تمتع او نقص قيمة
 ومثلها الحرة المزدوجة ان منعها الزوج وكان فيه فوات استمتاع
 وما لو حلق راس الصغيرة يوم سابع ولادتها للتصدق برزنته
 ذهابا فيسحب وما لو كان راسها الذي يحب ونحوه لا يمكن
 معالجته الا بالخلق وما لو حلق راسها لتخفيف كونها امرأة خوفا
 على نفسها من الزنا ونحو ذلك ولهذا يباح للناس الرجل في طهره
 الحالة فيجب ومثلها الخنثى في بعض ذلك فالخلق لها تقصيرها احكام
 اربعة اهل المصنوع من **قوله** فالخلق افضل يستثنى من ذلك
 ما لو اعتمر قبل الحج في وقت ولو حلق فيه جا يوم الخمر ومكره
 راسه من الشعر فالتقصير له افضل وما لو نذر الحلق في حج
 او عمرة فيتعين ولم يجزه غيره لانه في حقه عزة بخلاف المرأة
 والخنثى ثم الناذر قد يطلقه كعلي الحلق او ان احلق فيكفيه ثلاث

صوابه الوقوف اهو
 فضائي

شعرات وقد يصح بالاستيعاب فيلزمه حلق الخرج ومثله ما قاله الله على
خلق راسي لان هذه الصيغة مع ملاحظة الفرق تفيد العموم ولو نزل
خلق بعض الراس لم ينفك فكرهة القرن وقرن بين التزام القرن قصدا
والتمزام ما يصدق به كما مر ولو خلقه راسا خلقا احدهما في القرن
والاخر في غير القرن لا تنافي القرن ولو استاصل الراس بالاسم حلقا
حصل به التحلل وان اشر وزمه ومما افاده **قوله** قال في الثالثة اي اجتهاد
او يوجب في تلك اللحظة بدليل تركه في الاولى والذي في ثم المنعوم والمحل
قال في الرابعة فما هنا سبق قل **قوله** الى الخطبة التي تليها اشار به الى
تقسيد اطلاق المتن وهو ما صرح به الراغب وغيره وقيل وهو الاكمل لان المسائل
القلبية كما قلت حفظت وصنعت هذه الواجهة ما اقتضاه اطلاق المتن
وهو الاكمل لترسيخ في افهامهم باعادتها في الخطب الاربعة ولا بد كثيرا
منهم لم يحضر فيما بعد لها لكثرة اشتغالهم به فنبههم **قوله** وتوهم عباد
جواز التفريغ في اليوم الثاني من ايام التشريق **قوله** وتوهم عباد
غيره ويوهمهم اي بان يقول جمعني الله واياكم في قار في عافية وكان الصواب
لكن ان يفكر بذلك لان عبارته ان المراد ايتانهم بطواف الوداع
عند خروجه لفرقة وليس كذلك الا ان يقال معنى توهمهم انه يعلم
كيفية ما يفكر بعضهم بعضا بان يقول جمعني الله واياكم في قار في عافية
انه يستلزم التمتع والملكين قبل خروجه وبعد احرارهم بطواف الوداع
فما مرهم به في الخطبة الاولى لا الرابعة وعبارته ويا مخرجها انما التمتع
والملكين بطواف الوداع قبل خروجه وبعد احرارهم بخلاف المفرد والقار
الا فافقن لا يومران بطواف وداي لا نهما لم يتخللا من مناسكهما وليس
ملكة محل اقامتهما اهدنخ اي ولا نهما لا يتخللان الا بعد الوقوف بعرفة
وفراغ الاعمال وليس ملكة محل اقامتهما حتى يطعم فان طواف الوداع
عند خروجهما لعرفة بل لا يطوفان لذلك الا بعد مفارقتهم لها بالملكة
وارادة رجوعهما الى بلدهما ولا يصح حمل الشئ على ما قاله من راء الطواف
المستوفى الذي ذكره قد فات وقته بالنسبة للمتتمتعين والملكين
لانهم قبل خروجهما للوقوف وبعد احرارهم بالخلاف ايدة في ذكر
الخطبة له بعد فعل ما قاله الشئ سبق قل **قوله** او استقل نظره من
الخطبة الاولى الى الرابعة وعليه فالمراد بالجواز ما قابل الامتناع

ظاهر

فيصدق

فيصدق بالندب **قوله** بالمنع بفتح الميم في الا شهر وحكي كسرهما
سيمي مشعرا فيه من الشعار اي شعار الدين وحراما لحرمة الصيد
وغیره فيه لانه من الحرم ووقوفهم به افضل من وقوفهم بغيره من مزدلفة
ومن مروزهم به بلاد ووقوف من لم يتمكن من صعود الجبل وقف بحجبه
ولو فاتت هذه السنة لم يجبر بدم **قوله** فخرج بضم القاف وفتح
الزاي اخره حاصلة ممنوع من الصبر للعلية والعدل لله
قوله ويدعون اي ويذكرون ايضا كان يقولون الله اكبر ثلاثا
لا اله الا الله والله اكبر الله الحمد ومن جملة الدعاء اللهم اغفر لنا
فيه واريتنا اياه فوفقنا لذكرنا كما عهدتينا واغفر لنا وارحمنا كما
وعدتنا بقولك وقولك الحق فاذا افضتم من عرفات فاذكروا الله
عند المشعر الحرام الى قوله واستغفروا الله ان الله غفور رحيم
ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار
اذا افاده **قوله** الى الاسفار كسر الحجة اي الاضائة **قوله** للاتباع
اي ولانها اشرف الجهات **قوله** ليلة عرفة اي ليلة الذهاب الى عرفة
وهي ليلة التاسع خلاف ما عليه العمل الا ان فانهم يبيتون بعرفة
قالهم ومن البدع القبيحة ما اعتاده بعض الناس في هذه الليلة
من ايقاد الشموع وغيرها وهو شتم على منكرات اهل وسن ان يقصدوا عرفة
اذ اشرقت الشمس على فبير جبل كبير عند دلفة على يد اهل
الى عرفة ما رين من طريق صنب وهو جبل مطل على منى وان يقبضوا
بقرب عرفة بنمرة الى الزوال ثم يذهب بهم الى مسجد سيدنا ابراهيم عليه
الصلوة والسلام فيخطب به فيه خطبتين كما مر ثم يرجع بهم العصور
تقدما والجمع للسفر لا للنسك خلافا لابي حنيفة ويقصر هناك
المسافر بخلاف الملكى وان يقفوا بعرفة الى الغروب وان يكثر
الذكر والدعاء اليه ثم بعده يقصدوا مزدلفة ويحجوا بها المقرب
والعشا نعمان خاف فوت وقت الاختيار للشا جمع بهم في الطريق
والجمع للسفر لا للنسك كما مر فخيرهم ويند طهون بسكنة ووقار
فمن وجد فرجة اسرع اوافاده في المنهم **قوله** بان لا ينفرد
النظر الاول وهذا تصحيح للسنة فحيى ترك النظر واما المبيت
اخر ليلة من ليالي منى لمن لم ينفر النفر الاول فهو واجب فلا يجزى

عنه من النبي لكن لما كان متسببا عن ترك النفر أطلقه وأراد
 سببه وأعلم أنه قد اختصت مني بحسن فضائل رفق ما يقبل
 من الأجر وكف الحدة من اللوم المنشور والذباب عن الخلو وقلة
 البعوض فيها وأما ما كان كالتكاسع الطبع للولد **قوله** إذا انفراي
 النفر الأول والثاني **قوله** بعضهم الميم وفتح الميمتين وتشديد
 الثانية وأخره موصدة ويسمى الأبطح والبطن وخيف بني كنانة
 وظهر اسم مكان متعبد بين مكة ومغنى وأقرب إلى منى وحده ما بين
 الجليلين إلى المقررة **قوله** ثم يأتي مكة أي بعد طلوع الفجر **قوله**
 فإذا فرغ من طواف الوداع أي عند إرادة الخروج من مكة لما مر من أنه
 يكون بعد فراغ النسك عند إرادة مفارقتها **قوله** عند المناسك بعضهم
 الميم وفتح الميم أي مني بذلك لأنهم يلتزمونه بصدورهم عند الرقا والزا
 يتسمي أيضا بالمدعى وبالمشهور بفتح واو وانحجام آخره أي محل التقوى
 من الركنين لصيق صدره وبطنه بالبيت وبسط يده اليمنى
 عليه إلى جهة الباب واليسرى إلى الركن الذي فيه الحجر الأسود فإن
 تغذر الفوق فالمنشد حصل أصل السنة بالوقوف في غيره من الكعبة
 بالكيفية المذكورة **قوله** بين الركن والباب أي ركن الحجر الأسود وباب
 الكعبة وهو موضع الاستجابة أو حضر **قوله** وشرب ماء زمزم
 لأنها مباركة طعام طم وشفا بقرينة أن يشربه لمطلوبه
 في الدنيا والآخرة بل والمطلوب غير ما قاله بعضهم وإن يستقبل
 القبلة عند شربه وإن يتصل به منه وإن يقف عند شربه اللهم
 أنه قد بلغني عن نبيك محمد صلى الله عليه وسلم أنه قال ما زلت
 لما شرب له وأنا أشربه لعكاز ويذكر ما يرايه ويأوه ديار الله
 فأفعل بغيره من الله تعالى ويشرب ويتنفس ثلاثا وسكان ابن عباس
 رضي الله عنهما إذا شربه يقول اللهم في أسلاك علمنا فعا ورزقا
 واسعا وشفا من كل داء وقد مضى جماعة من العلماء أن الواطئ لهم
 ويسمى الدخول إلى البير والنظر فيها وإن يتنعم منها باله لوالدي
 عليها ويشرب وإن ينضم منه على رأسه ووجهه وصدرة وإن يتزود
 من ما بها ويتصحب منه ما أمكنه للاتباع وما قيل من أنه يتغير في الطريق
 فلا أصل له وإن يشرب من نبيذ سقاية العباسي ما لم يسكر وإن يجتم

القرآن بمكة أو أفادهم ببعض زيادة **قوله** ثم انصرف عبارة م ر
 وإن ينصرف تلقا وجهه مستقبرا البيت ويكثر الالتفات إلى ما يقرب
 عنه كالمختزن المتأسس على فراجه أو ويعلم منه أنه لا يمشي القهقري
 كما يفعله غالب الهوام فتلك الهيئة معكروهة عندنا وإن طلبت
 عند الحنفية **قوله** والذكر عطف على تلبية وفي قوله المسنون
 أنه معلوم من العطف **قوله** أبصر أي ولو بالقوة فيشمل الأعمى ومن في
 ظلمة سوا الحلال والحرم ومحل ابصاره الأبواب المسجدة والمحل المشهور
 بالمدعا كان محل ابصاره قبل وجود الأبنية والتشريف العلوي ولما كان
 لا يلزم من جعله عاليا رفعا أن يعظم ويجهل قبل وتَعْظِيمًا ولا يلزم
 من أن يعظم أي في نفسه أن يفضل على غيره أي بحاجب قبل ومما به
 والتعظيم التمجيل والتكريم التفضيل والمهابة التوقير والبر
 الاحسان الواسع **قوله** وعظم هذه اللفظة لمرتب بل التوارد وكرمه
 بدلها **قوله** أنت السلام أي ذو السلام فصم الخبر أي السلامة
 من النقا يصرف في الذات وقوله ومنك السلام أي السلامة من الآفات
 وكذا ما بعد فالثاني والثالث بمعنى واحد وفي أول طوافه وكذا
 في كل طوافه كما في الجمع لكن الأولى أكد اهدم **قوله** بسم الله
 أي أطوف لأن كل فاعل يبدأ بفعله بسم الله يضم في نفسه لفظا
 ما جعلت التسمية مبدأ له **قوله** أي أنا بكن هو وما بعده مفعول
 لأجله لفعل محذوف والتقدير أفعله أي أنا أي تصديقاً بكت
 وبكل ما جاء من عندك فالمراد بالكتاب الجنس وهو من عطفه
 الملتزم إذ يلزم من الإيمان بالكتاب الإيمان بالله لأنه جاء به ويجعل
 أن إيماناً وما بعده منصوب على حال أي مؤمناً ومصدقاً **قوله**
 ووفاء بعهدك أي أدائه والمراد به الميثاق الذي أخذه الله علينا
 ونحن في عالم الذر ما مثلاً أمره واجتناب نهية اللازم لا قدر
 برؤيته قال بعض العلماء لما خلق آدم استخفى ذريته من صلبه
 وقال ألسنت برئكم قالوا بلى فأمر أن يثبت ذلك ويدرج في
 الحجر الأسود أفادهم **قوله** قبالة بضم القاف وقوله البيت على
 جذق مضاف أي باب البيت أي في الجهة التي مقابلة ما قائم لانه
 تقدم ما يقوله إذا أبصر البيت وفي بعض النسخ الباب وهي ظاهرة

في البيت قبل
 ذلك ما أي تفضيلاً ولا يمت
 أن يفضل على غيره

قوله ٩

موافقة لما في المنهاج وان كان الذي في المنهاج البيت **قوله** وهذا مقام الإبراهيمية
عند قوله هذا بقلبه ولفظه لا يبيده الى مقام سيدنا ابراهيم عليه الصلاة
والسلام كما في الآثار خلافا لابن الصلاح حيث ذهب الى انه يعني نفسه
ويقول عند الانتهاء الى الركن العراقي اللهم اني اعوذ بك من الشك والشر
والنفاق والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المنظر في المال والولد
وعند الانتهاء الى تحت الميزاب اللهم اظلي في ظلك يوم لا ظل الا ظلك واسقني
بكاسي محمد صلى الله عليه وسلم مشربا هنيئا لا اظلا بعده ابداء الجلال والاكرام
وبين الركن الثاني واليمني اللهم اجعله حيا مبرورا وذنبيا مغفورا وسعيها
مشكورا وعمله مقبولا وتجارته ان تبور يا عزيز يا غفور اي واجعله
ذنبيا مغفورا وكذا الباقي والمناصب التي هي ان يقول عمر بن عبد
وحيثما استجاب التمسير بالجماعة للخير ويقصد المعنى اللغوي
وهو القصد ونحو هذا اذا كان في ضمن حج أو عمرة والا فبدون ما احب
اهم وهو الظاهر ان الاشارة باليد ونحوها الى المقام خلاف الاولى كما قالوه
في الاشارة للجنازة لا كروية ومقام ابراهيم هو الحج الذي كان يقوم
عليه عند بنا البيت كما مر وفيه اثر قدسية وهو موجود الى الان وكان
في عهد النبي عليه الصلاة والسلام وابي بكر وعمر رضي الله عنهما في الموضع
الذي هو فيه الان وجا سيل في زمن خلافة عمر فاحتمله حتى وجد
باسفل مكة فاق به فربط الى استار الكعبة حتى قدم عمر رضي الله عنه
فاستنبت في امره الى ان تحقق موضعه الاول فاعاده اليه وبني حوله
فاستقر فيه الى الان **قوله** وبين اليمني اي الركن الذي فيه الحجر الاسود
والركن الثاني في كلامه تغليب **قوله** ربنا اتنا في الدنيا حسنة وقيل هي
المرأة الصالحة الحسنة وقيل العلم وقيل هو العبادة وقيل العافية
وقيل المال وفي الآخرة حسنة قيل هي الجنة وقيل العفو وقيل الخور
العين اطرافه **قوله** اللهم اجعله اي ما اتاه من العمل حيا مبرورا
اي لا يخالطه مقصبة ما خور من البر وهو الطاعة وقيل متقبلا وذنبيا
مغفورا اي اجعل ذنبه ذنبيا مغفورا وكذا ما بعده واسو هو العمل
وماء الرجل اعماله واخذها مصحاة بالفتة والمشكور المتقبل اي
واجعل سعيها مشكورا اي عملا متقبلا يزكو لصاحبه ثوابه
اطرافه **قوله** واذا رقي بكسر القاف على الصفا وتقدم انه ليس فيها

المعنى

الان الا

الان الا مسطرة فيس رقيها **قوله** الله اكبر اي اعظم من كل شيء اوان
نسب اليه ما لا ينق حلاله على ما هدا انا اي دلالة موصلة وقوله
عليها اولانا اي اعطانا ما نعمة التي لا تحصى وان تعدوا نعمة الله
لا تحصوها وقوله له الملك قدم المحمول عنه وفيما بعد لا فاجدة المحصر
اي له ملك السموات والارض وله الحمد على كل حال لا لغرضه وقوله وهو على
كل شيء قدير اي قادر قدرة تامة والقدرة صفة ازلية تعبر في السموات
عند تعلقها بها اي تكون سببا في التأثير اذا المؤثر هو الذات بواسطتها
قوله رب اغفر لي ذنوبي وارحم اي احس اليها وقوله عاقل اي
من الذنوب وهو لازم لقوله اغفر والا غير الغفر اي الغالب على غيره
غلبة تامة والارحم شديد الكرم وهو اعطي ما ينبغي له ينبغي على
وجه ينبغي لا لرياء ولا غيره **قوله** بذي طوى بتثنية الطاء والفاء
وطوى من الطي وهو البناء لانه اسم بضم طوى اي مبنية بالحجارة
في ذلك الوادي فنسب اليها وهو بالضم نظر المكان وخدمته للعلمية
والثانية نظر البقعة لا للعدل عن طاعة وما فيه من التكليف مع امكان
غيره وايضا لو اعتبر ذلك لم ينصرف ابداعه انه محذور ذلك كما مر **قوله**
لم يربها فان لم يربها من طهر من مثل ما فتها اذ عاقل **قوله**
وان يلبس الرجل اي بعد احرامه كما صرح به ابو شعاع بقوله ويجرد
الرجل عند الاحرام عن الخيط ويلبس ازارا وروا ايضا وقوله
والا اي وان لم يجد جديد **قوله** ويصيب البدن اي ولو بطيب
جزم يحس وخروج بالبدن الثوب فتطيبه مباح لا مسنون وقوله
ولو لبس اي يلبس التطيب بعد الطهر ويس التطيب
ايضا لتحلله الثاني قيل ان يطوق بالبيت لان الاول حل به كل شيء
الا النساء **قوله** ولا تضرا استدانت اي في بدنه او ثوبه وخروج
باستدانتها ما لو اخذ الطيب من بدنه او ثوبه ثم رده اليه او
شرع ثوبه فان كان بحيث لو اتى عليه ما ظهرت راحته امتنع لبسه
والا فلا **قوله** وسائر ما يتعلق بعرفة اي من السنن المتقدمة
باب احرام من لا احرام عليه
ذكر منها تسعة عشر او عشرين وفيها تداخل وحكايا
سبعة ذكرها في المنهاج احدها ما يرجع للبدن وهو لبس الرجل مخيطا

وستر راسه وستر المرأة وجهها ولبسها قفازا وثانيها استعمال
الطيب وثالثها إزالة شعر الوجه والراس ورابعها إزالة شعر
وخاستها الوطى ومقدماته وسادسها التحصن للنسب وسابعها القوض
للصيد وهي على ثلاثة أقسام ما يحرم على الرجل فقط كستر بعض راسه
وما يحرم على المرأة فقط كستر بعض وجهها وما يحرم عليها وهو
ما عدا ذلك وكلها من الصغير إلا قتل الصيد والجماع المفسد فانها
من الكبائر كما ذكره ابن حجر في حاشية الأيضاع كتاب في المناسك للنووي
والمراد بالاحرام الدخول في الجماع بالنية أو نفس النية **قوله** أي المحرمات
بسببه أشار إلى أنه من إضافة السبب للسبب **قوله** هي وطى فيحرم
بالإجماع على المحرم أما مطلقا أو بجمعة أو بجمعة أو بجمعة أو بجمعة
بذكر متصل أو بقطوعه ولو من بجمعة أو بجمعة أو بجمعة أو بجمعة
مع لفظة على ذكره حتى يحرم على المرأة الخلال تحريم منه ويحرم على
الخلال **قوله** حال احرام المرأة ما يرد به تحليلها بشرطه الذي أهم **قوله**
فلا رقت تبارفت وفوق على الفخ ورفعها قرأتان سبعين ولا جلال
بالسنة لا غير **قوله** أي فلا ترفقوا أي فالحزم بعض النهي الذي يوجب على ظاهره
استحسان وقوعه في الجماع لأن أخبار الله صدق قطعا في ذلك واقع كثيرا **قوله**
والرقت مفسر أي فسر ابن عباس بالوطى قال الشاعر
يرين من أمس الحديث زواياها ولمن عن رقت الرجال انظار
وأنس الحديث لينه وورقة قال الشاعر لها بشر مثل الحديث ومنطق
رخيم الحواشي لا هرا ولا تار والفقير المفضية والجمال المرأة والمخاض
مع الرفق والخدم وغيرهم واقتصر الله على تفسير الرقت لأنه محل الشاهد
قوله وقلة أي هو نظره ونسب ومما نفع بشهوة هم رؤساي ما في
النظر من التفصيل **قوله** بشهوة أي ولو مع عدم الانزال أو مع حائل
ولا دم في النظر بشهوة والقبلة بجائل وإن انزال بخلاف ما سواها
من المقدمات فإن فيها الدم وإن لم ينزل أو بشرطه بشهوة
ويخالفها الاستحسان في أنه لا بد في الدم فيه من الانزال ويندرج دم المباشرة
في المباشرة في تدية الجماع الواقع بقدرها أو قبلها وكذا في شدة الخلق
بعد الجماع المفسد وبين التحليل سواء طال الزمن بين المقدمات والجماع
أم قصر ما حيث لا شهوة ولا حرمة ولا فدية اتفاقا أو إفاضة

أيضا

واذا تكررت

واذا تكررت المقدمات تكررت الشاة على قياس تكررها بذكر الوطى
بين التحليل إفاضة الزيادة **قوله** بفحشه يده ليد زوجته وأمتة
سواء انزل أم لا لكن إنما يلزم به الدم إن انزل وفي غير ذلك لا يستحب يده
من المحرمات بسبب الاحرام تسامح لأنه حرام مطلقا من الصغير
فكان الأولى أن يقول بيد حليلته والتي أصل الدم يجب بالمباشرة بشهوة
بدون حائل ومنها القبلة أنزالا أو بالاستحسان أن انزل وإن الاستحسان
غير الحليلة حرام مطلقا ويدها حرام في الاحرام **قوله** يحرم الصدوم
يعلم منه أنه لا بد أن تكون القبلة بالاحليل ولما ينقض الوضوء وإنه
لا بد من كونه عامدا عالما مختارا كما سياتي **قوله** بخلاف الانزال هذا المحرم
قوله مباشرة وقوله بالنظر أو الفكر أي فإنه لا يحرم ولو بشهوة بل هو
مكروه ما لم يكن من عادته فإن كان من عادته ذلك أو كرهه حرم ولعله
الفدية وعليه يحمل كلامهم رفقا تقدم فلا وجه لتصويب إسقاطه **قوله**
ونكاح أي عقده لنفسه أو لغيره بأذن أو بوكالة أو ولاية وكذا النكاح المعقود
له محرما والعاقدة حلالا فإنه يحرم ولا يصح ولا فدية فيه ويندب للمحرم
ترك الخطبة وكرهت رجوعه وجاز كونه شاطئا في نكاح الحلال **قوله**
لا ينكح المحرم أي لا يتزوج ولا ينكح أي يتزوج غيره والنكاح مكسورة فيها
واليا مفتوحة في الأول مضمومة في الثاني ويجوز عكسه **قوله** ونظيف
بما فيه كما في بعض النسخ وهو الصواب لأنه الفعل الموصوف بالحرمة
وفي نسخة بيا وهي خطأ لأنه اثر الفعل وهو لا يتوصف بحرمة ولا فرق
في حرمة ذلك بين الذكر وغيره ولو أخشع ولا بد أن يكون نحو الثوب بلوسا
له أما قبل لبسه فحمل تطيبه وتجوز استحسانه **قوله** في جن أي
ولو باطنا بنحو الكمال كإسقاط واحتقان فيحرم كل ما أورده القروفة
وقوله أو غوب أي أو غل ولو قال أو ملبوس سما في منسجه لشم ذلك
وعبارته هنا لعبارة المنهاج واعتبرتها في المنهاج بعدم شتمها ما من
فحل ما لا يشبه **قوله** بما يسمى طيبا أي بما يقصد منه راحة الطيبة
غالبًا ولو مع غيرها بخلاف ما يقصد به الطراوة وكفاح وارتج وقرنفل
وسنبل وسائر الأبارير الطيبة وما يقصد لونه كخنا وخصف
فلا حرمة فيه ولا فدية ولا بد أن يكون المستعمل للطيب نفس المحرم
ليخرج ما لو طيبه غيره بغير إذنه وقرنته على دفعه وما لو ألقته عليه

أخضع أي لا يشتم

أو تداء

الريح طيبا فلا حرمة ولا فدية لكن تلزمه المبادرة الى إزالة في الصورين والابد
 ان يكون استعماله على الوجه المعتاد في ذلك الطيب يخرج من حلا الفوداو
 الكلة وحل طيب في كيس مربوط ووضع بين يديه على طيبته المصادة
 وشبهه وشبه ماء الورد ونحوه اذا التطيب به وان كان فيه نحو مسك
 انما يكون بصبه على يده او ثوبه نعم ان شبه متصلا بآتفه وان فقد
 الشئ خلقة او لعازن حرم ولزمت الفدية ولا اثر لعقب الريح فقط بنحو
 مس الطيب وهو يابس او جلوسه في مكان عطارا وعند منجر لانه
 ليس متطيبا بخلاف احقايه على محرة بان يجعلها تحت لآل
 التطيب به ليس الا بذلك وتجب الفدية يقوم او جلوس او وقوف
 في فراش مطيب بلا حائل بينه وبين ذلك ولا يجب حمل مسك في فارة
 لم تنشق عنه او ورد في نحو منديل وان شم الريح او قصد التطيب
 اذ لا يعد بذلك متطيبا فان فتحت المحرقة او شقت الفارة وجبت
 على المعتد ومعتد في حرمة التطيب عقل الا السكارا واختيار
 وعلم بالتحريم والاحرام كما تعتبر الثلاثة في سائر محرمات الاحرام ويعتبر
 هناك العلم بذلك العلم مع ان المسوس طيب يعلق اه **قوله** مسك اي
 ورجان وباسم ورجس واسب وسوس وشور ونام وفاعنة
 وهي غير الحنا بشرط ان تكون رطبة اذ افاده **قوله** وزعفران لانه
 تقصد راحته كالمسك وقوله وينفسج بفتح الباء وكسر هاء مع فتح النون
 ثبت طيب الراححة **قوله** ودونها فهو ما يستخرج بطرح نحو البنفسج
 في نحو الشيرج اما الوطرح ذلك على نحو التسم فاحذر راحته
 استخرج دهنه فلا حرمة فيه ومثله دهن الورد ما هو المعروف **قوله**
 وليس فقارين وهو خاص بالمرأة بمعنى انه يجوز لها لبس غيره من
 انواع الخيط والا فالرجل يحرم عليه لبسها كما ساقى فاما لبس
 الخيط في الراس وغيره وان تسدل على وجهها ثوبا متحافيا
 عنه بخشبة او نحوها فان وقعت فاصاب الثوب وجهها بقدر
 اختيارها ورفعته حالا فلا فدية او عدا او استدائه وجبت ولها
 ستر يدها بقدر الفقارين ككلمة وخرقة لفتها عليها بشرط او غيره
 وان لم تحجب الخضاب ونحوه والرجل مثلها في لف الخرقه **قوله** او غيرها
 ولو في يد زائدة سوا حذات الاصلية ام لا وقوله للنهي عن ذلك اي وهو

ين
 بنوم

الاول
 في حال

قوله عليه

قوله عليه الصلاة والسلام ولا يلبس اي المحرم ماسه ورس
 اور عفران ولا تنقب المرأة ولا يلبس الفقارين **قوله** لليدين اي
 الكفين اما الذي يقبل لك اعد من غير كف فيحرم على الرجل دون
 المرأة لانه مخيط وخرج باليد من الرجلان فيجوز لها لبس الخفين
 فيها وان اشبهها الفقارين والحاصل انه لا يحرم عليها الا الفقارين
 والحاصل انه لا يحرم عليها الا الفقارين واستر عفا وجهها بما بعد
 سائر عفا ولو غير مخيط كطين وخشبي لاسترة بما ولو كدر **قوله**
 المدا رهناء على الترفه وقوله لا يفجد الا بما بعد سائر عفا وهذا ليس
 منه بخلاف الصلاة فان المدا رهناء على ما يمنع لور البشوق حيا من
 وهو لا يحصل الا بما يقع اذ رال لون البشرة وعلى الحر ان تستر منه ما لا
 يتاقي ستر جميع راسها الا به فاحرامها في وجهها وكفها **قوله** يخشي
 بقضي هذا بحسب الاصل و مراد الفقهاء ما يشمل المخفو والمزور
 وغيرهما قاله **قوله** وليس الرجل المراد به الذكر يقينا فيشمل الصبي
 ويخرج المرأة فلا يحرم عليها من الخيط الالبس الفقارين كما يحرم
 ايضا على الرجل بالاول **قوله** مخيطا بفتح الميم والحاجة اي شئ فيه
 خياطة لا بضم الميم والحاجة لئلا يتكرر مع ما بعده ولو حذف قوله
 او عمامة وما بعده وقال كما في مناجحه وليس مخيط بضم الميم وبمهمة
 بخياطة كقبض او ستر كزر او عقد خيطة ليد تلك اولي والمراد لبسه
 على ما حث به عادته فلا يحرم الارتداء القبيص او بالقماش اسفله ولا
 الالتفاف ولا الاثر بالسر اول اوليه في احدي رجله قاله **قوله**
 وعامة الخ انما حرم ذلك حرمة تقطيه راحته الرجل او يقضه سوا بشرته
 وشعره الذي ورأ الاذن فيحرم مخيطا كالأو غيره كالعمامة والعصابة
 والطيلسان والطين والحنا الخنثيين فلو شد خرقة على جرح براسه
 لزمت له الفدية بخلافه في البدن لانه الراس لا فرق فيه بين الخيط وغيره
 ولا كذلك البدن بخلاف ما لا يعد سائر كاستغلال بحمل وان مسه
 وحمله فقة او عدا او انفا مسه في ما وتقطية راسه بكفه او كف
 غيره نعم ان قصد حمل الفقة ونحوها السرحم ولزمت الفدية وكذا
 ان استرخت وصارت له كالطايفة او نزلت في رقيقته وان لم يقصد
 ما ذكر فان لبس او ستر ذلك بغير عذر حرم ولزمت الفدية فان كان

لان

ين
 يمتنع

هذا هو المثل الذي ينبغي ان يكون عليه
 في كل شيء من هذه الاشياء
 التي هي في حكمها كالموت
 والحياة والغير

يعذر من حر او برد او مداواة كانه جرح راسه فند عليه خرقه جاز لكن
 تلزمه العذبة قياسا على الخلق بسبب الاذى او افادته **قوله**
 قولنوه بفتح اوله وضم السين مشتق من قلى الرجل اذا غطاه
 وستره والنون زايدة وهي التسمية بالمرجوة ويقال لها ايضا القاروق
قوله وبرنا بضم الباء والنون ومثله القبا بالمد والقصر قبل هاء
 فارسي معرب وقيل عربي مشتق من قبوت الشيء اذا ضمت اصابعه
 عليه سمي بذلك لانضام اطرافه وروى عن كعب ان اول من لبسه
 سيدنا سليمان بن داود عليها الصلاة والسلام قاله في فتح الباري **قوله**
 وخفا ولو لم يخف قانع ان لم يجد ثغرين واحتاج الى لبس الخفين فان قطعها
 قبل اللبس اسفل القدمين خاز ولا فدية كما في الحديث والاباء وجد ثغرين
 او لم يجد ولم يحتج للبس الخفين او احتاج ولم يقطعها بعد اللبس حرم وروى
 الفدية ومثلها الزربون والزربوزة والقيقاب العربيين السبخ حيث
 يستر الاصابع فيحتم لبس ذلك وتجب الفدية الا مع الحاجة والى اصل
 انه يحرم على الرجل ستر راسه او بعضه بما يعد ساترا وليس يخطئ في ان
 بدنه وخفيه كحجته بان يجعلها في خريطة اما وجهه فيحذر ستره قاله
 وعليه اجماع الصحابة **قوله** واصطفا عطف على وطئ فيشمل الرجل وغيره
 اي اخذ الصيد ولو احرم وفي ملكه شيء منه زال ملكه عنه ووجب ارساله
 وان تحلل حتى لو قتله بعد التحلل ضمنه ويصير مباحا فلا غرم عليه اذا قتل
 او ارسل ومن اخذه ولو قبل ارساله وليس محرما ملكه ولو مات في يده
 ضمنه وان لم يتمكن من ارساله حيث كان يمكنه ارساله قبل الاحرام فان
 اراد المحرم بعد الاحرام تلك الصيد المذكور احتاج الى تملك جديد بان يترجم
 يقصد بحجبه حبه على ملكه ولو احرم احد ملكه تقرر ارساله فليزله
 رفع يده عنه ولو كان بملك صبي صيد لزم الولى ارساله ويقدم قيمته
 لانه المورط له في ذلك ومن مات عن صيد وله قريب محرم ورثه فملكه
 بالرد بالعيب ولا يزول ملكه عنه الا بارساله ويجب ذلك كالمواحرم وهو
 في ملكه ولو استعار المحرم صيدا وانلفه لزمه قيمته لملكه ومثله
 من النعم لحق الله تعالى وقد الغزا ابن الوردي بذلك فقال
 عندي كسوال حتى مستطرف في فتح الباري **قوله** ففتح الباري
 فابيض شيء برضى مالكه **قوله** ويضمن القيمة والمثل معا

لان المداواة على الترفه
 وهو حاصل بذكر الخلق
 المسح فان المداواة على ما
 يمنع وصول الماء الى البثرة
 والخفق الزربون الباقون
 والزربوزة الصراية

هذا

هما ان المثل يضمن بمثله والمتقدم بقيمته وهذا قد تفرع عليها بمعنى
 انه وجب فيه الامران وقد اجاب ذلك بعضهم بقوله
 جواب هذا ان شخصا محرما **قوله** اعارة الخلال صيدا فاقنعا
 اقبضه اياه ثم بعد ذلك **قوله** قد اتلف المحرم هذا فاسمها
 فيضمن القيمة حقا للذي **قوله** اعارة والمثل لله معا
قوله وحشي اي اصابة وان تافى كالاورى البلدي بخلاف الاطلي
 اصابة وان تحشي فيعمل نظرا للاصل في الصورتين ومثل الصيد
 جزوه كشره ووربه وفرخه ولبنه وبضنه الا المذرو وهو غير
 الصالح الخروج العرف فيحرم التعرض للجزء المذكور ويضمنه بقيمته اما المذرو
 فلا يحرم التعرض له ولا يضمن الا ان يكون بضم نعام لان قشره له
 قيمة الانقاع به ولو عبر بالتعرض بدل الاصطبا لشمل التعرض للجزء
 وعبارته هنا مساوية لعبارة النجاس واعترضها في المنهج باذكر ولكن جاز
 لا يسهو وخارج الماكول عنه وان كان بريئا وحشيا فلا يحرم التعرض له
 وبالبري البحرى وان كان البحرى المحرم وهو مالا يضمنه الا في البحر كاسماك
 وكالبهي الغدير والبير والعين اذ المراد به الما فان عاش في البر ايضا
 فيرى كالطير الذي يقصص في الماء وهو الخطاسي المعروف اذ لو ترك
 فيه لهلك وبالحوشي الانسي كنعوان تحشي كما مر اذ لا يسمى صيدا
قوله ومن غيره ولو انسيا او غير ما كوال فالشرط ان يكون احدا صليبه وان
 بعد بريئا وحشيا مأكولا او ملاحا كذلك فيحرم المتولد بين حمار وحشي
 وحمار اطلي او بين شاة وطي او بين ضبع وذيب ويخرج ما تولد بين
 وحشي غير ما كوال وانسي ما كوال كمتولد بين حمار وحشي غير ما كوال وانسي
 ما كوال كمتولد بين ذيب وشاة وما تولد بين غير ما كولين احدهما وحشي
 كمتولد بين حمار وذيب فلا يحرم التعرض له افا فاده **قوله** وكذا
 وضع اليد اي وضعا معنويا واذا بذلك ان الاصطبا داي اخذ
 الصيد بطريقه المعروف ليس يفتيد ولو عبر بالتعرض لشمل ذلك
 ايضا قال في المنهج وتعرض ولو بقطع يد بشري الا وقوله او غيره اي
 كعارية ووديعه واجارة وعصب **قوله** اي اخذها احتاج لذلك
 لان الصيد في الابة يعني المصيد اذ هو الذي يضاف للبرقارة والبرق
 اخرى فلا بد حينئذ من التقدير لانه لا يتوصف بالتحرر الا الافعال الذوات

University

على ما في ذلك من الخلاف **قوله** وقتل صيد ويكون ميتة لا مذكور وقوله مما
 ذكر اي من المأكول البري **قوله** ودلالة عليه ولو لحلال اتفاقا وانما الخلاف
 في الجزالة لا نه يحرم عليه ايذ الصيد باي وجه وتلك منها ولا نظر الى الزمان
 دلالة على ما لا ثم ان قتله المدلول وهو محرم ميتة كما هو عليه الجزاء
 الدال حيث لم يضع يده عليه لانه لم يلتزم حفظه او حلال في الحرم فذلك
 او في غيره فالحال ونظر الدال الاكل منه لا هو فيجوز عليه ويحرم على الحلال
 ان يدل المحرم ايضا على الصيد وان اخص بالجزاء ولو لم يكن محرم
 فقتله حلال ضمن المستلكن عليه بشي لانه من اهل ضمان الصيد
 او قتله محرم اخر ضمن وكان المستلكن طريقا في الضمان **قوله** واكل
 ما صيد له اي المحرم اي يحرم على المحرم اكل ما صاده الحلال لاجله وان
 وان لم يدل عليه المحرم تنبذ لا تصيد الحلال له منزلة دلالة ولا يحرم على
 الحلال الاكل منه في هذه الحالة لان دلالة المحرم الحلال على الصيد لا تحرم
 الصيد على الحلال كما قاله حضرة وقر شيخنا عطية حرمة الاكل على
 الحلال ايضا كما يحرم وهو ظاهر لان قصد المحرم بالا صطياد يورث في التحريم كثر
 من تأثير الدلالة على الصيد واعلم انه لا يلزم الجزاء بدلالة ولا امانة ولا اكل ما صيد
 للمحرم خلافا للامية الثلاثة على تفصيل عند **قوله** الا ان بالمشاة بعد المنة
 انني للمراد هنا الوحشية لانها المأكولة قال ابن السكيت ولا يقال ان ثلثة
 وجمع القلعة ان كعناق واعنقوا وكثيرة اش بضمين وانما حاز الاكل منها
 لانها مقتولة غير محرم بغير حرم ومعنى الجمل عليها الاشارة بقتلها الذي
 هو معنى الدلالة في كلام المصنف وفي الحديث انه لا راها ركب فرسه ونسي
 السوط والريح فقال لا يصح المحرمين ناولوني فقالوا والله لا نفعلك
 عليه بشي ونحو محرمون قال ففضيت ونزلت فآخذتها ثم عقرته الخ وكان
 الاول لشم ان يذكر ذلك ليستدل بمفعومه على حرمة اكل ما صيد له فان
 فيه انه لم يصطد لهم كما هو الظاهر من حاله الدال عليه سياق الكلام
 ولعله لم يكن عالما بالحكم اذ ذاك والا لما طلب منهم ان يناولوه وقوله وهو
 حلال فيه دليل الجواز وحول الحرم بغير اضرار لم يرد شي خلافا للامية
 الثلاثة وكان اضبطا به في غير الحرم كما مر **قوله** ان يحمل عليها اي يقتلها
 وقوله ما بقي من لحمها يقتضي انه اكل منها شيئا **قوله** وازالة شعرها ان كان
 مقصودا بالاذلة اما لو ازاله مع جلده فلا يحرم وان حرمت ازالة الجلد من

والقاتل ليس بطريق في الضمان
 فلا رجوع للمستلكن

حيثية

حيثية اخرى لانه تابع نعم يسن الفدية ومثله في ذلك الظفر او افاده
 م **قوله** من الراس او غير الراس عانة او ابط او يد او رجل او خلق
 محرم او حلال راس محرم بغير اختياره قبل وفضل وقته فالدم
 على الخالق كما لو فعل ذلك بنائيم او مجنون او غير مميز او غشي عليه
 اذ هو المقصر ولو اخرجها المخلوق من غير اذن الخالق لم تنقط
 بخلاف قضا الدين لان الفدية شبيهة بالكفارة اما لو كان بامر
 او مع سكوتة وقدرته على الرفع فانه يحرم عليها والفدية على
 المقصود به لتفريطه فيها عليه حفظه ومحل قوله لهم الجأشة مقدمة
 على الامر ما لم يعد النفع على الامر ولو طارت نار الى شعره فاحرقته
 واطاق الرفع لزمت الفدية والافلا ولو ازال المحرم ذلك من حلال
 لم يجب فدية على المحرم ولو بغير اذنه اذ لا حرمة لشعره من حيث
 الاخرام او افاده م **قوله** ولو شفرة واحدة اي او بعضها كما في شئ المنه
قوله وتقليم ظفر اي من يد او رجل او من شئ اخر قلما او نحوه اهمر
 فلو حذف المص التقليم وعطف الظفر على الشعر المستطاع عليه الازالة
 كما ان اعم **قوله** ولا تخلقا روستم اي شعرها لانه الذي يتصف بالخلق
 اذ الراس لا تخلق والمراد بالظفر والشعر الجنس الصادق بالوحدة
 وبعضها لا ما هو ظاهر الجمع وهو ثلاثة من ذلك وقوله حتى يبلغ
 القدي محله اي وهو المحرم والمقصود حتى تهدوا اي انه يلزمكم قدي
 بسبب ذلك **قوله** الترفه اي التفرغ والتزهد **قوله** اعم من تقبيرة
 بالخلق اي لان المدار على ازالة شي من شعره به باي وجه كان من
 خلق او نتف او احراق او قص او تنوير بنورة او حلق نحو رجل على
 قتب او برذعة لراك **قوله** ودخل بفتح الدال مصدر عن التزهد
 وهو المراد هنا وبضمها اسم لما يدعى به وقوله راس وحية انما هو
 اقتصر عليها لان الدهن غالبا انما يقصد لها والافبا في شعور الوجه
 كذلك هو المتصلة بالحية وغيرها كالعنفة والفزار والخاب
 والشارب وضرب بالراس والحية وما الحق بهما ما عدا ذلك من البدن
 ظاهر وابطنا وسائر شعوره ورأس افعى واصله وذقي امره
 ليات او ان ياتها فلا يحرم دهنها بالاطيب فيه لانه لا يقصد به
 شربها بخلاف الراس المخلوق يحرم دهنه بذلك لتأثيره في حيين

جب

شعر الذي ينبت بعده فالشعر حرم على الغالب وكذا المولفت
لحمية الامر او ان الطلوع فلا يحرم دهنها ولا يجب به الفدية على المقدر
خلاف لما قاله الزواوي والفرق بينها وبين الشعر المحلوق ان العادة جرت
بنباته ثانيا ولا كذا لحمية الامر فانها قد لا تنبت على انها اذا نبتت تنبت
شيا فشيا فان قلت ما الفرق بين التطيب للاخمس حيث حرم وزنه
الفدية وبين دهن راس الاصبع والاقرب وذوق الامر حيث لم يحرم
ولا فدية قلت الفرق ان المعنى هنا منقطع بالكلية بخلافه ثم فان المعنى
فيه الترفه وان كان المتطيب اخشم على ان لطيفة الشعر قد تنبت منها
بقية وان قلت لانها لم تنزل وانما عرض ما عرفت في طريقها فحصل الاتفاق
بالشعر في الجملة وان قل ولو كان بعض الراس اصبع جاز دهنه وهو
فقط دون الباقي وخرج بالدهن بذلك جعله في شجرة الخوراسه واكمله
وان تباين منه شيء على لحمية او شاربته او غنقه الا اذا علم بذلك
قبل الاكل فانه يحرم وتكرمه الفدية او افادته من زيادة وتكمل الفدية به
الشعر الواحدة او بعضها لم يحصل الترفه بذلك بظهور البريق اي
اللعان فيه بخلاف ازالة الشعر او الظفر فانها لا توجد في ازالة الشعر
الواحدة او بعضها اذ لا يصدر عن ازالة ذلك انها ازالة شعر وظفر
فلا تكمل الفدية الا في ثلاثة من كل **قوله** وسمي اي وزر بخلاف اللين لانه
ليس بدهن وان استخرج منه السم او افادته **قوله** اي شانه الماور
به اشار به الى الجزم بمعنى الامر والمعنى حصلوا الشعث والفترة اذا
كنتن محرمين وليس باقيا على حنريته ليللا يلزم عليه التخلف اذ قد لا يصنف
بذلك واخبار النبي عليه الصلاة والسلام صدق قال تعالى وما ينطق عن الهوى
بخلاف ما اذا جعل امر فان الامر ليس بلازم ان يمتثل ولم يجعل نهيا
لان مقتضاها حرمة ازالة الشعث والفترة وليس كذلك بخلاف
الامر فانه محمول على الذنب والمراد بان ان الامر والصفة لا الغالب
كما قد يتوهم **قوله** فان كان اتلا فالي محضا قتل الصيد او كان المفلت
فيه جانب الاتلاف كحلق الشعر وقوله وجبت الفدية اي في الاول اتفاقا
وفي الثاني على الاصح **قوله** لان ضمان الاتلاف لا يختلف بذلك اي لانه من
حظا بوضع وانما استرط في الصايد كونه ميمرا حتى يخرج المجنون
والمضني عليه والنائم والطفل الذي لا يعبر ومن انقلب على فراجه وضعه الفدية

في فراشه

في فراشه جاحلا به واتفقه مع ان ذلك على خلاف القاعدة في خطاب
الوضع لان الضمان حق الله تعالى ففرق فيه بين من هو من اصل
التمييز وغيره ومعنى كونه حقا لله تعالى انه حقه اصالة وفي بعض
حالاته اذ منها الصيام فلا ينظر ككون الفدية تصرف للفقر
او افادته **قوله** لا يختلف بذلك اي بالنسيان والجهل والعدو
والعلم ولو شك هل تنفع المشط او اشل بنفسه او ازاله غير مميز
لصغر او غيره مما مر فلا فدية **قوله** نعم ص استدل على قوله لان
ضمان الاتلاف لا يقتضي وجوبها على المجنون ومثله المعنى عليه
والصبي الذي لا يعبر فلا فدية عليه ولا وليه والفرق بين هؤلاء وبين
الحاضر والناسي انهما يعقلان فعلمهما فنيا الى نقصه بخلاف هؤلاء
على ان الجاري على قاعدة الاتلاف وجوبها عليهم ايضا ومثله في ذلك
النائم كما مر وكذا ولي المجنون وجب على ولي الصبي منعه من محظورات
الا حرام فان ارتكب منها شيئا فالفدية في مال الولي حيث كان ميمرا
دون غيره كما مر او افادته **قوله** او كان تحتها اي تحتها كاللبس
وما بعده او المقلب فيه جانب التمتع كالجاء وقوله فلا يجب اي
في الاول اتفاقا وفي الثاني على الاصح نظير ما مر **قوله** مطلقا اي
في الاتلاف والتمتع وقوله او نحوها اي ككثرة وسخ او شق
او ايذا قل **قوله** نعم ص استدل على قوله اما العامد العالم
واستثنى سبع صور **قوله** ما نبت من الشعر في العين اي ان
تاذي به ولو اذ في اذى واقتصر على ازالة المؤذي فقط وخرج
بالعين الاتلاف فانه اذا تاذي ما نبت فيه من الشعر اذى شاقا
وازاله وجبت الفدية لانه لا أثر فيه بخلاف ما نبت في العين **قوله**
ولا في ولي جراي المني عليه ومثله بيضة وقوله في المال
اي الطريق بحيث لا يجد معه لا عنه **قوله** قتله دفعا لصا له
لو قتله في هذه الحالة بقطع مزجه فالاقرب حله لا مذ بوجه
انما كان ميتة لاحترامه وامتناع التعرض له وقد اهدر وجاز
التعرض له لصا له قاله الشوكري فقلنا من سم **قوله** هرة مثلا
اي اوسع او طير **قوله** لبيضة اي اوله او جيرة او فرخة
فالبيضة مثال **باب التحمل من النسب**

لا

ت

فلا اجبار وخرج بقوله كل واحد منهما

هو المراد كما صرح به مروي عن ربه عن من المتهاج ولو استوت
قيمة دارين او ما يوتن فطلب جعل كل واحد ما لو لم يطلب خصوص
ذلك فيجب المحتج **قوله** الذي انفق في نفع الاضافة على نفع من
اي منقول ان من نفع كما يفيد عبارة المتهاج السابقة او من اضافة
الصفة للموصوف فخرج بالمنقول غيره كما مر ونماضاته المنقولة
انواع كما مر ايضا في قوله وعبيد تركي وهندي الخ وبقوله لم يختلف ما اذا
اختلف كما مر في الضائتين التامة والمصرية فانها من نوع واحد
لكنه اختلف على ما مر وترك قيد او ظهور في الشركة بالقسمه وتقدم
محرره والاستشهاد المذكور راجع للثالثة نية فقط اعني قوله ولا يصنف مع
صنفه الا فاستثنى من ذلك صورتين وعبروا بالاصنف وثانيا بالانواع
تقينا وهذا كله في قسمة التمدل فيقتضي جريانها فيما استوت
قيمتها ولا مانع منه لانها وان استوت القيمة لكن يفتقر بعضها
على بعض من وجه اخر فيقع التقدير **قوله** صغار بان لم يجعل كل منها
القسمه وهو قيد خرج به الكتاب رسوا تلاصقت او لا استوت قيمتها
اولا فلا جبر فيها لشدة اختلاف في الاعراض باختلاف في المجال والابنية
نعم ان طلب قسمة غير ايمان بان لم يأخذ كل منهما كالملة اجبر الممتنع
وخرج بقوله مثلا عينة غيرهما فلا اجبار فيها وزاد في المنهج هنا قوله
اعيانا ان زالت الشركة بالقسمه انما هي بان يأخذ كل واحد عينة
كاملة لا بعض عين واحترز بزوال الشركة عما لو بقيت وان اخذ كل
منها عينا كاملة كمنه ثمة وما كمن بين اثنين فانه اذا اخذ كل عينا
بقيت عين مشتركة بينهما **قوله** لقلة اختلاف لم يقل لعدم الاختلاف
لانه موجود لكنه يسير تعالى في شئ المنهج **خاتمة** لو انفقوا في قاض
في قسمة ملك بلا بينة لم يجبه وان لم يكن لهم منازعة او اي لانه
ربما لم يكن لهم استحقاق فاذا اجابهم وظاهر لهم منازعة بعد ذلك
يمنعون ويطلبون بقية القاضى بينهم فلا بد ان يقيموا بينة
بملكهم ولو رجلا وامرأتين او رجلا وعينا او كذا لا يجيب الشراكا
اذا طلبوا قسم شئ ينظر نفقة بالملك كخبرة وشوب بنفسين
فيمنعهم من قسمه فان نقص نفقة وبطلان نفقة المقصود لهما
يمنعهم او لم يجبه **باب الشهادات جمعه**

فان اراد بذلك لا يفلح
فكلام المصنف غنى عنه
صوم

لا خلا في

التخل

الاختلاف في انواعها وسميتها بذلك لوجود لفظ اشهد فيها وقدمت
على الدعوى لسبقها لها في التمسك وان كانت بعد ما في الاداء فلم ينظر
لذلك **قوله** جمع شهادته مصدر شهد من باب سلم ومعناها لفة الخ
التماطع وشرا عما ذكره بقوله وهي اخباري عند حاكم او محكم عن
شيء سواء كان هلال رمضان او غيره فهذا التعريف اولى من تعريفها بانها
اخباري بحق للغير على الغير فخرج الاقرار والدعوى لانه الاول اخباري بحق
لغيره عليه والدعوى عليه **قوله** بلفظ خاص وهو لفظ اشهد فلا يكفي
غيره ولو معناه كما علم او اتفق او اري لان فيها نفي فتعبد بدليل توقف
الاسلام على هذا اللفظ ويخرج من هذا التعريف الاركان الخمسة
قوله ليس لك هو خطاب للمدعي اي ليس لك في اثبات حقل
او في فصل الخصومة الا شاهدك او يمينه اي يمين المدعي عليه ان لم
يكن الا شاهد فليس لك عليه الا اليمين ولا تستحق عنده شيئا زائدا
عليه او قاله رايك اليمين للمدعي انه يستحقها على المدعي عليه واد
في كلامه مانعة خلق يجوز اليه والا فقد يجتمع الشاهد واليمين فيما لو
قال المدعي ليس معي بينة فحلف المدعي عليه ثم اقام المدعي البينة
لاظهار كذبه فانها تقبل ويحقق بالشاهد ويمين المدعي حكم الحاكم بعله
كما مر **قوله** وهي اي الشهادات انواع اي مسبعة بسبب ما تقبل
فيه وهو المشهود به **قوله** وهو روية هلال رمضان لوقا كروية
الي انما ادلى واعاذه مثله هلال ذي الحجة بالنسبة للوقوف
وشعور الاحرام بالحج وشعره رصومة رمثا ايضا خرج الغيب
والرطوبة فيكفي خارج واحد واللوث يثبت بواحد وتزاده
القسمه على ما مر وكذا يمين مات وشوهد عدل انه اسلم قبل موته
فحكم بشهادته بالنسبة للصلاة عليه وقوابله وان لم يحكم بها
بالنسبة للارث والحرمان وكما لو اخبر المقيم الثقة بامتناع
الخصم المتعذر فينزله الحاكم بقوله ويجاب عن الحصر المذكور
بان مراده ما يتوقف الحكم به على دعوى صحيحة وذلك خاص
بهلال رمضان ودعوى غيره بما ذكره افاده **قوله** واخبر
اليمين الخ اي بلفظ الشهادته خلا فالابن اي الدم كما مر **قوله**
شاهد يمين اي او رجلا او رجلا وامرأتين كما سيذكره

اي الخروج منه بان لا يصح عليه انه محرم **قوله** وان عدها الاصل ستة
اي بزيادة الوجهين المشار اليهما بقوله ومنه والمصداق حاليها في الوجه
الاول اذ الاول منها من تمام العمرة والثاني من تمامها او تمام الحج **قوله**
بتمام الافعال اي الاكتمال مع رمي جمرة العقبة او بدله اما غير الاكتمال
من الواجبات فلا يتوقف التحلل على الاكتمال به فاذا احصى من
جمرة العقبة او البيت جبر الاول بدم وسقط عنه الثاني لانه سقط
بالعذر الذي من جملة الحصر ويحل بالطوفان والحلق كما سياتي من
قوله من حج وهو بالتحلل الثاني الايق وقوله او عمرة وهو بازالة الشعر
او قل **قوله** ومنه الحج وهذا وما بعده هما الذان عدها الاصل قسرين
كما مر **قوله** لمن احرم بحج قبل اشهره لا يقال انه حرام لتكسبه بعبادة
فاحدة لانا نقول محل ذلك ما لم تنقلب عبادة ثالثة بنية وتوافق باعمال
الحج وتوافق ثم شئت في اصل نية هل اتى بها اولى فالاقرب كما قاله
عدم القضاء وما سألنا لو كان في النية بعد فراغ الصوم ويفرق بينه
وبين الصلاة بانهم يتقصدون في نية الحج ما لم يتقصدوا في نية الصلاة
انه لو احرم بالحج قبل اشهره فانه يتقصد عمرة بخلاف ما لو احرم بالصلاة
قبل وفاته فانه لا بد له ان يتقصد فريضة ولا نقلا وانما لو كان
الحج ظلما بقارضا ثم تبين له انه احرم في شوال اعتد بنية عملا
بما في نفس الامر انه لو علم انه احرم وتردد في وقت احرامه لم يزل
شواذا وفيه اعتد بنية كوبرا من الحج اذ اتى بالمال **قوله** لا انعقاده
عمرة على انعقاده تمام العمرة اي انما الحج ذلك عمرة ولم يخل بطلانه لانعقاده
عمرة لان الاحرام شديد يتعلق فينقصد عمرة سواء في ذلك العالم والجاهل
وكذا لو اطلق فانه يتقصد عمرة ويحذف عن عمرة الاسلام في الحالتين **قوله**
تمام نيل افسد خرج بالفساد الى حال كانه او تدفانه بخبر منه
فلا يحتاج الى اتمامه بل عتق وان استل وهذا احرام الموضع التي فرقا
فيها بين الفاسد والباطل **قوله** فان اتى بالثمن في هذا تعقيد لمفهوم
قوله بتمام الافعال فان مفهوم ذلك انما ان لم يتم لم يحصل تحلل فيقيد
ذلك بان الايتان بالثمن من ثلاثة فان اتى بها حصل التحلل وان لم يتم
الافعال والايتان بالثمن من ذلك ما ذوق يست صور بان يرمى
ويحلق او يرمي ويطوف او يحلق ويرمي او يحلق ويطوف او يطوف

ويرمي

ويرمي او يطوف ويحلق **قوله** رمي وهو ما بعده بدل من ثلاثة او
خبر بخلاف اي رمي الى والمراد رمي جمرة العقبة فان فاته
توقف تحلله على الايتان بدله من الهدى دون الضيام وان كان
معذورا على المعتمد فاقله قل هنا ضعيف **قوله** متوجع يعني ان
لم يكن سبي بعد طواف القدوم والا فلا يحتاج لتبعية بذلك **قوله**
من راسه اي لاس لحية فانه لا يجزى ولو تفرقت شعرة ثلاثة
فروع مثلا مع اتحاد اصلها فهل تكفي ازالتهما نظر الفروعها اولا
نظرا لاصلها فيه نظرا للمتحج الثاني ولو خلق له راسان فان
كان احدهما زائدا وتميز فالعمرة بالاصلي فلا تكفي ازالة شعر
الزائد وان لم يتم فلا بد من ازالة ثلاث من كل منهما لتحقيق
الازالة من الاصل وان كانا اصليين فينبغي الاكتفاء باحدهما هذا
كله هو المتجه اعني **قوله** حل جواب ان في قوله فان اتى **قوله**
ما حرم بالاخرام كلبس وقطع وحلق او تقصير وصيد وطيب ودهن
وستر راس رجل ووجهه غيره **قوله** غير تمام فاعل حل بالنظر
للمت وبالنظر للشم انما منقوب على الاستثناء او الحال واما مرفوع
بدل من ما وهذا اولى ليللا يلزم عليه حذف الفاعل من المت والمراد
بالنكاح العقد **قوله** اذ ارميت الجمرة اي وحلقتم او طعتم او حنثتم
محمول على من لا شعر راسه **قوله** الا النساء اي ما يتعلق بهن عقدا
او طيا واستتماما **قوله** ويجل بالثالث البقية فلكم تحللان
اما العمرة فليس لها الا تحلل واحد والحكمة في ذلك ان الحج يطول
زمنه ويكثر افعاله بخلاف العمرة فابح بعض مراحله في
وقت وبعضها في اخر ونظير ذلك الحيض والحائض لما طال زمن
الاول جعل له تحللان اولهما بالانقطاع ويجل به الصوم والطلاق
دون باقي المحرمات كالوطي والصلاة وثانيهما بالفسل بعده
ويجل به كل شيء ولما قصر زمن الثانية جعل لها تحلل واحد
بالفسل **قوله** والوطي لكن يستحب تأخيره عن رمي باقي الايام
نحو اجزائه الشبان قال المحقق النظري ويشكل عليه حديث
ايام مني ايام اكل وشرب وبما لا يرد **قوله** فيقوته اي يقوته
الوقوف وقوله فيقوته اي وجوب العمل بعمرة من عواف لفواته وقوله

فيقوته

فيقوته

وبلا رمي وسبت اي بزرعة لغتة ومنى لانه ليس في حج **قوله** لانها لا تقوت
ابدا محلا ذلك اذا كانت مستقلة فانه كانت في ضيق وان كانت
تابعة للحي فتفتت بغيراته وعدم قوتها فيها اذا كانت مستقلة
من حيث الاعمال وان فاتت في وقت نذرها فيه **قوله** كما سبق اي
في باب فوات الحج **قوله** في احرامه افادته بذلك ان شرط التحلل
بنحو المرض لا يوجب الا اذا اقترن بالاحرام ففي معنى مع فيقول اذا
مرضت تحللت **قوله** سمى اي يحصل منه شقة لا تحلل عادة
في اتمام النكاح وان لم ينج التمس ثمان شرط التحلل بلا طهر لم
يلزمه عملا بشرطه وكذا ان اطلق القديم شرطه وظاهر خبر صناعة
قال التحلل فيها يكون بالخلق مع النية فقط وان شرطه بهي لزمه
عملا بشرطه **قوله** وضلال طريق اي وخلفه من الاعذار كالخطا
قوله في العذر لو قال لنحو مرضي كما في المنهج زيادة على المنهج
لكان اولى **قوله** فيتحلل عند وجود ذلك اي بالخلق ونية التحلل
الا ان شرط فيه الذبح كما قال اذا مرضت تحللت وزحت فيلزمه
الذبح مع الخلق والنية عملا بشرطه فلا يلزمه الذبح الا اذا شرط
زيادة على شرط التحلل افادته في المنهج وانما اشترطت فيه التحلل
هنا لانه قبل وقته بخلاف التحلل باتمام الأفعال **قوله** عند وجود ذلك
اي العذر **قوله** على ضباعة بضم الضاء والهمزة بعد ضاء موجدة
مخففة وبعد الالف عين مهملة بنت الزبير بنت الزاني بوزن امير
احد اعمامة عليه الصلاة والسلام مات كافرا لانه لم يسلم من اعمامة
الشيعة الا حمزة والعباس رضي الله تعالى عنهما اما الزبير بضم
الزاي فهو ابن عمته زينب رضي الله عنها فضاعة بنت عمه صلى الله
عليه وسلم ودخوله عليها اما للزيارة او للعبادة او لصلوة الرض
ولصيته عليه الصلاة والسلام لم تكن الخلق بالاجنية محرمة
في حقه على ان الحافظ ابن حجر على ان الحافظ قال في فتح الباري
الذي صح بالادلة القوية ان من خصا يصح عليه الصلاة والسلام
جواز الخلق بالاجنية والنظر اليها كما كان صلى الله عليه وسلم يدخل على
ام حرام وسام وثقل راسه وطي اجنية منه وبذلك يثبت
ما ذكره الشوري هنا ان ذلك ليس من حجاج **قوله** اي في وقت
الاروت

بعد
٤

موت
٢

قوله زينب صواب
صغيره هو فضائي

الاروت فحذفت منه طهرة الاستفهام **قوله** والله انما قدمت اليه مخافة
التهمة بالتكاسل لكون الزمن زمن عبادة **قوله** ما اجدي انما جاز اسناد
الفعل الى ضمير المتكلم لانه من افعال القلوب وذلك جائز فيها كتاب
فقد وعدم فالجواز كما من بهذه الثلاثة **قوله** حجج اي اسوي الحج وقوله
مع كون الفعل وقولي بياته الاشتراط **قوله** اللهم محلي بفتح الحاء هو الرواية اي
موضوع تحلل ويجوز كسرهما وقوله حيث حيثني بثلاث فتحات
وبالتاليث الساكنة والضمير للشكاية او العلة هذا هو الرواية ويجوز
من جهة الدراية فتح التاخر باله تعالى **قوله** ولو قال ان كانه قال هذا
ان قال اذا مرضت تحللت فان قال اذا مرضت فانا حلالا الحج وقوله
اذا مرضت اي او اضللت عن الطريق او نفدت نفقتي ويجوز
شرط قلب العمة بنحو المرض كما لو شرط التحلل به كان يقول في
احرمت بالحج ان تيسر والا فهو عمرة او ان جنسي حابس فهو عمرة
فله اذا وجد العذر ان يقلب حجه عمرة ويجزيه عن عمرة الاسلام ولا
يلزمه في هذه الحالة الخروج الى ادى الحل ولو سيرا لا يفترق في الدوام
مالا يفترق في الاستدلال ولو شرط ان ينقلب حجه عمرة عند العذر فوجد
العذر انقلب عمرة واجزاته عن عمرة الاسلام بخلاف عمرة التحلل
بالاخصار لا تجزي عن عمرة الاسلام لانها في الحقيقة ليست عمرة
وانما هي اعمال عمرة افادته **قوله** صار حلالا اي من غير نية ولا دم عليه
والحاصل ان المرض لا يبيح التحلل بدون شرط فان شرطه جاز التحلل
به ثم تارة بشرط التحلل بنفسه نحو المرض كما اذا قال في احرامه اذا
مرضت فانا حلالا فانه يصير حلالا بنفسه نحو المرض وتارة بشرط
التحلل اي جوازه سبب حصول ذلك كما اذا قال اذا مرضت تحللت
فلا بد حينئذ من التحلل بالخلق مع النية واما الدم فان شرط التحلل به
كان قال تحللت بالذبح وجب مع ذلك والا فلا **قوله** للاحصار يقال احصره
وحصره بمعنى واحد وقد استعملها المصنف لكن الاول اشهر في المحصر
بنحو المرض يقال احصره المرض احصارا فهو محصر قال في الخلاصة
وزنة المضارع اسم فاعل الى ان قال وان فتحت منه ما كان انكسر
صار اسم مفعول كمثل المستظر والثاني اشهر في حصر العدو يقال
حصره العدو وحصره فهو محصور قال في الخلاصة وفي اسم مفعول الثلاثي

الوضر
المتكلم
مع كون الفعل
يافه هو

Copy University

اطرز زنة مفعول كان من قصد افاده في شئ المنه بزيادة وما ذكره
 قال هنا مما يخالفه خطأ **قوله** من اتمام نكته اي اتمامه اما واجباته
 فلا يتحلل لها بل يلزمه دم الا المبيت فيسقط بالعذر كما مر ويحق مجزأ
 عن حجة الاسلام ولو منع من عرفة دون مكة وجب عليه ان يدخلها
 ويتحلل بعمل عرفة وان منع من مكة دون عرفة وقف شر تحلل ولا قضا فيها
 في الاظهار افاده مروي الزيادة وعبر بالنك ليشمل الحج والعمرة فيتحلل
 اذا احصر عن العمرة بنزح فخلق مع نية التحلل فيها كما وقع له عليه الصلاة
 والسلام في عام الحديبية **قوله** وان علم انه لا يتخلص به اي بالتحلل كان
 كان العذر واليزول وقوله اول يخف الفوت غاية ثانية اي سوا خاف
 الفوت غاية ثانية اي سوا خاف الفوت ام لا والغايات المذكورة للرد
 على من قال انه لا يتحلل الا بشرط ان يعلم تخلصه من الاحرام بذلك التحلل
 وعلى من قال لا بد ان يخاف الفوت وعلى من قال لا بد ان يكون قبل دخول مكة
 وسوا احصر الكلام البعض منع من الرجوع ايضا ام لا كما في شئ المنه **قوله**
 كان احصر عن الطواف اي بعد الوقوف بان وقف ثم منع من ذلك فهو غير
 خائف الفوت فيجوز له التحلل وكذا قبل الوقوف حيث كان الوقت متصفا
 وحسين فلا منافاة بين هذا وما ياتي من قوله ويشترط ان لا يتيقن زوال
 الاحصار الى ان ذلك محله فيما اذا احصر عن الوقوف نفسه **قوله** بنزح
 اي وجوب وان شرط التحلل عند الاحصار بلا طهري وانما لم يوجب شرط ذلك
 الا بشرط كما ان شرط ذلك في التحلل بغيره او نحوه لان التحلل بالاحصار
 جائز بلا شرط فالشرط فيه لا يوجب حيث عذر من حل او حرم باحصار او غيره
 مرض ويفرق الحرم على ما كان ذلك الموضع او فقرائه ولا يلزمه اذا احصر في محل
 ان يبيت به الى الحرم لكن الاولى له ذلك ويؤخذ من قولهم حيث عذرانه لو
 احصر في موضع من الحرم واراد ان ينزح في موضع اخر من الحرم لم يجز لان موضع
 الاحصار في حقه كالحرم ولو احصر في موضع من الحرم جاز نقله الى موضع اخر
 منه على المعنى لان جميع الحرم كالبقعة الواحدة وان كان مقتضى قولهم
 حيث عذر خلافه افاده مروي استفاد من قوله لكنه لا يتحلل حتى يعلم
 بنجسه ان التحلل لا يتوقف على تنقية الهدي وعليه فيغفر الاطعام حيث
 يتوقف التحلل على تنقيته ولا يكفي عنقه بالنية بان الذبح مقصود برأيه
 ولذلك لم يكن تسليمه حيا للساكنين ولا كذلك مجرد العزل فانه محض وسيلة

قوله اي وادع

قوله اي وادع التحلل اشار به الى ان الية فيها حذف الواو مع ما عطف
 وقوله فا استيسر اي يتيسر من الهدي جواب الشرط وهو مبتدأ خبره
 محذوف اي فقلتم ما استيسر لان جواب الشرط لا يكون الا جملة **قوله**
 من راسه اي لانه لم يمتد فلا يجزي كما مر **قوله** ونية تحلل وكيفتها ان ينوي
 خروجه من الاحرام لعنايه **قوله** فيها اي في الخلق والذبح وفي بعض مع فقرها
 بكل منهما ويصير بالثلاثة حللا **قوله** لاحتمالها عند التحلل علمه لا شرط النية
 فيها وعبارة م ر لان الذبح قد يكون للتحلل وقد يكون لغيره فلا بد من قصد ما ر
قوله المفاد بالغاي في قوله فان الة شعر **قوله** حتى يبلغ الهدي محله اي
 موضع حل خرو وذلك كناية عن خرو كانه قال حتى تنحر **قوله** فان فقد
 اي حيا او شرعا كان احتاج اليه او الى غنمه او ووجه غايلها ادم رواله
 هنا فقد وقت ارادة الاخراج وان ايسر قبله او بعده بخلاف ما ياتي فانه
 اذا ايسر الاطعام بعد التحلل وقبل الصوم ياتي به ولا يكفي فيه الصوم
 على الاصح **قوله** خضر عن البلقي خلافا لما في قوله ولعل الفرق ان الذبح
 والاطعام من جنس المال وكل منهما فيه تنفع للفقراء كما زعمه فقد الاول اخرج
 الثاني وان ايسر بعده لك الاول ولا كذلك الصوم **قوله** بقرته طعاما
 لانه دم ترتيب وتعديل اي تقويم **قوله** صام عن كل مريوما فان انكر
 مد صام عنه يوما لان الصوم لا يتعوض اهو **قوله** وله التحلل في الحال
 بخلاف ما مر في رمي جرة العقبة فان التحلل يتوقف عليه على ما مر **قوله**
 لظول رسته اي الصوم بخلاف الذبح والاطعام **قوله** هذا اي محل تحله بما
 سبق ان لم يكن **قوله** لزمه سلوكه حيث امكن ووجدت شروط الاستطاعة
 فيه بان كان معه نفقة تكفيه سوا اطلاق الزمن ام قصر وان يتقنوا الفوات
 افاده م ر سوا كان الطريق في البر او البحر **قوله** الاجل عمرة وهو الطواف
 المتبوع بالسعي ان لم يكن سعي والخلق **قوله** ولا قضا اي في هذه الصورة
 كما هو صريح عبارة م ر ومحل عدم وجوب القضا فيها اذا كان الطريق الثاني
 اطول او اصعب وسلكها ففاته الحج اما اذا كان مساويا للاول او اقصر
 منه فانه يجب القضا لانه فوات محض ففيه تقصير هذا ان استطاع
 سلوك ذلك كما مر والا فهو كالعدم ويجب القضا ايضا فيما لو صار
 الاحرام غير متوقف زوال الاحصار حتى فاته الوقوف لشدة تفرطه **قوله**
 ويشترط ايضا كما اشترط ان لا يكون له طريق اخر **قوله** ان لا يتيقن الخ فان

يتحقق بغيره امتنع التحلل فان قلل لزمه القضاء بخلاف من لم يتحقق ذلك
 فانه لا يقضي وان زال المصير قبل الحوائك كما علم والمراد بالتحقق ما قيل عليه
 الظن **قوله** في وقت الحاي وقت يدرك فيه الوقوف بعرفة **قوله** بعد وامي
 بسبب منه سواء كان منه بقطع طريق ام بغيره وسواء كان العدو
 مسلما ام كافرا امك المضي بقتال او ببدل مال ام لم يكن اذ لا يجب احتمال الظلم
 في اداء النكاح وسواء حصل احيا الكعبة في ذلك العام ام لا كان العدو
 فترقا ام فزقة واحدة ولو منعها من الرجوع ايضا جاز لهم التحلل في الاصح
 اما اذا تمكثوا بغير قتال وبذل مال كسلوك طريق اخر فيجب سلوكه
 على ما مر وكثيره بذل مال للنفار لما فيه من الصغار بلا ضرورة ولا حرج حرم
 لا تحرم الهبة لهم اما السلوك فلا تدره بذهله لهم والاولى قتال الكفار عند
 القدرة ليجمعوا بين الجهاد ونصرة الاسلام واتمام النكاح فان عجزوا
 عن قتالهم او كان الماشقوه مسلمين فالاولى لهم ان يتحللوا او يتزوجوا القتل
 تحريم كلفك وما المسلمين ويجوز لهم ان اراوا القتال ليس بالدرج
 وخوفه من الات الحرب وحث عليهم القدية كما لو لبس المحرم المخيط كرفع
 حرا او برداهم **قوله** او منع والراي انه اذا احرم الولد ينقل بلا اذن من
 ابويه وكان افاقيا بينه وبين ملة مرحلتان فالكفر ولو كان مسافرا من
 معه فكل منهما منه وتخليله ولو كان الوالد رقيقا او كافرا او ابعد
 مع وجود الاقرب وتخليله تولده لتحليل السيد رقيقه وسياق اما الفرض
 فليس لاحرا ابويه منه لا يتد ولا واما كالصلاة والصوم وكذا الو
 اذ ناله او كان بينه وبين ملة اقل من مرحلتين او مسافرا معه فالكفر ولا
 اربعة **قوله** او سيد اي انه اذا احرم الرقيق بغير اذن سيده فله تحليله
 لان احرامه حينئذ حرام اذ يعطل عليه منافعه التي يستحقها فانه قد
 يريد منه ما لا يباح للمحرم كالا صطيا ولو كان السيد انثى او مكاتب او
 موصى له بالمنفعة دون الرقبة او طرا ملكه بشر او صومعاه بالاحرامه
 او جاطله واجاز البيع والاختار للمشتري حينئذ على المعتقد نعم لو نذر
 الرقيق شيئا في وقت معين وشرع فيه ثم باعه سيده لم يكن لشريه تحليله
 ولو مات السيد مثلا بعد بيعه ولم يعلم حاله اهل احرامه باذنه او لا فظاهر انه
 ليس للمشتري تحليله ايضا لان الظاهر انه انا احرم بالاذن والاصل عدم
 بيع التحلل ولا يثبت للمشتري الخيار عملا بالاصل من ان العقد اذ لم يزل

عدم نسخة

عدم نسخة هذا كله حيث لا وارث فان كان وصديق السيد في احرامه
 باذن مورثه كان للمشتري الفسخ على الاقرب لان الوارث يقام مقام
 مورثه واعلم ان الرقيق ان يتحلل وان لم يامر بذلك سيده فان امره
 به لزمه وانما لم يجب بغير امره وان كان الخروج من المعصية واجبا لانه
 تلبس بعبادة في الجملة مع جواز رضى السيد به وام الولد والمدير والمكاتب
 والمبعض ومعلق العتق بصفة كالقن ويصدق السيد بيمينه في
 عدم الاذن اما اذا احرم باذنه فليس له تحليله وان افترسته لانه
 عقد لازم باذن سيده فلم يملك اخراجه منه كالنكاح وكذا الوارث بغير
 اذنه ثم اذن له في اتمامه ويستثنى من تحليله ما لم ياذن له فيه المبعض
 المهاي اذا وسعت نوبته اذ النكاح فاحرم به فيها وعبد الحراني اذا
 اسلم ثم احرم بغير اذنه ثم عتقناه والناذر لنكاح في عام معين باذن
 سيده ثم انتقل الى غيره فاحرم به في وقته وتحلل الرقيق يكون بالبنية والحق
 والمراد بتحليل سيده ان يامر لانه يتعاطى الاسباب بنفسه ولو احرم
 المبعض في نوبته واركتب المحظورات في نوبة سيده او عكسه اعتبر
 وقت ارتكاب المحظورات اذ افاده من زيادة **قوله** او زوج اي ان الزوج
 الحلال او المحرم تحليل زوجته كاله منعها ابتداء من حج او غيره لم ياذن فيه
 وله تحليلها ايضا من فرض الاسلام من حج او غيره بلا اذن لا تحقه على الفور
 والنكاح على التراضي فان قيل ليس له منعها من فرض الصلاة والصوم
 فهلا كان هناك كذلك اجيب بان مدتها لا تطول فلا يلحق الزوج ضرر
 ولا فرق بين ان يكون الزوج سفها او صغيرا يتاقي وطوؤه فيعتد
 بامر الزوجته بالتحلل كالبالغ ولا مدخل للولي فيه والامة في ذلك
 كالحره وان اذن لها السيد ولا يحلل الزوج رجعية الا ان راجعها
 ولا يائنا لكن له حبسها للقدرة وان فاتتها الحج ولا محرمة معه ولم يتحل
 مدة احرامها من احرامه ولا محرمة بنكاح نذرته قبل النكاح او
 بقضاء فوري ففي هذه الصور ليس له تحليلها كما اذا اذن لها
 وتحلل المرأة لتحلل المحصر وتقدم بيان فان لم يامر بها لم يحل لها
 التحلل فان امتنعت من تحليلها مع تمكنها منه جاز له وطئها
 وسائر الاستمتاع بها والا لم يملكها لانه لا عليه وكذا الرقيق
 اذ لا يمنع كان سيده استيفا منفعة منه والا لم عليه ويستحب

للزواج ان يحج بامر الله في الامرة في الصحيحين ويستحب لها ان لا تحرم نفسها
الا بانه اقدم من زيادة **قوله** او غريم مفسر بالاضافة والمراد بالظن ان الدين
اي صاحب الدين اذ هو يطلق عليه وعلى المدين اي من عليه الدين وجنبت
فاضافة منع الى غريم من اضافة المصدر لفاعله ويصح ان يقرأ غريم بالتثنية
ومع صفة فيكون اضافة منع اليه من اضافة المصدر لمفعوله بعد
حذف الفاعل نحو لا يسام الانسان من دعا الخير والتقدير ان يمنع
صاحب الدين غريمه المفسر والمراد بالغريم حينئذ المدين والاول اولى
لينا سب ما قبله في ان كلا فاعل المنع وعلى كل ففهم مفعول في على والد
ويصح على الاول ان تكون مفعول فاعل منه اما على الثاني فلا يصح الا على
ما يقال او باعسار غريم والاعسار سبب في المنع الذي هو السبب
في الاحصار **قوله** تجوز عن اثبات اعساره ومثل ذلك ما اذا كان مؤثرا
والدين حال فلصاحب الدين في صورتين منع المدين من الخروج ليؤديه
حقه وليس له تحليله اذ لا ضرر عليه في احراره اما اذا كان مفسرا
قادر على اثبات اعساره او مؤثرا والدين موجب فليس له ذلك
وبقي مما يحذر التحلل له الحبس ظاهرا كان حبسه بدين وهو مفسر
فله التحلل في محل حبسه ولا فضا عليه اما اذا حبسه بحق كدين فهو
قادر على وقايه فليس له التحلل الا باثبات ملكة وعمل العزة واذا فاته
الحج لزمه القضا لتعديه **قوله** ومحل ذلك اي التحلل في المسائل الاربعة
التي قيل الغريم المفهوم من الاحصار وان لم يتقدم له تصريح في اللفظ
وقوله بغير اذن الى صادق بصورتين بان لم ياذن له اصلا او اذن
في شيء فاحرم باعلى منه بان اذن له في العزة فاحرم بحج ويستفاد
من التحلل عند عدم الاذن ان الاحرام حينئذ صحيح لكن محل ذلك
في الباله اما الصغير فلا يصح احراره بلا اذن سيده في العبد اولى
في الحر على المعتمد وسياتي في كلام المصنف آخر الكتاب **باب جزاء الصيد**
اي بدله من مثل اوقية او صيام عن كل مد يوما فهذا ان كان
له مثل فان لم يكن له ذلك فبدله احد الاخرين فقط كما سياتي
في باب الهدي فهو دم خبير وتقدير اي تقويم اذا علمت ان الباب
يعقد لجزء الصيد تقبل ان اذ حال صيد البحر وبعض الاقسام
الاربعة انما هو انما هو ضرورة التقسيم وحاصل تلك الاقسام

ان الصيد

ان الصيد اما ان يحل قتله او لا وعلى كل اما ان يصح او لا **قوله**
بمعنى المصيد اشار الى ان المصدر بمعنى اسم المفعول كقوله
فما خلق الله والقريفة على ذلك اضافة الجزاء اليه وقوله بعد
هو نوعان الى والصيد هو المتوحش بطبعه الذي لا يمكن اخذه
الا بحيلة **قوله** صيد بحر المراد بالبحر الماء سواء كان في ظراف
بيرة او بركة او مريضه او غير ذلك من اطلاق الخاضع واردة
العام وصيد البحر هو ما لا يعيش الا في البحر واذا خرج منه
كان ميتا يعيش مذبح والبري هو ما لا يعيش الا في البر وكذا
ما يعيش فيه وفي البحر كما لاوز فهو كالبري للاحتياط اما البطل
فلا جزاء فيه قاله رنقلا عن الماوردي لانه ليس بمصيد اطر وهو
نوع من الاوز اصغر منه وله صوت دون صوته ولا يطير اصلا
بخلاف الاوز فانه يطير طيرا خفيفا ومثله الدجاج البلدي لانه
اشي بخلاف دجاج الحبسة فان اصله وحشي وكذا الحمام الاهلي
ومن البري الجراد **قوله** ولو في الحرم اي ولو كان البحر يعني الماء في الحرم
لا البحر الحقيقي لان الحرم لا بحر فيه وقد ورد انه عليه الصلاة والسلام
قال واخنت العموم في بر بني عدي بن النجار يعني بالمدينة الشريفة
وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه الصلاة والسلام سمع
هو واصحابه في غدير فقال ليس كل رجل الى صاحبه فسمع عليه الصلاة
والسلام الى اي بكر حتى عانقه وقال انا وصاحبي وطهرا بيد علي انه
عليه الصلاة والسلام عام خلا فالحق قال لم يهر لانه لم يراف في بحر
ولا بالحرمين **قوله** قال تعالى الى والحكمة في ذلك كما قال الفقهاء ان البري
انما يصاد غالبا للضرورة والتفريق والاحرام ينافي ذلك بخلاف البري
فانه يصاد غالبا للاضطرار او المسكنة فيل مطلقا **قوله** وهو ما
اي صيد براد اي يقصد قتله لضرورة طي الجوع فالاضافة بيانية
ومع جواز قتله لذلك فهو ميتة وان ذبحه خلا فالان حرام لان
مذبح الحرم ميتة ولو لا اضطرار او الصيال هكذا قاله الزحماي
وقرر شيخنا الحنفى انه يكون ميتة في صورة الاضطرار فقط دون
الصيال والفرق اية في الصورة الثانية وجد فيه معنى وهو الصيال
اسقط حرمة فصار مكانه ليس مقتولا في الحرم ولا كذلك ومحل جواز

الاول

قتله اذا لم يجد ميتة اخرى والا قدمها عليه ان لم يلزم من اكلها ضرر كقرف والا قدم عليها لانه وان كان ميتة ايضا الا ان النفس لا تعافيه بسبب قذريته ويقدم الصيد ان لم يلزم من اكله ما ضرر على طعام الغير حيث كان غايبا او حاضرا لم ياذن فيه البناء على المشاحة فان اذن تعين طعامه فالجائز ان الميتة تقدم على الصيد وهو على طعام الغير بشرط السابق فيهما **قوله** وهو ذوسم ومنه العناكب جمع عنكبوت فهي ذوات السوم كما قاله الاطباء وان كان سحوبا طارها ذكر ان حجر في باب النجاسات وكثير من العوام يمتنع من قتلها لانهما عشتشت في فم الفارس على النبي صلى الله عليه وسلم ويلزم على هذا ان لا يذبح الحرام لانه عشتشت ايضا على فم الفارس وفي كلام بعضهم ان العنكبوت ضربان ذوسم وغيره **قوله** وحدها بوزن غنية وفرا ب اي لا يוכל اما المأكول للفراغ الزرع فيجوز قتله ويضمن بقيته لانه ليس مثليا **قوله** وكلب لا يقع فيه ظاهره انه يحل قتله سواء كان عقورا او لا وليس كذلك بالنسبة للثاني فالمعتد انه يحرم قتله والحاصل ان الكلب على ثلاثة اقسام ما يحرم قتله اتفاقا وهو ما فيه نفع فقط ككلب الماشية والحراسة والصيد وما ليس قتله اتفاقا وهو ككلب العقور وما فيه خلا في فهو كلب السوق المسمى بالجمعاصي والمعتد حرمة قتله كما في الاصل خلا في الظاهر انه فلو عثر بالكلب العقور تبعه الاصل لا جاد فان كان الكلب عقورا ولكن فيه نفع من قتله تغلبا لجانب الضرر والخير ليس قتله سواء كان عقورا ام لا على المعتد وقيل يجب قتل العقور **قوله** عاراي يهدد بنابه عدوا قويا فيجوز التصلب والضبع **قوله** وصيد بالرفع عطفا على ذوسم وصايل صفقت وقوله او مانع من الطريق وذلك كرادع السالك **قوله** المؤذيات اي التي تؤذي بطبيعتها كالفاسق الخبيث الفراب الذي لا يוכל والحياة والعقرب والفارة والكلب العقور وما لا سد والنمل والذئب والرب والفسخ والبق والورغ والبصير والقراد والقراد والصرور والحفاشي والبرغوث والبق والزنبور ويحرم قتل النمل السليمان والحظاف والضعف والهرقد والوطواط والنمل والصبان وهو ببقته

المعلان

اما غير
شيق قلم لانها مما ليس قتل
اهم من صفي

اما غير السليمان وهو الصغير المسمى بالذرف فيجوز قتله بغير الاضرار وكذا به ان تعين طريقا لدفعه اما ما ينفع ويضر كصقرو باز فلا يسع قتله ولا يكره بل هو مباح وما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كخنافس وجملان ودود وذباب يكره قتله لانه ليس من احسان القتلة اما السرطان والرخة فانه يحرم قتلها على المعتد خلافا لما وقع في م ر تبعا له المجهول لا يكره تنحية قتل عن بدن محرم او ثيابه نعم قتل راسه او لحية يكره التقصير له ليلا ينتف الشعر فان قتله فدى الواحدة ولو ببقعة يذبا وقولهم لا يكره تنحيته صريح في جواز رميه حيا وهو كذلك ان لم يكن في مسجدا فاده م ر فقتل الصيد تقتريه الاحكام الاربعة ماعدا الوجوب وكذا الوجوب على القول الضعيف **قوله** الثالث لا يحل قتله اي حلا مستقوى الطرفين فيشمل المذكور وغيره لان ما لا يוכל اقسام كما مر من م ر وقوله وهو ما لا يוכל النمل وغل وقرد وطريرة وقوله به اي بالقتل **قوله** ولا يهو صا م ر اي الذي هو قوله وهو ذوسم وما عطف عليه وذلك سبقه امور به ودفع في هذا التكرار في كلام المتن **قوله** الاما قولنا استثننا من قوله ولا يضمن واما الحرمة فوجوده في كل وينبغي ان يستثنى ايضا النمل والنمل السليمان والوطواط فانه يحرم قتله ويضمن ايضا فيقدر ذلك ما كولا ويقدم **قوله** وحشي اي بري وانما استقله لان كلامه في صيد البر **قوله** اوفي اصله اي او كان في احد اصوله وحشي لا يقال هذه مكررة مع ما قبلها لانا نقول ذكرها اولالا اجل الاستثنا وثانيا لاجل التخصيص على حكمها استقلا **قوله** اي يضمنه قاتله سواء كان مملوكا او غير مملوك وفيما كان مملوكا لفرض ضا مان كما مر **قوله** اوفي الحرم اي او كان حلالا في الحرم ولو كان فزاملت ما فلا يحل قتل صيد فيه ما لم يكن ملكه قبل دخوله ودخل به فله التصرف فيه كيف شاء ولا فرق في الضمان بين الناسي للاحرام او كونه في الحرم وجا قتل الحرمة وان عذر بقرب اسلام او حقه وفقد التعبد في الذرة وسنم خرم مخيم الغالب منع بشرط كون الصايد مميزا كما مر افاذه م ر **قوله** بمثله الا فهدا هو المراد بالضمان المذكور هنا وهو الحنفى فيما قبله

فيه انه ليس
اولا في قتله وعنه
وقوله اوفي حشوي
والاضغين
فضالي

ولا ينافي ان ما كان من ذلك مهلو كما يضمنه **قوله** خلقه اي صورة وطبعها
لا قيمة ولولا نعم سبحانه المماثلة فيه كما سياتي في قوله ليس اغبر
قوله تقربا يصح رجوعه لكل من مثله وخلقته اي صورة فالبدنة مثل
النعامه وصورتها صورتها تقربا لا تحديدا ان الاولى لها اربعة ارجل
والثانية ثنتان قال قل وفي شمول ذلك اي قوله بئله خلقته الخ لجمع
ما ياتي تسمي كالوعول والبقرة اي فانها ليست مثلها تقربا الا ان
سراة بالمثل كما يشهد ما فيه نص وان كان بعيدا فتأمل اه و قد يقال
ان البقرة تقارب ذلك ولومن بعض الوجوه تكون كل له اربع ارجل
قوله فيما له مثل او مما له مثل الحامل فيجب فيها حامل لكن لا تنسخ
بل تقوم حاملا ويصدق بقيمتها طعاما او يضاف عن كل مديوما افعاله
قوله على التخيير متعلق ببعضه وفقوله فيها اي فيما له مثل وما لا مثل له فالاول
يخير فيه بين ثلاثة اشياء ذم واطعام وصوم والثاني يخير فيه بين الاخيرين
سما مر وسياق والحاصل ان الصيد اربعة اقسام ماله مثل وما لا مثل له وكل
منها قسمان ما فيه نقل عن النبي عليه الصلاة والسلام او عن السلف
وما لا نقل فيه فافيه نقل يتبع سواء كان له مثل ام لا وما لا نقل فيه
ان كان له مثل حكم به عدلان وان لم يكن له مثل حكم بغيره عدلان **قوله**
ففي نعامه الخ تفريع على قوله فيضمن وقزح على ذلك احر عشر مثالا له
مثل والثاني النعامه والبدنة للوحدة لا للتأنيث لما سياتي من انه
يجوز هذا الذكر بالانثى وتكلمه ولا يجوز عن البدنة بقرة ولا سبع
شياه او اكثر لان جزا الصيد تعتبر فيه المماثلة فيجوز في الكبير
وفي الصغير صغير وان لم يجز في الاضحية بخلاف ما وجب على المحرم في غير
جزا الصيد بسبب فقل حرام او ترك واجب فانه لا بد ان يجزى في الاضحية
قوله وبقره بها الضمير اي بقرة الوحشي **قوله** الاروي يحسنه مفتوحة فلا مقابلة
ساكنة فواو مفتوحة وهو الكبير في السن من الغزالان اقول **قوله** بقرة
ولا يجزى عنها بدنة ولا سبع شياه قاله قلان ووقع في المحشي هذا تحريف
وهو وجوهي عنها بدنة لا سبع شياه وهو غير مناسب لما سياتي من ان
جزا الصيد تعتبر فيه المماثلة وان قرره شيئا عظيمة **قوله** اي ليس
بالجسد المتين وما بينهما اعتراض **قوله** وهذا لا يحتاج اليه
الا ان افترج خيل الوحشي اما على تفسيره كما ذكره فلا يجب فيه بقرة

قوله
بلا تس
دقيقهما

اي الوحل

بلا تس **قوله** قال انب الخ هذا هو المعنى على تفسيره بما ذكره واما
البقرة فلا يجب الا في الوحل الذي هو الخيل الوحشي لوجود المماثلة
بينهما وقوله ليس اي ذكر من البقرة له حول **قوله** وان جاز هذا
حكم مستقل واتي به على صورة الفاية لرفع ما يتوهم من ذكر بدنة
وبقرة بالتأنيث انه لا بد من الانوثة في الاربعة المذكورة ولو اخرج ذلك
الى اخر الباب كما صنع في المنهك لما كان اولى لان ظاهر صنيعة انه خاص
بالاربعة المذكورة مع انه جار في جميع الصيد فالمماثلة معتبرة بالجنس
والصغير والكبر لا الذكورة والانوثة نعم يجزى هذا الصغير والكبير
قوله وفي ضبعه هي معرفة ومن عجيب امرها انها كالاربعة تكون سنة
ذكر او سنة انثى فتعلق في حالة الذكورة وتلد في حالة الانوثة
وهذا اللفظ يطلق على الذكر والانثى عند جماعة والاكثر هو على انه خاص بالانثى
وان الذكر ضبعان كسفر فكون بوزن عمران اها فاده خضر قال شيخنا عطية
وانظر هل تغلب النع بالة ذكورة او انوثة او ان له التام لكن في كل سنة
يطلب عليه طبع الذكر وفي اخرى طبع الانثى **قوله** كبش المراد ما يشبه الكبش
كما سياتي فالمراد كبش من الضان بالنسبة للاول ومن المفرد النسبة
للتاني **قوله** ليس اغبر بالعين المعجمة والباء الموحدة وهو لم يصف بياضه
وفي نسخة اعفر بالعين المهملة والفاء ويؤخذ من هذا الحديث انه يجب
مراعاة اللون كما مر **قوله** فالمراد ان يقتضى ان الكبش لا يسمى كبشا وهو
كذلك في العرف اذ الكبش فيه ما كان من الضان والقبش مكان من
المعز اما في اللغة فهو منه او مرادف له وعليه فلا يحتاج لقوله والمراد الخ
قوله وفي غزال الخ ماء الاولى ان يقول وفي غزال مفرد وفي طيبة
غزالان الغزال ولد الطيبة الى طلوع قريته ثم هو بعد ذلك طلي او
طيبة والغزال واجبة في الطيبة دواء الغزال وعبارته هذا الغزال
المنهاج واعتبرتها في المنهك بما ذكره ونصه وفي طيبة غزال وفي الغزال
التي تركها سنة وفي غزال المنهك صغير وفي الذكر جدي وفي الانثى عناق
وقولي وطيبة الخ اولى من قوله وفي غزال غزالان الغزالة ولد الطيبة الى
طلوع قريته ثم هو بعد ذلك طلي او طيبة اه ويجاب بان لا بد من الغزال
الطيبة وانما غزال ذلك لا ثمرة وفي عمر رضي الله عنه لا يقال انه ينكر
حينئذ مع قوله وطيبي كبش لانا نقول ذالا في الذكر وهذا في الانثى والا فقل

والانثى

فذا الذكر غنله والآن في غنلها وان جاز قد اكل **باللحم** بالآخر كما مر **وقد** وفي رتب
 بالصرق لانه اسم جنس وقوله عناق بفتح العين اما بكسرهما فمصدر بمعنى
 المعانقة **وقد** اذا خفيت اي جاوزت اربعة اشهر وقوله قاله النوراني
 معتد وما بعده ضيف لانه يمكن رعيها في زمن يسير **وقد** وفي ثعلب ذكر اواني
 شاة ذكر اواني في كل منها لما من جواز فدا احداهما بالآخر وان كان افضل
 المائلة فلا وجه لتوقف ذلك **وقد** وفي جنب وهو معروف للذكر منه ذكران
 ولان في فرجان شبيه بالورل قال ابن خالويه يعني سبعاية سنة فالتزوه
 قاضي الطبر والبهايم وقد اجتمعت اليه لما خلق الانسان فقال تصفوه خلقا
 ينزل الطائر من السما ويخرج الحوت من البحر كان ذا جناح فليطير ومن كان
 ذا مخالب فليخطف او ذكره النوراني في شئ الجامع الصغير ويجوز فذا الذكر منه
 بانثى وعكسه كما مر وكذا يقال في البروع فلا وجه لتوقف ذلك ايضا **وقد** وفي
 برع قال ابن قاضي يحلون الجفرة انما يجب اذا كان البرع كبير او اما اذا
 كان صغيرا ففيه القيمة كالشجرة **وقد** اذا بلغت اربعة اشهر والذكر
 جفر سمي به لانه جفر جنباه اي عظماء قاله في شئ النهج **وقد** مادون الصناق
 اي دونه في السن وقوله اذا لابت خير الخ اي فكون جزاؤه اعلى من جزا
 البروع لان جزا الصيد تراعى فيه المماثلة وكان البرع الورب باسكان
 الباء وية اصغر من السور كحلالة اللون لا ذنب لها ففيها ايضا جفرة
وقد كيام اي وفاخت وقطا وقري وكل ذي طوق **وقد** غيب اي يشرب اما
 بلا مص ولم يقل وهدر كما في المنهم اي صوة لانه لازم لغيب ولذا اقتصر
 الشافعي رضي الله تعالى عنه **وقد** شاة اي من الضان او المنعز **وقد** لقضا
 الصلابة الخ ومستند ذلك توقف بلغهم عن النبي عليه الصلاة والسلام
 والا فالقياس ايجاب القيمة لعدم المشابهة بين الشاة والحمام لكن لما
 كان كل يالف البيوت صار بينهما مشابهة في الطبع وان لم يتشابه
 في الصورة **وقد** اكبر منه اي او اصغر منه كزرزور بضم الزاي وبكسر بضم
 البايين وصعوبة وجراد وقنبرة بضم الباء فالكبر ليس بقيد افادهم
وقد كدر اج بضم الدال وتشد يد الزا اخرة جيم والقطا هو نوع من الحمام يكثر الختف
 قال الشاعر اسرب القطا حل من غير جناحه لعلني الي من قد عوت اطير
وقد الا انه اي الدراج الطيف منه اي القطا اي اقل منه في الجنة **وقد** اذا مثل
 له اي ولا نقل فخرج الحمام **وقد** مما لا نقل فيه اي وله مثل فان لم يكن له مثل لجراد

توصفه له

وعصافير

وعصافير حكم بقيته عدلان **وقد** عدلان اي ولو ظاهرا او بلا استرا
 سنة فيما يظهر او كانا قاتليه خطأ او لا ضطرار لا تعديا وقوله فيهما
 اي بهذا الباب وجوبا وما في المجموع من استحباب الفقه محمول على
 زيادته ومقتضى قول المجموع ان ذلك حكم فلا يجوز بقوله لا يجوز
 حكمه اشترط ذكر رتبها وخصها وهو كذلك ولو حكم عدلان بالمثل
 واخران بالقيمة او بمثل اخر قدم من حكم بالمثل في الاولى لان معهما زيادة
 علم بمعرفة دقيق الشئ ويخبر في الثانية كما في اختلاف المفتين اقدم
وقد فظنا اي ذو حذق ومعرفة بالمماثلة والتقويم **وقد** **رمي الجمار** اي بيان وقته وكيفيةه وعدده وما ينبغي ذلك
 ولما كانت الحجة تطلق على الموضع الذي يرمى اليه وعلى الحصص مجازا
 من تسمية الحال باسم المحل وكما المراد هو الثاني لانه الذي ينصف بالرمي
 فترها بقوله اي الحصص ففعل التوسط ان المراد حقيقة الحجة التي هي
 مجتمع الحصص وهو الموضع المخصص القدر بثلاثة اذ من سائر الجهات
 الاجرة العقبة فانه ليس لها الا جهة واحدة وهي جهة حرفة فاذا رمي
 من غيرهما لم يضر كما مر **وقد** الى الجمرات متعلق برمي وهو بفتح الجيم والميم
 جمع حجرة يسكنها قال في الخلاصة والسالم العين الثلاثي اسما **وقد**
اتباء عبت فاه بما شكل **وقد** ركعة وركعات وسجدة وسجدة ويستقل
 القبلة حال الرمي الاجرة العقبة فانه يستقلها وان استدر القبلة
وقد رمي حجرة العقبة وكذا بقية اعمال يوم النحر من الطواف والسعي
 والحاق تدخل بنصف ليلة النحر ما عدا الزبح للمهرج تقر بان وقته
 وقت الاضحية وانما نص على الرمي لان الكلام فيه **وقد** والا اي بان لم يقف
 وقوله فلا بد من تقديم الوقوف اي على الرمي فلو قاته الوقوف قاته الرمي
 او قل منه شيئا قبله ولو بعد نصف الليل وجبت امارته بعده **وقد**
 بعد طلوع الشمس اي شمس يوم النحر **وقد** الى غروب شمس اي شمس يوم
 النحر لما رواه البخاري ان رجلا قال للنبي عليه الصلاة والسلام اني رميت
 بعد ما سميت قال لا خير والمسا بعد الزوال فيكون لرميه ثلاثة اوقات
 وقت فضيلة الزوال ووقت اختيار الى الغروب ووقت جواز الى الزوال
 التشريع ويدخل وقت الجواز والاختيار بنصف الليل ووقت الفضيلة
 بطلوع الشمس ولا يضر شاخ وقت الفضيلة من وقت الاختيار والجواز الى

الرمي الجمار

الفضل والاختيار
 والفضل والاختيار
 والفضل والاختيار

قول

الفروب انتهى وقت الاختيار وامتد وقت الجواز الى اخر ايام التشريق اقره
 شيخنا عطية خلافا لما صحه الاصل المقتضا هنا ويمكن ان المراد بالجواز
 في كلام الاصل الاختيار لانه جزء منه فلا مخالفة **قوله** بالزوال فلورمي قبله لم يصح
قوله ويسر الرمي الى الظاهر اوقات ثلاثة ايضا وقت فضيلة بعد دخول
 وقت الظهر وينتهي بالصلاة ويمتد بعده وقت الاختيار الى الفروب ووقت
 الجواز الى اخر ايام التشريق فتشترك الثلاثة في اول الوقت **قوله** قبل صلاة
 الظهر وتكون هذه من جملة المسائل المستنبات من تحصيل الصلاة لاول
 وقتها وقد نظمها بعضهم في قوله **يؤخر الظهور لم عندنا** اعني اذا اشتد رمي بنا
 واخر المغرب للزدلفة **يجمعها** لغيره من عرفة وان يكن مسافرا في الاولى
اخرا للجمع وهو اولي **واخر** الذي يدافعه الحدث **ولطعام** قبل فلقها حيث
ان يكن تايها كذاك من علم **قبل** خروج الوقت ما يافهم **اوسرة** بين جماعة ترى
او قدرة على القيام **اخرا** بحيث كل الفرض في الوقت يقع **وذات** تقطيع من جهة الفلق
في اخر الوقت ويعوم القيم الى اليقين مثل ما في الصوم **وفي** اشتغاله بخوض غرق
ينقل ووقف صايل حمق **عن** نفسه وماله وميت **خف** انفجاره لذي ذي الفطنة **ام**
قول كان اذا اي بالنسبة لما دخل وقت فلا ينافي ما تقرر من ان وظيفة اليوم
 لا يصح تقديمها على زوال شمسه فحالة ايام الرمي كوقت واحد بالنسبة للتأخير
 لا للتقديم **قوله** يتدارك سابقا على وظيفة الوقت الى المبدأ يكونه سابقا
 على ذلك انه يقع عن المتروك وان قصده عن الحاضر فاذا ارتك رمي اليوم
 الاول ثم رمي في الثاني بعد الزوال وقع ما رماه عن الاول وان قصد حمله عن
 الحاضر وكذا لو ترك رمي الثاني ثم رمي في الثالث اما لو رمي قبل الزوال او
 ليلا فلا يقال انه سابق على وظيفة الوقت لان وظيفة ليلته ولا يصح
 رمي يوم وعليه رمية مما قبله ولا رمي جمرة وعليه رمية مما قبله
 بمعنى انه يقع عن الماضي ولو نوى غيره **ويجوز** غير الماضي غايته لترتيب فلو كان
 المتروك رمته من الجمرة الثالثة من يوم ثم رمي اليوم الذي بعده حسب له
 منه رمية من الاخيرة التي بها تمامها ثم يعيد الرمي ذلك اليوم من اوله ولو رمي
 في كل جمرة اربع عشرة حصاة سبعا عن اسمه وسبعا عن يومه لم يجزه
 لما ذكر من وجوب الترتيب وقد فات بتحمل سبعة الفضا فهو واجب في الزمان
 كوجوبه في المكان **قوله** وعند الرمي ان الذي يرمي به وقوله وفي كل يوم الجملة
 رمي ايام التشريق ثلاث وستون **قوله** ويجب ان يبين لكيفية الرمي وقوله

وترتيبها

أبواب

وقعت

نابلس

وقيل بانس

وترتيبها اي الحرات وكذا الرميات كما مر فلما استتاب جماعة فمره دفعة واحدة
 حمت واحدة كاللوري حصاتين بيديه معا فانها بحسبان واحدة بخلاف
 مكنه كما مر وتقدم بقية شروط الرمي ويستفاد من هذا الباب شرط لا يد
 وهو تقديم الوقوف عليه **قوله** ثم جمرة العقبة بالاسكان كما مر **قوله** ويدعو بقدر عورة
 البقرة اي ان توفرخشوعه والافادي وقوف كما مر هو طاهر نقله القياقي عن
 ابن حجر **باب** **معاقبة النسل** جمع ميقات على وزن مفعال ما خوذ من الوقت
 وهو الزمان ثم اطلق على الماء مجاز العلاقة المشابهة في ان كلا يقع فيه الاحرام
 او حقيقة عرفية واصله موقات من الوقت الواو ساكنة بعد كسرة قلبت
 بالكنزات وحرف بالمكانية الزمانية وقد تقدمت وقوله من حج وعمره اي فيهما
 واحد من ليس بمكة اما من وهو بها فيمقات حجه نفس مكة وميقات عمرته
 ادنى الحل كما مر **قوله** واهل الشام هذا تحجب الزمن الماضي اما الان فيمقاتهم
 ذو الحليفة لانهم يمرون على المدينة ذهابا وايابا والشام باليمن والقصر
 ويحجز ترك الهرة والمدح فتم الشين منيعف واوله **قوله** بلنس مدينة
 بين الرقة وحلب ولعلها غير المشهورة واخره العريش فهو في الشام قاله ابن
 حبان وقال غيره حده طول الامن العريش الى الفرات وعرضا من جبل طي من نحو
 القبلة الى بحر الروم وما سمت ذلك من البلاد وهو مذكر على المشهور سمي
 بذلك لانه عن شمال الكعبة وقيل باسم من سكنه وهو سام بن نوح فتناموا
 به فقللوا السبع الممالة **قوله** ومصر وهي المدينة المعروفة تذكر رنوت
 وحدها طول الامن بركة التي في جنوب البحر الرومي الى ايلة ومسافة ذلك
 قريب من اربعين يوما وعرضها من مدينة اسوان وما ساحتها من الصعيد
 الاعلى الى رشيد وما حاذها من مساقط النيل في البحر الرومي ومسافة ذلك
 قريب من ثلاثين يوما سميت باسم من سكنها وهو مصر ابن يثضر بن سام
 ابن نوح **قوله** وقد اختار القني مصر وتبعه الذل ونيلها عجب وزيها ذهب
 وهي لمن غلب واختار الكرم الشام وتبعه الشجاعة والفقر وخض المغرب
 بالبخل وسوء الخلق والحجاز بالقناعة والصبر والعراق بالعام واليه
 اقره شيخنا عطية وعبارة البراءة على المنهج قال بعضهم شأنها عجب
 وسرها غريب خلقها الكرم رزقها من لم يخرج منها لم يشبع وقال بعض
 الحكماء نيلها عجب وزيها ذهب ونسا وهالعب وحبسها طرب وامرؤها
 جلب وهي لمن غلب والداخل فيها مفقود والخارج مولود وفي الحديث يساق الىها

لعله على طيب

مراحل وهي اربعة وعشرون فرسخا لان كل ثمانية فراسخ مرحلة وهذا
 ضعيف وقوله ما قاله الرازي معتد وجمع بينهما مرفقا فقال فقول المجموع ثلاثة
 لعله سير البقال النفيسة على ثمانية فرسخا وهي ست مراحل وربع وقال
 مرسى مراحل واصله البقي الكسرو كذا يقال في النظم التي **قوله** بالسكان
 البرام وهو جبل على مرحلتين من مكة وغلط الجوهرى في ان راء محركة وان اليه
 ينسب اويس القرني اذ هو منسوب الى قرن قبيلة من مرادهم **قوله**
 ويقال الملم وهو اصل يلملم قلبت الهزة يا ويقال ايضا يرمم يرمم
 مفتوح حيت افاده **قوله** بالصرف اي مراعاة المكان وتركه مراعاة للبقعة
 وقد غلب عليها واعلم ان محل كون الشخص حريم من احد المواقف المذكورة
 اذا مر به في طريقه فان لم يمر بمواقف منها فان حاذى ميقاتا احرم من محاذاته
 او ميقاتين احرم من محاذاته اقربها اليه بان حاذى احدهما بعد الآخر على
 التقاطع واستراحا وحدها وانقطع الاخر فاذى حاذاه اولاهما كان الابعد
 ميقاتا احرم على مرحلتين من مكة اذ لا ميقات اقل مسافة من هذا القدر
 اوافاده في غم المنهج بزيادة ونظم بعضهم مسافة المواقف في قوله
 قدر يلملم ذات غرق حكامها في البعد مرحلتان عن ام القرى
 والذي الخليفة بالمرحلة عشرة **قوله** وبها الحفة ستة فاحترى
قوله بالمرحلة عشرة **قوله** بالمرحلة عشرة **قوله** بالمرحلة عشرة
 والثانية هي الاصل وهو اسم مصدر لا هدى ومصدره اهداه كما بدل ابدال
 واخرج اخر اجا بمعنى اسم المفعول وهو في الاصل اسم لما يساق الى الحرم تقربا
 الى الله من نعم وغيرها من الاموال نذر كان او تطوعا لكنه عند الاطلاق
 اسم للابل والكفر والفرح المجزية في الاضحية ويطلق ايضا على ما الجرانات
 ويستحب لمن قصد مكة المشرفة ان يهدي اليها شيئا من النعم ففي
 الصحيحين انه عليه الصلاة والسلام اهدى في حجة الوداع مائة بدنة
 ويستحب ان يقد البدنة والبقرة نعلين من النعال التي تلبس في الاحرام
 ويصدق بها بعد ذبحها ثم يجرى وهي بركة صالحة سنامها اليمنى
 بخديده للاستقرار بها باليمين القليلة ويلطخها بالدم لتعرف ولا تخفى انفس
 لضعفها بل لا تقلد غيري القرب واذا نهبان بخنق ذلك ويعلق في رقة
 الهدي ان كان تطوعا او بنذر وقت اضحية فان كان بفعل حرام او ترك

واجب

دفعه الى

واجب ليرتقى بوقت ومكانه للحصر مكان حصره او الحرم ولا غيره
 الحرم لكن الافضل الحاج ولو تمتعا منى ولعتمر غير متمتع المروة لا
 محل لخلها **قوله** بفعل حرام اي بحسب الاصل وان لم يكن حراما
 حال الفعل لكونه ضد من ناس او جاهل او خوه على ما مر **قوله** مما مر
 لكل من فعل حرام قتل صيد وترك واجب كالرمي والاحرام من الميقات
قوله يسلك به مسلك واجب الشرع اي غالبا ومن غير الغالب قد لا يسلك
 به ذلك كالونذر عتقا فانه يجزيه الكافر والمصيب معاه واجب الشرع
 في الكفارات وخوها انما هو السلم السليم وكما لو نذر صوما واطلق فانه
 بكفه صوم بهم مع ان الشرع لم يوجب ذلك في كفارة ولا غيرها ولو نذر صلاة
 واطلق وجب عليه صلاة ركعتين لانه اقل ما يصرف به الواجب وقيل ركعة
 وعليه فلم يسلك به مسلك واجب الشرع بل سلك جازمه **قوله**
 فلا يجوز ان يلجج ذبحه في محله وتفرقة جمعه على اهله من مكة
 او غيرهما او يملكهم حلاله ولو قبل تسليحه فابقع الان من ذبحه ورميه
 لا يجزي ولا يقع هذا وقوله للمهدي ومثله من تلزمه نفقته ووفقته
 ولو فقرا فافلتة كالمصري والافنيا مطلقا ومحل عدم جواز الاكل كل
 وان كبرت منه اذا كانت صيغة النذر صحيحة كقوله لله علي ان
 اهدى شاة للحرم اما ما يقع الآء من نذر شي لسيدي احمد البدوي فيجوز
 لصاحبه الاكل منه لعدم صحة نذره نعم ان نذر ذلك للحيا وريه او خدمته
 ووجدوا في ذلك المكان كان نذرا صحيحا يمنع عليه الاكل منه ومثله نذر
 الشفعة للوقوف فان كان في المكان من ينقطع بمضواها جاز ولا **قوله**
 فيجوز له ذلك بل ليس قبا ساعا على الاضحية وكذا قوله ويلزمه الصدق
 ان وقوله بقدر ما ينطلق عليه الاسم اي وهو اقل متمم **قوله** والافضل ان
 اراد تقسيمه فان لم يرد ما لا فضل اء يدفع جميعه للفقرا الا لقيامها للمبرة
قوله ويهدى للاغنيا وليس لهم بيعه بخلاف المسكين والفرق بين الصدقة
 والهدية ان القصد من الاولى غواب الاخرة ومن الثانية الاكرام **قوله**
 لقوله تعالى الاية تدل على اصل التقسيم واما خصوص الثلث فلا دلالة
 لها عليه بل هو ما خوذ من دليل اخر وقوله منها اي البدن المذكورة في قوله
 والبدن حفلناها الا وقوله السائل اي ولو غنيا وكذا المفسر **قوله** ويقال
 الراضى الى سبب الاختلاف ان قاعا اسم فاعل اما ما خوذ من قنع بلسان النوه

مطلب النذر

بمعنى رضى او بفتحها بمعنى طبع فالاختلاف في معنى اسم الفاعل اما ما مضى فاشي
من الاختلاف في معنى فعله يقال قنع بغير النوى من باب علم وبفتحها سال
وزنا ومضى فيها ومضارعتها وامرعا بفتح النوى فيها ومصدر الاول القناعة
ومصدر الثاني القنوع وما استعمل فيه الفعل بالمعنيين قوله الحر عبد اي كالعبد
في الخصال ان قنع بالفتح اي سال والعبد حر اي كقوله في الخصال ان قنع بالفتح
فاقنع ولا تقنع بفتح النوى فيها كما مر راجع لكل من الحر والعبد على اللفظ
والنشر المرتب فاشي يطين سوى الطع وبني بفتح الياء في قوله ان
يزينك لنفسك وان يزينك لهية **قوله** وما يعطى اي والراعي بما يعطى
فهو راض بشيئ **قوله** المتعرض اي وانه لم يسأل لكن من اقتصر عن معنى لام
التعطيل اي لان من اقتصر **قوله** وذكر الاقل اي من الاقتصار على الثالث **قوله**
ودما النسك جعلتها احد وعشرون دما نظما ابن المقري في قوله اربعة دما
يجب تحصر اولها المرتب المقدر **قوله** متع فقت وجوزناه وترك رمي والمبيت بمنا
وتركه الميقات والمزدلفة **قوله** اول يدع او كشي اخلفه
ناذر صوم ان دما فقد **قوله** ثلاثة فيه وسبعا في البلد
الثان ترتيب وتعديل ورد **قوله** في محصر ووطي حج ان فسد
ان لم يجد مقومه ثم اشترى **قوله** به ملها ما طهه للمفقر
ثم لعجز عدل ذاك صوما **قوله** اعني به عن كل مد يوما انك التخيير والتعدلي
ولا صيد واشجار بلا تكلف **قوله** اشيت فاذا حج او فسد مثلما
عدلت في قيمة ما تقدم **قوله** وخبر او قدر في الرابع
فاذبحه او جد بثلاث اصع **قوله** للشخص نصف او فسد ثلاثا
تحت ما اجنته اجنتا **قوله** في الحلق والقلم ولبس دهن طيب
طيب وتقبيل ووطي ثني **قوله** اوبيت تحلي ذوى احرام هذي دما الحج بالتام
واعلم انه حيث اطلق في الناسك الدم سواء تعلق بترك ما هو ارام ارتكاب
منه ام بغيرها فالمراد انه كدم الاضحية في سننها ولاستها فتجزي البدنة
عن سبعة دما وان اختلفت اسبابها كترك الاحرام من الميقات وترك
المبيت بمزدلفة وترك المبيت بمنى وترك الرمي بها والتطيب وحلق
شعر وقام اظفار فان دما واجب كما ان الواجب سبعا خطا
فله اجزاها عليه والاصل الباقي وسياتي في النص بان لا يجزى ان يترك
اثنان في شاة الا في جزا الصيد المشي فلا يشترط كونه كالاضحية

صوابه التوضيح
اعلم مرصفي

ان شئت فاذا حج او ثلاث
اصع

فما ذكر

فما ذكر بل يجب في الكبير كبير وفي الصغير صغير وفي المصيب مصيب
كما مر بل لا تجزي البدنة عن شاة المشي لانهم راعوا في جزا الصيد
المماثلة اي في الجنس فلا يشك باجزا الكبير عن الصغير وبذلك
علم انه لا يجزي البعير عن البقرة وعكسه ولا سبع شياه عن واحد
منها ومثله ما وجب في الشجر الا ان الصيد يجب المشي ولا يجزي
غيره ولو اعطي بخلاف الشجر فانه اذا خرج عما وجب فيه ما فاقوه
اجزا **قوله** منصوبا عليه في الكتاب وسياتي الكلام على ذلك **قوله** وجز باذبح
قوله وهو اربعة سبعا سبعا كل واحد على اللفظ والنشر المرتب وبقي
عليه دليله من الكتاب وسياتي الكلام على ذلك **قوله** وجز باذبح
عطف على دم ويصلح الجرو ويقتل اضافة دم اليه للبيان لان الجزاهو
هو الدم وكذا يقال فيما بعده **قوله** فان عدم المتع الى فهو دم ترتيب اي
لا ينتقل للصوم الا اذا لم يجزى الدم وتقدر اي مقدار بشي لا يزيد ولا
ينقص وهو الثلاثة والسبعة **قوله** في الحج اي في ايامه ان احرم قبل يوم
عرفة بزمي سبعا او بعضها فيجب تقديما او تقديم ما يمكن منه فان
اخرها او شيئا منها في الاولى او ما تيسر منه في الثانية عصى ووقع قضا
وان تاخر الطواف وصدق عليه انه في الحج لان تاخيره نادر فلا يكون
مراد من الآية ولا يجب عليه تقديم الاحرام لاجلها لان تحصيل سبب
الوجوب لا يجب اما لو احرم قبل يوم عرفة بزمي لا يسع شيئا منها
بان احرم يوم التاسع صامها بعد التشريق ووقعت اد اوليس السفر
عذر في صومها النص عليها فيه بقوله ثلاثة ايام في الحج فلا يرد
ان رمضان اعظم حرمة مع ان السفر عذر فيه واول ايام الحج
سارس ذي الحجة **قوله** اذا رجع اي او استوطن مكة والوجه انه
لوزمه دما متصدرة كفاه تقريق واحد بينهما فاذا لم يمتعه
ودم اساة فصام ستة متواليه في الحج واربعة عشر متواليه اذا
رجع اجزاه وكذا اوقفه الستة متواليه بعد رجوعه ثم فرق
بعدة السير واربعة ايام تجزيه اربعة عشر متواليه وان اسرع
في الوصول على خلاف العادة فصوم مجزى ووصوله لوطنه وان اعرض
عن استيطانه قبل صومها وازاد استيطان غيره ولو شرب في السبعة
في مكة لقصد توطئها ثم عرض له محرمه فالظاهر جواز اتماها

Copyrighted material

في السفر ونقله الرضا في رسم قوله واجب خبر صياح والجملة جواب الشرط في محل خرم
 قوله وسبعة اذ رجعت تلك عشرة كاملة اي في الثوب او في وقوعها بدل اي في الحرم
 وهذا يقال له فذلكت الحساب اي احواله ونيجته من قول الحساب اذ اجمعوا
 ما فرقه فذلكت يكون كذا وفي اية الاخبار بذلك دفع توهم كون الواو في وسبعة
 بمعنى او المفيدة للاباحة كقولك جالس الحرس او ابن مخيمر وان يعلم العدد
 دون الكثرة فانه يطلق عليها وكاملة صفة مؤكدة قوله والعبرة بالعدم اي عدم
 الدم في محل الذبح وهو الحرم لان دم الجبرار يختص به كما مر قوله ولا يورث فيه اي الدم
 اي في وجوبه ولا بد ايضا ان يكون فاضلا عن كفاية الهرة الغالب قوله الغالب اي
 ولو في دون مائة القصص عن محل الذبح المقترن كما تقدم على المصنف هو قوله ولا
 يجب عليه الا ما مر عدم حسي وهذا عدم شرعي قوله فلو فاته اي بان لم يدرك
 صونها او ادركه ولم يفعل وتعبيره بفاته يقتضي انها تكون قضا اذا فعلها بعد
 ذلك وان لم ياتم بتأخيرها بان احرمت في زمن لا يسرها وليس كذلك لما مر انها خيز
 اذ افا قاله قل ضعيف قوله فلو فاته اي المتعقب ومثله غيره مما مر في النوع الاول
 من كلام ابن المقري قوله في القضاء اي قضا الثلاثة بان تمكن من صومها قبل يوم عرفة
 فلم يصمها فان لم يتمكن من ذلك فهي اداها ما السبعة فلا يتصور فيها فضالة
 وقتها التواريخ قبل فعلها خرم وقتها وتصور فيها القضا فاذا اراد الوالي فعلها عنه
 ندب في حقه التتابع ويندب تتابع الثلاثة والسبعة كما مر قوله وهو ربعة الايام
 اي مطلقا وهي ربعة يوم العيد واما التشرع لانه يمنع صومها وقوله ومدة امكن
 السير اي ان رجع الى اهله او اقام مكان اخر غير مكة فان اقام بها فارق باربعة
 ايام فقط ان استوطن فان لم يستوطن فارق بها وعدة امكان السير وتقدم
 ذلك قوله على العادة فيجب من ذلك مدة الاقامة بمكة بعد اعمال الحج لقضا
 حوائجهم وكذا بغيرها في الطريق والدورة المعروفة ولا يكلف الاسراع ولو
 اسرع ووصل وطنه قبل العادة جاز له الصوم حينئذ قوله وجزا الصيد هو دم
 تخيير بين ثلاثة اي اثنى عشر وتقدم على الجواز ان لم يكن الصيد حلالا
 فان كان حلالا لم يذبح بدله بل يصوم بمثل مثله ويقوم ذلك المثل فان ذبح
 لم يجز قوله ويتصدق به اي بلحمه وجلده وسائر اجزائه حتى الصوف لما علم
 من انه لا يجوز له اكل شيء من الهدي الواجب قوله على ساكني الحرم اي بان
 وفرقه عليهم او يكلهم جلته بعد ذبحه فان لم يذبحه لم يجز كما مر قوله او تقويه
 اي المثل لا الصيد خلافا لما لاك ويقترن في التقويم عدلان عارفا وان كان احدهما

قائله

قائله حيث لم يفق بان كان قتله خطا بدرايم ليس بقيد فكان الاول
 ان يقول بقال نقد البلد قوله مثلا راجع لقوله يشترى اي او يخرجها مما عنده
 او يقرضه او يهبه قوله على ساكني الحرم اي الموجودين فيه حالة الاعطال
 المستوطنين اولى ما لم يكن غيرهم احوال ولا يجب استيعابهم وان اخصروا او قد
 يفوق بين ما هنا والزكاة بان القصد هنا حرمة البلد وشم سد الخلة ولا
 يجوز دفع الواجب لا اقل من ثلاثة منهم لانها اقل الجمع فان دفعه لاثنتين غرم
 للثالث اقل منقول غم كان مفقودا حال الاعطال لم يضر له شيئا اذا وجد بعد
 وتقدم انه لا يجب التسوية بينهم لكن محله اذا كانت الامداد اكثر من ثلاثة
 فان كانت ثلاثة فقط لم يجز ان يدفع لواحد اقل من مد ولا اخر اكثر منه وانظر
 لو كانت القيمة مدا او اقل هل يجب دفع ذلك لثلاثة او يجوز دفعه لواحد
 الظاهر الثاني قرره شيخنا عطية ووجدته في حاشية الشيخ خضر ايضا
 قوله وان يصوم اي حيث شا وهو صوم التقدير اي بدل التقدير اي
 التقويم اي الشيء المقوم وقوله تقويه اي الصيد وقوله في الشق اي ماله
 مثل وبالا مثله قوله بمحل الاتفاق فاذا اختلف صيدا غير مثلي لجراد ودجاج حشي
 حال احرامه بمصر وجب قيمته بمكة اي كل الحرم فلو اختلفت القيمة
 في مواضع من الحرم تخيرها استقر به ابن حجر لان كلامه تلك المواضع محل الذبح
 قوله وحيث اعتبر قيمة محل الاتفاق اي في غير المثلي وانما قيد بذلك لدفع ما يتوهم
 من ان المعتبر هو محل الاتفاق كما اعتبر القيمة فيه بخلاف ما لو كان المعتبر قيمه
 مكة فانه لا يتوهم حينئذ كون الطعام يعتبر بغير غير هاهنا لم يقيد بذلك
 فيه مكره بمكة المراد به جميع الحرم قوله وخير لي اي في يوم تخيير وتقدير قوله
 بانها اللحم ليس بقيد بل مثله الجراد ونحو الصوف قوله مران ولا يجوز تقصده
 عنها ولا الزيادة عليها ويضمن له ما نقص ولغيره ما نقص من حصته ايضا
 وليس في الكفارة زيادة علمه الا في هذه اوافاده قوله لقوله تعالى فمن
 كان منك مريضا الى هذه الآية مجملة اذ لم يبين فيها قدر الصوم والصدقة اي
 اي الاطعام والسك فبينت السنة ذلك والمراد بالشك الدم وهو شاة كما مر
 قوله ودم الاحصار هو دم ترتيب وتعديل قوله فان احصرتم اي وارتم كما مر
 التحلل في الاستبراء من الهدي كما مر قوله فان عدمها اي وقت
 الاخراج قوله كدم التمتع اي في الترتيب والا قدم التمتع دم ترتيب وتقديره
 وهذا ترتيب وتعديل كما مر وايضاد التمتع لا اطعام فيه وهذا فيه اطعام

قوله

قوله

قوله في الكتاب اي وان كان منصوباً عليه في السنة **قوله** يجبر تركه احتزبه عن الركرك
وقوله وهو اي النسك والمسيب بمنزلة وعن اي حيث تركها بلا عذر وقوله
والرعي اي ولو بعد ذلك لانه لا يقطر بذلك كما **قوله** وهو خصة ايضا بالجملة
عشرة تضم الاربعة المذكورة في النفع المنصوص عليه والقسم الثالث من تلك
الاربعة وهو فدية دفع الاذي شامل لبقية افراد الدماء المذكورة في النفع الرابع
من نظم ابن المقرئ واللس بشهوة زائد على ما فيه فذكر الميت عشرة فردا مما
ذكرت فيه واسقط منه واحدا وهو فدية اخلاف المتني المنذور وزاد عليه
واحدا في فريج اي ولو مباحا حيث وجب بالوطي به الفضل بان كان يطلق عليه
اسم فريج **قوله** او غيره وهو الدبر وفريج البهية ولا شك ان هذا داخل في
الفريج لانه من الانفراج وهو الانفتاح فلو قال بعد الفريج من قبل او بركان
اولي الا ان يقال مراده بالفريج القبل من ادمية او غيرها وبضمن ذلك
قوله وان اقتصر الاصل على الثاني وهو الوطى في غير الفريج **قوله** واللس بشهوة
اي وان لم ينزل بخلاف الاستهانة فانه لا بد فيه من الاشارة وقوله والقبلة
اي بشهوة وان لم ينزل ايضا ففي كلامه الخذف من الثاني لدلالة الاول او قوله
بشهوة ترجع له ايضا كما هو طريقة النظم من عود القيد المتوسل لما قبله وما
بعده ويشترط ان تكون القبلة بلا حائل كما مر عن الزياي خلافا لما ذكره بعضهم
هنا **قوله** اربعة انواع اي باعتبار حكمها **قوله** ترتيب الاربعة ترتيبا منع انتقالها
الي خصلة منع قدرته والتخير جواز ذلك والتسوية **قوله** بالانقص
فيه ولا يشترط زيادة والتعديل هو التعقيم والترتيب والتخير لا يشترط وكذا التقدير
والتعديل **قوله** من الخمسة المذكورة او لا وهي ترك الاحرام من الميتات وما بعده
وزيد عليها مشي اخلفه فاذا بركونه في ثلثها شفعة وهي المذكورة في النفع الرابع
من نظم ابن المقرئ **قوله** دم الوطى المفسد وفيه بدنة وقوله دم الحصار **قوله**
وفيه شاة فان عجز عنهما فترمهما عدلان عارفاً واشترى بغيرهما طعاما وتصدق
به على مساكين المحرم في الاول وكذا في الثاني ان احضره او بغيره اليه **قوله**
والا فعلى اهل محل حصره فان عجز صام عن كل مد يوم **قوله** او عجز كان بين
التحليل او بعد الجماع الاول المفسد ومقدمات الجماع كالمباشرة بشهوة
ومنها القبلة بلا حائل وان لم ينزل كما مر وتكرر الجماع بتكرار المقدمات وكذا
وكذا ما قبلها من اللبس والتطيب اليه **قوله** والاستهانة اي ان ينزل من غير ان
يبدها لغيرها من نفسه او غيره عليه حائل او لا فجملة هذه الدماء اربعة وترتيب

بالترك

بالترك فيلزمه في كل منها شاه او تصدق بثلاثة اصع على ستة مساكين
او صيام ثلاثة ايام وقوله وهو دم الصيد والشيء فيها دمان يلزمه في كل ذبح
او تقويمه والشرع اقمته طعاما الا ما مر في ثلثها احد وعشرون دما بزيادة **قوله**
واحد ونقص واحد على ابن المقرئ كما مر **قوله** **افساد النسك** من حج وعمره
وعبر بالافساد دون الفساد لا اعتبار التعريف والاختيار والعلم بالتحريم والافساد
يشعر بذلك دون الفساد وهو كبيرة كما مر الا من غير مكلف قبل التحلل الاول
هو قيد بالنسبة للحج والعمرة وان كان النسك شاملا لها لا تحلل واحد كما مر
قوله الوطى وكذا الموطى اذ لا فرق في افساد النسك والاشربة في الفاعل
والمفعول المكلف وانما قيد بذلك لاجل الفدية بعد لانها لا تلزم الموطى **قوله**
متعدا اخرج الناسي وقوله عالما بالتحريم خرج الجاهل المعذور للمعصاة الا ان
فانهم لا يعذرون **قوله** ولا افساد بوطي الشكل غيره اي فقط ولو مشكلا اخر
فلا يقدر شك واحد منها وكذا لو وطى كل من المشككين الاخر في قبله
اذ لا يجب الفضل على واحد منها لاحتمال كون كل انثى او ذكر او القادة
ان كل وطي اوجب الفضل افساد النسك وقوله ولا بوطي غيره له
في قبله اي فقط فان وجد معها كان او لم يكن في غيره واولي غيره فيه قد
نسكه حيث كان ذلك الغير واضحا لما مر ولا يلزمه الفدية لاحتمال الفوتية
وخرج بقوله في قبله ما لو وطئه غيره في دبره فان كان واضحا فسد نسكها
او خشي لو يفسد نسك واحد منها لاحتمال الفوتية **قوله** وفيه بدنة اي
على الوطى فقط كما مر وان اوجع كلامه خلافة ويجب فيه ايضا المضى في فساد
ان يقف بعرفة ويأتي ببقيّة الاعمال وان كانت فاسدة فلا يخرج منه بالفساد
بخلاف بقية الصادات لانه شديد التعلق والذم **قوله** ذكرنا او انثى اشارة
الى ان الثاني البدنة للوحدة لا للتأنيث وهو منصوب اما خبر المكان المحذوف
مع اسمها اي سوا كانت البدنة ذكر او انثى واما على الخال من بدنة
على القليل من مجيئه من النكحة كما في مرتب بلاء فعدة رجل وصل وراه
رجال قيا ما والبدنة في اللغة تطلق على الواحد من الابل والبقر والمراذنها
الثاني خاصة **قوله** بدراهم لو عبر بفالب نقد البلد كان اولى كما مر وهو كذا واشترى
اي مثله كما مر ايضا طعام عن كل مد يوما فان انكسر مد صام عنه يوما كما مر
اهول لزمه شاة وتعدد بتعدد الوطى ولا تندرج في بدنة الجماع بخلاف
شاة المقدمات فانها تندرج فيها وان تراخي الجماع عن مقدامة **قوله** ولا يجب

بالنسك

قوله ص

البدنة الإبل والاحبة البقرة الأفي هذا وفي بقرة الوحش وحماره وفي النخلة الكبيرة عرفان شجر الحرم
وفي الصغيرة إذا قاربت سبع الكبيرة شاة إذا صفت جرافها القيمة فإن خاور
سبع حليمة الكبيرة تنته المحرك وجب شاة أعظم من الواجبة في سبع
الكبيرة أو إفاده مرون لوزمه شاة فذبح بدنة أو بقرة وبصدق بسبعها جازولة
أن يتصدق في الباقي تصديق الملاك **وقال** وفي قتل النفاضة وكذا في قطع النخلة
المذكورة فإنها تنكف عن البقرة وإنما لم يسجد بها عن البقرة ولا عن الشاة في جزأ
الصيد لمراعاهم المثل بخلافه هنا قاله **وقال** من الأضحية ما يكون لها
فرض سنة وطعن في السادة وكذا يعتبر من الأضحية في سائر ما
الحج الأجزاء الصيد كما مر **باب فوات الحج** أي بيان ما يفوت به وما
يلزم فيه وسكت عن العرة لما يأتي فيها **وقال** الأبقرة الوقوف بعرفة قال بعضهم
أو الأحرار وفيه نظر لأنه لم يوجد حج حتى يقال أنه فات **وقال** الوقوف بها أي بعرفة **وقال**
تخلل أي وجب باليلا يصير محرما بالحج في غير شهره فيجوز عليه استدامة الأحرار
إلى قابل فلو استدامه حتى حج به من قبل لم يجزه **وقال** الجلال الحلي تخلص جوارز لمراده
به الجواز بعد المنع فصدق بالواجب والمراد بالتخلل الثاني أما الأول فيحصل
بواحد من الطواف والحلق **معهم** السعي إن لم يكن سعي ومع النساء
أي الذبح لأنه كإفاته الوقوف سقط عنه حكم الرمي وصاركن ربي **وقال** بعرفة
الحج ولا يحتاج العرة إلى نية لأنها ليست عمرة مستقلة من كل وجه ولذا جاز فيها
تقديم الحلق على الطواف أما التخلل فلا بد منه من نية إفاده مرون زيادة **وقال**
أن كان سعي أي بعد طواف القدوم ولا يجزي ذلك عن عمرة الإسلام أي لأن
أحرامه انعقد بنسك فلا ينصرف لأخر تكلمه ولا يجب الرمي والمبيت
بمنى وإن بقي وقتها **وقال** وعليه القضاء أي فورا للحج الذي فات به فوات
الوقوف تطوعا كان أو فرضا وإنما يجب القضاء في فوات لم يشأ من حصر
فان شاع عنه بان أحصر فذلك تركها أخرا طول أو أصعب من الأول أو صابر
الأحرام متوقفا زوال الحصر وفاته وتخلل بعمل عمرة فلا قضاء عليه لأنه بدل
ما في وسعه من أحصر من جميع الطرق أما لو كان الثاني مساويا للأول من كل
وجه أو أقرب منه فإنه يجب القضاء لأنه فوات محض كما مر ولا فرق في الحصر
بين كونه عاما أو خاصا كما كان سبب مرض أو زوجية أو غير ذلك إفاده
في شئ المنهج ولو عبر عنها بالعادة كما عرفت في منجبه المكان أولى لأن الوقوف في وقته
كالصلوة إذا فسدت وأعيدت في وقتها فإنما يسمى معاودة لا منقضية إلا أن

وم
3

أجزاء
الحج

الطريق
3

يقال

يقال مراده بالقضاء المعنى اللغوي وهو الاعادة كما أجاب به مرون المنهاج المعبر
بذلك **وقال** افتى بذلك حيث جاءه حصار من الأسود يقدم النحر وهو نحر هديته
فقال يا أمير المؤمنين احطانا العذر وكنا نظن أن هذا اليوم يوم عرفة فقال له
عمر إذا ذهب إلى مكة فطف بالبيت أنت ومن معك واسعدوا بين
الصفاء والمروة وأحذروا هديا إن كان معكم ثم احلقوا أو قصروا ثم ارجعوا
فإذا كان عام قابل فحجوا أو أحذروا فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الوضوء
إذا رجع أو شئ المنهج فالأشارة في قوله بذلك راجعة للذكور من الثلاثة
التخلل والقضاء والرم **وقال** ولم ينكره أي فصار واجبا على كل من سعى أو أحرم
بالقضاء أي بالفعل في عام القضاء لا في عام الفوات فلا يصح فيه الذبح وإنما
اشترط في وجوبه الأحرام بالفعل لأنه عبادة ذات سبب من الفوات
والأحرام بالقضاء فلا يتحقق وجوبه إلا بوجودها ويجوز تقديمه على الأحرام
لما مر من أنه عبادة ذات سبب فجاز تقديمه على أحدها لكن بعد دخول وقت
أحرامه بحج القضاء وان لم يحرم بالفعل على المقدم ولا يشترط الأحرام بالانقضاض
في سنة ذبحه على المقدم ولا يشترط الأحرام بالقضاء في سنة ذبحه على المقدم
أيضا نعم إن وجب الصوم لعجزه عن الرمي لم يجز تقديمه على الأحرام لأنه عبادة
بدنية لا يصح تقديمها على أحد سببها أو إفاده قل وقرره شيخنا عطية
وبعضه في رفاقته الرحاني هنا غير صحيح **وقال** ولا تفوت العرة وتقدم أنها
تفوت إذا كانت مندورة في وقت معين وفات **وقال** مستقلة حال من
العمرة **وقال** فإنها تتبع الحج في الفوات معنى فواتها حينئذ أنها لا تجزيه
عن عمرة الإسلام **وقال** كما تنصه في الصحة والفساد أي والميقات فالتبعية
في الصحة كان وقف القارن بعرفة ثم رمي يوم النحر ثم طاف للأفاضة
ثم سعى ثم ولى أو رمي ثم حلق ثم ولى فيصالح حجه فيها الوقوف وطيه
بعد التخلل الأول وتضع عمرته تتفاهل ولو انقضت فسدت لو طيه قبل
تمام أركانها إذ بقي منها الحلق في التخلل الأول والطواف والسعي في الثاني
والتبعية في الفات كان طاف القارن المذكور طواف القدوم ثم سعى
ثم وقف وحلق ثم ولى قبل التخلل الأول فيفسد حجه بالوطي وكذا عمرته بتفاهل
ولو انقضت لم تقصد بوقوف الوطى بعد تمام أعمالها إن قلنا أن طوافها يندرج
في طواف القدوم أو بعد أعمالها لو انقضت فيجزي على أنه لا يندرج إلا في طواف
الأفاضة على الأصح والتبعية في الميقات كما لو أحرم بها من جوف مكة فإنه

الحج

لولا القرآن لما كان ميقاته جوف مكة بل يلزمه الخروج الى الدار **قوله** منتقد
 اي معترض في القرآن فقط لانها لا تغتفر اذا كانت في ضمن قرآن وقد يقال كلام
 الاصل بالنسبة لا اعمالها فانها لا تغتفر لوجوب القتل بها لا في وقوعها من غير
 الاسلام فلا انتقا عليه اقول **باب مكرهات النكاح**
 اي ما يكره من قول او فعل من حيث وقوعه فيه وان كان في نفسه حراما فان
 الجبد استلزاما في نفسه مكرمه من حيث وقوعه في النكاح فهذا نظير
 قولهم في مكرهات الصوم وليصن لسانه عن الكذب والغيبة مع وجوب
 ذلك في نفسه وجبته فلا حاجة لقول المحشي رحمه الله تعالى تنزيها او
 تحريما لكونه عدنيا سياقي من المكرهات ما هو حرام لما علمت ان حرمة من حيث
 ذاته لا تنافي كراهته من حيث وقوعه في النكاح وذكر من المكرهات ثلاثة
 عشر سبعة في التمس وسنة تحت قوله وغيرها **قوله** وان كانت مكرهات اكثر
 يعني ان التمس اولى وان كان للاصل ان يجب عن الاقتصار عليه بهذه
 النكحة وهي النظر للاكثر لان ذلك لا يمنع الاثنية **قوله** اي لاسرائيل هو مراد في
 الجبد ومعناها الخاصة والمعاملة والمنازعة وخلافه وان كان حراما ان ترتب
 عليها ابطال حق او نضره باطل بل ورد ان الجبد في القرآن كفر وحمله بن
 حجر على ما اذا ترتب عليه تغيير لفظه او اثبات معنى مجمع على خلافه وقد
 يحسن اي الجبد والمراد معنى الخاصة والمنازعة لا بمعنى المشاعة على
 الظاهر عند ائمة البدع وتوقف اظهار الحق عليها ويسن في غير حالة
 الوجوب والحرمة الترك للمحقق والمبطل ما ورد من ترك المراءى بطلان
 بيت في رضى الجنة بفتح الرا والموحدة وبالمنجية ما حولها ومن تركه
 وهو محقق بني له بيت في وسطها ومن حسن خلقه بني له بيت في اعلاها
قوله مع الجرم والرفق خصهم لكثرة مخالطتهم لا للتقيد بل مثلهم المجالين
 وغيرهم والرفق بضم الراء وفتح الفاجع رفيق قال في الخلاصة والكره من الجمل
 فعلا المارفة بتثنية الراء وهو مفرد اسم للجماعة وجمعه رفاق قال في الخلاصة
 فعل وفعله فقال لهما **قوله** والنظر قال في وينبغي ان الفكر كالنظر وقوله
 لما يحل ليس بقيد بل النظر لما يحل مكرمه من حيث الجوان حرم في نفسه
 كما مر **قوله** لانه القلان اي لان لفظ الشوط يشتر بالفلان وهذا هو المقتد
 والكراهة من حيث اللفظ لما فيه من التناول ككراهة تسمية ما يدج عن المولود
 عقيقة لا شعارة بانه يحق والدية وامام في المجموع فضيف وتعبير عن عباس

لا ينافي

لا ينافي الكراهة لانها لفظية فقط ومخالفة الامر المستحسن عرفا لا تنقض
 لوما من جهة الشرع بخلاف منصف الصحابي ولا الكراهة انما تثبت بنهي الشرع
 مسلم في الكراهة الشرعية ومخالفة ما في مجرد الكراهة اللفظية وهي لا تنق
 على ذلك لان سببا مجرد الايهام والتناول ولذا لا يثاب تارك اللفظ الموصوف
 بل يكون محمودا عرفا فقط حيث ترك ذلك وعمل الى لفظ حسن بخلاف
 تارك المكره الشرعي امثالا فانه يثاب عليه **قوله** لكن قال في المجموع تقدم
 منصفه وقوله ولم يثبت اي نهى الشرع وتقدم جوابه **قوله** لا يختص بالجموع
 اي بالمحرم به وكذا بالهرة وكان الاولى له ان يذكر ذلك لما قدمه من ان
 التعبير به فيه مقصور **قوله** اقيم اي اشد قبحا وقوله كلبي الحرير اي للرجل
 فان لبسه له في الصلاة اقبح منه خارجها فالنظر في ان كلاله حالتان
 وهو في احدهما اقبح منه في الاخرى فكما ان لبس الحرير للرجل في الصلاة
 اشد حرمة من لبسه خارجها كذلك الجبد وما معه في الجوا اشد حرمة
 منه خارجه فالكراهة في كلام الشافعي الحرة وانما كانت الحرمة حينئذ
 اقيم لما مقتضاها للحرمة من حيث الجوا ولا يخفى ما في عبارته من الركاكة
 لان الكراهة بمعنى الحرمة لم يتقدم لها ذكر في كلامه والكراهة الحقيقية
 ليس وصف الجبد وخوفه خارج الجوا بل وصفه خارجه الحرمة فلو قال
 فلا يخفى ان الجبد وخوفه وان كان حراما في ذاته لكنه في الجوا مكرمه
 كلبي الحرير في الصلاة بجوامع ان كلاله حالتان لكنا اولى **قوله**
 من المسجد ارفقه للحن فيشمل المسجد الحرام وغيره ومحل الكراهة
 اذا لم تكن من اجزائه او مملوكة له والاحرم الرمي بها مع الاجزاء كالوضو
 بما مضى فان شك في كونه من اجزائه فالمتجه التحريم لان الاصل
 الا **قوله** او من الجدة بالسكوة اي مجمع الحصى وانما كره ذلك لانه
 لا يبقى فيه الا الحصى المردود وما يقبل منه رفق كما مر والاسد ما بين
 الجبلين وقوله وان لم تكن الحصة رمي بها ضيف لان العلة المذكورة
 لا تنافي الا في ظاهر رميها **قوله** او من محل نجس سواء كانت الحصة ظاهرة
 ام متنجسة فيكره الرمي بها في الصورين مع الاجزاء ما خصة العين
 فلا يجوز رمي الرمي بها **قوله** قد رمي بها اي وان لم تكن ما خوفة من
 النجاسة سواء رمي بها هوام غيره فهو اعم مما قبله وقوله وقيل
 لا كراهة ضيف وقوله والرجيح اي ربيع الكراهة حيث ذكره

قف
 اي فيكون كلامه في
 مطلقا مكره ومع ذلك
 فيه وقفه

فيما

في المتن مقتصر عليه وهو المعتمد **قوله** والاصل انه خلاف الاولى يمكن حل
الكراهية في كلام الاصل على الكراهية الغير الشديدة فترجع خلاف
الاولى ومحل كون صوم ذلك خلاف الاولى اذا لم يكن فرضا كصوم الثلاثة
اليام في الحج لم يجز عن الدم **قوله** تفويلا على السؤال اي اعتدادا عليه وكان
اهل اليمن يعتقدون ذلك فنزل فيهم قوله تعالى فترددوا اي ما يهلك لمقصود
فان خير الزاد التقوى اي ما يتقى به سوال الناس **قوله** نأظفاره اي
بل يحكمه بما على انامله او غير ذلك **قوله** وان يخطب بين الشين بمباب
نصر وكبره ايضا ان يقل راسه فان فلاها وقتل قلة تصدق ولو
بلقة نذرا **قوله** ليلا ينتف الشرف فان علم شفه حرم عليه المشي
الحك بظفره او غيره اهـ **قوله** وان يكحل لغيره عذرا ما لا يكره من مد فلا
فله كراهية وقوله بالاطيب فيه خرج ما فيه طب فحرام كما مر وقوله كالاشد
هو الكحل الاسود **قوله** وانما كل الطائيف اي الشخص الطائيف رجل كان او
امراة فيكره لكل منهما الاكل كالحال الحظية الاتحاجة والشرب اخف كراهية منه
لانه اقل منه اعراضا عن الطواف ومناقة للادب وما يكره للطائفة ايضا
ان يضع يده على فمه بلا حاجة كتناوب فيس عنه او يشك اصابعه او
يفرقها او يطوف وهو يدافعه الحديث او تايقا لا يطأ او شرب او كيف
شعر او ثوبا او يركب فالركوب للقادر ولو امرأة بلا عذر ولو على الكاف
الرجال مكروه على قول والمعتمد انه خلاف الاولى فان كان عذر كمرض
واحتاج الى ظهوره ليستفيق منه فلا بأس به وان يضحك او يبصق
او يتنفس لما في ذلك من القبح وترك الادب الثاني للخشوع وتلاوة
في جميع ذلك فاذا احتاج للهياق بصق في خفيه يله مما يلي الارض لاني
يساره ولا يمينه وسائر مكروهات الصلاة كما في هنا كوضع اليد
على الخصرة والمشي على رجل والنظر الى السماء **باب نذر المعتمد**
هو اسم الحيوان من خصوص النعم كما مر وقوله وغيره اي ونذر غيره
بان لم يكن حيوانا اصلا او كان حيوانا من غير النعم والمراد نذر ما يقع
هديا او غيره وان لم يتلفظ بالهدى او غيره كما سياتي **قوله**
الوعد خير او شر من غير كل منهما او معلق كما مر ذلك وان جئته
الكرهات او اهيئت او ان جئته اهيئت واستعمال الوعد في
الشرب تغليب والمشهور ان الذي يستعمل فيه هو الابدان ان كان

ومثله

في المتن

واني وان

واني وان اوعدته او وعدته **قوله** الخلف اي عار ومنجز موعدى
وقد يقال ان هذا عند الاطلاق اما عند التقيد كما هنا فيستعمل وعد
في الخبر والشرب دون تغليب **قوله** قرينة المراد بها المنسوب وفرض الكفاية
الذي لا يتعين فخرج الواجب العيني ولو منجزا كما حد خصال الكفارة والحرم
والكراهية كصوم الدهر من خاف به ضررا او قوت حق وكذا المباح ولا كفارة
في نذره على المعتمد الا اذا كان نذرا لجأج بان اشتملت صيغته على حدث او منه
او تحققت خبرا كما لم اكلم زيدا او ان كلمته او ان لم يكن الامر كما قلت فللمة
على ان اكل الخبز فيلزمه في ذلك كفارة وان لم يتعقد نذره لعدم كون
المنذور قرينة وكذا ان لم يكن نذره لجأج لكي اضيف لله تعالى بقوله
لله ان اكل الخبز فاذا نذرني بذلك اليمين لزمته كفارة من حيث كونه
عينا لامن حيث كونه نذرا لجأج اذ ليس منه على الصحيح واعلم انه قد
يستفاد من التعريف ان كان النذر الثلاثة لاء الا لزام لا بد له من
ملتزم وهو الركن الاول اعني الناذر ويشترط فيه اسلام واختيار واطلاق
تصرف فيها بنذره فيصير من سكران لامن كما في جلال اليمين منه فانها
منسقة ولا يكره او يجوز سفه او فلس في القرب المالية العينية
نعم يصح من السفه الممل مطلقا ولا من صبي ومجنون ولا بدله ايضا
من صيغة وهي الركن الثاني ويشترط فيها جزم ولفظ يشترط بالانتماء
ولو كتابة او اشارة اخبر فلا يصح النذر مع التردد ولا بالنية كاسر
المعتمد والقرينة هي المنذور وهو الركن الثالث ويشترط فيه كونه لم يتعين باصل
الشرع على ما مر فلا بد في المنذور من كونه قرينة واما النذر نفسه فان كان
نذرا بتركة فقرة ولذا لا يصح من الكافر كما مر او نذرا لجأج فمكروه على
المعتمد وثواب النذر يزيد على ثواب المنذور بسبعين درجة وهو من
اقام الخلف والطلاق فتق كرهه تكرر ما لم ينو التاكيد ولم يطل ومن
المعلوم ان القرينة اعم من العبادة لتوقف الثانية على نية خلاف الاولى
كتشيع جنازة ورد سلام والمعتمد في كفارة اليمين انه ان عين اعلاها
صح او ادناها فلا **قوله** غير واجبة عينا فاذا ان الذي يصح نذره هو
المنذور وخبر الكفاية ان لم يتعين كما مر **قوله** ولو يوفى بجزءه اي
من الهدايا والضيحايا وقوله يوفى بالنذر اي في طاعة الله تعالى وفقه
اعم مما قبله كما مر من تفسير الجلال ومن الأدلة ايضا قوله تعالى وما

كقصة

انفقتم نفقة او نذرت من نذر فان الله يعلمه اي يجازي عليه فوضع
 العلم موضع الجزاء اقامة للسبب مقام السبب والجزاء انما يكون على القرب
 ولذا اقرنه بالانفاق وتقدم ان محل كونه قربة في نذر التبرر **قوله** من نذر
 ان يطيع الله اي نذرا معلقا او مستحبا كما يفيد من حيث سياق وقوله
 فليطعه اي يجب الوفاء به حالا في النذر وبعد حصول المعلق عليه في
 في المعلق كما سياتي ايضا **قوله** ومن نذر ان يعصى الله اي تسمية
 المعصية نذرا من باب المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غير لوقوعه في **بجمله**
 صحته تحقيقا او تقديرا فالاول كقوله **قوله** اخواننا قصروا والصبح **بجمله**
 واني رسولهم الي خصوصنا **قوله** اقترع شيئا خذ لك طمجة **بجمله**
 قلت اطمجوني جبة وفيها **قوله** وكذا قوله تعالى وتكروا وتكر الله اي جازاهم
 على تكرههم والثاني كقوله تعالى صبغة الله ومن احسن من الله صبغة
 فذكر الايمان بلفظ الصبغة لوقوعه في صبغة النفس الذي يعبر عنه بالصبغ
 وان لم تعبر عنه النصارى بذلك وذلك انهم كانوا يخشون اولادهم في ما
 اصفر سمونه اليهودية ويقولون ان النفس في ذلك الما تظهر لهم فاذا
 فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الان صار نصرانيا حقا وزعمون
 ان ذلك الماء هو الذي اغتسل به عيسى عليه الصلاة والسلام وليس
 كذلك فغير من الايمان بالله بصبغته للمشاكلة لوقوعه في صبغة صبغة
 النصارى تقدير هذه القرينة الخالية التي هي سبب النزول من غنى
 النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر صبغة النصارى لفظا وكذا
 يقع من النصارى التبرير عنه بذلك والخطاب في الآية اما للنصارى
 والمعنى قولوا امنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لامتص صبغتنا
 وطهرنا به تطهير الامثل تطهيرنا بما المعجزة واما له من المعنى قولوا
 اصبغنا الله بالايمان صبغة ولم تصبغ صبغتنا ايها النصارى والحاصل
 ان الصبغ ليس بذكر لاني كلام الله تعالى ولا في كلام النصارى ولكن
 غمهم الاولاد عبارة عن الصبغ وان لم يتكلموا به والاية نازلة في سياق
 هذا العمل فكان لفظ الصبغ مذكورا وليس من المشاكلة قوله تعالى
 تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك لا تطلق النفس عليه بدون
 مشاكلة كما في قوله تعالى كتب ربكم على نفسي الرحمة **قوله** وحذر
 مسلم اني به بعد الاولاد لانه تعالى نذر المعصية لا يصح بخلاف ما قبله

فان قوله

فان قوله فلا يعصيه لیس فيه دلالة على عدم الصحة وايضا في هذا زيادة
 وهي قوله ولا فيما لا يملكه ابتداء من اي من الاعيان المملوكة لغرض حالة النذر
 بخلاف ما اذا نذر شيئا في ذمته فانه يصح وان لم يكن مملوكا له ومن جملة نذر
 ما لا يملكه ان يقول لله علي ان الصدق بثل واحد ذهبيا ويؤخذ من هذا زيادة
 شرط في المنذور هو كونه مما يملك **قوله** نذر الجاهل وغضب اي يحسم بملئها
 كما في غم المنهج فيها مترادفان على معنى واحد والجاهل بفتح اللام لغة التبادل
 في الخصومة ويسمى ايضا بيم الجاهل والفلق ويميد الفلق بفتح الفاء المحجة
 واللام اي الجس لان الناذر اعلق على نفسه الباب فلم يخلص الا ما خلف
 عليه وشرا ما تعلق به حيث كان لم اكمل زيدا فله على كذا او منع كذا ان
 او تحقيق خبر كذا لم يكن الامر كما قلت فله على كذا كما مر سمى بذلك لوقوعه
 غالبا عند المخاصمة والفضب فالمراد ان شانه ذلك وان لم يوجد تمام فيها
 ذكر ولا غضب قال في المنهج وشي بعد التعريف المذكور ولو قال ان كلمته
 ففلي كفارة يمين او كفارة نذر لزمته الكفارة عند وجود الصفة او قال
 ففلي يمين فلغوا وفعلي نذر صم ويتخير بين فدية وكفارة يمين فلو
 كان ذلك في نذر التبرر كما قال ان غني الله مريض فعلي نذر او قال
 ابتد الله علي نذر لزمته قربة من القرب والتقبيح اليه اه باختصار **قوله** ولو لمعه تمش او
 فله علي او فعلي كما سياتي **قوله** التبرر هو على وزن تفعل من البر هو
 الاحسان لان الناذر يطلب به محو ذنبه والله تعالى واحسانه اليه حيث
 لم يوقعه في مقابلة شيء قال في الفرق بين الجاهل والتبرر ان الاول فيه
 تعليق بمعرفة عنه والثاني بمعرفة فيه فقوله المارة لاخر ان تزوجتني
 فعلي ان ابريتك من مهرى وسائر حقوقي تبررا ان ارادت الشكر
 علي تزوجه او الحاصل ان سبب النذر ان كان مرفوعا عنه اي محبوا
 للنفس كشفا المريض كان نذر تبررا ومرفوعا عنه اي موقوف ضالفا
 فيمنع نفسه او غيره منه او يحث عليه او يحقق خبره كان نذر لجاح ووجه
 البعض في الاخير من منه وقوعها حال غضب غالبا كما مر ولزوم القرم
 على تقدم عدم حصول ما التزمه وتكون الامر كذلك في نفس الامر والاول
 ان كان في مقابلة شيء فنذر مجازاة او لا تبرر فقط **قوله** يجعله
 شاملا بان يقال اما ان يكون معلقا واما ان يكون منجرا وقوله بقولي
 الباء بمعنى في متعلقة بسلكت **قوله** هو ان لما كان الضمير ارجعا لطلق النذر

اي يمكن ان يملك
 عادة اه تبرر

ولو لمعه تمش او

وهو ثلاثة انواع لا نوعان فلا يصح الاخبار احتاج الشئ الى ان يستثنى نذر
 الحاج بقوله بغير نذر الحاج فهو نوع ثالث غير ما ذكرنا ولا يفتقر الى ما
 من فقه على حذف اي التفسيرية او منصوب على الحال **قوله** نذر
 بجازاة سمي بذلك لوقوعه جزا شئ وفي مقابله اه قال **قوله**
 كان شفي الله مريض لغيره شرب ولو شرب بعد حصول الشفا في
 المتزعم انه عتق او صوم او صدقة او صلاة اجتهد كما افق به الولد
 رحمه الله تعالى وفاق من شئ صلاة من الجنس يتحقق شغل ذمته
 بالكل فلا يخرج منه الا يتحقق بخلاف ما هنا فان اجتهد ولم يظهر له شئ
 فليس من ذلك فالوجه وجوب الكل اذا لا يتم له الخروج من واجبه
 بقينا الا بفعل الكل وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب اخرج من الخارج
 وبه يعلم رد ما نقله المحتج هنا من خضره قال وما يقع كثيرا من بعض
 النعمان جعلت هذا للنبي عليه الصلاة والسلام والا قرب فيه الصلوة
 لا شتاره في النذر في عرفهم ويصرف ذلك لمصالح الحجبة الشريفة بخلاف
 قوله متى حصل كذا احيى له بكذا فانه لغو ما لم يقتض به لفظ التزام
 او نذر ولا يصح لميت الا لقبر الشئ الفلاني حيث اراد به قرينة كاسراج
 ينتفع به او اطر دغفا بحمل النذر كما على ذلك اه قال الرحمان والظاهر
 ان سائر الانبياء كذلك حيث عرفت مقابله وكان عند هامس ينتفع به ولا
 يقال تحرم الصدقة فرضا ونفلا ومنها الوضوء فف لانا نقول هو حق ما انتفاعهم
 بشئ من ذلك والمنفعة هنا حقيقة غيرهم وذكرهم للتبرك فقط **قوله**
 او ففلي كذا او ففكذا لازم في اويلزمني او فقد التزمته او التزمته نفسي
 او التزمته لها او اوجبه عليها فلا يشترط الاضافة لله تعالى على
 المعتد ولو قال علي ان اعمل مولدا للنبي عليه الصلاة والسلام اوليلة
 للمفقر لزمه ذلك حيث اراد حقيقة النذر فيجزم عليه وعلى من تزمه
 نفقته اكل شئ منه اللهم الا ان يعين قدر المنذور فيريد عليه لاجل الله
 او اكل عياله مثلا فان لم يرد حقيقة النذر بان اطلق فالظاهر ان مراده
 مجرد الاضمار فلا يحرم عليه الاكل منه **قوله** وهو بخلافه اي بخلاف نذر الجازاة
 وقوله اي ما لا يعلق بشئ كانه على صوم **قوله** حالا متعلق يجب لكن وجوبا
 موسعا على المعتد وهو في مقابلة قوله عند حصول المعلق عليه فان وجب في كل
 منها موسع لكن ابتداءه في الاول من حصول المعلق عليه وفي الثاني من الحال ان يقيد

وبه

عليه
3

بوقت

بوقت ولا تقع فيه ويصح ان يكون معلقا بحذف اي يصح فله حالا
 فليس من داخل الوجوب لانه موسع والمال واحد **قوله** وبالاولى يجب
 الوقفا بالاول عند اي بعد حصول اي وجود المعلق به ويجوز تقديمه
 عليه في غير صوم والاولى المباركة بالمنذور في كل من النعمان **قوله** بخبر
 البخاري ذكره بعد القسمين اشارة الى انه دليل لها كما مر وقوله ثم ان
 عين المنذور اي في القسمين **قوله** ولو بنقطة اي التخصيص لا النذر
 لما مر من انه لا يقع بغير لفظ وان نواه وقوله تنصت اي ولو كانا
 وان لم يجز في الكفارة ولا الضحية وقوله ان النذر يملك به مملك واجب
 الشرع امر على كما مر **قوله** وان لم يعينه بان اطلقه **قوله** فلا يجزى غير
 نعم اي لان الهدى عند الاطلاق ينصرف للجنس في الاضحية مملوكا
 بالنذر مملك واجب الشرع فاما لبقا له من رومن المعلوم انه لا يجزى
 في الاضحية الا خصوص النعم وبعد ذلك فالواجب منها الاقل كما ذكره
 بقوله وواجبه شاة الخ فقوله لان مطلق النذر علة مقدمة على المعلوم
 وهو قوله وواجبه الخ ولا يرد ان النعم ليس في كلام الناذر حتى يحل اطلاقه
 على اقل ما وجب من جنسه لما مر من ان الهدى عند الاطلاق لا يكون الاضحية
 يجزى اضحية وهو لا يكون الا من خصوص النعم فاذا ذكر الهدى في كلامه
 فكان ذكر النعم فيحل على اقل ما وجب منه **قوله** من وجاب وغيره بيان
 لغير وقوله على اقل ما وجب من ذلك الجنس اي جنس ما نذره ففي
 الصلاة ركعتان وفي الصوم يوم وفي الاعتكاف لحظة وفي الحجرة
 ولو نذر صلاة في ليلة القدر لزمه ان يصليها في كل ليلة من ليالي القدر
 الاخير من رمضان ليصا دفها في احدى لياليه من شئ صلاة من الجنس
 ولم يعرف عينها فان يصليها في كل ليلة لم يقضها الا في مثله **قوله** اذا خرجها
 اي البدنة او البقرة التي توى بها التطوع وحسب عليه التصديق
 بخبر من الباقي شاة كاضحية التطوع فان لم ينو ذلك فهو على ملكه
 يتصرف فيه بالبيع وغيره افادة قل **قوله** والباقي متطوع به اخذ
 بقاعدة ان ما امتنع تجزئته اذا خرج كله يقع قدر الفرض منه
 واجبا والباقي تطوعا كسبحه والباس في الوضوء وما لا يقل
 كالاعتكاف ولا يشككل ما هنا بغير الزكاة المتخلف عن دون جنس
 وعشرته فانه يقع كله فواجب لانه بدل عن الشاة لا اصل ولا

معيار

كذلك ما هنا قاله قال واجاب شيخنا عطية بان ما هنا يجب دفعه
 فممكن فيه التجزية بعد الذبح بخلاف غير الزكاة فلا اشكال **قوله**
 في وقته وهو وقت الاضحية **قوله** واركان بتريق الراي اركان
 الغير بنحو اعادة الاجارة فهذا من المواضع التي فرقوا فيها بينها
 فان اجرة فركب الساجر فتلف ضمن الموجر قيمته والمستاجر
 اجرة المنزل وصرفها مصرف الضحيا **قوله** الحاجة ليس بقيد
 الا ان يقال ان الحاجات هذه المذكورات **قوله** وشرب
 لبن وله اكل ولده على المعتد وان وجب ذبحه كما هو هذا ان لم يت
 امه غير ذبح والا فلا يجوز اكله لانه صار هديا عوضا عنها فيجب
 التصديق بجميعه وكما لو رد في جوار اكله البضى واما الصوفى فلنفس الله
 له التصديق فيه حادثا كان او لا على المعتد لانه سهل نقله للحكم
 ولا يحصل له تلف في حال نقله ولا كذلك البضى فيها قدره شيخنا عطية
قوله بذلك اي وكذا بغيره ما فيه تقصير **قوله** بارشه وان حصل تلف
 بلا تقصير لم يضمنه او به ضمنه بقيته يشترى بها مثله او اجود منه
 نعم ان كان المنزور مصنعا كما كان في الذمة بطل تعينه وان لم يقصر
 ولزامه ابداله اقول بان **كيفية الاستطاعة**
 الاستطاعة للبيان اي بان بيان كيفية وصفة هي الاستطاعة وبانها
 بيان ما تحصل به اي الشروط التي يصير بها الشخص مستطيعا
قوله استطاعة بنفسه الخ ولو استطاع مباشرة احد النكس
 دون الاخر بحيث لو اتى باحدهما عجز عن مباشرة الاخر وجب عليه
 مباشرة الاخر فمما يظهر لانه افضل واعظم واعلم احيا وهذا لا يحصل
 الا حيا بالعمرة ولانه متفق على وجوبه بخلاف العمرة **قوله** بان يتخذ
 اي يثبت وقوله بلا مشقة شديدة اي بان لم يكن هناك مشقة
 اصلا او هناك مشقة لكنها غير شديدة بان تحتل عادة والثبوتية
 ما يتبع التيسر **قوله** ويعتبر وجود قايده اي مع قدرته على جرته
 اذا لم يخرج الا بها فاضلة عن مونة عياله ذهابا وايابا وغيرها
 ما يعتبر في الفطرة من دين وما يليق به من ملبس وسكن وخادم
 يحتاجها لزماته ومنصبه وعن كتب الفقيه وسلاح المجدي
 المحتاج اليها افانه في شئ المنع فما يعتبر في الفطرة هو الدين وما بعده

ضمنه

م
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠

خلافا لما

خلافا لما هنا حيث تفرقها ويعتبر في القايده ما يعتبر
 في العدل الا ان يكون غير فاسقا ولا مشهورا بخروج من اي طاعة
 ولا شديد العدوة للاعني قال م رولاوجه اشتراط ذلك اي
 القايده وان كان تليها وان احسن المشي بالهصى ولا ياتي ما مر
 في الجملة عن القاضي حين بعد المسافة عن مكان الجمعة غابا ولو
 امسك مقطوع الثبوت على الرحلة لزمه بشرط وجوده فيه له
قوله ذهابا وايابا اي في الذهاب والاياب او من جهتها **قوله** مع مكان
 المبراي بان يبقى من زمن الحج ما يسع السير المعتاد الى مكة فان ابقى
 ذلك لم يجب **قوله** من محل دفع اليم الاول وكسر الثانية فكل على
 وهو شئت وخوفه يجعل في جانب البصر للركوب فيه وهو معتبر في حق
 رجل استند من ربه بالراحلة فان لحقه شقة برغبة ايضا اعتبر في حقه
 الكنيسة وهي اعمود نقعة من جوارب المحمل عليها ستر يدف الخ
 والبرد وهي السماة الان بالحجارة وبالشقة فان عجز عن الركوب فيها
 فحقة فان عجز فستر تحمله الرجال وان بعد محله لان الغرض انه قادر
 وانها فاضلة كما مر اما الاشئ والخش فيعتبر في حقها المحمل وما بعده وان
 لم يتضرر كسب الاعراب والاراد وان لم يكن لانه استر واحوط لها
 ولا بد مع المحمل ايضا من عدل يجلس في الشق الاخر لتقدر ركوب شق
 لا يفادله شئ ويعتبر القدرة على اجريته ان امتنع الابهافان لم يجز
 اوله بقدر على اجريته لم يزمه نكس وان وجد مونة المحمل
 بتمامها كانت العادة جارية في مثله بالمعادلة
 بالاثقال واستطاع ذلك بان لم يجش ميلاده
 وراي من يملك المحمل له لو مال عند نزوله لنحو قضا حاجة لزمه ولا
 بد ان يكون العدل المذكور عدلا فاسقا وان تليق مجالته بان
 لا يكون مشهورا بخروج من اي طاعة وان لا يكون به خوف من ولا
 جزام وان يوافق على الركوب بين المحملين اذا نزل لقضا حاجة **قوله**
 الا ان يكون سفره قصيرا هذا استثناء من اشتراط وجود الرابة
 والمراد بالقصير ما دون مسافة القصر من مكة وان كان بينه وبين
 عرفته مسافة قصر والاستثناء المذكور في حق الرجل اما غيره فيقتصر
 في حقه الركوب مطلقا وخرج بالقصير الطويل وهو سفر القصر فلا يجب على

الاصناف

الاصناف

على القادر فيه النك بل يسى كما في شئ النهي **قوله** وهو قوي على الشئ اي
 وكان ذلك لا يقا به والا فلا بد من الدابة ولو قويا واشهر تصويره بالشئ انه
 لا يميزه الحق والرحم وان اطلقها كما قاله **قوله** اعلم شئ له خوف
 او ادعى لاق به ركوبه اهق ل **قوله** بالرحلة هي الناقة التي تصلح لان تحمل
 بضم اوله وفتح ثانيه وتشديد ثالثه المهمل والمراد بها هنا كل اصيل للركوب
 علمه بالنسبة لطريقه الذي سلكه ولو نحو بقل وحمار وان لم يلق به
 ويقر على ما ضره به مع حل ركوبه اه افاده الزيادة **قوله** علفها بفتح
 اللام ما تعلق به **قوله** كل من حلة قيد في العلف اي فلا يشترط حمله معه
 لعظم حمل المونة وهذه طريقة ضيقة درج عليها هنا وفي النهي تنها
 لاصلة والمعتد اعتبار العادة فيه كالماء والآن لم يجب على فاني الخ
 اصلا في شترط وجوده في الحال المعتاد حمله منها قاله روي عن رجل
 على هذا اي بان يقال كل من حلة ان جرت العادة به ذلك لا مطلقا لكن بعد
 هذا الحل هنا قوله بعد في الحال المعتاد حملها منها فان ظاهر ذلك الاول
 لا بد منه مطلقا **قوله** واوعيتها اي العلف والزاد والماء **قوله** حتى في الحال
 الخ حتى زائدة وكان الاولى استقامتها كما اسقطها في المنهج تنها لاصلة
 لانه يصير المعنى حينئذ ووجود الزاد والماء في كل موضع حتى في تلك الحال الخ
 وهذا يقتضي ان بين العلف والماء والزاد فرقا ولم يقل به احد ولا قال في
 في عبارته حذرة **قوله** حملها الاولى حملها بضمير التنبيه كما في المنهج
 اي الزاد والماء **قوله** بحملها اي العلف وما بعده **قوله** او غلة له مع
 لكن تنها غلة لتعظم بعد تقليله بالغلة الاولى
 علمه ويحتمل ان الكفني تعظم في حال حملها
 والمعنى عليه اسهل **قوله** وهو يكسب اي كسبا حلالا لا يقا به وكان
 يتيسر له ذلك **قوله** في يوم اي في اول يوم من ايام الحج الا ان كان في شئ
قوله كفاية ايام اي ايام الحج وهي ما بين زوال السابع ذي الحجة وزوال
 ثالث عشره وذلك سبعة ايام نظرا لمطلق العدة او جبر الكسر
 وستة تحديد كما يدل عليه اعتبار الزوالين المذكورين وهذا في حق
 من لم ينفر النفر الاول لما طوف في حقه ما بين زوال السابع وزوال
 الثاني عشره وذلك ستة ايام نظرا لمطلق العدة او جبر الكسر وخمسة
 تحديد اما العدة فالحق فيها العدة على مائة ما يسع افعالها غالبا وهو

خو شئ

خو شئ يوم قاله مروى قال الزيادة نحو نصف يوم مع مونة سفره ولا يخالفه
 بينهما لان كلا منهما على سبيل التقريب **قوله** لم يعتبر وجود الزاد اي بل
 يلزمه النك لقلة المشقة حينئذ بخلاف ما اذا طال سفره او قصر وكان
 يكسب في اليوم ما لا يفي بايام الحج لانه قد ينقطع فيها عن كسبه لعارض
 وبقتدير ان لا ينقطع فالحق بين كسب السفر والكسب تعظم المشقة
 اه شئ المنهج ولو كان قد ر في الحضر على ان يكسب في يوم ما يكفي له وللحج
 لم يلزمه الكسب مطلقا طال السفر او قصر لا يحصل سبب الوجوب
 لا يجب ويفرق بينه وبين من يقدر على الكسب في السفر بان لا يقدر
 مستطعا في السفر قبل الشروع فيه ولو قبل تحصيل الكسب وهذا
 لا يقدر مستطعا الا بعد تحصيل الكسب لان الفرض انه لا يقدر على
 تحصيل الكسب في السفر فلا يجب عليه تحصيله لما مر اه افاده مروى
قوله بمن المثل نعم يغتفر الزيادة النسبة بخلاف ما اذا الطهارة لان
 لها بدلا وهو التيمم بخلاف الحج فانه لا بد له اذ افاده مروى **قوله** وان يامن
 الطريق اي بحسب ما يليق في السفر وان كان دون الامن في الحضر كما هو
 الشأن **قوله** في النفس متعلق بيا من وفي عني على **قوله** والمال اي ولو
 يسرا ثم ينفي كالجحنة بعضهم يقتضيه بالابد منه للنفقة والمون
 فلو اراد الاستصحاب ما لخطير لتجارة وكان الحق لاجله لم يكن غفرا
 وهو ظاهر ان امن عليه لو تركه في بلدة اه افاده مروى **قوله** ونحوها
 كعضوه وعرضه واختصاصه **قوله** وان يخرج مع المرأة اي زيادة على
 ما مر في الرجل ويعتبر في الامر الجليل خروج من يامن به على نفسه معه
 من قريب وخوفه كما يحتمل الا ذري وهو ظاهر اهم مروى لا يتأتى هنا ثلاث
 مردقة لان الامر محرم عليه النظر والخلوة بمثله ولا كذلك المرأة
 ولان المرأة تنهي محضرة مثلها ما لا يستحبه الذر محضرة مثله ومن
 ثم لم يجز خلوة رجل بامردين او اكثر اه ذكره في الايجاب **قوله** كزوجها
 اي ولو فاسقاه حجة ومروءة تمنعه من الفجور بامراته ومثله المحرم
 بنسب او غيره لان التوازي الطبيعي اقوى من التوازي الشرعي اهم افاده
قوله وعندها اي النفقة وهي كذلك لانه لا يحل له نظرها والخلوة
 بها الا حينئذ والمسوم مثله في ذلك والوجه اشترط مصاحبة من يخرج معها
 بحيث يمنع قطع الفجرة اليها وان بعد عنها قليلا في بعض الاجيان اه مروى **قوله**

الزاد الكلف
 كما في الصحاح

وامرأتين هو قيد للوجوب ويكفي في الجواز لفرضها امرأة واحدة وسفرها
وحدها ان امنت اما سفرها وان قصر لغير فرض الحج من حج نفل او غيره
فقد ادم مع النسوة مطلقا ولو اذن الزوج بل لا بد من خروجها وهو المحرم
او عبد بشرطه معها فابقع الا من خرج منها الى المقابر الخارج السور
مقصية يجب منعهم منه **قوله** بان لم يترك اي يثبت والبالسية
نعم ان كان يملكه او دون ماسة قصر منها لزمه الحج بنفسه ما لم ينته لالة
لا يقدرها على الحركة وقوله الاستسكان السابق أي بلا مشقة شديدة **قوله**
وان يجد هو شرط للاستطاعة بالغير وكذا ما بعد فالشرط احده هذه
الامور الثلاثة **قوله** يوم الاستيجار خرج بذلك نفقته ونفقة العيال
ذاتها باواليا فلا يشترط كونها فاضلة عما ذكر لا قاسته عند طهر وعلمته
من تحصيل مومنته ومومنتهم قاله **قوله** متطوعا بذلك اي بالنسك
من حج او غيره بعضا كان المتطوع من اصل او فرع او اجنيا بداه بذلك
ام لا فيجب سؤاله اذا تقطعت فيه الطاعة ويشترط ان يكون المتطوع
غير مضطرب موثوقا به ادى فرضه وكونه بعضه غير ماض ولا
مقولا على الكسب او السؤال الا ان يكتب في عدم كفاية ايام وسفره
دون مرحلتين وخرج بالمتطوع بالنسك المتطوع بما لا لاجرة ولو
ولدا فلا يجب ان ابنته لعظم المنفعة به بخلاف المنفعة في بذل الطاعة
بنسك بذليل ان الانسان يستغنى عن الاستغناء ببذنه في الاستغفال
وحيث اجاب المطاع لم يرجع وكذا المطيع ان احرم ولومات المطيع
والمطاع او رجع المطيع قال كان بعد اتمام الحج استقر الوجوب في ذمة
المطاع فيمن تركته والابان كان ذلك قبل رجوعه اصل لبدنه لم يستقر
ولو كان له مال ولم يعلم به او من يطيقه ولم يعلم بطاعته وجب عليه
الحج وجوب استقرا اعتبارا بما في نفس الامر من اختصاص من شغل المطاع
وم **قوله** بالرزق مفتحة الراو كرها اي النفقة فان قال له حج عني
بالرزق او بالنفقة كانت جهالة سواء قدر ذلك او لا صححة فتا
اذ اقدر ويلزمه المسمى وغاسدة ان لم يقدر وتلزمه اجرة المثل
والحج صحيح بكل حال واما الصورة التي ذكرها بقوله كان يقول له حج
الحج فليس اجارة ولا جهالة بل وعد وجب من الجانبين ذاك بالعمل
وقوله بالرزق **قوله** فلو استاجرته بالنفقة اي الكفاية والرزق كماله

فلا يجوز ان يخرج خارج
السور ولو مع النسوة
الثقة او اذن الزوج
٤٤٤

او لا
في الاستغناء تعالى
غيره ولا يستغنى
عن المطاع
٤٤٤

تفنى

تفنى ام عقد بلفظ الاجارة بان قال استاجرتك لتجني عن الرزق
او بالنفقة وقوله لم يصح اي الاستيجار وتلزمه اجرة المثل وقوله لجهاتها
وتلزمه اجرة المثل وقوله لجهاتها خرج ما لو قال علكته خذك يوم كذا
فانه يصح ويلزمه المسمى والحج صحيح بكل حال اما من والفرق حينئذ بين
هذه والجهالة انه ان عقد باخذ القطن ثبت فيه احكامه المعلومة
له في بابه كالجواز من الجانبين في الجهالة دون الاجارة قاله ر
والاجارة هنا اما اجارة عين كاستاجرتك عني او عن ممتي هذه
السنة فان عين غير السنة الاولى لم يصح وان اطلق صح وحمل
على الحاضرة ويشترط لصحة العقد قدرة الاجير على الشروع في
العمل وانما المدة هنا والمكي وخجه يستاجر في اشهر الحج واما
اجارة ذمة كقوله الزمت ذمتك تحصيل حجة ويجوز الاستيجار
في هذا الضرب على المستقبل فان اطلق حمل على الحاضرة فيسقط
ان صاق الوقت ولا يشترط قدرته على السفر الامكان الاستنابة
في اجارة الذمة ولو قال استاجرتك لتجني عن نفسك لم يصح على
المعقد لان الذينة مع الربط بعينه **قوله** فقتان كمن اسلم في غير
ستان بعينه ويشترط معرفة اعمال الحج للمتعاقدين من واجبات
وسنن لانه معقد عليه حتى يحيط بالتفاوت لما فوقه من السنن
ولا يجب ذكر الميعات لم يحمل حالة الاطلاق على الميعات الشرعية
ولو استاجر للمقدار فالدم على المستاجر فان شرطه على الاجير
بطلت الاجارة ولو كان المستاجر للمقدار مهيأ للصوم الذي
ضو بدل الدم على الاجير وجاء الاجير بفقد وتنفس به اجارة العين
لا الذمة لعدم اختصاصها بزمان وينقلب فيها الحج للاجير وعليه
المضي في فاسده والكفارة ويلزمه في اجارة الذمة ان ياتي بعد
القضاء نفسه حج اخر للمستاجر في عام اخر او يستتيب من
حج عنه في ذلك العام او غيره وللمستاجر الخيار فيها على التراضي
لتأخير القصور ولو حج او اعتمر بالحرمان عصي وسقط فرضه
ا **قوله** بكل ذلك اي من الجهالة والاجارة ولو فاسدتين
والتمتع كما مر **قوله** عنه اي من المستاجر ان لم يكن على الاجير حجة
الاسلام والواقع عنها وان قصد المستاجر كما سياتي في الباب بعده

يتناقضان
٣

قوله ويسقط به فرضه اي ان صوم ولم يبرأ العضوب والاوقل الاجر
 ويرجع عليه بالاجرة وفارق اجز الفدية عن الصوم في شيخ برين بقوله
 لان الحج وظيفته العز لا يتكرر بخلافها اقول وقرره شيخنا عطية **قوله**
 وذكر في الخ فقال ما ملخصه انه لا يجب احدي مضروب الاباذنه
 وجوزته اليقينين بغير اذنه ويجوز الحج عن الميت بل يجب في وجوب
 وله تركه سواء كان من حج عنه وارثا او اجنبيا ولا يجب عنه تطوعا
 الاباذنه سواء لله او لوارث او غيره اقول وعبارة ثم روي جوز
 النيابة في ترك التطوع كما في النيابة عن الميت اذ اوصى به
 ولو كان النائب فيه صبيا مميذا او عبدا بخلاف الفرض لا سيما
 من اهل التطوع بالنسبة لانفسها **باب**
بالنفوذ اي بناء على الظاهر من ان الضرورة مبدا ولا يصح
 حجه خبره وما بينها اعتراض قصد به التفسير وان كان يقع عدم
 التنوين واصافة باب الى الجملة لانه من الاطلاق التي تضاف اليها
 وعليه فقوله لا يصح في كلام مستأنف **قوله** بصار مهمله اي
 مفتوحة وطي من الكلمات التي يوصف بها المذنب والمؤث والنا
 فيها زيادة للمبالغة كقوله وفروقة ويقال ايضا ضروري على
 النسبة وصاروزي **قوله** وهو اي شرعا اما لغة فهو من الحج
 اصلا **قوله** من الحج حجة الاسلام اي وان حج غيرهما رايان
 كان صبيا او رقيقا وكذا قوله او لم يفتر عجزه واثار الية
 الى ان في كلام المتن التفاضل يخرج عن كونه ضرورة الا اذا
 اتى بها معا اما اذ المراتب بواحد منها او اتى بها فقط او بالضرورة
 فقط فلا يخرج عن كونه ضرورة واحلاق الضرورة على من ذكر
 مكروه لانها من الفاظ الجاهلية ولا يصح الاستدلال على الحرمان
 بحديث لا ضرورة في الاسلام فان مقتضاه لا يترك الحج من يستطيعه
 في الاسلام او المعنى لا يترك التكليف من يحتاج اليه فهو كحديث
 لارها نية في الاسلام **قوله** لا يصح حجه عن غيره اي سواء كان
 فقيرا او غنيا باجرة ام لا ونيته حرام مع التقيد والاجارة باطلة
 حينئذ لانه لم يخرج عن نفسه وقوله فلو نواه ان يترك دفع
 ما يوطئه قوله لا يصح حجه عن غيره من انه لا يصح عن نفسه

ايضا قوله

قوله خذ
 جواب ان
 الثاني
 هو قوله

ايضا **قوله** وقع عنه وهل احرامه بغير ما عليه ومقتضاه حرام لتركه
 قصدا ما وجب عليه اداؤه وان وقع عنه لانه قهرى عليه او جاز لان
 قصده لذلك لغو فلا اثر له وليس فيه تلبس بعبادة فاسدة للنظر
 فيه مجال قاله ابن حجر قال شيخنا الاقرب الاول اهو شوبري **قوله** فخراني
 داود وليل لقوله الضرورة لا يصح **قوله** شربة هو مشي معجزة
 مفتوحة ونقل عنها فوجدة ساكنة فراهمة مضومة اقول ونقل الاقرب
 فتحمل معا فتكون اللغات فيه ثلاث **قوله** او قريب شك من الراوي **قوله**
 قال حجت على حذف همة الاستفهام اي اججت وفي بعض النسخ انما
 وهذا ان لم تعلم الرواية والاتقنت **قوله** حج عن نفسك اي ايت بيقية
 اعمال الحج لان التلبية لا تكون الا بعد النية وقوله ثم حج عن شربة محمول
 على ان شربة كان به عذر جوز الحج عنه ولم يسأل عليه الصلاة والسلام
 عن كونه مضورا او لا لعلمه بحاله من كونه مضورا **قوله** صر نفقته اي
 شأنه ذلك وان لم يكن معه نفقة كالفقير كما مر او يقال انه وصف لمن وجده
 ذلك ثم عم كافي فخر الرمل فهو بيان لعناء بحسب الاصل وقوله من اخرجها
 اي صرفها وانفاقها فيما ذكر **قوله** او نوى من عليه فرض ظاهر انه معطوف
 على نواه فتكون من افراد الصوفى وهو كذلك بالنظر لبعض الصور وهو بالو
 كان عليه حجة الاسلام ولو جعله فرعاً مستقلا بان يقول ولو نوى ان كان
 اولي لان غالب الصور ليس من افراد الضرورة **قوله** غيره اي غير الفرض
 الذي يجب عليه بتقديمه شرعا بان نوى مثلا او فرضا اخر يتعين عليه
 تأخير شرعا فانقل بالنسبة لمن عليه حجة الاسلام او قضا او نذر
 والفرض الاخر هو القضا بالنسبة لمن عليه حجة الاسلام والنذر بالنسبة
 لمن عليه قضا فالصور المستندة المستفادة من كلامه ست حاصلها
 ان من عليه حجة الاسلام لا يصح منه قضا ولا نذر ولا نقل ومن عليه قضا
 لا يصح منه قضا ولا نذر ولا نقل ومن عليه نذر لا يصح منه نقل وبذلك
 يندفع اعتراض قل حيث قال وليس في كلامه الامكانية النقل
 بغيره فقوله او نوى قضا الخ ان جعل كلامه شاملا لم يصح وان
 جعل جملة مستقلة خلت عن جواب لها اه لا بناء على ما فهم من
 ان الغير قاصر على النقل على انه لو سلم ذلك كان اعتراضه مدفوعا
 بجعل الجواب في كلام الشرح محذورا لانه كلام المتن والتقدير وقع عنه

الظاهر
في
الظاهر
في
الظاهر

ويتصور اجتماع حجة الاسلام مع القضاء في رقيق افند حجة ثم عتق ولو
افند هذا الرقيق حجة بعد العتق فقد اجتمع عليه قضاءان فاذا حج
بعد ذلك وقع عن الثاني وان غواه عن الاول قيسا على ما قبله وتلك
الثاني لوقوعه بعد الكمال واذا اجتمع نذران صح عاقبوا منها وان تأخر
او كان موقتا وفاته ففعله فيما لم يرد حجة احرام نذر من عليه
قضاء يحمل على قضاء غير النذر كقضاء نفل مع نذر وذلك لان قضاء النذر
من جنس النذر فلم يخرج عن اجتماع نذري **قوله** او نذرا اي مطلقا اما
لو كان مقيدا بان قال الله علي ان اخرج في هذه السنة ورجع فيها فانه يقع
عن النذر وحجة الاسلام لان ما نذر هو حجة الاسلام غير انه نذر يجعلها
قوله ان تقع كلها دفعة ولا يتصور ذلك الا في رقيق او صبي افند
حجة ثم عتق او بلغ فاذا نذر حجة حينئذ فقد اجتمع عليه الثلاثة ولا يتوقف
النذر على العتق بل يصح قبله واذا اجتمعت الثلاثة ونوى القضاء وقع
عن حجة الاسلام ووجب القضاء بعد فوران عام قابل وكذا قال في
القضاء مع النذر واذا وجب القضاء على من ذكر فورا لم يرد منه فوراً
حجة الاسلام ووجهه لانه لا يتقدم عليها كما علم فقهاء حاليات من
فورية القضاء اما غير الرقيق والصبي فلا يتصور القضاء في حقهما الا من
حجة الاسلام وهي لا يتصور فيها واحدا من القضاء واخر من حجة الاسلام
لانه لا يمكن اجتماع حجتين في حجة واحدة فلهذا حجة واحدة وتقع عن
حجة الاسلام **قوله** من جماعة متعلق بتقوله فيما ذكرنا من
النذور البتة **قوله** الا في فاته حج استثنى من قوله او نوى من عليه
فرض غير وقع عنه وهو منقطع لان هذا هو نوى الفير بل انما
الفير وهو العمرة حتى لو نوى بذلك التحلل كانت نيته لا غنية وهذا
لا استثناء تضمن دعويته الاولى وقوله وتحلل بعمل عمرة اي وجوبها
الثانية وقوله فلا يجزيه عن عمرة الاسلام وعمل ذلك الشئ على النذر
والنذر المستثنى فقوله لان احرامه على الثانية وقوله لان استدامة
علة لقوله والتحلل واجب الذي هو معنى الدعوة الاولى على ما سر
وقوله انعقد لنكته اي وهو الحج وقوله فلا ينصرف الا في وهو العمرة
والمراد انه لا ينصرف الا في حجة بعلة في الاول فلا يرد ان المحرم بالعمرة
له ان يصرفه للحج معها **قوله** واجب اي فحرم مصاربه حتى لو ستر

محرم

محرم لم يكفه من احرام حج القضاء كما **قوله** لان الاستدامة
اي مصاربة الاحرام من هذا المحرم كما لا يتبادر اي كما بقا الاحرام
منه وابتدأه منه حينئذ لا يجوز اذ لا ينقطع حجاً لانه في غير
اشهره ولا عمرة لان عليه بقية اعمال الحج كالمري فان دفع ما يقال ما المانع
من احرامه حينئذ لانه اذا احرم بالحج في غير اشهره انعقد عمرة ووجه
الانقضاء ان المراد ابتدأه من هذا المحرم الذي عليه بقية الاعمال
قوله والامر احرم بنسك فيه ما مر من انه استثنى منقطع لانه
لم ينو الفير بل نوى ما عليه في الجملة **قوله** ثم نسيه بان لم يعرف
هل الذي احرم به حج او عمرة **قوله** وهو من نذر اي قوله او الحج **قوله** لانه
ان كان محرم بالحج في الواقع **قوله** لم يصح تحديده نيته اي في صورتين
وادخال العمرة التي في ضمن القرآن في الصورة الاولى لا يقع اي لا يفر
في صحة نيته في السابق فلا يبطله اهول **قوله** وان كان محرم بالعمرة اي
في الواقع فاذا دخل الحج عليها جاز اي في صورتين وتكون العمرة الثانية
في صورة القرآن مؤكدة فلاولي **قوله** دون عمرة اي الاسلام وقوله
فلا يجزيه ذلك اي نيته القرآن او الحج عنها **قوله** ولو اقتصر في مفهوم
فقوله في المتى فانه ينوي القرآن او الحج فكأن الاولى ان يأتي بالفا
وبقي من مفهوم ذلك ايضا ما لو لم ينو شيئا وحكمه انه يتحقق ان
باعمال العمرة لم يحصل التحلل لجهل ان كان محرم بالحج ولم يتم اعماله
او باعمال الحج حصل التحلل وسقط عنه احد النسكين **قوله** لكنه لا يعلم
بنيته فيجب عليه الاتيان بها كلها اذا عرض بعده ففعله اقسام
الاول ان يفرض بعد الوقوف وقبل الطواف فاذا نوى القرآن ثم عاد
ووقف ثانيا اجزاء من الحج دون العمرة لاحتمال ان كان محرم بالحج
وادخال العمرة عليه لا يصح الثاني ان يفرض بعد الطواف وقبل الوقوف
فاذا نوى القرآن واتي بالعملة لم يجزه عن الحج ولا عن العمرة لاحتمال
انه كان محرم بالعمرة وقد شرع في اعمالها والحج لا يدخل عليها حينئذ
فلا يجزيه ما يفعله عن الحج واحتمال ان كان محرم بالحج والعمرة لا تدخل
عليه فلا يجزيه ما فعله عنها الثالث ان يفرض بعد طوافه وحجها
لا يجزيه ما فعله عن الحج ولا عن العمرة لعدم تحديده نيته قبل الطواف
والوقوف فهو كما لو لم ينو شيئا قبلها هذا المحصل ما ذكره في شمس الاصل **قوله**

اذا عرض
النكاح قبل
الاقامة يفتي
في الاعمال
فان عرض بعد

واتي باعمال الخ فصار به انه لا بد ان ياتي بزيادة على اعمال النعمة كالري
 فان اقتصر على اعمالها لم يحصل التحلل لاحتمال انه كان محرما بحج ولم
 يتم اعماله **قوله** لكن لا يتبرأ ذمته من الحج اي لانه لم ينفذ ولا يحرم
 النعمة اي لاحتمال انه كان محرما بحج وطعن لا تدخل عليه **قوله** ايضا
 اي كما لا يلزمه **قوله** ولا فتقارح حجرا مع الحج هذه القلة لا يتبرأ الذي
 المرحي وهو توقف صحة حجه على الاذن لان مقتضى ذلك انه لم
 ياذن كما باطلا وان كان عنده مال وان اذن صح وان لم يكن عنده
 مال وطعن اذ صح وان لم يكن عنده مال ومقتضى التحليل توقف النعمة على
 المال وعدمها على عدمه وليس كذلك فهو غير صحيح والحكم خلاف القول
قوله عن الثلاثة اي المحنفين والصبي بقسميه وقوله بان يتوب قبل
 ولا يشترط احضار وقت الا حروا ما عند الاعمال فلا بد من احضار
 كما **قوله** وقد يكسر منه اي ويقع نقلا لا فضا كما هو معلوم **قوله**
 واذا قطعنا النظر الى ما لو نظرنا ذلك فالناس قسمان قسم عليه
 حج وفسر لاج عليه وقوله ستة اقسام اي كالجمعة **قوله** بنيتها في ث
 الاصل حاصلها ان من لا يلزمه اربعة اقسام من لا يصح منه بحال وهو
 الكافر الاصل ومن يصح منه بغير المباشرة وهو المجنون والصبي
 غير المميز ومن يصح منه بها ولا يجزيه عن حجة الاسلام وهو الصبي
 المميز والرفيق المميز ولو بالفا ومن يصح منه بالمباشرة ويجزيه
 عن حجة الاسلام وهو المسلم المكلف الحر المستطيع وامام يلزمه
 ففلي قسمين من لا يصح منه وهو المرتد ومن يصح منه ويجزيه عن
 حجة الاسلام وهو المسلم المكلف الحر المستطيع فوجعت الاقسام
 الستة التي قسمت كما مر **قوله** فان خلا قبل الوقوف اجزاها
 والطواف في النعمة كالوقوف في الحج وحاصل ما ذكره انها اما ان يكمل
 قبل الوقوف او في اثنايه او بعده وقد بينها على هذا الترتيب ولو
 سلم الكافر قبل الوقوف وجب عليه الحج والعمرة لكن على الترتيب
 فخير بين ان ياتي بها في عامه وبقره **قوله** ببقية الاعمال وهي
 التطوف والسعي وان كانا فلهما او احدهما قبل اكمال فتيها ما بينهما
 كما علم اهون **قوله** مصطر العبادة هو الوقوف **قوله** فان اقاما
 بعدة اي بعد اكمال المفهوم من كلا وكان الاولى اسقاط هذا

التفصيل

التفصيل ويقول وان كمل في اثنايه اجزاها لانه يكفي
 للوقوف اذ في لحظة ولو مارا كما مر **قوله** اي ما يطلب لدخولها وما يتعلق بحرمها
 فلو عطف ذلك على ما سبق او في لان المتعلق به فيما سبق
 غير ما يطلب لدخولها فالترجمة ليست شاملة له وهذا يقتضيه
 النظر عن زيادة الشئ لفظا حرم اما عليها فلا اعتراض لان المقيد
 باب ما يتعلق بدخول حرم مكة فيشمل القسمين **قوله** وفي
 معناها اقول اي اربعة احدها اسم السجدة ثانياها اسم
 بالميم اسم الحرم كله وبالباء اسم للسجدة ثانياها اسم بالميم اسم
 للبلد وبالباء اسم للبيت والمطاف رابعها كالثالث باسقاط
 المطاف وهي بالميم من الملك وهو الاخراج او الامتناع يقال امتك
 التفصيل ما في ضم اسم من الذين اخرجوه او امتنع سميت بذلك
 لانها اخرجت الجبارين منها او قلة ما فيها وبالباء من البلد وهو الاخراج
 ايضا او الترافع سميت بذلك لانها اخرجت الناس اوديتها اولان
 الناس يدفع بعضهم بعضا في المطاف لكثرة الزحام ولها نحو ثلاثين
 اسما ولهذا قال النووي لانها اسم بلدا اكثر اسما من مكة والمدنية
 لكونها افضل الارض وكثرة الاسماء تدل على شرف المسمى ومكة
 افضل الارض للاحاديث الصحيحة التي لا تقبل النزاع كما قاله
 ابن عبد البر وغيره خلافا لما لاك في تفضيل المدينة **قوله** افضل بقاياها
 الكعبة المشرفة ثم بيت خديجة بعد المسجد الحرام ثم التربة
 التي ضمت اعضا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم افضل من جميع
 ما مر من العرش والكرسي اللذين هما افضل من السما التي
 هي افضل من الارض لان الله تعالى لم يحبس فيها لها ورثها
 المسجد الحرام الذي هو محل تنزل الكائنات الزاخرة من
 السمرة على السيد العظيم الذي كونه العالم لاجله
 فذات المدفن افضل مما ذكره العمل فيه بنحو اصلاحه
 وعمارته افضل من العمل فيها ذكره ايضا فمدفن كل انسان
 من شريته التي خلق منها وفقو عليه الصلاة والسلام افضل
 الخلق قد دفنه عليه الصلاة والسلام افضل الاماكن حتى الجنة

حتى
صلى

ثم من ثم
والله اعلم

ولا يرد على ذلك انه عليه الصلاة والسلام ينقل من افضل مفضول
لانه خلق من تلك التربة فلو كان من افضل منها لخلق من ذلك كما قيل
ان صيد عليه الصلاة والسلام لا شق على باء فلو كان من افضل
الموا افضل منه لفضل بذلك الا فضل على انه ورد ما بين قري ومبصر
روضة من رياض الجنة فان حمل ذلك على انها من الجنة حقيقة
زال الاشكال ويكون المراد بالبينية ما بين ابنتا قري اي
من اخره وروضتي فيكون القبر داخل في الروضة واصلة
من موضع الكعبة فلم يفضل عن الكعبة عليها وتجب
المجاورة بحكمة كما قاله النووي في الايضاح الا ان قلب على ظنه
وقوع محظور بها **قوله** وان لم يتكرر دخولك غايه لرد على قول
صنيف حكاه في المحتاج يقول بالوجوب على من لم يتكرر دخوله
دون غير كتاب وصياد فلا يجب عليه جزاء الكس للوجوب
شروط ان يجي من خارج الحرم فافعله لا احرام عليهم قطعا وان
لا يدخلها لقتل مباح ولا اخاف من خوفه من حبه وهو مفسر وان
يكون حرا فالعبد لا احرام عليه قطعا وعلى الوجوب لو دخل غير حرم لم
يلزمه القضا اذ الاحرام تحية البقعة فلا يقضى كتحية المسجد
ولا يحرم الدم اذ افاده **قوله** وابايسن الزوم يجب لانه عليه السلام
دخلها ومعه كثير من المسلمين بغير احرام ولو كان واجبا عليهم لامرهم به
ولو امرهم لاحراموا ولو احراموا لنقلهم ر في غير الشرح **قوله** كالتحفة
اي كتحفة المسجد لانه لا احرام تحية الحرم وكذا تركه الخلاق
في وجوبه كما مر افااده **قوله** اما من اراد الشك اي في عامه على
المعتد خلافا لابن حجر حيث قال ولو في عام قابل **قوله** تحريم الاصطيد
فيه وقطع شجر اي مع وجوب الجزاء كما مر فلا ينافي قوله ويجرم القرض
لصيد حرم المدينة التي فتر كان في الحرم ويزيد مكية بوجوب
الجزا وقوله والصلع اي وتفرقة الطعام وقوله به تنازع فيه كمن خر
وتفرقة **قوله** بنذر اي المشي وفي بعض النسخ اسقاط الضمير
ويجزيه اذا نذر المشي الركوب ويلزمه دم كما مر واذا لم ينذره فارتوب
افضل منه على المعتد خلافا للرافعي ثم ان صرح الناذر بان يشي من
مكانه لزمه وان اطلق في حيث احرم وينتهي بغير الخليل ولو

فانه لا

من

فانه الحج لزمه المشي في القضا لا في محله في سنة الفوات ولا في المضي
في فاسده ولو نذر الحج حافيا لم ينعقد نذر الحفا فله لبس النعلين
قوله ولو نذر باغاية مقدمة على الفيا وهو قوله باحرام اي الاباحرام ولو
نذر **قوله** ولو خطا الواو المحال ولو نذر ايدة لاجواب لها اي والمحال ان
خطا لا رية العمد وشبهه مغلظة مطلقا والتغليظ بالقتل في
الحرم انما يكون في الخطا فقط واجاب بعضهم بان الغاية باعتبار
الاولوية والمعنى اذا تغلظت في العمد وشبهه بالقتل في غير الحرم
فلا تغلظ بالقتل فيه من باب اولي حرمة المكاء وهو جواب ظاهر
لا غير عليه وليس معنى ذلك انه يزداد تغليظا فيه كما توهمه
بعضهم **قوله** شرت اي كما مر مطلقا ولو من اصل الكتاب وان كان
المشرك في الاصل فهو من الكتاب له وقوله بياها اي الاربعة **قوله**
ولا يحرم فيه بالجملة الى ظاهره فاد الاحرام وليس كذلك بل هو صحيح
مع لزوم الدم كما مر وقوله وهو عازم ظاهر انه قيد في الصحة وليس كذلك لعدم
وظاهر كلام المحنني انه قيد في الحرمة اي يحرم عليه الاحرام حينئذ وان
كان صحيحا وقدر شحنا عطية انه لا حرمة عليه حينئذ فكان الاولى
اسقاط هذا القيد اذ لم يقدر في عدم الصحة ولا في الحرمة **قوله** لصيد
حرم المدينة واذا ادبح كان ميتة على المقتد كما في صيد حرم مكة
سوا كان الذابح حلالا او محرما وكصيدها في حرمة القرض
اشجارها ونباتها ومثلها ووج الطائف بتشديد الجدم وهو
واد بصحرا الطائف **قوله** ولا ينقل شيء من تراب الحرمين الا اتي بحرم
ذلك ولو الى الحرم الاخر فيجب عليه نقض نعله من التراب اللاصق
به من الحرمين اذا اراد الخروج الى الحل وكذا نقض محارمة اي
جقفنة وخوبها واما الابريق والقلل فطينتها ليست من الحرم
واما الكور التي تعلق في الاوليا فتكون فيها فالاصل الحل والتراب
الحرمين واجارها اشجارها فلا يجدر نقلها والعبرة في ذلك
كله بالاصل فلا يشيت بتراب او شجر حل نقل الحرم حرمة ونقلها
له مكرهه وتثبت في عكس ذلك كما مر ولا يكره نقل ما لم يكره
ولا يبيد ل لو نقل كما يقتضيه بعض العوام **قوله** دار الحجرة
ويجب على الاب والامهات ان يعطوا اطفالهم اذا عقلوا وميزوا

بالاربعة

انه عليه الصلاة والسلام ولد مكة وبث بها وانه هاجر الى المدينة
 ومات ودفن بها زاد بعضهم وانه ابيض مشرب بحمرة سلم
 كل عيب وحرم المدينة ما بين لابتيها عرضا كما مر وما بين عمير وثور
 طولاً وها جلالاً وثور رجل صغير خلف جبل احدا فاده قال **قوله**
 ومد في النبي صلى الله عليه وسلم وتقدم ان البقعة التي ضمت
 اعضاؤه صلى الله عليه وسلم افضل من كل شئ ولا يرد ذلك على
 ما مر من ان مكة افضل من المدينة لانها من مكة موجه الطوفان الى
 المدينة **كيفية حج المرأة** **قوله** وكل محيط بالحا
 الممكة او المعجزة اقول **قوله** وسبقها لبلداي ان كانت جميلة او
 شريفة لا يترز الرجال **قوله** رمل ولا اضطباء اي ولا رقي على الصفي
 والمروة ولا خلق وانه يعتبر في حقها المحل وانه لم يبق عليها الركوب
 ومثلها الخنثى في جميع ذلك لكن لا يلزمه القدية في تقطيعه
 وجهه مع كشف راسه لاحتمال انه رجل ولا في تقطيعه راسه
 مع كشف وجهه لاحتمال انه امرأة فلو غطاها لزمته القدية
 سوا غطاها معا او مرتبا سوا غطي الثاني قبل كشف الاول ام
 بعده ولو كشفها او كشف الراس وكشف الوجه فلا حرم ولا
 فدية وان ستر الراس وكشف الوجه فلا حرم ولا فدية ولا
 فدية بل هو الواجب عليه قاله رواه عن ابن عباس عن علي بن ابي
 استصحب حمل المسافر لاطله هدية للخير الوارد
 في ذلك ويمن عند قرب وطنه ارسال من يعطيههم بقدمه
 الا ان يكون في قافلة اشتهر عند اهل البلد وقت
 دخولها فذكره ان يطرقهم ليلا ويستحب ان يتلقى المسافر
 ويقال له ان كان حاضرا قبل الله محلت وغفر ذنك واخلف
 نفقتك فان كان غائبا قبل له الحمد لله الذي نصرك واكرمك
 واعزك والسنة ان يبدأ عند دخوله باقرب مسجد
 فيصلي فيه ركعتين بنية صلاة القدوم وتسمي النقعة وهي
 طعام يفعل لقدم المسافر كما سياتي بيانها في التولية ان
 شاء الله تعالى اه فيسلي له فطما وكذا لاطله واصدقائه
 ويسلي للحاج الدعا لغيره بالمفخرة وان لم يساله ولغيره سؤاله

الدعا

الدعاء بها حديث اذا قيت الحاج فسلم عليه وصافحه وصبره
 ان يدعوك فانه متفق عليه قال المناوي ظاهره ان طلب
 الاستغفار منه موقوف بما قبل الدخول فان دخل فانت
 لكن ذكر بعضهم انه يعتد اربعين يوما من مقدمه وفي
 الاحياء عن سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه انه يعتد بقية
 الحجة والمحمد وصغير وعشرين يوما من ربيع الاول وعليه
 فيفضل الحديث على الاولوية فالاولى طلب ذلك منه حال
 دخوله ليلا يخلط او يلهو او والله اعلم بالصواب
 ثم الجزء الاول من حاشية الشيخ العالم العلامة
 الشيخ عبد الله الشراطين على التخت
 الشيخ الاسلام القاضي زكريا
 محمد الله تعالى وعونه وحسن
 توفيقه والحمد لله على كل حال
 وصلى الله على سيدنا ومولانا
 محمد وعلى اله وصحبه
 وسلم كتبه الفقير
 الله تعالى بيده
 الفانية محمد
 صالح ابن ابراهيم
 الحاج عيسى
 الحلبي
 دم

في العلق عتقها بصفة سواء كانت الصفة منها كان دخلت انشا الدار
 فانت حرة او منته كان دخلت انا الدار فانت حرة او منته كان دخلت الدار
 فانت حرة او من غيرهما كان جازير فانت حرة فتنضرب الثانية في هذه الاربعة
 باثنين وثلاثين تضاف لصفة المدبرة تبلغ اربعين قال المحشي وهذا سبب
 القسمة العقلية فلا يرد انه اذا كانت الصفة منها لا يتاخر في الصور
 الثانية فتأمل اننا لم نجد لها مائة في ذلك **قوله** فتنضرب في الاول
 مات السيد قبل وجود الصفة فان كان الفوات من جهة عتق الولد او من جهة
 الام لم يعتق او وفيه نظر بل هو على التخصيص المتقدم **قوله** وولد المكاتبه خرج
 وولد المكاتبه ففيه التخصيص المار في باب اسما الاولاد وحاصله انه ان كان
 من غير امته تبع امه وان كان من امته فان ولدته قبل اداء النجوم تبعه رقام
 وعتقا فبكره متابا عليه وان ولدته مع العتق او بعد ولدت ستة اشهر
 حرة في العتق فاكثر منه فان لم يطاها مع العتق ولا بعد ووطيها وانت
 به لدون ستة اشهر من الوطى الى اصل بعد العتق لم تصرام وولد وتبعه
 الولد في العتق ايضا او وطىها بعد العتق وانت به ستة اشهر فاكثر
 من هذا الوطى صارت ام ولد ولا فرق في المكاتبه بين ان تكون كتابية
 او فاسدة على الزوج والمهر وولدتها من غير السيد بان كان نكاح او زني
 اما منه فانها تعتق ام ولد وليس الكلام فيها خلا فالتوجه **قوله** الحادث
 بالرفق صفة لولد ابي المنفصل بعد الكتابة سواء كانت خالصة عند الكتابة
 او بعد ما خرج به المنفصل قبلها فانه باق على ملك السيد فان شرط دخوله
 فيها فسدت لكن يبقى التعلق فيعتق معها اداها النجوم لوجود الصفة
 لا لكتابة لان الكتابة الفاسدة تشبه التعلق من جهة العتق بالاداء
قوله رقبان فسخت الكتابة او ماتت **قوله** وعتقا بان ادت النجوم او
 ابرأت منها او نجز عتقها وهما يميزان محولا عن المفهوم الذي يشبه
 من حيث رقه وعتقه رقبان عتقها ففها تميز نسبة لا تميز مفرد خلافا
 للمسمى او منصوبان بنزع الخافض وكان المحل فيقول **قوله** وعتقا اذا
 جتمعتان **قوله** يقال هذا من قبيل التفسير وانها جتمعتان في مطلق التسمية
 والاداء في التفسير اجود من او كما هو **قوله** مخرج به في الاصول **قوله**
 بالكتابة متعلق بعتقها فقط والبالغة التسمية او عتقها عن اي يتبعها
 في عتقها بسبب الكتابة بان ادت النجوم وابرأت منها او نجز عتقها

لان فيه

وقد

لان فيه الا برضاها وخرج به ما لو عتقت لادب سيد الرابة كان فسختها
 نجز السيد عتقها **قوله** انفسخ فلا يتبعها ولذا لو ماتت قبل العتق فلا
 يعتق الولد ولو قال الولد ان ادري النجوم لا اعتق او لعتق ابي فاتبعتها في
 العتق لم يكن من ذلك لانه لا يعتق لانه عتقه تابع لعتقها با دايها او خوفه
 يوجد **قوله** محول المستولدة التشبيه في مطلق التسمية في العتق لان
 كل وجه والا فلولد المستولدة يعتق بموت السيد وان ماتت امه في حياة
 السيد على الرق ولا يكون له ولد الحسابة وولد الحسابة يتبعها فيما اذا
 نجز السيد عتقها من غير ان يتقدم منها فبعض الكتب بخلاف ولد
 المستولدة ومثلها المدبرة **قوله** ولا شيء عليه اي الولد وكذا السيدان
 بعده **قوله** بل للسيد مكانته فيعتق بالاسبق من ادايه النجوم وعتق امه
 فاذا ادى ما عليه من النجوم قبل امه عتق وهذه فائدة مكانته صريحا بعد
 ان كان مكاتب حكام فان قلت المكاتب لا يكاتب قبل محله في المكاتب استقلال
 وصرحا وهذا مكاتب تبعا وحكما وادى بعض النجوم وعتق امه
 قبلها ورجع ما اداه على المقتد وقرر شيئا عطية ويؤخذ منه انه لو
 ادى كل النجوم ثم عتقت امه لم يرجع لان عتقه حينئذ رقبان لا استقلال
 لا التسمية **قوله** يستفاد من قولهم انه يعتق بالاسبق خلا فالتوجه فظاهر
 كلام بعضهم هنا **قوله** وولد الا فتحة وولد المهرى سواء كانت حاملا به عند
 التقيت ام لا ومثلها ولد الحقيقة والمهرى اسم للمهرى فقد اتم
 عتق لا مصدر لان المصدر الا فتحة **قوله** الواجبان بالالفين في الاضحية
 والتمهيد المحرور على لغة من يلزم المثنى الالف في الاحوال الثلاثة ولا يصح
 ان يكون خبر المحذوف اي هما الواجبان فيكون نفعا مقطوعا لان
 قطع النفعت لا يجوز الا اذا علم المنفوت بدونه وهذا لا يعلم الوجوب
 الا بقرينة الواجبان وعبر في شئ الاصل بقوله الواجبين ولا اشكال عليه
قوله بالتفسير شاملا لاربعة صور لان التفسير اما بالخط او عا
 في الزمة اربا التزام كذلك فقال الاول ان يقول هذه اضحية او حطتها
 اضحية فتجيب عليه بذلك وان كان عاميا يحمل الحكم كما مر ومثال الثاني
 ان يقول لله غلتي اضحية ثم يقول جعلت هذه اضحية عا في الزمة ومثال
 الثالث ان يقول لله غلتي اضحية ثم يقول ان شاء الله واحدتها او عتقها
 ومثال الرابع ان يقول لله غلتي اضحية ثم يقول لله غلتي اضحية ثم يقول لله غلتي

او النذر

فقت

ومنى اى بصفة فقرر لم تجب عليه النية عند الذبح فتجب في صورة الحمل
دونه صورتي النذر وهذا التفصيل كما يجزى في الامم يجزى في التولد
ثم ان كانت هذه الواجبة سليمة فظا حرة وان كانت معيبة ولو بحمل فان
عينيها ابتدا بالنذر مع نذره ولم تقع اضحية ووجب ذبحها في وقت الاضحية
وسلك بها مسلكها في صرف اللحم ونحوه وادفعها بسليمة ولو عيني بسليمة بالنذر
ابتدا فتعيبت او عيبها او ضلعت ابد لها بسليمة وله اقتناؤها لا نفعا لها
عن الاختصاص وعدمها الى ملكة من غير انشا تلك ثم السلامة تعتد وقت
الذبح حيث لم يتقدمها ايجاب والا فوقت خروجها عن ملكة وتقدم عدم اجزا
التضحية بحامل بخلاف قربانية العهد بالمتاج واذا اندر بسليمة فجلت ثم وضعت
قبل التضحية اكتفى بها فان دخل وقت التضحية وهي حامل وكما الحال حادثا
بعد النذر ذبحت حاملا ولا تؤخر عن زمن التضحية كما في شئ الروض لما تقدم
ان طريان العيب في المهيبة ابتدا لا يضرب **قوله** اضحية وهو اي وعقبة
كما مروى بغير ذلك فيقال لنا حيوان يضرب به قبل وصوله لسن الاضحية
ولا بدع في ذلك لانه يقتضي في التابع ما لا يقتضي في المتبوع ولذلك نظائر كالمتاج
في الذكاة وهناك لغزاج وهو ان يقال لنا حيوان يضرب به وهو ان يوم او اقل
وليس تابعا لغيره ويتصور ذلك في اليوم الاول من ايام الدجال **قوله** فليس
له اكل شيء منه ضعيف وذلك قيل له اكل جميعه فهو المقتد ومجمله ما ائمت
امه بغير ذبح والا صار اضحية ووجب التصديق بجميعه سوا فيما ذكر الاضحية
والهدى **قوله** في ولولا الاضحية ومثله ولولا الطهر على المقتد تقدم الفرق
بين تبعية الولد لامه هنا وعدم تبعية ولولا المذبة الحادث بعد التدبير
لها **قوله** وحما المبيعة هذا شروع في الحكم المشترك بين الاميين وغيره
وفي كون الحمل ولذا استدل كما مر لا ان القول اسم للتفصيل وانما يتبعها
في البيع عند الاطلاق بان لم يصح به اشياء او لا نفيا فان نص على
دخوله دخل قطعا او على نفيه لم يدخل قطعا ولا بد ان يكون مملوكا
للك الام فان كان حرا لم يصح بيعها حاملا به وكذا لو كان مملوكا
لغير مالكها فلا يصح بيعها حاملا به ولو لمالكه حتى لو وكل مالك
الحمل مالك الام في البيع فبا عيها دفعة لثالث لم يصح لانه لا يصح
ان يباشر العقد بنفسه فلا يصح ان يتوكل فيه قالوا فانه في حمل
المبيعة للعهد اي الحمل الذي لم يصح به اشياء ولا نفيا المملوك

كذلك
او ضلت

لما لكها

لما لكها والذي الخطا عليه كذا في اشياءها اذ كانت حاملا من مقلظ
كذلك وخبره وان لم يتبعها في البيع ثم يتبع في الاختصاص من المشتري
قوله يتبعها فهو مبيد ما قال قول في جعله كايضا ومبيعا تنافرا لانه كعضو
منها فهو مبيد متى ما فني منه من ان المراد فهو مبيع استقلاله وليس
انك بل المراد فهو مبيع تبعا لها وذلك لا ينافي في المتعينة ويترتب
على كونه مبيعا ان للبايع حصة الى استيفاء الثمن وان لم يتلف
قبل قبضه سقط ما يقابل له من الثمن وان لم يبيعه بعد انقضاء
وعقل قبضه **قوله** لانه معلوم اي يقال ما تملكه المعلوم اذ لو كان معلوما
حقيقة لصح بيعه منفردا مع ان لا يصح **قوله** ولو ان الموطونة اي سوا كانت
ادمية ام لا والمراد الولد الحادث بعد الرهن اما لو كانت حاملا فعنده
فانه يتبعها قال في المنهج ودخل في رهن حامل حملها فقول الشيخ قول
ولو حالة الرهن سهوا **قوله** والمجانية فان ولد الامانة في ثوبه يتبعها
في الدفع فتدفع ولو ادى الدفع الى تلفها وتلفه **قوله** والمعاراة ذكرها قنا من
حيث عدم دخول ولدها في الاربة وذكرها فيما سياتي من حيث ضمان ولدها
تبعا لها **قوله** والموصى بها اي بمبيعتها **قوله** وقد حملت به الوالدة او قوله
في الصورتين اي صورتي الوصية بها او عنفقتها وقوله بين الوصية
وموت الوصي خرج به صورتان كما سياتي **قوله** والموصى بخبرتها هي
من افراد الموصى بمنفعتها لكان في هذه لا يتصرف في منفعتها بمنزلة
خدمة ولذا كان زلوم لا يتبعها مطلقا عن التفصيل المذكور في
الموصى بها او عنفقتها فانما اجراه فيها **قوله** اذا اولدت اي الموصوفة
وهو شرط خرج به صورة ستاتي فرض المسئلة انها حملت به بعد
الهيئة كما سبكره في قوله فان كانت المبيعة حاملا به عند الهيئة **قوله**
قوله لا يتبعها اي الولد في الصور الثمانية فهو خبر عنه والاصل ان
الولد لا يتبع امه في هذه المذكورات الا في صورتي الوصية ان كانت
حاملا به حالة الوصية او حملت به بعد موت الموصى والاف في صورة
الهيئة ان كانت حاملا به وقت الهيئة او وقت القبض فتلخص
ان ولد الموصى بها او عنفقتها على ثلاثة اقسام ما كان حاملا به
امه حال الوصية وما حملت به بعد الوصية موت الموصى وفي
هاتين يتبعها فيكون موصي به او عنفقتها وما حملت به بعد الوصية

الخط

وقبل موت الموصي وهذا لا يتبعها سواء ولدت قبل الموت او بعده وولد
الموصية على ثلاثة اقسام ايضا ما كان حملها عند الوفاة وما كان حملها عند
القبض وفي هاتين يتبعها وما حملت به بعد الوفاة وولدت قبل القبض
وهذا لا يتبعها **قوله** فيما اي في الاوصاف التي قامت بها وهي صفة المرحوم
في الاول والحياة في الثانية والا حادثة في الثالثة والاعارة في الرابعة والوصية
في الخامسة والسادسة والرابعة والهيبة في الثامنة لضعفه اي ضعف
ما قام به من الاوصاف المذكورة عن الاستسكان اي بتعقيد الولد لامه
في عدم انقضاء الملك فان الرهن والحياة والاعارة والقارية والوصية
قبل الموت والهيبة قبل القبض لا تنقل الملك **قوله** عند الوصية محترزة فيما
مر **قوله** وقد حملت به الواو والها وهذا هو المراد في الحاصل بقولنا ما كان
حمله عند القبض **قوله** فانه يتبعها لم يعبر بقوله فانه وصية كما عبر به فيما
قبلها تفننا **قوله** حينئذ اي حين الموت بالنسبة للوصية وحين القبض
بالنسبة للهيبة فالقبض وفي رجوعه ايضا للوصية بحث انتموه ونقل
وجهه اليها اذا حملت به بعد موت الموصي لم يحصل الملك للموصي له
حينئذ بل لا يحصل له الا بالقبول ولكن لا وجه لهذا بعد تغيير الشئ بالقابل
قوله فهو عتبه اي ثبت له حكم الهيبة ان قبضه ملكه والا فلا
وياتي في تقريره هنا بقوله فهو عتبه وفيما سبق فيما كان حمله عند القبض
انه يتبعها ما مر **قوله** فاسد خبر المحذوف او مبتدأ خبره محذوف
ان قلنا ان اسم التراج من خبر علم الشخص وكذا ان قلنا من خبر
علم الجنس لانه اسم لشيء معين وهو الماهية **قوله** لنا قال في الخلاصة
كعلم الاشخاص لفظ البيت **قوله** لو رجع الاب اي الاصل من جهة
الا والام ولو عبر به كما ان اول **قوله** بعد الوفاة اي سوا قبل القبض
او بعده وهو قيد اول خرج به ما لو كانت حاملا به عند الوفاة فانه
يرجع فيه لكونه طهرا كما مر وقوله وولدت بعد القبض اي سوا قبل
الرجوع او بعده فلا يرجع فيه لانه من الزوائد المنفصلة وهو قيد
ثاني خرج به ما اذا ولدت قبل القبض فلا تعلق للفرع به فيرجع
الاصل في قصورين ولا يرجع في قصورين ولو اختلفا فادنى الاصل
بعد القبض وجوده عند الهيبة حتى يرجع فيه والفرع حذوثة
في ملكه فلا يرجع فيه صدق الفرع لانه واضع اليد والاصل

اعلمها
الاستنباع

نقله
ص

في كل حادثة

في كل حادثة تقديره باقرب زرع **قوله** وولد الموصي به اي الحارث بعد
القبض سواء كانت حاملا به حالة الغصب او حملت به بعده اما التابع
ليها حالة الغصب فلا يضمنه الا ان وضع يده عليه وان جرت العادة بان
الولد لا يتخلف عن امه **قوله** او بسوم اعماد القاصر اشارة الى اختلافها
في كيفية الضمان فان المقبوضة يبيع فاسد تضمن باقصي القدر كالمقبوضة
والمقبوضة بسوم تضمن بقتنه يتم التلف كالمقارة على المقتدر وذلك
ما قاله م ر في الفتاوى **قوله** واما هيبة قبل القبض اي انه يضمن ولدها
وهذا راي رجوع والمقتدر ان يده عليه يد امانة كهيبة زوايد المبيع
فلا يضمنه واما امه فضمنه بالتمسك لانا واضع يده على المبيع يضمنه
ضمان عقد من ان حمل على انه تغدى فيه او حمل على الولد الذي كانت حاملا
به عند البيع لم يكن مرجوحا لكن يلزم على هذا الثاني التكرار مع قوله فيما مر
وحمل الهيبة يتبعها **قوله** يتبعها في الضمان اي في الصور الخمسة **قوله** اذا
اذا كان موجودا عند القارية اي بان كانت حاملا به عند الوفاة او حادثة
بان حملت به بعد القارية وقوله وتضمن من رده فلم يردده الضمير ما يدل على
الولد في الصورين اما الولد التابع ليها فلا يضمنه الا ان وضع يده عليه
حيث لم يتغير رجه عن امه والا فلا ضمان **قوله** ان انعقد المراد بالانقضاء
حصول النقطة في الرحم ويعرف ذلك بقواين كالحمل والجماع وانما يولد
لستة اشهر من الوطى فينظر ان كانت الردة قبل الوطى فقد انقضت بقدرها
او بعده فقد انقضت قبلها فان شك كان حصل وطى قبل الردة ووطى بعدها
واختلح لا ينفق منها ولو لم يكن في ابايه مسلم قال الشوري وتلف الوجه
في هذه الحكم بالا سلام تغليب له ولانه يصدق عليه انه لم ينفق في الردة اي
لم يحكم بالانقضاء فيها اطراف المحشي ولينظر ما لوقار من العلق والردة
هل ينظر لها فيحكم برده او لا سلام فتكون مسلما له ارفق ذلك شيئا
ولا ينفق التزام الحكم باسلامه ايضا لما ذكر فليست اصل **قوله** وابواه
مرتب ان اي اصوله لا خصوص الاب والام كما يستفاد من كلامه فيما
بعد **قوله** فمرد اي محكوم عليه بالردة لانه الفرض انه صغير وحينئذ
فلا يشرق بحال حتى يبلغ ويمنع من الاسلام ولا يؤمر بشي من العبادات
ولا يصلي عليه ازامات ولا تشي على قائله من قصاص ولا رية ولا كفارة
نعم عليه الاثم لتفويت الاستتابة الواجبة بعد البلوغ وللأقليات

على الامام ان كان من الاضداد ويقتله ان كان مرتدا مكافا لانه مضموم على
مثله **قوله** تبطل بها اي لا يوجب المرتدين **قوله** واحد اصوله اي ولو موتا
وهذا راجع لقوله او فيها فقط والمراد باحد اصوله من ينسب اليهم اليه
عرفا فلا يرد ان الكل اولاد ادم وهو مسلم **قوله** تبطل اي لا خد اصوله
المسلم فهو راجع لقوله او فيها الخ وقوله والا سلام يعلم راجع لقوله بان
ان فقد قبل الردة ويصح رجوعه لما بعده ايضا **قوله** فكان اصله اي لانه
ينبع الا شرف في الدين والكافر الاصل الا شرف من المرتد لانه يبقى بالجزية
مثلا بخلاف المرتد فلا يقبل منه الا الاسلام بشرطه المذمومة في قوله
شروط الاسلام بلا اشتباه **هـ** عقل بلوغ عدم الاكراه **هـ**
هـ والنطق بالشهادة والولاء **هـ** والاعتراف بالترتيب فاعلم واعلما
وعالم ما في هذا الباب ينبغي على قدة يتبع الفرع في استنباط الابهاء الخ
وقد وافق الفراغ من جمعها ليلة الاحد المبارك لثلاث ليالي بقيت
من شهر رمضان من شهر سنة الف ومائة واثنين وتسعين
على يد جامعها افقر العباد والمرحى من ربه حسن المقاد الفقير
عبد الله سالم الشرفاوي الشافعي الخلق جعلها الله خالصة
لوجهه الكريم ونفع بها النفع العظيم كما نفع باصولها الشافعية
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين والحمد لله رب العالمين
وكاء الفراغ من نسخ هذه النسخة المباركة ليلة
الجمعة المباركة خلا في شهر محرم الحرام سنة ايام
من شهر سنة الف ومائتين واربع وثلاثين
من طهيرة النبي الكريم صلى الله عليه وسلم
على يد الصديق الفقير الحقير المعزوق بالذنب
والتقصير محمد صالح ابن المرحوم الحاج
عيسى الحلبي بلدا الشافعي مذهبها
الكبرى طريقة غفر الله له ولوالديه
وليكن المسلمين اجمعين امين
ياربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال
وجهك وعظيم سلطانك
حمد ابي في نعمك وبكافي
مزيدك واغفر
ومشايعنا ولك
المسلمين
امين